تطوّر التنظيم التعاونى

دكتور كمال حمدى أبو الخير

استاذ التنظيم التعاونى

كلية التجارة جامعة عين شمس

عميد المعهد العالى للدراسات التعاونية والادارية

الناشر

مكتبة عين شمس

٤٤ القصر العينى - القاهرة

للباحث

- ☐ **تنظيم وادارة الجمعيات التعاونية للاستهلاك .**
  مكتبة عين شمس ١٩٥٩
- ☐ **تطور التعاون وفلسفته فى ضوء الاشتراكية العربية .**
  الدار القومية للطباعة والنشر ١٩٦٢
- ☐ **دور المؤسسات العامة التعاونية فى الاقتصاد القومى .**
  مكتب السيد رئيس الجمهورية للبحوث الاقتصادية ١٩٦٣
- ☐ **التعاون فى المملكة المتحدة .**
  مكتب السيد رئيس الجمهورية للبحوث الاقتصادية ١٩٦٣
- ☐ **التعاون الاستهلاكى (تاريخه ونظمه ومشكلاته).**
  مكتبة عين شمس ١٩٦٤
- ☐ **نحو حركة تعاونية نظيفة .** (الاهرام الاقتصادى) ١٩٦٥
- ☐ **نحو بنيان تعاونى سليم .** (الاهرام الاقتصادى) ١٩٦٦
- ☐ **تطور مفهوم ديمقراطية الادارة فى التنظيمات التعاونية .**
  جامعة الدول العربية ـ مكتبة عين شمس ١٩٦٧
- ☐ **اصول التنظيم والادارة فى المؤسسات والتعاونيات .**
  مكتبة عين شمس ١٩٦٨
- ☐ **التنظيم التعاونى .** مكتبة عين شمس ١٩٧٠
- ☐ **نشأة الفكر التعاونى وتطوره .** مكتبة عين شمس ١٩٧٠
- ☐ **التطبيق التعاونى فى بريطانيا .** مكتبة عين شمس ١٩٧٠
- ☐ **التطبيق التعاونى فى بعض الدول الاشتراكية والاسكندنافية .**
  مكتبة عين شمس ١٩٧٠
- ☐ **نحو بنيان تعاونى جديد .** مكتبة عين شمس ٢١٩٧٠
- ☐ **التعليم التعاونى .**
  المجلة العلمية لكلية التجارة وجامعة الدول العربية ١٩٧٠
- ☐ **التطبيق التعاونى الاشتراكى .** مكتبة عين شمس ١٩٧٢
- ☐ **التطور التعاونى الاشتراكى فى مصر وتشيكوسلوفاكيا .**
  مكتبة عين شمس ١٩٧٣
- ☐ **أصول الادارة العلمية .** مكتبة عين شمس ١٩٧٤
- ☐ **دراسات فى التسويق التعاونى** مكتبة عين شمس ١٩٧٤
- ☐ **الثورة الادارية ومشكلات التعاون .** مكتبة عين شمس ١٩٧٥
- ☐ **الادارة بين النظرية والتطبيق .** مكتبة عين شمس ١٩٧٦
- ☐ **التعاون ـ تاريخه ـ فلسفته ـ اهدافه** مكتبة عين شمس ١٩٧٦
- ☐ **Statement on Co-Operative Structure**
  Published by : Egyptian Scientific Cooperative Society 1976. The Arab Republic of Egypt
- ☐ **التسويق التعاونى ـ مبادئه ومشكلاته** مكتبة عين شمس ١٩٧٧
- ☐ **تطــور التنظيم التعــاونى** مكتبة عين شــمس ١٩٧٩

بسم الله الرحمن الرحيم

« وتعاونوا على البر والتقوى »

صدق الله العظيم

« واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا »

صدق الله العظيم

« ونضع الموازين القسط ليوم القيامة فلا تظلم نفس شيئا »

صدق الله العظيم

« الناس بخير ما تعاونوا »

حـــديث شريف

« اثقل ما يوضع فى الميزان خلق حسن »

حـــديث شريف

« لكل بنيان أساس ، وأساس الاسلام حسن الخلق »

حـــديث شريف

« أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه »

حـــديث شريف

« المؤمن للمؤمن كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضا »

حـــديث شريف

كلمة المؤلف

تعتبر التنظيمات التعاونية فى شتى انحاء العالم من اهم المنشآت التى يتحقق من خلالها تحسين الشئون الاجتماعية والاقتصادية للاعداد الكبيرة من المواطنين الذين يتضامنون بروح من الأخوة الصادقة والعلاقات الانسانية الرفيعة لتحقيق مبدأ (وحدة المصالح الاجتماعية والاقتصادية المشتركة) .. ومن هذا المعنى فان المواطنون يعبئون جهودهم من اجل تحقيق هذا الصالح المشترك بغض النظر عن اللون أو الجنس او العقيدة ويحرصون حرصا تاما ان لا تتدخل الاختلافات المذهبية او السياسية فى النشاط الاجتماعى او الاقتصادى للتنظيمات التعاونية .

وتؤمن الحركات التعاونية فى شتى انحاء العالم بالدور الخلاق الذى يمكن ان يؤدية العضو التعاونى المستنير ، والقوى الوظيفية القادرة والمؤمنة بالتعاون ، ومن اجل ذلك وضعو لأنفسهم شعارا « اعدوا التعاونين قبل انشاء التنظيمات التعاونية » ، فالتعاونيون يؤمنون بأن الاستثمار فى التوعية والتثقيف والتدريب والتعليم ، استثمار اقتصادى ، يدفع ويطور المستوى الحضارى للشعوب وعمليات الانتاج ... بل ان هناك اجماع بينهم على ان العائد المالى من التوعية والتثقيف والتدريب والتعليم اذا احسن توجية يفوق العائد من الاستثمار المالى فى مجال النشاط الاقتصادى التعاونى .

كما وان التنظيم التعاونى السليم لأى مجتمع من المجتمعات يهتم بقضايا الانسان من المهد الى اللحد ، ويضع فى اعتبارة النظرة الشاملة للحركة التعاونية ككل ، فى اطار من النظرة العلمية التى تنطلق من الظروف البيئية والتى تضع فى مقدمة واجباتها تامين التطور الدائم للانتاج التعاونى وتحسين نوعيته ، استنادا الى تقدم العلم والتكتيك ، ويستهدف التنظيم التعاونى من وراء ذلك ، ليس فقط اشباع حاجات اعضاء التنظيمات التعاونية ، بل ايضا اشباع حاجات الشعب الآخذه فى الازدياد ، ولتأمين التطور المتكامل الجوانب لجميع اوجه النشاط التعاونى ، خاصة وأن التنظيمات التعاونية تواجه منافسة عاتية من القطاعات المناظرة الأخرى ، وعلى وجه الخصوص « الشركات المتعددة الجنسية » والتى يهدد نشاطها التعاونيات . ولذلك وجدنا ان الحلف التعاونى الدولى قد اضاف مبدأ جديدا الى المبادىء التعاونية وهو « مبدأ التعاون بين التعاونيات على الصعيد المحلى والاقليمى والدولى » .

وتضع التنظيمات التعاونية فى مقدمة اعتباراتها النشاط التسويقى ، ومن هذا المنطق فانها تهتم اهتماما كبيرا بأن يتضمن النشاط التسويقى كافة انواع النشاط اللازمة لانسياب السلع والخدمات من مراكز انتاجها الى ان تصل الى مستهلكيها .. اى يتضمن هذا النشاط بيع السلع والخدمات وشرائها ونقلها ، وكذلك تقديم راس المال اللازم او تحديد نماذج السلع وتصنيفها ، أو تزويد البائعين والمشترين بالمعلومات اللازمة لاتمام عمليات البيع والشراء ، او تخزين السلع وحفظها واجراء البحوث اللازمة لرفع كفاءة النشاط التسويقى او تدريب العمال اللازمين للقيام بأنواع النشاط التسويقى .

ومن اجل توضيح تطور التنظيم التعاونى وما صاحب تطوره من عقبات ومشكلات منذ ان كان فكرة تراود بعض الرواد الى ان صار تنظيما عملاقا يسهم فى حل مشكلات الجماهير بنجاح كبير ... يسعدنا أن نقدم هذا المرجع راجين تنوير اذهان مجتمعنا العربى المعاصر نحو الدور الخلاق الذى يمكن أن يقوم به التعاون وموضحين بعض تجارب الأمم التى استطاعت أن تقود حركة تعاونية تعتمد على اعضائها وتتحمل مسئولياتها فى اطار من الاعداد العلمى والتطبيق التعاونى السليم .

دكتور كمال حمدى أبو الخير

فهرس عام للهياكل والجداول والصــــور

الصفحة

محتويات الكتـــــاب

أولا : تطور تاريخ التعـــــاون

الصفحة

الصفحة

الصفحة

رابعا : المنظمات التعاونية الدولية

الصفحة

الانسان والظلم الاجتماعى

عصر ما قبل الثورة الصناعية

لعل من الأهمية بمكان أن نوضح أن الانسان عبر تاريخه الطويل ، لاقى الكثير من ألوان الظلم الاجتماعى ، غير أننا فى عرضنا هذا سنركز فى ايجاز على ألوان هذا الظلم فيما قبل الثورة الصناعية ، وما بعدها وعلى وجه الخصوص بحار الآلام التى خاضها العمال والفلاحون عبر القرون الحديثة ، فى ظل نظم للحكم تؤمن بنظام الاقطاع وسيطرة رأس المال . وتوضح الكثير من المراجع العلمية أن رجال الدين وقتئذ كانوا ينشرون المفاهيم التى يترتب عليها تثبيت دعائم الاقطاع ، وانهم لم يقفوا أمام الكثير من ألوان الظلم التى كانت تقع على المواطنين .

ويكفى مثلا على ذلك ان نوضح ان الانسان فى بريطانيا فى القرن الخامس عشر ، كان يكوى بالنار وتوضع على كتفه علامة توضح انه « متشرد » اذا كان لا يملك ارضا ، او ليست لديه مهارة خاصة تمكنه من اداء حرفة معينة ! ...

مع العلم بأن عدم الملكية ، أو عدم القدرة على اكتساب مواهب أو مهارات معينة لا ترجع الى قصور ذاتى فيه ، انما ترجع بالدرجة الأولى الى نظام الحكم والتركيب الطبقى الذى يجعل من الحاكمين والاقطاعيين الأسياد الحقيقيين الذين يملكون مقدرات المجتمع وامكانياته بما فيهم من بشر ! .. وهذا القول ليست فيه أدنى مبالغة .

لان الشخص الذى كانت توضع على كتفه ((علامه متشرد))(١) يصبح حقا مباحا للفئات العليا القادرة ان تستخدمه كيفما شاءت لمدة عامين ! .. واذا كانت ظروف العمل من القسوة بحيث يرغب هذا الشخص فى ان يترك العمـل فانه لا يسـتطيع باى حال من الأحوال ، فاذا هداه تفكيره بان السبيل الوحيـد لترك العمل هو الهرب ، حينئذ يقع فى مصيبة افدح ، اذ تعمل السلطات على القبض عليه ، ويكوى على خده بالنار ((علامة العبودية))(٢) والتى تعنى انه صار عبدا مدى الحياة !!.. واذا حاول مرة اخرى الفرار ، فان لمالكه الحق فى ان يامر السلطات بان تنفذ فيه حـكم الاعدام !!

هكذا كانت الحياة قاسية بالنسبة للغالبية العظمى من أبناء الشعوب وهم طبقة العمال والفلاحين .. وكانت التشريعات التى تصدر لكى تنظم المجتمع ، لا يراعى فيها الصالح العام لمجموع أفراد الشعب ، بل كانت يراعى فيها صالح الطبقات القادرة وحدها ، ويكفى مثلا أن نوضح أن ظروف العمل غالبا لا تسمح بتشغيل جميع القوى القادرة على العمل من العمال والفلاحين ، ومن هذا المنطق فان البعض قد لا يجد سبيله الى ايجاد عمل له ، ويصبح بذلك متعطلا ، أى يصبح عاطلا عن العمل ، رغم أنفه ، ومع ذلك يجد نفسه فى موقف صعب ، حيث أن القانون لا يرحمه .

---

(١) كان يوضع على كتف الشخص حرف (V) وهو الحرف الاول من كلمة Vagabond اى متشرد .

(٢) يوضع على خد الشخص حرف (S) وهو الحرف الاول من كلمة Slave اى عبد .

فقد صدر فى عام ١٦٠٠(١) فى بريطانيا قانون يبيح تاديب العاطلين،ويقول هذا القانون «جميع الأشخاص المتشردين ، والعمال القادرين جسمانيا ، اذا شوهدوا متسكعين ، سيجلدون علنا حتى تدمى أجسامهم !! .

"All wandering persons and common laborers, being persons able in body that are found loitering shall be openly whipped untill the body be bloody".

ولعل المثل السابق يوضح لنا الى أى مدى كان النظام القائم وقتئذ يعتبر مصلحة الفئات القادرة هى المحرك الأول لنظام الحكم الذى قال عنه البعض « أنه يستند الى القوة التى تخدم أغراضا شريرة » .

وقال البعض(٢) الآخر ، « ان التفكير السائد وقتئذ يرجع الى ظروف « كانت تقوم فيها الكنيسة صراحة بتعيين الأهداف الاجتماعية والأخلاقية للنشاط الاقتصادى ، وكان لها من السلطة والقوة ما يمكنها من تنفيذ مقاييسها فى واقع الحياة الى حد كبير ، وقد قبلت التركيب الطبقى المعتاد للمجتمع وأقرت بأن دخل الانسان يعادل مركزه فى الحياة .. وكان هذا النوع من التفكير مناسبا بشكل عام لمجتمع شبه ساكن ، وقائم على نظام الحرف اليدوية ، ومحاط باطار قوى من العرف والطاعة للسلطة بشكليها الزمنى والكنسى » .

---

(١) لمعرفة المزيد عن المعلومات التى تتعلق بهذا الموضوع نرجو التكرم بالرجوع الى :

British attack on Unemployment by A.C.C. Hill, Jr. and Isador Lubin The Brookings Institution, Washington, D.C. 1934.

(٢) Economic Institutions and Human Welfare by John Maurice Clark, (Alfred A. Knopf, Inc., New York 1957.

ومما لا شك فيه أن المتتبع لتاريخ تطور الفكر الاقتصادى ، يعلم أن هناك انتقادات عديدة وجهت الى هذا النظـام ، كما ويعـلم أنه فى نهاية القرن الخامس عشر ظهرت نظـرية ديناميكية قوية حطمت قيـود السلطة العرفية فى القرون الوسطى وحطمت معها السلطة الكنسية ، وزاد فيها نفوذ الطبقة التجارية التى أخذ أصحابها يجمعون مقادير كبيرة من رؤوس الأموال ، وكانت الدول تقاس بكثرة سكانها ، وأخذت كل منها تسعى الى تأسيس الامبراطوريات الاستعمارية وادارتها بشكل يسمح لها بأن تحصل من المسـتعمرات على المواد الأوليـة بأرخص الأثمان ، ثم اعادتها الى المستعمرات فى شكل سلع مصنوعة بأغلى الأثمان • ثم توالى بعد ذلك العديد من الاقتصاديين الذين طالبوا بتجنيب الناس الآلام ، وضرورة وضع الاطار التعاونى للحياة الاقتصادية ، بحيث ينبغى ايجاد قواعد عامـة واجبة التطبيق بحيث تمنع الناس من الغلو والاسراف فى السعى وراء مصالحهم ، أى لا ينبغى ترك الحرية لهم اذا كانت هـذه الحرية سـتؤدى الى ايقاع الضرر بالغير أو ايذائه ••• ومن بين هؤلاء « بنثام »الذى وضع الأسس التى جعلت من الاقتصاد علما يرتكز الى المشاعر الذاتية ، وكانت ثقته وتفاؤله بامكان ايجاد مؤسـسات تصلح أجهزة للوصول الى نتائج مقصودة معينة ، سببا فيما نالته أفكاره من جاذبية فائقة ، رغم الصعوبات والعقبـات التى اعترضت طريق هـذه الأفكار •

ولقد أدت الأوضاع القائمة فى المجتمعات الأوروبية وغيرها ، الى أن تبرز عبر السنين بعض الأصوات التى تنادى بضرورة الاصلاح ، وعلى وجه الخصوص فى القرن الثامن عشر •

وقد ثار الجدل واحتدم النقاش بين المفـكرين فى هذا العصر فى موضوع الفطرة الانسانية التى خلق الله عليها البشر ، هل الانسان فطر على الخير ام فطـر

على الشر ؟. والسبب فى هذا الجدل ، ان كل مفكر يريد ان يرتب على تحليله اوضاعا جديدة تحكم المجتمع ، ويضع تعاليم او معالم جديدة لصياغة مجتمعات سياسية واقتصادية واجتماعية يتحقق من خلالها سعادة الانسان ورفاهيته .

ويرى بعض الكتاب أنه قبل أن تتبلور مبادىء الثورة الفرنسية فى شعاراتها الثلاثة الحرية والمساواة والاخاء ، ظل الفكر الفرنسى قرنا كاملا يصوغ فلسفة الحرية وفلسفة المساواة وفلسفة الاخاء ، فلما نشبت الثورة الفرنسية فى عام ١٧٨٩ كانت تستند الى ثروة فكرية استطاعت أن تنتشر ليس فقط فى عقول المثقفين ، انما أيضا الى قلوب الجماهير ، وأصبحت بمفهوم التجاوز اللفظى « الدين الجديد » الذى جذب عقول الناس ومشاعرهم . جذب العقول ، لأن المفكرين لجأوا الى منطق العقل لتنوير أذهان الناس ، وتصفية معارف مواطنيهم من ظلمات الجهل ، وتدريبهم على المنهج العلمى والعقلى فى التفكير والمعرفة ، والاهتمام بمشكلة الانسان من حيث هو انسان .

الثورة الصناعية

ليس من اليسير تحديد فترة معينة يمكن أن نعتبرها ابتداء الثورة الصناعية فان الانقلابات التى طرأت على الاقتصاد الصناعى فى بريطانيا وغيرها من الدول الأوربية جاءت نتيجة لعدة اختراعات هامة ظهرت متتابعة وكان كل منها يترك أثرا تطوريا ، ويفسح المجال لمزيد من الاختراعات والتطورات المكملة ، ولكن قد يجوز القول بأن آثار التصنيع بدأت تظهر فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر ، ثم تتابع التطور الذى قلب اقتصاديات ومصائر الدول الصناعية طوال القرن التاسع عشر[1] .

(1) See "The relevant chapers in L.C. Knowels" The Industrial and Commercial Revolution in Great Britain (London 1935).

وكذلك دكتور جمال الدين سعيد : التطور الاقتصادى فى العالم ←

على أن ظهور التغيرات السريعة فى الصناعة التى جاءت نتيجة هذه الاختراعات المتتالية كان أبرز ما يكون فى الطاقة الانتاجية ، وهذه بدورها قلبت نظام الانتاج الحرفى،كما قلبت النظام الاقتصادى فى صميمه،وتغيرت نظم الصناعة والعمالة والتمويل والتسويق ، وترتب على ذلك تغير فى التكوين اجتماعى،وفى القوة النسبية للدول الصناعية ، مما أدى بالضرورة الى تطور فكرى فى المجتمع،هذا بدوره كان سببا فى تلك المرحلة السوداء من تاريخ الدول الرأسمالية ، وهى مرحلة الاستعمار الاحتلالى والاقتصادى والسياسى .

لقد كان أظهر الاختراعات « الانقلابية » فى صناعة النسيج،فكانت الأنوال « الحديدية » ذات طاقة انتاجية كبيرة ، ولكنها فى الوقت ذاته كانت تحتاج الى طاقة محركة أكبر من طاقة الانسان ، فكانت الآلات تقام أول الأمر بالقرب من مساقط المياه كما كانت تتطلب اقامة مصانع كبيرة وبذلك قضى على الأنوال اليدوية ، وعلى النظام الانتاجى الحرفى ، وتولدت مناطق صناعية جديدة جذبت اليها العمال من الجهات المجاورة لها ، وظلت هذه الآلات الحديثة تدخل عليها التحسينات المتتالية على ضوء التجارب حتى صارت سهلة الاستعمال ، ميسورة المراحل ، لاتحتاج مراقبتها الى عامل ماهر ، بل يمكن ادارتها بواسطة النساء والأطفال وقد حدث هذا فعلا ، وكان حدوثه سببا فى وجود مرحلة اجتماعية تعد من أسود النقط فى تاريخ انجلترا الصناعى ، فقد بلغت القسوة بأصحاب الأعمال ورؤوس الأموال من الانجليز الى درجة أنهم كانوا يستخدمون أطفالا فى سن الخامسة والسادسة فى مصانع خالية من أبسط المبادىء الصحية لمدد تتراوح بين اثنى عشر وست عشر ساعة يوميا .

(١٩٥٨) ص ١١٢ ـ ١٨٠ ، ودكتور حسين كامل سليم : تاريخ اوربا الاقتصادى (١٩٥٣) مطبعة جامعة القاهرة صفحات ١٤١ ـ ١٤٥ الخاصة بانجلترا .

عصر البخار :

ثم جاء دور البخار والاختراعات البخارية ، فزادت حدة الانقلاب الصناعى والاجتماعى،وأصبحت مواطن الصناعة الجديدة هى تلك القريبة من مناجم الفحم ، فنشأت المدن الصناعية الجديدة المكتظة بالمصانع والعمال كما أدى ازدياد الطلب على الفحم الى تشغيل عدد كبير من الأطفال بالمناجم فى ظروف سيئة وبأجور هزيلة ، مما زاد الحالة الاجتماعية سوءا. وكانت الاستفادة من تلك المخترعات تتطلب أن يكون نطاق الانتاج كبيرا كما أنها كانت تتطلب استعدادا لاقامة المزيد من المصانع لانتاج المعدات الآلية (أى الصناعات الثقيلة) اللازمة ، وهذه كانت أكبر من حيث نطاقها ونفقاتها الانشائية .

ان الانتاج الكبير لكى يحقق مزاياه لابد ان يستفيد من وفورات التسويق كما يفيد من الوفورات الفنية والمالية والادارية والتكاملية ، مع ضرورة ان يدعم التطور الصناعى تطور فى وسائل النقل وبخاصة بعد ادخال البخار فى السكك الحديدية وفى النقل البحرى والنهرى ، وكان لكل هذا اثره الواضح فى القضاء على العزلة الاقتصادية للمناطق النائية ، وفى فتح اسواق واسعة جديدة محليا وخارجيا ، مما زاد المنتجين ثراءا فوق ثراء ، وخلف فى المجتمعات الصناعية ذلك النظام الصناعى الذى نعرفه اليوم وتلك العلاقة الاجتماعية بين أصحاب العمل من الراسماليين والعمال الأجراء(١).

ظهور طبقات جديدة :

والانتاج الكبير يتطلب تمويلا فى نطاق ضخم ، واقتصادا نقديا يستجيب لحاجاته ، وأسواقا كبيرة تتلقى منتجاته ، وقد قامت الأسواق

(١) F. Hall and W.P. Watkins, Cooperation-Cooperative Manachester 1937, pp. 22-23.

ووضعت النظم المصرفية التى تساعد على تمويل المشروعات الكبرى ، وكانت هذه وتلك وما اليها من الحقائق المعروفة مما أدى الى ظهور طبقات جديدة فى المجتمع بعضها آلت اليه السيطرة الصناعية والتجارية .

وبعضها وهى الطبقة العاملة هوت الى الضعف المادى والمعنوى ، فكان الأجير لا يفكر مجرد تفكير فى ادخار راس مال متواضع ينشىء به مشروعا صغيرا يغنيه عن العمل فى هذه المؤسسات التى يشقى فيها ، وبمعنى اوضح ، جعلت التطورات الصناعية من العامل « مجرد عنصر انتاج » يعتمد فى كسب عيشه على « رغبة وميول وتصرفات اصحاب الأعمال »(١) . وهذه نقطة كان لها اهميتها فيما اصاب الحركة التعاونية من النجاح او الفشل .

وهكذا اصبح اصحاب الأعمال طبقة جديدة تخلع على المجتمع ظاهرة جديدة ، طبقة لا تقاليد لها ولا خبرة ولا فكر سياسى او عقائدى فلم تكن كطبقة الملاك الزراعيين او طبقة النبلاء ، او طبقة رجال الكنيسة تعرف بقيم ومثل وتقاليد معينة لها ، وان كان لهذه المثل والقيم مساوىء تحدث عنها التاريخ . ولكنها كانت طبقة اوجدتها المصادفات والظروف واضفى عليها الرخاء والثراء طابع النفوذ والسلطة والسيطرة والتحكم ، فانضمت الى الطبقة المميزة الحاكمة ، وتفاقم امرها حتى اصبح من العسير من وجهة القومية وقف هذا التيار الجديد من طغيان نفوذ الراسماليين على الحياة الاجتماعية والسياسية ، لأن قيادة هؤلاء الأفراد للثورة الصناعية قفزت بانجلترا الى القمة العالية بين دول العالم ، وحققت لها مكاسب

---

(١) المرجع السابق صفحة ٣٣ (هول واتكنز (Hall and watkins

استعمارية واقتصادية جعلتها اقوى الدول الكبرى فى القرن التاسع عشر .

التطور الصناعى والحرية الاقتصادية :

وفى تلك المرحلة من التطور الصناعى وجد رجال الأعمال فى فلسفة المذهب الحر الذى نادى بها آدم[١] سميث سندا قويا ، فظلوا فترة طويلة يتذرعون بالحرية الاقتصادية لمنع تدخل الحكومة حتى فى النواحى التشريعية اللازمة لازالة مظاهر الاستغلال السىء الذى كان يجحف بالطبقات الضعيفة ، ولكن الأمانة العلمية تحملنا على الاعتراف بأن مذهب المصانع الجديدة والاستفادة من الاختراعات المتتابعة ، وحرية التنقل من حرفة لأخرى ومن طبقة لأخرى ، وحرية التسويق والمنافسة من أجل كسب الأسواق ... كل هذه حريات ضرورية لنجاح الثورة الصناعية[٢] . بل ان انتشار المذهب الحر فى تلك المرحلة من تاريخ الدول الأوربية بصفة عامة هو الذى جعل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التى ظهرت مقبولة من حيث أهدافها الايجابية ، ولو تدخلت الحكومات مثلا لحماية العمال من البطالة واستجابت لرغبتهم فى منع ادخال الآلات الحديثة التى توفر الأيدى العاملة ، ولو تدخلت لمنع اقامة مشروعات انتاجية كبيرة ، أو لمنع الأفراد من تمويل المشروعات العامة كالسكك الحديدية وبناء السفن ، أو لتحديد أرباحهم لحال ذلك دون استثمار قدرتهم الادخارية وعاق

---

(١) كان آدم سميث رائدا للمفهوم القائل بأن الهدف الصحيح للسياسة الاقتصادية هو فى الدرجة الأولى زيادة بضائع الاستهلاك للرجل العادى ، وبيعها له بأقل ثمن يستطيع المنتجون أن يتحملوه .

(٢) فى تبرير المذهب الحر ـ أنظر :

Irene Collins, Liberalism in Nineteenth Century in Europe (London 1957), pp. 2-23.

التكوين الرأسمالى المحلى والاستثمار الخارجى عن متابعة حركته و نشاطه، وكان من المحتمل ألا يتحقق ذلك التقدم الهائل الذى وصلت اليه الدول فى أعقاب الثورة الصناعية .

بيد أن النقطة السوداء فى تاريخ المذهب الحر كانت فى انه اتخذ ذريعة للوقوف دون أى تدخل من الحكومة فى أى ناحية من نواحى النشاط الاقتصادى فكان بذلك عائقـــا لكل تشريع يهدف الى اصلاح مســـاوىء الراســـمالية الصناعية وكان بذلك عاملا على تمادى الأقلية الراســـمالية الصغيرة فى استغلال الغالبية الأجيرة وهناك جانب آخر من جوانب هـــذا المذهب يؤخذ به ويحاسب عليه ـ وهو عدم تدخل الحكومة لفرض ضرائب عادلة على الدخول الكبيرة ـ فقد كان هذا أكبر عائق للحكومة فى سبيل العمل لتخفيف وطأة البؤس والبطالة والتدهور الاجتماعى التى كانت تئن تحتها الملايين من طبقة الأجراء ، حتى انه فى الوقت الذى كانت تتحقق فيه لبعض الأفراد مئات الألوف من الجنيهات كأرباح سنوية ، كانت ميزانية الدولة تعجز عن مواجهة الانفاق الاجتماعى الـــلازم لاعانة الأسر البائسة من العاطلين ، أو للانفاق على مشاريع التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية الأخرى اللازمة لتحقيق العدالة المنشودة فى ظل النظام الذى كان يطلق عليه اسم الديمقراطية ... ولكن هذا المذهب الحر اخذ من الديمقراطية ناحية واحدة ـ هى الحرية ـ واكتفى بتطبيقها لصالح طبقة واحدة هى الطبقة الراسمالية !

* * *

٢

ظهور الافكار المناهضة للرأسمالية

سوء معاملة اصحاب الأعمال للعمال :

يعتبر تاريخ التقدم الصناعي فى أواخر القرن الثامن عشر وخلال القرن التاسع عشر تاريخ الطموح والمغامرات لتحقيق الرفاهية الشخصية بمعدل سريع ، وقد ساعدت على ذلك المبتكرات التى توالى ظهورها ، فتحققت الثروات وتكدست ملايين الأرباح عند الأفراد دون أن تظفر بوزن أو تقدير الآثار المترتبة على الروح الفردية ، وان الفكر الانسانى اليوم ليذهل من الظروف التى كانت تسود فى الأمس ، ويدهش من سوء المعاملة التى كان يحكم بها أصحاب العمل والعمال وبخاصة النسوة والأطفال كما يدهش من الموقف السلبى الذى كانت تقفه الحكومات وتتذاك ازاء تلك الأحوال ومن عدم اكتراث المتعلمين بما كانت تعانيه الطبقة العاملة من شقاء وحرمان .

وقد بلغ الاستغلال اشده فى أوائل الراسمالية الصناعية ، وبخاصة فى صناعة النسيج فرؤيت ورويت مشاهدات وحقائق اغرب من الخيال . اذ كان البؤس يلحق بالآلاف المجمعة داخل المصانع - أو خارجها ان كانوا عاطلين - فالأجور ضعيفة ، واثمان المواد الغذائية مرتفعة نتيجة لتدهور الانتاج الزراعى، والمدن الصناعية تكتظ بالعمال ، ومع هذا لا تسير حركة البناء بنفس السرعة التى يتجمع بها الأفراد فى المدن الصناعية . والمالية العامة عاجزة عن ايواء من لا يجدون المأوى وتغذية من لا يجدون الغذاء .

فكيف تفكر الحكومات فى بناء منازل لمن يشتغلون فى المدن

المكتظة بسـاكنيها ، وكيف تفـكر فى الاصـلاح اذا كان « الأليت » الحاكمون[١] هم أفراد الطبقة الجديدة من الرأسماليين الذين ينافسون طبقة الملاك الزراعيين فى الحكم ، وكيف يكترث « الأليت » الحاكمون بغيرهم اذا لم يكن هناك فكر ثورى أو صـوت قوى يرتفع بالمعارضة ويلعب دورا فى التأثير على الأداة التشريعية ؟

استمر الاستغلال الرأسمالى على هذا الوضع حقبة من الزمن ... الفوراق المادية صارخة والفوارق الاجتماعية غاية فى منتهاها ، والفوارق فى النفوذ تقـوم على الفوارق فى الثراء فالأغنياء هم كل شىء : والفقراء هم الغالبية الكبيرة لا شىء

ومتى لجأ العمال الى القانون وجدوه ضدهم ، لأن القوانين التى صـدرت عام ١٨٠٠ وعام ١٨٢٥ فى انجلترا كان الباعث عليها هو الخوف من الثـورة ، فكانت تحرم على العمال التكتل والتجمهر لمناقشـة مصـالحهم ، بينما كان اصحاب الاعمـال يتكلمون ويتباحثون فى الوسائل التى تمكنهم من السيطرة التامة على العمال[٢] . ولم يكن للعمال يد ولا مصلحة ولا صوت فى اى تشريع من التشريعات التى كانت تصدرها الطبقة الحاكمة[٣] .

واذا كانت المزايا العادية للثـورة الصـناعية فى مراحلها الأولى والوسطى قد غطت الى حد ما على المساوىء الصارخة التى نجمت عنها ،

---

(١) يقصد بها الطبقة الممتازة او المميزة التى تستأثر بالحكم (Elite)

(٢) هول — واتكنز (Hall and Watkins) المرجع السـابق صفحة ٣٥ — ٣٧ .

(٣) لم يحظ العمال الانجليز بصـوت فى جانبهم داخل البرلمان قبل عام ١٨٦٧ .

فان تلك المساوىء بدأت تبرز للمجتمع بوضوح حين بدأت الرأسمالية الانجليزية تواجه الأزمات . فقد كانت هناك فترة شاهدت نشاطا كبيرا فى الصادرات فتخلصت « ورشة العالم » من فائض كبير جدا من انتاجها المحلى ، وأصبحت تعتمد كثيرا على استيراد الخامات والمواد الغذائية من الخارج . ثم بدأت الأزمات الدورية تهدم فى صرح الاقتصاد البريطانى ، وتبعتها تقلبات فى الأسواق الخارجية نتيجة لعدم الاستقرار السياسى والحروب والتقلبات الزراعية ، كما بدأت دول أوربا الصناعية تنافس بريطانيا فى الأسواق الخارجية ... وبهذه العوامل كلها زادت الآثار السيئة للرأسمالية الصناعية ، فتفاقمت مشاكل البطالة وظلت دون حلول (لأن التغير الصناعى كان سريعا وموجات الكساد الدورية شديدة الأثر نظرا لأنها كانت تصحب فورات رواج عنيفة) وتناقصت الدخول الحقيقية مع تقدم سنى الثورة الصناعية لارتفاع أثمان السلع الضرورية ، فاذا أضفنا الى كل هذا أن العمال كانوا محرومين من التكتل والتجمع ، كان من الطبيعى أن تتوقع قيام موجات من التذمر ، وظهور آراء تنادى بضرورة تغيير الحال[1] .

التفكير فى ازالة مساوىء الراسمالية :

ولكن : من الذى يصلح الحال ؟ وما الذى يمكن عمله لازالة أو تخفيف حدة البؤس الجاثم على العمال الذين أنهكتهم كثرة العمل وسوء التغذية ؟.

ان المطالبة بتقليل ساعات العمل ورفع الأجور كانت تجد المقاومة بدعوى زيادة التكلفة ، والنقابات العمالية الأولى كانت ضعيفة لا يسمع لها صوت ولا تستطيع

---

(١) انظر دكتور مصطفى الخشاب . المذاهب السياسية (لجنة البيان ١٩٥٣) صفحات ٩٤ ـ ٩٩ .

أن تقف أمام جبروت المقاومة من أصحاب الأعمال ، وأمام التشريعات الحكومية التى كانت تعتبرها خلايا أو نوايات ثورية وقد ظهـــرت الى جانب ذلك آراء وأفكار دينية « تدعو الناس الى الايمان بالله وارتضاء ما كتبه لهم وتمنيهم بالنعيم المقيم فى الآخرة » !.

ومن البديهى أن تكون هذه الآراء موضع سخرية واستهزاء لأنه ليس أقرب الى الكفر بالدين من رجل عار جائع يرى الثراء ينساب من حوله ، بينما يتلوى هو من ألم المرض والفقر ، ثم يجد رجال الـــدين يتناسون أهم شيء فى كل دين ، وهو العدالة الاجتماعية ، ثم يعدونه ويمنونه بالنعيم المقيم اذا أخلد الى الهون والسكون ورضى بما قدر له أن يكون !.

وقد نادت طائفة من المصلحين الدينيين بضرورة ازالة المساوىء التى خلفتها الرأسمالية الصناعية على أن تتولى الحكومة هذه المهمـــة وتعاونها فى ذلك الكنيسة[1] . ولكن صدى هذه الدعوى كان خافتـــا ضعيفا لأن المشـــاكل كانت أخطـــر من أن تحلها المسكنات عن طـــريق الخدمات الخيرية .

ومن ناحية اخرى كانت الانفعالات الثورية قد بدات تعتمل فى اذهان بعض العمال وتولد فى نفوسهم الرغبة فى تحطيم الآلات او تخريبها ، وتحثهم على الاضراب العام لكى ينهار النظام الراسمالى[2] ولاشك ان فريقا من العمال قد يطرب للخسائر التى تلحق بالراسماليين

---

(١) انظر جاك بيلى J. Bailey : The British Cooperative Movement

(٢) انظر « روح السياسة » لجوستاف لوبون — ترجمة عادل زعيتر (القاهرة العصرية ١٩٣٥ ص ٢١٢ — ٢١٩) .
(Gustave Lebon : Psychologie Politique).

نتيجة الاضراب والتخريب ولـكن مثل هذا الشعور الانفصالى والتـكتيك الثورى الهدام لا يجدى فى حل المشكلة ، بل يزيد من حدة الاصطراع الطبقى اويضعه موضع الواقع اذا كان لا يزال مجرد افكار كامنة .

ومن المفكرين من أخذ ينهمك فى مهاجمة الرأسمالية من ناحية أخلاقية فنادى بأن أصل البلاء هو التمويل ورأس المال ، وبأن فائدة رأس المال هى بمثابة الربا الذى لا تجيزه الأديان ومن ثم كان مفتاح الاصلاح ـــ ـــ على حد قولهم ـــ فى الغاء فوائد رأس المال ، لتنتفى بذلك مطامع الرأسماليين وتنتفى معها شرور دكتاتوريتهم[1] وسـيطرتهم على مرافق الحياة ، على الرغم مما تحمل مداولاتها الأخلاقية والاجتماعية من أفكار صائبة ، لم تكن الحل العملى لمشكلة قائمة بالفعل تحتاج الى حل ايجابى حاسم قوامه العمل لا مجرد النظريات .

مساوىء الراسمالية والفكر الاشتراكى :

ومن المعروف لكل دارس وباحث فى النظم الاقتصادية والسياسية ، أن مساوىء الرأسمالية وفشل المذهب الحر فتح المجال لكثير من الآراء الاشتراكية فان هذه الآراء وان كان يبدو عليها الاختلاف فى الأساوب والتطبيق ، تتلاقى فى هدف مشترك وهو تحويل عناصر الانتاج من ملكية خاصة الى ملكية جماعية .

ويقول دعاة الاشـتراكية فى الترويج لآرائهـم ان ما يهدفون اليه هو احترام الصالح العام بقدر أكبر مما تسمح به الطبيعة البشرية ، ويعنون بذلك أنهم

---

(١) See : Erza Pound and American Facism : by Victor C. Terkiss, Journal of Politics, Vol. 17, 1955; pp. 180-197.

لا يؤمنون ان الفرد مستعد من تلقاء نفسه لأن يتنازل عن مزايا يحققها له مركزه فى المجتمع الطبقى القائم على أساس الملكية الفردية ، وأنه لن يخضع من تلقاء نفسه مصلحته الفردية للمصلحة العليا الجماعية . ولذلك ترمى النزعات الاشتراكية على اختلاف طرقها واساليب التعبير عنها الى اخضاع الراى الفردى لمصلحة المجموع .

ويستوى فى ذلك الاشتراكية الثورية التى ترى استحالة تحويل ملكية عناصر الانتاج الى ملكية جماعية دون الالتجاء الى أسلوب العنف، والاشتراكية التطورية التى ترى تحقيق الهدف عن طريق الجهازالتشريعى فى الدولة وتعويض الملاك عما يمتلكونه من موارد انتاج تنتقل ملكيتها الى الدولة تعويضا عادلا[1] .

وبين هذه الأفكار وتلك ، بين أنواع الصراع الفكرى والاصطراع الطبقى الذى انتاب بعض الدول ، بين اختلاف المنادين بالاصطلاح والمعارضين للتغيير ، بين المحبذين للتطور الاشتراكى والمناهضين لتدخل الدولة ، بين المقدسين للملكية الفردية والمعارضين لها ... بين هذا التباين الاجتماعى الصارخ فى الثراء الفاحش من جهة والفقر المدقع من جهة أخرى .. فى وسط هذا الواقع المادى وما بين تلك الاختلاجات النفسية والفلسفات الفكرية ، ظهرت فكرة التعاون الاقتصادى السلمى على أساس البناء لا الهدم ، وعلى أساس التحرر من كل ألوان الاصطراع الفكرى والطبقى .

(1) See : Twentieth Socialism : by Socialist Union.
كذلك الدكتور مصطفى الخشاب ، المرجع السابق ص ١٠٤ — ١٠٥ .

٣

بدء التفكير فى التعاون

اليونان : دراسة حديثة

لعل من الأهمية بمكان أن نوضــح أنه نظرا لأن التعــاون يؤمن بالانسان ، ويعتبره القاعدة الأساسية لاقامة نظام سليم ، فان الباحثين فى شتى أنحاء العالم يحاولون أن يقوموا بالدراسات التىيتعرفون عن طريقها على نشأة الفكر التعاونى ، وعلى تطوره ، وعلى التجارب التى تم انشاؤها باسم هذا الفكر ، وما آلت اليه التجارب الماضية .

ولعل احدث الدرسات التى نشرت(١) اخيرا فى عام ١٩٧٥ ، ترجع بالفــكر التعاونى وتجاربه الى اليونان وتؤيد هذه الدراســات هذا المفهــوم عن طريق نشر القوانين النظامية « لجمعية امبيلكيا » التى سجلت فى اليونان فى عام ١٧٨٠ ، ثم محاولة عقد مقارنة بين القوانين النظامية لهذه الجمعية وجمعية روتشديل(٢) التى تحظى باكبر قدر من الذيوع والانتشار للأسس الفــكرية والتنظيميــة السليمة التى قامت عليها ، وتطورها الناجح .

---

(١) نرجو التكرم بالرجوع الى :
Cooperative Information published by the International Labour Office, Geneva 21 1975.

(٢) تعتبر جمعية روتشــديل التنظيم التعاونى الناجح الذى يجمع بين فلسلفة الفكر والتطبيق ، ويبدو أن هناك محاولة لانتزاع فضل السبق منها ، ولعل الدراسـة الحديثة التى نقدمها بايجاز عن جمعيـة « امبيلكيا » تكشـف لنا عن هذا التطور .

وجمعية أمبيلكيا هـــذه يطلقون عليها « جمعية امبيلكيا للتضامن والأخوة » .

The Association and Brotherhood of Ampelkia

وتقع هـذه الجمعية قرب مدينـة أوليمبس القـديمة Olympus في اليونان ، واسم هذه الجمعية يعنى باليونانية « حقل الكرم الصغير » . وتوضح الدراسات التى نشرت أنه أنشئت فى هذه المدينـة فى منتصف القرن الثامن عشر بيـوت وشركات للتجارة ، وأنه عند انشـاء جمعية أمبيلكيا فى عام ١٧٨٠ كان يوجد ٨٠ من المنشآت الكبرى التجارية التى لبعضها فروع فى مدن تركيا كالقسطنطينية وغـيرها ، وكذلك فى مدن أوربا ، كتريستا ومدن النمسا وألمانيا .

وتوضح الدراسات المنشـورة حديثا ان السـبب فى انشاء هذه الجمعية انما يرجع الى رغبة الناس فى ان تتعاون فى العمل معا ، من اجل التغلب على الالتزام الذى كان يقع على السكان فيما يتعلق بدفع الضرائب للحـكومة العثمانية ،والرغبة فى أن يتحمـل كل فرد نصيبه العادل فى أعباء هذه الضرائب .

وتتميز قرية أمبيلكيا بأنها كانت تتمتع بقدر من الحرية السياسية ، وأن سكانها لم يسمح لهم بالانخراط فى سلك الجندية ، وأن الحكومة العثمانية لم يكن لها ممثل أو مندوب فى هذه القرية . وكان على السكان ـ من غير الخدم ـ الذين بلغوا السن القانونية أن ينتخبوا فيما بينهم « لجنة للادارة administrative committee » ، ويتـولى هـذا المجلس مهمة ادارة الدخل الذى يأتى من مختلف الوحدات الادارية ، ومن الأراضى والمراعى ، وكذلك ممتلكات الكنيسة . وتقوم اللجنـة الادارية بتخصيص جانب من الدخـل لشق الطرق وصـيانتها ، واقامة المستشفيات ، والأعمال الخيرية ، ويرأس هذه اللجنة أكبر الأعضاء سنا .

وكان يقوم المفتشون المعينون من قبل الأعضاء ، بوظيفة جباية الضرائب المستحقة للحكومة العثمانية من كل فرد طبقا لامكانياته وممتلكاته . وقد لمس المواطنون فارقا كبيرا بين آثار الجهد الجماعي والجهد الفردي ، اذ أنهم تبينوا أنهم مع الجهد الفردي والضرائب المستحقة ، لم يعد ممكنا للفرد أن تتحسن أموره الاقتصادية أو الاجتماعية ، وأنهم مع الجهد الجماعي أمكن التغلب على كثير من المشكلات . الأمر الذي دفعهم الى تحقيق مزيد من التعاون ، وأن يتضامنوا سويا فى مختلف أوجه النشاط الذي يزاولونه ، ودفعهم الى ذلك ما يأتى :

(أ) اعتماد الاقتصاد الذى كان قائما فى قريتهم اساسا على محصول واحد ، هو محصول القطن ، بدءا من الانتاج حتى التسويق .

(ب) تزايد عدد السكان ، فقد توقعوا أن يصل عددهم الى ما يقرب من ٦٠٠ نسمة مع مطلع القرن التاسع عشر ، وهذا يعنى زيادة كبيرة وقتئذ ، الأمر الذى يتطلب القدرة على خلق فرص للعمل خارج الزراعة ، عن طريق نشر الصناعات الحرفية،والمبادلات التجارية ، خاصة وان التصنيع فى منطقة البلقان كان مازال فى مرحلة الطفولة Infancy **، أى فى بدايته .**

(جـ) المنافسة التى كانت قائمة وقتئذ ، حيث انه كانت توجد مناطق اخرى تقوم بزراعة القطن وتسويقه .

(د) واخيرا وليس آخرا ، الرغبة فى اقامة حياة سياسية واجتماعية تستند الى اسس اخلاقية وروحية ودينية فى اطار من العون المتبادل ، عن طريق تحقيق النهضة التعليمية ، واشعار صغار

الحرفيين بمدى ما يقع عليهم من استغلال من كبار التجار .

ويرى الباحثون أنه لا يوجد تاريخ محدد يستطعون أن يطمئنوا الى تحديده باعتباره تاريخ انشاء هذه الجمعية ، ويرون أنه اذا كان القانون النظامى قد سجل فى عام ١٧٨٠ ، فان هناك من الشواهد ما يدل على أن هذه الجمعية قد بدأ التفكير فى الاعداد لها قبل ذلك بفترة ليست قصيرة ، وهم يعتقدون أن هذه الجمعية أنشئت فيما بين عامى ١٧٧٤ ، ١٧٧٩ . كما ويرى الباحثون أن هذه الجمعية لم تهتم بتنظيم وتوزيع السلع الأساسية التى يحتاجها الانسان فى حياته اليومية ، وهو الأمر الذى اهتمت به جمعية رواد روتشديل ، كما وأنها لم تهتم بتشجيع الادخار أو الاقراض .

ويهمنا ان نوضح انه بالرجوع الى البحوث التى تحاول ان تضع هذه الجمعية فى مقدمة الجهود الفكرية والعملية فيما يتعلق بنشاة الفكر التعاونى ، تقرر هذه البحوث ان هذه الجمعية اوضحت بما لا يدع مجالا للشك انه على الرغم من الظروف غير المواتية التى كانت تحيط بالمواطنين نتيجة للاحتلال العثمانى ، فان القرية باسرها اذا اتحدت فانها تنجح ويمكنها ان تحقق الكثير لمواطنيها . كما أنهم يؤكدون ان هذه الجمعية طبقت افضل اساليب الادارة التى كانت معروفة وقتئذ ، وذلك عن طريق تعليم وتدريب الاعضاء لكى يقوموا بدور هام فى نشاط الجمعية الاقتصادى .

ويضربون مثلا على تقدمها وازدهارها أنها تمكنت من تصدير ٣,٠٠٠,١٣٥ (ثلاثة ملايين ومائة وخمسة وثلاثون) بالة قطن سنويا،وأنها فى عام ١٨١٠ وصل رأس مالها الى عشرين مليون قرش تركى .

كما يقرر الباحثون أيضا أن الجانب الاجتماعى كان على جانب كبير من الأهمية ، بل ان النشاط الاقتصادى أساسا كان يستهدف تحقيق التقدم الاجتماعى ، ويضربون مثلا على ذلك بالنشاط التعليمى الذى مكن من انشاء الكثير من المشروعات لصالح العمال ، هذا فضلا عن بناء العديد من المساكن المريحة ، وأن التعليم والنشاط الاقتصادى ، والخدمات اذا قورن مع النشاط القائم فى غيرها من المدن والقرى من نفس الحجم ، لتفوقت المنطقة التى تقع فيها الجمعية على ما عداها من المدن أو القرى المماثلة .

ويكفى ان نشير الى ان الدراسات التى نشرت توضح ان اعضاء هذه الجمعية من الذين اتيحت لهم فرص السفر الى الخارج وتعلموا اللغات الأجنبية كانت ترد لهم الصحف من الخارج بصورة منتظمة ، كما هو الشأن مثلا مع الصحف التى كانت ترد لهم من المانيا . وكانت توجد المسارح التى تعرض القصص الكلاسيكية ، وكذلك مدارس الدراسات العليا التى ياتى اليها صفوة الأساتذة المعروفين وقتئذ ليحاضروا فيها . كما توضح الدراسات وجود مكتبة عامة تضم مختلف فروع العلوم ، وعلى راسها الكتب العلمية والفنية ، وأكثر من هذا فان المواطنين فى منطقة أمبيلكيا تبرعوا بالأموال لنشر القواميس باللغة اليونانية .

ومن الأمور الجديرة بالملاحظة عند دراسة التطبيقات العملية لهذه الجمعية انها اعتبرت « راس المال » ذو « وظيفة اجتماعية » ... وأن استخدمات راس المال ينبغى ان تخضع للرقابة الصارمة حتى لا ينحرف رأس المال عن وظيفته الاجتماعية .

ويلاحظ ايضا أن هذه الجمعيةوضعت لنفسهاشعارا جميلا ... وحرصت على أن تضعه موضع التطبيق..

وهذا الشعار يقول « عمل للجميــع ... والجميع ينبغى ان يعملوا » .

"Work for all and all at work"

ويلاحظ أن القوانين النظامية لهذه الجمعية وضعت الأسس لتنمية مهارات وقدرات الحرفيين ، فى اطار من العمل الاجتماعى ، والمشاركة فى الأرباح ، مع الأخذ فى الاعتبار ضرورة القيام بمقتضيات التوســع والنمو ، بحيث يتحقق تحسين الوضع الاقتصادى والاجتماعى للعمال ، بقدر الجهد الذى يبذلونه وما يقومون به من تحمل للمسئولية . وكذلك يلاحظ أن المؤسسين لهذه الجمعية ، كتبوا فى المقدمة عند صــياغتهم للقوانين النظامية ما يوضح ايمانهم .. كتبوا « باســم الله ... وباســم التعاليم المستمدة من الكتاب المقدس ... الخ » . الأمر الذى يوضح أنهم استندوا الى القيم الروحية والتعاليم السماوية فى صبغ بعاملاتهم مع بعضهم ، ومعاملاتهم مع غيرهم بطابع الأمانة والشرف .. وكل هذه المعانى من أساسيات الفكر التعاونى السليم ، لأنها توحى بدرجة كبيرة من الثقة .

انجلترا :

قامت فى انجلترا فى أواخر القرن الثامن عشر عدة محاولات لانشاء جمعيات تعاونية صغيرة ، كمخبز هنا أو « ورشة » صغيرة هناك-وكان العمال يشتركون فيها عن طريق تجميع مواردهم فيها والمشاركة فى العمل والكسب ولكنها كانت محاولات ضعيفة ، قصد بها حل مشاكل معيشية مباشرة تتصل بالكفاف من العيش بالنسبة لفريق معين ، ولم يفكر أحد من أعضاء هذه الجمعيات الصغيرة فى تغيير النظام القائم ، ولا حتى فى مجرد كيفية التغيير .

اما البدء الحقيقى لحركة تعاونية ، فقد كان عندما حاول فريق من الرجال تكتيل جهودهم لايجاد نظام يحل محل الراسمالية الطليقة ، بحيث تنتفى فيه جميع مساوىء الراسمالية ولا تنتفى فيه فكرة الملكية ، وبحيث يكون اسلوبه ديمقراطيا بكل معانى الكلمة ، وجماعيا من حيث تقدير مصلحة الجماعة على انها مجموع مصالح الافراد .

وهذا التعاون الذى فكر فيه الرواد الأوائل ورأوا فيه خير بديل للرأسمالية لم يكن عقيدة معينة أو نظرة جامدة ، وانما محاولة اختبارية وتثبت التجارب صحتها أو عدم صلاحيتها[1] وكانت الرأسمالية وقتذاك تتكون من عدة عمليات أو مراحل متصلة (من انتاج أولى الى انتاج ثانوى .. الى تخزين ونقل .. وتجارة جملة .. وتوزيع تجزئة ..) وقد جاءت هذه العمليات فى النظام الرأسمالى نتيجة للمصادفة الاجتماعية أكثر منها نتيجة للتدبير الانسانى المقصود . فلم يكن هناك من يحدد فى الرأسمالية الحرة من سيكون منتجا للمواد الأولية ، ومن يصنع الخامات ومن ينقلها ومن يبيعها ، ولا من يحدد أين وكيف توزع السلع ، اما فى الفكر التعاونى فان التدبير والتخطيط هما المرشدان اللذان يحققان هذه السلسلة من العمليات .

بهذه المقدمة المختصرة عن الراسمالية ومساوئها وعن منشا الفكر التعاونى ، يمكننا ان ننتقل الى الحركة التعاونية فى انجلترا والى دراسة المحاولات الاولى للشخصيات الشهيرة فى تاريخ التعاون حتى نلمس مدى نجاح او فشل افكارهم وماذا نصيب التعاون من النجاح او الفشل فى السنوات التى اعقبتهم .

---

(١) S. and Webb : The Consumers' Cooperative Movement, (London 1931), p. 28.

٤

من رواد الفكر والتطبيق

رواد انجليز :

روبرت اوين (١٧٧١ ـ ١٨٥٨) Robert Owen

أشرنا الى أن المحاولات الأولى للاقتصاد التعاونى كانت تخـدم ظروفا محدودة أو تحل مشاكل فى نطاق ضيق ولعدد صغير من الأفراد ، ولهذا لم تنجح كخطة عامة ، لأن طبيعتها جعلت منها مخرجا مؤقتا ، ولأنه لم يكن قد وجد بعد ذلك الرابط الفلسفى الذى يخلق فكرة اجتماعية تضم كثيرا من ذوى المصالح المشتركة فكان « مبدأ » أو أسلوب التعاون تعوزه الفلسفة الاجتماعية والمحتوى المعنوى الذى يختلف عن المثل والقيم التى كانت تسير الرأسمالية الحرة وقتئذ وتخضعها لتوجيهاتها .

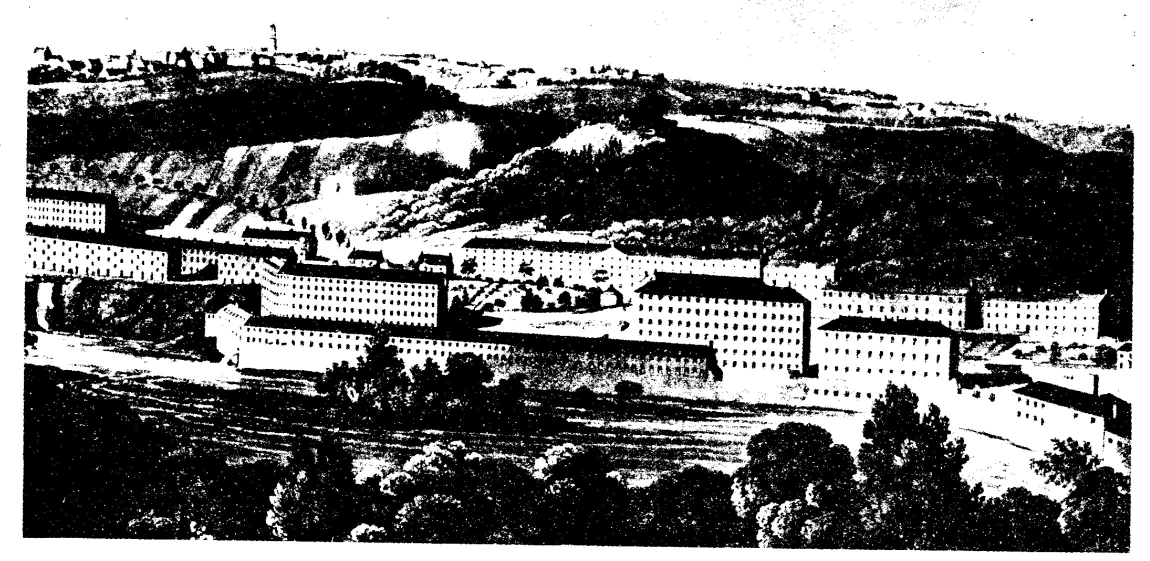
وقد اختارت الإقدار روبرت[1] اوين لكى يعرض هذه الفلسفة ويحاول نشرها حتى استحق ان يلقبه المؤرخون بابى التعاون فى العصور الحديثة .

ولما كان المقام هنا لا يتسع لشرح تفاصيل جهوده العديدة ، فقد رأينا أن نكتفى بالاشارة اليها ومجرد عرضها مع قليل من تحليل فلسفته ومثله ومدى اسهامها فى بعث الروح التعاونية الحديثة .

كان أوين فى بدء حياته من رجال الأعمال الناجحين ، ولكنه لم يكن من المغامرين الذين يبحثون عن الثراء والشهرة ، بل كان انسـانا

---

(١) نشأ روبرت اوين نشأة متواضعة ، حيث ان اباه كان يحترف حرفة صنع سروج الخيل فى ولاية ويلز بانجلترا ، وكان يعمل وهو فى سن العاشرة ككاتب فى دكان مانيفاتورة ليكسب عيشه .



هذه الصورة رسمت في عام ١٨٢٠ ، وهي توضح أحد مشروعات روبرت أوين الاصلاحية ، وهي مصانع الغزل والمساكن العمالية بمدينة نيو لانارك باسكتلنده ... ويلاحظ أن كثيرا من هذه المساكن مازالت قائمة حتى الان كما وأن مشروعات أوين الاصلاحية ألهبت مشاعر وعقول الكثير من رواد التعاون الاوائل .

خيرا هاله ما شاهد فى أواخر القرن الثامن عشر من المساوىء الاجتماعية التى تسببت فيها الرأسمالية ، فاشترى فى عام ١٧٩٩ مصانع للغزل فى مدينة نيولانارك (على نهر كلايد) ليديرها طبقا لنموذج مثالى رسمه فى ذهنه[1] ، وكان جل همه مساعدة الطبقة العاملة وتحسين حالتها ، عن طريق تخفيض ساعات العمل مع رفع الأجور ، واختيار الأحداث الذين يعملون فى المصنع من ذوى السن المرتفع ، وقد أثبت بذلك أنه على الرغم من ارتفاع تكلفة الانتاج قد استطاع أن يحقق ربحا . ثم أخذت مساعدته للطبقة العاملة تمتد خارج المصنع ، فبنى لهم منازل وأصلح القديم من منازلهم ، وفتح المدارس للأطفال والكبار وكان يحرص دائما على أن يقرن عمله هذا بدعوة رجال الأعمال فى حرارة وقوة الى أن يحذوا حذوه ، ومطالبة المسئولين بالاصلاح الاجتماعى فى شتى النواحى ، ولكنه مع هذا لم يكن ثوريا أو انفعاليا فى مطالبه .

كانت محاولات اوين الأولى محاولات انسانية مثالية . فكانت تجد لذلك جاذبية لدى الكثيرين فى داخل انجلترا وخارجها ، وقد شجع هذا اوين — مع معارضة شركائه — على تحديد الأرباح التى تدفع لراس المال المستثمر[2] وكانه بذلك كان يحاول أن يخلق علاقة جديدة بين الأرض والعمل وراس المال فقد كان يعتقد انه يضع مثلا يحتذى به غيره من

---

(١) B. Potter (Mrs. Sidney Webb) : The Cooperative Movement in Great Britain (London 1904), pp. 120-135.

وتوضح المراجع العلمية ان روبرت اوين عندما آلت اليه هذه المصانع كان عمالها من حثالة الرجال والنساء السكيرين والسكيرات الذين يعيشون فى جو من القذارة تشمئز منه النفوس ، ولا سبيل الى الاعتماد عليهم فى انجاز العمل او اتقانه . اما الأطفال فهم من يتامى الملاجىء .

(٢) جاك بيلى ، المرجع السابق صفحة ١٣ .

الراسماليين،ونسى ان الروح المثالية التى كانت تسيره هو لم تكن هى الروح السائدة فى مجتمع غلبت عليه الأهداف المادية ، واستاثرت بمقدارته طبقة أصحاب النفوذ المادى والسياسى .

وكان أوين يعتقد أن شخصية الفرد تكيفها البيئة والظروف المحيطة به — وهو اعتقاد صائب فى رأينا — ولكن بشرط أن تكون الظروف ذات أثر شامل وجزءا جوهريا من بقية المؤثرات الاجتماعية الأخرى . كما كان يعتقد أن النظم التى أدخلها فى مصانع نيولانارك ستوجد مجتمعا صغيرا كاملا ومثاليا .ولما نجح مشروعه فى أول الأمر اعتقد أن التعاون — لا المنافسة الحرة — وهو مفتاح التنظيم الصناعى الأمثل ، وظن أنه يستطيع تطبيق نظامه على جميع أنواع النشاط الانتاجى ، وأن المعاملة الطيبة لطبقة العمال باعث قوى يدفعهم الى تحسين كفايتهم ، وأن من الحمق أن يعامل أصحاب الأعمال عمالهم ، بخلاف المعاملة التى اتبعها معهم[1] .

الى هنا كان وربرت أوين مجددا ومصلحا اجتماعيا ناجحا ، بل لا نبالغ اذا قلنا أنه كان المبشر الأول بمبادىء حسن الادارة الصناعية وأسس رفع الكفاية الانتاجية للعمال بالطريقة العملية والسيكولوجية ، ولكن أوين لم ير فى نفسه مجرد مصلح اجتماعى أو ادارى ناجح، بل ترك العنان لعاطفته ومثله ، ولم يشأ أن يقف جامدا ازاء التطور السيىء الذى آلت اليه الحالة الاقتصادية والاجتماعية وبخاصة بعد الحروب النابليونية،

---

(١) Margaret Cole : Robert Owen of New Lanark (London 1936),

من الفقر والبؤس والاجور المنخفضة والأمراض المتفشية ، وبخاصة بعد أن فقد الثقة برجال السياسة والمسئولين »[١]

اوين ومفهوم الاعانة :

وهنا تظهر لنا نقطة تحول خطيرة فى فلسفة أوين ..

فقد نادى بأن دفع الاعانات للعاطلين اهدار للكرامة الانسانية ، وضياع للأموال العامة وان تلك الأموال يمكن استخدامها فى بناء مجتمعات نموذجية لتشغيل هؤلاء العمال وايوائهم وتعليمهم واطعامهم ، وهذه المجتمعات او المستعمرات او الوحدات الجماعية Communities تستطيع ان تنتج الغذاء والكساء اللازم لأعضائها ، فتحقق لنفسها الاكتفاء الذاتى بعد أن تقف على اقدامها ، وبذلك تعفى الخزانة العامة من اعباء الاعانة ، وتوفر المال الذى يمكن استخدامه لانشاء عدد آخر من الوحدات الجماعية ، لا للعمال العاطلين فحسب وانما لجميع العمال[٢] .

على هذا الوضع كان أوين يتصور الخطة اللازمة لاقامة مجتمع رشيد منظم يقوم مقام نظام الرأسمالية الحرة وكان يتخيل أن مستعمراته التعاونية الصغيرة سوف تنتشر فى جميع أنحاء العالم وكان كلما وجد معارضة من « الأليت » الحاكمين لصيحته ومطالبته بالتشريعات الاصلاحية ازداد اقتناعا بفكرته واندفاعا الى التحمس لها[٣] . ولم يعدم هذا الرائد الأول للفكر التعاونى أن يجد مؤيدين لآرائه ، وخاصة من قاموا بشتى

---

(١) Jack Baily المرجع السابق صفحة ١٤ ـ ١٥

(٢) مارجريت كول . المرجع السابق صفحات ٣١١ ـ ٣١٥ .

(٣) باتريس بوتر (B. Potter) المرجع السابق صفحة ٣١١ ـ ٣١٥

المحاولات لتطبيق مبادئه ، سواء بكامل وضعها الذى تصوره آوين وبنى عليه تصميمه ، أو مع تعديلات اقتضتها التجربة العملية .

آراء اوين ونظرياته الاجتماعية :

نشر روبرت أوين[1] فيما بين سنة ١٨١٣ الى سنة ١٨١٦ أربع كتيبات عنوانها « نظرة جديدة الى المجتمع » New View of Society ضمنها آرائه ونظرياته الاجتماعية .

تكلم فى المقالة الأولى عن ان الانسان لا يمكن أن يكون حسن النية او سيئها بالسليقة ، او أن الذكاء والغباء وغير ذلك من الصفات تكون موروثة فيه . انه ينكر ذلك ويرى أن تطبيق الوسائل السليمة جدير بخلق المواطن الصالح ، ومن اجل ذلك نراه ينادى بأنه يجب على السلطات الحاكمة ان تقيم المشروعات المناسبة لتعليم[2] الشعب وتدريب الأطفال على العادات الطيبة منذ حداثتهم ، واحاطة صحتهم واخلاقهم وعاداتهم بعناية خاصة وسياج متين والى حسن الانتفاع بعملهم .

---

(١) Cooperation : F. Hall and W.P. Watkins, Cooperative Union

(٢) يرى بعض الكتاب ان اساس « الأوينية » Owenism — قائم على اساس نظرية التعليم كوسيلة لتكوين الأخلاق والحصول على السعادة فان اوين مؤمن كل الايمان بقوة التعليم وقدرته فى توجيه شئون العالم نحو الرفاهية . يرجع الى
The Life of Robert Owen, by G.D.H. Cole : Macmillan and Co., Limited, London 1939, p. 126.

وكان يرى ضرورة عزل الأطفال عن الوالدين حين يبلغون سن الثالثة ، ويسهر على تربيتهم وتنشئتهم مربيات ، ومدرسون أعدوا اعدادا خاصا يمكنهم من تحقيق اهداف المجتمع الجديد عن طريق التربية .



يؤمن علماء التعاون جميعا بأهميـة الانسان ، وقدرته على أن يتعلون مع زميله الانسان فى العمل معا من اجـل الكسب الشريف .. ولعلنا جميعـا نتذكر أن عيسى عليه السلام رأى رجلا فقال ما تصنع ؟ قال اتعبد .. قال من يعولك ؟ .. قال أخى .. قال أخوك اعبد منك .

كما نتذكر جميعا قول الرسول عليه الصلاة والسـلام « لأن يأخذ احدكم حبله فيحتطب على ظهره خير من أن يأتى رجلا أعطاه الله من فضله فيسأله أعطاه او منعه » .

وهكذا يتضح أن التعاون يكاد يستمد تعاليمه فيما يتعلق بالعمل والكسب الشريف من تعاليم السماء .

وفى المقالة الثانية وصف التغير الكبير الذى حدث فى مصنعه بنيولانارك New Lanark ـ أولا تحت ادارة ديفيد ديل David Dale ثم تحت ادارته وكيف أنهما توصلا الى استئصال شأفة الآفات الاجتماعية التى كانت تسود وقتئذ ، وكيف أن ذلك أعطى أوين الثقة والأمل فى القيام باصلاح اجتماعى عن طريق اقامة مشاريع ينظمها جميع الأشخاص على اختلاف أحزابهم .

وفى كتيبه الثالث[1] شرح النظام التعليمى الذى أقامه بمصنعه بنيولانارك للأطفال والبالغين .

وفى كتيبه الرابع ذكر أن سياسته ترمى الى عدم التدخل فى حقوق الملكية بمصنعه ونادى بوجوب اصلاح الكنيسة والقوانين التى تحكم بيع المخدرات ووقف أوراق اليانصيب الحكومية ومراجعة قانون الفقراء .

ولم تقف أعماله وجهوده عند هذا الحد بل رفع صوته عاليا سنة ١٨١٧ مستصرخا نواب الأمة أن يعملوا لخير الأمة ، وأهاب بهم أن يبحثوا عما أصاب العمال فى أرزاقهم وأولادهم من جراء الآلات الصناعية ، واستبداد أصحاب المصانع بهم .

وقدم لمجلس النواب تقريرا اضافيا عن قانون الفقراء Poor Law طالب فيه بتحديد ساعات العمل وتحريم قبول الصبية فى المصانع قبل سن العاشرة ـ وانشاء صناديق للتوفير خاصة بالعمال ، وتنظيم

---

(١) كان روبرت أوين يؤمن أن تقدم العلم يجعل التربية الصالحة ، والتعليم الراقى ، والغذاء الكافى ، وسائر مقومات المدنية فى متناول كافة الناس ، بعد أن كان وقفا على القلة .

مخازن لتموينهم ، وأن يمتلكوا الآلات والمصانع ، وأن تقسم الناس الى مجموعات صغيرة تتضمن كل مجموعة منها عددا يتراوح بين ٥٠٠ و ٢٠٠٠ شخصا ، وأن يستبدل نظام المعيشة الفردية بنظام مشترك ، وأن توزع الأعمال بينهم بحيث يشتغل كل واحد منهم فى العمل الذى يصلح له ، وبذا يصبح الناس فى مجتمع واحد يتعاونون على اداء لوازمهم واحتمال عبء معيشتهم كتلة واحدة يتقاسمون الخير والشر فى ظل المحبة والاخاء .

وناشد الحكومة والبرلمان العمل على تحقيق هذه الفكرة — وقوبل تقريره من أعضاء المجلس بالعناية التامة وعلقت عليه الصحف وقتئذ بمقالات ضافية .

كان أوين يؤمن بإمكان تحسين الحياة البشرية عن طريق توفير بيئة أفضل ، وزادته تجاربه ايمانا بصواب فكرته .

كما ان تجاربه ايضا زادته اقتناعا بعبث محاولة الاعتماد على روح العطف الأبوى لحمل اصحاب الأعمال على تعديل الأوضاع اذا اعوزتهم الارادة اللازمة — ومن هنا استقر فى ذهنه وقرارة نفسه أنهم لا يملكون كذلك القدرة على التغيير .

وفى يناير سنة ١٨٢١ ظهرت جريدة الايكونومست Eonomist وهى جريدة أسبوعية كان يحررها جورج ميدى George Mudie الذى أخذ على عاتقه توضيح مشروعات وأفكار روبرت أوين لتحسين أحوال الطبقة العاملة — وبذلك ازدادت تعاليمه وضوحا — غير أن هذه الجريدة توقفت عن الظهور بعد اثنا عشر شهرا من تاريخ صدورها .

وفى أكتوبر سنة ١٨٢٤ أنشئت جمعية لندن التعاونية London

Cooperative Society وكان انشاؤها على جانب كبير من الأهمية ، رغما عن أن التجارة لم تكن من أهدافها — اذ كان هدفها الدعاية ، فكانت تقيم المحضرات والمناظرات العامة وأصدرت فيما بين سنة١٨٢٦[1] وسنة ١٨٣٠ مجلة تعاونية The Cooperative Magazine وكانت تراسل باستمرار جميع من يهتمون بشئون التعاون وقد أدت هذه المجلة أيضا خدمات جليلة بما أوضحته من آراء روبرت أوين فى الصناعة — وقد أعلنت فى العدد الأول من صدورها أنها لا تزمع الدفاع عن نظريات أوين ولكنها توجه انتباه الجمهور الى مبادىء التعاون المتبادل وعدالة التوزيع والتى يعتبر روبرت أوين من دعاتها الأقوياء المخلصين •

تعاليم اوين والمشروعات التعاونية :

وقد أدت تعاليم أوين الى انشاء كثير من المشروعات التعاونية ولكنها فشلت ولم يكتب لها النجاح واضطراد النمو ومن هذه المشروعات •

جمعية لندن التعاونية الاقتصادية :

أنشئت هذه الجمعية سنة ١٨٢١ وكان من أهدافها ايواء مائتين وخمسين عائلة بما يحتاجون اليه من طعام وملبس ومسكن وتعليم مقابل دفع جنيه أسبوعيا •

مجتمع اوربستن Orbiston Community

أنشأ هذا المجتمع أبرام كومب Abram Combe من أتباع أوين سنة ١٨٢٥ برأس مال قدره ٥٠,٠٠٠ج٠ك مقسم الى أسهم قيمة كل منها

---

(١) فى ٤ يوليو عام ١٨٢٦ نشر روبرت أوين ما أسماه « اعلان الاستقلال العقلى » نادى فيه بالتحرير مما أسماه أعداء الانسانية الثلاثة « الملكية الخاصة ... والدين المنافى للعقل ... والزواج » .

٢٥٠ج٠ك وقد ساهم جورج ميدى الذىكان يحرر جريدة الايكونومست بنصيب كبير فى رأس المال • وقد اشترى كومب مزرعة مساحتها ٢٩٢ آكر[1] Acres وكان ابنه أ ، ج هاملتون متحمسا للمشروع فساهم فيه بمبلغ ١٩,٩٥٥ ج٠ك •

وقد بنيت الفكرة على أساس اشتراك لفيف من العمال يتراوح عددهم بين ٥٠٠ و ٣٠٠٠ يعيشون معيشة مشتركة فى مستعمرة واحدة ويخصص لهم بناء واحد على شكل مستطيل طوله ٦٨٠ قدما وعرضه ٥٠ قدما ــ وارتفاعه أربع طوابق مقسم الى مساكن مستقلة يتوسطه قاعة محضرات وبه مطبخ واحد ومطعم واحد للجميع ، ويخصص لكل قاعة مسكن من تلك المساكن ، وعلى كل عائلة أن تربى أطفالها الى سن الثالثة ثم تعهد بتربيتهم بعد ذلك الى المجتمع وعلى الوالدين الاشراف على أطفالهم فى أوقات الطعام فقط •

كما خصص مبنى آخر يتكون من خمس طوابق لاقامة الصناعات اللازمة وتأجير الأرض وما عليها من مبان لأعضاء مجتمع أوربستن ليقوم هؤلاء العمال بعملية الانتاج لأنفسهم ولحسابهم •

وفى مارس ١٨٢٥ بدأ مئات عديدة من الأشخاص من شتى أنحاء انجلترا عملهم الجماعى وقد قبل معظمهم مبدأ الملكية الجماعية والدخل المتساوى عندما شرحها لهم كومب ــ ولكنهم كانوا حريصين على تجنب المساهمة فى العمل بجهد متساو ــ فانتشر الكسل بين أفراد المستعمرة وعم بينهم الاسراف وتعودوا القذارة • كما ثبت بالتجربة أن تخصيص مطبخ ومطعم عام الجميع عمل غير ناجح وقد أدى ذلك الى تعثر بعض

---

(١) الآكر يسوى فدانا تقريبا .

جوانب المشروع ، ولكن العمل تقدم بنجاح فى مسابك الحديد Iron Foundary ويعزون ذلك الى كفاية الأساليب الجديدة ، وذلك باعطاء العمال نصيب اضافى فى الأرباح يقيد لحسابهم كنصيب فى رأس المال .

وفى أغسطس سنة ١٨٢٧ توفى كومب ـ فأغلقت القرية أبوابها تحت ضغط الدائنين .

مجتمع رالاهين The Community of Ralahines

يدين مجتمع رالاهين فى وجوده الى زيارة روبرت أوين لايرلنده فى عام ١٨٢٣ فان محاضراته فى دبلن جذبت الى آرائه أحد كبار ملاك الأرض ويدعى جون سكوت فندلير John Scott Vandeleur

الذى دفعته المتاعب المستمرة مع المستأجرين الى أن يفكر عام ١٨٣٠ فى انشاء مساكن ومحلات لمستأجريه اذا أمكن أن ينتظموا فى مجتمع تعاونى . ويتطلب المشروع أن يكون جميع المستأجرين أعضاء فى جمعية رالاهين التعاونية للزراعة والصناعة بحيث يكون فندلير رئيسها . وقد تكونت الجمعية وكان عدد أعضائها أربعين ـ ولم يكن من بينهم سوى ١٨ رجلا من القادرين والباقى من النساء والأطفال .

وقد تعاونت الجمعية مع فندلير باعتباره المالك على اعطائه سنويا ما قيمته ٩٠٠ ج.ك وهى عبارة عن ٧٠٠ ج.ك قيمة ايجار الأرض ، ٢٠٠ ج.ك للمساكن والأدوات . وقد سكن الأعضاء فى المبنى الجديد الذى أنشىء خصيصا لهم ، ودفعت لهم أجور تعادل الأجور التى تدفع فى المناطق المجاورة وكسب النساء عيشهن عن طريق القيام بما تتطلبه الجمعية من خدمات ، كالنظافة والطبخ وغيرها ، وافتتح محلا لمد الأعضاء بما يلزمهم

من الاحتياجات الشخصية ودفعت أجور العمال على صورة بونات يمكن الشراء بها من محل الجمعية ويطلق على هذه البونات « أذونات العمل القابلة للتبادل » Labour notes exchangeable والأعضاء يستطيعون استبدالها بنقود اذا رغبوا فى الصرف فى أى مكان آخر . وفى خلال سنتين استطاعت الجمعية أن تدفع الايجار وأن تستصلح الأرض وترفع مستوى الرفاهية لأعضائها وقد منع القمار والخمر والتدخين بحكم القانون ـ ولم يستدع فندلير الا مرة واحدة ليمارس حقه كرئيس فى فصل أحد الأعضاء . وقد تضاعفت العضوية فى الجمعية وفتحت مدرسة لتثقيف الأطفال على الطريقة التى انتهجها أوين فى مدرسته بنيولانارك .

وفى نوفمبر ١٨٣٣ ووسط هذا النجاح توالت الأنباء السيئة الحزينة بأن فندلير قامر بجميع ممتلكاته وفر هاربا من البلاد مما أدى بدائنيه الى الحجز على جميع ممتلكاته . ونظرا لأن الجمعية لم يكن لها شخصية معنوية من الناحية القانونية فلم يعترف بها كمستأجرة وبالتالى لم يحصل الأعضاء على تعويضات مقابل التحسينات التى أدخلوها على المزرعة نظرا لأن حقوق المستأجرين Tenant rights لم تكن معروفة فى جنوب ايرلنده فى ذلك الوقت .

مجتمع كوينوود Queenwood

أدار روبرت أوين بنفسه هذا المجتمع بعض الوقت يعاونه أتباعه الذين كانوا ينتظمون تحت اسم « اتحاد جميع الطبقات لجميع الأمم "Association of all classes of all nations" وكان يسمح للعضو الذى يقدم ٥٠ ج.ك بالانضمام للمزرعة .

وفى أكتوبر سنة ١٨٣٩ وفقوا فى شراء الأرض والبضاعة اللازمة . ورغما عن أن روبرت أوين كان يرى أن رأس المال الذى بدىء به المشروع

غير كاف ، الا أنه قبل أن يدير المستعمرة خشية أن يؤدى رفضه الى الانقسام ، وسرعان ما سار العمل بهمة ، فأقيمت المدارس ووزعت الأرض وغرست الحدائق ، وقبل الاتحاد مبدأ السماح للعمال من غير المقيمين بالمستعمرة بالاقامة بها وذلك بقصد الاستفادة مما يدفعون نظير المأكل والمسكن • ولكن الجمعية اصطدمت بسلسلة من العقبات نتيجة احتياجها الى رأس المال اللازم ، واستقال روبرت أوين وخلفه آخرون • وما أن حان سبتمبر سنة ١٨٤٥ الا وكانت خصوم المنشأة قد بلغت ٤٠,٠٠٠ ج•ك بينما اصولها لا ترقى الا ثلث هذه القيمة مما حدا بالدائنين الى التدخل وفشلت المزرعة •

تقرير فلسفة اوين وآثارها :

ويلاحظ أن أفكار أوين بصورتها هذه كانت تنطوى على عنصر من عناصر الشيوعية المسيحية ، ويقصد بها المعيشة الجماعية التى تسيرها المثل المسيحية •

واذا كانت نماذج مستعمراته التى اقامها قد فشلت من حيث كونها أسلوبا جماعيا عمليا للمعيشة التعاونية ، فقد كان هذا الفشل لأنها لم تنشأ من صميم الحاجة الماسة عند هؤلاء الذين اشتركوا فيها• بل كانت من وحى احلام الداعين للحركة ، وهذا امر يجب ان يأخذ حظه من الاعتبار والتقدير عند من يحاول ان يوجد مجتمعا مثاليا فى معيشته ، بمعنى ان عليه ان يقدر من هم المشتركون فى هذا المجتمع وقد كان اوين مبالغا فى التفاؤل عندما تصور ان الفقراء والعاطلين يمكنهم ان ينتظموا فى مجتمع تعاونى مثالى ، وفاته ان الفقر والجهل يصحبهما انحطاط فى المستوى الخلقى والنضوج الاجتماعى ، وان ذلك يستحيل معه ان ينظم الفقراء والجهلاء فى مجتمع عالى المثل والقيم مالم يصحب ذلك توعية

وتثقيف وتدريب وتعليم ودعاية وتوجيه مستمر لبث الروح الجماعية فيهم .

وقد تعددت آراء المؤرخين فى تفسير أسباب فشل محاولات روبرت أوين وانهيار فلسفته ، فمنهم من اتهم الطبقة الحاكمة بأنها كانت السبب فى معارضة مشاريعه وتعطيلها ، ومنهم من أرجع سبب الفشل الى عدم النضوج الاجتماعى وقتئذ ، ومنهم من اتهمه بالمثالية[1] المتطرفة .. ومنهم من ذهب غير ذلك من الآراء ، ولكن هؤلاء المؤرخين كانوا فى بحثهم عن أساب الفشل يسيرون ضمن اطار مغلق ، وعلى هدى منطق واحد أساسه الاعتراف بفضل الأفكار التى كان ينادى بها أوين ويسعى الى تحقيقها ، والاشادة بمثله العليا وجهوده المتصلة على أساس أنها كانت محاولة دفعه اليها حب الخير والرغبة فى الاصلاح وكان لابد أن ينجح لو كانت الظروف مواتية لنجاحها .

وفى غمرة هذا التبجيل والاحترام لآراء اوين اغفل المؤرخون جانبا هاما يعتبر — فى رأيى — العنصر الأساسى الذى تولدت منه اسباب فشل المستعمرات النموذجية التى حاول اوين ان يقيمها ، ذلك ان المجتمع البريطانى فى تلك الفترة كان يسير بقوة ديناميكية نحو نظام الانتاج الكبير ، وكان الهيكل الاقتصادى الذى اوجدته الثورة الصناعية يستند بكامل قطاعاته على الضخامة فى الانتاج والتوزيع ، ولم يكن ثمة سبيل بعد ان أرست الثورة الصناعية قواعدها الى العودة الى نظام الإنتاج الصغير او

---

(١) يذكر شارل جيد التعاونى الفرنسى المشهور ، ان روبرت أوين اعترف أن من بين أسباب فشل هذه المشروعات ، انه عجز عن تهيئة المناخ اللازم ، والبيئة الصالحة التى يمكن عن طريقها تربية الانسان الجديد .

النظام الحرفى ، بعد أن اتضحت المزايا العديدة لوفورات الانتاج الكبير .

هذه القوة الاقتصادية الديناميكية كانت تسير بالمجتمع اقتصاديا الى الأمام . وكان من اللازم المحتم أن تدفع معها نظام الحياة الاجتماعية الى الدرجة التى تحقق التجاوب بين التنظيم الاقتصادى الجديد وأسلوب المعيشة فاذا أتى انسان وسط هذا التيار الجارف وحاول اقامة مستعمرات صغيرة تهدف الى الاكتفاء الذاتى ، ثم زعم أن هذا هو الأسلوب الأمثل للحياة الاجتماعية والاقتصادية ، فانه بذلك يكون كمن يسعى الى تحقيق حركة « رجعية » من الناحية الواقعية ، وهذا ما فعله (أوين) فقد كان يريد العودة الى تقسيم الهيكل الاقتصادى الى قطاعات وجزئيات صغيرة ويقوم كل منها بالانتاج فى حدود طاقة محدودة ، ولا شك أن محاولة كهذه أضعف من أن يكتب لها مجرد البقاء أمام التطور الاقتصادى الشامل الذى بدل حياة المجتمع كله وأوجد له دولة قوية تفرض عليها مصلحتها القومية الابقاء على نظام الانتاج الكبير ، بل العمل على ازدياد حجمه وضخامته ، لهذا لم يكن نظام أوين يصلح بديلا للنظام الرأسمالى القائم وقتئذ ، ولكن تجاربه كانت لها ناحية هامة من نواحيها ، وهى الايمان الذى كان يدفعه اليها والحماس الذى أظهره هو وأتباعه فى الدعوة اليها واغراء الرأى العام بها ، وقد تمخضت تلك التجارب عن ظهور صعوبات عملية ، وكانت فى أول الأمر تخضع للتبديل والتنقيح فى عدد الآراء المبعثرة غير المحكمة من ناحية العمل والتخطيط ولكن الأيام جعلت من هذه التجارب والآراء مادة تبلورت منها الآراء التعاونية التى تتجاوب من الناحية العملية مع مطالب الاقتصاد الحديث والمجتمع الديمقراطى المنشود .

لقد خلف لنا أوين وأتباعه تراثا فكريا قيما من المبادىء والطرق

والأساليب التعاونية لا يمكن انكار آثاره فى تطور الحركة حتى صارت الى ما صارت اليه فى الأحقاب التالية •

لقد كان أوين يهدف أول الأمر الى مساعدة العاطلين ، ثم اتسعت أفكاره وامتدت لتشمل الانسانية جمعاء ، واليوم نجد التعاون الحديث قد انتشر فى جميع بقاع الأرض على اختلاف صوره وأشكاله •

واذا كانت مستعمرات اوين النموذجية قد فشلت ، فان فكرة ((الورشة التعاونية)) او ((المصنع التعاونى الصغير)) وفكرة ((النقابة التعاونية)) قد تولد منها الشعور بان فى استطاعة العمال ان يكونوا ارباب انفسهم بدل أن يشتغلوا اجراء عند غيرهم •

وقد قام فريق من أتباع أوين بمحاولات لانشاء جمعيات استهلاكية، كما اتخذت مكاتب العمل التى أنشأها وسيلة لتبادل سلع منتجة تعاونيا بأخرى أنتجتها وحدات مماثلة وبمعدل تبادل على أساس قياس ساعات العمل • وبمرور الأيام أثبتت التجارب العملية أن التعاون الاستهلاكى هو أكثر أنواع التعاون فرصة فى النجاح لأنه لا يحتاج الى تمويل ضخم ، ولأنه تقل فيه المخاطر ، ويسهل اقامة وحداته ، ولكن أوين على الرغم من أنه كان يؤمن بأهمية المتجر الاستهلاكى ، لم يكن يعترف به كنقطة ابتداء فى أية خطة من خططه ، وقد عبر عن هذا الاتجاه بهذه الجملة المأثورة المشهورة « يستطيع المجتمع أن يبنى متجرا •• ولكن لا يستطيع المتجر أن يبنى مجتمعا »[1] •

---

(1) A Community Could build a store, No store could build a Community. جاك بيلى : المرجع السابق

٥

معاصرو أوين وأتباعه

لا شك أن الأفكار التى كان ينادى بها روبرت أوين ، والتجارب الاجتماعية التى كان يقوم بها كانت تحتاج الى دعاية واسعة النطاق بين أوساط العمال حتى ترسخ فى أذهانهم فكرة المعيشة التعاونية ، لأنها كانت الشرط الأول لنجاح تجاربه ، كما كانت تحتاج الى دعاية واسعة بين الطبقات والطوائف الاجتماعية الأخرى لكى تحظى بتأييدهم المادى والمعنوى ، ولكن يبدو مما كتبه مؤرخو حياة أوين أنه كان دائم التعصب لأفكاره الشخصية ، فكان يقحمها فى كل مناسبة ، وعلى الرغم من قدرته على الاقناع واخلاصه فى نواياه وحماسه فى خدمة الغير وعدم ايثار نفسه أو مصالحة بشىء مما يتصل بالأثرة والأنانية فانه فقد عطف رجال الكنيسة والسياسيين وغيرهم من الشخصيات البارزة ، وكان ذلك بصفة خاصة حينما تعمد عام ١٨١٧ مهاجمة جميع أنواع الأنظمة الدينية وحينما أعلن فيما بعد آراءه (الخارجة) الخاصة بالزواج ... ولم يكن ديمقراطيا (بالمفهوم السياسى) ولا مؤمنا بالحكم النيابى ، بل كان مبالغا فى التفاؤل ومفرطا فى الايمان بصواب آرائه حتى لقد اعتقد أن جميع ذوى النفوذ والثراء سيتلهفون على تنفيذ خططه فور توضيحها لهم[1] .

وقد كان من حسن حظ الحركة التعاونية فى بريطانيا أن ظهر بين المعاصرين لروبرت أوين رجال بذلوا جهودا مثمره فى سبيل نشر الفكر

---

(١) هول واتكنز : المرجع السابق صفحة ١٥ .

التعاونى وقاموا بتجارب لتشجيع النشاط الاقتصادى التعاونى لا كما صممه أوين فى « مستعمراته » بل كما كانت تقضى الظروف المحيطة والحاجات المباشرة ، ومن بين هؤلاء اشتهر اثنان يجدر بنا أن نتحدث عنهما هما : وليم تومسون ١٧٨٠ — ١٨٣٣ William Thompson والطبيب الانجليزى وليم كنج ١٧٨٦ — ١٨٦٥ William King

فهذان لم يتقيدا بالتعصب للأفكار التى اشاد بها اوين ، وانما اكتفيا بالروح التعاونية فى آرائه ومشروعاته ، واخذا ينشران الدعوة للاصلاح الاجتماعى التعاونى عن طريق المنظمات والجمعيات والنشرات والمحاضرات ، فكان لجهودهم أثر عظيم استفادت منه الحركة التعاونية ، فتحولت من مجرد تجربة أو اسلوب الى فلسفة اقتصادية اجتماعية ، وسنورد فيما يلى نبذة عن كل منهما تتوخى فيها تحليل افكارهما وتقدير جهودهما ومدى اسهامهما فى الفكر التعاونى .

وليم تومسون (١٧٨٠ — ١٨٣٣) William Thompson

من المعاصرين لروبرت أوين « وليم تومسون » الذى ولد سنة[1] ١٧٨٠ وقد ورث مزرعة تسمى « كلونكين » Clonnkeen عندما بلغ الثلاثين من عمره وقد أوصى بها عند موته الى مديرى أعماله مشترطا عليهم العمل معا من أجل اقامة المجتمع التعاونى ، وقد عرف عنه سعة الاطلاع وكان من المتفهمين لكل النظريات الاقتصادية التى ظهرت فى

(١) يرجع الى « التعاون » هول وواتكنز — المرجع السابق ص ٥٢ وما بعدها ، ويلاحظ ان وليم تومسون كان من النباتيين Vegetarian أى لا يأكل اللحوم ، وكان عزوفا عن التدخين وشرب الخمور ، كما عاش حياته أعزبا ولم يتزوج .

عصره وقد أخذ عن أوين نظرته الاصلاحية فى اقامة مجتمعات اختيارية للعمال .

كتب سنة ١٨٢٤ « بحثا فى توزيع الثروة على خير المبادىء التى تحقق السعادة البشرية » .

An Inquiry into the Principles of the Distribution of Wealth Most conductive to Human Happiness.

كما نشر له سنة ١٨٢٧ كتابا آخر بعنوان « مكافأة عنصر العمل Labour Rewarded ــ أو كيف تضمن للعامل غلة جهده » .

وفى سنة ١٨٣٠ نشر « ارشادات عملية لسرعة تأسيس المستعمرات بطريقة اقتصادية » .

Practical Directions for the Speady and Economical Establishment of Communities.

العمل مصدر الثروة :

كان يرى أنه لن يوجد مجتمع أسعد من ذلك الذى توزع فيه الثروة بين أعضائه بالتساوى ، وأن مثل هذا المجتمع قد يكون فقيرا ولكن اذا أراد أن يرتفع بمستوى رفاهيته ، فان عليه أن يعمل حتى يبلغ الانتاج أقصى ذروته .

وكان من رايه ان العمل(١) هو مصدر الثورة "Labour is the Sole Parent of Wealth" وهو فى

---

(١) من جوانب النقد التى وجهت الى وليم تومسون انه لم يقدر الجهد الذهنى حق قدره ، وأن كتاباته كانت تدور حول تقدير العمل اليدوى ، أو العمل الذى يعتمد على جهد الانسان العضوى .

حقيقته ان هو الا عمل مدخر وان اثمان السلع فى السوق تتحدد بمقدار العمل وراس المال الذى صرف فى انتاجها وانتهى الى ان العمال وحدهم هم العامل الوحيد فى الانتاج ولذلك يجب أن يعود عليهم كل ما يأتى به الانتاج من ثروة . بما يترتب على ذلك من رخاء وراحة ورفاهية .

كان يقول أن ملاك الأراضى وأصحاب المصانع والآلات يتحكمون فى العمال بحكم امتلاكهم لهذه الأراضى والمصانع والآلات ، وهم لا يقبلون أن يؤجروا للعمال مالا فى حوزتهم ليقوم هؤلاء العمال بعملية الانتاج لأنفسهم ولحسابهم ... بل يرغمون على قبول العمل بأجور لا تتعدى حد الكفاف ويستولون هم بغير وجه حق على كل فائض أو ربح فى الانتاج . وازاء هذا التحكم وهذه السيطرة من جانبهم فليس أمام العمال الا القبول أو الموت جوعا . كما كان يعتقد أن جذور الشر متأصلة فى النظام الاقتصادى — وأن أسس النظام الاقتصادى الجديد الذى يطالب به : هو أن تتعاون جماعات العمال لمعاونة بعضها بعضا ، فاذا استطاعوا ذلك حققوا لأنفسهم كل ماينتج من جهودهم .

اى انه ينبغى على العمال ان يبذلوا اقصى طاقاتهم من اجل تحقيق اقصى انتاجية فى حدود مالديهم من موارد ... وان الذى سيحفزهم على ذلك رغبتهم القوية فى ان يشعروا بالطمانينة والأمن Security وكان يسيطر على عقله رغبة ملحة فى البحث عن كيفية تحقيق المساواة مع الامن .. وعدالة التوزيع مع استمرار الانتاج .

How to reconcile equality with security ... How to reconcile just distribution with continued production.

كتب فى مجلة التعاون Cooperative Magazine فى نوفمبر سنة ١٨٢٦ مخاطبا العمال بمايلى :

هل تريدون ان تمتلكوا بفضل جهـودكم وفى سنين قليلة الأرض التى يخرج منها الغذاء ، والمواد الأولية ، والمساكن التى تعيشون فيها ، وجميع الآلات والمواد الخام اللازمة للانتاج ؟ وهـل تريدون التمتع بـكل ما ينتج من عملكم ؟ اذا اردتم ذلك فليس عليكم الا ان تتجهوا بجهودكم نحو العمل لبعضكم ، وبدلا من ان يعمل الجميع فى صناعة الحرير او الأحـذية أو القطن مثلا ، دعوا جانبا منكم يزرع ، وجانبا يصـلح الأثاث والآلات والمساكن .. وآخر يقوم بصنع الثياب القطنية والصوفية والأحـذية .. وغيرها ، واتركوا بعضا منكم يستمر فى صناعة الحـــرير او غيره من السلع ، وبذلك تمدون بعضكم بعضا بالسـلع التى تحتاجون اليها وتصبحون المنتجين والمستهلكين وسادة انفسكم .

كان وليم تومسون يرى أنه يجب على العمال أن ينتظموا فى مجتمعات تعاونية تدار بواسطة أعضاء منتخبين من بينهم ، وبذلك لا يكون هناك من يستولى على الربح . واذا استطاعوا أخيرا أن يمتلكوا الأرض ورأس المال الذى هم فى حاجة اليـــه ، فلن يكون هنـــاك ــ حينئذ ــ من يقاسمهم فى ناتج جهودهم عن طريق الايجـــار أو الفائدة ، كما وينتج عن ذلك استبعاد البطالة والأنواع الأخرى للضياع الاقتصادى وذلك عن طريق الموازنة بين العرض والطلب ، والتقريب بين المنتجين والمستهلكين . كان يرى أن هذه المجتمعات التعاونية بين العمال لا تستدعى وجود أموال ضخمة كما كان يقول روبرت أوين . فبينما كان روبرت أوين يتطلب على الأقل ربع مليون جنيه انجليزى ، كان وليم تومسون يكتفى بخمسة آلاف أو ستة آلاف جنيه انجليزى .

الا ان تومسون فى جميع ابحاثه لم يرشد العمـــال الى الوسيلة العملية التى يستطيعون بها تجميع مثل هذا المبلغ ، وكان يرى ان تفكير العمال فى احـــداث

الثورات لا يعود عليهم الا بالضرر . وان الواجب على العمال المتعاونين أن يطالبوا الحكومة بحماية المنشآت التعاونية .

وكان يرى ضرورة اقـــامة حـــكومة تمثيليـــة Representative government ، اى حـــكومة تمثل المجتمع خير تمثيل ، حكومة تدخل فى اعتبارها الأعداد الضخمة من النساء فى المجتمع ، وعلى هذه الحـــكومة ان تقضى على جميـــع أنواع الامتيـــازات والاستثناءات التى تتمتع بها الطبقات القـــادرة ، وكان يهتم بالدرجة الأولى بضرورة اباحة التعـــليم لجميع طبقات الشعب « خاصة وان التعليم كان حكرا على الطبقات القادرة وحدها .

تقدير فلسفة وليم تومسون وآثارها :

كان وليم تومسون يتميز بين معاصريه بسـعة اطلاعه ودراساته وقد يكون من أسباب ذلك أنه عاش مدة فى منزل الفليسوف الاقتصادى بنثام[1] Jeremy Bentham ودرس عليه ، وما من شك فى أنه درس الآراء الاقتصادية المعاصرة واختلط بأصحابها مثل ريكاردو ، وجون ستيوارت ميل ووالده جيمس ميل ولكن يبدو أن التـأثير الأكبر فى أفكاره جاءه من وليم جودوين الفوضوى وروبرت أوين الشيوعى[2]» وقد استقى تومسون مبادئه عن أهداف التنظيم الاجتماعى من بنثام ،

---

(١) Jermy Bentham من المع الفلاسفة الانجليز فى القرن الثـامن عشر وأوائل التاسع عشر وهو رائد المدرســـة النفعية (Utilitarianism) التى كانت الأســاس الفلسفى لـكثير من النظريات الاقتصادية فى عصره وبخاصة نظريته فى المنفعة المتناقصة .

(٢) هول — واتكنز ، المرجع السابق صفحة ٥٢ . ويبدو ان المؤلفين يستعملان لفظ « الشيوعى » تجاوزا لا كما اصبحت الشيوعية تعرف اليوم .

وهى تقوم على فكرة أكبر قسط من السعادة لأكبر عدد من الأفراد . كمـا تشـعبت آراؤه عن الحكومات بأفكار جودين[1] الذى يعتبر « الحكومة قوة منظمة من فريق الأغنيـاء لنهب الفقراء » واعتمد فى اقتراحاته للاصلاح الاجتماعى على فكرة أوين فى انشاء وحدات جماعية من العمال ، ثم أضاف الى كل هذا ايمانه بنظرية « العمل أسـاس القيمة » التى جعل منها « المعامل » فى أغلب دعاياته وكتاباته .

ومن ذلك يتضح أن تومسون لم يكن مجددا فى آرائه ، وانمـا كانت هذه الآراء مزيجا من عدة فلسفات . وحتى نظرية العمل أساس القيمة التى كان لها بريق وجاذبية على لسـان تومسـون لم تكن بالمستحدثة ، فقد سبـقه فى نشرها أمثال توماس أكوينا[1] (Thomas Aquina) فى القرن الثالث عشر وجون لوك (John Locke) فى القرن السابع عشر .

ولكن الذى يثير اهتمام الباحث فى تاريخ التعاون هـو ان وليم تومسـون اسـتخدم تلك الفلسفات والنظريات التى اقتبسها من غيره فى اثارة حماس الطبقات العاملة ، وافهامها ان لها كيانا اجتمـاعيا وحقوقا سياسية واهمية اقتصادية ، كما افهم العمال عن طريق الدعاية المستمرة بالخطـابة والنشر ان التعاون خير ضـمان لحصولهم على ثمـرة عملهم وجهدهم ، وانه يحول دون ان ينهب منهم اصحاب

---

(١) وليم جودوين (William Godwin) من معاصرى تومسون ـ بدأ حياته قسيسا ثم سرعان ما انقلب فوضويا على الدين ومبادئه ـ وشجعته الثورة الفرنسية على الكتابة فى الفلسفة السياسية فلمع ككاتب ناجح رغم المحاولات التى بذلت لايقاف كتاباته الفوضوية .

(٢) فيلسوف انجليزى عاش فيما بين عامى ١٢٣٢ ـ ١٢٧٤ .

الأعمال هذه الثمرات ، اما السبيل الى ذلك فهو أن يسعى العمال تدريجيا عن طريق العمل فى وحـدات جماعية تعاونية الى الوصول للاكتفاء الذاتى فى جميع أنواع الانتاج ، وبذلك تنتفى حاجتهم الى الرأسماليين أو الملاك الزراعيين .

وجدير بالذكر أن تومســون ـ على الرغم من أنه كان يعتقـد صواب نظريته « العمل أساس القيمة » وعلى الرغم من أنه تأثر بفلسفة جودين ، لم يكن من دعاة تغيير النظام الاقتصادى عن طريق العنف .

كان ينادى دائما بأن التعاون ينبغى الا يهدم القيم الاقتصادية القديمة الا اذا خلق بدلها قيما جديدة ، وأن السبيل الى حرمان الملاك من نفوذهم وملكياتهم هو بناء مجتمـع جديد مسـتقل عن تلك الملكيات[1] كما كان يرى ضرورة التجاء التعاونيين الى الحكومة لحماية حركتهم البناءة[2] . ثم اراد تومســـون أن يكون عمليا اكثر من اوين فى تقديره لراس المال اللازم لاقامة « مسـتعمرة » تعاونية ، ذلك انه بينما كان اوين يقـدر المال اللازم بربع مليـون جنيه ، كان تومســـون يرى ان ٦٠٠٠ جنيه تكفى لانشـاء المستعمرة[3] ، وان من الأفضل الحصول على هـذا

---

(١) من خير التراجم لحياة وليم تومسون :
R.J. Pankhurst : William Thompson, 1775-1833. (Watts. Co. London 1938).

(٢) هول ـ واتكنز ، المرجع السابق صفحة ٥٦ . ونلاحظ أن هذا من ضمن المبادىء التى عارضتها الحركة التعاونية فيما بعد .

(٣) جاء فى محاضر المؤتمر التعاونى الثالث فى لندن (١٨٣٣) : « واوضح تومسون عندما سئل لماذا لم تتخذ خطوات لانشاء المسـتعمرة حتى الآن ؟. اجاب ان المستر أوين لم يوافق ان يقترن اسمه بأية لجنة تفكر فى بدء المشروع بمبلغ يقل عن ٢٤٠ الف جنيه ... وقال مستر اوين إنه رغم تقديره الكبير لمستر تومسون ، يرجو أن يؤكد له أن مبلغ سـتة الآلاف ولا عشرين الف ولا حتى سـبعين الف جنيه لن تـكون ذات جدوى مـوء » .

المبلغ من الفائض لدى الجمعيات التعاونية بدل استجداء المحسنين وفاعلى الخير .

ولكن هذا المبلغ على الرغم من ضآلته الظاهرية كان أكبر من أن يتخيل العمال أنهم يستطيعون تدبيره من دخولهم الضئيلة بل ان جميع الآراء الرنانة التى نشرها بينهم تومسون كانت من القصور بحيث لم يتبين العمال منها الطريق العملى لتدبير المال اللازم ، فوجدوا أن عليهم أنفسهم أن يكتشفوا الخطوة الأولى للتكوين الرأسمالى اللازم ، ثم كان للدكتور وليم كنج الفضل فى نشر هذا الاكتشاف بين التعاونيين فى عصره .

دكتور وليم كنج (١٧٨٦ — ١٨٦٥)

كان وليم كنج يعيش فى عصر أوين ،وكانت تراوده نفس أحلامه وأمانيه .

ولد عام ١٧٨٦ وجمع الدكتور كنج فى شخصيته بين خصائص الرجل العملى من حيث كان طبيبا ناجحا ، وبين النزعة الى الخير والرغبة فى مساعدة الفقراء وكان يطلق عليه طبيب الرجل الفقير The poor man's physician وقد تولدت فيه هذه النزعة عن طريق كثرة اتصاله بهم بحكم مهنته .

ولعل اهم ما ساهم به كنج فىميدان الدعوة والدعاية للتعاون وهو نشر مجلة صغيرة باسم « التعـاونى » The Cooperator فقد اكتسبت هذه المجلة فيما بعـد شهرة واسعة بسبب ما كانت تحتوى عليه أعدادها من الارشادات العملية الكثيرة ، ومن انباء انتشار ونجاح التجارب التعاونية فى شتى انحاء البلاد . ولم يكن كنج يلجأ الى استخدام الألفاظ الرنانة والفلسفات المجردة والنظريات الذهنية التى يعوزها التطبيق . كان يستعمل الأسلوب المبسط المعقول الذى

يسهل فهمه على الطبقة العاملة ، وبذلك خدم الهدف الذى كان يرمى اليه بنشر هذه الدعاية وهو تثقيف الطبقة العاملة وتلقينها مبادىء التعاون واقناعهـا بفائدته . وكان المبدأ الذى سار عليه كنج فى كل كتاباته ، وبدأ به اول عدد من مجلة ((التعـاونى)) هو : ((المعرفة والاتحاد هما قوة ، والقوة الموجهة بالمعرفة تؤدى الى السعادة ، والسعادة هى هدف بنى الانسان)) .

"Knowledge and union are power, Power directed by knowledge is happiness, and happiness is the end of all creation."

وقد ظل هذا المبدأ شعار المجلة مدة انتشارها .

عرف التعاون وتكلم عنه قائلا ((التعاون لغويا معناه العمل(١) سويا — والاتحاد قوة فى جميع الحـالات وبدون استثناء — فما لا يستطيع ان يفعله رجل قد يستطيعه اثنان ، وما هو عسير على القلة يكون يسيرا على الكثرة ، ولكن قبل ان تبدا الكثرة عملها يجب ان تتحد يدا بيد ويربطها شعور مشترك .

((اننا نحصل الآن على جزء صغير)) وذلك لاننـا نعمل من اجل الآخرين ، فاذا كنا باية وسيلة نستطيع ان نعمل لانفسنا فاننا نحصل على كل شىء ، وطالما ان راس المال ليس لدينا فنحن مرغمون على ان نبحث عن سيد يعطينا وظيفة ، ومجبرون على العمـل للحصول على اجر .

((انه رأس المال الذى نحن فى حاجة اليه ، وبالاتحاد والادخار نستطيع أن نجمعه . يجب أن ننظم أنفسنا فى جمعية لهذا الهدف الخـالص ،

---

(١) هذه المقتطفات من كتاب T.W. Mercer : Cooperation's Prophet (Cooperative Union Ltd., 1947).

ورأس المال المتجمع يمكن استخدامه فى خير وسيلة قد تراها الجمعية ».

ثم استطرد مبينا آراءه فى مشروعات أوين « التعاون يعتبر موضوعا جديدا ، بالنسبة للطبقات العامة فمن الطبيعى أن لا يعرفوا عنه شيئا . واذا كانوا قد سمعوا عنه فانهم علموا أن تحقيقه يتطلب مبالغ طائلة وأن أقل مبلغ يلزم لتحقيقه هو ٢٠,٠٠٠ ج.ك يرتفع الى أن يصل الى مليون ج.ك . ان شروطا كهذه لم تكن لتقرب الناس الى التعاون وتحببهم فيه وتشجعهم على الاهتمام بأمره بل كانت تأتى بنتائج عكسية » .

وقد بين كنج الجانب العملى لفكرته فى التعاون عندما شرح كيفية تكوين جمعيات تعاونية صغيرة أولا ، تباع فيها المنتجات البسيطة التى تنتجها جمعيات الانتاج التعاونى ، وتكون فى نفس الوقت وسيلة لجمع عدد من الأعضاء ثم تصبح بعد ذلك مصدرا للحصول على الأموال اللازمة لانشاء « المستعمرات » النموذجية ... وكان يخاطب العمال عندما قال فى مجلته بأسلوبه المبسط الواضح[1] :

« العمال المتحدون يجب ان يكونوا مستقلين ، فلابد ان يدخروا ويدخروا لتكوين راس مال جماعى ، ليكن راس مالهم هذا سيدهم !! وراس المال بهذا الأسلوب لن يخطئهم ، او يرهقهم ، او يلقى بهم فى الخارج..»

وهكذا كان كنج يؤكد على العمال مرارا أن تجميع المدخرات الصغيرة هو السبيل لتكوين رأس المال اللازم . وفى ذلك يقول :

---

(١) نشر فى كتاب « نبى التعاون » السابق الاشارة اليه
Cooperator : No. 8 Dec., 1, 1828.

« ان الانسان لا يحتاج لأكثر من أجره وزميل أمين ليبدأ عمله ، واذا وفق هذان الى أن ينضم اليهما ثالث حق لهما أن يطمئنا الى قوة الرابطة التى تربط ثلاثتهم ، لأنه يصعب فصم عرى مثل هذه العلاقة ، وعندئذ يجوز لهم الاكتتاب اسبوعيا لتكوين رأس مال مشترك بينهم ليتجروا فيه سويا بشراء البضائع اللازمة لعملهم ، ويقتصدون بهذه الطريقة قليلا من المال يضيفونه الى مالهم المشترك الذى جمعوه فى بادىء امرهم .

« واذا انتهج عدد آخر من العمال نهجهم ، كان هناك احتمال فى ان يقدموا على عمل اكثر اهمية ، فقد يمتلكون مخزنا خاصا بهم يتعاملون فيه بكل مايحتاجون اليه ، ويتنافسون مع المحلات الأخرى فى خدمة الجمهور ، فاذا زادت معاملاتهم زادت أرباحهم وزاد بالتالى راس المال ، وحينئذ يمكن توظيفه فيما هو أكثر نفعا للجمعية ، فاذا كان هناك طلب مربح على سلعة معينة فان الجمعية قد تتجه نحو انتاجها ، واذا كانت الأرباح الناتجة من السلعة لا تتناسب مع الجهد المبذول فى صنعها ، فان الأعضاء قد يلجأون الى زراعة الأطعمة التى يحتاجون اليها عن طريق شراء او استئجار الأرض ، وبذلك يصبح بعضا منهم زراعا بدلا من صناع »(١) .

وكتب فى العدد الثامن من مجلته الصادرة فى أول ديسمبر سنة ١٨٢٨ مقالا بعنوان : « الأسس الثلاث للتعاون » : العمل — رأس المال — العلم The three essentials of Cooperation : Vir, Labour — Capital, — Knowledge. وقد أوضح فيه أنه اذا أرادت الجمعيات التعاونية

---

(١) اوردنا هذه المقتطفات دون اختصار لاعتقادنا فى أهميتها التوجيهية .

استقلال أعضائها ، فيجب عليها أن تثبت أنها تحتوى على الأساس الذى يبنى عليه كل استقلال فى العالم ، ذلك الأساس هو العمل •

فالعمل هو كل شيء ، هو بمثابة القلب من الجسد — والحجر الأساسى للبناء — هو ينبوع الحياة — والعمال وحدهم القابضون على زمامه فيجب أن يستفيدوا به لمصلحتهم دون الآخرين ، ثم استطرد شارحا لهم كيف ان راس المال الذى هم فى حاجة اليه نتيجة عمل مدخر
Produce of labour saved up

فعليهم أن يدخروا جانبا من ناتج عملهم اذا أرادوا أن يملكوا رأس المال ليصبحوا سادة أنفسهم ، فرأس المال يجب أن يقترن بالعمل ليكون منتجا • ورب معترض يقول لا يمكن أن يصبح الناس جميعا سادة — وهذا حق — أن السيادة التى نعنيها هى أن يعمل الشخص برأسماله ولمصلحته •

ثم حثهم على التضامن وعدم تفرد كل منهم فى عمله لان كل امة سادها الانقسام سهل تسرب الفساد اليها ، وكان مآلها الفوضى والضياع ، وهو يذكرهم دائما بان اكبر عائق يحول دون تحقيق التعاون هو انتشار الجهل بينهم ثم يعطيهم الثقة فى انفسهم قائلا « لا نزاع فى أن عقول العمال ليست بأقل قدرة من عقول غيرهم من الناس على استيعاب العلوم بدليل ان اكثر عظماء الرجال نهضوا من بين طبقات العمال ولاينقصهم للحصول على العلم الا الوقت والراحة »•

وفى نفس هذا العدد •• يستطرد شارحا أهمية العلم فيقول :

ان اعظم عقبة امام التعاون هى عقبة الجهل •• جهل الأعضاء العاملين • فالعلاقات التى تتطلبها

التنظيمات التعاونية تفرض على كل شخص ،أيا كان مركزه فى الجمعية أن يكون على قدر من العلم والمعرفة .. ان أى عامل فى أى موقع من مواقع العمل ، حتى وان كان يقوم بأعمال الخدمات .. هذا العـــامل لا يستطيع ان يؤدى واجبه على الوجه اللازم اذا كان لا يعرف القراءة والكتابة . هذه المعرفة تعطيه قوة .. والقوة المستمدة من معرفة العامل للقراءة والكتابة يترتب عليها بالضرورة الفهم لكيفية استخدام وتطبيق هذه المعرفة .. ومن المعروف أن الانسان اذا تأصل فيه حب المعرفة ، فانه يصعب عليه ان يتركها .. وهذا ماسيكون عليه الحال بالنسبة لاعضاء التعاونيات .. انهم لن يقللوا من قدر المعرفة التى سيحصلون عليها .. فهذه المعرفة بكل تاكيد هى التى ستقودهم نحو الاستقلال .. وعلى قدر ازدياد هذه المعرفة ، سيزداد تفهمهم لمبادىء التعاون ، وتمسكهم بضرورة وضع هذه المبادىء موضع التطبيق .

وفى آخر عدد من مجلته[1] الصادرة فى أول أغسطس سنة ١٨٣٠ تكلم أيضا عن التعليم والادارة Education and Management وخاطب أنصار التعاون قائلا :

« كما أنه لا يمكن لانصار التعاون الحصـــول على اهدافهم بدون تعليم ، فكذلك لايتسنى لهم تحقيق امانيهم من غير حسن الادارة ، ونصحهم بان النجاح فى التجارة يتوقف على حسن الادارة فى عمليـــات الشراء ـ كما وكيفا ـ فمن جهة هناك مزايا تنجم عن الشراء بكميات كبيرة ، ومن جهة أخرى هناك خسائر تنتج من ركود البضاعة ... ان سر النجاح فى التجارة

---

(١) أوضح دكتور وليم كنج انه بهذا العدد يكون قد نشر فى المجلة افكاره وتوجيهاته ، وانه وقد ادى دوره فى نشر الدعوة، عليه بعد ذلك أن يتفرغ لوضع افكاره موضع التطبيق .

قائم على سرعة تصريف البضاعة فراس المال الصغير الدائر كثيرا مايحقق ارباحا اكثر مما يحققه راس المال الكبير الجامد ، كما طالب فى هذه المقالة بالبيع بالنقد ودقة امساك الدفاتر » .

اهداف وطرق الجمعيات فى راى كنج :

يتضـــح مما تقدم أن كنج على خلاف « أوين » لم يعتمـــد على مساعدة الأغنياء فى تحقيق أهدافه . بل اعتمد على جهود العمال ، وأوضح لهم أن فى اســـتطاعتهم تحقيق الأهداف المرجوة اذا اتحدوا ونظموا صفوفهم ، وتمكنوا من محو الجهالة المتفشـــية بينهم ؛ وفيما يلى نورد ملخصا للأهداف والطرق التى ينبغى أن تسير عليها الجمعيات التعاونية فى رأى كنج كما أوردها فى العدد السادس من مجلته[1] .

(أ) الأهداف :

١ — أن يعمل الأعضاء على حماية أنفسهم ضد الفقر .

٢ — أن يحصلوا على جانب أكبر من الراحة فى معيشتهم .

٣ — أن يتحرروا من سيطرة رأس المال عن طريق جمع رأس مال مشترك بينهم .

(ب) وسيلة تحقيق الأهداف :

١ — جمع رأس مال مشترك عن طريق أن يدفع الأعضاء ســـتة بنسات كل أسبوع .

٢ — استعمال هذه الأموال فى أوجه مخالفة لما اعتـــادوا على

---

(١) نوجه النظر مرة ثانية ، اننا اوردنا هذه المقتطفات دون اختصار لاعتقادنا فى اهميتها التوجيهية .

انفاقها فيما مضى ، وذلك عن طريق استخدامهـا فى التجـارة بدلا من استثمارها فى صناديق التوفير .

٣ ـ اذا تجمع رأس مال كاف يستخدم فى الانتاج لمصلحة الجمعية.

٤ ـ اذا تجمع رأس مال أكثر من ذلك يستخدم فى شراء أرض ليعيش الجميع عليها .

٥ ـ اذا أخذ رأس المال فى التزايد فان هذا يؤدى بالتدريج الى توظيف جميع الأعضاء والانتفاع بجهودهم بأحسن الطرق المنتجة .

(ج) صفات الأعضاء :

يرى الدكتور وليم كنج أنه يجب اختيار الأعضـاء بعناية تامة ، ويجب أن تتوافر فيهم الصفات الآتية :

١ ـ أن يكون الأعضاء جميعهم من طبقة العمال ، وسبب ذلك فى رأيه :

(أ) أن العمل وحده هو مصدر الثروة .

(ب) أنه لا قيمة لرأس المال ما لم يتحول بجهود العمال الى ما يؤدى الى راحة الحياة ورفاهيتها .

ومن رايه أنه لم يكن من السهولة بمكان فى ظل النظام(١) الاجتماعى القائم وقتئذ ، اندماج مختلف

---

(١) كان دكتور وليم كنج يكرر كثيرا أن التعاون ليس حركةموجهة من الفقراء ضد الأغنياء .. ولا من العمال ضد اصحاب الأعمال ... بل حركة تنظر الى المجتمع ككل ، تستهدف توجيه جهود العمال فى اطار من العمل العلمى المنظم الذى يقومون به معا من أجل صالحهم ، وبما يؤدى الى تحسين ظروفهم وشئونهم Bettering thcir conditions

الطبقات ، لأن الحسد كان يقف حائلا دون ذلك ، هذا فضلا عن أن الطبقات الراقية لم تكن تحتمل مناقشة من دونها او الاعتراف بالمساواة معها .

٢ ـ أن يكون العمال مهرة قادرين على اكتساب مبالغ معينة أسبوعيا تتفق عليها قوانين الجمعية وأن ينتخبوا من بين أكثر المهن فائدة، ويجب أن لا يكون عدد من يختارون من الحرفة الواحدة كبيرا .

٣ ـ يجب أن يتحلوا بالأخلاق الحسنة ، وأن يكونوا من المجّدين الهادئين الذين يواظبون على العمل ويهتمون به .

٤ ـ أن يكونوا غير جهلاء ، على قدر من العلم يتناسب مع وسطهم الاجتماعى ، ميالين لتثقيف عقولهم وزيادة معارفهم كلما سمحت ظروفهم بذلك .

٥ ـ أن يكونوا أصحاء يحترمون قوانين الجمعية ولا يخالفونها.

٦ ـ يجب أن يكونوا فى سن معينة ، قد يكون هـذا السن بين الثانية عشر والخامسة والثلاثين ، وذلك لأنهم اذا كانوا مسـنين فان قواهم تكون قد وهنت ويصعب على الجمعية حينئذ الاستفادة منهم .

٧ ـ يجب أخذ موافقة الزوجة على انضمام زوجها للجمعية ، وأن تفهم شيئا عن مبادئها والا فان زوجها لن يكون مع العمل بقلبه وفى مثل هذه الحالة قد يكون سببا فى تعكير الصفو والانسجام داخل الجمعية.

٨ ـ يجب أن لا يسمح بانضمام العائلات الكبيرة وذلك لأنه فى بدء حياة الجمعية قد يتسبب وجود أعضـاء غير منتخبين فى أضرار جسيمة للجمعية .

٩ ـ وللاحتفاظ برأس المال سليما ، طالب كنج الأعضاء بأن يمدوا يد العون عن طريق الاكتتاب فيما بينهم لمن يقعده المرض عن العمل . أو يموت ، أو تموت زوجته . واذا فقد أحد الأعضاء وظيفته دون خطأ منه فيجب مده بالمعونة حتى يتمكن من ايجاد عمل له اما داخل الجمعية أو خارجها .

١٠ ـ اذا لم يكن هناك مكان فى الجمعية لاجتماعات الأعضاء ، فيستأجروا مكان يدفع ايجاره عن طريق اشتراك ربع سنوى .

١١ ـ يجب أن يجتمع الأعضاء مرة كل أسبوع لتبادل المعلومات وزيادة مداركهم عن مبادىء الجمعية وأن يعين فى كل اجتماع موضوع البحث الذى سيناقش فيه الأعضاء فى الاجتماع المقبل ويصح أن تقرأ ماكتب فى الموضوع ثم يؤخذ بين الاعتبار مناقشات الأعضاء . ويتولى أحد الأعضاء رئاسة الجلسة ثم يتناوب الأعضاء الرئاسة بعد ذلك .

١٢ ـ على الأعضاء الذين يتسع لهم الوقت أن يجتمعوا أثناء الأسبوع فى المساء لتنظيم أنفسهم فى فصول لتثقيف بعضهم . وبما أن الجمعيات ستعتبر العمل مصدر كل ثروة فينبغى أن يطلق عليها اتحادات العمل Working Unions ويجب أن يوجهها العلم والمعرفة ، ويجب أن تتزود بالعلم النافع على قدر المستطاع .

١٣ ـ وتطبيقا لهذا المبدأ فسيبدأون بتوجيه اهتمامهم الخاص نحو تثقيف أطفالهم وسيرسلون بهم الى خير ما فى المناطق المجاورة من مدارس بشرط أن يسمح لهم بزيارة هذه المدارس ومشاهدة مدى تقدم أطفالهم . وهناك خطة أفضل وهى أن يؤسسوا مدرسة خاصة بهم ، ويستأجرون من يقومون بمهمة التثقيف .

١٤ ـ يجب أن تجمع هذه المدرسة بين التثقيف والصناعة حتى لا يتسرب الى نفوس الأطفال نوعا من الكبر أو التعالى أو الكسل .. ينبغى أن يتشربوا المعرفة فى العمل .

ويرى كنج أنه اذا سار العمال على هذا المنوال فانهم سيتفوقون على غيرهم ويتمكنون من ضمان وجود عمل[1] دائم لهم ، وحينئذ يسهل عليهم بث روح جديدة بينهم ألا وهى العمل على تحسين النواحى العقلية والخلقية فيهم ... والمزج بين العمل والعلم والعقل والخلق يعتبر من أكبر مقومات تحقيق الأهداف .

حوانيت الاتحاد :

وقد أسس كنج جمعية بمدينة ايثون (سنة ١٨٢٨) ثم أسست على غرارها جمعيات كثيرة فى شتى أنحاء انجلترا أطلق عليها حوانيت الاتحاد Union Shops وكان مآلها جميعا الفشل ، لعدم اعتراف القانون الانجليزى بها ، والى اضطرار الأعضاء للانسحاب منها لعدم توزيع الأرباح ، فقد كانوا يؤثرون توزيعها عليهم بدلا من تركها لتكون رأس مال مشترك لمنفعتهم جميعا .

وكثيرا من الكتاب يعتبرون كنج أحق الأشخاص بأن يلقب بأبى الحركة التعاونية فى بريطانيا ، ان كان هناك احد يستحق ان يلقب بهذا اللقب .

غير أننا نعتقد أن كنج قد جانبه رحابة وسعة الأفق الى حد ما

---

(١) من الأمور الهامة التى نوجه النظر اليها فيما يتعلق بفكر دكتور وليم كنج ، انه يرى ان آفاق العمل بالنسبة للعمال تتسع رويدا رويدا بقدر تعاونهم ، وبذلك يمكن استيعاب قوى العمل العاطلة ، وفى هذا رفع لكرامة العامل وبعد به عن العوز والشحاذة .



نادى رواد التعاون الأوائل بانشاء الجمعيات التعاونية ، غير ان البعض منهم كان يعتمد فى دعوته على معونة الأغنياء والدولة ، مستندا فى ذلك الى المثل الاخلاقية والانسانية التى ينبغى ان تتواجد فى نفوس البشر ! .. وهؤلاء هم الخياليون ! .. غير أن البعض الآخر ومنهم دكتور وليم كنج نادى بضرورة اعتماد العمال على انفسهم فى تكوين راس المال ، والعمل ، والايمان بالتطور التدريجى وصولا لتحقيق الاكتفاء الذاتى .. عليهم أن يبدأوا بامتلاك المخازن، ثم شراء او استئجار الأرض لزراعة الأطعمة التى يحتاجون اليها ، ثم اقامة المصانع حتى ولو بدأت بالورش الصغيرة ، وبذلك يصبحوا اسياد انفسهم بدلا من أن يبحثوا لأنفسهم عن سيد يعطيهم وظيفة .. هؤلاء هم أصحاب المدرسة الواقعية فى التعاون .

عندما حدد صفات الأعضاء بقوله « ان جميع الأعضاء يجب أن يكونوا من العمال ، بل وأن يكونوا من العمال المهرة الكاسبين » .

ففى رأينا أن مثل هذا التوجيه كان عائقـا دون انتشـار الفكر التعـاونى ، بل كان من المحتمل أن يؤدى الى ايجاد روح انفصـالية أو تفرقية بين أفراد المجتمع .

وقد أورد كنج عددا من المبادىء التوجيهية كانت بمثابة دعامات ثقافية للطبقـة العاملة ولرواد التعـاون ، وعلى الرغم من أنه كرر كثيرا أهميتها ولم ينص على ضرورة اتباعها بحذافيرها فى الحركة التعـاونية كاشتراطات للعضو ، الا أنها ظلت ضمن البرنامج الثقافى والارشادى لكل جمعية تعاونية مخلصة للمبدأ وللحركة .

٦

انجلترا والتطبيق التعاونى الناجح

تجربة روتشديل :

تقع مدينة روتشديل فى شمال انجلترا . وكان يقطن هذه المدينة فى عام ١٨٤٤[1] مايقرب من ٢٥٠٠٠ نسمة ، وكانت تعتبر مركزا للقرى المجاورة لها ، والتى كان يبلغ سكانها حوالى ٤٠٠٠ نسمة ، وقد ظلت هذه المدينة لسنوات عديدة مشهورة بصناعة الغزل والنسج للصوف والقطن وكانت توجد بجوار ذلك صناعات أخرى كصناعة السجاد وغير ذلك من الصناعات التى تخدم صناعة الغزل والنسيج بصفة رئيسية .

وتعتبر صناعة القطن فى مدينة روتشديل حديثة نسبيا اذا أنها بدأت فى عام ١٧٩٠ ، بينما أن صناعة وتجارة الصوف كانت تعرف منذ القرن الرابع عشر ، وظل الغزل اليدوى الحرفة الرئيسية للسكان لقرون عديدة .

وتعتبر مدينة روتشديل من المدن التى لحقت بها المساوىء السوداء التى نجمت عن التنظيم الصناعى فى أوائل الثورة الصناعية من انخفاض فى الأجور وبطالة مزمنة ، واضرابات ، واستدانة ، وسوء تغذية ، وانحطاط فى المستوى الصحى ، ونحن نورد فيما يلى وصفا لما كان يعانيه

---

(1) A Century of co-operation By G. D. H. Cole Published by George Allen and Unwin Ltd., of The Co-operative Union Ltd., 1944, p. 39.

عمال هذه المدينة كما أورده « جورج[1] جيكوب هولى أوك » فى كتابه « تاريخ رواد روتشديل » وذلك على لسان شيرمان كرافورد Sharman Grawford أحد المسئولين وذلك فى خطاب له فى مجلس العموم البريطانى، فى ٢٠ سبتمبر سنة ١٨٤١ ، قال « ان هناك ١٣٦ شخصا يعيش كل فرد منهم على ٦ بنس فى الأسبوع[2] ، ٢٠٠ شخصا يعيش كل فرد منهم على ١٠ بنس فى الأسبوع ، ٥٠٨ شخصا يعيش كل فرد منهم على شلن و٦ بنس فى الأسبوع ، ١٥٠٠ يعيش كل فرد منهم على شلن و ١٠ بنس فى الأسبوع » • ثم استطرد ذاكرا « أن خمسة أسداس هؤلاء جميعا يصعب علينا أن نقول أن لديهم ما يلتحفون به • فهناك ٨٥ عائلة ليس لديها أية أغطية على الاطلاق ، كما وأن ٤٦ عائلة تنام على أسرة من القش بدون أغطية » •

ويتبين لنا من الوصف السابق ، ان عمال مدينة روتشديل كانوا ينسجون الصوف ، ولكنهم لم يجدوا ما يلتحفون به فى جو هذه البلاد القارسة البرد ، ولعل هذا يبين لنا الى أى مدى استغلت الراسمالية الصناعية العمال وقتئذ دون ما شفقة او رحمة ، كما ويوضح لنا الدوافع التى حفزت العمال على ان يفكروا فى اقامة مشروعات لتحسين احوالهم الاقتصادية والاجتماعية •

فقد حاول عمال النسيج اليدوى بمدينة روتشديل اقامة جمعية تعاونية لهم عام ١٨٣٠[3] ولكنها سرعان ما فشلت كما فشلت غيرها من الجمعيات الأولى •

---

(١) G. J. Holyoake History of the Rochdale Pioneers (chapter XII)
ينظر ايضا كول ــ المرجع السابق ص ٤١ . وينظر ايضا هول ــ ووتكنز ص ٨٣ .
(٢) أى ما يقرب من خمسة وعشرين مليما فى الاسبوع .
(٣) كانت تسمى « الهيئة الاشتراكية » Socialist Institution

ثم قامت محاولة ثانية عام ١٨٤١ عندما اشـتدت وطأة الظروف السيئة على عائلات الطبقات العاملة فى المدينة ، فتألفت جمـاعة رواد روتشديل The Rochdale Society of Equitable Pioneers لاعادة تنظيم الجمعية التعاونية ، وكانت الأفكار الأولى لهؤلاء الرواد تعبر عن روح روبرت أوين حيث كانت ميالة الى الاشتراكية ، مبالغة فى التفاؤل . وآية ذلك أنهم جعلوا ضمن أهدافهم ما نترجمه بما يلى :

« حالما تسنح الفرصة العملية بذلك ، ستقوم هذه الجمعية بتنظيم قوى الانتاج والتوزيع والتعليم ونظام الحكم ، أو بمعنى آخر ستقيم « مستعمرة » ذات اكتفاء ذاتى تضم ذوى المصالح المشتركة وتسـاعد الجمعيات على اقامة مستعمرات مماثلة[١] .

ويرى كثير من المؤرخين التعاونيين أن « تشارلز هاوارث Charles Howartt » وهو عامل يتميز بالقدرة والحيوية والذكاء ، هذا بالاضافة الى أنه شارك تقريبا فى جميع المحاولات التعاونية السابقة ، وهـذه المشاركة أكسبته خبرة ونضجا ودراية .. هذا العامل لعب دورا كبيرا فى صياغة القانون النظامى لجمعية رواد روتشـديل ، حيث أن جميع الأعضاء كانوا يثقون فيه ، ومن منطق هذه الثقة كان يستشيرهم ، وكان يتعرف على الصعوبات من خلالهم ، ثم يحاول أن يجد الحل الأمثل فى ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية التى كانت قائمة وقتئذ . وقد اتفق بالاضافة الى ماذكرناه على أن يكون من بين أهدافهم جعل قيمة السهم فى رأس المال جنيه انجليزى واحد ، وتقسيم أسهم رأس المال الى أسهم ثابتة ، وهى أسهم قابلة للتداول ، وأسهم أخرى خاضعة للاسترداد ، كما وضعت أهدافا لاستخدامات رأس المال : منها انشاء متجر لبيع الاحتياجات المنزلية ، وتوفير المسكن المريح للأعضاء ، وتصنيع السلع

---

(١) W. A. Brown, Rochdale Pioneers, (Coop. Union London) 1950, pp. 10-22.

الأكثر رواجا لاستيعاب العاطلين وتشغيل الراغبين فى تحسين أجورهم من الأعضاء ، وشراء أو استئجار مزرعة لاستغلالها عن طريق تشغيل العاطلين أو الراغبين فى تحسين أجورهم من الأعضـاء ، واقامة فندق .. الخ .

كما اتفق أيضا على أن تتضمن القوانين النظامية بعض القواعـد التى تتفق والظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة وقتئذ ، والتى منها البيع بأسعار السوق السائدة ، ووضـع حد أعلى لسعر الفـائدة على قيمة أسهم رأس المال ، وتوزيع عائد على الأعضاء بالنسبة لمعاملاتهم بعد خصم التكاليف والأعباء التى يتطلبها تشـغيل الجمعيـة ، وعدم التعامل بالأجل سواء عن طريق البيع أو الشراء ، ومساواة الأعضاء فى التمتع بحقوق العضوية ، يستوى فى ذلك الرجال والنساء ، وتحقيق ديمقراطية التصويت بحيث يكون لكل عضو صوت واحد ، وضرورة عقد اجتماعات دورية لمناقشة أمور الجمعية ، والتمسك الدقيق بامساك دفاتر لتسجيل حسابات الجمعية ومراجعتها وعرض ما تظهره الحسابات الختامية والميزانية على الأعضاء فى اجتماعاتهم العمومية .

وبعد أن وضعوا القواعد التى تحدد أهدافهم وتنظم خطواتهم ، بدأوا فى البحث عن مكان يتخذونه مقرا لنشـاطهم فقوبلوا بكثير من العقبات ، أولها أن أصحاب الأملاك كانوا يعرضون عن تأجير أى مكان لرواد روتشديل ، اذ كانوا يشكون فى مبادئهم وفى مقدرتهم المالية . وبعد مداومة على البحث نجحوا فى استئجار طابق أرضى من مخزن قديم يقع فى تودلين Toad Lane قريبا من شارع يوركشير ايجاره الأسبوعى ٣ شلن و ١٠ بنس ، واشترط عليهم المالك قبل التأجير أن يدفعوا مقدم الايجار لفترة أربعة شهور ، وزودوا هذا المتجر ببعض الأثاث المتواضع غير المريح ، ولكنهم بذلوا أقصى امكانياتهم للعمل والنجاح فى حدود الامكانيات المتاحة لهم .

وفى ٢١ ديسمبر ١٨٤٤[1] افتتحت الجمعية أبواب متجرها وسارت فى الطريق العملى ، على الرغم من أن بضاعتها كانت ضئيلة فقد ذكر المؤرخون أن السلع التى كانت تتعامل فيها الجمعية عند افتتاحها • كانت ٥٠ رطل زبدة ، ٥٦ رطل سكر ، ٦ جوالات دقيق ، وجوال من الشوفان، ٢٤ دستة شموع • أما فيما يتعلق برأس المال فقد كان ثمانية وعشرين جنيها ، جمعت من البنسات التى ساهم بها الأعضاء الثمانية والعشرين وكانت مبيعـاتهم فى بداية الأمر قليلة ، اذ كانت تتراوح ما بين أربعـة جنيهات وسبعة جنيهات أسبوعيا • وبعد سنة من الجد والعمل والدعاية زاد عدد الأعضاء حتى بلغ ٧٤ جنيه ، كما بلغت جملة المبيعـات ٧١٠ جنيه ، ورأس المال ١٨١ جنيه والفائض ٢٣ جنيه •

وليس هنا مقام الافاضة فى تاريخ جهود هـذه الجمعية • فهو معروف تشيد به جميع كتب التعاون ، ولكن الذى يهمنا من أمر هذه التجربة العملية أنها نجحت بفضل تمشيها مع الواقع الملموس ، وسلوكها الطريق العملى وتجنبها أخطاء الجمعيات التى سبقتها[2] •

ونحن اذا ألقينا نظرة سريعة على تطور جمعية روتشديل ، لوجدنا

---

(١) يذكر « كول » أن التاريخ الرسمى لتكوين جمعية روتشديل كان فى ١٥ اغسطس سـنة ١٨٤١ ، وكان ذلك فى اجتماع عقـد بالمعهـد الاشتراكى فى ١٥ اغسطس ، وقد تقرر فى هذا الاجتماع أن الجمعية أسست فى هذا التاريخ ، كما يذكر أن أسماء الأشخاص التى حضرت الاجتماع هم:
Miles Ashworth, James Bamford, James Daly, James Hit, John Holt Charles Howarth, James Smithies, William Taylor, and James Tweedale.

(٢) هول ـ واتكنز ، المرجع السابق ص ٨٣ وما بعدها . كمـا ونرجو التكرم بالرجوع الى كثير من التفصيلات التى تتعلق بمبادىء هذه الجمعية من واقع قوانينها النظامية والتطبيقات العملية التى سارت عليها فى كتابنا « الثورة الادارية ومشكلات التعاون » . الناشر مكتبة عين شمس عام ١٩٧٥ صفحة ٧٣ وما بعدها .

أن الفترة بين عام ١٨٤٤ وعام ١٨٤٨ قد شهدت تقدما بطيئا ، فقد ازدت العضوية فى عام ١٨٤٦ بمقدار ستة أعضاء فقط ، أما فى عامى ١٨٤٧ ، ١٨٤٨ فقد ازداد عدد الأعضاء ٣٠ عضوا سنويا ، وبلغت قيمة المعاملات فى عام ١٨٤٨ مبلغا وقدره ٢٢٧٦ جنيه ، ورأس المال ٣٩٧ جنيــه ، والفائض ١١٨ جنيه •

ونقطة التحول فى تاريخ جمعية روتشديل تبدأ فى عام ١٨٤٩ ، اذا ارتفعت العضوية فى هذا العام الى ٣٩٠ عضوا ، بينما كانت فى عام ١٨٤٨ يبلغ عددها ١٤٠ عضوا ، كذلك ارتفعت قيمــة المعــاملات من ٢٢٧٦ جنيه عام ١٨٤٨ الى ٦٦١٢ جنيــه عام ١٨٤٩ ، ورأس المال من ٣٩٧ جنيه الى ١١٩٤ جنيه ، والفائض من ١١٨ جنيه الى ٥٦١ جنيه ، ويلاحظ أن عام ١٨٤٩ هذا قد شهد فشــــل بنك المدخرات فى مدينة روتشديل ، وقد جلب هذا الفشل التعاسة لكثير من السكان ، غير أنه كان هبة الهية God send لجمعية روتشديل التعاونية ، اذ ازدادت نسبة العمال التى وثقت فى الجمعية وانضمت اليها ، فنحن نلاحظ أن العضوية ارتفعت فى عام ١٨٥٠ الى ٦٠٠ عضوا والمبيعات الى ١٣١٨٠ ج و عام ١٨٥٥ كان ينضم الى الجمعية ١٤٠٠ عضوا ، والمبيعات حوالى ٤٥٠٠٠ ج وفى عام ١٨٦٠ ارتفع رقم العضوية الى ٣٤٥٠ عضوا ، والمبيعــات الى أكثر من ١٥٢,٠٠٠ جنيه وفى نفس الوقت ازداد رأس المال تدريجيــا حتى وصل الى ٣٧,٧١٠ جنيه والفائض الى ١٥,٩٠٦ جنيه •

والمعتقد أن لفشل بنك المدخرات أثر كبير فى هذا التقدم والتحول بالنسبة لجمعية روتشديل ، هذا بالطبع بالاضافة الى عوامل أخرى ، ففى عام ١٨٦٠ خلفت الطبقات العاملة فى انجلترا وراء ظهورها ما كان يطلق عليه بسنى القحط المشهورة فى العقد الرابع عشر من القرن التاسع

عشر ، وكان هناك تقدما ملحوظا فى الأجور ، اذ يذكر مستر ج٠هـ٠ وود G. H. Wood أن معدل الأجور قد ازداد فيما بين عام ١٨٥٠ ، ١٨٦٠ بما يعادل ١٤٪ غير أنه يذكر أيضا أن تكاليف المعيشة قد ارتفعت بنسبة مقدارها ١١٪ ، وأن البطالة قد انخفضت نسبيا ، وصارت الأجور منتظمة عما كانت عليه من قبل •

ومما لا شك فيه أن رأس المال المتجمع لدى جمعية روتشديل جاء معظمه من الطبقات العاملة التى كانت تبذل أقصى جهدها للادخار ، خاصة وأن عدد الذين ازداد رخاؤهم نسبيا أخذ فى الازدياد ، وكان من بين هؤلاء من استطاعت الحركة التعاونية أن تقوم بتوعيتهم وأن تزيد من عدد أعضائها من بينهم ، وبالتالى مقدار رأس مالها •

وهذا التقدم لم يتحقق الا على اساس الانتفاع بدروس الماضى ومعرفة اخطائه ، فانرواد روتشديل تجنبوا البيع بالأجل لكى لا يقعوا فيما وقع فيه غيرهم ، وصمموا على اعطاء عائد المعاملات للأعضاء منذ البداية ، فاثبتوا أن مشروعهم ناجحا ومربحا لمن يسهم فيه ، كما انهم اعتمدوا على انفسهم وجعلوا الادارة فى ايدى الجميع ونجاح المشروع مسئولية الجميع ، وساروا الى الأمام بطريق النمو الحثيث والبناء المستقر ، ونبذوا خيالات الماضى فجاءتهم الثمرة التى يحصل عليها كل من يبذل مجهودا واقعيا ، ويزرع فى ارض خصبة ولا يتعجل حصاد زرعه او ينتظر ان يجمع اكثر مما غرس .

ما بعد تجربة روتشديل :

فى عام ١٨٤٤ (عندما بدأت جمعية راود روتشديل) كان الرأى العام البريطانى « يعتبر التعاون والاشتراكية دعوة واحدة وأنهما لا

يمثلان شيئين مختلفين »[1] ، ولعل هـــذا هو السبب فى أن الحركة التعاونية لم تحظ بتأييد كبير فى تلك المرحلة . ولم يكن يدور بخلد التعــاونيين فى ذلك الوقت الاشـــتراكية قد تعنى تأميم المشروعات الخاصة ، أو ملكية الدولة لعناصر الانتاج لأن الملكية الجمــاعية التى كانوا يهدفون اليها ــ أى الاشتراكية فى نظرهم ــ كانت الملكية جماعية محليــة لمجموعة من الأفراد ، فى نطاق « مســتعمرة » تقوم بالانتاج والتوزيع ، ونوع من الحكم المحلى والحياة العامة الجماعية للأعضــاء المنتظمين فيها ، ويشمل هذا التنظيم بطبيعة الحال بناء المنـــازل التى « يمتلكها » الأعضاء داخل المستعمرة ، واقامة وحدات الانتاج وامتلاك الأراضى الزراعية ، وكلما يحقق الهدف الاشتراكى التعاونى . وكانت الرأسمالية فى نظر رواد التعاون الأوائل هى « العدو الذى يجب محاربته بكل سلاح يقع تحت أيديهم ، ولهذا كانوا يرون أن من واجبهم القضاء على نظام الانتاج الرأسمالى القائم على دافع الربح واستبداله بنظــام جديد للحياة يقوم على أساس الحرية والخدمة المتبادلة »[1] .

ولكن هذه المثل سرعان ما اختفت عندما أرسيت الأسس العلمية لمشروع روتشديل والتى ثبت نجاحها ، وعندما اتضح من تجارب الماضى أن اقامة مستعمرة جماعية نموذجية ذات اكتفاء ذاتى ضرب من الخيال ، واقامة مثل هــذه المســتمعرة لن يفيد الحركة التعاونية فائدة عملية .

---

(١) G.D.H. Cole ; The British Co-operative Movement ; (Allen Unwin. London 1951. p. 29).

(٢) G.D.H. Cole ; same reference; pp. 29-30.

ونرجو من القارىء أن يرجع الى ماكتبناه فى دراستنا الانتقادية لما استخلصه الكتاب والمؤرخون من مبادىء نتيجة للتطبيــق العملى لرواد روتشديل ، والمبادىء التى اقرتها المؤتمرات التعاونية الدولية فى كتابنا « أصول التنظيم والادارة فى المؤسسات والتعاونيات » : الناشر مكتبة عين شمس ١٩٧٠ .

صحيح أن رواد روتشديل أقاموا عددا من المنـازل السكنية للأعضـاء ولكنهم لم يقيموا مستعمرة مستقلة خارجة عن نطاق الحياة الاجتماعية السائدة ، وصحيح أنهم أقاموا جمعية انتاجية ومطحنا للغلال لكنهمـا لم يكونا جزءا مكملا لمشروع مغلق ضمن مستعمرة متكاملة ، بل ترك مصيرهما للظروف العملية فاشترتهما مجموعة من الجمعيـات التعاونية الاستهلاكية فيما بعد .

ومع مضى الزمن ثبت لرواد زوتشديل أنه لا جدوى من التشبث بفكرة العمل لانشاء مستعمرة ومن ثم وجهوا جهودهم الى انشاءجمعية لتجارة الجملة تمتلكها وتديرها جمعيتهم الاستهلاكية بالاشتراك مع كل الجمعيات الأخرى الراغبة فى الانضمام الى المشروع . وفعلا تم لهم ذلك، وسرعان ما أثبت مشروع الجملة نجاح الفكرة ، وكان لهذا النجاح أكبر الأثر فى انتشار التعاون ونجاح أغلب الجمعيات التعاونية فى عملياتها .

وبديهى أنه كان بانجلترا فى منتصف القرن التاسع عشر[1] جيل جديد من التعاونيين لم يكن متأثرا بالأفكار الخيالية التى نادى بها أوين وأتباعه ، ولا بالمثل الاشتراكية المسيحية المماثلة ، ولا بنوع آخر من الاشتراكية الجماعية ، وهذا الجيل وجد فى الحركة التعاونية وسيلة عملية ناجحة للمتاجرة بأسلوب يحقق مصلحة الطبقـات ذات الدخل الضعيف ، وذلك ببيع سلع جيدة مضمونة بسعر عادل ، بالاضافة الى كون المشاريع التعاونية سبيلا « لتثمير » المدخرات الصغيرة فى الحصول على العائد .

---

(١) أى بعد انقضاء مدة على دعايات اوين واتباعه . وبعد نجاح تجربة روتشديل خلال عشر سنوات أو أكثر .

ولم يكن هذا الجيل متاثرا بالمثل التعـــاونية القديمة ، وانما تاثر بالآراء التى نشرها جون‌ميتشل الذى يرجع اليه الفضل فى ادخال مبدا جديد على اسس التعاون ، وهو جعل النشاط التعـــاونى محصورا فى ايدى الجمعيات الاستهلاكية ، ونبذ فكرة التضامن بين المنتجين والمستهلكين فى ادارة الحركة التعاونية(١) .

وقد جعل ميتشل من « السيطرة الاســتهلاكية » هــذه فلسفة جديدة ، اجتذب بهــا الى جانبه آلاف المؤيدين ممن كانوا يتجنبون الحركة فيما سبق لتشبعها بأفكار أوين الاشتراكية المسيحية ، وقــد وجدت الحركة التعاونية على يد جون ميتشــــل رواجا جديدا مطرد النمو ، واستمرت هكذا حركة تعاونية يغلب عليها الطابع الاستهلاكى حتى يومنا هذا(٢) .

وفى ختام هذا التحليل التاريخى للحركة التعاونية بانجلترا ، يجدر بنا أن نذكر ــ فى عجالة ــ بعض التيارات الاجتماعية التى كان لها أثر مباشر ، أو غير مباشر على الحركة التعـــاونية ، ذلك لأن الفترة بين ١٨٧٠ ــ ١٩٠٠ كانت فترة تقلبات دورية نظرا لطبيعة النظام الاقتصادى من ناحية ، ولوجود عدد من المؤثرات السياسية الخارجية من ناحيــة أخرى(٣) . وقد كانت الحركة التعاونية تلك الفترة مهتمة بتنظيم نفسها

---

(١) كول : المرجع السابق صفحة ٣١ .

(٢) هذا طبعا مع الاعتراف بوجود بعض النشاط الانتاجى فى انجلترا اليوم ــ ولكنه جزء يسير اذا ما قيس بجوار مجموع النشاط الاستهلاكى لتجارة التجزئة .

(٣) كظهور المانيا كدولة قوية الاتحاد، وهزيمتها لفرنسا ، ومنافستها لانجلترا فى أوروبا وفى مناطق النفوذ ، وتقربها من روسيا وامبراطورية النمسا .. مما جعل انجلترا تفكر فى ضرورة حل مشاكلها الداخلية وتقوية جبهتها لمواجهة الخطر الالمانى .

وتقوية جبهتها لصالح الأفراد وليس ضد المجتمع أو ضد طبقة معينة ، لذلك أمن الأفراد جانبها وأصبح المسئولون والسياســيون يعترفون بفضلها كركن من أركان التنظيم الاجتماعى ، وانتفت الفكرة التى كانت عالقة بالأذهان قديما وهى فكرة أن التعاون حركة ثورية تريد قلب النظام القائم فى المجتمع ، ومن ثم أصبح رجال الدين يباركون الحركة التعاونية، والسياسيون يمتدحونها ، والأهم من ذلك ، أن الاشتراكيين المتعدلين رأوا فيها صـــديقا يتفق مع آرائهم فى تطوير المجتمع عن طريق الأداة التشريعية والاتجاه به نحو مثل العدالة الاجتماعية والتقليل من الفوارق الطبقية .

ولعله من حســن حظ انجلترا فى تلك الفترة ، ومن حسن حظ الحركة التعاونية كذلك ان وجد فى كراسى الحكم وقتذاك مجموعة من السياســيين اقتنعوا بضرورة تحقيق الاستقرار الداخلى عن طريق ادخال التشريعات الديمقراطية اللازمة لــكى تقوى الجبهة الداخليــة وتأمن شر الثورات والانقلابات السياسية . ومن ثم ظهرت عدة تشريعــات تعترف بحقوق العمال . وتحرم تشغيل الأطفال دون سن معين وتمنح العمال الزراعيين حق الانتخاب ، هــذا الى عدد آخر من التشريعات الديمقراطية ، وقوانين التعليم الالزامى الاجبارى (١٨٨٠) وجعل التعليم الأولى بالمجان (١٨٩١) وقوانين الصحة العــامة ، والتشريعات المختلفة لتنظيم الحكومات المحليــة الى غير ذلك مما يضيق المقام عن ذكره .

كل هذه الاتجاهات ساعدت على تجنيب المجتمع البريطانى شرور الانقلابات السياســية ، واثبتت للرأى العام ان الديمقراطية السياســية على الاقل يمكن ان تتحقق عن طريق الجهاز التشريعى القائم ، وان الاعتراف بحقوق الطبقات العاملة امر لابد منه

آيا كان القائمون بالحكم . وفى هذا الجو من الاستقرار النسبى وانتشار التعليم والخدمات العامة المجانية وانتهاء روح الفردية التى سادت العصر الفيكتورى وانبثاق روح جديدة اساسها الاعتراف الشامل بالحقوق العامة .. كتب للحركة التعاونية البريطانية أن تسير قدما نحو اهدافها العملية لخدمة جميع الاعضاء بغض النظر عن وضعهم الطائفى او الطبقى .

٧

نشأة الفكر التعاونى فى فرنسا

لم تكن الحركة العمالية فى فرنسا تدريجية ومحكمة التوقيت والتطور كما حدث فى بريطانيا .. ولم تكن كذلك وليدة الأحداث والتطورات، ولكنها كانت تتشكل طبقا لفكرة او نمط فكرى لشخص معين ، ولهذا كان لها اساس فكرى منذ البداية .

وكان لكل صاحب فكرة سياسية او اجتماعية يجد فى مثل هذا الجو مجال القيادة الفكرية والفعلية ، وقد مهد هؤلاء المفكرون الطريق بمهاجمتهم انظمة المجتمع القائم على اساس الملكية الخاصة(١) ثم جاءت الثورة الفرنسية واحدثت ذلك الاثر الانقلابى الهائل فى الفكر السياسى والاجتماعى، ثم كانت فترة «المجد» الذى سعى نابليون بونابرت لاقامته ، وما تبع ذلك من هزيمة فرنسا والعودة بها الى نظام حكم يخضع او يقع تحت ضغط ورقابة دول اوربا المنتصرة .

القيادات الفكرية والاشتراكية التعاونية

سان سيمون Saint Simon (١٧٦٠ — ١٨٢٥)

يعتبر الفرنسيون « الكونت دى سان سيمون » واحدا من بين ثلاثة علماء أسهموا فى نشر الفكر الاشتراكى فى فرنسا بوجه عام والاشتراكية التعاونية بوجه خاص . ولعل لقبه ككونت يوضح مركز عائلته الاجتماعى فى المجتمع الفرنسى ، فقد كان ينتمى الى عائلة من أعرق

(١) L.C.A. Knowels, Economic Development in the 19th Century (Routledge London 1933 pp. 141-142).

عائلات فرنسا ، وكان جده الأكبر شارلمان ، وهو سليل الدوق سان سيمون الذى كان مؤرخا فى بلاط لويس الرابع عشر ومترجما لعصره ، غير أنه مع نشوب الثورة الفرنسية نزل عن لقبه ورضى أن يكون من عامة الشعب ، وألف العديد من الكتب ، ونشر العديد من المقالات التى كانت تعبر عن آرائه فى الأسلوب الأمثل لتحقيق تكافؤ الفرص، والنهوض بالمستوى الاجتماعى والاقتصادى للغالبية العظمى من المواطنين ، وتطوير مفهوم الملكية الفردية بحيث تكون لها وظيفة اجتماعية ، والأخذ بالتصنيع بحيث يكون له مضمون اشتراكى .

ويرى سان سيمون أن أى مجتمع من المجتمعات ليس له الا هدفان .. الانتاج ،والاستهلاك .. وكان دائب التفكير فى مقومات المجتمع الذى كان يعيش فيه لعله يهتدى الى موضع العلة منه ، وأن يوفق الى علاج . ويرى بعض المحللين أن هذا ماوصل[1] اليه « أنعصره هو عصر الثورة الصناعية والتمدد التجارى ، والثورة الفرنسية التى جاءت لتدعم هذا وذاك قد جنحت أحيانا الى الاستبداد اليسارى باسم الفقراء والقضاء على الفقر ، والى الاستبداد اليمينى باسم الملاك وحماية الملكية الخاصة . وقد ترسب فى يقين سان سيمون أن للطبقة المالكة وظيفة اجتماعية كبرى ، وهذه الوظيفة ليست خدمة نفسها ولكن خدمة الشعب . فماذا أصاب المجتمع من الثورة الفرنسية ؟ انها لم تلغ الاستبداد ، ولم تلغ الفقر .. ولماذا عجزت الثورة الفرنسية عن الغاء الاستبداد والفقر معا ؟ .. ان علة ذلك العجز كامنة فى الفلسفة التى قامت عليها الثورة الفرنسية ، ألا وهى الفلسفة العقلية التىحطمتسلطان الكنيسة، وخلخلت تماسك الطبقات والعلاقاتالاقطاعية القديمة المستتبة

---

(١) يرجع فى ذلك الى كتاب « دراسات فى النظم والمذاهب تأليف دكتور لويس عوض — الناشر دار الهلال ١٩٦٧ صفحة ١٠١ وما بعدها

دون أن تقيم مكان سلطان الدين الذى يجله الناس باختيارهم من داخل نفوسهم سلطانا آخر يجله الناس باختيارهم من داخل نفوسهم ، ودون أن تقيم مكان العلاقات الاقطاعية المستتبة علاقات انسانية جديدة مستتبة .

ويرى سان سيمون أن دراسة التاريخ تدلنا على أن هنالك فترتين تتناوبان التاريخ البشرى بانتظام هما .. فترة التماسك الذى يسميه « التوازن » .. وفترة التخلخل الذى يسميه « الانحلال » . وعنده أن العصور الوسطى الاقطاعية تمثل فترة التوازن ، وقد أعقبتها فترة من الانحلال أو الانهيار هى ما يسمونه عصر النهضة الاوروبية وحركة الاصلاح الدينى . وقد أعقبت هذا العصر ، وهذه الحركة فترة من التوازن تمثلت فى حضارة الارستقراطية فى القرنين السابع عشر والثامن عشر ، حتى وضعت الثورة الفرنسية حدا لهذا التوازن بما جاءت به من انهيار فى السلطة وفى العلاقات بين أبناء المجتمع .

والحل عند سان سيمون هو أن يسعى المجتمع من جديد الى اقامة هذا التوازن الذى فقده ، وما دام التاريخ علما ، والاجتماع علما ، ففى الامكان اعادة تنظيم المجتمع على احساس علمى راسخ ، وعلى قوانين علمية بدلا من هذا الأساس الفلسفى الميتافيزيقى الذى أرسته الثورة الفرنسية ، وبدلا من الافكار المجردة التى نشرها الفلاسفة العقليون فى القرن الثامن عشر عن الطبيعة والانسان والعلاقات الاجتماعية .

واذا كان سان سيمون قد نشر العديد من المؤلفات والكتب ، فانه نفسه يقرر ان احب الكتب التى نشرها الى نفسه كتابه الذى اسماه « المسيحية الجديدة Nouveau Christianism وهو فى هذا الكتاب رجع عن بعض آرائه ، فمثلا كان ينادى من قبل بان

فى وسع العباقرة رد التوازن الى المجتمع وافراده ، غير انه تحول عن هـذا الراى واعلن ان المجتمع لن يتوازن الا اذا ساده دين من الأديان .

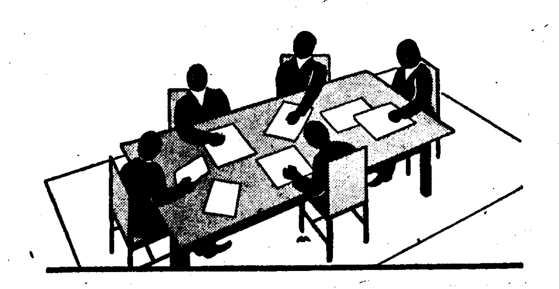
كان سان سيمون يقول : « فليعلم الجميع انالغاية من كل حكم ، ومن كل تنظيم اجتماعى انما هى ترقية « افقر الطبقات وأكثرها عدد » عقليا واخلاقيـــا وجسمانيا . وكان يؤكد على ضرورة العمـل السريع للأخذ بيد الفقراء وتحسين حالهم ، لأن لهم فى مال الأغنياء نصيبا .

وكانت أهم الحجج التى ساقها سان سيمون هى أن البر واجبعلى النبلاء ، وأن فى توافر العباقرة والملاك على تحسين أحوال الفقراءمصلحة للعباقرة والملاك جميعا ، وأن مصلحة الأغنياء هى مصـــلحة الفقراء ، فليفهم الأغنيـــاء ذلك ، فان كانوا لا يفهمون فقد وجب افهامهم . وما دامت مصلحة الأغنياء ومصلحة الفقراء واحدة ، فقد وجب أن يتجه الحكام الى جماهير الشعب المعدمة رأسا ، وأن يتراضـوا معهـا حتى يتجنبوا ما يمكن أن تلجأ اليه الجمـاهير الساخطة من أعمـال العنف والتخريب .

ويمكن القول بأن سان سيمون قد هاجم الملكية بصفتها مصـــدرا للاضطراب الاقتصادى أكثر منها[1] مصدرا للاستقلال ، ذلك أن الملكية تؤدى ، فى نظره ، الى عدم توافر رؤوس الأموال لدى المنتجين الحقيقيين ، والى ارتفاع ثمن الحصـــول عليها . ولذلك طالب « سان ســيمون » بالتوسع فى البنوك وفى الائتمان ، ثم طالب أيضا بتدخل الدولة وباقامة

---

(١) يرجع الى « الاشتراكية » تأليف الأســـتاذ الدكتور رفعت المحجوب ـ دار النهضة ١٩٧٠ ، صفحة ٢١٩ وما بعدها .



نادى سان سيمون باقامة مجتمع متدرج تكون قمته من « العلماء » .. وكذلك نادى جميع علماء التعاون وباحثيه ومفكريه باهمية العلم والتعلم .. واذا كان التعاون ينادى بالمساواة ، الا أن ذلك ينبغى أن يكون فى طار تطوير العلم والعلماء .. اننا نذكر التعاونيين بقوله سبــحانه وتعالى « قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون » .. والحديث الشريف القائل « يوزن يوم القيامة مداد العلماء العلماء بدم الشهداء » .. والحديث الشريف القائل « فضل العالم على العابد كفضـــل القمـــر ليلة البدر على سائر الكواكب » .

كما نذكر التعاونيين بقول على بن أبى طالب « العلم خير من المال .. العلم يحرسك وانت تحرس المال .. والعلم حاكم والمال محكوم عليه .. والمال تنقصه النفقة والعلم يزكو بالانفاق » . وقال الاحنف رحمه الله « كاد العلماء ان يكونوا أربابا ، وكل عز لم يوطد بعلم فاذل مصيره » . وفى حديث أبى ذر رضى الله عنه « حضـور مجلس عالم افضل من صلاة الف ركعة » .

نوع من الاقتصاد المدار . ومعنى ذلك اذن أن « سان سيمون » ، وعلى الرغم من احترامه للملكية وعدم مطالبته بالغائها ، قد طالب باعادة تنظيم الثروة تحت رقابة الدولة .

وقد كان سان سيمون يعتقد أن الظروف الاقتصادية هى أساس المنظمات السياسية ، أى أنه كان يعطى الاقتصاد الاولوية على السياسة ، وأن حكم الأشخاص سيتحول فى المستقبل الى ادارة الاشياء .

وكان ينادى بضرورة قيام مجتمع مخطط ، يقوده العلم والصناعة ، فقد كان يثق فى العلم وفى تقدمه المستمر . ووجد ان على العلم والصناعة ان يعيدا وحدة الافكار الدينية التى فقدت منذ عهد الاصلاح ، وان يقيما « المسيحية الجديدة » ويرى سان سيمون ان المجتمع سلم او على الاصح هرم متدرج من ثلاث مستويات ، وفى قمة هذا الهرم « العلماء » وفى وسطه طبقة الملاك ، وفى قاعدته طبقة من لا يملكون شيئاً .

ومن أجل تخطيط المجتمع وتنظيمه على أساس علمى ، اقترح انشاء مجلس أطلق عليه « مجلس نيوتون » ليكون هذا المجلس بمثابة الرأس المفكر لجسد المجتمع ، ويرى أن يكون قوامه ثلاثة من علماء الرياضة ، وثلاثة من علماء الطبيعة ، وثلاثة من علماء الكيمياء ، وثلاثة من علماء وظائف الأعضاء ، وثلاثة من الأدباء ، وثلاثة من الرسامين ، وثلاثة من الموسيقيين . فالعلم عند سان سيمون ليس العلم بالمعنى الضيق ، ولكنه يرادف المعرفة الانسانية والنشاط الروحى والفكرى . ومهمة هذا المجلس[1] عنده هى التفرغ للاكتشاف والاختراع والابتكار فى كل علم وفن ، وهو يوصى بوجه خاص أن يتوافر هذا المجلس على اكتشاف

---

(١) دراسات فى النظم والمذاهب . دكتور لويس عوض صفحة ١٠٥

قانون جديد للجاذبية غير ما اكتشفه العلامة نيوتن ، قانون يمكن تطبيقه على السلوك الاجتماعى الذى تسلكه هيئــات المجتمع وأفراد ، حتى يمكن أن يحفظ به التوازن الاجتماعى .

شارل فوريه Charles Fourier (١٧٧٢ — ١٨٣٧)

ولد شارل فوريه فى مدينة « بيزانسون » فى شرق فرنسا ، وكان ابنا لأحد التجار ، وكان الوالد يهتم اهتماما كبيرا بتعليم ابنه ، كمـا كان يستهدف فى نفس الوقت أن يحل ابنه محله فى تجــارته ، غير أن الظروف لم تسعفه فى تجارته ، الأمر الذى دفع الابن حينما بلغ رشده الى العمل ككاتب فى أحد المحلات التجارية . وأثناء عمله شاهدأصحاب العمل يضاربون على ارتفاع الأسعار ، حتى وان كان ذلك على حساب قوت الشعب ، ومن مظاهر ذلك أنهم مثلا كانوا يخزنون الأرز ويخفونه فى أماكن غير مناسبة ، الأمر الذى يؤدى الى تعطينه وعدم صلاحيته . ثم يتخذون من ذلك سببا فى القائه فى مياه البحر بميناء مرسيليا ، وبذلك يتحكمون فى السوق ، وتأخذ الأسعار طريقها للارتفاع . كما أن اقامته فى مدينة « ليون » التى تعتبر من المراكز الهامة لصــناعة النسيج قد جعلته يلمس عن قرب آثار الثورة الصناعية ، وألوان الاستغلال التى كان يخضــع لها العمال من الرأسمالية الصــناعية ، هــذا فضلا عن مساوىء نظام الحكم القائم على المنافسة الحرة ، وما ترتب عليه من غش تجارى ، ومنافسة صناعية كان وقودها استهلاك العمــال ، بحيث كان دمهم وعرقهم هو أرخص العناصر التى تدخل فى تكلفة الانتاج . وهذا العرق هو الذى يعود على أصحاب الأعمال بمزيد من الثراء ، وبذلك يزدادون ثراءا على ثراء ، بينما العمال يزدادون فقرا على فقر .. كل هذا شاهده ، وشاهد معه أيضا انحــدار القيم والأخلاق والانحراف فى المعاملات ، بحيث شعر أن هناك الحاحا داخليا يضغط عليه بضرورة أن

يفعل شيئا من أجل تصحيح الأوضاع ، ومن هنا فكر فى أن يشرع القلم لينشر على الناس فلسفته الجديدة ، هذه الفلسفة التى تقوم على التخطيط الاقتصادى والاجتماعى بدلا من النظام الذى يطلق على نفسه الحرية الاقصادية والاجتماعية ، بينما هى فى الحقيقة حرية الفئات القادرة على استغلال الفئات غير القادرة ، وكان يرى أنه حتى الثورة الفرنسية لم تحقق أهدافها فيما يتعلق بالمفهوم الحقيقى للحرية والاخاء والمساواة ، ذلك أن الثورة الفرنسية قد أحلت الطبقة البرجوازية فى السلطة محل الطبقة الأرستقراطية دون أن تحقق آمال الشعب فى العدالة الاجتماعية وكان من رأيه أن الملكية الخاصة ينبغى أن تظل مصونة ، انما ينبغى دراسة المشكلة الاجتماعية ، بحيث يوجد أساس عادل لحل مشكلة توزيع الثروة ، ومن هنا كان تفكيره فى اقامة مجتمعات تعاونية يتم التخطيط لها بحيث تنتفى مع هذا التخطيط المساوىء الاقتصادية والاجتماعية التى كانت قائمة وقتئذ .

وقد أطلق شارل فورييه على هذه المجتمعات التعاونية كلمة « فالانستير — Phalanstère وهذه الكلمة مشتقة من الكلمة اللاتينية "Phalanx" التى اشتقت من اليونانية "Phalagy". والتى تعنى بالعربية « كتيبة » أما الكلمة الفرنسية "Monastère" فانها تعنى بالعربية « دير » . ومن أجل ذلك نرى كثيرا من الكتاب يطلقون على هذه التجمعات التعاونية التى نادى بها فورييه « مستعمرات تعاونية » . وتتلخص وجهة نظره فى أن يتراوح عدد أعضاء كل مستعمرة من هذه المستعمرات بين ١٦٠٠ — ٢٠٠٠ شخصا ، ويقوم هؤلاء الأشخاص بمختلف الوظائف الزراعية والصناعية والخدمية .. الخ .. وأن يتناوب هؤلاء الأشخاص العمل فيما بينهم لتفادى المبالغة فى التخصص ، هذا فضلا عن أنه كان يرى أن مثل هذا الأسلوب يعطى

للانسان جاذبية للعمل ، وعلى وجه الخصوص اذا تحقق التجانس بين كل مجموعة من المجموعات فى الوظائف التى تؤديهـا ، وقـدر لكل مستعمرة من المستعمرات أن تنشأ على مساحة من الأرض تبلغ حوالى ٤٠٠٠ فدان ، وأن تتم الادارة فيهـا بالأساليب الديمقراطيـة ، تحت اشراف مجلس ادارة منتخب ، وأن تتضمن المسـتعمرة حى سكنى ، وكليات ، وأماكن للترفيه ، هذا بالاضافة الى المصـانع المختلفة التى تستخدم فيها أحدث أنواع الآلات ..

وكان يرى ان هذه المستعمرات ينبغى ان تقوم على « مبدأ الاكتفاء الذاتى » ، كما وانها ينبغى ان تعتمد على رؤوس الأموال الخاصة والاستثمار الخـاص . اما فيما يتعلق بالأجور ، فانه كان يرى ضرورة تعاون راس المال والعمل على الانتاج ، والفائض الذى يتحقق ينبغى ان يتم توزيعه كما يلى : يعطى اولا لكل انسان يعمل حد ادنى لنفقات المعيشة ، الباقى بعـد ذلك يوزع على مجموع العاملين على أساس $\frac{٢٦}{٣٢}$ نصيب العمل ، $\frac{٤}{٣٢}$ نصيب راس المال $\frac{٢}{٣٢}$ نصـيب الادارة ويدخل معهم اصحاب المواهب من الفنيين .

وكان يرى ضرورة وضع كل شخص فى العمـل الذى يتناسب مع استعداده ومواهبه ، وكان يؤمن بضرورة تحقيق مكافاة كل فرد على قدر ما يبذل من جهد فى العمل ، ويسفه الآراء التى تنادى بالمساواة المطلقة فى الأمور الاقتصادية ، ومن هذا المنطق كان يرى ضرورة التدرج ووجود الفوارق فى الدخول بين العاملين فى المستعمرة بالقدر الذى يتواجدون فيه فى المراكز المختلفة نتيجة لما يبذلونه من جهـد ، وما يحققونه من نجاح .

وكان يرى أنه اذا استطاعت الفالانسيرات ـ أى المسـتعمرات التعاونية ـ اذا استطاعت أن تحقق انتاجا يفوق اكتفاءهمـا الذاتى ،

فيحق لها فى مثل هذه الأحوال أن تتبادل فيما بينها فوائض انتاجها .. ومن هذا المنطق فان تفكيره عن التعاونيات كان استهلاكيا وانتاجيا فى نفس الوقت ..

يتبين لنا مما سبق مفهوم شارل فورييه عن التعاونيات . كما ويتبين لنا لماذا تطلق عليه المراجع العلمية ، سواء فى ذلك التى تنشر فى فرنسا أو خارجها ، أنه أحد ثلاثة من العلماء الفرنسيين الذين أسهموا فى نشأة « مفهوم الاشتراكية التعاونية » .. الأول « سان سيمون » والثالث « لوى بلان » .. وأن فورييه كان حسن النية ، سليم الطوية، وفى اعتقاده أنه طالما قد خطط تخطيطا حسنا لصالح الانسان ، فانه سيتواجد من بين الأغنياء والقادرين من سيكون على استعداد لتمويل مشروع مستعمراته والعمل على وضعها موضع التطبيق العملى ، ومن أجل ذلك أعلن أنه سينتظر فى داره يوميا منذ وقت الظهيرة ليضع مزيدا من التفاصيل تحت بصر الراغبين فى التمويل ، ولاقناعهم بمدى ما يعود عليهم من عائد نتيجة استثمارهم بعض أموالهم فى هذه المستعمرات . الا أن انتظاره طال .. وطال .. الى ما يقرب من عشرة أعوام !.. الى أن وافاه الأجل فى عام ١٨٣٧ .

لوى بلان Louis Blanc (١٨١١ — ١٨٨٦)

ولد لوى بلان فى مدريد عام ١٨١١ ، واختلفت الآراء حول مهنة والده ، فقال البعض انه كان من كبار رجال وزارة المالية فى أسبانيا ، وقال البعض الآخر انه كان سياسيا فرنسيا ، غير أن الآراء تجمع على أن لوى بلان لم يكن على وفاق مع أسرته ، الأمر الذى دعاه الى الاستقلال المبكر عنها ، والاعتماد على نفسه فى تدبير أمور معاشه ، واختيار الطريق الذى يسلكه لتحقيق مستقبله ، واختار لنفسه طريق الصحافة . وعندما بلغ الثامنة والعشرين من عمره أمكنه اصدار

« مجلة التقدم Revue de progrés » • وقد أمكنه عن طريق هذه المجلة أن ينشر الكثير من الآراء التيكان يؤمن بها ، وكان شأنه فيما يتعلق بهذه الآراء شأن زملائه التعاونيين •

فقد كان يؤمن ان النظام الاقتصادى والاجتماعى القائم على الحرية الاقتصادية نظام فاسد .. لأنه نظام تتردد فيه على السنة المستويات القادرة كلمة الحرية .. ونظام الحرية .. بينما المعنى الحقيقى لمفهوم لفظ الحرية لم يكن سائدا .. لأن الحرية السائدة كانت حرية الفئات القادرة ، والطبقات الحاكمة ، اما الغالبية العظمى من المواطنين سواء اكانت عمال ام فلاحين ام طبقات محدودة الدخل ، كانت تعيش فى ظل الاستغلال ، وعدم تكافؤ الفرص، وان هذه الفئات تعيش مقهورة نتيجة لعدم رعاية الدولة لها ، او تدخل الدولة لتنظيم واصلاح شئون هذه الفئات العاملة ، ومن هنا كانت دعوته الدائبة والمستمرة عن ضرورة تنظيم العمل •

ونشر العديد من المقالات فى هذا الموضوع ، ثم جمع هذه المقالات وأصدرها فى عام ١٨٤١ فى كتاب أطلق عليه « تنظيم العمل Organisation du travil » ويعتبر هذا الكتاب أهم مؤلفات « لوى بلان » ، اذ أنه يحوى معظم أفكاره التى كانت تنتشر بين الأوساط العمالية وغيرها ، وتحدث الكثير من النقاش والجدل حول مضمونها ، ولذلك أعيد طبع هذا الكتاب تسع مرات نتيجة للاقبال المتزايد من الشعب على اقتنائه ، وعلى وجه الخصوص الطبقة العاملة التى كانت تعتبره أقرب المفكرين الفرنسيين فى ذلك الوقت فهما لحقيقة أوضاعها •

ولعل من الأهمية بمكان أن نوضح أن لوى بلان يعتقد أنالثورة

الصناعية أضافت الى آلام العمال وبؤسهم ، وأن الرأسمالية الصناعية قد بنت ثراءها على حساب عرق العمال وجهدهم ، وأنه ينبغى العمل على وقف هذا الاستغلال وتحقيق المفهوم الحقيقى للدولة .

وذلك لأنه عندما تمارس العدالة بمفهومها الحقيقى فان الجميع سينعمون بثمراتها ، بينما اذا انتهكت الحقوق فان الجميع سيعانون سيئاتها »

When justice is exercised, all have the advantage, when right is obscured, the whole, suffers.

ومن رأى لوى بلان أن تحقيق العدالة يتطلب ضرورة اقامة ما أسماه « الورش الاجتماعية Ateliers sociaux » فى اطار من حق العمل الذى ينبغى أن يكون حقا للعمال ، وذلك « لأن المواطنين جميعا لن ينعموا بالمفهوم الحقيقى للحرية اذا كان البعض يملك ، والآخر لا يملك ، وحينئذ سيظل من لا يملك يبحث لنفسه عن عمل لدى من يملك ، وبذلك يكون واقعا تحت رحمته وخاضعا لسلطانه » .. ومن هذا المنطق كان يرى أنه لا وجود للحرية حيث يكون الانسان مجردا من ملكية أدوات الانتاج .. وكان يرى أنه اذا تحقق مفهوم ملكية أدوات الانتاج للعمال ، فان ذلك سيكون حافزا لهم على مزيد من تحسين الانتاج خاصة وأنه يدعو الى اشراكهم بنصيب فى الأرباح ، وبذلك تدخل الورش الاجتماعية فى منافسة مع القطاع الخاص ، وهو يرى أن هذه الورش الاجتماعية ستتغلب على القطاع الخاص ، وبذلك يتحقق لها السيادة فى الأسواق ، وهذا بدوره سيدفع الأغنياء الى أن يستثمروا أموالهم فيها لكى يحصلوا لأنفسهم على عائد استثمار أفضل ، وفى ضوء هذا المنطق يعتقد لوى بلان أن رأس المال سيصبح أجيرا بدلا من سيادته وسيطرته السابقة .

ومما لا شك فيه ، أن لوى بلان كان مجتهدا فى آرائه ، انسانيا فى نظرته ، وهذه النظرة فى رأينا لا تخلو من خيالية .. حيث أنه تصور أن نجاح الورش الاجتماعية سيغرى الرأسماليين بوضع أموالهم فيها ! وهو فى ذلك ينسى أو يكاد يتناسى الرواسب الطبقية ، والمشاعر النفسية التى تعتمل فى أذهان وقلوب هذه الفئات ، بحيث لا يسهل عليهـا أن تتنزل طائعة مختارة عن الكثير من حقوقها ، ومما يدل على خياليته أنه أيضا طالب « بمبدأ الأجور المتساوية » معتقدا أن العمال سيرحبون به فى نطاق « مبدأ المساواة » . غير أنه بمراجعته لآرائه فى ضـــوء التطبيق العملى وجد أن ذلك ضربا من المستحيلات ، مهما كانت قوة العلاقات التى تربط بين العمال .. فالذى يعمل عملا شاقا ليس كالذى يعمل عملا خفيفا ، فالذى يعمل عملا شاقا يعتقد أن العدالة تقتضى أن يحصل على نصيبه العادل فى الأجور بقدر ما يبذل من جهد ، ولذلك نجد « لوى بلان » عدل عن رأيه هذا ، وفى هذا يقول ان تحقيق مبدأ المساواة فى الأجور يتطلب « تربية اشتراكية على أفضل المستويات » .. ومثل هذه التربية لم تكن متوافرة وقتئذ فى أجيال العمال ، الأمر الذى لا يمكن معه تطبيقها .

ولذلك نادى(١) بان لكل حسب حاجته .. ولكل حسب قدرته

"From each according to his capacity and to each according to his needs".

---

(١) نرجو ملاحظة ان « لوى بلان » كتب العديد من المؤلفـــات بالاضافة الى مقالاته ، وكتاب تنظيم العمل ، ومن هـذه الكتب تاريخ السنوات العشر ، وتاريخ الثورة الفرنسية ، وتاريخ ثورة ١٩٤٨ التى اطاحت بالملكية واعلنت الجمهورية واقامت حكومة مؤقتة كان من بينها « لوى بلان » . وكذلك كتب « عشر سنوات من تاريخ انجلترا ، وظهر المؤلف بعد مماته ، هذا بالاضافة الى مؤلفات اخرى .

والسبب الذى من اجله نادى لوى بلان بهـــذا الرأى ، هو انه يعتقـــد أن المجتمع ان هو الا أسرة كبيرة ، ومن هذا المنطق ينبغى رعاية الأطفال والمسنين والمرضى والعجزة .. الخ .

وكان من رأيه كما أوضحنا تغيير نظام المجتمع باقامة مصانع أو « ورش »[1] تعاونية تتدرج نحو السيطرة التامة على الصناعة فى فرنسا ، واقترح أن تهيىء الحكومة رأس المال اللازم لاقامة هذه المصانع . وأن يقسم العائد منها الى ثلاثة أقســام : جزء يأخذه العمــال وجزء للعاجزين وجزء لتجديد المعدات الرأسمالية ، أما المنشآت التجارية فرأى أنها ستتحد وستلغى تدريجيا نظام المنافسة القائم .

هذه الافكار السابقة على مايدو كانت النواة الأولى للفكر التعاونى فى فرنسا ، ولا شك أن مثل هـــذه الأفكار الاشتراكية كانت تجد فى ذلك الجو السياسى المكفهر قبولا وترحيبا من عامة الشعب ، لأنه نخيل فيها وسيلة لانشاء مجتمع على أساس تعاون انتاجى يأخذ تمويله من الحكومة ثم يســـيطر تدريجيا على الصناعة ، وهذا هو غاية ما تتمناه الطبقة العاملة .

وقد اجتاحت فرنسا مجاعة عام ١٨٤٦ ــ ١٨٤٧ التى تمخضت عن

---

(١) يهمنا أن نوضح انه رغما عن ان الحكومة اعطت « لوى بلان » فرصة انشاء هذه الورش ، ورغما عن أن العمال اقبلوا عليها .. الا ان الحكومة كانت تعطى لمن يعمل فرنكين ، ومن لا يعمل فرنك واحد .. وقد ترتب على ذلك اقبال الآلاف من العمال ، حتى وصل عددهم الى مائة الف عامل ! .. بينمـــا لا تتسع لعشرة آلاف ، الأمر الذى أدى الى الكثير من مظاهر الفشل ثم التصفية . لقد تناسى منظموا هذه الورش أن البعض يفضل أن يربح القليل مع الكسل ، عن الكثير مع العمل ! .. وللأسف الشديد ينبغى تقرير حقيقة هامة بانه مالم توجد تربية سليمة ، فانك ستستمع من البعض هذه الكلمة البغيضة .. الكسل أحلى مذاقا من العسل !! ..

حزبين سياسيين ، أحدهما جمهورى يريد تحقيق الاصلاحات الاجتماعية ، والآخر اشتراكى يريد الغاء نظام الملكية الخاصة • وكان « لوى بلان » قد كلف برئاسة لجنة مكونة من ٧٠٠ عامل للبدء فى تنفيذ خطته لاقامة مصانع تعاونية ولكنه تباطأ ووقف عاجزا عن التنفيذ العملى لما وضعه من تصميم نظرى وحاولت الحكومة من جانبها أن تقيم مصانع حكومية قوية توظف فيها آلاف العمال العاطلين ، ولكن عدم وجود طلب فعال وعمل كاف للمهرة من العمال وضخامة التكاليف اللازمة لانشاء المصانع ، أدى الى فشل الفكرة وظهور عدم جدواها من الناحية العملية[١] ثم أجريت انتخابات ففاز الحزب الجمهورى المعتدل على حزب بلان المتطرف وبذلك فشلت آماله وخططه وفر الى انجلترا ، ولكنه ترك وراءه تقليدا وفكرا تعاونيا حاولت فرنسا خلال العشرين سنة اللاحقة أن تحققه ومنذ ذلك الوقت ظلت فرنسا تتذبذب بين أفكار محافظة تؤيدها الطبقات المتوسطة ومجالات اشتراكية ضعيفة ، ولكن فكرة امكان تحقيق تطور اجتماعى فى المجتمع الفرنسى عن طريق الانتاج التعاونى ظلت تخامر أذهان الملايين •

ثم جاء نابليون الثالث بعد ثورة ١٨٤٨ وسار فى سياسة تقدم صناعى واقتصادى سريع ، فحجب بعض الوقت الأفكار التعاونية والاشتراكية • وعلى الرغم من أنه كان شديد الضغط على الحركات العمالية ، فانه عاد الى تخفيف تلك القيود بعد عام ١٨٦٠ ، فبدأت الأفكار التعاونية تعود الى الظهور وتتمشى مع تقاليد لوى بلان • ولكن الأعضاء التعاونيين كانوا غير جادين فى الأفكار التعاونية ، فخسرت حركتهم بسبب انغماسهم فى النقاش السياسى!•• ثم انهارت نهائيا عام

---

(١) E. Levasseur; Histoire de Classer Ouvriers de 1789-1870, (quoted by Knowels p. 143).

١٨٦٥ ، وبات واضحا أن التعاون الانتاجي كوسيلة لتطوير المجتمع طريق غير عملي فاشل ، ولهذا نجد أن العمال بدأوا يقذفون بأنفسهم في أحضان الأفكار « الدولية » أو اشتراكية كارلماركس الثورية • ثم جاءت الحرب البروسية الفرنسية فقضت على أمل العمال في تحقيق أهدافهم الاشتراكية فترة أخرى •

ويذكر المؤرخون أنه كانت هناك محاولات بسيطة مبعثرة للتعاون الاستهلاكي في فرنسا وأن بعضها يرجع الى ما قبل انشاء جمعية روتشديل ، فقد نشر جودارد سنة ١٩٠٤ M. Godard كتابا عن أصل التعاون بمدينة ليون ، ذكر فيه أنه قد تأسست في سنة ١٨٣٥ جمعية تسمى Le Commerce Verdique et Social de Lynn. كما تأسست جمعيات تعاونية أخرى للاستهلاك — منها جمعية Fuch Stephnoise وجمعية سانت اتيين St. Etienne التي يرجع انشاؤها الى عام ١٨٥٥ ، والمخبز التعاوني المسمى[1] Caisse de Paiss

وعلى الرغم من ان الجمهور كان مهتما فيما بين سنتين ١٨٦٨ و ١٨٨٣ بالانتاج التعاوني والائتمان التعاوني ، فقد كان هناك ما يقرب من مائة جمعية تعاونية للاستهلاك تكونت بفضل مالون Fenoit Malon الاشتراكي الفرنسي الذي كان يحبذ الفكرة التعاونية ولا يميل الى الفكرة الماركسية • وفي ذلك الوقت وقف بجوار التعاون وأيده بعض الاقتصاديين المعروفين امثال ليون ساي Leon Say وجول سيمور Jules Simor ووالراس Walras ولم تكن هناك حركة قوية للتعاون الاستهلاكي قبل ١٨٨٥ •

---

(١) Consumers' Cooperative Societies, by Charles Gide, Translated from the french, by the Staff of the Cooperative, Reference Library, Dublin. Cooperative Union, Manchester, pp. 21-26.

وقد تألفت فى هذه السنة مدرسة نيم . School of Nime
من جماعة صغيرة من التعاونيين كان من بينهم Emil de Boyve
وفابر Fabre الذى كان من أتباع فوريه Fouriet وشارل جيد،
ومنذ ذلك التاريخ أخذت حركة التعاون الاستهلاكى فى فرنسا فى
الانتشار السريع • وفى المؤتمر الأول الذى عقد بباريس سنة ١٨٨٥ ،
تقرر تكوين اتحاد مشابه للاتحاد البريطانى وهو يتكون من مجلس
مركزى واتحاد للشراء ، كما تقرر فيه عقد مؤتمرات سنوية واصدار
صحيفة تنطق باسمه • غير أنه حدث فى سنة ١٨٩٠ أن انشطرت الحركة
التعاونية شطرين !•• فقد رأت بعض الجمعيات أن تخصص قسطا من
أرباحها لنشر الدعوة الاشتراكية ولمساعدة الحزب الاشتراكى ، ورأى
البعض الآخر وجوب المحافظة على الحياد السياسى وقصر استغلال
الأرباح فى نشر النشاط التعاونى ، فانفصلت الجماعات ذات الطابع
الاشتراكى عن الجمعيات المسماة بالجمعيات البورجوازية • وقد ألفت
الجمعات الأولى سنة ١٨٩٦ اتحادا أطلق عليه
› ‑se coopérative des société socialistes des consommation.

« وقد دام هذا الانفصال ٢٢ عاما ، حيث عاد للتعاون وحدته فى
المؤتمر المنعقد فى ٢٨ ديسمبر ١٩١٢ بمدينة تور Tours فى صورة
اتحاد قومى يسير على هدى مبادىء روتشديل وبخاصة من ناحية
الحياد الدينى والسياسى » •

وقد ازدهر هذا الاتحاد وأمكنه أن يقدم خدمات قيمة للشعب
الفرنسى وللمبادىء التعاونية •

٨

التعاون فى الدول الصناعية الأخرى

المانيا :

تتميز نشأة الحركة التعـاونية وتطورها فى ألمانيا[1] بالعمل على تيسير الأموال اللازمة لصغار الزراع والعمال ، وذلك عن طريق الاقراض لتحقيق أهداف انتاجية ، وكان ذلك حوالى منتصف القرن التاسـع عشر حينما بدأ فردريك وليم رايفايزن (Frederick Will. Raffeisen) بوحدات صغيرة فى المناطق الريفية .

فكان يقرض الأفراد مبالغ صغيرة بصفة شخصية، ثم جاء شولزديلتش (Schulze Delitzsch) فعمل على توسيع الفكرة باقامة جمعيات كبيرة للاقراض بين عمال المدن ، وتبعهما وليم هاس (W. Hass) فدعا الى ادماج جمعيات رايفايزن وديلتش[2] .

غير أن الحركة التعاونية فى ألمانيا ظلت تتعثر مدة من الزمن تحت ضغط أفكار فرديناند لاسال زعيم الاشتراكية الألمانية ، فقد كرس حياته لخدمة قضية العمال ، وعمل على تكوين جبهة سياسية قوية منهم عندما تولى بسـمارك رئاسة الحكومة ، وكان يرى أن كل محـاولة لخفض

---

(١) يضيق المقام لسرد تاريخ مفصـل للتعاون فى كل من الدول الصناعية ، ولذا فسنكتفى بتحليل فى غاية الايجاز لتوضيح المظاهر المميزة للتعاون ونشأته فى المانيا وغيرها من الدول التى سـنتعرض لها ومدى علاقة التعاون بالحركة العمالية والظروف الاقتصادية والسياسية .

(٢) Emory S. Bogadus : History of Cooperation; (Cooperative League of the U.S.A.. 1946), p. 32.

تكاليف المعيشة انما هى بمثابة عائق يصرف العمال عن الكفاح من أجل تحسين مســـتوى الأجور ، وهى كذلك من عوامل ابطـاء الحركة الاشتراكية .

ومن المعروف أن التقدم الصناعى فى ألمانيا ساعد على تكوين جبهة عمالية قوية منظمة تمثلت فى نقابات العمـال من ناحية ، وفى الحزب الاشتراكى الديمقراطى من ناحية أخرى . والألمان — شأنهم شــأن الفرنسيين — يتحمسون بطبيعتهم للفكرة النظرية ، ولكنهم يختلفون عنهم فى القدرة على التنظيم والعمل الدقيق ، لذلك كانت نقاباتهم ذات قوة مركزية قوية ، بل كانت جبهــة قوية كثيرا ما أثارت ثائرة الهيئة الحاكمة ، حتى صارت هدفا للضغط المستمر منها[1] ، وعلى العكس من ذلك الحركة البريطانية مثلا ، فقد كانت مسالمة ترضى بالاصلاحات التدريجية والتشريعات المخففة .

وفى عام ١٨٩٢ ظفرت الحركة العمالية باعتراف المسئولين ، وكان هذا بدء انقسامها الى مدرستين فكريتين : مدرســة الاصلاحيين[2] ومدرسة الثوريين ، ولعل اعتراف الحكومة بالحركة العمالية كان خطوة سياسية صائبة قصد بها اضعافها ، ذلك لأنه كان كلما صدرت تشريعات اصلاحية وحصلت الطبقة العاملة منها على ميزات اجتماعيــة جديدة ، ازدادت جبهة الاصلاحيين قوة بخلاف جبهة الثوريين ، فانها كانت تزداد ضعفا . ثم انه الى جانب النقابات الاشتراكية الديمقراطية كانت النقابات المسيحية تصادق الحكم القائم ولا ترغب فى تغييره ، لا عن طريق السلم ولا بطريق العنف . أما نقابات الأحرار Liberal T.U.S. فقد ركزت

---

(١) Knowels : Economic Development, Same Ref., pp. 172-173.

(٢) يلقبون أحيانا بالمنقحين .

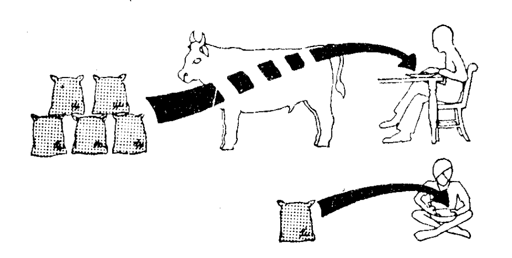
جهودها على برامج اقتصادية محدودة ومباشرة . فاذا تركنا هذا الجانب ونظرنا الى الجانب الآخر الى جبهة أصحاب الأعمال وجدناهم أكثر تنظيما وقوة ، حتى لقد كان يؤمن بعضهم بعضا ضد مخاطر الاضرابات والاضطرابات العمالية . واذا أضفنا الى كل هذه العوامل أن ألمانيا حققت بعد الوحدة تقدما اقتصاديا صناعيا وسياسيا كبيرا ، أمكننا أن نستنتج من مجموع ذلك السبب الذى حال دون أن تظهر فى ألمانيا حركة عمالية قوية ، وعرفنا لماذا لم تكن هناك بواعث لقيام حركة تعاونية انتاجية ، وكذلك عدم التفكير فى نشر مبدأ التعاون كنظام يحل محل النظام الرأسمالى .

والجدير بالذكر فى تاريخ التعاون الألمانى أن جهود شولزديلتش التى بدأت ضعيفة حققت نجاحا على مر الأيام ، لأنها كانت تحظى بالتأييد من مختلف الجهات المعتدلة على أساس أن التعاون وقاية ضد تعاليم لاسال وكارل ماركس ، وقد استمر الاقراض التعاونى يحتل المركز الأول فى الوقت الذى كانت جمعيات التعاون الاستهلاكى تحتل فيه المركز الثانى ، لأن وظيفتها فى نظر الاتحاد العام للجمعيات التعاونية[1] كانت تدور حول مساعدة العمال على الادخار لكى يكونوا مصدرا من مصادر التمويل بالنسبة لبنوك الشعب . ثم اطراد النمو الاقتصادى فى ألمانيا فى بدء القرن العشرين فكان العامل الأساسى فى نشر الجمعيات التعاونية الاستهلاكية والزراعية فى ألمانيا ، حتى بلغ عدد الأسر المنضمة اليها فى سنة ١٩٣٠ حوالى أربعة ملايين أسرة[2] .

---

(١) هذا الاتحاد العام الذى اسسه شولز فى مدينة برلين كان المركز الموجه للحركة والعمل الفعال فى نشرها .

(٢) C.R. Fay : Cooperation at Home and Abroad, Vol. II (King, London, 1939) Chap. 9.



اهتمت الحركة التعاونية فى المانيا بالعمل على تيسير الأموال لصغار الزراع وقد انشأ « رايفايزن » اول جمعية للتسليف الزراعى التعاونى عام ١٨٥٤ ، وقام قبل ذلك بجهد فى هذا المجال فى عام ١٨٤٦ فى سهل قليل الانتاج يسمى « فيستروالد » ، كانت تعيش فيه ماشية أصابها الضعف والهزال من سوء التغذية ، وكان الفلاحون يعيشون تحت رحمة المرابين ، فمنازلهم مرهونة ، وماشيتهم فى قبضة المقرضين ، لا يكادون يجدون الغذاء والكساء والسكن المناسب . وقد تأكد « لرايفايزن » أن السبب الرئيسى فى المعيشة البائسة التى يعيشها الفلاحون انما ترجع أساسا الى وقوعهم فى براثن المرابين ، وبذلك أصبح دينهم « هم بالليل وذل بالنهار » . وقد انشأ « رايفايزن » جمعية « فلامرزفلد » لانقاذ الفلاحين ، وكان عدد أعضاء هذه الجمعية ٦٠ عضوا ، اتفقوا على أن يكونوا ضامنين لكل ديون الجمعية فى نطاق « المسئولية غير المحدودة » ، وقامت هذه الجمعية بشراء الماشية ثم سلمتها للفلاحين الذين تعهدوا بسداد ثمنها على أقساط خلال فترة مدتها خمس سنوات .. وقد اسهمت هذه الجهود فى تحسين حال ماشية الفلاحين ، وضاعفت الدخل الذى يعود عليهم من تربية مواشيهم ، وبالتالى تحسنت شئون الفلاحين الاجتماعية .

الولايات المتحدة الأمريكية :

لم تكن الحركة العمالية فى الولايات المتحدة فى يوم من الأيام قوية الى الدرجة التى تؤثر بها على الفكر السياسى والاقتصادى فى البلاد ، كما أن طبيعة التطور الاقتصادى فى الولايات المتحدة جعل منها دولة دائمة النمو ، كثيرة الفرص ، خصبة صالحة لنجاح المشروعات الخاصة فلم تظهر ثمة حاجة الى التنظيم الاشتراكى أو الانتاج التعاونى ، لذلك نرى غالبية الجمعيات التعاونية فى بداية الحركة جمعيات استهلاكية ، أو جمعيات زراعية قامت بدافع من المصلحة المشتركة لتسويق الحاصلات.

والسبب فى أن الحركة العمالية فى الولايات المتحدة لم تحمل طابعا ثوريا ولم تلجأ الى وسائل عنيفة ، هو أن العامل الأمريكى لم يشعر بالعداء نحو الرأسمالية ولم ير ضرورة للتكتل ضدها ، ومن ثم لم تجد الأفكار الثورية فى الحياة العملية رواجا ولا فرصة للنجاح[١]

وكان اتحاد العمل الأمريكى الذى قام عام ١٨٨٦ نموذجا للروح المعتدلة التى سادت صفوف العمال فى أمريكا ، لأنه ضم أغلب النقابات وقام على أسس منظمة محافظة تؤمن بالرأسمالية وأركان الرأسمالية وتهدف الى أن يحصل الأعضاء على أحسن ظروف . ثم ان العامل الأمريكى كان دائما يأمل فى تحسين حالته وفى أن يصبح هو الآخر صاحب عمل على أى وجه ، وكانت فرص العمل أمامه كثيرة ولم تكن هناك قيود واسعة لمن يريد أن يحترف مهنة الزراعة ، ولم تتهيأ فرصة لتكوين حزب عمال قوى فى السياسة كما حدث فى انجلترا ، لأن التنظيم

---

(١) نولز : المرجع السابق صفحة ٢٠٠ .

(٢) A. Levine, Development of Syndicalism in America; political Science Quarterly, 1913, p. 478.

المحكم للحزبين الجمهورى والديمقراطى لم يسمح من الناحية العملية بقيام حزب ثالث .

هذا الى أن الحركة التعاونية فى الولايات المتحـدة كان نشاطها الاقتصادى فى القطاع الزراعى أكثر منه فى أى قطاع آخر . ولم تأخذ صفة الولاء للعمال وايثار مصالحهم والرغبة فى تغيير النظام الاجتماعى من أجلهم . وربما كان من الأسباب التى ساعدت على ذلك أنالزراعيين فى الولايات ــ حاربوا الحركة العمالية منذ أوائل عهدها وبخاصـــة بعد أن أضرب عمال الســكك الحــديدية وظهر تضارب المصالح بين الفريقين على حقيقته ، المزارعون يريدون خفض أجور النقل بالسكك الحديدية ، وكان العمال يرفضون ذلك . ثم ظهر فريق من « العمــال الثوريين »[1] يهدف الى الغاء الملكية فناصبهم الملاك العداء ، ومعذلك أخذ عمال المصانع يطالبون بقوانين تحميهم من هجرة العمال الصينيين وغيرهم ، فعارض الزراعيون ذلك وطالبوا بالحرية الاقتصادية . هذه الظروف وغيرها لم تساعد على قيام تنظيم عمالى اشتراكى أو تعاونى ، يتوخى مبادىء التعاون وأهدافه ، وانما كانت فكرة التعاون ضيقة لا تكاد تتعدى التعاون لتســويق منتجــات الزراعيين وحماية مصالحهم والتعاون الاستهلاكى الســلمى لصالح الجمهور أو التعاون الاقراضى لدعم مشاريع خاصة صغيرة .

هذه هى الأفكار التى صادفت رواجا فى المجتمع الأمريكى ، ولم تظهر فيه حاجة الى علاج مساوىء اجتماعية كتلك التى ولدتها الثورة

---

(١) حركة « فرسان العمال » Knights of Labour جمعيــة سرية تكونت عام ١٨٦٩ وتهدف الى ضم جميع العمال ، ولكنها انهارت عام ١٨٨٨ ليحل محلها العمال الامريكيون .
انظر Levine المرجع السابق .

الصناعية ، بل كانت البيئة بطبيعتها تساعد على النمو السريع للمشروعات الخاصة المتعددة وتجعل من نظام المنافسة الحرة نظاما معقولا ومقبولا عند المجتمع الأمريكى وذلك لأنه بعد الحرب الأهلية فى الولايات المتحدة ، قامت صناعة ضخمة للحديد والصلب سرعان ما تقدمت تقدما هائلا وأدت الى ارتفاع مستويات الدخول لجميع الفئات والهيئات ، كما ساعدت الحماية الجمركية على ازدهار صناعة نسج الحرير والقطن فاستفاد بذلك المزارعون والصناعيون والعمال والمستثمرون . وفى خلال هذه الفترة من التقدم الصناعى والى قيام الحرب العالمية الأولى ، كانت الظروف تساعد على نمو الكارتلات والشركات الاحتكارية ، ولكن الكونجرس الأمريكى تيقظ لخطر الاحتكارية وضرره على المنتج الصغير وهى فكرة المنافسة المشروعة التى كانت السند القوى فى الابقاء على النظام الرأسمالى الحر ، فأصدر عدة تشريعات وتنظيمات لمحاربة الاحتكار ، ولم تدع الحكومة الأمريكية للعمال أو صغار المستهلكين أو أصحاب المشروعات الفردية الصغيرة ذريعة تبرر لهم القيام بحركة لاحلال نظام آخر محل الرأسمالية .

روسيا القيصرية :

أما روسيا فقد تأخر فيها ظهور الصناعة ، وكانت الحركة العمالية أكثر تأخرا من الصناعة بسبب الضغط الشديد الذى كانت تعانيه من جانب الحكومة الأوتوقراطية ، فقد كانت الحكومة تفترض فى نفسها أنها هى التى تتبنى مصالح العمال وترعاها ، وكان معنى هذا أنها لا تسمح بقيام منظمات لحماية مصالح العمال أيا كان نوعها ، ومن ثم كانت تنظر لأى تكتل تعاونى على أنه « خروج » عن سياستها يجب أن يقابل بالردع والقمع .

وقد تولد من شدة الضغط على نقابات العمال أن غلبت عليها الصبغة الحزبية السياسية لتغطية الدوافع الاقتصادية[١] ، ثم اتخذت لنفسها أسلوب الجمعيات السرية لتجنب بطش السلطة الحاكمة ، وكان بطش الحكومة وعنفها فى مقاومة هذه النزعات نتيجة كذلك لشعورها بأن خطر الحركات العمالية يكمن فى نشاطها السياسى أكثر من نشاطها الاقتصادى[٢] ، وعندما قامت أول محاولة ثورية عام ١٩٠٥ وباءت بالفشل ، كان هذا من العوامل التى دفعت بكثير من الأفراد نحو الحركة التعاونية ، وبخاصة أنها كانت قد انتشرت انتشارا كبيرا — نسبيا — فى السنين القلائل حتى قيام الحرب العالمية الأولى . وعند قيام الثورة البلشفية اعترفت الحكومة المؤقتة (عام ١٩١٧) بفضل الحركة التعاونية وكلفت القائمين عليها بالاسهام فى الاشراف على الاقتصاد القومى[٣] . ولكن سرعان ما عدل البلاشفة عن ذلك عندما استتب لهم الأمر وقام المجتمع الجديد على الأسس الاقتصادية المعروفة .

النرويج والسويد :

نختم هذا العرض السريع العاجل باشارة الى النرويج والسويد ، لا لأنهما كانتا من الدول الصناعية الكبرى التى استعرضنا ظروفها ، ولكن لأن التعاون فيهما يمثل الطريق الوسط الناجح ، فقد جمع بين المثل الديمقراطية الحقة وبين الاحتياجات لظروف الاقتصاد الاستهلاكى .

---

(١) نولز : المرجع السابق صفحة ١٨٦ — ١٨٧ .

(٢) من بين التنظيمات العمالية السرية حزب البلشفيك Blosheviki الذى كان له الفضل فى التنظيم الأول لثورة ١٩١٧ .
انظر كتاب : M.S. Miller : Economic Development of Russia. King and Son, London, 1827), pp. 235 and 285-292.

(٣) بوجارديس : المرجع السابق صفحة ٣٤ .

وقد أصبح التعاون الاستهلاكى والانتاجى اليوم فى النرويج والسويد نموذجا يحتذى به ودليلا واضحا على مدى مايمكن أن تحققه التجربة التعاونية من نجاح اذا ارتفع الوعى الاجتماعى والثقافى وظفرت الحركة مع ذلك بتأييد الحكومة .

فقد كان من أثر تشجيع الحكومة للحركة التعاونية فى النرويج أن أصبحت الجمعيات التعاونية تمتلك ٩٩٪ من مصانع منتجات الألبان ، وجزءا كبيرا من انتاج اللبن والبيض . وكثيرا من المنازل التعاونية والمتاجر الاستهلاكية[1] . وقد حققت النرويج نتائج عملية مدهشة بسلوك جمعياتها التعاونية الطريق الوسط الذى يجمع بين مصلحة المستهلك فى خفض الأسعار ومصلحة المنتج فى البيع بأسعار عالية ، ذلك باتباع طريقة الجمع بين الجمعيات التعاونية الاستهلاكية وجمعيات الانتاج والتسويق وجعل أعضاء مجلس الادارة ممثلين فى المجلسين[2] (الانتاجى والاستهلاكى) وبذا يكونون ملمين بوجهتى نظر المستهلك والمنتج ويكون التعاون فى هذا النموذج وسيلة للتوفيق بين وجهتى النظر لكلى الفريقين من جانب ولصالح الاقتصاد القومى من جانب آخر .

ولقد لعبت الحكومة السويدية دورا ايجابيا فى تشجيع المنازل التعاونية فقللت تدريجيا من نسبة المنازل المملوكة ملكية عامة ، حتى أصبحت المبانى السكنية التى تقيمها الجمعيات التعاونية بمساعدة الحكومة تسهم بدور كبير فى تيسير حياة الأفراد واستقرار معيشتهم : ولم تقتصر هذه المبانى على العاصمة بل انتشرت فى كثير من المدن الأخرى والمناطق الريفية[3] وتشير الاحصائيات الى أن ٩٠٪ من سكان

---

(١) Ogg and Zink : Modern Foreign Governments, (London, Mc Millan, 1957, p. 781).

(٢) Bogardus المرجع السابق صفحة ١٩ .

(٣) Ogg and Zink المرجع السابق صفحة ٧٨٢ .

أوسلو يعيشون فى منازل حكومية أو فى منازل بنتها الجمعيات التعاونية بمســاعدة الحكومة[١] ، أما فى الناحيــة الانتاجية فنجد كذلك الأثر الواضح للتعاون فى القطاع الزراعى ، اذا أن ٩٠٪ من الألبان تنتجهــا الجمعيات التعاونية تحت رقابة الحكومة ومساندتها كما شمل النشاط التعاونى فى جميع أنواع الانتاج المحلى تقريبا وبخاصة السلع الشائعة الاستعمال بين المستهلكين كالملابس والأدوية والأجهزة المنزلية الصغيرة.

---

(١) N. Herlitz, Sweden : A Modern Democrarcy on Ancient Foundation (Minneapolis 1939), p. 56.

محاولات لتعريف التعاون وتوضيح مفهومه

التعريف بالتعاون :

ان محاولة تعريف التعاون تعريفا علميا يجد من الصعوبة ماوجدتها جميع المحاولات التى بذلت لوضع تعريفات علمية متفق عليها للألفاظ التى تعلق على مختلف العلوم الاجتماعية ، وذلك لأن هـــذه العلوم تختلف عن العلوم الطبيعية من حيث أنها تنهج منهج الاستقراء وتجميع المشاهدات وملاحظتها على أساس من المقارنة والموازنة واستنتاج الظواهر المشتركة بينها واستخلاص القواعد العامة منها وهذه اذا كانت تنطبق على حالات معينـــة فقد لا تنطبق على حالات أخرى تدخل فى المفهوم العام للفظ . ومما يزيد فى هذه الصعوبة عند وضع اصـــطلاح علمى متفق عليه فى العلوم الاجتماعية أن هذه العلوم تســـتمد مواردها من حقائق تقوم على تصرفات الجنس البشرى المختلفة وعلى مفاهيم ذهبية تختلف باختلاف الظروف والبيئات ، كما تقوم على تجارب وخبرات مرت بها مجتمعات كانت تبنى سلوكها على أساس تصـــور خاص لأهداف ومثل خاصة ، وهذه الأهداف والمثل قد تتغير مع مرور الزمن وتتطور مع تطور الأجيال ، حتى تأخذ أوضاعا جديدة تختلف عن الأوضـــاع القديمة ، ويصبح التنظيم الحديث الذى يســير عليــه المجتمع أوفق بمصالحه من التنظيم القديم الذى بدأ نشاطه عليه .

ولعل مما يوضح صـــعوبة وضع تعريف علمى لحـــالة أو ظاهرة اجتماعية ما نجده فى تعريف الديمقراطية مثلا ، فهذا اللفظ كان له منذ

فجر التاريخ دلالة معينة ، حين كانت بعض المجتمعات القديمة تمارس نوعا من التنظيم السياسى والاجتماعى وتطلق عليه اسم الديمقراطية ، ثم تعاقبت الأجيال وتبدلت الظروف فسار كل مجتمع فى طريق اقتضته الظروف الخاصة به ، وتوالت الأحداث وقامت الثورات والانقلابات وتبدلت ظروف وبيئات ، وظهرت نظم وأنواع جديدة من النشاط فى حياة الأفراد ، كما ظهرت أديان كان لها أثرها البالغ فى تكييف القيم الأخلاقية ، ومن وحى تلك القيم قامت فلسفات وأفكار اجتماعية وسياسية جديدة ، منها ما انتشر فى بقاع متعددة من الأرض فاستقت منها شعوب مايتلاءم مع حاجاتها ومقتضيات بيئتها ، أو نبذتها وعارضتها شعوب أخرى بسبب أو لعدة أسباب .

مفهوم الديمقراطية :

ومن ثم أصبح مفهوم الديمقراطية مرنا يتسع لألوان مختلفة من التنظيم لا تقف عند حد ، وأصبحنا عاجزين عن تحديد معنى دقيق علمى واضح لماهية الديمقراطية ولهذا عقدت مؤتمرات دولية عديدة للعلوم السياسية ، وحاول كبار الفلاسفة من دول العالم وأئمة علم السياسة فى شتى الجامعات أن يضعوا تعريفا يقع عليه الاتفاق فلم يجدوا هذا التعريف ، وبقى لفظ الديمقراطية ، وظل حتى اليوم يعطى مفهوما غير محدود ، ويطلق على نظم تتباين وتختلف تمام الاختلاف فى أسلوب الحكم ودرجة تمرس الأفراد به من حيث أنه حقهم ، كما هو الأساس القديم لفكرة الديمقراطية ، فنجد الدول الشيوعية الحديثة تسمى نفسها ديمقراطيات شعبية وتعنى أو تكنى بذلك عن أنها بلغت أعلى مراتب التنظيم الديمقراطى للحكم ، مع أننا نعلم أن مثل تلك الدول تنعدم فيها الحريات الشخصية ، ومن ناحية أخرى نجد دولا تطلق على نفسها اسم دول العالم الحر ، ومع ذلك يسودها نوع من التنظيم السياسى يضع

السلطة فى أيدى فريق من ذوى النفوذ المادى أو الطبقى • ونجد دولا أخرى يسودها نظام الأحزاب والانتخابات والبرلمانات ، وتسودها من الناحية النظرية المساواة فى الحقوق المدنية والسياسية لجميع الأفراد ، ولكنها عند تطبيق الديمقراطية بصـورة عمليـة ترتكب شتى ألوان الضغط والاساءة الى أفراد الشعب باسم حكم الأغلبية •

هذا المثال وغيره كثير يوضح أن الخبرات والتجارب العمليـة فى ميدان الحياة الاجتماعية تختلف باختلاف المجتمعات واختلاف المفاهيم التى تضفيها المجتمعات على ظاهرة اجتماعية أو حالة معينة • فنجـد أساليب متباينة يطلق عليها اسم واحـد مع أنهـا تختلف فى كثير من التفاصيل ، وقد تختلف أحيانا فى الجوهر وبخاصة اذا جاء هذا المفهوم ممتزجا أو متأثرا بمثل وقيم وفلسفات مغايرة للمثل والقيم والفلسفات التى تسود المجتمعات الأخرى •

وضع تعريف علمى للتعاون :

كذلك الحال بالنسبة لكلمة التعاون ووضع تعريفعلمى له بحيث يكون جامعا مانعا ، فقدنشأ التعاون مجرد فكرة وفلسفة اجتماعيةمعينة قامت فى ذهن البعض ، ثم تغيرت التفصيلات التطبيقية لتلك الفلسـفة على ضوء التجارب العمليـة والظروف المحيطة ، ثم أظهرت التجارب نواحى جديدة فى مفهوم التعـاون واختلفت التطبيقـات باختلاف المجتمعات ، ثم تبلورت الأفكار المستوحاة من التجارب فأخذت طابع مثل جديدة يطلق عليها اسم « التعاون » ثم سارت بعض الدول فىطريق يختلف عن الذى سار فيه غيرها من الدول ، فنجح البعض وفشـل الآخر ثم جاء الباحثون والدارسون وعلماء الاقتصاد والاجتماع بعـد حوالىقرن من التجارب التعـاونية وحاولوا وضـع تعريف شامل

للتعاون ، فوجدوا أنفسهم أمام عدد كبير من « النظم » والفلسفات والأفكار والتجارب والتعريفات والاصطلاحات التى وضعها السابقون. فوقفوا حائرين ازاء وضع تعريف علمى دقيق يشمل جميع ألوان التعاون ، ويمكن تطبيقه على جميع النظم والتجارب والمشروعات والأفكار التعاونية . ولكن من حسن حظ « المثل التعاونية » أن التعريفات المختلفة التى وضعت لتفسير التعاون تتفق مع المفهوم العام لكلمتى التعاون والروح التعاونية . فانه على الرغم من اختلافهما فى بعض التفصيلات التطبيقية ، لا تتعارض فى الجوهر ، وهذا مما ساعد على انتشار الدراسات التعاونية وعلى استمرار فكرة التعاون من حيث هى أسلوب صالح لتنظيم حياة الجماعة .

معنى التعاون :

اذا نظرنا الى الألفاظ من حيث تأثيرها النفسى فى سامعها أو من حيث مدلولها الذهنى وما يرتبط بها من خير أو شر ، وجدنا أن كلمة التعاون من المشتقات التى تترك نوعا من الاستجابة النفسية الطيبة فى الفرد ، وتوقظ فيه شعورا أخلاقيا ايجابيا[١] . فالعون والمعونة والاعانة والمعاونة كلها ألفاظ تدل على عمل طيب يسديه فرد لآخر ، أو جماعة لأخرى ، أو عدة أفراد أو جماعات . ولهذا كان لهذه الكلمة من الواقع النفسى ما يرتاح اليه الضمير ، لأنها تعطى على التو فكرة التضامن والتساند والتعاضد ، وما يستتبع ذلك من معانى القوة والايثار دون الأثرة وما اليها من المعانى التى تتصل بالنزعة ، كما تترك انطباعا ذهنيا يضع العمل المشترك من أجل تحقيق نتيجة ايجابية فى اطار أخلاقى

---

(١) مثال ذلك كلمات الرحمة والشفقة والعطف ـ فكلها مدلولات خيرة أخلاقية بخلاف كلمات « البطش » و « الاعتداء » و « الايذاء » فهى تقترن فى ذهن الفرد بمعان غير أخلاقية لما تنطوى عليه من شر .

جميل ، اذيندر أن يقترن لفظ « التعاون » فى الذهن بالعمل المشترك من أجل غاية[1] منكرة أو جريمة اجتماعية ، وما الى ذلك من ألوان الشر .

ونظرا لما لهذه الكلمة من وقع طيب على اسماع الأفراد ، نجدها ركنا هاما فى الفلسفات الاجتماعية والأخلاقية ، بل أصبحت فى شتى الشعارات والدعوات السياسية أكثر الكلمات دورانا على الألسنة ، لأن هذه الشعارات والدعوات تقوم على التجارب بين الأفراد ، وتضافر الجهود من اجل تحقيق المصلحة العامة أو المتبادلة ، وما من عاقل يرفض « التعاون من اجل الخير المتبادل » وما من كلمة تحمل من الاغراء بالعمل الجماعى مثل ما تحمل كلمة « التعاون » .

واذا رجعنا الى هذه الكلمة فى اللغات المشتقة من اللاتينية ، وجدناها تعطى معنى صريحا للعمل المشترك ، فكلمة Co-operate الانجليزية ، أو كلمة Coopérer الفرنسية ، مكونة من مقطعين : co ومعناها فى اللاتينية[2] « مع » أو « معا » أو « بالتبادل » أو « بالاشتراك » ، وكلمة Operate [3] بمعنى يعمل (باللاتينية Operari — والعمل Opus وفى الألمانية نجد كل المرادفات لكلمة التعاون تعطى فكرة والعمل المشترك مثل (Mitwirken أى يعمل مع) وكلمة

---

(١) عادة يطلق على هذا العمل لفظ التآمر — وواضح ان كلمة التآمر يغلب عليها الاتفاق على عمل من اجل تحقيق هدف انقلابى أو ضار بالفرد أو المجتمع .

(٢) Mitwirken ; Zusammén — together ; work and operate — togethér ; Jointly, mutually.

(٣) استعمل كلمة operate فى معانى طبية وجراحية وعسكرية وتجارية

(Zusammenwirken أى العمل سويا) وكلمة Zusammenarbeit بنفس المعنى[1] .

ونظرا لما يجب أن ينطوى عليه معنى « التعاون » فى رأينا من الايخاء بفعل الخير ، والتآزر عليه ، نجد الأديان والشرائع تحث عليه من حيث أنه أسلوب يجب اتباعه فى هذه الحياة ، وفى معاملات الانسان لأخيه الانسان . ففى الديانة المسيحية اشارات وتوجيهات تدعو الى التعاون مثل « احملوا بعضكم أثقال بعض » و « مهتمين بعضكم لبعض اهتماما واحدا » « لاينظر الانسان الى ماهو لنفسه بل الى ما هو للآخرين أيضا » . وفى الدين الاسلامى يقول الله تعالى فى كتابه الكريم : « وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان » ويقول: « واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا » . ويقول النبى صلى الله عليه وسلم : « الله فى عون العبد ما دام العبد فى عون أخيه » و « خير الناس أنفعهم للناس » و « يد الله مع الجماعة » و « ان الله يحب من عبده اذا كان بين أصحابه أن لا يتميز عليهم » فالأديان[1] — وهى أعلى مراتب المثل الاخلاقية والاجتماعية التى يتخذ منها الفرد فلسفته فى الحياة — تحث على التعاون والعمل المشترك من أجل خير الجماعة .

التعاون والفلسفات السياسية :

وكما تدعو الأديان الى التعاون وتحث عليه ، نجده كذلك من الإركان الهامة التى استندت اليها الفلسفات السياسية كما عرفناها ، وكما نقلها الينا مؤرخو المذاهب والفلسفات السياسية القديمة . ففى

---

(١) وهكذا وردت مثل هذه المعانى فى جميع الأديان السماوية .

المجتمع الاغريقى القديم ، كان التعاون على الرغم من مساوىء الرق والنزعات الانفصالية التىأدت الى استمرار الصراع بين الوحدات السياسية (المدن) فى هذا المجتمع ــ أساس الحياة الاجتماعية فى الدولة ، سواء فى تصوير فلاسفة الاغريق للحياة السياسية المثلى ، أو فى النظم التطبيقية والدستورية التى كانت سائدة بالفعل ، فقد ظلت فكرة استمتاع كل مواطن بحق المشاركة فى شئون مجتمع متجانس هى الطابع المميز لاتجاهات الفكر الاغريقى[١] وفى نطاق هذه الحدود لفكرة الحياة المشتركة المتجانسة فى المدن الاغريقية ، برزت فى ذهن الاغريق دعامتان متلازمتان يقوم عليها كل نظام سياسى لهم ، وهما الحرية واحترام القانون[٢] وهذا دون شك يدل على اعتراف المجتمع بضرورة التضامن من حيث الحرية « الاجتماعية » مكفولة ، وحيث القانون المنظم لحياة الجماعة محترم ، وفى هذا يقول المؤرخ السياسى جورج سابين « ولقد كانت أوجه نشاط المدنية الاغريقية تؤدى عن طريق تطوع المواطنين بالتعاون وكان محور هذه المعاونة هو حرية بحث السياسة العامة ومناقشتها من جميع نواحيها[٣] » .

وهنا يتضح لنا مظهر اجتماعى من مظاهر التعاون ، وهو المناقشة البناءة الرشيدة العاقلة ، والاعتراف بأنها أفضل وسيلة لاعداد المسائل الهامة والعمل على تنفيذها ، ومعنى الايمان بضرورة التعاون ، اعتراف المجتمع بأن خير الوسائل للتنظيم الاجتماعى وأحسن النظم السياسية

---

(١) جورج سابين ، تطور الفكر السياسي (ترجمة جلال العروسى) مطبعة المعارف صفحة ١٨ .

(٢) صفحة ١٩ من المرجع السابق .

(٣) صفحة ١٩ من كتاب جورج سابين ــ تطور الفكر السياسى (ترجمة جلال العروسى) مطبعة المعارف .

لابد أن يتولد عن جهد مشترك لأشخاص عديدين ، وقد كان لهذا الايمان الفضل الأول فى جعل مدينة أثينا الاغريقية مهدا للفلسفة السياسية .

ثم انفلاسفة الاغريق تصوروا النظم المثلى للحياة الاجتماعية وأشادوا بالجوانب العملية والأخلاقية للتعاون الاجتماعى . ومنهم من تعمق فى جزئيات الحياة الاقتصادية فى المجتمع ليستنتج أن التعاون هو الأساس الذى تبنى عليه الحياة[١] ، ففى فلسفة أفلاطون مثلا نجده يقول « ان الجماعات ظهرت قبل كل شىء نتيجة للحاجات البشرية التى لا يمكن اشباعها الا حين يكمل بعضهم بعضا . فللناس حاجات كثيرة ، ولا يوجد من يستطيع العيش على أساس الاكتفاء الذاتى ، ومن ثم كان لزاما أن ينشد كل من الآخر العون والمبادلة »[٢] .

على أن هذه المبادلة التى يعنيها أفلاطون ليست قاصرة على المبادلة الاقتصادية فانه يتخيلها على أساس أنها المجال الاجتماعى الواسع لاجراء تحليل عام يشمل كل صور اتصال الناس بعضهم ببعض فى المجتمع ، فحيثما توجد الجماعة فهناك حتما نوع من اشباع الحاجات ومن تبادل الخدمات لتحقيق هذه الغاية . وكلما اتسع نطاق التعاون الاجتماعى (أو التبادل والمنافع المتبادلة) قرب المجتمع من التنظيم الأمثل ، وبمثل هذا التصور « ألقى أفلاطون ضوءا على ناحية من نواحى الجماعة

---

(١) وهذا طبعا مع الاعتراف بما وقع فيه بعضهم من اخطاء — أو ما نادوا به من آراء قد ينبذها المجتمع الحديث كالاعتراف بنظام الرق او شيوعية الزواج والملكية عند افلاطون .

(٢) الدكتور عبد الرحمن بدوى : افلاطون — مكتبة النهضة (١٩٥٤) صفحة ١١٨ — ٢٣١ .

عنده على أساس أنها نظام الخدمات يقوم فيه كل عضو بقدر من الأخذ والعطاء ، بمعنى أن عليه خدمات يجب أن يؤديها بالتعاون مع غيره ، واذا كانت الدولة تكفل له الحرية فليس الغرض منذلك مجرد تمتعه بارادة حرة ، بل الغرض من ذلك كذلك تمكينه من أداء الخدمات المطلوبة منه[1] .

وقد نهج أرسطو فى تصوير المجتمع نهجا آخر يعرف بالمنهج التكوينى فأبرز ظاهرة التعاون فيه على أنها حقيقة لابد منها فى تكوينه. ووصف الانسان بأنه حيوان سياسى ، وكان يعنى بذلك أنه مدنى واجتماعى بالطبع « ذلك لأن الانسان لا يمكن أن يتصور وحده منعزلا مطلقا ، ولهذا فلابد أن يوجد فى جماعة »[2] . ويرى أرسطو أن الأسرة ـ لا الفرد ـ هى الوحدة الرئيسية فى المجتمع ، والأسرة مع غيرها من الأسر تتكون منها القرية ، واذا تعددت حاجات القرية ، واحتاجت الى غيرها من القرى تكونت عن ذلك الدولة ، ومعنى هذا أن أرسطو يرى المجتمع والدولة لا يمكن لأحدهما أن يقوم الا على أساس من التعاون بين الأفراد ، ولولا هذا التعاون لما كان مجتمع .

هذه الفلسفات السياسية القديمة ، لا تزال النبراس الذى تهتدى به النظريات الحديثة فى التنظيم السياسى على الرغم من تغير الظروف والبيئات والأفكار . فما دام هناك مجتمع وتنظيم سياسى ، فانالتعاون الإجتماعى بمعنى تضافر الجهود لتحقيقالمصالح المشتركة ، يعتبر الركن

---

(١) صفحة ٢٣٢ من المرجع السابق .

(٢) دكتور عبد الرحمن بدوى . أرسطو (مكتبة النهضة ١٩٥٣) الصفحات ٢٦٤ ـ ٢٦٦ .

الهام فى تكوين المجتمع الواحد وربط أفراده بعضهم ببعض فى الدولة. « ويعنى بالمصالح المشتركة مجموعة العوامل المادية التى تربط الجماعة السياسية وتحضها على توثيق أواصر صلاتها والتمسك بكيانها السياسى »[1] . ويلاحظ أن الدول الديمقراطية الحديثة وان كانت تأخذ ببعض مثل الديمقراطية الأولى التى سادت العصر الذهبى لنظام المدنية ، الا أنها تقف اليوم عاجزة عن تطبيق تلك المثل وتحقيقها فى الناحية العلمية .

صحيح أنه قامت ثورات ضد الاستبداد فى عدد من الدول ، وصحيح أن غالبية الحكومات الحديثة قد اعترفت بمثل حقوق الانسان التى أعلنتها الثورة الفرنسية ، وصحيح أنه توجد حكومات برلمانية انتخابية فى أغلب الدول تطلق على نظمها اسم الديمقراطية .. ولكننا اذا دققنا النظر وعمقنا البحث ، وجدنا أن هذه الديمقراطيات الحديثة تشوبها مساوىء اجتماعية تتفاوت درجاتها ولا تزال هذه المساوىء فى انتظار الحلول للوصول الى الأهداف الحقة التى تعبر عنها كلمة الديمقراطية .

ذلك لأن المثل العليا للديمقراطية لا تتحقق الا حيث تتحقق الحرية والمساواة ويتحقق حكم الشعب بحيث يكون خاليا من استبداد طبقة معينة أو تسلط فئة أو طائفة ، وبحيث تسود فيه المساواة المطلقة بين الأفراد فى الحقوق والواجبات وفرص الحياة ، حتى يشعر كل بذاته وكرامته ، وقد نجحت الديمقراطيات النيابية الحديثة فى تحقيق نوع من

---

(١) دكتور احمد سويلم العمرى : بحوث فى السياسة (الانجلو ١٩٥٣) صفحة ٨٥ .

المساواة السياسية فى ظل النظم البرلمانية ، ولكن أغلبها مازل بعيدا عن تحقيق المساواة الاقتصادية بين أفراد المجتمع الواحد[١] .

ولا يمكن ان تقوم ديمقراطية حقة مادامت هـذه الفوارق الصارخة فى فرص الكسب والتعليم قائمة ، وما دامت الأقلية المتخمة تظفر من الحكومات بمزيدمن الرغد والرفاهية ، بينما تكدح الملايين من سواد الشعب لكسب ما يقل فى الأحيان عن سد الرمق ، فالديمقراطية ليست مجـــرد اعطاء حق الانتخـــاب على اسس جغرافية ، ولا هى مجرد احتســـاب ارقام الأغلبية والأقلية ، وكل نظام حكم يعجز عن حل المشـــاكل الاقتصادية التى يواجهها المجتمع لايستحق ان يطلق عليه اسم الديمقراطية .

ثم ان الاحساس أو الاعتراف بنواحى الضعف فى الديمقراطيات الرأسمالية الحديثة يثير فى نفوس الأفراد مشاعر متباينة ، كانفعـالات الغضب التى تولد الرغبة فى الثورة على الأوضاع القائمة ، ومنها ماهو أقل انفعالا فيكتفى باعلان الصيحة مناديا بضرورة الاصلاح والتهديد بالعواقب الوخيمة اذا تفاقمت الأمور ، وكالشـعور بالضعف أو العجز عن المقاومة أو المطالبة بالاصلاح أو الأمل فيه ، فيجد صاحبه فى فضائل الدين مسلاة أو مدعاة للقنوع والصبر وانتظار اصلاح الحال من الله ، وقد ينحرف الشعور بصاحبه الى القاء المسئولية على الحكومة ، فيرى

---

(١) يضيق المجال فى هذه المقدمة القصيرة عن سرد تفاصيل نقاط الضعف فى الديمقراطيات الحديثة يراجع على سبيل المثال — دكتورمحمد عبد الله عنان . المذاهب الاجتماعية الحديثة (١٩٥٦) صفحات ٤٢ — ٤٦ ودكتور محمد يحيى عويس . الاشتراكية (المعارف ١٩٥٥) صفحات ١٤ — ٤٥ ودكتور بطرس غالى ودكتور خيرى عيسى . المدخـل فى علم السياسة (الأنجلو ١٩٥٩) صفحات ٦٥٥ — ٦٦٢ .

أن من واجبها تغيير النظام الاجتماعى القائم ناسيا أو متناسيا أن الحكومات قد تتكون من أفراد ينتمون الى طبقة تجد مصلحتها فى بقاء الحال على ماهو عليه .. ومن ألوان هذه المشاعر مايدفع فردا أو عدة أفراد الى التفكير فى مصلحة الطائفة التى ينتمى اليها دون الاهتمام بغيره من أفراد أو طوائف المجتمع . وأخيرا هناك المشاعر التى تولد الرغبة فى الأخذ بمبدأ « لا سبيل لاصلاح الجماعة الا اذا أصلحت أمورها[1] بنفسها » وهذا يفسر بمعنى القيام بعمل ايجابى مشترك يعتمد فيه الجميع على جهودهم المتضافرة .

وهكذا تولدت الإتجاهات المختلفة لاصلاح مساوىء الديمقراطية الرأسمالية الحديثة .. فكان منها الاتجاهات الثورية كالشيوعية الماركسية والاشتراكية السندكالية[2] . وكان منها الاتجاهات الحزبية شبه الثورية التى تكتفى بالثورة الكلامية وتجاهر بضرورة الاصلاح، والاتجاهات المشوبة بالنزعة الدينية التى تحاول المزج بين مبادىء الاصلاح المادى والمثل الأخلاقية . والأفكار التى تنادى بالتدخل المباشر الايجابى بواسطة الحكومة فى جميع القطاعات الاقتصادية الهامة ، ومظهرها أحزاب العمال والفلاحين والنقابيين وغيرها من الطوائف والهيئات التى يقتصر نشاطها على محيط مصالحها الخاصة ولا يتعداه الى مصالح بقية أفراد المجتمع .. ثم كان منها الفكر التعاونى وهو يقوم على أساس تضافر الأفراد وبذلهم الجهد المشترك ليساعدوا أنفسهم

---

(١) God help those who help themselves

(٢) الاشتراكية السندكالية ، هى الاشتراكية النقابية وهى نوع من الاشتراكية الثورية .

بأنفسهم ولكى يحققوا هــدفا مشتركا بغض النظر عن ميولهم الطائفية أو العنصرية أو المهنية .

ونستخلص مما سبق ان التعاون بمعنى تضــافر الجهود العمل الجماعى ولتحقيق هدف مشترك قديم قدم الحضارة اما تطبيقه على جمعيات تعاونية كتلك التى نشــاهدها اليوم ، فيرجع تاريخه الى الثــورة الصناعية وما تمخضت عنها من مساوىء اجتماعية .

لقد كانت الجهود السابقة فى مضمار التعاون محاولات من التنظيم الاقتصادى تقوم فى نطاق ضيق ولهدف محدود ، ولم تترك وراءها أثرا فكريا يخلق حركة اجتماعية ، فمثلا كان سوء الحال يدفع المحبين للاصلاح وأهل الخير الى محاولة مساعدة الفقراء بشراء مواد غذائية وتوصيلها اليهم حيث تباع بسعر التكلفة أو بناء مطاحن للغلال يستعملونها دون مقابل وما الى ذلك من الخدمات والمساعدات الانسانية .

لقد ألقينا فى دراستنا عند منشأ الحركة التعاونية فى العصــور الحديثة نظرة عاجلة على الأوضاع التى خلفتها الثورة الصناعية والآثار الاجتماعية السيئة التى كانت الى حد كبير الدافع المباشر لقيــام الحركة التعاونية . وعالجنا الآثار فى الدول التى تأثرت قوة أو ضعفا بالتطور الصناعى ، وتناولنا ماحدث فى بريطانيا بشىء من التفصيل النسبى لأنها كانت أكثر الدول تأثرا بمساوىء الثورة الصناعية وبمحاسنها ، لأن الحركة التعاونية التى نشأت فيها سرعان ما صارت الهدى الفكرى الذى سارت عليه حركات أخرى فى شتى دول العالم ذلك لأن قادة الفكر التعاونى فى انجلترا بما كان لديهم من جرأة فكرية فى عصر كان يسخر بجهودهم وآرائهم كشفوا دون قصد عن نواحى الضعف فى النتائج الفعلية لتطبيق

المفاهيم المختلفة للحركة التعـاونية ، وبذلك مهدوا للأجيال اللاحقـة السبيل لتجنب ما وقعوا فيه من أخطاء ، والسير بالتعاون سيرا ايجابيا يتفق مع مطالب المجتمع ويتابع تطوراته •

وسنورد فيما يلى بعض النصوص الانجليزية للتعاريف التى وردت فى كتابات مشاهير الباحثين فى التعاون مع ترجمة عربية لها ، لنظهر مدى تفاوت المفاهيم بين تعريف وآخر ، ومع ذلك نرى أن دراسة التعـاون لن تستفيد كثيرا من نقده هذه التعريفات أو الاشادة بها ، ولا من عمل مفاضلة بينها على أساس أن بعضها أكثر شمولا « لأنواع » التعاون من غيره ، وبعضها ينطوى على قصور فى مفهومه لأنه تجاهل هذا الجانب أو ذاك وكل ما سنستفيده من ذلك هو ايستخلاص الخصائص المشتركة فى هذه التعاريف واستنتاج الظاهرة الغالبة على ماهية التنظيم التعاونى ، وفلسفته وأهدافه ، وسـنـنظر بعد ذلك فيمـا بقى من الاضـافات التفصيلية التى أوردها كل على حسب مفهوم التعاون عنده وتقديره لما يشترط أن يتوافر فى التنظيم التعاونى ، فان كانت هـذه الاضافات لا تتعارض مع الجوهر العام لمبدأ التعاون تلقيناها بالقبول أما اذا كانت هذه الاضافات والتفصـيلات من قبيل المبادىء التى تحكم ادارة المشروعات التعاونية وتحقيق أهدافها التسـويقية ، فمثل هذه الوظائف مجالها فى بحوث أخرى ، ولهذا أغفلنا الاشارة اليها هنا ، وسنجد من بين التعاريف التى سنوردها فيما يلى — تعريفات يظهر عليها الاهتمـام بجانب خاص من التنظيم التعاونى • فبعض الكتاب يرى فى التعاون نظاما للاصلاح الاجتماعى وبعضهم يعرفه ويصفه بماهيته كمـا هو موجود بالفعل فى بعض الدول ، وبعضهم يهتم بالجانب النظرى ، فيعرف التعاون من حيث فلسفته التحليلية أو بعبارة أخرى من حيث ما يجب أن يكون

عليه ليستحق اسم التعاون ، والبعض يهتم بابراز أهدافها في تنظيم الانتاج والاستهلاك ودور التعاونيات في التسويق .. الخ .. وهكذا يلقى كل عالم وباحث فيالتعاون برأيه وفقا للظروف التي أحاطت ببحثه.

ويهمنا أن نوضح اننا في مجال الاسهام برأى في هذا الموضوع اوضحنا ان التعاون يؤمن بالعمل(١) كسبيل للبناء .. ولا يرضى عن منطق الاستيلاء .. وانالتعاون يعتز بحرية الكلمة في اطار من قيم الحوار العلمي لتعميق الولاء .. وكسب مزيد من الاصدقاء .. والتعاون اساسا نظام اقتصادى اجتماعي ينبثق من صميم احتياجات الأفراد الذين يتضامنون في تنظيم قائم على أساس مسئولية المالك صاحب الشيء والادارة المشتركة ، ويستهدف ليس فقط انتفاع الأعضاء بالخدماتواقتسام الفائض، بل أيضا النهوض بهم الى مستوى أخلاقي رفيع يجعل منهم مواطنين صالحين قادرين علىخلق المجتمع الديمقراطي السليم الذي يضع مصلحة الجماعة فوق مصلحة الفرد ، ويؤمن بالفرد ويحفزه الى اطلاقأقصى طاقاته وامكانياته للاسهام في اعادة تشكيل الحياة نحو خلق المجتمع الأفضل .

ولعل من الأهمية بمكان ان نوضح الاتجاهات الفكرية فيما يتعلق بتعريف التعاون ، أو التنظيمات التعاونية ، تعطي الدارسين قدرا من المعرفة فيما يتعلق بالبحوث والدراسات التي استخلصت منها هؤلاء الباحثين تعريفاتهم .

---

(١) نرجو التكرم بالرجوع الى اهداء كتابنا « التطبيق التعاوني الاشتراكي » الناشر مكتبة عين شمس ١٩٧٢ .

وفيما يلى نورد بعض التعريفات عن التعـاون ، تعيمقا للفـائدة المرجوة عن التعريف بالتعاون .

التنظيمات التعـاونية تنظيمات شعبية ، تسـتطيع ان تقوم بدور مؤثر وفعال فى التمكين للديمقراطية السليمة . ان هذه التنظيمات لابد ان تكون قوى متقدمة فى ميـادين العمـل الوطنى الديمقراطى ، وان نموها معين لا ينضب للقيـادات الواعية التى تلمس بأصابعها مباشرة اعصاب الجمـاهير وتشـعر بقوة نبضها .

ان تعاونيات الفلاحين فضلا عن دورها الانتـاجى هى منظمـات ديمقراطية قادرة على التعرف على مشاكل الفلاحين وعلى استكشاف حلولها .

Cooperatives are popular organizations, and can play an effective and influential role in promoting sound demoraracy. They should form a vanguard force in the various fields of national democratic action and their revelopment provides an endless source to the concious leadership that directly feels the reactions and responses of the masses.

Besides their productive role, the farmers' cooperatives are democratic organizations capable of recognising and solving the problems of the farmers.

الميثاق

The National Charter presented by President Gamal Abdel Nasser at the Inaugural Session of the National Congress of Popular Power, May 1962.

الجمعية التعـاونية هى تنظيم اقتصادى ضمن نظام المنافسـة يهدف الى الاصلاح الكلى أوالجزئى لنتائج سوء توزيع الثروة .

"A Cooperative association is an economic institution which within the existing system of free competition aims to concur wholy or partly the natural imperfections of the distribution of wealth".

جينو فالنتى

Ghino Valenti, quoted from Economic Theory of Cooperation. Ivan V. Emblianoff, Washington, D.C. 1948, p. 18.

التعاون نظام اقتصادى ينبثق من المصلحة المباشرة للأفراد القائمين به لاشباع حاجاتهم من السلع والخدمات ويتخذ شكل مشروعات حرة يقيمها من يريدون الاستفادة من العمليات والنشاط الذى تقوم به تلك المشروعات بقصد تحسين حالتهم الاقتصادية او ممارسة مهنهم(١) .

"Cooperation is an economic system arising out of the direct interests, on the part of those participating in goods and services as such. It assumes the form of free undertakings established by those who desire to make use of the operations and activities themselves that are carried on by those undertakings for the purpose of pursuit of their occupation".

اندريه اورن

Andres Orne

Cooperative Ideals and Problems, translated by : J. Downie. Published by : The Cooperative Union Ltd., Manchester 1937 p. 2.

للحركة (التعاونية) غرض اسمى واهم كثيرا من مجرد زيادة الرفاهية الاقتصادية للسكان — ان اهم واعمق اهدافها هو النهوض بهم الى مستوى اخلاقى أعلى بأن تجعل أعضاء الجمعيات التعاونية اكثر كفاية واكثر استقلالا بل أكثر من ذلك تجعل منهم رجالا ونساءا افضل .

(يقصد خلق مواطنين صالحين)

"A movement has a far higher far more important object than to increase the economic welfare of the population. Its most important and significant aim is to raise it to a higher moral standard, to make the members of the cooperative societies more efficient and more independant, and above all, better men and women.

سيفرين جورجنسن

Severin Jorgensen

Quoted from : Cooperation in Denmark.

By : A. Axelsen Driger, Copenchagen, Denmark, 1947. p. 2.

---

(١) يقصد التعاون الانتاجى بين أفراد مهنة معينة .

ان الذى يضفى صفة التعاونية على مشروع معين هو تعمد الارتقاء بالتعاون الى مرتبة مبدأ للتنظيم ليدعم ويستخدم فى تحقيق تلك الأهداف التى من أجلها قام المشروع

"What makes an undertaking cooperative is the deliberate deviation of cooperation to the status of a principle of organisation to be fostered and employed for the purpose of realising those objects for the attaining of which the undertaking has been called into being".

هل وتكنز

F. Hall and W.P. Watkins Cooperative Union Ltd.

التعاونيات هى النظم الاقتصادية التى تحاول عن طريق مشروع جماعى أن تدعم أو تكمل النشاط التحصيلى أو الاستهلاكى لأعضائها بقصد الرغبة فى الحصول على اشياء ..

"The cooperatives are the economoic systems which endeavour through a common business establishment to further or to complete acquisitive or consuting activities of their members".

بروفسور روبرت ليفمان

Prof. Robert Lifman

Qoted from : Economic Theory of Cooperation.
Same Reference, p. 26.

الجمعية التعاونية مشروع يمتلكه الأفراد الذين ينتفعون بخدماته — كما أنهم يقومون جميعا بالاشراف عليه ويقتسمون ما يجنيه المشروع بنسبة معاملاتهم مع الجمعية .

"Cooperative enterprise is one of which belongs to the people who use its service, the control of which rest equally with all the members and the gains of which are distributed to the member in proportion to the use which they make of its services".

تقرير اللجنة الأمريكية عن التعاون بأوربا

Report of the Inquiry on Cooperative Enterprises in Europe, 1937.

Washington, United, State Government, Printing Office, 1937, p. 19.

"The cooperative movement is a business enterprise. world wide in scope, but local in origin, whereby consumers in voluntary associations purchase and produce for their own use the things they need".

الحركة التعـاونية هى حـركة مشروعات تجارية ـ عالية فى نطاقها ـ محلية فى أصـلها ، يقوم فيهـا المسـتهلكون عن طريق التجمـع الاختيارى بشراء أو انتاج السـلع التى يحتاجون اليها لمنفعتهم الخاصة

جيو . س . مونر

Cooperative to-day and to-morrow

Canadian Survey by : Geo. S. Mooner,

Prepared for the Survey Committee. Montereal, 1938 .

"In a board sence a consumers cooperative society exists every time that a number of persons, fealing the same need, join togther collectively to satisfy this need better than they could do by individual means."

يمكن القول بصـورة عامة بأن الجمعية التعـاونية الاسـتهلاكية تتواجـد كلما احست مجموعة من الأفراد بنفس الحاجة وبأن حاجتها المتفقة تدفعها الى الترابط الجماعى بغرض اشباع حاجاتها بصـورة افضل عما يمكن تحقيقه بالمجهـود الفردى لكل منهم .

شارل جيد

Charles Gide.

Consumers' Cooperative Societies Translated from the French by. The Staff of the Cooperative Reference Library Dublin.

Cooperative Union : Manchester 1921. P. 1.

"An association for the purpose of joint trading originating among the weak and conducted always as an unselfish spirit on such terms that all who are prepared to assume

الجمعية التعـاونية فى جمعية هدفها التجارة المشتركة تنشـأ فى الأصل بين فريق من الضعفاء وتدار دائما بروح من انكار الذات وبشرط أن جميع من يقبلون القيام بواجبات العضـوية يقتسـمون (الأرباح)

العائدة كل بنسبة مدى تعامله مع الجمعية .

the duties of membership share its rewards in proportion to the degree in which they make use of their association".

بروفسور . س . ر . فاى

C. R. Fay. Cooperation at Home and Abroad : Volume 1 — 1908 Staples Press : London. 1948. P. 5.

الجمعية التعاونية هى جمعيـــة اختيـــارية من المشترين او البائعين للسلع ولعنصر العمل بغرض تحسين الأسعار بالنسبة للشارين والبائعين — وذلك عن طريق تنظيم المشروع الخاص بهم اما للشراء أو البيع .

"A Cooperative association is a voluntary association of the purchasers or sellers of labor and of other goods with the aim to improve the purchasers and sellers' prices and achieving it by an organization of their own enterprise respectively for buying or for selling".

مريانو مريانى

Mariano Maoriani

Quoted from : Economic Theory of Cooperation. Same Reference. P. 21.

يبدو من النظرة الأولى أن الجمعية التعاونية الاستهلاكية هى جمعية من المستهلكين تهدف الى الحصـــول بطريقة أفضل على كل أو بعض السلع اللازمة لاشباع حاجاتهم .

"A cooperative society for, consumption appears at the first sight as an association of consumers for the purpose of prectring advantageously all or some of the commodities necessary to satisfy the needs".

ارنست بواسون

Ernest Poisson

The Cooperative Republic Translated by : W.P. Watkins. Manchester, England. Cooperative Union, 1925.

الجمعية التعـاونية هى منظمة اختيارية من الافراد تجمعهم مصلحة مشتركة ــ تشكل ويسير العمل بها على اسس ديمقراطية بغرض تزويد الأعضاء (وهم العملاء والمولين فى نفس الوقت) بخدمات بســعر تكلفتها .

"A cooperative association is a voluntary organization of persons with a common interest, formed and operated along democratic lines for the purpose of supplying serveices at costto its members, who contribute both canital and business.

جامعة كاليفورنيا

University of California (1957) P. 4. Bulletin 758.

The principles of Cooperation.

الجمعية التعاونية الاســتهلاكية هى جمعية اختيارية ينظمها الأفراد على اسس ديمقاطية للحصول على حاجاتهم عن طريق العمل المتبادل حيث يكون الدافع الأول للانتـاج والتوزيع هو خدمة الأفراد وليس، الربح ــ وحيث يكون المبدا القائم (لهذا التنظيم) هو اداء العمــل المفيد يعود بالنجاح وبأفضل الجزاء.

"A consumer cooperative so ciety is a voluntary association in which the people organize democratically to supply their needs through mutual action in which the motive of production and distribution is service, not profit, and in which it is the aim that performance of useful labor shall give success and the best of rewards".

جيمس بيتر وارباس

J.P. Warbasse

Cooperative Democracy. Harper and Brothers Publishers.

New York and London, 1947. P. 7.

تطـــور
التنظيم التعــاونى البريطانى



جزر اوركني
مضيق بنتلاند
خليج موراي
بيترهد
أبردين
شمال
نيوكاسل
المملكة المتحدة
يورك
جزيرة مان
البحر الأيرلندي
لفربول
دبلن
خليج دونجال
جالواي
خليج كاردجان
مضيق سانت جورج
نورتش
هارتش
مضيق دوفر
لاندز إند
بحر المانش
جزيرة جيرسي
جزيرة جيرنزي
أميان
نهر السين
باريس

تمهيـــــد :

تقع بريطانيا ، ويطلق عليها في كثير من الاحيان «المملكة المتحدة» في الشمال الغربي من الساحل الاوربي ، ويحدها من الشمـال ومن الشمال الغربي المحيط الاطلنطي ، كما ويحدها من الشرق بحر الشمال ، ويفصل بريطانيا العظمى عن القارة الاوربية «القنـال الانجليزي» ، ويبلغ عرضه في أضيق مسافة بين بريطانيا وساحل أوربا ٢١ ميل عند المنطقة التي يطلق عليها «مضيق دوفر»...ويبلغ مجمل مساحة المملكة المتحدة ٩٤٢١٤ ميل مربع .. وتتضمن هذه المسـاحة أربع منـاطق جغرافية متميزة ... وهي «منطقة انجلترا» وتبلغ مساحتها ٥٠٣٢٧ ميل مربع ، «منطقـة ويلز» وتبـلغ مساحتهـا ٨١١٧ ميل مربع ، و«منطقة اسكتلندا» وتبلغ مساحتها ٣٠٤١١ ميل مربع ، وهذه المناطق الجغرافية الثلاث تشكل الجزيرة الكبرى لبريطانيا العظمى ، والمنطقة الاخيرة وهي «منطقة شمال ايرلندا» وتبلغ مساحتها ٥٢٠٦ ميل مربع ، هذا بالاضافة الى وجود مجموعة جزر صغيرة تعد بالمئـات تطبق من الناحية الادارية كافة النظم واللوائح المطبقة في كافة المناطق الاخرى.

ولعل من الاهمية بمكان أن نوضح أن هنـاك جزيرة كبيرة يطلق عليها «جزيرة الانسان **Isle of Man**» وتبلغ مساحتها ٢٢٧ ميل مربع ... وكذلك جزر القنال وتبلغ مساحتها ٧٥ ميل مربع ، هـذه الجزر لا تعتبر من الناحية النظرية جزءا من المملكة المتحدة ، وذلـك رغما عن أن كافة الاحصائيات والبيـانات التي تتعـلق بهذه الجزر تتضمنها التقارير الصادرة عن بريطانيا ، ويرجع السبب في هذا الى أن هذه الجزر تعتمد تماما على المملكة المتحدة .

ووفقا للاحصائيات الصادرة عام ١٩٦١ فان مجموع المملكة المتحدة بلغ وقتئذ ٥٢٫٦٧٥٫٥٥٦ نسمة ، وهذا العدد يوضح أن هناك زيادة فى تعداد السكان قدرها ٢ ½ مليون عن التعداد السابق الذى أجرى فى عام ١٩٥١ ، وهذه الزيادة الكبيرة ترجع الى قلة عدد الوفيات وارتفاع معدل المواليد • وقد أوضح تعداد السكان عام ١٩٦١ أن المناطق الجغرافية الاربعة تعدادها كما يلى :

منطقة انجلترا	تعدادها	٤٣٫٤٣٠٫٩٧٢
منطقة ويلــز	تعدادها	٢٫٦٣٠٫٦٣٢
منطقة اسكتلنـدا	تعدادها	٥٫١٧٨٫٤٩٠
منطقة شمال ايرلندا	تعدادها	١٫٤٢٥٫٤٦٢

وكذلك فان تعداد السكان المشار اليه قد أوضح أن جزر القنال والتى تعتمد على المملكة المتحدة كان كما يلى :

جزيرة ليل أوف مان	تعدادها	٤٨١٥١
جزيرة جيرســى	تعدادها	٦٣٣٤٥
جزر أخرى صغيرة	تعدادها	٤٧١٧٨

ويلاحظ أن الكثافة السكانية بالنسبة لسكان المملكة المتحدة تعتبر من أعلى النسب فى العالم ، حيث تبلغ ٥٦٤ شخص للميل المربع •

وفيما يتعلق بالناحية الاقتصادية فان اقتصاديات المملكة المتحدة تعتمد أساسا على الصناعة ، حيث أن بريطانيا تعتبر من الدول المتقدمة فى عالم الصناعة ، كما وأنها تعتبر ثانى دولة فى العالم بعد الولايات المتحدة الامريكية فيما يتعلق بالمواد الاولية فيما عدا الفحم ونوعيـة غير جيدة من الحديد ••• وكذلك رغما عن أن لهـا مسـاحات زراعية محدودة تمكنها من الحصول على نصف احتياجاتها الغـذائية فقط •

رغما عن كل هذا ، فان المملكة المتحدة تقوم بتصدير ½ المواد الاولية، وكذلك مثل هذه النسبة فيما يتعلق بالمواد المصنوعة. وتستورد بريطانيا كميات هائلة من القمح واللحم والزبدة والاعلاف والشاى والطباق والصوف والخشب وغير ذلك من الادوات والمواد الكيماوية التى تحتاجها الصناعة ، وتوضح الارقام المنشورة أن كل شخص يشتغل بالزراعة يخدمه ١٣ عامل من عمال الصناعة فى المناجم والاسكان الزراعى ... كما وأن الصناعة وفقا لاحصائيات عام ١٩٦١ أسهمت ½ ٣٦٪ فيما يتعلق باجمالى انتاج السلع والخدمات .

ومن الملاحظات الجديرة بالاهتمام والتى تدور على السنة رجال الصناعة فى بريطانيا ، ذلك الانكماش الذى حدث فى صناعة النسيج وعلى وجه الخصوص الصناعات القطنية ، حيث أن بريطانيا كانت تعتبر من أكبر دول العالم تقدما فى تصدير السلع نتيجة للمنافسة الحادة من كل من اليابان والهند . وكذلك تعانى بريطانيا من انخفاض تصدير الفحم نتيجة لمنافسة البترول واكتشاف مناجم الفحم فى أوربا، هذا بالاضافة الى أن الكثير من الصناعات المرتبطة بصناعة النسيج صارت الى حد ما متخلفة نسبيا نتيجة للتقدم التكنولوجى الذى تطبقه الكثير من الصناعات فى الدول التى استطاعت أن تقيم مصانعها على أسس علمية حديثة . وتوضح الاحصائيات أن انتاج بريطانيا الصناعى قد زاد ٤٠٪ فى عام ١٩٦١ عما كان عليه فى عام ١٩٥١ . وتعتبر بريطانيا مركزا للتعامل فيما يتعلق بمنطقة الاسترلينى والتى تشمل ٤/٥ سكان العالم .

وفيما يلى نعرض لتطور التنظيم التعاونى فى هذه الدولة التى أعتبرت مبدأ للتنظيم التعاونى الناجح .

(١٠) النشاط الاقتصادى لجمعيات التجزئة

اجتاز التعاون فى المملكة المتحدة مرحلتين تعــرف أولاهما بدور المحاولات أو التجارب ، والثانية بمرحلة التنفيذ العملى للتنظيم التعاونى الناجح وتقــوم الحركة التعاونية الآن بدور بالغ الأهميــة فى النشاط الاقتصادى فى المملكة المتحدة اذ أن جمعيات التجزئة تنتشر فى شتى أنحاء المملكة وتكاد تعرف الأحياء بما فيها من جمعيات تعاونية ، فبينما كان عدد أعضاء الجمعيات فى عام ١٨٨٠ يبلغ ١٠٦١٣ عضو ، ورقم معاملاتها ٢٨٣ر٦٥٥ جنيها انجليزيا نرى أن عدد الجمعيات أصبح فى عام ١٩٥٩ يبلغ نحو ألف جمعية ، عدد أعضائها ١٢ر٧٩١ر٥٦٧ ، ورقم معاملاتها ١ر٠٢١ر٨٣٠ر٨١٤ جنيها .

وقد أظهرت الأرقام المنشورة عن جمعيات التجزئة فى نهــاية عام ١٩٦٢ تقدما كبيرا اذا بلغ عدد الأعضاء ١٣ر١٤٠ر١٨٨ عضوا كما بلغت جملة قيمة المبيعات فى نهاية هــذا العام مبلغا وقدره ١ر١٥٣ر٩٤٠ر٩٢١ جنيه انجليزى .

ونحن نورد جدولا يوضــح تطور متوسط قيمة الخدمة للفرد فى نجلترا منذ عام ١٩٥٩ حتى عام ١٩٥٩ .

جدول رقم (١)

بيان تطور متوسط قيمة الخدمة للفرد بالمملكة المتحدة

فيما بين عامى ٢٩ ، ٥٩

السنة	عدد الجمعيات	عدد الاعضاء	جملة الخدمات	متوسط الخدمة للفرد
١٩٢٩	١٢٤٣	٦ر١٦١ر٩٩٤	٢١٦ر٩٦٧ر٠٩٩	٣٥ر٢
١٩٣٠	١٢١٠	٦ر٤٠٢ر٩٦٦	٢١٧ر٣١٨ر٠٠١	٣٣ر٩
١٩٣١	١١٨٨	٦ر٥٩٠ر٠٢٠	٢٠٧ر٨٨٨ر٣٨٥	٣١ر٦
١٩٣٢	١١٧١	٦ر٧٦٠ر٤٣٢	٢٠١ر٢٢١ر٥٨١	٢٩ر٨
١٩٣٣	١١٥٠	٦ر٩١٧ر١٣٨	٩٧١ر٢٥٧ر٨٠٩	٢٨ر٥
١٩٣٤	١١٣٥	٧ر٢٠٢ر٧٢١	٢٠٧ر٠١٤ر٨٠٩	٢٨ر٧
١٩٣٥	١١١٨	٧ر٤٩٣ر٩٧٢	٢٢٠ر٤٢٩ر٥١٧	٢٩ر٥
١٩٣٦	١١٠٧	٧ر٨٠٧ر٩٤٣	٢٣٣ر٨٤٤ر٣٥٠	٢٩ر٩
١٩٣٧	١٠٩٤	٧ر٠٨٤ر٩٩٠	٢٥١ر٣٩٤ر٠٤٧	٣١ر٠
١٩٣٨	١٠٨٥	٨ر٤٠٤ر٦٨٨	٢٦٣ر٢٦٥ر٣٠٦	٣١ر٣
١٩٣٩	١٠٧٧	٨ر٦٤٣ر٢٣٣	٢٧٢ر٢٩٣ر٧٤٨	٣١ر٥
١٩٤٠	١٠٥٦	٨ر٧١٦ر٨٩٤	٢٨٩ر٨٨٠ر٩٩	٣٤ر٣
١٩٤١	١٠٥٩	٨ر٧٧٣ر٢٥٥	٣٠٢ر٢٤٦ر٣٢٩	٣٤ر٥
١٩٤٢	١٠٥٨	٨ر٩٢٤ر٨٦٨	٣١٩ر٤٤٨ر٤٧٦	٣٥ر٨
١٩٤٣	١٠٥٤	٩ر٠٨٢ر١٨١	٣٣١ر٥٧٤ر١٢٣	٣٦ر٥

تابع جدول رقم (١)

السنة	عدد الجمعيات	عدد الأعضاء	جملة الخدمات	متوسط الخدمة للفرد
١٩٤٤	١٠٥٠	٩ر٢٢٥ر٠٩٣	٣٥٢ر٣١١ر٢٧٧	٣٨ر٢
١٩٤٥	١٠٥٠	٩ر٤٠٤ر٨٧٧	٣٦١ر٠٧٥ر٩٦٧	٣٨ر٤
١٩٤٦	١٠٣٧	٩ر٧٣٠ر١٤٠	٤٠٢ر٤٧٦ر٩٤٢	٤١ر٤
١٩٤٧	١٠٣٢	٩ر٩٧٦ر٧٠٩	٤٤٣ر٧٠٩ر٣٥٢	٤٤ر٥
١٩٤٨	١٠٢٠	١٠ر١٦٢ر٢٩٩	٥٠٢ر٦١٦ر٥٣٢	٤٩ر٥
١٩٤٩	١٠٢٤	١٠ر٤١٣ر٦١٨	٥٤٨ر٩٩٥ر٧٥٤	٥٢ر٧
١٩٥٠	١٠١٩	١٠ر٦٩١ر٥٤٣	٦١٣ر٧٦٥ر٢٢٠	٥٧ر٤
١٩٥١	١٠٠٦	١٠ر٩٢٩ر٣٣٦	٦٦٣ر٩٠٨ر٣٣٩	٦٠ر٨
١٩٥٢	١٠٠١	١١ر٠٩٣ر٢٥٩	٧٢٠ر٤٢١ر١٧١	٦٤ر٩
١٩٥٣	٩٨٨	١١ر٢٣٤ر٧١٨	٧٦٤ر٠٢٠ر٥٧٢	٦٨ر٠
١٩٥٤	٩٧٣	١١ر٤٨٦ر٧٢٦	٧٩٢ر٩٨٠ر٨٣٢	٦٩ر٠٠
١٩٥٥	٩٦٤	١١ر٧٨٣ر٢٦٧	٧٤٢ر٤١٢ر٠٣٠	٧١ر٥
١٩٥٦	٩٤٧	١٢ر٠٧٠ر٦٢٣	٩٠٨ر٣٦٦ر٢٢٧	٧٥ر٣
١٩٥٧	٩٣٦	١٢ر٣٣٣ر٨٣٢	٩٧٦ر٠٦٦ر٧٨٤	٧٩ر١
١٩٥٨	٩١٨	١٢ر٩٥٤ر١٨٦	٩٩٧ر٧٧٩ر٣١٩	٧٩ر٢
١٩٥٩	٨٨٩	١٢ر٧٩١ر٥٦٧	١ر٠٢١ر٨٣٠ر٨١٤	٧٩ر٩

ويتبين من الجدول السابق أن قيمة متوسط خدمة الفرد قد أخذ فى الصعود الى حد كان يتناسب أو يتقارب مع موجة الانتعاش التدريجى التى أعقبت سنوات الكساد ، والتى جاءت فى أعقابها الحرب العالمية الثانية ، وما خلفته من تضخم فى الدخول النقدية فان الرقم القياسى لأسعار التجزئة وصل ١٢٨ر٤ ، ١٢٩ر٧ ، ١٣١ فى السنوات ١٩٤٣ و ١٩٤٤ و ١٩٤٥ على التوالى وهى أقصى سنوات الحرب بالنسبة لسنة ١٩٣٩ كأساس وذلك يدل على أن الزيادة فى جملة الخدمات على توالى السنين أو فى متوسط قيمة الخدمة للفرد ترجع الى زيادة حقيقية فى بيع كميات السلع ، ولا ترجع الى انخفاض قيمة العملة ٠

حسن خدمة المستهلك

ومما يوضح مدى تقدم الحركة التعاونية الإستهلاكية فى بريطانيا وازدياد معدل خدمتها ما ترتب على تقيد الاستهلاك بالبطاقات الذى فرضته ظروف الحرب ، فقد كان على المستهلك أن يقيد بنفسه اسمه فى متجر التجزئة الذى يرغب فيه ، وكان له حرية اختيار شراء السلع المقننة من عدة متاجر مختلفة فكان يسجل مشترياته فى كل سلعة فى متجر يختلف عن الآخر ، فاذا لم يرض عن مستوى الخدمة ، أمكنه خلال فترات محددة أن يحول بطاقته الى متجر آخر ٠

وفى ظل مثل هذه الظروف التى يكون للمستهلكين فيها حريةواسعة للاختيار ، يصبح للأعداد المسجلة فى كل متجر أهمية خاصة ودلالة لها قيمتها ٠

وفيما يلى نورد جدولا يوضح عدد المسجلين فى الجمعيات التعاونية البريطانية لشراء السلع الغذائية بالبطاقات فى عام ١٩٤٧ ٠

جدول رقم (٢)

عدد المسجلين فى الجمعيات التعاونية لشراء السلع الغذائية

بالبطاقات وفقا لاحصاء عام ١٩٤٧(١)

السلع	عدد المسجلين	النسبة المئوية للسكان المدينين
السكر	١٢ر٣٩٤ر٠٠٠	٢٥ر٥
الزيت والمسلى الصناعى	١٢ر٢٩٩ر٠٠٠	٢٥ر٤
شحم ولحم الخنزير	١١ر٣٤٦ر٠٠٠	٢٣ر٤
دهنيات المطبخ	١٢ر٢٩٩ر٠٠٠	٢٥ر٤
اغذية محفوظة	١٢ر٣٩٤ر٠٠٠	٢٥ر٥
جبن	١٢ر٢٨٧ر٠٠٠	٢٥ر٣
بيض	٩ر١٢٣ر٠٠٠	١٧ر٨
لحم	٧ر١٠٤ر٠٠٠	١٤ر٧

ويلاحظ مع ما تقدم أن بعض السلع الحرة كانت الجمعيات تؤثر بها عملاءها المسجلين لديها مما أدى الى ارتفاع بيع السلع الحرة فيهـا أيضا بوجه عام ، وكان ذلك مما ساعد الجمعيات على تحسين خدماتها ، والتوسع فى أصناف السلع التى تتعامل فيها وأكسبها ثقة الجمهور بوجه عام والأعضاء بوجه خاص .

(١) The Co-operative Movement In Britain By E. Topham and J. A. Hough P. 22.

ويلاحظ أن البحوث العلمية فى انجلترا قد دلت أن مختلف الطبقات تتعامل مع جمعيات التجزئة التعاونية وأن نسبة تعاملها كما يلى[1] :

(أ) ... ...

(ب) ١٢٪ من الطبقة المتوسطة .

(جـ) ٦٠٪ من العمال المهرة .

(د) ٢٨٪ من العمال غير المهرة .

ويلاحظ أن الطبقة العليا (أ) قد أهملت نظرا لضآلة عدد المتعاملين منها .

ويتبين من هذا الجدول أن أكثر من ربع سكان بريطانيا قد أقبلوا مختارين على شراء المواد الأساسية التى يعتمد عليها البيت من جمعيات التجزئة التعاونية ، ويعزى انخفاض عـدد المسـجلين لشراء اللحم من الجمعيات الى عدم تعامل كثير من الجمعيات فى هذه السلعة .

وفيما يلى نورد جـدولا يعطينا صورة واضـحة عن مدى قوة الجمعيات التعاونية فى بعض الأقسام ، وعن مدى ضعفها النسبى فى أقسام أخرى وذلك طبقا لاحصاء أجرى فى أوائل عام ١٩٤٧ .

---

(1) The British Cooperative Movement By ryvyon Adoams
The Cooperative Movement in Britain By; E. Topham and J. A. Hough — Longmans P. 22.



وتملك جمعية الجملة قطيعا من البقر الذى يمدها بالألبان وتوضح الصـورة العليا جانبا رمزيا لهذا القطيع •

وأما الصورة التى فى اسفل فهى صورة لناقلة ألبان وهى واحـدة من الأسطول الكبير الذى تمتلكه جمعية الجملة•



جدول رقم (٣)

يوضح مدى قوة الجمعيات التعاونية وضعفها النسبى فى بعض الأقسام

القسم	ملايين الجنيهات الانجليزية	النسبة الى التجارة الداخلية
بقالة ـ أطعمة ـ خبز ـ حلويات	٢١٦	١٨ ـ ٢٠
لحوم	٣٣	١٢
البان	٤٨	٣٢
ملابس اقمشة منزلية . اثاث . ادوات منزلية	٥٤	٦ ـ ٧
احذية	١١	١٠
أدوية	٧	٦
لحوم	١٨	١٥ ـ ٢٠

ويتبين من الجدول السابق أن جمعيات التجزئة تقوم بدور كبير الأهمية فى مجالات التوزيع بالنسبة للتجارة الداخلية ، ففيما يتعلق بالألبان مثلا تقوم هذه الجمعيات بتوزيع ٣٢٪ من مجموع تجارة الألبان فى المملكة ، ويرجع ذلك الى أن الجمعيات التعاونية للتجزئة تقوم بعملية تعقيم اللبن بطريق البسترة .

كذلك تقوم الجمعيات بتفصيل الملابس الخاصة بالرجال والسيدات ويلحق بها أقسام لصناعة الأثاث والأحذية ، وبعض هذه الجمعيات لها محلات للغسل والكى كما توجد بعض الجمعيات التى تدير دور للسينما على أساس تجارى .

ولا يفوتنا أن نشير هنا الى ما تمتلكه جمعيات التجزئة من الأعداد الكثيرة من سيارات توزيع السلع والخدمات على المستهلكين ، وقد قدر الاتحاد التعاونى عددها فى عام ١٩٣٨ نحو ٢٠ ألف عربة .

جمعيات الجملة وأثرها فى انتشار الحركة التعاونية :

ولعل من أهم الأسباب التى ساعدت على انتشار الحركة التعاونية الاستهلاكية فى المملكة المتحدة ، تأسيس الجمعية التعاونية الانجليزية للاتجار بالجملة عام ١٨٦٣ والجمعية التعاونية الاسكتلندية للاتجار بالجملة عام ١٨٦٣ فقد اتسع نشاط هاتين الجمعيتين وأصبحتا تمتلكان كثيرا من المصانع التى تنتج ما يحتاج اليه أعضاء الحركة التعاونية مثل مصانع الأحذية والأقمشة ، وتفصيل الملابس والكاكاو ، والشيكولاته والصابون والأثاث وطحن الغلال والطباعة . كما كونتا سويا جمعية الجملة الانجليزية الاسكتلندية المشتركة واشتركتا فى شراء مزارع شاسعة للشاى فى سيلان وجنوب الهند وغيرهما وصار لهما مستودعات بأمريكا وفرنسا والدانمارك وألمانيا وكندا وأسبانيا وتمتلكان أسطولا تجاريا كبيرا لنقل السلع والمواد الخام من شتى أنحاء المعمورة ، كمايقوم بتصدير المنتجات التعاونية الى كثير من الهيئات لتعاونية فى البلدان الأخرى .

وحتى نلقى ضوءا على مدى أهمية الحركة التعاونية فى النشاط الاقتصادى للمملكة المتحدة نورد جدولا يوضح جملة خدمات مختلف أنواع الجمعيات فى عام ١٩٥٣ (رجاء النظر الى الجدول رقم ٤)

ونعتقد أنه مما ساعد على انتشار خدمات الحركة التعاونية فى المملكة المتحدة ذلك الأسلوب العلمى الذى انتهجته لمسايرة احتياجات أعضائها فى ظل الظروف المحيطة بها ومن ذلك مثلا انشاء جمعية الجملة فى عام ١٨٧٢ قسما للأعمال المصرفية لتمويل نشاطها ونشاط الجمعيات التعاونيةالمندرجة فى عضويتها ، ثم انتهاجها الأسلوب العملى الذى يمكنها من تحقيق أكبر قدر ممكن من الوفورات الاقتصادية لها ولأعضائها عن طريق الاتفاق

جدول رقم (٤)
جملة خدمات الجمعيات فى عام ١٩٥٣

نوع الجمعية	عدد الاعضاء من الجمعيات	جملة الخدمات
جمعيات تجزئة	٩٩٨	٧٦٤ر٠٢٠ر٥٧٣
اتحادات محلية	٨٩	٢١ر٥٧٤ر٩٢٩
جمعيات انتاجية	٤٧	٦ر٥٣٤ر٤١٧
جمعيات ذات طبيعة خاصة	١٧	٥ر٦٣٤ر٣٦٥
الجمعية الانجليزية لتجارة الجملة	١	٢٠ر٨٨٧ر٩٥٠
الجمعية الاسكتلندية لتجارة الجملة	١	٨٤ر٦٢٠ر٣١٧
الجمعية الايرلندية الزراعية لتجارة الجملة	١	٣ر٠١٥ر٦٥٨
الجمعية الانجليزية الاسكتلندية المشتركة لتجارة الجملة	١	١٧ر٧١٤ر٦٦١
الجمعية التعاونية الأهلية للمواد الكيماوية	١	٤٦٧ر١٧٤
الجمعية التعاونية للطباعة	١	٦٩١ر٢٢٩

مع بعض البنوك التى تثق فيها على أن تكون وكيلة لها فى المناطق التى توجد بها الجمعيات حتى تيسر لهــذه الجمعيات الفرصــة بأن تفتح لها حسابات لدى هذه البنوك وفيما يلى نورد بعض الأرقام التى تفصح عن مدى ما حققته البنــوك التعاونية من ثقة لدى المواطنين بصــفة عامة والتنظيمات التعاونية وأعضائها بصفة خاصة فالجدول رقم ٥ يوضح عدد الحسابات التجارية وجملة المودعات فى بنك الجمعية التعاونية للاتجار بالجملة ، والجدول رقم ٦ يوضح عدد الحسابات وجملة مبالغها المودعة فى بنك الجمعية الاسكتلندية التعاونية للاتجار بالجملة ، ونرجو أن يكون مفهوما أن معظم هذه المبالغ من الجمعيات المحلية المندرجة فى عضويتها الأمر الذى يكشف بوضوح عن مدى ثقة جمعيات التجزئة فى الجمعيات الأم وتكاتفها لكى تنهض بها بما يحقق أهداف التعاون .

جدول رقم (٥)

بنك الجمعية التعاونية للاتجار بالجملة

(الحسابات المختلفة وجملتها)

السنة	عدد الحسابات		جملة المبالغ (ج ك)
	جارية	ايداعات	
١٩٥٥	٩٦٢٤٦	٥٨٠٦٧	٣٩٩٤١٧٥٧٧٣
١٩٥٦	١٠٠٤٧٠	٥٨٣٤٣	٤٣٢١٢٤٢٧٤٧
١٩٥٧	١٠٤٩٦٨	٥٨٤٢٢	٤٦٣٧٨٤٢٣٩٨
١٩٥٨	١١٠٢٩٠	٥٧١٤٨	٥٠٤٢٣٢٣٦٤٣
١٩٥٩	١١٦٧٢٢	٥٦٢٨٠	٥٢٧٥٤٥٠٦٧٦

جدول رقم (٦)

بنك الجمعية الاسكتلندية التعاونية للاتجار بالجملة

والحسابات المختلفة وجملتها

السنة	عدد الحسابات		جملة المبالغ (ج ك)
	جارية	ايداعات	
١٩٥٥	٢١٨١	٣٨٦٢	٤٤٨١١٨٥٦٩
١٩٥٦	٢٢٩٣	٣٨٣٤	٤٨٢٣٥٧٥٩٤
١٩٥٧	٢٣٤٩	٣٥٩١	٤٩٤٢٥٦٥٤٠
١٩٥٨	٢٦٦٦	٣٤٤٨	٥٠٧٩٦٣٥٢٨
١٩٥٩	٣٠٦٦	٣٣٣١	٤٣٥٥٨٠٤٣٥

دلالة الارقام ومفهوم الثقة

ولعل نظرة واحدة الى الأرقام السابقة تفصح عن الثقة التى تلاقيها البنوك التعاونية فى المجتمع البريطانى الأمر الذى مكن هذه البنوك من أن توجه مدخرات الجمعيات التعاونية توجيها مثمرا ومفيدا ويعود على المستهلكين بأفضل النتائج ويجنبهم جشع الرأسماليين واستغلال المستلغين ومن أجل ذلك اكتسبت هذه البنوك ثقة كثير من العملاء كالنقابات العمالية والأندية على اختلاف أنواعها وعلى وجه العموم معظم التنظيمات الديمقراطية والأفراد .

كما أخذت الجمعيات التعاونية فى بريطانيا بفكرة تشجيع الادخار وذلك عن طريق قيام عدد لابأس به من الجمعيات والتى لا يمكنها رأس مالها طبقا للقانون الانجليزى من القيام بالعمليات المصرفية ، أخذت هذه الجمعيات بفكرة انشاء مصارف الادخار Savings Bank Deposits وهذه المصاريف تقبل من الأعضاء مبالغ ضئيلة جدا استنادا الى الفكرة القائلة أنه من القليل الأقل يتجمع المال الكثير ، ولذلك يطلقون عليها « مصارف البنس » Penny Banks قد ساهمت هذه المصارف فى تعويد الأطفال على الادخار ، كذلك العدد الكبير من الأعضاء من ذوى الدخل المحدود ، وقد مكن هذا النظام المدخرين من شراء كثير من السلع التى لم يكن فى مقدورهم شرائها وبذلك أدخل الآباء البهجة فى نفوس أبنائهم فى فترات الأعياد والمواسم دون أن يشعروا بأدنى عنت أو ارهاق مالى .

كما لجأت الحركة التعاونية الى ابتكار أساليب لتنشيط البيع لأعضائها وتمكينها من منافسة المنشآت المماثلة فى ظل الظروف الاقتصادية التى تعمل فيها ومن هذه الأساليب مثلا أنها اتبعت طريقة الحساب الأسبوعى فى بعض سلع الحياة الضرورية كالحليب والخبز ، ويسرت

للأعضاء سبيل الشراء بالتقسيط فى بعض أنواع السلع الغالية الثمن كالأثاث مثلا .

طريقة الايداع والسحب بالقرعة

ومن الطرق التى اتبعتها الحركة التعاونية فى بريطانيا لتنشيط البيع طريقة يطلق عليها Draw Club وهذه الطريقة تتيح الفرصة لأحد الأعضاء فى نطاق مجموعة معينة بأن يشترى فى حدود المبالغ المودعة من الأعضاء ما يحتاج اليه ، ويقتضى ذلك أن يدفع مبلغا قليلا أسبوعيا ، ثم يتم السحب أسبوعيا من بين أسماء الأعضاء المودعين ومن يسحب اسمه يكون له الحق فى الشراء ، ثم يستبعد اسم من وقعت عليه القرعة فى السحب وبعد ذلك تجرى القرعة من بين الأسماء الباقية وهكذا .

طريقة مهلة الايداع للسماح بالشراء

كما اتبعت طريقة أخرى يطلق عليها Mutuality Club ومن مقتضى هذه الطريقة أن يتعهد الأشخاص الذين ينضمون لمثل هذه الجمعية بدفع مبالغ قليلة فى خلال الفترة التى ينص عليها القانون النظامى ، على أن يسمح لهم بعد سداد قدر معين ينص عليه أن يتوجهوا الى الجمعية للشراء وبذلك تتاح لهم فرص الحصول على ما يحتاجون اليه من سلع قد يتعذر عليهم الحصول عليها عن طريق البيع بالنقد ، وقد أدت هذه الطريقة فعلا الى ازدياد رقم المبيعات وسجلت المعاملات التعاونية رقما ملحوظا فيما يتعلق بتجارة الملابس ، كما أدت مثل هذه الأساليب الى زيادة العضوية فبلغ مجموع عدد أعضاء الجمعيات التعاونية

للتجزئة فى نهاية عام ١٩٦٢ عددا كبيرا اذ بلغ عدد الأعضاء ١٣٫١٤٠٫١٨٨ (١) عضوا بينما كان عددهم فى عام ١٩٥٨ يبلغ ١٢٫٩٥٤٫١٨٦ عضوا وفى عام ١٩٥٩ كان عددهم ١٢٫٧٩١٫٥٦٧ عضوا ، كما بلغت قيمـة معاملات جمعيات التجزئة فى نهاية عام ١٩٦٢ مبلغا وقدره ١٫٠٥٣٫٩٤٠٫٩٢١ جنيها انجليزيا ، وكانت جملة قيمة هذه المعاملات فى نهـاية عام ١٩٥٨ تبلغ ٩٩٧٫٧٧٩٫٣١٩ جنيهـا انجليزيا ، وفى نهـاية عام ١٩٥٩ كانت تبلغ ١٫٠٢١٫٨٣٠٫٨١٤ جنيها انجليزيا .

كما وتلجأ الحركة التعاونية فى بريطانيا الى الاستفادة من وفورات الضخامة عن طـريق ادماج الجمعيات الصغيرة والارتفـاع بمسـتوى الكفايات الفنية والادارية وفيما يلى نورد جدولا مقارنا يوضـح حجم العضوية لجمعيات التجزئة فى عامى ١٩٦١ وعام ١٩٦٢ :

جدول رقم (٧)

حجم العضوية		١٩٦٢
اقل من ١٠٠٠	١٤٦	١٤٠
من ١٠٠٠ الى ٢٠٠٠	٩٢	٩٢
من ٢٠٠١ الى ٥٠٠٠	١٨٦	١٧١
من ٥٠٠١ الى ١٠٠٠٠	١٤٥	١٤٠
من ١٠٠٠١ الى ٢٠٠٠٠	١١٥	١١١
من ٢٠٠٠١ الى ٥٠٠٠٠	٨٧	٩٢
من ٥٠٠٠١ الى ١٠٠٠٠٠	٣٦	٢٥
من ١٠٠٠٠١ الى اكثر	٨٢٦	٢٠
	١٩	٨٠١

(١) Co-oeration Rpview July 1962 P. 194.

ويتبين من الجدول السابق أن هنـــاك عشرون جمعية يبلغ عـــدد أعضائها أكثر من ١٠٠٫٠٠٠ عضو وفيما يلى نوضـــح تفصيلا هـــذه الجمعيات وعدد أعضائها .

جمعية لندن التعاونية :

ولعل جمعية لندن تعتبر من أكبر الجمعيات فى العالم اذ يزيد عدد أعضائها على المليون ومائتان وسبعة وثمانون ألف عضو . ورغم ضخامة عدد أعضائها وضخامة قيمة معاملاتها فانها تدار بأعلى قدر من الكفاية وتعطى خدمات كثيرة للأعضاء بصفة خاصة وللمواطنين بصفة عامة فهى تيسر للجميع مهمة الحصول على السلع المختلفة بأرخص الأسعار مـــع

جدول رقم (٨)

اسم الجمعية	عدد أعضائها	اسم الجمعية	عدد أعضائها
لندن	١٢٨٧٧٣٠	ليستر	١٣٩٩٧٢
برمنجهام	٤١٥٦١١	مانشستر بالفورد	١٣٦٩١٤
رويال أرسنال	٣٧٤٨٦٠	بريستول	١٣٣٣٨٠
سوث سبرين	٢٥٢٨٠٧	والسال	١٢٥١٨١
ليفربول	٢٠٧٤٦٢	نيوكاسل	١٢٠٢٧٠
ليدز	١٨١٨٠٥	سانت جوتيرس	١١٢١٨٠
تونجهام	١٧٧٦٥٢	بريتون	١٠٩٥٢٥
بلفاست	١٦٧٢٨٤	دربى	١٠٩٥٩٢
بورتسيا ايلاند	١٥٨٧٥٩	بركن هيد	١٠٩٣٥٠
بارنزلى بريتيش	١٥٧٥٩٥	بلايموث	١٠٠٤٧٤

الاحتفاظ بعامل الجودة ، وقد شملت خدماتها مختلف أنواع الحبوب والخبز والخضروات والفواكه والألبان والجزارة والسجاير والطباق والكتب والمجلات والحلى والنظارات والصيدليات ومحلات قص الشعر والتزين للنساء ومختلف أنواع المنسوجات والملابس الجاهزة للرجال والنساء والأطفال والأحذية واللوازم المنزلية والأثاث ومحلات غسل وكى الملابس والتدفئة • وأقامت فندقا •

كما تقوم بتنظيم الرحلات وما يتعلق بذلك من حجز تذاكر أوغرف فى الفنادق وتيسير سبل الترويح عن النفس كمشاهدة المسارح والفرق الموسيقية •

كما تمتد خدماتها الى تقديم الوجبات فى مطاعم حديثة وبأسعار مناسبة فضلا عن كل ما يتعلق بأعمال النظافة والزراعة وجراجات السيارات وسيارات دفن الموتى ••• الخ •

متاجر خدمة النفس :

وقد تمكنت الحركة التعاونية لمتاجر التجزئة بصفة عامة وجمعية لندن بصفة خاصة من مسايرة أحدث النظم التسويقية التى تستهدف راحة الأعضاء بصفة خاصة والمستهلكين بصفة عامة وذلك عن طريق انشاء متاجر خدمة النفس Self-Service والعمل أيضا على تحويل أكبر عدد ممكن من محلات التجزئة الى محلات تسير فى عملها على أسلوب خدمة النفس فمثلا جمعية لندن تمتلك المحلات الآتية :

٤٠٩ محل بقالة منها ٨٠ محل خدمة النفس

٢٣٩ محل جزارة

١٢٨ محل خضر وفاكهة

٢٦ متاجر أقسام

والسبب الذى من أجله اتجهت الحركة التعاونية الى تطبيق أسلوب خدمة النفس مسايرة للأساليب التسويقية الحديثة أنه وجد أن الأسلوب التقليدى للبيع من خلف الحواجز(١) أو مناضد البيع يعتبر عائقا للكثير من المستهلكين عن شراء كل ما يحتاجون اليه ، بل ان هذه الطريقة كثيرا ما تتسبب فى ضياع وقت كلا من العميل والبائع نتيجة للمناقشات التى تدور بينهما حول طلب أصناف معينة قد توجـد فى أماكن غير ظاهرة أو الاستفسار عن أحجام وأوزان لأصناف معينة ، وكذلك تجنبا لبعض المشاكل التى قد تحدث عندما يخدم البائع أحد الأعضاء أو العملاء ثم يجد نفسه مضطرا لسبب أو لآخر أن يشغل عن متابعة خدمته الأمر الذى يترك فى نفسه أثرا سيئا .

وقد وجد أن اتباع طريقة خدمة النفس يمكن العملاء من اختيار بضائعهم بأنفسهم عن طريق السلع الكثيرة المعروضة فى ذوق وتحت نظرهم وفى متناول يدهم ، هـذا فضلا عن أنهم غالبا ليسوا فى حاجة الى من يرشدهم الى السلع المختلفة اذ أن العميل له الحرية الكاملة فى أن ينتقل فى الممرات الفسيحة التى يعرض على جانبيها مختلف أنواع السلع وبذلك تتجنب الادارة ما قد يعلق بذهن بعض العملاء حينما يدخلون الى المحل من أن البائع قد أهملهم ولم يسعفهم عند الرغبة فى الحصول على بعض السلع التى يحتاجون اليها . وقد ترتب على ذلك اهتمام قوة البيع اهتماما كبيرا بنظافة المحل ونظافة المعروضات الأمر الذى يترك أثرا حسـنا فى

(١) Cooperative Review Decem ber, 1963 P. 302.



سايرت الحركة التعاونية البريطانية الأساليب التسويقية الحديثة ... وهى الآن تطبق أسلوب خدمة النفس فى معظم محلاتها .

نفوس جميع العملاء ويجعل بينهم وبين المحل رابطة قوية نتيجة للراحة النفسية التى يستشعرونها اذ أنهم يدخلون الى المحل فى أى وقت يشاءون ، وكل عميل يستطيع أن يستغرق من وقته فى المحل القدر الذى يناسبه فهو يستطيع أن يبطىء فى الاختيار أو يسرع كيفما يريد ، كما وأن ربات البيوت يفضلن متاجر خدمة النفس على غيرها لسهولة حصولهم على الكميات التى يريدونها سواء أكانت هذه الكميات صغيرة أم كبيرة وفقا للنوع الذى يحتاجون اليهم فمثلا الخضروات يمكنهن الحصول عليها طازجة أو معلبة أو مثلجة Frozen وبالكميات المناسبة .

مزايا العرض الكثيف :

وقد وجد أن العرض الكثيف أمام العملاء وضرورة مرورهم أمام مختلف أنواع السلع كثيرا ما يدفعهم الى اختيار أنواع من السلع لم تكن بذهنهم ، ويعتبر خبراء التسويق أن مثل هذا العرض وتنوع تشكيلات السلع المعروضة السر الأساسى فى نجاح متاجر خدمة النفس ، ولذلك ينصحون دائما بأن تبذل أقصى الجهود فى سبيل التنسيق الداخلى للمتجر ، هذا فضلا عن أن نفقات البيع الشخصى التى ترتبت على اعتماد العميل على نفسه أتاحت الفرصة لمدير المتجر لكى يتعرف على الأعضاء والعملاء اذ أصبح لديه من الوقت ما يسمح له بالتجول فى ممرات المتجر، وأن يذهب للعميل بنفسه اذا لاحظ أثناء تجواله أن هناك عميلا من العملاء يحتاج الى استفسار معين أو يحتاج الى خدمة ما .

اسلوب متاجر خدمة النفس :

ويسرى نظام العمل فى متاجر خدمة النفس على الوجه الآتى :

تعرض السلع عرضا كثيفا منسقا على جانبى الممرات المتسعة داخل المتجر بحيث تكون تحت بصر المستهلك وفى متناول يده فى سهولة ويسر

وبحيث توضع السلع االمتشابهة فى أماكن متجاورة موضحا عليها السعر والكمية . وعلى العميل عندما يدخل المحل أن يأخذ احدى السلات التى يمكن دفعها على عربات تشبه عربات الأطفال ، ويسير فى الممرات لينتقى السلع التى يريدها ويضعهـا فى السلة ، فاذا انتهى تمـاما من اختيار احتياجاته دفع العربة الى الاتجاه التى يسمح للعملاء بالخروج منها وهى مصممة بحيث يوجد عند أماكن الخروج مناضد عليها آلات عد النقود وبجوارها موظفون على جانب كبير من القدرة والكفاية والذوق ، وهم يستقبلون العملاء الذين ينتظرون فى صفوف كل حسب أولوية حضوره عند المحصل بترحاب وبشاشة واضحة ، ويقوم المحصل بتفريغ ما فى السلة ووضعها فى الحقائب المناسبة .

وفى نفس الوقت يستلم الأثمان وفقا للأثمان الموضحة على السلع المختلفة ويلاحظ أنه فى متاجر خدمة النفس غالبا ما يكون هناك أماكن متعددة للخروج يتبع فيها نفس النظام الأمر الذى ييسر على الأعـداد الكبيرة من العملاء مهمتها دون أى تأخر ، كما ويجب ملاحظة أنه لحسن النظام الذى تعود عليه العملاء أثر كبير فى الدقة والسرعة التى تتم بهـا عمليات الشراء .

متاجر التجزئة والعائد :

تطبق الحركة التعاونية فى بريطانيا سياسة العائد التى تتفق وظروفها الخاصة مقرنة بتطبيق مبدأ دفع فائدة ثابتة على رأس المـال ، وبذلك تخرج الحركة التعاونية الاسـتهلاكية من دائرة المنشآت التجارية التى تستهدف الربح فقط ، وتدخل فى نطاق الأجهزة التى تعمل فى سـبيل الخدمة الانسانية والمصلحة العامة .

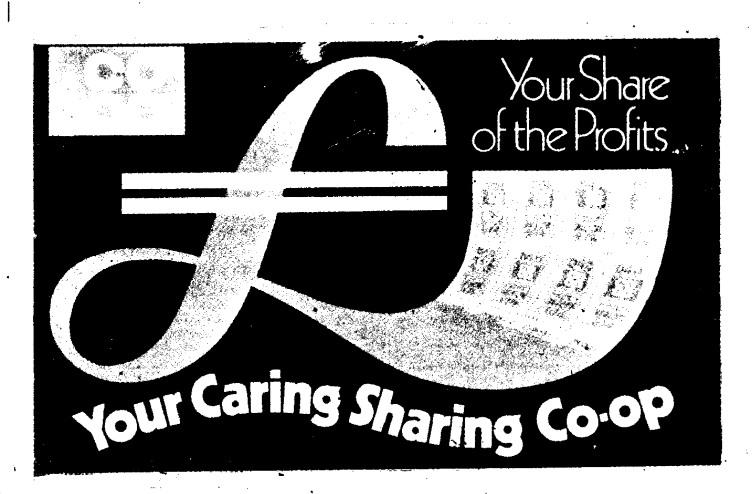
وقد كانت جملة العائد من معاملات جمعيات التجزئة فى عام ١٩٦٢ قيمتها ٤٤٫٢٥ مليون جنيه انجليزى ، هذا بالاضافة الى سبعة ملايين ونصف جنيه انجليزى وزعت على الأعضاء كفائدة على رأس مال أسهمهم فى هذه الجمعيات أى أن متوسط العائد للجنيه بلغ عشر بنسات وربع ، بينما كانت جملة قيمة العائد عن معاملات جمعيات التجزئة فى عام ١٩٦١ قيمتها ٤٧٫٢٥ مليون جنيه انجليزى وكان متوسط معدل العائد للجنيه فى هذه السنة السابقة يبلغ عشرة بنسات وثلاثة أرباع بنس ، أى أن متوسط معدل العائد للجنيه انخفض فى عام ١٩٦٢ نصف بنس عنه فى عام ١٩٦١ هذا بينما كانت جمة قيمة المعاملات فى عام ١٩٦٢ تبلغ ١٠٥٤ مليون جنيه انجليزى وكانت فى عام ١٩٦١ تبلغ ١٠٤٥ مليون جنيه انجليزى .

والسبب فى انخفاض متوسط معدل العائد للجنيه فى متاجر التجزئة التعاونية الاستهلاكية فى بريطانيا فى السنوات الأخيرة انما يرجع الى ما تطبقه الحركة التعاونية الاستهلاكية من وسائل لمقابلة المنافسة الحادة التى يقوم بها النشاط الاقتصادى المماثل الأمر الذى ألجأها الى اتباع ما يسمونه هناك « بالعائد السريع » .

وهذا العائد يتمثل فى الخدمات الاجتماعية والأسعار المخفضة التى تبيع بها الجمعيات وفى تحسين أنواع السلع التى يتعامل فيها الأعضاء ، وكلا هذين العائدين يتساويان من حيث الأهمية فى كثير من الأحيان ، بل ان العائد الأخير قد تزداد أهميته وبخاصة اذا كانت الجمعيات تتبع سياسة البيع بأسعار مخفضة فان النفع فى هذه الحالة يتعدى الأعضاء الى جميع المستهلكين وهذا ما اتجه اليه نشاط الحركة التعاونية الاستهلاكية فى بريطانيا فى السنوات الأخيرة . اذ أنها طبقت أساليب جديدة من شأنها اغراء المواطنين على التعامل معها وكسب مزيد من الأعضاء اليها ومن ذلك

مثلا اعطاء المتعاملين الذين يتعدى تعاملهم حدا معينا « قسائم تعامل » «Bonus vouchers» يكون للمتعاملين بموجب هذه القسائم الحق في استبدالها فورا بالبضائع التى يحتاجون اليها دون دفع نقود ، وبذلك يحصلون على نصيب من عائد المعاملات المستحق لهم فى صورة بضائع ، أى أنه باتباع هذه الطريقة لجأت الحركة التعاونية الاستهلاكية فى بريطانيا الى اعطاء « عائد معجل » بالاضافة الى العائد الذى يحصل عليه الأعضاء فى نهاية الفترات المقررة لتوزيع العائد على الأعضاء .

وفيما يلى نورد جدولا يوضح تطور متوسط معدل العائد للجنيه فيما بين عامى ١٩٣٨ ، ١٩٦٢ لمتاجر التجزئة التعاونية فى بريطانيا .



توزع التعاونيات على أعضائها دفتر القسائم الموضحة صورتها أعلاه والتى يمكن بعد ملئها استبدال قيمتها بالبضائع التى يرغبها العضو .. ومما لاشك فيه أن الأعضاء يستشعرون فكرا وتطبيقا أنهم شركاء فى ادارة نشاطهم التعاونى

جدول رقم (٩)[1]

يوضح تطور معاملات الجمعيات التعاونية للتجزئة فى بريطانيا ومتوسط معدل العائد للجنيه فيما بين عامى ١٩٣٨ ، ١٩٦٢

السنة	جملة المعاملات	العائد	متوسط معدل العائد للجنيه	
	مليون جنيه انجليزى	مليون جنية انجليزى	بنس	شلن
١٩٣٨	٢٦٣	١٣ر٧٥	٩ر٧٥	١
١٩٣٩	٢٧٢	٢٤ر٢٥	٩ر٥٠	٩
١٩٤٠	٢٩٨ر٥٠	٢٤ر٥٠	٧ر٥٠	١
١٩٤١	٣٠٢	٢٥ر٧٥	٨ر٥٠	١
١٩٤٢	٣١٩	٣٠ر ــ	١٠ر٥٠	١
١٩٤٣	٣٣١ر٥٠	٣٠ر٥٠	١٠ر ــ	١
١٩٤٤	٣٥٢	٣٢	١٠ر٥٠	١
١٩٤٥	٣٦١	٣١ر٧٥	٩	١
١٩٤٦	٤٠٢	٣٤ر٥٠	٨ر٥٠	١
١٩٤٧	٤٤٣ر٥٠	٣٦	٧ر٥٠	١
١٩٤٨	٥٠٢ر٥٠	٣٦ر٥٠	٥ر٥٠	١
١٩٤٩	٥٤٨ر٥٠	٣٧ر٥٠	٤ر٥٠	١
١٩٥٠	٦١٣ر٥٠	٣٩	٣ر٢٥	١
١٩٥١	٦٦٣ر٥٠	٣٩	٢ر٢٥	١
١٩٥٢	٧٢٠	٣٦ر٥٠	ــ ر٢٥	١
١٩٥٣	٧٦٤	٣٨	ــ ر	١
١٩٥٤	٧٩٢ر٥٠	٤٠ر٥٠	ــ ر٢٥	١
١٩٥٥	٨٤٢	٤٠ر٥٠	ــ ر٧٥	١
١٩٥٦	٩٠٨	٤٨ر٥٠	١ر ــ	١
١٩٥٧	٩٧٦	٥٢	ــ ر٧٥	١
١٩٥٨	٩٩٧ر٥٠	٥٠ر٥٠	ــ ر٢٥	١
١٩٥٩	١٠٠٢ر٥٠	٤٩ر٥٠	١١ر٥٠	ــ
١٩٦٠	١٠٣٢ر٥٠	٤٩	١١ر٢٥	ــ
١٩٦١	١٠٤٥	٤٧ر٢٥٠	١٠ر٧٥	ــ
	١٠٥٤	٤٧ر٢٥	١٠ر٢٥	ــ

(1) Co-operative review, August, 1962, P. 2-36 and August, 1963, P. 128.

(١١) متاجر التجزئة والحرب العالمية الثانية

لعل من المناسب فى معرض حديثنا عن جمعيات التجزئة فى بريطانيا أن نشير الى موقفها أثناء الحرب العالمية الثانية ، اذ أن الأيام العصيبة تكشف عن مدى قوة الحركة وقدرتها على أداء خدماتها بروح مثالية ترتفع الى مستوى الموقف العصيب الذى يتطلب من الجميع تضافر الجهود وخدمة الأمانى القومية والبعد عن الأثرة والانتهازية ، والعمل على أن تتماسك الجبهة الداخلية للشعب دون احداث أزمات داخلية تتعلق بأقوات الشعب وضروريات حياته .

لقد كان موقف الجمعيات التعاونية للتجزئة عصيبا فى انجلترا أثناء الحرب العالمية الثانية ، اذ أن الطائرات الألمانية كانت تلقى قنابلها على مختلف أنحاء البلاد دون مراعاة لتمييز الأهداف العسكرية من غيرها ، الأمر الذى جعل الجمعيات التعاونية للتجزئة كغيرها من المنشآت هدفا مرات عديدة لهذه القنابل فأصيبت بأضرار جسيمة فى مبانيها وممتلكاتها ، ورغما عن ذلك فقد أخذت تسير قدما فى القيام بواجبها بل انها كانت تحاول جاهدة أن تصلح ما تدمره القنابل أولا بأول دون انتظار لنهاية الحرب . وقد ذكر أن الجمعيات التعاونية فقدت ما لا يقل عن ٧٠٠ متجرا فى معركة لندن الثانية (١٩٤١ — ١٩٤٥) بواسطة القنابل الطائرة ، وكانت الظروف المحيطة من القوة بحيث لم تمكن القائمين على الحركة فى بعض الحالات من الاستمرار فى مهمة اعادة البناء وذلك لاستحالة

الحصول على المواد التى يتطلبها القيام بمثل هذه المهمة الأمر الذى كان له أثره على عدم امكان هذه الجمعيات تحقيق أهدافها التوسعية بعد الحرب « برامجها للتوسع » .

وقد أدى اشتداد الغارات الى هجرة السكان من المدن الى الريف، الأمر الذى ساعد على ازدياد قوة هذه الحركة فى المناطق الريفية بعد أن كانت ضعيفة نسبيا اذا ما قورنت بمثيلاتها فى المدن ، وعلى أى حال فقد أخذت العضوية تتجه نحو الارتفاع بوجه عام خلال سنى الحرب وذلك بالرغم من النقص التدريجى فى عدد السكان المدنيين فقد كان عدد الأعضاء فى عام ١٩٣٩ : ٨٫٦٤٣٫٢٣٣ عضوا ينتسون الى ١٠٧٧ جمعية للتجزئة ثم أصبح فى عام ١٩٤٣ ، ٩٫٠٨٢٫٢١٨ عضوا ينتمون الى ١٠٥٧ جمعية للتجزئة ثم أصبح فى عام ١٩٤٦ — وهو العام الذى يلى الحرب ٩٫٧٣٠٫١٤٠ عضوا ينتمون الى ١٠٣٧ جمعية ، وبعد أن كانت هذه الجمعيات تخدم قبل الحرب ما بين ثلث وربع عدد السكان أصبحت تخدم فى عام ١٩٤٥ ما يقرب من نصف عدد العائلات فى بريطانيا (وذلك طبقا للتقرير الذى أصدره المجلس المركزى للاتحاد التعاونى البريطانى) ، كما تبلغ نسبة ما وزعته جمعيات التجزئة ٢٥٪ على الأقل من مجموع كميات اللبن الموزع عام ١٩٤٥ وما يقرب من ٣٣٪ من مجموع كميات اللبن الموزع على المدارس ، وفيما يلى نورد جدولا يوضح تطور جمعيات التجزئة فى بريطانيا فيما بين عامى ١٩٣١ و ١٩٤٦ . ينظر جدول رقم ١١

وهذا مع رجاء ملاحظة أن ازدياد العضوية فى الجمعيات التعاونية للتجزئة خلال سنى الحرب وما بعدها لم يكن وليد الحاجة المادية فقط نظرا لأن المواطنين يستطيعون أن يحصلوا على المواد التموينية من أى متجر للتجزئة يرغبون مختارين فى تغيير أو تسجيل اسمهم فيه ، من أجل

جدول رقم (١٠)

تطور جمعيات التجزئة فى بريطانيا فيما بين عامى ١٩٣٩ ، ١٩٤٦

السنة	عدد الجمعيات	عدد الاعضاء	جملة الخدمات	متوسط حجم العضوية	متوسط قيمة الخدمة للفرد مقربا بالواحد صحيح	الرقم القياسى لاسعار التجزئة
١٩٣٩	١٠٧٧	٨ر٦٤٣ر٢٣٣	٢٧٢ر٢٩٣ر٧٤٨	٨٠٢	٣٢	١٠٠
١٩٤٠	١٠٦٥	٨ر٧١٦ر٨٩٤	٢٩٨ر٨٨٠ر٩٩٠	٨١٨٥	٣٤	١٢٥ر٨
١٩٤١	١٠٥٩	٨ر٧٧٣ر٢٥٥	٣٠٢ر٢٦٤ر٣٢٩	٨٢٨٥	٣٥	١٢٩ر٧
١٩٤٢	١٠٥٨	٨ر٩٢٤ر٨٦٨	٣١٩ر٤٤٨ر٤٧٦	٨٤٣٦	٣٦	١٢٩ر٠
١٩٤٣	١٠٥٧	٩ر٠٨٢ر٢١٨	٢٣١ر٥٦٤ر١٢٣	٨٥٩٢	٣٧	١٢٨ر٤
١٩٤٤	١٠٦٤	٩ر٢٢٥ر٢٤٠	٣٥٢ر٣١١ر٢٧٥	٨٠٧٠	٣٨	١٢٩ر٧
١٩٤٥	١٠٥٠	٩ر٤٠١ر٩٢٧	٢٦٠ر٩٩٩ر٥١٥	٨٩٥٤	٣٨	١٣١ر—
١٩٤٦	١٠٣٧	٩ر٧٣٠ر١٤٠	٤٠٢ر٤٧٦ر٩٤٢	٥٣٨٣	٤١	١٣١ر—

التعاونية فى سبيل نشر التعاونية وزيادة العضوية وهذه الجهود لم تتوقف ذلك كانت هذه الزيادة فى العضوية نتيجة للجهود التى تبذلها الحركة اطلاقا أثناء الحرب .

ويتبين من الجدول السابق أن الرقم القياسى لأسعار التجزئة لم يرتفع الا ارتفاعا طبيعيا منذ عام ١٩٤١ مما يدل على أن الزيادة فى جملة الخدمات من٢٣٩ر٢٦٤ر٣٠٢جنيها انجليزيا عام١٩٤١ الى٩٤٢ر٤٧٦ر٤٠٢ جنيها انجليزيا عام ١٩٤٦ كانت زيادة حقيقية . كما ونلاحظ أن الزيادة فى متوسط قيمة الخدمة للفرد كانت لا تتعادل فى السنين الأولى من الحرب مع ارتفاع الأسعار ، فبينما كان هذا المتوسط ٣٢ جنيها انجليزيا تقريبا عام ١٩٣٩ نراه قد صار ٣٤ جنيها انجليزيا تقريبا عام ١٩٤٠ بينما ارتفع الرقم القياسى لأسعار التجزئة وصار ٨ر١٢٥ (أى أن الأسعار ارتفعت بما يزيد على ٢٥٪ تقريبا بينما لم يرتفع متوسط قيمة الخدمة للفرد الا بما يقرب من ٠٦ر٪) . ثم أخذ هذا المتوسط يرتفع تدريجيا فصار ٣٥ جنيها تقريبا عام ١٩٤١ و ٣٧ جنيها تقريبا عام ١٩٤٣ ثم هبط فى عام ١٩٤٤ الى ٣٥ جنيها تقريبا وعاد وارتفع الى ٣٨ جنيها تقريبا عام ١٩٤٥ وهو رقم يتعادل تقريبا مع مثل ما كان عليه متوسط الخدمة للفرد فى سنتى ١٩١٧ — ١٩١٨ والى ٤١ جنيها تقريبا عام ١٩٤٦ .

وقد واجهت الجمعيات التعاونية للتجزئة صعوبات فيما يتعلق بمصاريف المتاجرة نظرا لارتفاع الأجور بينما كانت تبيع معظم السلع التى تتعامل فيها بالأسعار الرسمية ، مما أدى الى أن أرباحها الاجمالية تكاد تكون ثابتة على مختلف السنين .

وقد وفقت الجمعيتين التعاونيتين للجملة (وهما الجمعية الانجليزية لتجارة الجملة والجمعية الاسكتلندية لتجارة الجملة) أثناء الحرب وما

جدول رقم (١١)

تطور نشاط جمعيتى الجملة فى بريطانيا فيما بين عامى ١٩٣٩ ، ١٩٤٦

السنة	الجمعية الانجليزية لتجارة الجملة E.C.S.W.S.			الجمعية الاسكتلندية لتجارة الجملة S.C.W.S.			الرقم القياسى لأسعار الجملة
	عدد الجمعيات التابعة	قيمة جملة الخدمات	قيمة انتاج الجمعية	عدد الجمعيات التابعة	قيمة جملة الخدمات	قيمة انتاج الجمعية	
١٩٣٩	١٠٠٩	١٢٥ر٠١٥ر٣١٦	٤٤ر٢٤٣ر٩٢٤	٢٢٧	٢٤ر٦١٢ر٧١١	٧ر١٢٣ر٣٣٠	١٠٠
١٩٤٠	١٠٠٩	١٤٢ر٥٩٣ر٩٥٢	٤٨ر٨٦٧ر١٦٧	٢٢٥	٢٩ر٠٢٨ر٣٨٠	٨ر٦٤٦ر٦٧٨	١٥١ر٥
١٩٤١	١٠٠٨	١٤٤ر٣٠٧ر٤٠٨	٤٩ر٣٨٥ر٧٦٦	٢٢١	٣١ر٣٩٥ر٠٤٥	٩ر٨١٦ر٩٧٢	١٥٨ر٩
١٩٤٢	١٠٠٥	١٥٧ر٣٩٥ر٣٣٨	٤٨ر١٢٥ر٤٥٨	٢٢٠	٣٣ر٧٧٠ر١٤٩	١٠ر٩٩٥ر٢٣٣	١٦٤ر٤
١٩٤٣	٩٩٨	١٦٦ر٨٣٤ر٦٤٩	٥١ر٩١٣ر٨٦٨	٢٢٨	٣٥ر٢٣٦ر٩٧٧	١٢ر١٩٥ر٤٠٢	١٦٦ر٦
١٩٤٤	١٠٠٨	١٨٣ر٧١٤ر٧٩٠	٥٥ر٨٣٦ر٢٧٧	٢١٥	٣٧ر٧٧٧ر٥٥٨	١٢ر٥٢٥ر٩٤٢	١٧٠ر٤
١٩٤٥	١٠١٤	١٨٢ر٧٩٥ر٠٣٦	٥٤ر٠٩٦ر٢٣٧	٢١٥	٣٩ر١٢٤ر٢٤٩	١٣ر٣٠٣ر١٦٢	١٧٢ر٨
١٩٤٦	١٠٣٠	٢٠٥ر٩٥٧ر٠٧٩	٥٨ر٦٣٠ر٥٠٠	٢١٦	٤٤ر٠٣١ر٩٢٠	١٥ر٤٢٨ر٠٥٤	١٨٢ر٥

بعدها بجوار الجمعيات التعاونية للتجزئة تساندها وتعاضدها وتمدها بسائر السلع الجيدة سواء أكانت هذه السلع من انتاجهما أوجملة تحصلان عليها نتيجة للشراء من المصادر الداخلية أو الاستيراد من المصادر الخارجية وتزود جمعيتى الجملة جمعيات التجزئة بما يعادل تقريباً ثلثى قيمة مبيعاتها (نرجو الرجوع الى الجدول رقم ١٢ وهو يوضح تطور نشاط الجمعيتين فيما بين عامى ١٩٣٩ و١٩٤٦) .

ويهمنا أن نشير هنا أن أغلبية الجمعيات الأعضاء فى جمعيتى الجملة من جمعيات التجزئة . فمثلا عدد الجمعيات الأعضاء فى الجمعية الانجليزية لتجارة الجملة عام ١٩٤٥ هو ١٠١٤ جمعية ، وعدد جمعيات التجزئة ٨٠٩ جمعيـة وعـدد الجمعيات الزراعية ٩٥ والبـاقى لأنواع أخرى من الجمعيات .

كما يلاحظ من الجدول السابق أن قيمة ما تنتجه جمعيتى الجملة يعادل تقريبا ⅓ قيمة جملة خدماتهما فبينما كانت قيمة جملة خدماتهما عام ١٩٣٩ مبلغا وقـدره ١٤٩٫٦٢٨٫٠٢٧ جنيها انجليزيا كان قيمة ما أنتجته الجمعيتان ٥١٫٣٦٧٫٢٥٤ جنيها انجليزيا وفى عـام ١٩٤٣ كان مجموع قيمة جملة الخدمات للجمعيتين ٢٠٢٫٠٧١٫٦٢٦ جنيها انجليزيا . وفى أعقاب الحرب أى عام ١٩٤٦ بلغ قيمة جملة خـدمات الجمعيتين ٢٤٩٫٩٩٨٫٩٩٩ جنيها انجليزيا والمنتج من هذا الرقم فى بضائع الجمعيتين قيمته ٧٤٫٦٠٫٥٥٤ جنيها انجليزيا .

ويبلغ مقـدار ما تستثمره جمعيات التجزئة فى نشاطها الخاص ٤٠٪[1] من رأسمالها ، أما الباقى فيستثمر معظمه فى الجمعية المركزية

---

(1) Cooperatives in Postwar Europe.

لتجـارة الجملة ، أو فى الجمعيات التعاونيـة الانتاجيـة أو فى بعض المشروعات الأخرى كمحلات غسل وكى الملابس التى تساهم فى انشائها أكثر من جمعية . كذلك قد تستثمر بعض مالها فى الأوراق الحكومية والبلدية ونادرا ما تستثمر جمعيات التجزئة أموالها فى مشروعات صناعية غير تعاونية .

تطوير سياسات البيع :

ورغما عن أن الحركة التعاونية الاستهلاكية قـد أنشئت أصـلا لمكافحة شرور كثيرة ، ومن بينها البيع بالنسيئة ، اذ أن أحد مبادئها التى تسير عليها مبدأ البيع بالنقد الا أنها اضطرت الى تعديل سياستها بعض الشيء لبعض أنواع من السلع ، كاتباعها طريقة الحساب الأسبوعى للبن والخبز وبعض أنواع السلع الأخرى التى تقوم الجمعيات بتوصيلها الى المنازل . كما اتبعت طريقة البيع التأجيرى مع الاحتفاظ بحق الملـكية بالنسبة للسلع الغالية الثمن كالأثاث .

وما ان حل منتصف عام ١٩٤٦ الا وكانت جميع المصانع التابعـة للحركة التعاونية — وكانت الحكومة قد استولت عليها لأغراض الحرب — قد عادت اليها واستأنفت جهودها لخدمة الأعضاء .

والآن وبعـد أن استعرضنا النشاط الاقتصادى لجمعيات التجزئة بصفة عامة ، يهمنا أن نشير الى أن التعاونيين فى بريطانيا لا يرضون عن النجاح الذى حققته الحركة بل يطالبون بالمزيد من البحوث والدراسات التى تستهدف ارضاء واشباع احتياجات المواطنين بصفة عامة وأعضاء الحركة بصفة خاصة ، هذا على الرغم من أن معظم الباحثين التعاونيين لا يجحدون اطلاقا الجهد الكبير الذى قامت به الحركة التعاونية فى سبيل ارضاء أعضائها وقدرتها على تيسير سبل العيش الكريم للغالبية العظمى

من الطبقات المحدودة الدخل ، الأمر الذى مكن من منافسة المشروعات الرأسمالية ووجه الانفاق الاستهلاكي لعدد كبير من المواطنين نحو التنظيمات وكان من قبل موجها للشراء من المنشآت الرأسمالية .

الحركة التعاونية ودعم التحول الاشتراكى :

ويرى بعض الباحثين التعاونيين الاشتراكيين من البريطانيين أنه ينبغى على الحركة التعاونية البريطانية أن تنظر الى المستقبل وأن تساهم مساهمة أكثر فعالية وايجابية فى سبيل دعم التحول الاشتراكى للمجتمع بحيث يؤمن المجتمع البريطانى بأغلبية أفراده من أن التنظيمات التعاونية تعتبر الأساس السليم(١) للتقدم وبناء المجتمع الاشتراكى المنشود .

ويرى الأستاذ كول أنه ينبغى على الحركة التعاونية البريطانية أن ترسم سياسات اقتصادية أكثر جرأة وأكثر طموحا حتى تنافس السياسات الاقتصادية التوسعية للمشروعات الرأسمالية والذى يعتقد أنها متربصة متحفزة للوثوب حتى على مجالات النجاح التى استطاعت الحركة التعاونية أن تحققها ، وفى رأيه أن ذلك نتيجة منطقية للارتفاع المتزايد فى مستوى معيشة الطبقات العاملة بصفة خاصة الأمر الذى قد يخشى معه أن يتناقص معدل انفاق هذه الطبقات على السلع الاستهلاكية التى تتعامل فيها التنظيمات التعاونية ، ويتزايد معدل الانفاق الاستهلاكى الموجه الى السلع التى تتعامل فيها المنشآت المنافسة وهو فى هذا ينادى بالواقعية والصراحة ، اذ أنه من المعروف فى كثير من المجتمعات أن هناك أعضاء ينضمون للتنظيمات التعاونية لا لأنهم تعاونيون فعلا يؤمنون بالتعاون ومثله وفلسفته وأهدافه بل لأنهم يرغبون فى الحصول

---

(١) British cooperative movement in a Socialist Society.
By G. D. H. Cole Allen and Union.

على أنواع معينــة من السلع ، ومن المعــروف أن الحركة التعاونيــة الاستهلاكية فى بريطانيا تبدأ أولا بتوزيع كثير من السلع التى لا تكتفى لتلبية احتياجات جميع المتعاملين ، تقول تبدأ أولا فى توزيع مثل هــذه السلع على أعضائها ، ثم ما يفيض بعد هذا يوزع على بقية المتعاملين • فاذا كان الأمر كذلك ، فان المنشآت المنافسة بقدرتها على توفير هــذه السلع ، وقدرتها على اضافة أنواع جديدة من السلع ، قد تتمــكن من جذب تعامل أعضاء الجمعيات اليها وبذلك تخسر الجمعيات كثــيرا من أعضائها فضلا عن أن رقم معاملاتها سيصاب بنكسة خطيرة الأمر الذى سينعكس أثره على الحركة بأسرها وتتقهقر الى الوراء •

من أجل ذلك يرى ضرورة اتباع الأساليب الآتية :

أولا : اعتماد الحركة التعاونية على نفسها فى تمويل سلع جــديدة نتيجة لتغيير عادات المستهلكين وأذواقهم ورغباتهم الأمر الذى يتطلب تغذية التنظيمات التعاونية بصفة مستمرة بما يقابل تعدد هــذه الأذواق والرغبات ويكون هــذا التعدد فى السلع نتيجة للدراسات والبحــوث العلمية ، كما وينبغى أن تكون السلع فى حدود قدرة مختلف المواطنين بصفة عامة ، وأعضاء التنظيمات التعاونية بصفة خاصة •

ثانيا : ينبغى أن يكون هناك تعاونا وثيقا ومســتمرا بين الحركة التعاونية والسلطات الحاكمة ، وأن تحصل التنظيمات التعاونيــة على القروض من الدولة بشرط أن تستخدم التنظيمات التعاونية هذه القروض من الدولة بشرط أن تســتخدم التنظيمات التعاونية هذه القروض فى مجالات الانتاج وأهداف التوسع •

ثالثا : ينبغى على الدولة أن تتــدخل طالمــا أن الحكومة الصالحة تستهدف رعاية المواطنين جميعا بصفة عامة والغالبية العظمى منهــم من

ذوى الدخل المحدود بصفة خاصة ومن أجل ذلك ينبغى على الدولة أن تتدخل وأن تمول جانبا كبيرا من الصناعات التى يسيطر عليها الرأسماليين وأن تقيم هـذه الصناعات على أسس اشتراكيـة تعاونيـة وأن تخص التنظيمات التعاونية بهذا التمويل وبذلك تمكن التنظيمات التعاونية من تحقيق أهدافها ، كما وتتمكن الدولة أيضا من اقامة دعائم حكمها على أسس اشتراكية سليمة .

ويعتقد كول أن الأخذ بهـذه الحلول يمكن التنظيمات التعاونية القائمة من طرق آفاق جديدة تستطيع عن طريقهـا أن تصفى المشاريع الرأسمالية ، كما ويطالب بأن يتولى مهـام التوجيه والتنسيق والرقابة مجالس ادارة على أعلى قدر من الكفاية تمثل فيها القوى العاملة المشتغلة فى هذه التنظيمات بالاضافة الى مستهلكى المنتجات .

راى كول فى تدخل الحكومة :

ومن الأمور الأخرى الذى نادى بهـا الأستاذ كول أنه ينبغى على الحركة التعاونية أن ترحب ترحيبا كبيرا بالتدخل الحكومى والقـروض الحكومية وتنبذ المفاهيم التقليدية التى ترى فى مثل هذا التدخل اضعاف للحركة التعاونية وخروج بها عن مبادى الحرية القائمة على أساس تضافر الجهود الاختيارية ، ذلك أن المصالح المشتركة هى الغاية ، وهذه المصالح المشتركة تمكن من خلق مجتمع جديد يتضافر أعضاؤه على تحقيق مصلحة المجموع مهما تباينت معتقداتهم الدينية أو السياسية ، فاذا وضعنا هذا الاعتبار فوق كل شىء فينبغى اذن أن تكون هناك نظرة جديدة تمكن من تحقيق الأهداف المرجوة . والا فانه يحذر من أن هناك من المنافسين من يتربصون بالحركة التعاونية ويبذلون أقصى جهـد ممكن فى سبيل التغلب عليها وعدم بقائها فى الميدان .

ومن الجديد الذى أورده كول ونادى بضرورة تطبيقه أن تعمل الدولة ايجاد نوع من التنافس بين التنظيمات التعاونية ، وذلك على أساس تدخل الدولة بشراء المتاجر الكبيرة على اختلاف صورها سواء أكانت متاجر أقسام أم متاجر سلسلة أم مخازن ، وأن تعيد تنظيمها تدريجيا وتحويلها الى نوع جديد من التنظيمات التعاونية أطلق عليه الجمعيات التبادلية Mutuals تشرف عليها لجان ادارة يمثل فيها المستهلكون والمواطنون الذين يقطنون الأحياء التى توجد فيها هذه التنظيمات على أن تطبق هذه التنظيمات الجديدة الأساليب التعاونية ، فتقوم مثلا باعطاء عائد للمتعاملين على أساس مشترياتهم ، وأن تقوم بكل الحملات الاعلانية الممكنة لترغيب المتعاملين فى أن يصبحوا مساهمين فى هذه التنظيمات عن طريق ترك عائد معاملاتهم فى هذه الجمعيات التبادلية ليودع فى حساب اكتتابهم فى رأس مال هذه التنظيمات الجديدة وبهذا سيتزايد مع مضى الزمن الأعضاء المندرجين فى عضوية هذه الجمعيات ، ومع تزايد اعدادهم يقل عدد الأعضاء المعينين ، الى أن يصبح فى الامكان تحويل هذه التنظيمات الجديدة الى ملكية تعاونية كاملة .

والسبب الذى من أجله ينادى « كول » باتباع مثل هذا النظام أنه ضد الاحتكار على اختلاف صوره ، وأنه مع ايمانه بالتعاون وفلسفته وأهدافه يكره أن يرى حيا ما تحتكر التجارة فيه جمعية واحدة ، الأمر الذى لا يدع مجالا للاختيار أمام المستهلكين ، وعلى ذلك فانه اذا تم تطبيق النظام المقترح فستنتشر التنظيمات الجديدة فى كل مكان ، وستنافس مع التنظيمات التعاونية . وسيؤدى ذلك الى تحسين الخدمة والعمل على راحة المواطنين بصفة عامة ، هذا مع مراعاة أن هذه التنظيمات سيؤول أمرها فى النهاية الى أيدى المواطنين لادارتها على أسس تعاونية سليمة .

ونحن لن نناقش آراء كول فى هذا المجال ، وقد ناقشها كثير من التعاونيين فى بريطانيا انما نوردها على سبيل تطور المفاهيم التعاونية لدى رائد معاصر من الاشتراكيين التعاونيين الذين يرنون ببصرهم الى المستقبل ويأملون فى أن تتمكن الحركة التعاونية بمفاهيمها ومثلها من التغلب على المصاعب العديدة التى تضعها أمامها الرأسمالية العاتية ، وما تقوم به من وسائل غير شريفة كحرب قطع الأسعار والامتناع عن التعامل معها ، الى غير ذلك من الوسائل التى عانت منهـا الحركة التعاونية وبذلت جهـدا شديدا فى التغلب عليها .

متاجر التجزئة التعاونية والمنافسة :

أوضحنا من قبل أن هناك من التعاونيين الاشتراكيين البريطانيين من يرى أنه ينبغى على الحركة التعاونية البريطانية أن تنظر الى المستقبل وأن تطور نفسها لـكى تساهم مساهمة أكثر فاعلية وايجابية فى سبيل دعم التحول الاشتراكى للمجتمع بحيث يؤمن المجتمع البريطانى بأغلبية أفراده أن التنظيمات التعاونية تعتبر الأساس السليم للتقدم وبنـاء المجتمع الاشتراكى المنشود .

وقد يكون من المفيد أن نعرض هنا لبعض الحقائق التى تثبت صحة رأى هؤلاء التعاونيين اذ أن متاجر التجزئة التعاونية تعمل فى سـوق التجزئة جنبا الى جنب مع أنواع أخرى من متاجر التجزئة خاصة الكبيرة منها والتى تحاول أن تساير التطور العلمى الادارى وتستفيد فائدة كبرى من قاعدة التخصص وتقسيم العمل ، هذا بالاضافة الى قدرتها على الاستعانة بذوى الخبرة والكفاية من الاخصائيين فى مختلف الفروع ، ومن بين هذه المتاجر ما يطلق عليه المتاجر المتعددة Multiple Shop Organisations وهذه تتمثل فى متاجر اسلسلة Chain Organisations وهى عبارة

عن مجموعة من المتاجر تتعامل فى مجموعات من السلع وتملكها منشأة واحدة ، وأن هذه المجموعات من السلع تتوافر فى كل وحدة من الوحدات التى تحمل اسم المنشأة • كذلك يوجد فى سوق التوزيع فى بريطانيا متاجر الأقسام Departmental Stores وهـذه المتاجر تتعامل فى كثـير من مجموعات السلع التى يحتاج اليها فى سوق الاستهلاك ، هذا بالاضافة طبعا الى المتاجر المستقلة المنتشرة فى طول البـلاد وعرضها والتى يعتمد عليها كثير من المستهلكين فى شراء احتياجاتهم بصفة عامة وسلع الاستقراب بصفة خاصة •

وقد دلت الاحصائيات المنشورة على أن الأنواع الأخرى من المتاجر فى سوق التوزيع كمتاجر السلسلة والفـروع والمتاجر الأخرى تتنافس تنافسا شديدا مع متاجر التجزئة التعاونية الأمر الذى جعلها تتفوق عليها فى كثير من المجالات • ولعل نظرة الى الجدول رقم (١٣) توضح مدى هذه المنافسة وقدرة هذه المنشآت الأخرى عن التفوق •

ويتضح من الجدول المذكور ما يأتى :

أولا : أنه على الرغم من أن الاحصائيـات التعاونية تثبت الزيادة المطردة فى العضوية خاصة فى خلال الخمسة وعشرين عاما الأخيرة الا أن نصيب متاجر التجزئة فى التوزيع قد زاد زيادة ضئيلة •

ثانيا : أن المتاجر الأخرى التى تعمل فى سوق التوزيع وخاصـة متاجر السلسلة والفروع قد زاد نشاطا كبيرا فى كثير من السلع •

ثالثا : أن الجمعيات التعاونية للتجزئة قد فشلت فشلا ملحوظا فى زيادة نسبة التوزيع فى السلع المختلفة فى سوق الاستهلاك وذلك فيما

جدول رقم (١٢)

يوضح تطور توزيع جمعيات التجزئة مقارنا بمتاجر التوزيع الأخرى(١)

المنشآت	النسبة المئوية للتوزيع		
	١٩٢٥	١٩٥٠	١٩٥٥
	الغذاء والأدوات المنزلية		
متاجر التجزئة التعاونية	١٢ر٩	١٥ر١	١٤ر٥
متاجر السلسلة والفروع	١٤ر٥	١٦ر٥	١٧ر٠
المتاجر الأخرى	٧١ر٦	٦٨ر٤	٦٨ر٥
	ملابس النساء والأطفال		
متاجر التجزئة التعاونية	٥ر٧	٦٠	٥ر٤
متاجر السلسلة والفروع	١٠ر٥	٢١ر٥	٢٦ر٥
المتاجر الأخرى	٨٣ر٨	٧٢ر٥	٦٨ر١
	ملابس الرجال والأولاد		
متاجر التجزئة التعاونية	٥ر٧	٦ر٩	٦ر٤
متاجر السلسلة والفروع	٢١ر٠	٢٩ر٠	٣١ر٥
المتاجر الأخرى	٧٣ر٣	٦٤ر١	٦٢ر١

(1) Co-operative Independent Report, Co-operative Nnion Ltd 1958, P. 7.

تابع جدول رقم (١٢)

المنشآت	النسبة المئوية للتوزيع		
	١٩٣٥	١٩٥٠	١٩٥٥
	الأحذية		
متاجر التجزئة التعاونية	٩ر٣	٩ر٠	٧ر٨
متاجر السلسلة والفروع	٤١ر٠	٤٧ر٠	٥٠ر٥
المتاجر الأخرى	٤٩ر٧	٤٤ر٠	٤١ر٧
	اجمالى الأقمشة والأحذية		
متاجر التجزئة التعاونية	٦ر٣	٦ر٨	٦ر١
متاجر السلسلة والفروع	١٦ر٥	٢٧ر٠	٣٢ر٠
المتاجر الأخرى	٧٧ر٢	٦٦ر٢	٦١ر٩
	الأثاث وأدوات المنزل الدائمة		
متاجر التجزئة التعاونية	٥ر٢	٧ر٧	٧ر٦
متاجر السلسلة والفروع	١٤ر٠	٢٠ر٠	٢١ر٥
المتاجر الأخرى	٨٠ر٨	٧٢ر٣	٧٠ر٩
	السلع الكيمائية		
متاجر التجزئة التعاونية	٥ر٤	٨ر٣	٨ر٣
متاجر السلسلة والفروع	٣٠ر٠	٣٧ر٠	٣٨ر٥
المتاجر الأخرى	٦٤ر٦	٥٤ر٧	٥٣ر٢

عدا اللبن . كما وأن هذا الفشل يشمل السلع الغذائية وغير الغذائية .
بل ان تقدم المنشآت المنافسة فى السلع غير الغذائية يبدو واضحا وكبيرا.

رابعا : أن هناك تفاوتا كبيرا بين مدى المتاجر بصفة عامة . هذا مع ملاحظة أن الاحصائيات تثبت أن المجتمع البريطانى يشترى ما يقرب من ٣٥٪ من مشترياته من اللبن من متاجر التجزئة التعاونية . كما وتثبت الاحصائيات أيضا أن المجتمع يشترى من متاجر التجزئة التعاونية ١٥٪ من سلع البقالة والخبز ، ١٠ ٪ من اللحم وما يقرب من ٦١ ٪ من الأقمشة والأحذية .

وقد أكدت الأرقام القياسية التى نشرها مجلس التجارة البريطانى تخلف متاجر التجزئة التعاونية عن غيرها من المتاجر ، اذ أوضح هذا المجلس أن هناك زيادة الانفاق الاستهلاكى على السلع الغذائية فى نهاية عام ١٩٦١ تبلغ ما يقرب من ١٣٥ مليون جنيه انجليزى عن العام السابق وهو عام ١٩٦٠ كما أوضح أن نصيب المتاجر المختلفة من هذه الزيادة كان كما يلى(١) :

المتاجر المستقلة ٣٪

متجر السلسلة والفروع ٨٪

متاجر التجزئة التعاونية ١٪

جميع متاجر الأغذية ٤٪

كما وأن الأرقام التى نشرها مجلس التجارة البريطانى عن فترة

93rd Annual Co-operative Congress Blackpool 1962
Report to the Central Executive, P. 38.

أطول توضح تزايد اتجاه الشعب البريطانى فى الانفاق الاستهلاكى على الأغذية وأن نصيب المتاجر المختلفة فى الزيادة كما يلى :

جدول رقم (١٣)

نوع المتجر	الزيادة من ١٩٥٧ الى ١٩٦١
المتاجر المستقلة	٩٪
متاجر السلسلة والفروع	٢٣٪
المتاجر التعاونية	٥٪
جميع المتاجر	١٣٪

ولعل هذه الأرقام التى نشرها مجلس التجارة البريطانى والتى يوضحها الجدول رقم (١٤) تبرز بوضوح تخلف متاجر التجزئة التعاونية عن غيرها من المتاجر فى مجالات التوزيع التى تتعلق بالسلع الغذائية ، وأن متاجر السلسلة والفروع قد تفـوقت تفوقا كبيرا على غيرها من المتاجر فى ميدان المنافسة ويرجع هـذا الى التحول الـكبير فى متاجر السلسلة والفروع وقدرتها على تطوير سياستها التسويقية وأساليبهـا التجارية وأخذها بأسلوب متاجر خدمة النفس ذلك الأسلوب الذى ظفر برقم مبيعاتها طفرة هائلة • وتورد بعض الاحصائيات أرقاما توضح أنه يوجد فى بريطانيا ما يزيد على ٦٠٠ من متاجر خدمة النفس ، وأن العدد آخذ فى التزايد ، وأنه ليس لمتاجر التجزئة التعاونية من بين هذه الأعداد الكبيرة سوى ٢٠٠ متجر تدار على أسلوب خدمة النفس ، الأمر الذى يلقى ضوءا على أن متاجر السلسلة والفروع قد تقدمت تقدما كبيرا فى هذا المضمار •

ومن أجل مقابلة هـذه المنافسة الشـديدة من متاجر السلسلة والفروع تجرى الآن بحوث ودراسات داخل الحركة التعاونية تستهدف غرضين :

أولهما : ضرورة اقامة متاجر تجزئة تعاونية جديدة تدار على أسلوب متاجر خدمة النفس ، على أن يكون ذلك فى أسرع وقت ممكن . وأن تختار مواقع هذه المتاجر وفقا للأصول العلمية للادارة .

ثانيهما : أن يتم تشغيل هذه المتاجر التعاونية الجديدة والتى تعمل على أسلوب خدمة النفس وفقا للقواعد التى تمكنها من المنافسة ومنها استخدام سلاح الأسعار لامـكان تنشيط المبيعات ، وتقليـل النفقات الادارية بالنسبة لكل جنيه من المبيعات ، وتحقيق هامش منخفض للربح لا يتجاوز ١٤ أو ١٢٪ .

والأمل معقـود على الجمعية التعاونية للاتجار بالجملة الانجليزية فى أن تساهم مساهمة فعالة بوضع امكانياتها المـادية وخبراتها الفنية فى سبيل تيسير اقامة مزيد من متاجر خدمة النفس التعاونية .

وينبغى أن نذكر قبل ختام هـذا البحث الـذى يوضح مـركز جمعيات التجزئة من المنافسة فى سوق الاستهلاك ، أن هناك جمعية رائدة استطاعت أن تساير التطور العلمى وتقف على أقدامها راسخة فى مجال المنافسة ، وأدخلت الى سوق الاستهلاك لأول مرة فى المجتمع البريطانى أسلوب متاجر خدمة النفس وأخذت تحول محلاتها وفروعها على مر الزمن على هذا الأسلوب ، محددة كل ما يتعلق بهذه المحلات

---

(١) المرجع السابق ص ٣٩ .

ســواء من حيث التأثيث أو التنسيق أو عرض مجموعات متنوعة من السلع المختلفة بحيث يرضى مختلف الأذواق والقــدرات الشرائية ، وأن الأرقام الأخــيرة المنشورة عام ١٩٦٣ تعتبر مشجعة للغاية اذ تدل هــذه الاحصائيات على ما يلى :

تمتلك جمعية لندن الآن(١) ٣٠٤ محل من محلات البقالة من بين هذه المحلات تمكنت الجمعية من انشاء ١٢٠ محل على أسلوب متاجر خدمة النفس، و ٢٤ محل عبارة عن صالات أطعمة يحصل منها المواطنون على احتياجاتهم بأسلوب خدمة انفس ، و ١١٤ فرعا للفاكهة والخضروات الطازجة و ٣٦ متجرا من متاجر الأقسام الرئيسية ، هذا بالاضافة الى أن جمعية لندن التعــاونية تدير الآن مجموعة المحــلات لبيع المواد الكيماوية تحتل المركز الثالث بالنسبة لسوق توزيع هذه المنتجات فى أنحاء المملكة المتحدة بأسرها .

كما وينبغى أن نشير أيضا الى أن هذه الجمعية استطاعت أن تحوز على ثقة المواطنين فيما يتعلق بسوق توزيع اللبن نظراً لجودة انتاجها الذى يراعى فيه أقصى درجات الكفاية فيما يتعلق باتباع القواعد الصحية وجودة النوع وأن لديها آلات أوتوماتيكية لغســل الزجاجات الفــارغة ومثها تتمكن كل آلة من اخراج مايزيد عن ١٨٠٠٠ زجاجة فى كل ساعة ، هذا الانتاج الضخم الذى يستمر العمل فيه ليلا ونهارا يجد طريقة الى الأسواق والمنازل بأعلى قدر من الدقة والكفاية وأن سوق توزيع اللبن يستوعب كل الانتاج .

---

(١) London Co-operative Society Limited A step Ahead 1963 — P. 8.

(١٢) جمعيتى الجمـــلة

أوضحنا من قبل أن من أهم الأسباب التى ساعدت على انتشـار الحركة التعاونية الاستهلاكية فى المملكة المتحدة ، تأسيس الجمعية التعاونية الانجليزية للاتجار بالجملة عام ١٨٦٣ وهذه الجمعية يرمز لها بالحروف C. W. S اختصـارا لاسـمها Co-operative Wholesale Society وكذلك الجمعية التعاونية للاتجار بالجملة الاسكتلندية التى أنشئت فى عام ١٨٦٨ ويرمز لها بالحروف .S.C.W.S اختصارا لاسمها Scottish Cooperative Wholesale Society وقد اتسع نشاط هاتين الجمعيتين ونسـقتا من نشاطهما بعد انشـائهما جمعية الجملة الانجليزية الاسكتلندية المشـتركة والتى يطلق عليها E. & S. Joint Co-operative Wholesale Society وأصبحتا تمتلكان كثيرا من المصانع التى تنتج ما يحتاج اليه أعضاء الحركة التعاونية مثل مصانع الأحذية والأقمشة ، وتفصيل الملابس والـكاكاو والشيكولاته والصابون والأثاث وطحن الغلال والطباعة ، واشـتركتا سويا فى شراء مزارع شاسعة للشاى فى سيلان وجنوب الهند وغيرهما .

ويكفى أن نعرف أن خمس الشاى المستهلك فى بريطانيا أعـدته الحركة التعاونية هناك . كما وصار لهما مسـتودعات بأمريكا وفرنسا والدنمارك وألمانيا وكندا وأسبانيا وتمتلكان أسطولا تجاريا كبيرا ينقل السلع والمواد الخام من شتى أنحاء المعمورة ، كما يقوم بتصدير المنتجات التعاونية الى كثير من الهيئات التعاونية فى البلدان الأخرى .

وقد تملكت اتحادات الجملة فى بريطانيا من طرق آفاق جديدة فى مجالات الانتاج الدولى اذا دخلت فى عام ١٩٤٨ شريكا مع جمعية الاتجار بالجملة فى السويد لانتاج المصابيح الكهربائية التى تعرف باسم « لوما » ؛ وقد كان لهذا التعاون أثر كبير فى مقاومة الاتحادات الرأسمالية وجشعها وخاصة ضد الاتحاد الدولى لصناعة المصابيح الكهربائية فقـد انخفض سعر المصباح الكهربائى عقب الانتاج من سبعة قروش للمصباح الواحد الى أربعة قروش .

كما طرقت اتحادات الجملة التعاونية فى بريطانيا آفاق أخـرى فى مضمار التعاون الدولى فالى ما قبل الحرب العالمية الأولى كانت مستودعاتها بنيويورك بأمريكا تشترى مختلف أنواع السلع للهيئات التعـاونية فى الدول السكندنافية كما قامت بتمويل عملية استيراد الحبوب من روسيا فيما بين عامى ١٩٢٤ ، ١٩٣٥ وكان لها تعامل مباشر بين كثير من الهيئات التعاونية فقامت مثلا بشراء الزبد من الجمعية التعاونية للاتجار بالجملة فى أسـتونيا ، ومن الجمعية التعاونية المركزية للتسـويق بهولندا ، ومن الجمعيات التعاونية المتحدة للألبان بالسويد .

كما قامت بعملية تمويل استيراد القمح من استراليا لتسع سنوات متتالية فيما بين عام ١٩٢٤ وعام ١٩٣٢ وذلك عن طريق تقديم قروض بلغ مجموعها ١٨ مليون جنيه انجليزى الى اتحاد القمح بغرب استراليا فمكنه من بيع ١٣٦ مليون بوشل من القمح .

وحتى نلقى ضوءا على نشاط جمعيتى الجملة البريطانيتين فى مجالات الانتاج نورد فيما يلى جدولا يوضح أنواع السلع التى تنتجها وعدد المصانع وقيمة الانتاج وعدد العاملين فى هذه المصانع فى عام ١٩٤٠ .

جدول رقم (١٤)
يوضح انتاج جمعيتى الجملة فى عام ١٩٤٠(١)

أنواع السلع	عددالمصانع	قيمة الانتاج(جك)	عدد العمال
لحم الخنزير	٥	١ر٧١٩ر٢٥٥	٣٤٦
الأحذية	١١	٢ر٧٤٠ر٩٦٠	٥ر١٤٦
الهندسة والبناء	١٤	٢ر٥٧٩ر٨٧٨	٣ر٧٩١
الزبد	٣	١ر٩٢١ر٨٠٦	١٠٧
الأقمشة	٢٠	٢ر٣٥١ر٦٢١	٦ر٥٣٨
سلع معبأة	٥	٢ر٦٥٠ر١٨٦	١ر٨١٠
الدقيق	١٢	٩ر٤٨١ر١١٥	٢ر٠٧١
مارجرين	٢	٢ر٢٣٩ر٤٣٨	١ر٠٣٦
منتجات الألبان	٢٢	٤ر٧٠٣ر٤٠٤	١ر١٤٩
المربى وأنواع المخلل	١١	٣ر٢٥١ر٦٩٦	٢ر٩٦٣
الطباعة	٨	١ر٧٠٦ر٧٦٩	٣ر٣٦٦
علف الماشية	٨	١ر٧٧٤ر٨٩٥	٥٦٢
الصابون والشمع	٤	٣ر٠٦٦ر٩٠٤	١ر٩٦٠
الطباق	٢	٣ر٥١٤ر٦٠٣	١ر٠١٢

ويهمنا أن نشير الى أن جمعيتى الجملة البريطانيتين تطرقان مجالات الانتاج التى تكون فى خدمة الاستهلاك بصفة عامة وأن هـذه المجالات تتسع شيئا فشيئا وتطرق آفاقا جديدة وفقا لاحتياجات الاستهلاك وفيما يلى نورد بعض الأرقام المقارنة لمعرفة مدى تطـور جمعيات الجملة فى بريطانيا .

---

(1) The Co-operative Movement in Britain E. Topham and J. A. Hough Longmans 1945 P. 33.

جدول رقم (١٥) (١)

يوضح تطور خدمات جمعية الانجاز بالجملة الانجليزية بين عامى ١٩٥٥ ،

السنة	قيمة الانتاج	القوى العاملة واجورها					
		الاجمالى		الانتاج والخدمات		أقسام التوزيع	
		عدد القوى العاملة	قيمة اجورها	عدد القوى العاملة	قيمة اجورها	عدد القوى العاملة	قيمة اجورها
	ج ك		ج ك		ج ك		ج ك
١٩٥٥	١٣٥ر٧٦٠ر٧٧٦	٥٢٠ر٨٧	٢١ر١٧٤ر٤٤٢	٤٢ر١٣٥	١٧ر١٢٩ر١٨٧	٩ر٩٥٢	٤ر٠١٧ر٨٥٥
١٩٥٦	١٣٩ر٣٧٤ر٠٧٦	٥٢ر٠٠٧	٢٢ر٦٩٣ر٨٨٠	٤١ر٨٧٣	١٨ر٢٦٠ر٢٨٠	١٠ر٢٣٤	٤ر٤٣٣ر٦٠٠
١٩٥٧	١٤٤ر٨٤٢ر٤١٩	٥٢ر٣٦٦	٢٤ر٠٦٠ر١٥١	٤١ر٩١٦	١٩ر٢٣٣ر٩٩٣	١٠ر٤٥٠	٤ر٨٢٦ر١٥٨
١٩٥٨	١٤٣ر٧١٨ر٠٢٩	٥١ر٥٨١	٢٤ر٥٧٥ر٨٩٤	٤٠ر٨٧٣	١٩ر٤٣٨ر٦٨٣	١٠ر٧٠٨	٥ر١٣٧ر٢١١
١٩٥٩	١٤٦ر٠٦٠ر٢٦٩	٥٠ر٢٦٧	٢٥ر٠٦٧ر١٧٦	٣٩ر٤٢٠	١٩ر٧٣٨ر٩٣٣	١٠ر٨٤٨	٥ر٣٢٩ر٥٥٣

(١) Co-operative Statistics For 1959, P.. 19.

ويتضح من الجدول السابق أن قيمة انتاج الجمعية الانجليزية يتزايد سنة بعد أخرى ، فقد كان يبلغ فى عام ١٩٥٥ مبلغا وقدره ١٣٥ر٧٦٠ر٧٧٦ جنيه انجليزى ، وأصبح فى عام ١٩٥٩ يبلغ ١٤ر٦٦٠ر٢٦٩ جنيها انجليزيا أى بزيادة قدرها ١٠ر٢٩٩ر٤٩٣ جنيه انجليزى هذا مع ملاحظة أنه يدخل فى نطاق قيمة الانتاج قيمة انتاج المنشآت الانتاجية التى تسيطر عليها الجمعية والتى بلغ انتاجها فى عام ١٩٥٩ مبلغا وقدره ٢٠ر٩١١ر٨٤٨ جنيه انجليزى .

كما يتضح أيضا من الجدول السابق أنه على الرغم من تناقص عدد القوى العاملة فى الجمعية ، فقد كان عددهم فى عام ١٩٥٥ يبلغ ٥٢ر٠٨٧ شخصا أصبح فى عام ١٩٥٩ عددهم ٥٠ر٢٦٨ شخصا ، الا أن قيمة أجورهم قد أخذت فى الارتفاع اذ بينما كانت قيمة أجور القوى العاملة فى عام ١٩٥٥ تبلغ ٢١ر١٧٤ر٤٤٣ جنيه انجليزى نراها أصبحت فى ١٩٥٩ تبلغ ٢٥ر٠٦٨ر٤٨٦ جنيه انجليزى وهذا يدل دلالة واضحة على أن الحركة التعاونية عدلت من شروط الاستخدام بما يتناسب مع المنشآت المنافسة التى تحاول جاهدة أن تجذب اليها ذوى الكفايات من الفنيين والاداريين، وأنها حتى تقوى على هذه المنافسة كان عليها أن ترفع من اجور القوى العاملة ليستشعروا الرضا فى بقائهم ويربطوا مستقبلهم بها .

جدول رقم (١٦)

يوضح تطور خدمات جمعية الاتجار بالجملة الاسكتلندية فيما بين عامى ١٩٥٥ ، ١٩٥٩

السنة	قيمة الانتاج	القوى العاملة واجورها					
		الإجمالى		الانتاج والخدمات		اقسام التوزيع	
		عدد القوى العاملة	قيمة اجورها ج ك	عدد القوى العاملة	قيمة الانتاج	عدد القوى العاملة	قيمة اجورها
	ج ك				ج ك		ج ك
١٩٥٥	٢٦ر٦٣٠ر٣٤٥	١٣ر٨٢٨	٥ر٢٦٥ر٥٨٥	١١ر٠٧٦	٤ر٣٨٣ر١٠٩	٢ر٧٥٢	٨٨٢ر٤٧٦
١٩٥٦	٢٧ر٠٨٥ر٦٩٠	١٣ر٧٤٢	٥ر٦٧٨ر٨٦٦	١٠ر٩٦٦	٤ر٧١١ر١٩٦	٢ر٧٨٦	٩١٧ر٦٧٠
١٩٥٧	٢٥ر٢٤٧ر٠٨٥	١٣ر٥٧٣	٥ر٩٠٨ر٦٠٣	١٠ر٨١٧	٤ر٨٧٢ر٥٩٢	٢ر٧٥٦	١ر٠٣٦ر٠١٠
١٩٥٨	٢٥ر٤٤٨ر٢٤٩	١٣ر٤٥٢	٦ر٢٥١ر٦٣٩	١٠ر٦٧٦	٥ر١٢٩ر٦٥٥	٢ر٧٧٧	١ر١٢١ر٩٨٤
١٩٥٩	٢٣ر٥٤٠ر٤٦٧	١٣ر٣٤٢	٦ر٢٦٦ر٧٣١	١٠ر٥٤٣	٥ر١٣١ر١٦٥	٢ر٧٧٩	١ر١٣٥ر٥٦٦

ويتضح من الجدول السابق أن قيمة انتاج جمعية الجملة الاسكتلندية قد تناقص على العكس من جمعية الاتجار بالجملة الانجليزية، فقد كان انتاج جمعية الجملة الاسكتلندية فى عام ١٩٥٥ يبلغ ٢٦٫٦٣٠٫٣٤٥ جنيه انجليزى أصبح فى عام ١٩٥٩ ٢٣٫٥٤٠٫٤٦٧ جنيه انجليزى أى بنقص فى الانتاج يبلغ قدره ٣٫٠٩٩٫٨٧٨ جنيه انجليزى . الأمر الذى يوضح أن المنشآت الانتاجية المنافسة استطاعت أن تتفوق فى بعض مجالات الانتاج التى تطرقها جمعية الجملة الاسكتلندية الأمر الذى دعى هذه الجمعية لأن تراجع سياستها الانتاجية فى محاولة لاستعادة مركزها فى سوق الانتاج بوجه عام والانتاج التعاونى بوجه خاص .

وهناك ظاهرة أخرى ملحوظة وهى تناقص عدد أفراد القوى العاملة فى الجمعية ، فقد كان عددهم فى عام ١٩٥٥ يبلغ ١٣٫٨٢٨ عضوا ، أصبح فى عام ١٩٥٦ عددهم ١٣٫٣٤٢ عضوا ، أى بنقص قدره ٤٨٦ شخصا . الا أنه يبدو أيضا أن الجمعية عدلت من شروط الاستخدام بصفة عامة ، وعملت على رفع الأجور اذ أنه رغم تناقص عدد أفراد القوى العاملة فان الأجور زادت من ٥٫٢٦٥٫٥٨٥ جنيه انجليزى فى عام ١٩٥٥ الى ٦٫٢٦٦٫٧٣١ جنيه انجليزى أى بزيادة قدرها ١٫٠٠١٫١٤٦ جنيه انجليزى .

وقد أوضحنا من قبل أن جمعية الجملة الانجليزية الاسكتلندية المشتركة قامت بجهود محمودة فى مجال الانتاج ، وأنها ساعدت كثيرا فى توفير السلع الجيدة للمستهلكين بصفة عامة ، وجمعيات التجزئة بصفة خاصة ، وفيما يلى نورد جدولا يوضح تطور خدمات هذه الجمعية فيما بين عامى ١٩٥٥ ، ١٩٥٩ .

جدول رقم (١٧)

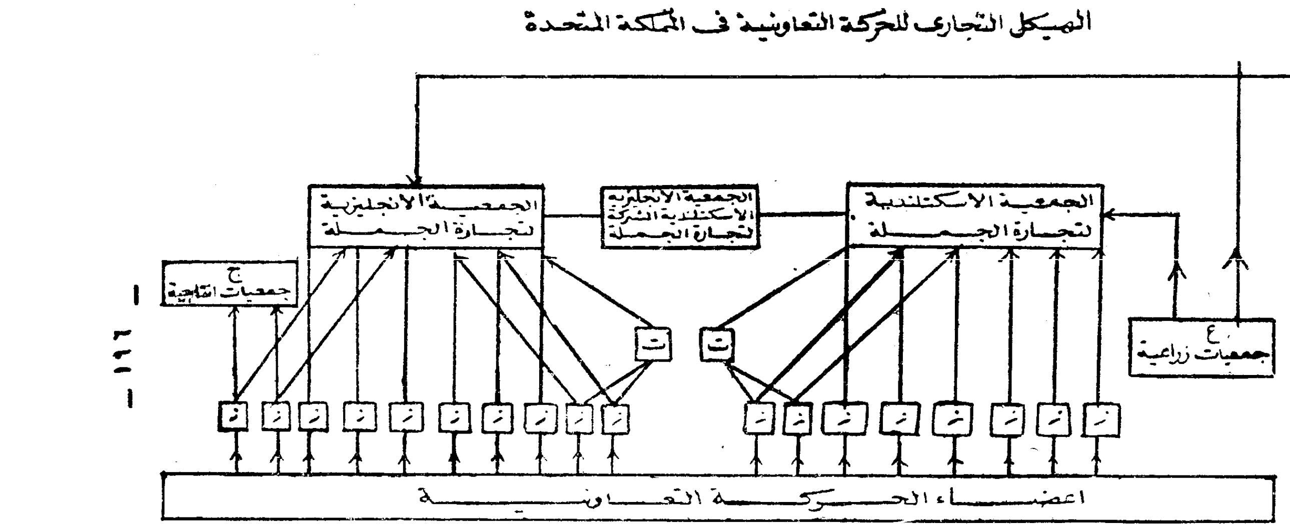
يوضح تطور خدمات جمعية الجملة الانجليزية الاسكتلندية المشتركة فيما بين عامى ١٩٥٥ ، ١٩٥٩

السنة	قيمة الانتاج	القوى العاملة واجورها					
		الاجمالى		الانتاج والخدمات		اقسام التوزيع	
		عدد القوى العاملة	قيمة اجورها	عدد القوى العاملة	قيمة اجورها	عدد القوى العاملة	قيمة اجورها
	ج ك		ج ك		ج ك		ج ك
١٩٥٥	٢٦ر٢٣٨ر٠٤٩	١٧ر٢٦٣	١ر٢٤٥ر٨٦٣	١٧ر٢٦٣	١ر٢٥٤ر٨٦٣	—	—
١٩٥٦	٢٦ر٩٤٧ر٠٣٧	١٨ر١٩٩	١ر٣٥٤ر٤٢١	١٨ر١٩٩	١ر٣٥٤ر٤٢١	—	—
١٩٥٧	٢٨ر٠٩٦ر٥٥٨	١٨ر٤٠٩	١ر٣٩٨ر٤٧٩	١٨ر٤٠٩	٥ر٣٩٨ر٤٧٩	—	—
١٩٥٨	٢٧ر١٤٩ر٩٩٦	١٧ر٦٠٨	١ر٥٢٣ر٨٦٦	١٧ر٦٠٨	١ر٥٢٣ر٨٦٦	—	—
١٩٥٩	٢٥ر٥٠٨ر١٦٠	١٧ر٠٨٣	١ر٤٤٩ر٤٢١	١٧ر٠٨٣	١ر٤٤٩ر٤٢١	—	—

والأرقام الواردة فى الجدول السابق فيما يتعلق بأفراد القــوى العاملة وأجورهم تشمل أولئك الذين يعملون فيما وراء البحار وبينهم عدد كبير من النساء والأطفال الذين تلجأ الجمعية الى تشغيلهم نظــرا لضآلة أجورهم بالنسبّة لغيرهم من أفراد القوى العاملة ، كما لا تشمل هذه الأرقام على الميزات العينية التى يحصل عليها أفراد القوى العــاملة فيما وراء البحار كالســكن المجانى والرعاية الطبيــة الى غير ذلك من الخدمات التى تمنحها الجمعية لموظفيها الذين يعملون فى خــدمتها فيما وراء البحار .

والآن وقد استعرضنا النشــاط الاقتصادى لجمعيات التجــزئة وجمعيات الجملة فى بريطانيا نرجو الرجوع الى الشكل الذى يوضــح الهيكل التجارى للحركة التعاونية فى المملكة المتحدة ، والذى يتضح منه أن جمعيات التجــزئة المحلية والتى يرمز لها بالحرف (ز) تســتطيع أن تشترك فىجمعيات الجملة ، كما تستطيع أيضا عدة جمعيات محلية للتجزئة أن تشترك فيما بينها لتكون جمعية اتحادية تخدم أغراضها ، وتستطيع هذه الجمعية فى نفس الوقت أن تكون عضوا فى احدى جمعيات الجملة الانجليزية الاسكتلندية كما وتستطيع جمعيات التجزئة أيضا أن تشترك سويا فى تكوين جمعيات انتاجية تخدم أغراضها .

الهيكل التجاري للحركة التعاونية في المملكة المتحدة



واتماما للفائدة نورد جدولا عاما يوضح نشاط مختلف أنواع الجمعيات فى عام ١٩٥٩ مقارنا بعام ١٩٥٨ (رجاء النظر الى الجدول رقم (١٨) ويتضح منه أن الأرباح الصافية لجمعيات التجزئة بلغت فى عام ١٩٥٩ مبلغا وقدره ٦٠ر١٤٩ر٩٠٨ جنية انجليزى بينما كانت فى العام السابق وهو عام ١٩٥٨ تبلغ ٥٩ر٥٣١ر٨٤٨ جنيه انجليزى أى بزيادة قدرها ٦١٨ر٠٦٠ جنيه انجليزى .

كما ويتضح أيضا أن انتاج جمعيات الجملة الخاص سواء فى ذلك جمعية الاتجار بالجملة الانجليزية ، أوجمعية الاتجار بالجملة الاسكتلندية يكاد يبلغ ثلث خدماتها اذ أن انتاج جمعية الجملة الانجليزية يبلغ ١٤٦ر٠٦٠ر٢٦٩ جنيه انجليزى من مجموع خدماتها البالغ قدره ٤٦٧ر٨٦٧ر٨٠٧جنيه انجليزى فىعام ١٩٥٩ . كما وأنانتاج جمعية الجملة الاسكتلندية الخاص يبلغ ٢٣ر٥٤٠ر٤٦٧ جنيه انجليزى وأن عدد أفراد القوى العاملة فى جميع أنواع الجمعيات بلغ فى عام ١٩٥٩ : ٣ر٢٨٩ر٥١٩ شخصا يتقاضون أجورا قدرها ١٦٥ر١٤٢ر١٦٥ جنيه انجليزى .

التأمين التعاونى

ومن أنواع النشاط الذى طرقته جمعيتا الجملة البريطانيتين الن' ' التأمينى ، فقد فكرتا فى أن الجمعيات التعاونية أشد ما تكون حاجة الى مثل هذا النوع من النشاط ، لذلك أقامتاه وأدارتاه على أسس تجارية . ففى عام ١٨٦٧ أنشئت شركة التأمين البريطانية ، ثم تحولت فى عام ١٨٩٩ الى جمعية تعاونية للتأمين Cooperative Insurance Society وفىعام ١٩١٣ ضمت جمعية الجملة الانجليزية وجمعية الجملة الاسكتلندية جمعية التأمين اليها بقصد خدمة النشاط التعاونى ، اذ أنها تهدف الى تمكين الأعضاء من الحصول على خدمة التأمين بأقل التكاليف الممكنة . وقد استطاعت هذه الجمعية أن تقوم بكل أنواع التأمين على الأخطار البحرية

جدول رقم (١٨)

يوضح نشاط مختلف انواع الجمعيات فى عام ١٩٥٩ مقارنا بعام ١٩٥٨(١)

انواع الجمعيات	١٩٥٨	١٩٥٩	الزيادة أو النقصان
جمعيات التجزئة :			
عددها	٩١٨	٨٨٩	— ٢٩
عدد أعضائها	١٢٥٩٤١٨٦	١٢٧٩١٥٦٧	+ ١٩٧٣٨١
جملة خدماتها (ج.ك)	٩٩٧٧٧٩٣١٩	١٠٢١٨٣٠٨١٤	٢٤٠٥١٤٩٥
رأس مال الأسهم (ج.ك)	٢٥١٣٥٤٥٠٦	٢٥٢٤٠١٥٩٦	١٠٤٧٠٩٠
الاحتياطات وأرصدة اخرى	٣٧٦١٣٨٣٩	٣٧١٨٨٣٤٤	— ٤٢٥٤٩٥
القروض	٤٢١٤٧٣٨٢	٣٩٦٥٨٣٤٣	— ٢٤٦٢٠٣٩
القوى العاملة	٢٩٢٥٦٢	٢٨٨٢٦٢	— ٤٣٠٠
الاجور	١٢٥٩١٤٥٦٣	١٢٨١٢١٦٥٢	٢٢٠٧٠٨٩
الأرباح الصافية	٥٩٥٣١٨٤٨	٦٠١٣٩٩٠٨	٦١٨٠٦٠
جمعية الجملة الانجليزية :			
جملة خدماتها (ج.ك)	٤٦٣٢٧٤٦٠٣	٤٦٧٨٦٧٨٠٧	٤٥٩٣٢٠٤
انتاجها الخاص	١٤٣٧١٨٠٢٩	١٤٦٠٦٠٢٦٩	٢٤٠٣٤٢٢٤٠

(1) Co-operative Statistics For 1959 Co-operative Union LTBD.

تابع جدول رقم (١٨)

	١٩٥٨	١٩٥٩	الزيادة او النقصان
جمعية الجملة الاسكتلندية :			
جملة خدماتها (١)	٨٩٩٣٩٥٦٢	٧٧٧٩٨٥٧٢	– ٢١٤٠٩٩٠
انتاجها الخاص	٢٥٤٤٨٢٤٩	٢٣٥٤٠٤٦٧	– ١٩٠٧٧٨٢
الجمعيات المتحدة :			
عددها	٨٧	٨٥	– ٢
معاملاتها (جـ .)	٣٢٧٣٨٨٠٧	٣٢١٨٩٠٠١	– ٥٤٩٨٠٦
جمعيات انتاجية :			
عددها	٤١	٤٠	– ١
معاملاتها			
جميع أنواع الجمعيات :			
عدد افراد القوى العاملة	٣٩٥٦٥٧	٣٨٩٥١٩	– ٦١٣٨
الأجور (جـ.ك)	١٧٠٥١٦٥٦٥	١٦٥١٤٢١٦٥	٢٦٢٥٦٠٠

(١) هذه الأرقام تمثل ثلاثة وخمسون اسبوعا فقط .

على أن هذا النوع من النشاط الذى يتكون برأس مال جماعى ، ويحقق فائضا ، كما ويلتزم بدفع التعويض المشترط بكامله يناسب تماما التنظيمات التعاونية فقد قدم لها خدمات لجيلة ومكنها من الحصول على الخدمات التأمينية أقل تكلفة ممكنة .

ونورد مع هذا جدولا رقم (١٩) يوضح نشاط جمعية التـأمين التعاونية فى عام ١٩٤٤ .

وينبغى أن نفهم أن هناك صلة وثيقة بين جمعية التأمين والمواطنون الذين يكونونها ، اذ أنه بالاضـافة الى أنواع التأمين التى تقـوم به . كالتأمين على الحياة وضد الحريق والاصابات والسرقات الى غير ذلك من أنواع التأمين ، فانها تقوم أيضا بنوع من التأمين على الجمعية التعاونية للتجزئة كشخصية مستقلة بما يندرج فيها من أعضاء وما يقومون به من معاملات ، وعلى ذلك يجد أعضاءها أنفسهم مؤمنا عليهم بمجرد انضمامهم الى الجمعية ، هذا بالاضافة الى ما يتمتعون به من فوائد التجارة المتبادلة Mutual trading ولعل قيمة مشروع كهذا غنى عن التعريف .

ولعل مما يؤكد قيمة مشروع كهذا ماورد فى التقرير المقـدم الى الحكومة البريطانية فى نهاية عام ١٩٤٢ ، والذى عرف فيما بعد « بتقرير بفردج » The Beveridge Report والذى يقول فيه ان هذه الجمعية تستخدم ما يقرب من ٣٦٠٠ وكيلا ، وأن كلا منهم يتقاضى أجرا مناسبا يتضمن ٥٠٪ عن أقساط الأربعين أسبوعا الأولى بالاضـافة الى مزايا أخرى الى العملاء المختارين بعناية ، والى الوسائل الممتازة المتبعة للترويج والدعاية . كما أنه يمكن القول بصفة اجمالية أن تقدمها يرجع الى ثلاثة عوامل :

جدول رقم (١٩)

نوع التأمين	الأقساط	الطلبات (Glaims) العدد	الطلبات (Glaims) المبلغ	رصيد التأمين
			ج.ك	ج.ك
التأمين على الحياة	٢ر٢٧٠ر٩٣٥	١٢ر٨٩٤	١ر٢٦٢ر٢٣٩	
التأمين الجماعى	٦٧١ر٤٤٥	٦٤ر٩١٣	٦١٩ر١١٩	٥٢ر٠٦٦ر٨٤٨
التأمين الصناعى	٨ر٦٦٤ر٧٣٦	٣٩٥ر٥١٥	٣ر١٤١ر١٩٥	
التأمين ضد الحريق	٥١٩ر٨٩٥	٣٠ر٥٧٦	١٩٢ر٨٧١	٥٩٧ر٢٠٧
التأمين ضد الحوادث	٧٧٧ر٧٠٤	١٨ر٣٦٢	٣٥٣ر١٨٢	٨١٠ر٥٨٠
التأمين على مسئوليات الموظفين	٢٤٦ر٢٠٣	٨ر٩٥٦	٢١١ر٦٢١	٤٠١ر١٤١

أولا : اثارتها لمشاعر التعاونيين وعواطفهم
Appeal to Co-operative Sentiment.

ثانيا : أنها تضع شروطا مناسبة للراغبين فى التأمين لديها .

ثالثا : حثها وكلاءها على بذل مزيد من الجهود عن طريق تشجيعهم وايجاد حوافز قوية للعمل باعطائها أجورا ونسبا من الفوائد تدفعهم الى دوام الاستمرار فى العمل وتنمية ما يقومون به من أعمال .

والحركة التعاونية البريطانية بالاضافة الى ما سبق تهتم اهتماما كبيرا بجمعيتين تعاونيتين للتأمين الصحى تعملان فى نطاق المشروع القومى للتأمين الصحى وهاتان الجمعيتين هما : .

1 — The Co-operative Wholesale Society Health Insurance Section ...... and

2 — The Scottish Co-operative Friendly Society

والجمعية الأولى يندرج فى عضويتها ما يزيد على ٦٠٠,٠٠٠ عضو .

وفيما يلى نعرض الجدول رقم (٢١) وهو يوضح تطور نشاط الجمعية التعاونية للتأمين .

(1) The Co-operative Movement in Britain E. Thopham J.A. Hough, P. 41.

جدول رقم (٢٠)

السنة	راس المــال	احتياطيات وارصدة اخرى	اقســاط
	ج.ك	ج.ك	ج.ك
١٩٥٥	٥٢ر٥٠٠	١٥٩ر٠٣٠ر٥٠٧	٣٨ر٥٠٨ر٣٦٩
١٩٥٦	٥٢ر٥٠٠	١٧٣ر٦٠٧ر٨٤٦	٤٠ر٦٦٤ر٢٢٤
١٩٥٧	٥٢ر٥٠٠	١٨٢ر٧٦٣ر٨٤٤	٤٢ر٢٩٢ر٩٢٠
١٩٥٨	٥٢ر٥٠٠	٢٠٥ر٥٥٨ر٥٣٢	٤٧ر٧٠٢ر٦٦١
١٩٥٩	٥٢ر٥٠٠	٢٢٦ر٣٨٦ر١٦٤	٥١ر٨٥٥ر٨٦٣

ومن الجدول السابق يتضــح أنه على الرغم من ثبــات رأس مال الجمعية التعاونية للتأمين الا أنها استطاعت أن تحقق احتياطيات ضخمة ، هذا بالاضافة الى أن أقسامها أخذت دائما فى التزايد اذ بينما كانت قيمة الأقسام فى عام ١٩٥٥ تبلغ ٣٨ر١٠٨ر٣٦٩ جنيه انجليزى تراها قد بلغت فى عام ١٩٥٩ مبلغــا وقدره ٥٢ر٨٥٥ر٨٦٣ جنيــه انجليزى والسبب فى هذه الزيادة المستمرة أن هذه الجمعية لا تستهدف الربح فقط ، لذلك نجد أن الأقساط التى تحصل عليها أقل بكثير من الأقساط التى تحصلها شركات التأمين الرأسمالية ، وقد أدى هذا الى أن تعمل شركات التأمين المنافسة على خفض قيمة أقساطها •

وبالاضافة الى ما تقدم فقد احتلت هذه الجمعية مركزا ممتازا فى مجالات النشاط التأمينى • فهى تحتل المركز الثالث بالنسبة للمنشــآت التأمينية المشتغلة بالتأمين على الحياة فى الصناعة ، والمرتبة الخامسة فى قائمة المنشآت التأمينية على اختلاف أشكالها وأنواعها •

(١٣) الاتحــاد التعــاونى

سعت الحركة التعاونية فى بريطانيا الى استكمال بنيانها التعاونى عن طريـق ايجاد تنظيم أعلى يستطيع أن يسهم فى الدفـاع عن مصالحها المشتركة والدعاية لقضيتها ، هذا التنظيم يطلق عليه الاتحاد التعاونى The Co-operative Union وهذا الاتحاد يتولى بصفة رئيسية نشرة الدعــوة للحركة التعاونية وايجاد رأى عام فى صالحها ، وتيسير جميــع العقبات أمام الجمعيات والدفاع عن مصالحها بأسرها ، هــذا بالاضافة الى أن الجمعيات الناشئة لا تستطيع بامكانياتها المحدودة أن تحصل على الخبرة الاستشارية ذات الكفاية العالية الأمر الذى يأخذ الاتحاد التعاونى على عاتقه مهمة تيسيره •ومن الأمور التى يقوم بهـا الاتحاد أيضا أن يقوم عن طريق أجهزته الفنية بالبحوث والدراسات العلمية التىتنير الطريق أمام الحركة التعاونية بأسرها ومن ذلك مثــلا القيام بالبحوث والدراسات التى تتعلق بمركز النشاط التعاونى بالنسبة للنشاط الاقتصادى الذى تقوم به المنشآت الاقتصادية المنافسة والتعرف على جوانب الضعف ، واقتراح مختلف الحلول للتغلب عليها •

ومن أهم الأمور التى يهتم بهـا الاتحاد التعاونى البريطانى نشر التعليم التعاونى بحيث تتمــكن الحركة التعاونية من اخراج جيل من الاداريين التعاونيين الذين يؤمنون بالتعاون وفلسفته وأهدافه وفى نفس الوقت يكونون على أعلى قدر من الكفاية والادارة حتى يستطيعون أن يتولوا عبء الأمانة الملقاة على عاتقهم باسم الحركة التعاونية • هذا بالاضافة الى نشر الوعى بكل الطرق الممكنة بما فى ذلك اصدار النشرات، وانشاء المكتبات ، والمعاونة فى القيام بحملات الترويج التى تقوم بهـا مختلف أنواع الجمعيات التعاونية فى أنحاء المملكة المتحدة بأسرها •

ويقول E. Topham and J.A., Hough (١)، فى كتابهما (الحركة التعاونية فى بريطانيا) ان الاتحاد التعاونى يعمل على حفظ عنصر الخدمة الاجتماعية فى التعاون ، اذ أنه يعمل على نشر التعاون وحمايته وتنميته كخدمة اجتماعية ، وتشترك فى عضويته جميع أنواع الجمعيات التعاونية. كما وتحقق الحركة التعاونية عن طريق هذا الاتحاد قوة الغرض والمبدأ فى كل مجال من مجالات نشاطها ، وتلمس كل جانب من جوانب الحياة القومية من البرلمان الى الفلاح الذى يعيش على الزراعة . وتشترك الحركة التعاونية فى بريطانيا عن طريق الاتحاد فى الحلف التعاونى الدولى كتنظيم متقدم فى بنيان النظام التعاونى الدولى . كما وأن أية جمعية تندرج فى عضوية الاتحاد التعاونى يعنى أنها جمعية تسير وفقا للأسلوب التعاونى والروح التعاونى الحق بمعنى أنها لن تحمل من التعاون اسمه فقط بل أيضا روحه ومعناه ، وعلى ذلك يكون هناك ضمان أكيد الى أن هذه الجمعية ستوجه جهودها ونشاطها فى سبيل رفع مستوى الحياة الاجتماعية .

ويعتبر الاتحاد التعاونى بالنسبة للحركة التعاونية كمجلس وزراء مستديم للتعاون ، اذ أن المجلس المركزى الذى ينتخبه أعضاء الاتحاد عن طريق الجمعيات المنضمة اليه ، يقوم بتوجيه سياسة الحركة التعاونية ، ليس فقط من النواحى الاقتصادية والتجارية ، بل أيضا من النواحى الاجتماعية والتعليمية والسياسية . ويشترط دائما موافقة المؤتمر التعاونى على ما يرسم من سياسات ، فالمؤتمر التعاونى ينعقد كل عام ويحضر اليه ممثلين عن الحركة التعاونية مما يندرج فى عضويتها من مختلف أنواع الجمعيات ، والذى يعتبر بحق برلمان التعاونيين البريطانيين .

---

(١) المرجع السابق ص ٤٧ .

ويشبه الاتحاد التعاونى البريطانى الجمعية التعاونية لتجارة الجملة فى أن مركزه الرئيسى فى مانشستر وهى المدينة الرئيسية ، وله فـروع فى أنحاء البلاد ، وبكل فرع هيئة من الموظفين المتخصصين المتفرغين الذين يعملون طول الوقت ويقع على عاتقهم حل المشكلات التى تعترض سياسة التعاون وتسهيل اتصال الجمعيات بعضها ببعض ، والفصل فيما قد ينشأ بينها من خلاف حول تعيين حدود النشاط التجارى لكل جمعية ، والقيام بما تتطلبه اجراءات المفاوضة والصلح ومنظمات العمال ، ووضع القوانين النظامية للجمعيات ، والرقابة على أسعار البضائع وجودتهـا وذلك من وجهـة نظر المستهلك كذلك القيام بأمور الدعاية والعلاقات العـامة ، والبحوث العلمية الاحصائية ، والتعليم بما فى ذلك الكلية التعاونية •

وللاتحاد أيضا لجنة برلمـانية خاصة به ، يوفدها الاتحاد لمفاوضة الحكومة القائمة فى المواضيع التى تهم المستهلكين ، كما أن الاتحاد يمثل تمثيلا مباشرا فى البرلمـان البريطانى عن طريق احدى منظماته المساعدة وهى الحزب التعاونى الذى يلعب ممثلوه دورا كبيرا فى النشاط المحلى والمجالس البلدية والمحلية ، كما يقوم بنفس النشاط فى البرلمـان •

والاتحاد التعاونى البريطانى ليس هيئة تجارية ، ويحصل على دخله عن طريق اشتراكات الجمعيات التعاونية التى تقدمها للاتحاد بنسبة بنسين عن كل عضو • والاشتراك فى الاتحاد التعاونى اختيارى ولـكنه عام بالنسبة للحـركة التعاونية بأسرها ، ويمكن القـول بحق بأن الاتحاد التعاونى يعتبر جزءا من نظام الدولة الاقتصادى ، فقد نص عليه بالذات فى كثير من القوانين كهيئة من الهيئات التى لها حق ترشيح ممثلين عنهـا لشغل وظائف تتعلق بالسلطات التشريعية •

وأخيرا أضاف الاتحاد مسئولية أخرى الى مسئولياته العديدة التى

يضطلع بها ؛ اذ أنه انضم الى مؤتمر نقابات العمال وحزب العمال فى مجلس العمل القومى National Council o f labour حتى تنطق هذه المنظمات الثلاثة باسم واحد وتعبر عن تضامن القوى العاملة والتى تضع التعاون فى مكانه اللائق كمتحدث باسم الجماهير ، وهكذا تحققت الأمانى التى تنشدها الحركة التعاونة فيما يتعلق بالخدمات الاجتماعية والتى زادتها مر السنين قوة على قوة ، حتى أن رواد روتشديل لو أتيح لهم أن يبعثوا من جديد ليدهشوا من القوة والتأثير اللذين يتصف بها ممثلى هـذه الحركة الديمقراطية الاقتصادية الحقة ، والتى تعمل بحرية فى ظل دولة ديمقراطية .

ويهمنا ان نشير هنا أن الاتحاد التعاونى فى سبيل تحقيق أهدافه يقدم خدماته حتى الى الجمعيات التى لم تنضم اليه الى الآن وعددها قليل لا يزيد عن ثلاثين جمعية فى طول البلاد وعرضها .

أهمية الاتحاد التعاونى :

يتبـين لنا مما تقـدم أن الاتحاد التعاونى البريطانى يعتبر مركز الأهمية بالنسبة للحركة التعاونية البريطانية بأسرها ، وأن نشاطه لايتناول الاهتمام بالجوانب التجارية فقط ، بل أيضـا كل ما يتعلق بالجـوانب التعليمية والاجتماعية والسياسية ، وقد ورد فى قانونه النظامى أنه يهتم اهتماما خاصا بما يأتى :

١ ــ يساهم فى رسم السياسات التى تتعلق بالحركة التعاونية وينطق باسمها ويدافع عن مصالحها .

٢ ــ يضـع الاطار العام الذى تعمل فى حدوده الجمعيات المحلية وجمعيات الجملة ، وهـذا الاطار العام يتم وضعه عن طريق المناقشات

والأبحاث البناءة ، هذا بالاضافة أيضا الى العمل على كسب ثقة الرأى العام وتوعيته •

٣ — يعمل الاتحاد على حل المشكلات التى تعترض الحركة التعاونية فى الداخل وذلك دون اللجوء الى القانون العام •

٤ — يضع الاتحاد النماذج للقوانين النظامية التى يسير عليها العمل فى مختلف الجمعيات •

٥ — يقدم الاتحاد كل ما يستطيع من خدمات لأعضائه سواء فى ذلك الخدمات الفنية أو القانونية أو العمالية أو الزراعية أو الأبحاث الاحصائية أو التعليمية أو الاستشارات المالية أو مستلزمات الدعاية•

كما ورد أيضا فى قانون الاتحاد النظامى فيما يتعلق بالانضمام اليه أنه يندرج فى عضوية الاتحاد كل التنظيمات التى تعمل فى سبيل تدعيم الحركة التعاونية وتطبيق مبادئها وأهدافها •

والاتحاد يطلب من أعضائه وفقا لما ورد فى المادة الثامنة من قانونه النظامى ما يأتى :

١ — استبعاد الوسائل غير الشريفة فى المعاملات •

٢ — توزيع الفائض بطريقة عادلة •

٣ — استبعاد وسائل الاسراف والضياع عن طريق تجنب المنافسة داخل الحركة التعاونية •

كما نصت المادة التاسعة من القانون النظامى للاتحاد ضرورة

اشراف الأعضاء على المنظمة ، وبذلك تستبعد من عضويته أى نوع من أنواع التنظيمات التى تقوم الرقابة فيها على أسس غير شعبية .

ويقع على عاتق اللجنة الادارية فى الاتحاد التأكد من توافر هـذه الصفات فى الهيئات التعاونية المندرجة فى عضويته .

يتـدرج فى عضـوية الاتحـاد بالاضافة الى الجمعيات التعاونية الاستهلاكية والانتاجية والزراعية ، قليل من الهيئات التى لا ترمى الى الكسب .

يملك السلطة العليا فى الاتحاد (المؤتمر السنوى العام) الذى يطلق عليه Annual Cooperative Congress وهو يتكون من الأعضاء المندوبين عن مختلف أنواع الجمعيات والذين يمثلون كما يلى :

ترسل الجمعيات التعاونية الاستهلاكية للتجزئة مندوبيها بواقـع مندوب عن الـ ١٠٠٠ عضو الأولى ، ثم بعد ذلك ترسل مندوب عن كل ٥٠٠٠ عضو الى أن يصل المجموع الكلى ٢٦٠٠٠ عضو وما يزيد عن الـ ٢٦٠٠٠ ترسل الجمعية مندوب عن كل ٥٠٫٠٠٠ عضو بحيث لا يزيد عدد من ترسلهم عن ١٢ مندوبا .

ويتم التصويت فى اجتماع المؤتمر عن طريق رفع الأيدى ، غير أن هذا لا يمنع عندما يرغب الأعضاء فى ذلك أن يتم التصويت عن طريق البطاقات .

وحتى نلقى ضوءا على أصوات مختلف الجمعيات فى المؤتمر العام تورد فى صحة ٧٠ جدولا رقم (٢١) يوضح مختلف أنواع الجمعيات ، واشتراكاتها ، هذا مع رجاء ملاحظة أن الاتحاد يمول عن طريق اشتراكات عن كل عضـو من أعضائها ، أما غير ذلك من الجمعيات فتقرر اللجنة الادارية قيمة الاشتراك .

جدول رقم (٢١)

يوضح أنواع الجمعيات المندرجة فى عضوية الاتحاد(١) العام
وقوة تصويتها فى عام ١٩٣٥

نوع الجمعية	اجمالى الاشتراكات			عدد المندوبين فى المؤتمر	قوة التصويت فى الانتخابات وفى بطاقة التصويت فى المؤتمر
	بنس	شلن	ج ك	٢٢٣١	٧٥٩٤
جمعيات تجزئة	٩	١٤	٥٢٧٢٨	٢٢	٢٢
اتحادات محلية	–	٨	٦٤	٢٤	١٠٨
جمعية الاتجار بالجملة الانجليزية	–		٩٠٠	١٢	٢٤
جمعية الاتجار بالجملة الاسكتلندية	–		٢١٢	١٢	٨
اتحادات تابعة لجمعيات الجملة	–	٢	٨٠	١١	١١
اتحادات اخرى كالطباعة .. الخ	–	٥٢		٤	٤
جمعيات زراعية	–	٨	٥	١١	١١
جمعيات انتاجية	–	١٨	٢٤٤	٥٧	٦١
جمعيات من نوع خاص	–	١٠	١٥١	٥٦	٥٦

(١) Consumers' Co-operation in Great Britain By Sanders Florence Peers, P. 202.

اختصاصات المؤتمر :

يناقش المؤتمر تقــارير المجلس المركزى Central Board ولجانه المختلفة ويناقش الحسابات المختلفة ويوافــق عليها ، ويختار مراجعــا للحسابات ، كما يناقش كل ما يتعلق بتغيير مــواد القــانون النظامى للاتحاد .

أما فيما يتعلق بالجوانب الادارية ، فان المملكة المتحدة مقسمة الى تسعة أقسام جغرافية تختار الجمعيات التعاونية الكائنة فى دائرة كل قسم من بينها أعضاء مجلس ادارته .

وأعضاء مجلس الادارة المنتخبين للمناطق التســع يشلون المجلس المركزى ، وقد كانت المناطق التسع ممثلة بعدد من أعضاء مجلس الادارة كما يلى :

١ — Midland Sectional Board ممثلة بـ ١١ عضوا

٢ — Northern Sectional Board ممثلة بـ ٧ عضوا

٣ — North-eastern Sectional Board ممثلة بـ ٨ أعضاء

٤ — North-western Sectional Board ممثلة بـ ١٣ عضوا

٥ — Socttish Sectional Board ممثلة بـ ١٠ أعضاء

٤ — Southern Sectional Board ممثلة بـ ٦ أعضاء

٧ — South-western Sectional Board ممثلة بـ ٦ أعضاء

٨ — Western Sectional Board ممثلة بـ ٦ أعضاء

Irish Executive ممثلة بـ ٨ أعضاء

ويجتمع أعضاء المجلس المركزى مرتين على الأقل بمناسبة انعقاد المؤتمر كما يجتمعون فى غير ذلك من الأوقات للمناسبات المختلفة .

أما مجالس الادارة المحلية فتجتمع مرة على الأقل كل شهر ، ومعظم هذه المجالس تستأجر سكرتارية دائمة تعمل تحت اشراف المجلس وتكون على اتصال دائم بمركز الاتحاد بمانشستر .

وتقوم مجالس الادارة المحلية بتنسيق النشاط بين الجمعيات المحلية. وتحل ما بينها من خلافات كما تساعد فى شئون الدعاية ، وحث الجمعيات التعاونية على الابتكار واتباع الأساليب التجارية التى تستهدف خدمة المستهلكين وتمكن الحركة من مقابلة المنافسة التى تقوم بها المنظمات الأخرى التى تعمل فى الاستهلاك .

وتدعو مجالس الادارة المحلية الى عقد مؤتمرات إقليمية تناقش فيها تقارير مجلس الادارة المحلى بصراحة تامة ، وليس هناك ما يمنع اطلاقا من تقديم النقد لأعضاء المجلس وما قد يتخذونه من قرارات تتعلق بالسياسة العامة للحركة التعاونية .

وأخيرا ، فانه ينبغى أن يكون مفهوما أن الاتحاد بمختلف أجهزته يؤمن بأن العالم لا يظل ساكنا ، انه عالم متحرك متقدم ، ومن أجل هذا يقع على عاتق الاتحاد الاستعانة بأقصى الكفايات العلمية سواء أكانت من الجامعات أو من أعضاء هيئة تدريس كلية التعاون التى تتبع الاتحاد

أو غيرهم حتى تظل الحركة التعاونية حركة متحركة متقدمة وسط عالم يسرع الخطى لتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لمجموع المواطنين.

وفيما يلى نورد جدولا رقم (٢٢) يوضح أنواع الجمعيات التى تندرج فى عضوية الاتحاد العام وعددها وعدد أعضائها وفقا للاحصائيات التى نشرها الاتحاد التعاونى عن عام ١٩٥٩ ، والذى يتبين منه أنه ينضم للاتحاد التعاونى البريطانى مختلف أنواع الجمعيات التعاونية ، اذ ينضم اليه ٨٧٠جمعية استهلاكية ، و ٨٢ جمعية على مستوى الاتحادات الاقليمية، و ٣٧ جمعية انتاجية وخمس جمعيات ذات طبيعة خاصة ، وأربع جمعيات جملة ، وجمعية واحدة للتأمين وجمعية واحدة على المستوى القومى لانتاج المواد الكيميائية وجمعية واحدة للطباعة .

جدول رقم (٢٢)
يوضح أنواع الجمعية المندرجة فى عضوية الاتحاد التعاونى فى عام ١٩٥٠

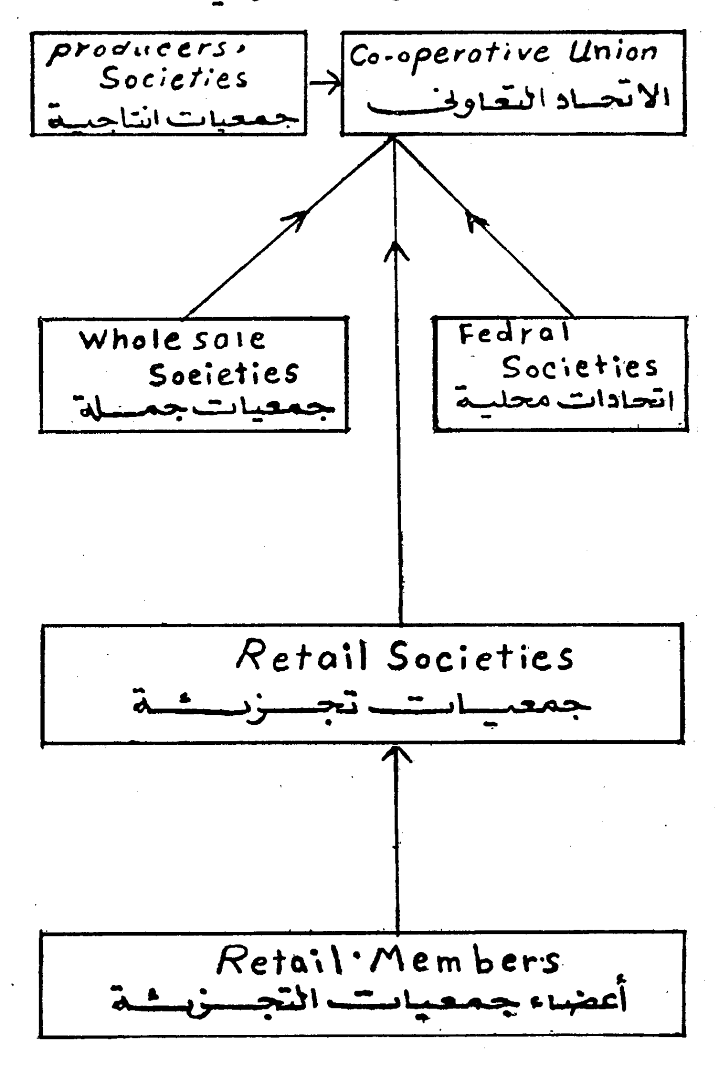
نوع الجمعية	اعضاء الاتحاد التعاونى العام			
	عددالجمعيات	عدداعضائها	قيمة راس المال	قيمة المعاملات
			ج . ك	ج . ك
جمعيات تجزئة	٨٧٠	١٢ر٦٢٧ر٧١٢	٢٤٩ر٩٠٩ر٣٣٥	١ر٠٠٤ر٠٥٩ر٦٨١
اتحادات اقليمية	٨٢	١ر٣٤٢	٧ر٠٤٣ر٤٤٣	٣٢ر٠٨٧ر٩٢٣
جمعيات انتاجية	٣٧	١٢ر٢٨٧	٨٣٢ر١٢٧	٦ر٣٦٦ر٨٦٩
جمعيات ذات طبيعة خاصة	٥	٦ر١١٦	٢٠٧ر٦٩٢	٢ر٨٤٦ر١٨٩
جمعيات جملة	٤	١ر٤٧٥	٣٨ر٣٩٩ر٠٢٦	٥٨٥ر٨٢٠ر٥٤٥
جمعيات تأمين	١	٢	٥٢ر٥٠٠	٥١ر٨٥٥ر٨٦٣
الجمعية التعاونية للمواد الكيماوية	١	١٢٦	١٣٧ر٠٤٥	١ر١٦٢ر٤٩٩
الجمعية التعاونية للطباعة	١	٧٧٣	٢٧٠ر٦٤٩	٩٤٦ر٧٩٢

وقد سبق وأن أوضحنا أن الانضمام الى عضوية الاتحاد التعاونى البريطانى اختيارى ، فالجمعيات التعاونية لها حق الانضمام اذا توافرت فيها الصفات اللازمة ، كذلك لهذه الجمعيات حق الانسحاب ، ورغما عن ذلك فقد دلت الاحصائيات المنشورة عن عام ١٩٥٩ أن الغالبية العظمى من الجمعيات انضمت للاتحاد ، اذ أن نسبة عــدد أعضاء الجمعيات فى الاتحاد تعادل ٩٦ر٧١٪ من مجموع عدد الجمعيات ، وأن نسبة العضوية المندرجة فى هذه الجمعيات تعادل ٩٨ر٦٠٪ من مجموع عدد الأعضاء التعاونيين فى بريطانيا ، كما وأن نسبة رأس مال الجمعيات المنضمة للاتحاد تعادل ١٨ر٥٥٪ وأن معاملاتها يعادل ٩٨ر٥٩٪ من مجموع رقم معاملات الحركة التعاونية بأسرها فى المملكة المتحدة .

ويعتقد التعاونيين فى بريطانيا أن تقاليد الحرية التى تتبعها الحركة التعاونية هناك والتى تعنى أن العضو له مطلق الحرية فى أن يفعل ما يشاء مما لا يضر بمصالح الجمعية . والجمعية التعاونية للتجزئة أيضا لها الحرية الكاملة فى أن تتعامل أو لا تتعامل ، وتنضم أو لا تنضم لجمعية الجملة ، هذه التقاليد القائمة على حرية الانضمام أو الانسحاب تعتبر ضمانا أكيدا لتحقيق الكفاية الاقتصادية فى التعاون .

وبانتهاء حديثنا عن الإتحاد التعاونى البريطانى يمكننا أن نوضـــح بنيان الحــركة التعاونية البريطانية وفقــا للشــكل الموضح بالصفحة رقم (٢١٥)

الجدول التالى يبين الهيكل
التنظيمى العام للحركة التعاونية



المبحث الرابع

إدارة الجمعيات التعاونية

متاجر التجزئة :

تملك الجمعية العمومية فى متاجر التجزئة التعاونية السلطة العليــا فى كل شئون الجمعية ، وهى تتكون من جميع الأعضاء المساهمين ، فهم أصحاب الشأن الأول فيها وتنص القوانين التعاونية على اعطاء كل عضو حق حضور الجمعيات العمومية ، ولكنها تجيز تعليق حق العضــو فى التصويت على شروط معينة فمثــلا بعض هــذه الجمعيات كجمعيــة Dunfermline Cooperative Society (١) تشترط لحضــور العضــو الجمعية العمومية أن يكتب فى أربعة أسهم على الأقل ويودع ست بنسات على الأقل بالاضافة الى ست بنسات أخرى كرسم دخول للجمعية كما تشترط أن لا يقل عمر العضو عند الاكتتاب عن ستة عشر عاما .

والجمعيات التعاونية فى المجتمع البريطانى تعتبر صــورة مصغرة للمجتمع الانسانى الكبير ، بل تعتبر جمهوريات مصغرة ، أفراد شعوبها هم أعضاؤها وهم أصحاب الكلمة والسيادة العليا فيها ، ومن أجل ذلك لا يجوز أن ينيب أحد الأعضاء شخصا من غير الأعضاء فى استخدام حق الحضور الجمعيات العمومية واستعمال مثل هذه السلطة أو السيادة ؛ لأنه قد لا يفهم شيئا عن التعاون وأهدافه فيكون سببا فى الاخلال أوتأجيل القرارات التى تستهدف الصالح العام للجمعية ، هذا بالاضافة الى ممارسة مثل هذا الحق يدرب الأعضاء على الأسالب الديمقراطية فى ادارة الجمعية .

---

(١) هذه الجمعية عنوانها : Randolph Street Dunfermline

وتهتم الجمعيات التعاونية فى بريطانيا اهتماما كبيرا بالدعوة الى حضور الجمعية العمومية ، وذلك أن الشخص الذى يفكر فى الاكتتاب فى أسهم الجمعية لا بد أن تكون له مصلحة معينة من الاكتتاب فى هذه الأسهم والاندراج فى عضوية هذه الجمعية لذلك يقع على عاتق أعضاء مجلس الادارة والمدير ومختلف اللجان أمر تشجيع الأعضاء على البقاء فى العضوية والسعى الى زيادة عددهم ومواطنهم واقبالهم على حضور الجمعيات العمومية .

ومن العوامل التى تتبع وتساعد على جذب الأعضاء لحضور اجتماعات الجمعية العمومية ما يأتى :

١ ـ التنظيم الجيد للاجتماع .

٢ ـ اغراء الأعضاء بحضور الاجتماعات .

١ — التنظيم الجيد للاجتماع :

ويتطلب التنظيم الجيد للاجتماع ضرورة توافر العناصر الآتية :

اولا ـ الاعداد للاجتماع :

ذلك أن الأمور المألوفة أنه اذا ذهب عضو فى هيئة معينة الى اجتماع خاص بها ثم وجد هذا الاجتماع غير منظم ، فانه يؤثر عدم العودة الى هذا الاجتماع اذا دعى اليه مرة أخرى بل قد لا يكتفى بالامتناع عن حضور الاجتماع فينصح غيره من الأعضاء بعدم تلبية مثل هذه الدعوات ويبرر لذلك بأن فى الحضور مضيعة للوقت ولا شك أن هذه الفكرة السيئة تعلق بذهن العضو نتيجة لتهاون القائمين على شئون الاجتماع فى اعداده وتنظيمه .

ولهذا يجب أن يحسن القائمين على شئون الجمعية أمر الاعداد للاجتماع ويعملوا على أن تصل الدعوات الى الأعضاء فى الوقت المناسب، ويتخذوا من الوسائل ما يكفل حضورهم أو حضور العدد الأكبر منهم فى موعد الاجتماع ، فان ذلك يساعد كثيرا على توثيــق العلاقات بين الأعضاء وبين الأعضاء والجمعية ، وينعكس أثر هذا الاهتمام بوضوح فى صورة حجم المعاملات .

وتقع مهمة الاعداد لاجتماع الجمعية على عاتق أعضاء مجلس الادارة لأنهم المسئولون عن توجيه الدعوة اليها .

وأول شيء يجب الاهتمام به فى هذا الشأن هو اعداد جدول الأعمال والعناية بتحضيره قبل موعد الاجتماع بفترة كافية لعدة أسباب منها ،

(أ) تهيئة الوقت الكافى أمام أعضاء مجلس الادارة لتوجيه الدعوة الى الجمعية العمومية ومعها جدول الأعمال ، حتى يكون هناك أمام الأعضاء كذلك الوقت الكافى لقراءة التقارير وأخذ فكرة عامة ، ونقدها ان كان فيها ما يستحق النقد .

(ب) تهيئة الوقت الكافى كذلك أمام رؤساء اللجان المختلفة بالجمعية ليرفعوا تقاريرهم الى أعضاء مجلس الادارة ، وليجد أعضــاء مجلس الادارة كذلك الوقت الكافى لقراءة هذه التقارير ، وابداء ما قــد يعن لهم من ملاحظات عليها ان كان فيها ما يدعو الى تسجيل هذه الملاحظات.

وبهذه المناسبة نذكر أن من مواطن الضعف فى الجمعيات العمومية ما يلاحظ عند تقديم تقرير أعضاء مجلس الادارة عن الميزانية والحسابات الختامية من أن معظم الأعضاء تقريبا لا يفهمون لغة الميزانيات وما تعنيه

عناصرها ، ولهذا يمرون عليها سريعا دون الاهتمام بفحصها أو مناقشتها ومن ثم يستحسن دائما أن نوضح لهم ما تمثله أرقام الميزانية بطرق العرض المناسبة ، كالرسوم البيانية والخرائط التوضيحية ، مع شرح مختصر يوضح أهم ما تتميز به الجوانب المالية للعام الذى توضحه هذه الرسوم والخرائط .

(حـ) المام الأعضاء بمعلومات عن أسماء المرشحين ، فان الجمعيات التعاونية تسير وفقا للأساليب الديمقراطية الصحيحة فى الادارة ، وهذا يتطلب اذا كانت الجمعية العمومية ستنظر فى انتخاب أحد أعضاء مجلس الادارة أو استبدالهم بغيرهم — أن يكون الأعضاء على علم بأسماء المرشحين الذين تدرج أسماؤهم فى جدول الأعمال بجوار البند المخصص لذلك ، ومن ثم يجب أن يفسح لهم فى الوقت كى يكونوا فكرة عن المرشحين ، ثم يدلو بأصواتهم فى الاجتماع لصالح من يعتقدون أنه أولى وأجدر من غيره بأن يمثلهم فى الادارة ، وهذا يتطلب قفل باب الترشيح قبل شهر أو ثلاثة أسابيع من موعد انعقاد الجمعية العمومية حتى يتمكن أعضاء مجلس الادارة من ادراج هذه الأسماء ونشرها على الأعضاء .

ثانيا — اختيار المكان المناسب :

ثم ان اختيار المكان المناسب الذى يتسع لعدد الأعضاء المنتظر حضورهم يعتبر من العوامل المهمة فى التنظيم الجيد للاجتماع ويمكن توفير هذا المكان بحيث يتوافر فيه من الامكانيات ما يساعد على نجاح الاجتماع ، مثل سعة المكان بحيث يستوعب عدد الأعضاء ، وقربه من مساكن أكثر الأعضاء .

ومن المعروف عن التعاون أن له أهدافا اجتماعية بجوار الأهداف

الاقتصادية لذلك نص على تخصيص جزء من الأرباح ينص عليه فى نظام الجمعية لتحسين شـئون المنطقة التى تقوم فيها من الناحيتين المـادية والاجتماعية .

ومعنى هذا أن المنطقة بصفة عامة تستفيد من نجاح هذه الجمعيات فى أداء رسالتها من الفائض الذى تحققه ، فضلا عما يعود على مواطنى الحى من أعضاء الجمعية من فوائد الأسهم والعائد .

وأيا كان المكان المناسب الذى يقع عليه اختيار مجلس الادارة ، فيجب التأكد من أنه مناسب للأعضاء المرتقب حضورهم ، ومن أنه تتوافر فيه الشروط الصحية من اضاءة وتهوية ... وما الى ذلك .

ثالثا – اختيار الزمان المناسب :

كذلك يجب على الجمعيات العمومية ، فلا تلجأ الى ما تلجأ اليـه بعض الشركات المساهمة من تحديد زمان انعقاد الجمعية العمومية فى وقت يكون الأعضاء فيه عادة مشغولين بالعمل ، فلا يتمكن أكثرهم من حضور الاجتماع بل يجب على أعضاء مجلس الادارة أن يتخيروا الوقت الذى يناسب غالبية الأعضاء .

رابعا – التركيز بموعد الاجتماع ومكانه :

وذلك يقع على عاتق لجنة العضوية ، فيجب أن تبذل أقصى جهودها فى تذكير الأعضاء بموعد الاجتماع ومكانه ، فاذا كان للجمعية نشرات منتظمة خاصة بها ، فيجب على هذه اللجنة أن تتأكد من أن كل عـدد يصدر بين تاريخ ارسال الدعوة وموعد انعقاد الجمعية العمومية يكون محتويا على نص الدعوة وحث الأعضاء على حضـورها . ورأى أن تخصص كل جمعية لوحة تضعها فى مكان بارز منها ، فى نافذة المعروضات

بواجهة الجمعية • ثم تتعاون لجنة العضوية مع اللجنة التعليمية على تحريرها واخراجها فى أسلوب سهل وصورة جذابة وبذلك تكون هذه اللوحة من الوسائل التى تستعين بها اللجنتان فى تعريف الأعضاء بالتعاون وأهدافه ، فعندما يوجه أعضاء مجلس الادارة الدعوة للجمعية العمومية تهتم لجنة العضوية بنشر نصها فى هذه اللوحة وتقرن ذلك بعبارات توضح للأعضاء أهمية حضورهم الاجتماع ، ولا بأس فى هذه المناسبة السنوية أن توضع بجوار الخزانة لافتة تذكر الأعضاء بموعد انعقاد الجمعية ويحسن من المدير وغيره من الموظفين كذلك أن يخاطبوا بأنفسهم أعضاء الجمعية المترددين عليها ويرجونهم التكرم بحضور الاجتماع ويذكرونهم بموعده ومكانه •

ولا شك أنه مما ييسر على لجنة العضوية مهمتها ارسال مذكرة « تذكرة » للأعضاء قبل موعد انعقاد الجمعية • وفى انجلترا تقوم لجنة العضوية بتحرير قوائم بأسماء الأعضاء وعناوينهم وأرقام تليفوناتهم ، وتقسمها حسب الشوارع والأحياء ، ثم يتولى كل عضو من أعضائها مهمة الاتصال بعدد من الأعضاء القاطنين فى القسم الذى يعهد اليه متابعة الاتصال بالأعضاء القاطنين فيه وتذكيرهم وحثهم على حضور الاجتماع، فان مثل هذه المتابعة وبخاصة فى اللحظة الأخيرة تأتى بأعظم النتائج فيما يتعلق بازدياد نسبة الحضور •

خامسا ـ ادارة الاجتماع بطريقة جيدة :

تهتم الجمعيات التعاونية فى انجلترا بضرورة تلقين القائمين على شئون الحركة التعاونية التعليمات والأساليب الاجرائية التى تتبع فى تنظيم وادارة الاجتماعات لأنها من الأسس اللازمة لحسن سير العمل وتنظيمه وصبغه بصبغة الجدية والانتاج •

ونحن نلاحظ أن معظم مناقشات الجمعيات وكثيرا من الهيئات التى يغلب عليها المستوى الثقافى المنخفض تتخذ دائما طابع الارتجال وعـدم النظام ، مما يتسبب عنه ضياع كثير من الوقت واحتدام المناقشة حول أمور تافهة أو شكلية دون الاهتمام بالأمور الحيوية الجوهرية ، وكثيرا ما ينتهى الاجتماع بصورة سريعة بعد أن يكون هذا الجدول غير المجدى قد أنهك الحاضرين وسئمو المناقشة فتصدر القرارات مشـوبة بالنقص قليلة النضج ثم تقترع الغالبية عليها دون اقتناع .

لهذا ترى الحركة التعاونية فى بريطانيا أن من العوامل التى تساعد على التنظيم الجيد للاجتماع أدائه بطريقة منظمة تكفل له النجاح . فاذ كانت كافة الاستعدادات التى ذكرت قد روعيت ، فان نجاح الاجتمـاع يتوقف مع ذلك الى حد كبير على الطريقة التى يدير بها رئيس الجلسـة هذا الاجتماع ، وهذه هى العناصر التى تقوم عليها الادارة الجيدة .

(أ) رئاسة الاجتماع :

فقد نص القانون النظامى النموذجى لبعض الجمعيات التعـاونية للاستهلاك على أن يرأس جلسات الجمعية العمومية رئيس مجلس الادارة أو نائبه عند غيابه أو أكبر أعضاء المجلس الحضرين سنا فى غيابهما .

ولا ترى كثيرا من الجمعيات فى كبر السن مبررا لرئاسة الجلسة ، بل تفضل فى حالة ما اذا شعر الرئيس الكثير فى السن بعدم تمكنه من ادارة الجلسة على الصورة التى تحقق لها النجاح أن يطلب من أعضاء الجمعية العمومية انتخاب من يرونه أصلح الموجودين من أعضاء مجلس الادارة لرئاسة الجلسة ، وبعد أن يشرف على عملية الانتخاب ، يعلن النتيجة ، ويدعو الرئيس المنتخب لرئاسة الجلسة .

وسبب الاهتمام بقدرة وكفاية من يرأس الجلسة ويتقن فن ادارتها.
أن نجاح الاجتماع كما ذكرت سابقا يرجع الى مهارة الرئيس وقدرته فى قيادتها بحيث يسير وفقا لجدول الأعمال المعد وعلى رئيس الجلسة أن يضع نصب عينيه دائما أن رئاسته لاجتماع الجمعية العمومية لا تهدف ادارتها بطريقة تحقق الموافقة على ما تقترحه الادارة ، بل عليه أن يعمل قدر استطاعته على اقناع الأعضاء بأن حضورهم كان مفيدا ومثمرا للجمعية ، لأن الاجتماع كانت تسوده روح التعاون الحق وأنهم يقدمون خدمات عظيمة للجمعية بحضورهم اذ يساعدون الادارة فى التعرف على نواحى الضعف ويشتركون بصورة فعالة فى تقديم الاقتراحات البناءة التى تساعد فى رسم سياسات الجمعية وتوجيه نشاطها .

وأول القواعد التى يجب أن يراعيها رئيس الجلسة أن يتأكد من توافر العدد **القانونى اللازم لصحة انعقاد الاجتماع** .

(ب) مراعاة الحياد :

ومن القواعد التى يجب أن يلتزمها رئيس الجلسة الحياد التام ، فاذا كان يرغب فى الادلاء بوجهة نظره فى بعض المسائل ، فعليه أن يتنحى عن رئاسة الجلسة ويطلب من نائبه أو من أكبر الأعضاء سنا فى حالة تغيب نائبه ، رئاسة الجلسة مؤقتا حتى ينتهى الموضوع الذى يريد الاشتراك فى مناقشته .

ويجب على رئيس الجلسة أن يلخص بين آن وآخر وجهات النظر المختلفة وبخاصة قبيل الاجتماع ، وأن يستعين بملاحظى التصويت ومن يرى الاستعانة بهم فى تنظيم عملية الاقتراع بصورة تحفظ نظام الاجتماع وتضمن الاستمرار فى جدول الأعمال ، كما يجب عليه أن يعطى الأعضاء حق الكلام فى المواضيع التى تطرح للمناقشة ويطالبهم بالتر والتزام

الوقت المحدد لهم حتى لا تطول المناقشات ويتسرب الملل فى نفوس الأعضاء •

(ج) صحة صدور القرارات :

ويجب على رئيس الجلسة أن يراعى فى القرارات التى تصدرها الجمعية العمومية ضرورة أن يتوفر فيها موافقة الأغلبية اللازمة لصحتها ، ولكن اذا كانت القرارات فى الجمعية العمومية السنوية والجمعية السنوية العادية تصدر بأغلبية أصوات الحاضرين ، فكيف تصدر القرارات اذا ما تساوت الأصوات ؟

يرى بعض التعاونيين أنه اذا تساوت الأصوات اعتبر الأمر المعروض مرفوضا أما البعض الآخر فيرى أنه فى حالة تساوى الأصوات يرجح الرأى الذى ينضم اليه رئيس الجلسة •

وتفضل بعض الجمعيات فى مثل هذه الحالة أن تعطى لأحد المؤيدين فرصة الادلاء برأيه ، ولأحد المعارضين مثل هذه الفرصة ، ثم يطرح الأمر ثانية للتصويت ، فاذا تساوت الأصوات يرجح الرأى الذى ينضم اليه رئيس الجلسة • وقد يرى البعض أن الأخذ بقاعدة ترجيح الجانب الذى يميل اليه رئيس الجلسة يعتبر استثناء من مبدأ ديمقراطية الادارة ، ولكن يرد عليه بأن هذه القاعدة مشهورة ، ومعمول بها فى الحركة التعاونية فى معظم الدول هذا الى الترجيح فى مثل هذه الحالة لا يعتبر نوعا من التمييز ، بل هو تقدير لرأى الرئيس ، وهو الشخص الذى أعطاه الأعضاء ثقتهم ، واعتبر بحكم رئاسته للجمعية أقدر من غيره على على معرفة الصالح العام •

ولاشك أن هناك فرقا كبيرا بين التمييز والتقدير •

وقد يحدث أن يمتنع بعض المساهمين الحاضرين عن الاشتراك فى التصويت فكيف تحتسب الأغلبية اللازمة لصحة قرارات الجمعية العمومية ؟

اختلفت الآراء فى هذا الموضوع ، فمن قائل ان العبرة بأغلبية الأصوات التى اشتركت فى التصويت ، ومن ثم لا تدخل فى حساب الأصوات التى امتنع أصحابها عن الادلاء بها ، لأنهم بهذا قد فوضوا الرأى الى غالبية المساهمين الذين أدلوا بأصواتهم •

ومن قائل ان من حضر من المساهمين فى الجمعية العمومية ثم امتنع عن التصويت يكون قد اتخذ موقفا معينا ، وهو عدم الموافقة على الأمر المعروض ولا تهم الكيفية التى صاغ بها عدم الموافقة ، أكانت فى صورة رفض صريح أو مجرد امتناع عن التصويت •

والمعتقد أن الامتناع عن التصويت لا يتأتى فى الغالب الا من جانب أقلية لا تريد الموافقة التامة ، أو الرفض البات ، لاعتبارات تراها وترى فى التصريح بها ما يسبب لها الحرج وما اليه من الظروف والملابسات الخاصة وقد يمتنع بعض الأعضاء عن التصويت لمجرد أنهم يرفضون ادخال تعديل على الاقتراح أو لأنهم يرفضون جزءا من الاقتراح ، وعلى ذلك فليس من الصواب القطع أن هؤلاء الممتنعين قد فوضوا الرأى لأغلبية أصوات المساهمين الذين أدلوا بأصواتهم ومن ثم يعتبرون مؤيدين للاقتراح •

كذلك لا يوافق الكثيرين على أن الامتناع عن التصويت يعتبر رفضا للاقتراح •

والأرجح فى مثل هذه الحالة أن يقاس نسبة عدد الأصوات الموافقة أو الرافضة الى مجموع عدد الأصوات التى حضرت الاجتماع ، ويعتبر الممتنع عن التصويت حاضرا للاجتماع ، لأنه بالفعل دون فى محاضر جلسات الجمعية حاضرا ٠

أما اذا كانت القرارات صادرة من جمعية عمومية استثنائية ، فيجب على رئيس الجلسة أن يتأكد من أن هذه القرارات قد حازت موافقة العدد الذى نص عليه القانون النظامى للجمعية ٠

ويجب على رئيس الجلسة كذلك أن يتأكد من أن المناقشة التى دارت فى جلسة الجمعية العمومية والقرارات التى اتخذتها قد دونت فى دفتر محاضر جلسات الجمعية العمومية ، ثم يوقع على المحضر هو والسكرتير وأحد ملاحظى التصويت على الأقل ٠ ويجب أن يذكر فى محضر الجلسة أسماء أعضاء الجمعية الحاضرين والرئيس والسكرتير وملاحظى التصويت والقرارات الصادرة وعدد الأصوات التى حازتها ٠ كما ويجب أن تبلغ صور محاضر جلسات الجمعية العمومية الى الجهات المختصة ٠

٢ — اغراء الأعضاء بحضور الاجتماعات

سبق أن أوضحت أن التعاون يعطى أهمية كبيرة للعضو باعتباره قوام الحركة ولهذا يبذل التعاونيون جهودهم لاغراء الأعضاء بحضور اجتماعات الجمعية العمومية لممارسة حقهم فى التوجيه والاشراف والرقابة فان ذلك يساعد كثيرا على أن يتعرف الأعضاء بعضهم على بعض وتنشأ بينهم روابط اجتماعية تساعد على تضافر الجهود للقيام بمختلف أوجه النشاط الاجتماعى والثقافى للجمعية ٠

ويمكن اغراء الأعضاء بحضور اجتماعات الجمعية العمومية اذا ما توافرت مع التنظيم الجيد للاجتماعات العوامل الآتية :

اولا — ادخال شيء من البهجة على الاجتماع :

ومن المفضل أن تحاول الجمعيات التعاونية ادخال شيء من البهجة فى اجتماعات الجمعية حتى لا يقتصر الأمر على نظر المواضيع المالية الجافة ، فتدعو مثلا أحد المتكلمين البارزين والمحببين الى الجمهور الى الكلام فى نهاية الاجتماع ، ولا بأس من تقديم بعض البرامج الترويحية عقب الانتهاء من جدول الأعمال وتقديم بعض المرطبات إن أمكن ذلك .

ثانيا — توزيع بعض الهدايا :

وتحبذ الحركة لو استطاعت الجمعيات التعاونية أن تلجأ الى ما لجأت اليه زميلاتها فى السويد لادخال البهجة والسرور فى نفوس الأعضاء ، اذ تلجأ الجمعيات هناك فى هذه المناسبة الى توزيع بعض الهدايا التى تنفع ربات البيوت ، فتقوم مثلا بتوزيع « الترمومترات »[1] تلزم لهن لمعرفة درجة الحرارة اللازمة لنضج الأطعمة ، الى غير ذلك من الهدايا النافعة .. فان مثل هذه الأشياء البسيطة لها تأثير محبب فى اقبال الأعضاء على حضور الاجتماعات .

ويروى « بول جرير » أن من المشاكل التى تعانيها الجمعيات التعاونية فى بريطانيا قلة عدد الذين يحضرون اجتماعات الجمعيات العمومية ويستطرد قائلا ان هذا غير موجود فى السويد فمثلا يحيط

---

(1) Co-operative, The British Achievement By : Paul Greer. Harber and Brothers Publishers New York 1955.

بمدينة استكهلم ١٢٠ حيا يبلغ عدد من يحضرون اجتماعات الجمعية العمومية ٢٥٠٠٠ وفى العادة يعرض فيلم أو مسرحية أو حفلة موسيقية بالاضافةالى جدول الأعمال — هذا فضلا عن توزيع بعض الهدايا النافعة •

العضوية الواعية قوام الحركة التعاونية :

بينا أن الحركة التعاونية فى بريطانيا تهتم اهتماما كبيرا بالأعضاء ، وذلك لأن هؤلاء الأعضاء يعتبرون قوام الحركة التعاونية ، فان أعضاء الجمعيات اذا فهموا رسالتها حق الفهم ، وعلموا علم اليقين أنهم جزء من الجهاز الذى يسير أمورها ، وأنها ملك لهم جميعا ، يستطيعون بتضامنهم وسيادة روح الولاء بينهم أن يسيروا بالجمعية قدما الى النجاح ، فاذا واجهت الجمعية بعض المتاعب أو الصعاب • لم ينفضوا عنها ، ولم يقصروا تعاملهم على جانب معين من السلع كما هو الحال عندنا وانما يعملون متضامنين فى سبيل تذليل هذه المتاعب وتلك الصعاب •

ونظرا لأن تطبق مبدأ الباب المفتوح للعضوية يسمح لكل من تتوفر فيه شروط العضوية أن ينضم الى الجمعية ، كما يسمح له أيضا بحق الانسحاب منها ، فان هذا يعنى أن رأس المال فى الجمعيات التعاونية يزيد وينقص تبعا لزيادة الأعضاء فيها ونقصهم ، أو بمعنى آخر تبعا لزيادة الأسهم ونقصها •

وتعتبر العضوية فى الجمعيات التعاونية عنصرا فى التمويل أيضا على جانب كبير من الأهمية ، وذلك من حيث أنهم المورد الأول الذى يمد الجمعيات بالمال عن طريق الاكتتاب فى أسهم رأس مالها ، ولهذا تواجه الحركة التعاونية الاستهلاكية اهتمامها للبحوث والدراسات التى تزيدها معرفة بأعضائها ودخولهم وقدراتهم الشرائية لكى تتمكن على ضوء هذه

الدراسة من انتهاج أفضل الوسائل لخدمتهم فى حدود تلك القـدرات ورسم سياستها التوسعية على قدر استعداد هؤلاء الأعضاء للمساهمة فى التمويل .

من أجل ذلك تعدد الحركة التعاونية فى بريطانيا أنواع الأسهم التى يسمح للأعضاء بالاكتتاب فيها ، بحيث توجد منها أنواع يسـهل على الأعضاء استرداد قيمتها عندما تلجئهم الظروف الى ذلك .

وقد سلكت الجمعيات التعاونية خطة صادفها التـوفيق فى زيادة اكتتاب الأعضاء فى أسهمها وهى تقسيم أسهم رأس المال الى نوعين :

النوع الأول : يسمى الأسهم القابلة للتداول Transferable Shares

النوع الثانى : يسمى الأسهم الخاضعة للاسترداد
Withbrauable Shares

أما النوع الأول وهو الأسهم القابلة للتداول فانه يخول لصاحبه أن يقوم بتحويل هذه الأسهم الى أى شخص آخر طبقا لما تنص عليـه القوانين النظامية للجمعيات .

وأما النوع الآخر وهو الأسهم الخاضعة للاسترداد فيخول للعضو الحق فى أن يطلب رد قيمة أسهمه من الجمعية على أن يخطرها برغبته فى ذلك خلال مدة أو مهلة حددتها القوانين النظامية .

وفيما يلى جدول رقم (٢٣) يوضح مدى مساهمة أعضاء الجمعيات التعاونية فى انجلترا فى كلا هذين النوعين من الأسهم :

جدول رقم (٢٢)

السنة(١)	أسهم قابلة للتداول	أسهم خاضعة للتـــداول	المجموع
١٩٢٣	١ر٨٣٠ر٠٠٨	٧٣ر٥٣١ر٥٣٥	٧٥ر٣٦١ر٥٤٣
١٩٢٧	١ر٢٨٤ر٥١٨	٩٠ر٩٩٦ر٤٨٥	٦٢ر٢٨١ر٠٠٣
١٩٥٠	١ر١٠٧ر٨٢٦	٢٣٠ر٦٠٠ر٩٩٥	٢٣١ر٧٠٨ر٨٢١
١٩٥١	١ر٠٢١ر٥٠٧	٢٢٢ر٣٨٨ر٥٢١	٢٢٣ر٤١٠ر٠٢٨
١٩٥٢	١ر٠٤٣ر٥٣٣	٢٢٤ر٢٩٥ر٢٦٩	٢٢٥ر٣٣٨ر٨٠٢
١٩٥٣	١ر٠٨٨ر٤٢٣	٢٢٧ر٤٣٧ر٩٧١	٢٢٨ر٥٢٦ر٣٩٤
١٩٥٤	٩٣٠ر٦٥٧	٢٣٢ر٣٩١ر٣٠٦	٢٣٣ر٣٢١ر٩٦٣

(١) أرقام عامى ٤٣ و ٥٧ مأخوذة عن كتاب

Handbook for Members of Cooperative Committees By : F. Hall 1931.

أما أرقام الأعوام الأخرى فمأخوذة من النشرات السنوية

A Review of Co-operative Statistics.

The Co-operative Union Limited. Manchester.

ويتبين من هـذا الجدول أنه عندما كانت قيمـة الأسهم القابلة للتداول ٠٠٨ر٨٣٠ر١ فى عام ١٩٢٣ • نراها قد انخفضت وأصبحت ٦٥٧ر٦٣٠ ج عام ١٩٥٤ ، أى أنها انخفضت الى ما يقرب من النصف • أما الأسهم الخاضعة للاسترداد ، فبينما قيمتها عام ١٩٣٣ : ٥٣٥ر٥٣١ر٧٣ من الجنيه الانجليزى • نراها أصبحت عام ١٩٥٤ : ٣٠٦ر٣٩١ر٢٣٢ من الجنيه الانجليزى • أى أنها زادت الى أكثر من ثلاثة أضعافها ، ومعنى هذا أن الأعضاء يرغبون فى الأسهم الخاضعة استرداد • ويقبلون عليها أكثر من النوع الآخر من الأسهم • ومن الواضح أن سبب ذلك هو اليسر الذى يجده الشخص حين يرغب فى استرداد قيمة أسهمه ، فانه فى هذه الطريقة لا يكلف بأن ينتظر حتى يجد مشترين لهذه الأسهم •

ويرى بعض التعاونيين أن الأسهم القابلة للتداول تعتبر ضرورية للجمعية ، ويعلل ذلك بأن قيمة هذه الأسهم ستتمثل فى أصول غير قابلة للتحويل الى نقود بسرعة ، ولهذا تنص القوانين النظامية للجمعية التعاونية للاستهلاك فى انجلترا على أنه يجب على العضـو أن يكون حائزا على عدد(١) معين من الأسهم من النوع القابل للتداول ، وأى عدد آخر من الأسهم الخاضعة للاسترداد ، وبذلك يكون لدى الجمعية من الأسهم

---

(١) تنص كثير من الجمعيات التعاونية للاستهلاك فى انجلترا على أن لايقل ما يكتب به العضو فى اسهم راس مال الجمعية عن أربعة أسهم من النـوع القابل للتداول على ان لا يقل قيمة ما يدفعه فى كل سهم عند الاكتتاب عن شلن واحد من قيمة السهم التى تبلغ خمسة من قيمة السهم التى تبلغ خمسة شلنات — ويمكن تغطية هذه الأسهم من عائد معاملات العضو • يرجع الى ص ٤١ من

Rules of The Dunfermline Co-operative Society Litmited.
Registered Office. 25 Randolph Street, Dunfermline.

نواة غير خاضعة للاسترداد ، فلا تلزم برد قيمتها الا فى حدود القواعد التى تقررها قوانينها النظامية .

رد قيمة الأسهم :

وتحتاط الجمعيات التعاونية فى انجلترا لمواجهة احتمال زيادة رأس المـال عن حاجتها فقد يترتب على ذلك اهمال استثمار جزء منـه . أو استثماره فى عمليات أو أوجه نشاط لا تدر ربحا كافيا ، ولهذا تحتفظ لنفسها بحق رد هذا الجزء الزائد الى الأعضاء لكى يستثمره بالطريقة التى يرون فيها مصلحتهم ، وتشترط القوانين النظامية لذلك عدة شروط تنطبق على كلا النوعين من الأسهم : القابل للتداول منهـا والخاضع للاسترداد ، فقد نص القانون النظامى النموذجى الذى وضعـه الاتحاد التعاونى البريطانى على أن لأعضاء مجلس الادارة الحق فى رد رؤوس الأموال التى تحت أيديهم اذا لم يوجد أمامهم مجال الاستثمارها استثمارا مربحا ، وأن ذلك يكون بناء على موافقـة الجمعية العمومية ، طبقـا لمـا يلى(١) .

١ ــ رد المبالغ التى دفعها العضو على ذمة الاكتتاب فى أسهم رأس المـال والأسهم التى كان يتعين عليه تغطية قيمتها فى خلال مدة معينة قررتها الجمعية العمومية ، ثم لم يتمكن العضو من أداء قيمتها فى خلال هذه المدة المقررة .

٢ ــ البدء برد قيمة جزء من أسهم المساهمين الذين يمتلكون من

---

(١) Rule No. 38 of The Model Rules Issued, By : The Co-operative Union.

الأسهم أكثر مما يمتلك غيرهم ، ثم بمن يليهم ... وهكذا . على ألا تقل قيمة المبالغ التى تدفع اليهم عما دفعوه ثمنا لهذه الأسهم .

أما اذا كان رد قيمة الأسهم بناء على طلب العضو فقد نصت المادة رقم ٣٤ من القانون النموذجى الانجليزى على أنه فى حالة رد قيمة الأسهم القابلة للتداول فانه يتعين على أعضاء مجلس الادارة أن يردوا قيمة هذه الأسهم طبقا لما يظهره الحساب الختامى المصدق عليه من الجمعية العمومية للفترة التى تقدم خلالها العضو بطلب الرد ، وبعد خصم كل ما عليه من التزامات للجمعية . ويجب ألا تزيد المبالغ التى تدفع للعضو عن قيمة ما دفعه ثمنا لهذه الأسهم .

كما خول هذا القانون النظامى النموذجى للجمعيات حق ارجاء دفع قيمة الأسهم الخاضعة للاسترداد ، اذا كانت الظروف المحيطة بها تدعو الى ذلك ، فقد قيد حق استرداد قيمة الأسهم الخاضعة(1) للاسترداد ببعض القيود ، فأتاح للجمعية أن ترجىء تنفيذه بواسطة قرار يصدر من مجلس الادارة ، ولم يحدد مدة الارجاء بل وكلها الى الجمعية لترى هل يكون لفترة محددة أو غير محددة ، ثم أوجب فى جميع الأحوال ضرورة مصادقة الجمعية العمومية وموافقتها على هذا القرار فى أول انعقاد لها سواء كان عاديا ، أو استثنائيا . فاذا لم تصادق عليه الجمعية العمومية بطل العمل به ، ويمتد أثر هذا الارجاء فيشمل جميع الأسهم الخاضعة للاسترداد والأسهم التى كان لأصحابها حق مجلس الادارة بارجاء الدفع

واذا حددت فترة معينة يرجأ خلالها تنفيذ حق استرداد قيمة الأسهم

---

(1) Rule No. 55 of The Model Rules Clause I, Issued By : The Co-operative Union.

الخاضعة للاسترداد فان ذلك لا يمنع أعضاء مجلس الادارة أن يسدها بين حين وآخر عن طريق قرار أو قرارات يصدرها المجلس وتصـادق عليها الجمعية العمومية • ولا يسمح للعضو خلال فترة الارجاء بسحب قيمة أسهمه الخاضعة للاسترداد •

مزايا الأسهم بنوعيها :

على ضـوء ما تقدم نرى من الناحيـة العملية أن مجلس الادارة يستطيع رد قيمة الأسهم القابلة للتداول وكما يستطيع ارجاء دفع قيمة الأسهم الخاضعة للاسترداد ، ولكن يجب أن يلاحظ أن ارجاء دفع قيمة الأسهم الخاضعة للاسـترداد ليس أمرا عاديا ، وانما هو حـدث خطير لا يبرره ولا يفسره الا وجود أزمة فى الجمعية يقتضيها اتخاذ قرار بارجاء الدفع حتى يمكنها اجتياز هذه الأزمة ، ومعنى هذا بعبارة أخـرى أن الجمعية فى مثل هذه الظروف والأحوال ، تكون فى حاجة ماسة الى قيمة الأسهم الخاضعة للاسترداد ، وأن قيمة هذه الأسهم أصبحت عندنا تعادل قيمة الأسهم القابلة للتداول ، ومن أجل هـذا يفضل بعض التعاونيين الأسهم القابلة للتداول نظرا لثباتها ، ولكن العضو الذى يرغب فىاستثمار أمواله يفضل — دون شك — الأسهم الخاضعة للاسترداد ، ولا يجـد فيها القيود التى تخضع لها الأسهم القابلة للتداول ، وهذا مما يحفزه الى الاقبال على زيادة مشترياته منها كلما أتيحت له الفرصة ، لأنه يشـعر بالاطمئنان الى سهولة اسـترداد قيمتها اذا ألجأته الظرف الخاصـة به واحتاج الى نقود ، والواقع أن هذه مسألة نفسية تعوذ به الى قلقالأفراد واطمئنانهم على مصائر رؤوس أموالهم ، فاذا أحسوا القلق اندفعوا الى

Handbook for Members of Co-operative Committees.
F. Hall, The Co-operative Union. 1931, P. 64.

تحريرها أو استردادها مما سبق استثمارها فيه واذا اطمأنوا الى سهولة الحصول على رؤوس أموالهم فى أى وقت يشاؤون ، لم يجد أحد منهم الرغبة الملحة العاجلة التى تدفعه الى سحب أمواله ، فيتركها ولا يفكر فى سحبها حتى يشعر بضرورة ملحة تدعو الى ذلك .

والمشاهد أن الاندفاع نحو سحب الأموال لا يكون فى الغالب وليد رغبة حقيقية فى مجرد الحصول على المال ، ولكنه يكون نتيجة الهواجس والوساوس والظنون التى تنتاب بعض الأعضاء وتثير فيهم القلق وعدم الاطمئنان الى سهولة الحصول على أموالهم[1] كلما أرادوا ، فاذا وقعت هذه الظروف والأحوال وتمكنت الجمعية من التغلب عليها ، قوى فى نفوس الأعضاء الاستعداد والاقبال على زيادة قيمة استثماراتهم فى الجمعية عن طريق شراء هذا النوع من الأسهم الخاضعة للاسترداد يجد فى النفوس قوة أكثر من الاكتتاب فى الأسهم القابلة للتداول .

مهلة دفع قيمة الأسهم الخاضعة للاسترداد :

قد يتبادر الى الأذهان أن الأسهم الخاضعة للاسترداد تعنى أنه يمكن الحصول على قيمتها فى اللحظة التى يرغب العضو فى استرادقيمتها ولكن هذا — كما أشرنا — خطأ يجب ملاحظته فإن الجمعية لا تحتفظ فى

---

(١) يرى الأستاذ ينى نوار انه عندما كان بانجلترا رويت له قصة مؤداها ان احد مديرى البنوك فى انجلترا عندما أقبل المدعون على سحب ودائعهم بسبب اشاعة عن ضعف المركز المالى للبنك لجأ الى كتابة لوحة بخط كبير انه « لتسهيل عملية سحب الودائع قررت الادارة بقاء البنك مفتوحا طول اليوم » وعلق هذه اللوحة فى مكان ظاهر امام العملاء وما أن دخل الى مكتبه حتى انقلب سيل العملاء من سحب ودائعهم الى ارجاعها لخزينة البنك لأنهم راوا فى ذلك الاعلان مدى ثقة البنك بقوة مركزه المالى .
كتاب الميزانيات (الأستاذ ينى نوار) ص ٥١ .
الناشر ...مكتبة الأنجلو عام ١٩٥٣ .

خزائنها بكل أموال الأعضاء وانما تحتفظ بقدر معين يعينها على مواجهة الطوارىء والحاجات العاجلة . فاذا طلب عدد من كبار المساهمين فى الجمعية قيم أسهمهم كاملة على الفور ، وجدت الجمعية نفسها أمام صعاب تعترضها فى تلبية هذه الطلبات ، وقد تحول هذه الصعاب دون تحقيق معظم هذه الرغبات ، ولهذا عمدت معظم الجمعيات فى انجلترا الى أن تنص فى قوانينها النظامية على ضرورة اخطار الجمعية برغبة العضو فى سحب أمواله قبل الموعد المحدد بفترة معينة . فقد نص القانون النظامى النموذجى للجمعيات التعاونية فى بريطانيا على أنه اذا كان المبلغ الذى سيسحبه العضو فى حدود جنيهين فيجب عليه أن يخطر الجمعية بأسبوع قبل موعد السحب . أما اذا كان المبلغ يتراوح بين جنيهين وخمسة جنيهات ، فيجب اخطار الجمعية قبل موعد السحب بأسبوعين فاذا كان يتراوح بين خمسة وعشرة جنيهات ، وجب اخطار الجمعية قبل هذا الموعد بثلاثة أسابيع ، ثم تزيد المهلة أسبوعا عن كل خمسة جنيهات اضافية وكسورها(١) .

---

(١) تلجأ كثير من الجمعيات التعاونية للاستهلاك فى انجلترا الى ان تضمن قوانينها النظامية بنودا تنص على مهل للدفع تراها الجمعيات مناسبة لظروفها . وعلى سبيل المثال تنص احدى الجمعيات باسكتلندا على أن تكون مهلة الدفع طبقا لما يلى :

Members mav withdraw their shares according to the following Scale of notice :

For £ 4 and under 4 weeks
For £ 6 and under 5 weeks
For £ 8 and under 7 weeks
For £ 10 and under 7 weeks
For £ 12 and under 8 weeks
And so on at the same rate.

Rule No. 11 of the Dunfermline Co-operative Society Limited Edinburgh, England.

هذه المهلة تهيىء للجمعية الوقت الذى تدبر فيه الوسائل للحصول على ما يلزمها من نقود سواء عن طريق بنك أو عن طريق تحويل بعض أصولها المستثمرة القابلة للتحويل الى نقود .

هذا من الناحية القانونية ، أما من الناحية العملية فكثيرا ما يحدث أن يجد العضو نفسه أمام حاجة ملحة الى نقود ، فيحصل على ما يلزمه منها فى مدة لا تقل عن المدة المقررة فى القانون النظامى بل انه فى بعض الأحيان يستطيع أن يحصل على ما يلزمه دون أى اخطار سابق(١) .

ومعنى هـذا أن تصريف أمور الجمعيات ليس مرده الى حرفيـة القوانين النظامية ونصوصها ولكن ظروف الجمعيات هى التى تحكمها وتنظمها وتميل بها الى تغليب جانب التيسير على العضو اذا لم يكن فى ذلك تعسير عليها ، وهذا يتفق مع روح التعاون وأهدافه .

والحق أن التعاونيين فى انجلترا مع أنهم ضمنوا قوانينهم النظامية القواعد التى ذكرناها قد يسروا على القائمين بادارة الجمعيات التعاونية للاستهلاك مهمة استثمار أموالها طبقا لما تقتضى به الاصول العلمية فى استثمار الأموال فان مجلس ادارة الجمعية فى تقرير رد جزء من أموالها وما قد يكون زائدا عن حاجتها بموافقة الجمعية العمومية ، يساعد على عدم تعطيل الأموال فى الجمعية دون استثمار ، وفى نفس الوقت لا يحمل الجمعية عبء دفع الفوائد عن هذه الأموال دون مبرر ، كما أن الطريقة التى تتبعها الجمعيات التعاونية فى رد الأموال الزائدة تعتبر من أعدل

---

(١) E Hall Handbook for members of Co-operative Committe Manchester : The Co-operative Union Limited. 1931, P. 66.

الطرق التى تتلاءم مع طبيعة الاشتراكية التعاونية فان هـذه الجمعيات تبدأ برد الأموال الى الذين يمتلكون أكبر جزء من الأسهم ، ثم الى من يليهم وهكذا . وبذلك لا يتأثر ذوو الدخل المحدود من أمثال هـذه القرارات التى تتخذها الجمعيات ، هـذا فضلا عن أن كبار المساهمين كثيرا ما تكون لديهم القدرة على استثمار الأموال التى ترد اليهم فى وجه من أوجه الاستثمار الأخرى . أما ذوو الدخل المحدد من الأعضاء فلا يتيسر لهم ما يتيسر لهؤلاء . كما أن حق مجلس الادارة فى ارجاء استرداد قيمة الأسهم بشرط موافقة الجمعية العمومية يعتبر من الحلول العـادلة التى تعين الادارة على اجتياز بعض الأزمات العارضـة . وتمكنها من السير فى طريقها . والتغلب على ما يقابلها من صعاب ولا شك أن الروح التعاونى الحق يتطلب من الأعضاء أن يقفوا بجوار جمعيتهم فى مثل هذه الفترات .

الودائع :

يسمح القانون النظامى للجمعيات التعاونية فى انجلترا بقبـول الايداعات وذلك نظرا لأن هذه الودائع تعتبر مصدرا من مصادر التمويل للجمعيات وهى الى ذلك بالنسبة للأعضاء وسيلة من وسائل ارتباطهم بجمعياتهم وزيادة اهتمامهم بها . لذلك لا تدخر الجمعيات التعاونية فى بريطانيا وسعا فى العمل على جذب أعضائها لايداع مدخراتهم بها ، وقد تمكنت عن طريق الأسلوب العملى فى التطبيق أن تولد فى نفوس الأعضاء عامل الثقة بها ، فان هذا العامل هو الذى يجعلهم يقبلون عن طيب خاطر

Industrial and ProvidentSocieties Act, 1893 and te «achievement» Act. 1913, F. Hall.

ايداع مدخراتهم بها ، وبخاصة أن الذين يغذون هذه المدخرات هم صغار المدخرين .

وطبقا للقانون المنظم للجمعيات فى بريطانيا يمكنها قبول ايداعات(١) لا تزيد عن عشر شلنات فى كل مدة . بحيث لايزيد مجموع ايداعات الواحد عن عشرين جنيها(٢) ، فاذا انتهت الجمعية الى التصفية كان أول ما ترده من الأموال لمستحقيها هو أموال المودعين والمقرضين كاملة غير منقوصة ، ويطلق على هذه الأبواب التى تفتحها الجمعيات لقبول هذه الايداعات اسم « بنوك اصغار المدخرين Banks for small sevings وكثيرا ما تكون هذه الايداعات قابلة للسحب بعد اخطار الجمعية بيومين .. وقبل ميعاد سحبها .

وللجمعيات أن تقبل ودائع لفترة محددة Deposits with fixed term بل انها تفضل مثل هذا النوع من الايداع ، لأنه يمنحها فترة معينة تمكنها من أن تستثمر قيمة هذه الايداعات فى أوجه نشاطها المختلفة ، وهى مطمئنة الى أنها لن تسحب فى فترات غير مناسبة ، لأن الجمعيات فى مثل هذه الأحوال تراعى جيدا مواعيد الوفاء .

وهكذا يتبين مما سبق من الحديث عن التمويل أن الجمعيات بالاضافة الى محاولتها تحقيق الاكتفاء الذاتى من التمويل ، فانها تلجأ الى المصادر الخارجية لتمدها بالمال الكافى الذى يزيد من رأس مالها العامل ، ويساعد على دوران أموالها حتى يتيسر لها أن ترفع مستوى خدماتها بالقدر الذى يمكنها من أن تحتفظ بولاء أعضائها ، والصمود

أمام تيار منافسة المنشآت المماثلة ، ومن بين مصادر التمويل التى تعتمد عليها الحركة التعاونية فى بريطانيا الودائع .

ولنأخذ لذلك مثلا لودائع الجمعيات التعاونية فى انجلترا ، فان متوسط قيمة ما يكتتب به العضو فى رأس المال بلغ(١) ٩٠ر٢٢ جك عام ١٩٤٩ و ٦٧ر٢١ جك عام ١٩٥٠ و ٤٤ر٢٠ جك عام ١٩٥١ و ٣٣ر٢٠ جك عام ١٩٥٢ و ٣٤ر٢٠ جك عام ١٩٥٣ و ٣١ر٢٠ جك عام ١٩٥٤ ، ومع ذلك نجد أن هذه الجمعيات اعتمدت اعتمادا كبيرا على المصـادر الأخرى للتمويل . ر هذا الجدول يوضح مدى هذا الاعتماد (أنظـر جدول رقم ٢) .

(١) A Review of Co-operative Statistics for the Years Included Co-operative Union. Manchester.

جدول رقم (٢٤)

السنة	أسهم قابلة للتداول	أسهم خاضعة للاسترداد	(١) قروض وفوائد	(٢) مدخرات صغيرة	(٣) احتياطات مختلفة	المجموع
	ح.ك	ح.ك	ح.ك	ح.ك	ح.ك	ح.ك
١٩٥٠	١ر١٠٧ر٨٢٦	٢٣٠ر٦٠٠ر٢٩٥	٦٤ر٢٣٠ر٥٥٤	٥ر٣٥٢ر٠٢٤	٢٩ر٠٢٩ر٢٢١	٣٢٠ر٦٢٢ر٨٤٢
١٩٥١	١ر٠٢١ر٥٠٧	٢٢٢ر٣٨٨ر٥٢١	٦٣ر٨٨٠ر٠١٤	٥ر٦٥٤ر٢٤٦	٢٣ر١٦١ر٤٠٣	٢٢٥ر٨٠٢ر٤٦٩
١٩٥٢	١ر٠٤٣ر١٣١	٢٢٤ر٢٩٥ر٢٦٩	٥٩ر٢٢٦ر٤٥٧	٥ر٧٤٠ر٤٢١	٣٣ر٠٢٩ر٨٧١	٢٢٣ر٥٧٦ر١٤٩
١٩٥٣	١ر٠٨٨ر٤٢٣	٢٢٧ر٤٣٧ر٩٧١	٥٤ر٥٥٣ر٩٩١	٦٤٦٨ر٢٧٥	٢٥ر٠١٧ر٧١٥	٣٢٤ر٥٦٦ر٤٧٥
١٩٥٤	ر٩٣٠ر٦٥٧	٢٣٢ر٣٩١ر٣٠٦	٥١ر٧٤٨ر٤٦٢	٧ر٠١٦ر٤٠٦	٢٧ر٢١٦ر٩٧٤	٢٢٩ر٤٠٣ر٨٠٥

ويتبين من الجدول السابق مدى المدة التى تحظى بها جمعيات التجزئة فى انجلترا ، فهى تستطيع أن تحصل على كافة احتياجاتها من الأموال اللازمة لها ، سواء من مصادر التمويل الداخلية أو الخارجية . وهذا مما ساعدها على أن تحقق نجاحا كبيرا نتيجة لاقبال الأعضاء وصغار المدخرين على استثمار أموالهم فيها .

كما ويرجع نجاح الجمعيات التعاونية فى بريطانيا أساسا الى أنها لا تتخذ اجراءات تكوين الجمعية الا اذا تبين لها من الدراسات أن هناك ضرورة دائمة لاقامة الجمعية فى المنطقة ، وأن الظروف المحلية تساعد على نجاح الجمعية كذلك الاطمئنان الى توافر رأس المال اللازم لتحقيق أهداف الجمعية ، فانه مما لاشك فيه أن رأس المال يعتبر عاملا فعالا فى قدرة الجمعية على توفير مختلف أنواع السلع والخدمات لجمهور المستهلكين ، وهذا يساعد على توافر جودة الصنف والخدمة الحسنة والادارة الرشيدة على أن يقبل المستهلكون على الشراء من الجمعية الأمر الذى يؤدى الى ازدياد حجم معاملاتها واضطراد نموه .

كذلك تقوم بدراسات عديدة تستهدف التعريف على امكان حصول الجمعية على الادارة الرشيدة فى حدود قدرة الجمعية المالية والحصول على الموظفين ذوى الخبرة والدراية من أهل المنطقة ، اذ لابد من توافر مثل هذه الامكانيات فى عالم تسوده المنافسة ، ويتفوق فيه من يكون أكثر وأقوى فى الكفاية الادارية والفنية التى تحقق أكبر قدر من الوفورات ، وأكبر رقم من المبيعات .

وحتى نلقى ضوءا على ماتتبعه الجمعيات التعاونية فى بريطانيا نسوق فيما يلى بعض الأبحاث والدراسات التى تقوم بها هذه الجمعيات قبل اتخاذ الاجراءات اللازمة نحو التنفيذ أو السير فى تكوين الجمعية :

(أ) خصائص المجتمع Community Characteristics **:**

١ ـ هل المجتمع الذى ستقام فيه الجمعية مجتمع مستقر ثابت ، أم أنه مجتمع سريع التغيير ؟

٢ ـ ما هو عدد العمال والموظفين الذين يعتمدون فى كسب رزقهم ومعاشهم على الصناعات التى توجد بالمنطقة ، وما هو التأثير المحتمل على الحالة المالية للجمعية اذا حدث وفشل أحد هذه المشروعات الصناعية ؟

٣ ـ هل يعتبر النشاط التجارى والصناعى بالمجتمع مرض بوجه عام ؟

٤ ـ ما مدى استقرار التوظف ؟ واذا كانت نسبة دوران العمل مرتفعة فما هى أسبابها ؟

٥ ـ هل يشارك سكان المنطقة فى أوجه النشاط المختلفة فى المجتمع الذى يقطنون فيه ؟

٦ ـ مدى توافر الكفايات القادرة على تحمل أعباء الوظائف وتوجيه سير الجمعية .

(ب) المنشأة التجارية المنافسة Local Competition

١ ـ ما هو عدد المنشآت ذات النشاط المماثل فى المنطقة . وما هى أنواعها وما هو حجم نشاطها التقريبى ؟

٢ ـ اذا كان من بين هذه المنشآت من لا يرضى عنه أفراد المنطقة.. فما هى أسباب عدم الرضا ؟

٣ ـ ما هى الوسائل المحتملة التى يمكن عن طريقها التفوق على المنشآت المنافسة ؟

٤ ـ ما هى درجة المنافسة المتوقع أن تقابل بها الجمعية ؟ هل ستكون هذه المنافسة قوية ، أو ضعيفة .. وهل يتوقع أن تلجأ هذه المنشآت الى وسائل غير شريفة لعرقلة نشاط الجمعية ؟

٥ ـ اذا كانت هناك مشروعات قد فشلت فما هى أسباب هذا الفشل ؟

(ح) عدد المستهلكين وحجم الأعمال المرتقب :
Traning and Prospective Consumers

١ ـ مساحة المنطقة التى يمكن أن تستفيد من قيام الجمعية .

٢ ـ عدد العائلات التى تعيش فى المنطقة .

٣ ـ عدد المستهلكين المرتقبين .

٤ ـ حجم رقم الأعمال المرتقب .

٥ ـ هل حجم المنطقة من الاتساع بحيث يسمح بانشاء فروع فى بعض الأحياء فى المستقبل ؟

(د) التسهيلات التجارية Trading Facilities :

١ ـ هل يمكن استثمار مكان مناسب ؟.. وما هى قيمة ما يدفع فيه من ايجار ؟

٢ ـ هل جميع المرافق العامة كالمياه والكهرباء والمواصلات مثلا متوفرة .

(هـ) الناحية المـالية Financing :

١ — هل يمكن الحصول على رأس المال اللازم لاقامة الجمعية دون الالتجاء الى عقد القروض ؟

٢ — هل من رأى الذين يؤسسون الجمعية تكوين احتياطيات كافية سنويا لتدعيم مركزها المالى .

(و) بعض الأسئلة التى تتعلق بتشغيل الجمعية :

١ — مدى توافر الكفايات الفنية والادارية اللازمة للجمعية .

٢ — هل فى مقدور الجمعية أن تدفع المهايا والأجور المناسبة لهذه الكفايات .

٣ — الميزانية التقديرية لتشغيل الجمعية لفترة عام مقبل .

٤ — ما هو رقم المبيعات الذى يسمح بتغطية جميع النفقات وتكوين الاحتياطيات الكافية ؟

٥ — ما هى المصـادر المختلفة التى سـتلجأ اليها الجمعية لتمده باحتياجات نشاطه .

بعد القيام بهذه الأبحاث والدراسات يقوم المؤسسون بعمل ملخص بنتيجة هـذه الأبحاث والدراسـات ، فاذا تبين منها الحاجة الى اقامة الجمعية وأن الدراسات تنبى عن نجاحه ، ساروا فى تنفيذ الفكرة ، واذا تبين لهم العكس كان من الأفضل تجنب القيام بها .

ولعل ما تتطلبه مثل هذه البحوث والدراسات من بيانات ومعلومات يرينا مدى تقدم الأجهزة الاحصـائية فى الدولة والأجهزة الاحصـائية

التعاونية لترفع الى المستوى الذى تستطيع فيه أن تمد الباحثين بالبيانات والأرقام التى يحتاجون اليها فى رسم سياستهم وتوجيه جهودهم .

مجلس الادارة :

يقضى القانون التعاونى فى بريطانيا على أن يكون لكل جمعية تعاونية مجلس ادارة يدير شئونها ويؤلف من عدد من الأعضاء تنص عليه القوانين النظامية . وان تنتخبهم الجمعية العمومية بالاقتراع السرى من بين الأعضاء طبقا لأحكام نظام الجمعية .

وهذا المجلس هو الذى يدير شئون الجمعية فى نطاق الحدود التى ترسمها القوانين التعاونية والنظم الداخلية للجمعيات وقرارات جمعياتها العمومية وغالبا ما يكون عدد أعضاء مجلس ادارة الجمعية متناسبا مع نشاط الجمعية لأن قلة عدد أعضاء مجلس الادارة قد تؤدى الى اثقال كاهلهم بأعباء كثيرة ترهقهم أو تكون فوق قدرتهم فيكون من نتائج ذلك اصدار قرارات تنقصها الدراسة الكافية .

كذلك زيادة عدد أعضاء مجلس الادارة عن احتياجات الجمعيةتؤدى الى بطء الاجراءات وعرقلة نشاط الجمعية ، لأن مناقشات الموضوعات تستغرق وقتا طويلا فى المجلس قبل أن يتخذ قرارات فى شأنها .

وتنص القوانين التعاونية فى بريطانيا وغيرها أيضا على صفات يجب أن تتوافر فى أعضاء مجلس الادارة ، لأن هؤلاء الأعضاء يعتبرون أمناء على الجمعية وأموالها وممتلكاتها ، ومن ثم كان لابد أن تتوافر فيهم من هذه الصفات مايحول بينهم وبين التطلع الى أرباح غير مشروعة أو

الحصول على أية مزايا أخرى خلاف المكافآت التى يسمح لهم بها نظام الجمعية أو قرارات الجمعية العمومية • ونحن من جانبنا نميـل الى أن يؤخذ فى الاعتبار عند اختيار أعضاء مجلس الادارة صفات أخرى علاوة على الصفات التى تنص عليها القوانين التعاونية والنظامية ، وللتمييز بين هذين النوعين سنطلق على الصفات التى تنص عليها القوانين التعـاونية والنظامية اسم « الصفات القانونية » أما الأخرى فسنطلق عليها اسم « الصفات الشخصية » •

الصفات القانونية :

تنص عليهـا القوانين التعاونية النظامية للجمعيـات بالنسبة لمن يرغبون فى ترشيح أنفسهم لعضوية مجلس الادارة •

ففى انجلترا يشترط القانون التعاونى فى عضو مجلس الادارة أن يكون متمتعا بحقوقه السياسية والدينية ، وألا يكون قد سبق الحـكم عليه بعقوبة جناية أو بالحبس فى احدى الجنح المخلة بالشرف أو الأمانة أو الأخلاق مالم يكن قد رد اليه اعتباره •

ومثل هـذا القيد يعتبر فى رأينـا أمرا جوهريا وضروريا ، فان الأشخاص الذين تجردوا من المعانى النظيفة ، أو الذين سبق الحكم عليهم بعقوبة جناية أو بالحبس فى احدى الجنح المخلة بالشرف أو الأمانة أو الأخلاق يكونون من ذوى السمعة السيئة ، فاذا تمكنوا بحيلة أو وسيلة من الحصول على مقعد فى مجلس الادارة ، ضعفت ثقة الأعضاء بجمعيتهم وبمجلس ادارة جمعيتهم ثم ان الشخص الذى عجز عن أن يدير أمور حياته بمعايير النزاهة والشرف هو من باب أولى أعجز عن أن يدير شئون الآخرين بهذه المعايير • ونعتقد أن القانون يقصد من وراء ذلك توجيه

نظر الأعضاء الى ضرورة العناية والاهتمام فى التحرى والاستعلام عن الصفات الخلقية التى يجب أن يتصف بها المرشحون لعضوية مجلس الادارة ، وأولها الأمانة ، فان العضو الأمين لا تنفع معه الرشوة مهما كانت مغرية ، وهو اذا كلف بأداء عمل قام به مع شعوره العميق بالمسئولية وراقب فى أدائه ربه وضميره ، وبذل كل مافى مقدوره لتنفيذه على خير الوجوه ، ويجب ألا يغيب عن الأذهان أن هناك مغريات كثيرة أمام مجلس الادارة ، فمن السهل مثلا أن يحصل على مبالغ لقاء حضور جلسات مجلس الادارة ثم لا يهتم أدنى اهتمام بهذه الجلسات ، ومن السهل أن يقبل المنح والهدايا من الذين يتطلعون الى خدماته فى المستقبل ، ومن السهل أن يدرج اسمه ضمن من يسافرون الى جهات كثيرة مختلفة لأعمال تتعلق بمصالح الجمعية ثم لا يكون منه الا مجرد المتعة بالرحلات وتقاضى بدل السفر والنفقات .

اننا لا نطالب المثالية المطلقة ، ولكننا نطالب أعضاء الجمعيات التعاونية بأن يبذلوا بعض الجهد فى الاستعلام والتحرى[1] عن الذين سيضعون فى أيديهم مقاليد أمور جمعيتهم ، فاذا ظهر أنهم من الذين عرفوا بالأنانية وحب الذات كان مما لاشك فيه أن انتخابهم أعضاء فى مجلس

---

(١) فى الاتحاد السوفيتى يقع على عاتق الحزب والمسئولين فى الحكومة الموافقة على اسماء من يرشحون انفسهم لعضوية مجلس الادارة — ويشترط فيهم أن يكونوا على جانب كبير من الايمان بعقائد الحزب — فضلا عن توافر أعلى قدر من الخبرة والدراية واليسر بأمور الجمعية . يرجع ذلك الى :

Co-operative Behind the Iron Curtain By : Arnold P. Aizellnieks Translated by : Eric v. Young — quist Berners Dress. Antigo Wisconsin 1952, P. 28.

الادارة سيمكنهم من استغلال مراكزهم بها وقضاء منافعهم ومآربهم الشخصية على حساب المنفعة والمصلحة العامة .

وقد نص القانون النظامى التعاونى البريطانى على أنه يحظر على عضو مجلس الادارة أن يزاول لحسابه أو لحساب غيره أعمالا من نوع الأعمال التى تزاولها الجمعية أو أعمالا لا تتعارض مع مصالحها(١) .

ومعنى ذلك أن يمنع العضو من ترشيح نفسه اذا كان يزاول لحسابه أو غيره نشاطا من نوع النشاط الذى تقوم به الجمعية ، فاذا كان العضو يمتهن « الجزارة » مثلا وكانت الجزارة من أوجه النشاط الذى تقوم به الجمعية . منع بحكم القانون النظامى من ترشيح نفسه ، ولا شك أن هذه القاعدة سليمة معقولة ضرورية ، وقد واجهت الحركة التعاونية فيما مضى كثيرا من الصعاب بسبب اهمال هذا الأمر الخطير(١) ، فان عضو مجلس الادارة الذى يزاول نشاطا تزاوله الجمعية يعتبر منافسا لها ، ومن ثم لا يمكن الاطمئنان الى سلامة توجيهاته فى هذه الناحية وقد تنشأ صعوبات أخرى سببها أن بعض أعضاء مجالس الادارة يزاولون نشاطا معينا لايدخل بطريق مباشر فى مجال نشاط الجمعية ، ولكنه يعد من الميادين التى يمكن أن يمتد نشاطها اليها ذلك أن هؤلاء الأعضاء قد يضعون العراقيل أمام الجمعية ليحولوا بينها وبين دخول هذه الميادين ، ولهذا يستحسن كذلك

---

(١) تنص القوانين النظامية لجميع الجمعيات تقريبا على مثل هذه الشروط .

(٢) يرجع الى :

Handbook For Members of Co-operative Committees By : F. Hall 1931 PP. 99-100

أن يتسع حظر الترشيح حتى يشمل الأشخاص الذين يزاولون نشاطا تفكر الجمعية فى ارتياده .

ويشترط كذلك لعضوية مجلس الادارة أن يكون قد مضى على العضو بالجمعية فترة معينة تنص عليها القوانين النظامية . ويستثنى من ذلك أعضاء مجلس الادارة الأول .

وهذا الشرط كذلك يعتبر فى رأينا معقولا لسببين :

أولهما : أن العضو الذى يرغب فى ترشيح نفسه لعضوية مجلس الادارة يجب أن يكون عنده المام كاف ومعرفة تامة بالجمعية التى سيتولى توجيهها والاشراف عليها . ولا يتسنى له ذلك الا بعد الانتظام فى سلك عضويتها مدة تمكنه من معرفتها والبصر بشئونها .

وثانيهما : قطع الطريق على الذين ينضمون الى الجمعية فى أوقات تقرب من مواعيد انعقاد الجمعيات العمومية لانتخاب أعضاء مجلس ادارتها بقصد ترشيح أنفسهم لعضوية مجلس الادارة .

ومع هذا تنص القوانين النظامية على بعض استثناءات من هذه القواعد فى بعض لحالات كحالة تنقلات بعض الأعضاء من جمعية لأخرى بسبب تغيير المسكن أو مغادرة المدينة اذا ثبت ولاء هؤلاء الأعضاء للجمعيات التى كانوا ينتمون اليها .

وفى انجلترا تنص بعض(١) القوانين النظامية على أنه يجب أن تتوافر فى عضو مجلس الادارة الصفات التالية :

---

(١) يرجع الى . ف . ف . س . آلن المرجع االسابق س ٤٣ .

(أ) أن يكون حائزا لعدد معين من الأسهم ، والغرض من ذلك أن يكون للعضو مصلحة جدية فى رعاية أموال الجمعية فيبذل قصارى جهده على سبيل نجاحها وازدهارها ولكن هذا الشرط - فى رأى الكثيرين - قد يحول دون الانتفاع بخدمات بعض ذوى الكفايات ممن لا تتوافر لديهم القدرة فى امتلاك مثل هذا النصاب • ومع هذا يحبذون الأخذ بهذا المبدأ لأنه حسن فى ذاته • ولكن يرون عدم المغالاة فى تقديم النصاب •

(ب) أن يكون العضو قد اشترى بضائع من الجمعية تبلغ قيمتها جدا معينا أثناء السنة وهـذا يعنى فى نظرهم معرفة مدى ولاء العضـو لجمعيته ، وما اذا كان يختصها بمشترياته أولا ، ولا يعتبر الكثيرين المشتريات مقياسا دقيقا لتقدير ولاء العضو لأن العائلات تختلف فى عدد أفرادها ، كما تتفاوت فى مقادير دخولها ، فقد تكون هناك أسرة كبيرة يشتغل معظم أعضائها ، وتأتى مشترياتها باسم رب الأسرة فتبلغ النصاب المحدد بسهولة بل تتعدى هذا النصاب دون أن تكون قد حصلت على نصف أو ربع احتياجاتها • بينما يكون هناك انسان يعيش وحده ، ثم تضطره ظروف معاشه الى تناول كثير من وجباته خارج المنزل مثلا ، وهو فى نفس الوقت يخص الجمعية بجميع مشترياته ثم لا يصل مع ذلك الى هذا النصاب ، فاذا كان لابد من أن تأخذ الجمعية بهذا المبدأ وتنص عليه فى قوانينها النظامية فيجب أن يكون قياس الولاء على أساس تناسب هذا النصاب مع أجر العضو أو مستوى الأجور السائد فى المنطقة •

وتمنع بعض الجمعيات أقارب موظفيها من ترشيح أنفسهم لعضوية مجلس الادارة ، والغرض من ذلك منع المحاباة وقطع الطريق على المحسوبية وقد احتدم الجدل والنقاش حول هذا الموضوع ومدى أهميته بالنسبة

للحركة التعاونية فرأى « ف٠س٠ آلن »(١) أن المحسوبية أمر غير مقبول فى الحركة التعاونية لأن من الصعب على الجمهور بصفة عامة ، وعلى أعضاء الحركة التعاونية بصفة خاصة ، أن يفهموا لماذا يكون أقارب أعضاء مجلس الادارة والمديرين هم الأكثر كفاية من غيرهم فى شغل الوظائف التى تخلو فى الجمعية ، فيختارون دون سواهم . ثم يكون من جراء ذلك انتشار الاشاعات بأن الجمعية تدار لصالح الشئون العائلية الخاصة بأعضاء مجلس الادارة ، ولا تهتم بمصالح عامة الأعضاء .

ان هذا الاتهام سواء كان عن حق أو على باطل ، يؤثر تأثيرا كبيرا على ثقة الأعضاء بمجلس الادارة ، ويجب أن يكون مفهوما أن الحركة التعاونية تقوم أول ما تقوم على الثقة . وأن أى سياسة تقلل من قيمةهذه الثقة تحمل الجمعية تكاليف باهظة . ثم يستطرد فيذكر أن هناك شواهد كثيرة تثبت أن أقارب أعضاء مجلس الادارة يرفضون تنفيذ تعليمات المدير وهذا مما يضعه فى موقف شديد الحرج ، ويجلب المتاعب للجمعية.

ويرى «ف٠ هل»(٢) خلاف ذلك فيقرر أن هذه القاعدة فى مجموعها خطأ وأن مساوئها تفوق مزاياها ، ثم يعلل ذلك بأن التعاونيين المخلصين قد تدفعهم الرغبة فى خدمة جمعيتهم عن طريق عضوية مجلس الادارة ، ثم يغمرهم الحماس والاخلاص لها فيرغبون فى أن يشاركهم أبناؤهم أيضا فى خدمة الحركة التعاونية ، فاذا وقفت هذه القاعدة دون تحقيق رغباتهم ، عليهم حينئذ أن يختاروا أحد أمرين ، واما أن يرسلوا بأبنائهم

(١) نفس المرجع السابق ص ٤٣
(٢) مرجعه السابق ص ١٠٠ .

الى المنشآت المنافسة ، وهذا مالا يرضون عنه ، ولا يرغبون فيه ، ثم يستطرد فيقول انه اذا كانت هذه القاعدة موضوعة لمحاربة المحسوبية فانها مع ذلك لا تحقق هذا الغرض ، فبينما تمنع الشخص من ترشيح نفسه للعضوية اذا كان ابن عمه أو خاله موظفا بالجمعية ، وقد لا تكون بينهما أكثر من صلة القرابة ويندر أن يتزاورا أو يتصل بعضهم ببعض ، نراها لا تمنع هذا الشخص من ترشيح نفسه للعضـــوية اذا كان أقرب أصدقائه اليه موظفا بالجمعية .

والرأى الغالب أنه لا ضرورة تفرض على الجمعيات التعـــاونية أن تنص فى قوانينها النظامية على منع ترشيح الأقارب لعضـــوية مجلس الادارة ، لأن هذا النص قد يحرم الجمعية من خدمات بعض الممتازين لا لشىء الا أنهم أقارب بعض الموظفين فيها ، والمعتقد أن العبء الأكبر يقع على عاتق الجمعية العمومية وتدقيقها فى اختيـــار خير العناصر لعضـــوية مجلس الادارة ، وعلى أعضاء مجلس الادارة تعتمد الجمعية فى اختيار موظفيها ، فاذا كان اختيارهم للموظفين مشـــوبا بعيـــوب أو أغراض ، فيجب على الجمعية العمومية أن تستخدم سلطاتها فى منع انتخابهم مرة ثانية .

وفى انجلترا تنص المادة ٨٩ من القانون النظامى النموذجى للجمعيات التعاونية على منع ترشيح أى عضو بمجلس الادارة اذ قبل أى منصب بأجر فى الجمعية(١) .

---

(1) A person is often disqualified by the rules of his society as a member of committee if he accepts an office of profit in the society.

معنى ذلك بصريح اللفظ منع الموظفين فى الجمعيات التعاونية من الترشيح لعضوية مجلس الادارة بها . ويذكر مستر « هل » أن بعض الجمعيات عطلت هذه القاعدة ، فقد خصص بعضها مقعدا أو أكثر من مقاعد مجلس الادارة للموظفين .

تمثيل الموظفين فى مجلس الادارة :

ومهما يكن من شيء . فان موضوع تمثيـل الموظفين فى مجلس الادارة فى انجلترا موضوع دقيق واختلفت فيه الآراء ، ووجه الدقة فيه أن أعضاء مجلس الادارة يمثلون الأعضاء المستهلكين ، وعليهم طبقا لذلك أن يرعوا مصالحهم فى تصرفاتهم وفيما يتخذونه من قرارات حتى يكونوا جديرين بالثقة التى وضعها الأعضاء المستهلكين فيهم . فاذا فرض أن انتخب الموظفون للعمـل فى مجلس الادارة فان الأعضـاء المستهلكين سيساورهم الشك فى مدى تحرر هؤلاء الموظفين من المصالح الشخصية عندما تتعارض مصالحهم ومصالح الجمعية . ومن ثم كان تعيين هؤلاء الموظفين فى مقاعد مجالس الادارة مما يجعل الظن بأنهم يعملون فى المقاعد على حماية مصالح الموظفين والاستزادة منها وبخاصة فيما يتعلق بالمهايا والمكافآت ، واذا حدث خلاف بين الموظفين وأعضاء مجلس الادارة على بعض الموضوعات ثم دارت بين الطرفين مفاوضات لحلها ، فقد يحدث أن تتسرب المعلومات عن اتجاهات المجلس بواسطة الموظفين الأعضاء فيه الى بقية زملائهم من الموظفين وهذا مما قد يضعف من مركز المجلس فى هذه المفاوضات .

كذلك من المحتمل أن يكون للموظفين ــ أو لواحد منهم اذا كان من النوع المسيطر ــ تأثير يميل بالمجلس الى مصالحهم ومصالح زملائهم دون مصالح الأعضاء المستهلكين .

ويرى البعض أن تمثيل الموظفين فى المجلس يضعهم فى موقف حرج، اذ أنهم بوصفهم موظفين فى الجمعية عليهم أن يتلقوا أوامرهم من مدير الجمعية وهذا المدير قد تضطره ظروف العمل الى توقيع بعض الجزاءات عليهم ، وبذلك يخضعون لتأثيره وتوجيهاته ، وهم بوصفهم أعضاء من واجبهم أن يراقبوا هذا المدير ويحاسبوه على أعماله ، أى أنهم يأتمرون بأوامر المدير من ناحية ويأمرونه من ناحية أخرى ، ولاشك أن هـذا التناقض له أثر سيىء على عمل الجمعية ، وأنه يقلل من كفايتها ، ومن قدرتها على بذل أقصى الجهود للعمل على تحسـين مستوى خـدماتها للمستهلكين .

من أجل ذلك تقضى القاعدة العامة مثلا فى الجمعيات التعـاونية الاستهلاكية فى الولايات المتحدة الامريكية بأن لا يمثل الموظفـون فى عضوية مجلس الادارة ، وانما يسمح لهم بدلا من ذلك بالانضمام الى الاتحادات العمالية ، وفى بعض الأحيان يشجعون على ذلك ، وتقوم هذه الاتحادات بحماية مصالح العمال والموظفين ، فاذا حدث أى تضارب فى المصالح ، فان أعضاء مجلس الادارة بصفتهم ممثلين للأعضاء المستهلكين يتفاوضون مع ممثلى الموظفين المنتخبين فى المسائل التى تتعلق بالأجور وساعات العمل والظروف المحيطة .. وما الى ذلك .

وقد حدث فى الولايات المتحدة الامريكية أن كان عدد أعضاء احدى النقابات لا يتعدى ١٠٪ من مجموع عدد أعضاء احدى الجمعيات ، ومع هذا احتلوا جميع مقاعد مجلس الادارة ، وتركوا ٩٠٪ من بقية الأعضاء دون تمثيل فى المجلس . ويقول « ف.س. آلن »[1] أن هذه الحالة قد

---

(١) يرجع الى . ف . س . آلن المرجع السابق ص ٤٥ .

تعتبر نادرة ، ولكنها توضح ما عساه يحدث اذا ما أعطى للموظفين فرصة احتلال هذه المقاعد وتسخيرها لما فيه مصالحهم ، وعندما يكون الأعضاء المستهلكون منقسمين أو مكترثين بأى عمل يصحح مثل هذا الوضع •

وقد تكون وجهة نظر هؤلاء أن مجلس الادارة المكون من الموظفين يكون أصلح فنيا لادارة الجمعية من الأعضاء المستهلكين ، وبخاصة اذا كان رقم أعمال الجمعية كبيرا ، وكان عدد موظفيها كذلك كبيرا ، اذ لا يمكن حينئذ الاطمئنان الى وضع قيادة مثل هذه الجمعية بين أيدى فريق من الأعضاء المستهلكين تنقصهم الخبرة والدراية • يضاف الى هذا أن الأمر من الناحية الواقعية يشهد بأن الموظفين يقومون بادارة الجمعية •

ولكن هناك كثيرون لايشاطرون أصحاب الرأى وجهة نظرهم ، لأن هناك فرقا بين التوجيه والتنفيذ فالتوجيه يطلب رسم السياسات التى تسير على هديها الجمعية ، ووضع خير الطرق والوسائل لتنفيذ هذه السياسات ولا يمكن بأى حال من الأحوال ادعاء أن الموظفين أصلح العناصر لرسم هذه السياسات • واذا كان عبء تنفيذ هذه السياسات يقع على عاتق الموظفين تحت اشراف أعضاء مجلس الادارة والمدير • فان هذا لا يعنى اطلاقا أن الموظفين هم الذين يقومون فعلا بادارة الجمعية • بل يعتقدون ان كبر حجم رقم أعمال الجمعية ، وكثرة عدد موظفيها ادعى الى أن تكون الادارة العليا للجمعية بعيدة عن ايدى موظفيها ، فان الترشيح لعضوية مجلس الادارة سيخلق بين هؤلاء الموظفين جماعات وتكتلات تسعى كل واحدة منها الى مقاعد مجلس الادارة ، ولا يمكن الاطمئنان الى سلامة العمل داخل الجمعية وداخل المجلس مع وجود مثل هذه الجماعات والتكتلات • وقد تعمل احدى هذه الجماعات أو التكتلات عندما تصل

الى مراكز الادارة على أن تقتص من الأخرى بوسائل غير شريفة ، وهذا دون شك يعكر جو العمل ويحول دون أن يسوده الروح التعاونى الحق ودون ان تسوده المحبة والاخاء جميع الموظفين ، وأنه من الجدير بالبحث والدراسة قبل تطبيق تمثيل العمال والموظفين فى مجلس الادارة ، دراسة فلسفة المجتمع من جميع جوانبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وأن هناك احتمال كبير دائما بأن ما ينجح فى مجتمع قد لا ينجح فى مجتمع آخر .

كما ويرى هؤلاء أنه قد يكون من المرغوب فيه تمثيل الموظفين فى مجالس ادارة الجمعيات التعاونية ، وفى هذه الحالة يمكن اللجوء الى وسائل أخرى غير ترشيحهم لعضوية مجلس الادارة ، أو تخصيص مقاعد خاصة بهم ، مثل السماح للمسئولين من الموظفين كالمديرين أو رؤساء الأقسام الذين يعنيهم أمر بعض المواضيع التى تعرض على المجلس بحضور اجتماعاته لسماع رأيه فى الموضوعات التى تمس أقسامهم ، على أن لا يكون لهم صوت عند التصويت والأفضل أن يكون المدير هو الذى يحضر اجتماعات مجلس الادارة .

والرأى الغالب لاتجاه الفكر الاشتراكى فى بريطانيا أن مبدأ ديمقراطية الرقابة ـ وهو يتطلب المساواة بين جميع الأعضاء فى الجمعيات التعاونية يعطى الأعضاء الموظفين الحق فى ترشيح أنفسهم لعضوية مجلس الادارة . ويرون أنه اذا تمكن أحدهم من الحصول على ثقة الجمعية العمومية وانتخب لعضوية مجلس الادارة ، فان عليه أن يستقيل فورا من وظيفته فى الجمعية ولهذا يفضلون أن تنص القوانين النظامية للجمعيات على « عدم جواز الجمع بين الوظيفة وعضوية مجلس الادارة فى الجمعيات » .

الصفات الشخصية :

(١) فهم التعاون :

الفهم الكامل لمبادىء التعاون والالمام بوسائل تطبيقها والخبرة فى ذلك من الناحية العملية .

فان من الواضح أن مبادىء التعاون هى التى تحـكم الادارة فى الجمعيات التعاونية ، فمن الواجب على من يضطلع بمسئولية التوجيـه والاشراف على هذه الجمعيات أن يفهم هذه المبادىء فهما كاملا عميقا حتى يحسن القيام بواجبـه فى نطـاق عمله ، أما اذا انتخب بعض من لا يفهمون هذه المبادىء ، فقد يكون ذلك سببا فى ضياع بعض وقت المجالس ، اذ تقتضى الظروف أن يقوم أحد أعضائه ممن يفهمون هذه المبادىء بتوضيحها لزميله العضو فى حدود تلك المبادىء ، ولهذا نجد أنه لا يرشح لعضوية المجلس الا هؤلاء الذين أظهروا نشاطا وكفاية فى اللجان المختلفة التى كونتها الجمعية من قبل ، لأن المشاركة فى نشـاط هذه اللجان فوق أنها دليل على رغبة العضو فى القيام ببعض الجهود لتنشيط الحركة ، تعطيه كذلك خبرة واسعة ودراية وقدرة على تحمـل مسـئوليات أكبر وتلجأ بعض القوانين التعاونية أو القـوانين النظامية التعاونية الى النص على وجوب مضى فترة معينة على العضو فى عضويته للجمعية قبل أن يسمح له بترشيح نفسه لعضوية مجلس الادارة .

ويستثنى من ذلك أعضاء مجلس الادارة الأول . كما ويجب علاوة على ذلك أن يدل ماضيه على أنه واظب على حضور اجتماعات الجمعية العمومية على الأقل .

(ب) توافر الخبرة والدراية بالنظم التجارية الحديثة :

ذلك أن الجمعيات التعاونية للاستهلاك تعتبر وسيلة لتوزيع السلع على الأعضاء ولكى تستطيع أداء ذلك بأعلى قدر من الكفاية ، يستحسن أن يكون أعضاء مجلس ادارتهـا على جانب كبير من الخبرة والدراية بالنظم التجارية الحديثة • ومما يسـاعد كثيرا على حسن الادارة المام هؤلاء الأعضاء بقواعد المحاسبة وامساك الدفاتر ، وكيفية تحليل الكشوف المالية حتى يكونوا قادرين على معرفة حقيقة المركز المالى للجمعية ، ومعرفة بعض النسب التى تستخرجها المحاسبة لخدمة الادارة من حين لآخـر لمراقبة أوجه نشـاط الجمعية المختلفة ، ومتابعة تطـور مركزها المالى بانتظام ، كتلك النسب التى تستخرج شهريا من الكشوف الشـهرية لمعرفة أى تغيرات تطـرأ على رأس مال الجمعية العامل ، والاصـول والمطلوبات المتداولة وأرقام المبيعات والمصروفات المختلفة •

(ج) تقدير وقت الجمعية :

من المهام التى تقع على عاتق مجلس الادارة ، وضـع تصـميم للسياسات التى تسير عليها الجمعية وبيان أمثل الطرق التى تتبع لتنفيذ هذه السياسات ، ومراقبة التنفيذ للتأكد من حسن أدائه • وهذه الامور تتطلب كثيرا من الوقت والجهد من أعضاء المجلس ، وكلما اشترك أكبر عدد ممكن من أعضاء المجلس فى رسم هذه السياسات كان ذلك خيرا وأفضل ، اذ أن جميع أعضاء مجلس الادارة مسئولون عن النشاط الذى تزاوله الجمعية ، وعلى هذا الأساس يعتبر من المعيب تغيب أعضاء مجلس الادارة عن حضور الجلسات •• ولاشك أن جانبا كبيرا من ذلك الاهمال يرجع الى عدم الرغبة فى اعطاء الجمعية ما يكفيها من الوقت •

والمعتقد أن الجمعية عندما تحدد فى قوانينها النظامية عدد أعضاء

مجلس الادارة تكون بالفعل فى حاجة الى هذا العدد وعندما تدعو الى عقد جلسة ترمى الى الانتفاع بجميع أفكار الأعضاء لا مجرد توافر العدد القانونى لاصدار القرارات ، ومن حيث أن هؤلاء الأعضاء قبلوا ترشيح أنفسهم فيجب عليهم أن يشاركوا مشاركة فعلية فى تحمل المسئوليات ، ولا يتسنى لأحد منهم ذلك دون أن يكون لديه الوقت الكافى لأداءواجبه على خير وجه •

ومن ثم يجب على أعضاء الجمعيات أن يحرروا مجالس الادارة من أولئك الذين يعتمدون على مجرد شهرة أسمائهم ثم لا يفعلون شيئا لمصلحة الجمعية ، ولا يمنحونها جزءا من وقتهم للمشاركة فى البحث والنظر وتحمل مسئوليات فعلية داخل المجلس ، وانما ينفقون كل وقتهم فى مشاغلهم وأعباء وظائفهم ، ولا يجدون معها متسعا للمشاركة الفعلية فى ادارة الجمعية ، ومع ذلك ليس ما يمنع أعضاء مجلس الادارة من أن يسترشدون بآراء هؤلاء بوصفهم أعضاء فى الجمعية لا أعضاء فى مجلس ادارتها • فهذا أفضل من أن تكون لهم مقاعد شاغرة لا يملئونها ، ثم ان الوقت الذى يطلب من الأعضاء أن يكرسوه لخدمة الجمعية ليس قاصرا على حضور اجتماعات المجلس ، بل انه لكى تكون هذه الاجتماعات مثمرة يجب أن يقضى الأعضاء جانبا آخر من وقتهم فى البحث ودراسة جداول أعمال هذه الجلسات •

لذلك يجب أن يأخذ أعضاء الجمعيات فى اعتبارهم عند اختيار أعضاء المجلس أن تكون لدى هؤلاء الأعضاء الرغبة التامة فى منح الجمعية الوقت الكافى ، والسعة فى الزمن التى يحققون بها هذه الرغبة •

(١٥) مجلس الادارة وانتخـــاب الأصلح

لجأت الحركة التعاونية فى بريطانيا ، بعد نيف ومائة عام من الخبرات أو التجارب ، الى عدة طرق تتبع لضـــمان انتخاب أصلح الأشـــخاص لعضوية مجلس الادارة .

فبعض الجمعيات كانت تطلب من كل مرشح أن يوافيها ببيان عن أهدافه ومؤهلاته . ثم تقوم بطبع هذا البيان على نفقتها الخاصـــة وتوزعه على الأعضاء ، وبعضها كان ينظم عقد اجتماعات خاصة قبـــل اجتماع الجمعية العمومية التى ستقوم بانتخاب مجلس الادارة فيدعو الأعضاء لحضور هذه الاجتماعات ثم يقوم المرشحون بالقاء كلماتهم ، ثم تعطى لأعضاء الجمعية فرصة سؤالهم ثم يعطون أصواتهم لمن يعتقدون أنه أصلح للقيام بأعباء المنصب .

وقد نبذت غالبية الجمعيات التعاونية البريطانية عادة ترشيح أسماء الأعضاء لعضوية مجلس الادارة انتخابهم فى نفس الجلسة ، وصـــارت تطلب ممن يرغبون فى ترشيح أنفسهم للعضوية أن يقيدوا أسمائهم قبل حوالى شهر من تاريخ اجتماع الجمعية ، بل أكثر من هذا عمدت الى أن تذكر أسماء المرشحين ومن يزكون ترشيحهم مع بطاقة توجيه الدعوة الى الاجتماع الذى سيجرى فيه الانتخاب ثم يقوم سكرتير الجمعية بفحص الترشيحات والتأكد من أنها سليمة وأنها تمت طبقا للقـــوانين التعاونية والنظم الداخلية للجمعيات وعندما تعقد اجتماعات الجمعيات العمومية تؤخذ الأصوات بطريقة الاقتراع السرى .

وتلجأ بعض الجمعيات التعاونية الانجليزية الى وضع صـــناديق الانتخاب فى الجمعيات قبل موعد عقد جلسة الجمعية العمومية بيوم أو يومين حتى يتسنى للأعضاء أن يدلوا بأصواتهم عند ترددهم على الجمعية،

أو عندما تسنح لهم الفرصة ، ولزيادة ثقة الأعضاء بعدالة الانتخاب رأت أن يكون لديها مراقبون للصناديق لمراقبة الأعضاء وهم يدلون بأصواتهم وأطلقت عليهم اسم « Scrutineers » ووكلت اليهم القيام بعد الأصوات فى الجمعية العمومية تحت اشراف رئيس الجلسة •

امتحان المرشحين لأعضاء مجالس الادارة :

يقول « بروفوسور هل » أن طلب امتحان لعضوية مجالس الادارة فى الجمعيــات التعاونية فى انجلترا قد ازداد بالحاح خلال الســنوات الأخيرة ، لذلك يقوم الاتحاد التعاونى البريطانى باعطاء دراسات تؤهل العضو لأن يكون أكثر فهما للواجبات الملقاة على عضو مجلس الادارة ، وتقام هذه الدروس بمدارس فى نهاية الاســبوع Wee end Schools أو عن طريق تنظيم فصول خاصة لأعضاء مجالس الادارة المرتقبين • ثم يعقــد بعد ذلك امتحان للأعضاء لمعرفة مدى ما استفادوه من هــذه الدراسات ، فاذا اجتاز المرشح الامتحان بنجاح كان ذلك دليلا على أنه أكثر نفعا للجمعية من غيره •

والرأى الغالب أن نجاح العضو فى مجلس الادارة يعتمد على صفات كثيرة لا يمكن معرفتها عن طريق الامتحانات ، فهى مثلا لا تعتبر درجة ولاء الشخص وانما تعرف درجة هذا الولاء بالنظر الى مشترياته وأفعاله كذلك لا توضح لنا هذه الاختبارات شيئا من أمانته ، أو عن قوة روحه التعاونية فهو قد ينجح فى الامتحانات ومع ذلك لا يكون أمينا ، أو متحليا بروح تعاونى حق •

لذلك يحسن أن يبذل الأعضاء بعض الجهد فى الاستعلام والتحرى عن الذين سيضعون فى أيديهم أمور جمعيتهم ، وعلى ضوء ما يسفر عنه

تحرياتهم ، واستفساراتهم ، يستطيعون انتخاب الأصلح من بين الذين اجتازوا امتحانات الدراسات المنظمة •

مركز المرأة :

يرى الكثيرون فى بريطانيا أنه ينبغى أن يفسح للمرأة مجال أوسع فى مجالس ادارة الجمعيات التعاونية لتدخل عضوا فيها ، فان أهداف المرأة تتلاقى مع أهداف الحركة(١) التعاونية الاستهلاكية فى كثير من النواحى بذلك لأن الحركة التعاونية الاستهلاكية تهدف فى جملتها الى توفير احتياجات الأعضاء من مأكل وملبس وأدوات منزلية ومسكن وما الى ذلك من أنواع السلع والخدمات الاستهلاكية بأسعار فى متناول مقدرة الأعضاء المالية وهذه السلع والخدمات تتصل بمهام ربة البيت من حيث يقع على عاتقها العمل على توفير أعلى قدر من الرفاهية لأعضاء الأسرة فى حدود دخلها ، ومن ثم يرون أنه يجب أن يمتد نشاط المرأة حتى تشارك مشاركة فعالة فى الحركة التعاونية الاستهلاكية عن طريق الانضمام الى عضويتها والعمل فى اللجان المختلفة بها ، وترشيح نفسها لعضوية مجالس الادارة اذا توافرت لديها الكفاية والاستعداد لأداء الواجب •

ولقد قامت المرأة بنصيب فعال فى الدول التى تقدمت فيها الحركة التعاونية الاستهلاكية • ففى انجلترا وهى مهد التعاون الاستهلاكى «تعتبر المرأة عنصرا فى غاية الأهمية لتقدم الحركة التعاونية الاستهلاكية» ويطلق عليها هناك(١) « المرأة ذات السلة The Woman With The Basket ويلاحظ أن الدور الذى تقوم به يتسع رويدا رويدا ، فقد دلت احصاءات

---

(١) Co-operative The British Achievement by : Paul Greer. Harper and Brothers Publishers; New York 1955, PP. 89-90.

الهيئة النسائية التعاونية Woman's Cooperative Guild على أن ١١٧ من أعضائها أعضاء فى مجالس ادارة الجمعيات و ١٩٢ أعضاء فى اللجان التعليمية ، وأن لها عضوا يمثلها فى كل من الحزب التعاونى البريطانى ، والجمعية المتحدة للخبز ، والاتحاد التعاونى البريطانى . أما شعار هــذه الهيئة التعاونية النسائية الذى تنادى به دائما فى حملاتها فهو « أسعار مخفضة .. وعائد أقل » .

وتقــول مسز فلورنس Mrs. Florence نائبــة جمعية لنــدن التعاونية(١) ، وهى تضم مليون عضو : ان كثيرا من الخدمات الاجتماعية التى تعمل الآن فى خدمة الجمهور كانت بفضل جهود هذه الهيئة على مر السنين .

وقد تأسست الهيئة التعاونية النسائية عام ١٨٨٣ ، ولهــا فروع محلية ، وهى تهدف الى خلق رأى عام فى صالح الحركة التعاونية ، كما تعمل من أجل السلام(٢) .

ويقول هل ــ ووتكنز « انه لا توجد هيئة ساعدت على نشر الحركة التعاونية فى بريطانيا مثل الهيئات النسائية ، فقــدكانت تفتح أبوابهــا لجميع النساء من جميع الطبقات ، وأدت خدمات جليلة للطبقات العاملة من النساء ، وهيأت لهن أن يأخذن مكانهن اللائق بهن تحت الشمس » وقد ساعدتهن الحركة التعاونية فخصصت لهن مكانا فى مجلتها أسمته (ركن المرأة) وقد ساعدت هذه الهيئة على الأخذ بيد المرأة ، ورفــع

---

(١) يلاحظ أن نصف عدد أعضاء مجلس الادارة فى جمعية لندن من الزوجات .

(٢) History of Co-operation by : Emory S. Bogardus. The Co-operative League of the U.S.A. Chicago-Washington, 1955, P. 16.

مستواها الأدبى فى جميع أطوارها ، سواء أكان ذلك فى المنزل ، أم فى الحانوت ، أم فى المصنع ، أم فى الحكومة • ووجهت نظر الحكومة الى وضع قوانين لحماية المرأة ، ودعون الى عدم حرمان الأطفال من التعليم الذى يحول دونه العمل فى المصانع ، وشاركت فى الجهـود التى بذلت لاعطاء المرأة حق الانتخاب •

مدة العضوية بالمجلس :

تنص القوانين النظامية للجمعيات على مدة العضـوية فى مجالس الادارة بحيث لا تتجاوز فترات معينة ، وتلجأ بعض الجمعيات الى أن تجزىء انتخاب أعضاء المجلس بمعنى أنه لا ينبغى أن ينتخب أعضـاء المجلس جميعا مرة واحدة ، بل ينبغى أن ينتخب بعضهم فى الاجتماع الذى يعقد فى شهر يناير ، والبعض فى الاجتماع التالى الذى يعقد فى شهر أبريل والبعض فى الاجتماع التالى الذى يعقد فى شهر يوليو والآخر ينتخب فى الاجتماع الذى يعقد فى شهر أكتوبر •

والسبب فى ذلك أنهم يريدون أن يوجهوا اهتمام الأعضـاء الى اجتماعات الجمعية العمومية ومتى تنعقد هناك أربع مرات سنويا •

والغالبية العظمى من الجمعيات التعاونية فى بريطانيـا ليست ممن أنصار بقاء أعضاء مجلس الادارة فى مناصبهم فترة طويلة وذلك حتى لا يظل هؤلاء الأعضاء قابضين على زمام الوظائف فى المجلس لا يتغيرون ولا يتبدلون ، وذلك خشية أن تكون ادارة بعضهم للجمعية غير سليمة •

لذلك حاولت بعض الجمعيات بالاضافة الى تجزىء الفترات التى

---

(١) يرجع الى
Rules of The Dunfirmine Co-operative Society, P. 16.

ينتخب فيها أعضـاء المجلس اقتراح استخدام عدة وسـائل تنظيمية فى انتخاب أعضاء مجلس الادارة منها أنه اذا كان عدد أعضاء مجلس الادارة سبعة مثلا ، أن ينص فى القوانين النظامية على أن تنتخب الجمعية العمومية الأولى للمؤسسين بعد النشر عن الجمعية ـ ثلاثة أعضاء من الأعضـاء السبعة لمدة سنة وعضوين لمدة سنتين وعضوين لمدة ثلاث سنوات ، وبعد ذلك يجدد انتخاب المقاعد التى تنتهى مدتها لمدة ثلاث سنوات .

ولتبيين هذا النظام ينتخب سبعة أعضاء فى السنة الأولى ، وثلاثة أعضاء فى السنة الثانية وعضوان فى السنة الثالثة : وعضوان فى السنة الرابعة ثم يتوالى تكرار الانتخاب بعد ذلك سنويا طبقا لهذه الأعداد ـ ٢ ـ ٢ وهكذا دواليك كما هو موضح بالجدول (٢٥) .

طريقة ثانية :

تنتخب الجمعية العمومية أربعة أعضاء من سبعة لمدة سنة . والثلاثة الآخرين لمدة سنتين ثم يعاد انتخاب المقاعد جميعها بعد نهاية مدتها لمدة سنتين . أى أن القاعدة فى التجديد أن يتم دوريا كل سنتين . ومن قبيل الاستثناء يحدد نصف عدد المقاعد تقريبا بحيث تكون مدة الانتخاب الأول لها عام واحد .

ولتطبيق هذا النظام ينتخب سبعة أعضاء فى السنة الاولى وأربعة فى السنة الثانية وثلاثة فى السنة الثالثة ، ثم يتوالى الانتخاب بعد ذلك فى السنتين المتعاقبة ٤ و ٣ وهكذا دواليك كما هو موضح بالجدول (٢٦) .

جدول رقم (٢٥)

كيفية انتخاب اعضاء مجلس الادارة فى جمعية يبلغ عدد أعضاء مجلس ادارتها سبعة أعضاء

موعد انعقاد الجمعية العمومية	مقاعد مدة الانتخاب الأول لها عام واحد ثم يتجدد الانتخاب كل ثلاثة اعوام وعددها ثلاثة مقاعد	مقاعد مدة الانتخاب الأول لهما عامان ثم يتجدد الانتخاب كل ثلاثة أعوام وعددها مقعدان	مقاعد مدة الانتخاب الأول لها ثلاثة أعوام ثم يتجدد الانتخاب كل ثلاثة أعوام وعددها مقعدان	عدد من يتم انتخابهم فى الجمعية العمومية
الجمعية العمومية الاولى	٣	٢	٢	٧
« « الثانية	٣			٣
« « الثالثة		٢		٢
« « الرابعة			٢	٢
« « الخامسة	٣			٣
« « السادسة		٢		٢
« « السابعة			٢	٢
« « الثامنة	٣			٣
« « التاسعة		٢		٢
« « العاشرة			٢	٢

جدول رقم (٢٦)

طريقة اخرى لكيفية انتخاب اعضاء مجلس الادارة فى جمعية يبلغ عدد اعضاء مجلس ادارتها سبعة اعضاء

مواعيد انعقاد الجمعية العمومية	مقاعد مدة الانتخاب الأول لها عام واحد ثم يتجدد الانتخاب كل عامين — وعدها اربعة مقاعد	مقاعد مدة الانتخاب الأول لها عامان ثم يتجدد الانتخاب كل عامين — وعـددها ثلاثة مقاعد	عدد من يتم انتخابهم فى الجمعية العمومية
الجمعية العمومية الأولى	٤	٣	٧
الجمعية العمومية الثانية	٤		٤
الجمعية العمومية الثالثة		٣	٣
الجمعية العمومية الرابعة	٤		٤
الجمعية العمومية الخامسة		٣	٣
الجمعية العمومية السادسة	٤		٤
الجمعية العمومية السابعة		٣	٣

طريقة ثالثة :

وهناك طريقة أخرى ينص عليها القانون النظامى للجمعية ٠ وهى تقسيم مقاعد أعضاء مجلس الادارة الى أنواع ، النوع الأول تكون مدة عضو مجلس الادارة فيه عاما واحدا ، والنوع التالى تكون مدة العضوية فيه عامين ، والنوع الثالث تكون مدة العضوية ثلاثة أعوام ٠ فاذا كان عدد أعضاء مجلس الادارة فى الجمعية مثلا خصصت ثلاثة مقاعد ينتخب من يرشحون لشغلها مدة سنة ثم تنتهى عضويتهم فى نهاية السنة ٠ ويكون على الجمعية العمومية فى اجتماعها السنوى أن تعيد انتخابهم أو تستبدلهم بغيرهم ، ويخصص مقعدان ينتخب من يرشح لشغلهما لمدة سنتين ، أى أن مدة عضويتهما فى المجلس تستمر عامين ، وفى نهاية هذه المدة يكون على الجمعية العمومية فى اجتماعها السنوى أن تعيد انتخابهما أو تستبدلهما بغيرهما ٠ كذلك يخصص مقعدان ينتخب من يرشح لشغلهما مدة ثلاث سنوات ، أى أن مدة عضويتهما بالمجلس تستمر لمدة ثلاث سنوات ، وفى نهاية هذه المدة يكون على الجمعية العمومية فى اجتماعها السنوى أن تعيد انتخابهما أو تستبدلهما بغيرهما ٠

ولتطبيق هذا النظام ينتخب سبعة أعضاء فى السنة الاولى ، وينتخب ثلاثة أعضاء فى السنة الثانية ، وخمسة أعضاء فى كل من السنوات الثالثة والرابعة والخامسة ، وثلاثة فى السنة السادسة ثم يتولى بعد ذلك تكرار انتخاب أعضاء مجلس الادارة فى الجمعيات العمومية على توالى السنين طبقا للأعداد الآتية : ٧ ـ ٣ ـ ٥ ـ ٥ ـ ٥ ـ ٣ وهكذا دواليك ٠ وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (٢٧) ٠

جدول رقم (٢٧)

طريقة ثالثة لكيفية انتخاب اعضاء مجلس الادارة فى جمعية يبلغ عدد اعضاء مجلس ادارتها سبعة اعضاء

مواعيد انعقاد الجمعية العمومية	مقاعد يتجدد الانتخاب لها سنويا وعددها (مقعدان)	مقاعد يتجدد الانتخاب لها كل سنتين وعددها (مقعدان)	مقاعد يتجدد الانتخاب لها كل ثلاثة أعوام وعددها ثلاثة (مقاعد)	عدد من يتم انتخابهم فى الجمعية العمومية
الجمعية العمومية الأولى	٣	٢	٢	٧
الجمعية العمومية الثانية	٣			٣
الجمعية العمومية الثالثة	٣	٢		٥
الجمعية العمومية الرابعة	٣		٢	٥
الجمعية العمومية الخامسة	٣	٢		٥
الجمعية العمومية السادسة	٣		٢	٥
الجمعية العمومية السابعة	٣	٢	٢	٧
الجمعية العمومية الثامنة	٣			٣
الجمعية العمومية التاسعة	٣	٢		٥
الجمعية العمومية العاشرة	٣		٢	٥
الجمعية العمومية الحادية عشر	٣	٢		٥
الجمعية العمومية الثانية عشر	٣			٣

قد تكون هذه الطريقة معقدة بعض الشيء ، ولكنها أفضل من غيرها لما تتمتع به من ميزات كثيرة • فانها تحول دون أن يتغير أعضاء مجلس الادارة جميعا عقب السنة الأولى ، ومن ثم يمكن تجنب الوقوع فى أخطاء سبق ارتكابها وهى ناحية أخرى تمنع استمرار أعضاء مجلس الادارة جميعا مراكزهم مدة طويلة ، كما تسمح فى نفس الوقت بتجربة أشخاص جدد كل سنة لمدة عام واحد ، فاذا أثبتوا جدارة فى القيام بأعباء وظائفهم استطاع أعضاء الجمعية انتخابهم بعد ذلك فى المقاعد ذات المدة الأطول •

وتنص معظم الجمعيات التعاونية للتجزئة فى بريطانيا فى قوانينها النظامية على أن تكون مدة العضوية لمجلس الادارة اما سنة أو سنتين ، وهناك كثير من الجمعيات لا تسمح لعضو مجلس الادارة أن يستمر فى مقعده بالمجلس مدة ست سنوات متتالية ، وبعد مضى فترة معينة تتراوح بين ستة أشهر وسنة يسمح له بأن يرشح مرة ثانية •

والواقع أن التغيير الكثير فى أشخاص مجلس الادارة مع توافر الكفايات اللازمة، ليس فى مصلحة الجمعية ، لأنه يعرقل سير تقدم الجمعية فى سياستها المرسومة ، ثم ان أعضاء مجلس الادارة الذين يعملون فى فترة معينة وتتوافر فيهم الكفايات اللازمة تسود بينهم روح الفريق فى العمل كما هو المرغوب فيه والمطلوب داخل المجلس ، كما أنهم يكتسبون مزيدا من الخبرة والبصر بأمور الجمعية ومشاكلهم • وهذا يجعلهم أكثر من غيرهم على حلها ، ولذلك يجب أن لا تلجأ الجمعيات العمومية الى تغيير أعضاء مجالس اداراتها الا اذا تبين لها وجود عناصر أصلح وعلى استعداد

---

(1) Manual Co-operative Directors by : V.S. Allanne, Co-operative Publishing Association Superior, Wisconsin 1949, p. 39.

أقوى المساهمة فى نجاح الجمعية وتقدمها ويلاحظ كذلك أو من المحتمل وصول بعض الأشخاص الى عضوية مجلس الادارة ، ثم لا يكون منهم بعد ذلك نشاط فى الجمعية وهؤلاء يجب على الجمعية العمومية أن تعمل على استبدالهم بغيرهم .

أما ما يقال عن المدة القصيرة من أنها لا تساعد على رفع مستوى الكفاية فى الجمعية ، فهو مردود بأنه اذا أظهر أعضاء مجلس الادارة الذين يشغلون مراكزهم لفترة قصيرة كفاية فى العمل واستعداد للمضى فيه ، فليس مما يمنع أعضاء الجمعية عند انتهاء مدتهم من اعادة انتخابهم مرة واثنتين وثلاثا ومن ثم أرى أن لا تتضمن القوانين النظامية للجمعيات التعاونية للاستهلاك قيودا تمنع مثل هذا التكرار ، كما ويجب أن يؤخذ فى الاعتبار أنه كلما كانت مدة العضوية فى مجلس الادارة قصيرة ، كان ذلك أقرب الى مفهوم الديمقراطية .

وهنا من يرى أنه ما اذا نصت القوانين النظامية للجمعيات على بقاء أعضاء مجلس الادارة لمدة طويلة ، وكانت تصرفات المجلس لا تحوز ثقة الأعضاء ، فان فى وسعهم أن يقترحوا قرارا بلوم المجلس Vote of Censure فاذا حاز الاقتراح أغلبية الأصوات ، وجب على المجلس أن يستقيل[1] اذا كان يحترم نفسه .

كما يرى أنه اذا كان هناك بعض أعضاء المجلس قد تمنعهم ظروف السن أو الصحة من القيام بواجباتهم بصورة فعالة ، فانه يمكن التغلب على ذلك عن طريق النص فى القوانين النظامية على أن الأعضاء الذين بلغوا

---

(١) المرجع السابق ص ٤ .

سنا معينة يمنعون من ترشيح أنفسهم ، أما هؤلاء الذين يبلغون هــذه السن أثناء مدة العضوية فتستمر عضويتهم فى المجلس حتى نهاية العام .

غير أن هناك أيضا من يميل الى استثناء ذوى الكفايات من أعضاء مجلس الادارة من شرط السن اذا كانت حالتهم الصــحية تمكنهم من القيام بأعباء وظائفهم .

اختصاصات مجلس الادارة :

ان المهمة الأساسية لأعضاء مجلس الادارة هى ادارة الجمعية بقصد تحسين الأحوال الشخصية الاقتصادية والاجتماعية لأعضائها ، لأنهم يعتبرون فى نفس الوقت عملاءها وتتلخص اختصاصات مجلس الادارة فيما يأتى(١) :

اولا : تحديد الأغراض أو الأهداف التى أقيمت الجمعية من أجلها ، ووضع السياسات البعيدة المدى التى يراها كفيلة بتحقيق هذه الأهداف، واتخاذ ما يمكن اتخاذه من وسائل لمواجهة احتياجات الجمعية فى المستقبل والتأكد من ضمان نجاحها وازدهارها .

ثانيا : وضع خطة سليمة للتنظيم تتيح للجمعية وأقسامها وفروعها أن تؤدى وظائفها بأكبر قدر ممكن من الكفاية لتحقيق الأهداف التى تتطلع اليها .

---

(١) يرجع ذلك الى كتاب :

Top Management Organization and Control by . Paul E. Holden, Lounsbury S. Fish and Hubert E. Smith McGraw-Hill Book Company, Inc. 1951, New York.

ثالثا : وضع ذوى الكفاءات فى المناصب الرئيسية حتى يقوى الشعور بالاطمئنان الى سلامة الجهود التى تبذل لتنفيذ سياسة الجمعية .

رابعا : اتباع وسائل فعالة تخول الادارة العليا مسئوليات وسلطات تحررها من التفاصيل غير الضرورية ، وتضمن لها الحصول على نتائج مرضية ، وسنتحدث عن كل موضوع من هذه الموضوعات فيما يلى :

وضع السياسات وتوضيح الاهداف :

عندما تفكر جماعة من الجماعات فى تأسيس جمعية تعاونية استهلاكية ، يجب أن تضع نصب أعينها الأمل فى التوسع وارتياد آفاق جديدة غير المجال الذى بدأت نشاطها منه ، فان ذلك فوق أنه يخدم أعضاء الجمعية [illegible] التعاونية لأنها تهدف الى تمكين المستهلك من السيطرة على [illegible] عوامل الانتاج بطريق الاشتراك الاختيارى ، هذا الى أن وضع السياسات المقبلة اذا كان صادر عن دراسة وافية ، فانه يسهل على الجمعية أمر تحقيقها وتنفيذها . ولكن الملاحظ كثيرا مع الأسف — أن هناك تنظيمات تعاونية يعوزها وضع الخطط الدقيقة لأعمالها ، وتوضيح أهدافها سواء فى ذلك الأهداف القريبة أو الأهداف البعيدة .

ومن ثم يجب أن تضع الجمعية كل سنة خطة تفصيلية لنشاطها الذى تنوى القيام به خلال العام المقبل ، على أن يحدد العام بالفترة التى تقع بين انعقاد الجمعية العمومية . ويجب أن تشمل هذه الخطة ايرادها ومصروفاتها والتحسينات والتغييرات المحتملة كل عام ، ثم ان هذه الخطة التى تهدف الى تحقيق الأهداف القريبة يجب أن تتلاءم وتتناسق مع الخطة التى ترمى الى تحقيق الأهداف البعيدة المدى . وبخاصة فيما يلى :

١ — التغيرات الرئيسية فى السوق .

٢ — التغيرات المحتملة فى نوع الانتاج .

٣ — الصعوبات التى قد تعترض الانتاج أو التوسع فيه .

٤ — الاحتياجات المالية اللازمة لتحقيق هذه الأهداف .

وعلى أعضاء مجلس الادارة حينما يضعون الخطة لتحقيق أهداف الجمعية البعيدة المدى أن تكون هذه الخطة من المرونة بحيث تسمح التعديلات اللازمة اذا اقتضت الظروف ذلك ومن الأسس التى تبنى عليها الخطة البعيدة المدى ، أن تكون القرارات التى تصدر والخطط القصيرة الأجل التى توضع بمثابة جزء من السياسات البعيدة المدى ، بمعنى أن ما يتم تنفيذه فى كل عام ينبغى أن يكون لبنة فى صرح الهيكل العام الذى تسعى الجمعية الى اقامته ، وهكذا يطرد نمو التنفيذ مع توالى الأعوام حتى يكمل تحقيق هذه الأهداف فى المدى البعيد المرسوم .

ومن القواعدالعامة فى ذلك شأن أن توضع الخطة المقترحة للمستقبل على أساس جملة الخدمات المنتظرة ، وأن يؤخذ فى الاعتبار دقة التنبؤ بالأحوال الاقتصادية بوجه عام ، وهـذا مما يدل على أهميـة الخبرة والدراسة والثقافة المالية والاقتصادية بالنسبة لأعضاء مجلس الادارة ، فان البعض يعتمد فى تقدير الخدمات المنتظرة على الخبرة السابقة ، والبعض الآخر يعتمد على بعض الطرق الاحصائية والاقتصادية وهكذا يجب عند انتخاب أعضـاء مجلس الادارة ملاحظة هـذه الاعتبارات حتى تتأكد الجمعية من أنها ستحقق أهدافها على خير وجه ممكن ، ومع ذلك لايمكن أن يتسنى له ذلك الا اذا اتسع وقت الأعضاء للعمل وعلى وضع هـذه السياسات .

وضع سياسة سليمة للتنظيم :

التنظيم هو الاطار الذى توضع داخله الادارة ، ويمكن تعريفه بأن جميع المسئوليات التى يتحملها رجال الادارة والعلاقات التى تنشأ عن تحمل هذه المسئوليات • فأساس التنظيم هو تحديد المسئوليات وتوضيحها ، وبيان العلاقات بين من يتحملونها ؛ وذلك يكون بواسطة خرائط تنظيمية(١) •

فان أعضاء مجلس الادارة مهما بلغت دقتهم لا يستطيعون أن يؤدوا وظائفهم بكفاية تامة دون أن يستعينوا بخطط تنظيمية سليمة ومدروسة ، ترسم فيها السياسة بعيدة المدى على أن تكون هذه السياسة من المرونة بحيث تسمح باجراء التغييرات اللازمة كلما تطلبت الظروف ذلك ، فان وجود مثل هذه الخطط يحول دون الارتجال فى اتخاذ قرارات قد تحقق للجمعية فائدة عاجلة فى أمد قريب ، ولكنها لا تتفق مع الأهداف البعيدة المدى ، وهذا ما يجعل من الخطأ تنفيذها • ثم ان غياب مثل هذه الخطط كثيرا ما يؤدى الى تكرار وقوع الأخطاء فى التنظيم وفى ظل [illegible] أن تتحقق للتحسينات الأساسية •

ومن الوسائل التى يجب أن تلجأ اليها الجمعيات فى التنظيم الاستعانة بخرائط التنظيم الادارى للجمعية كلها ، وما يلحق بها من خرائط فرعية للأقسام والفروع اذا كان للجمعية أقسام وفروع ، وذلك لأن هذه الخرائط تعتبر الخطوة الأولى لتفهم سياسة التنظيم ؛ كما أنها تدل على سلامة ادارة المنشأة ، لأنه اذا لم توجد مثل هذه القواعد ساد الغموض والارتباك

---

(١) The Principles & Practice of Management, By . E.F.L. Brech and Others. Longmans, Green, P. 25.

علاقات أعضاء مجلس الادارة بعضهم ببعض ، وعلاقاتهم بمدير الجمعية ورؤساء الأقسام والفروع •

ويجب أن تؤيد خرائط التنظيم الادارى بمواصفات مكتوبة تحدد المطالب الرئيسية لكل مرحلة من مراحل الادارة ، وبعبارة أخرى تحدد المطالب الرئيسية للأقسام واللجان ، ولكل وظيفة رئيسية ، فاذا فهم كل فرد فى الجمعية دوره فى ادارتها فهما تاما ، أمكنه ان يكرس من جهوده لوظيفته وتجنب العمل المزدوج ، أو العمل فى أغراض متضاربة كما هو الشأن الغالب فى كل عمل لا يحكمه توضيح التنظيم ، ثم ان هذه المواصفات المكتوبة يجب أن تحتوى على وصف دقيق لجميع الوظائف والقوانين والمسئوليات والعلاقات بين من يتحملونها ، وحدودسلطة كل منهم ووسائل قياس كفاية أداء كل منهم لوظائفهم •

وفى ذلك يقول Brech انه يوجد من يرى أنه ليس هناك داع لوجود هيكل تنظيمى Organization Structure ما دام القائمون على ادارة المنشأة يعرفون الدور الذى يقوم به كل منهم فى ادارتها ، ويتعاونون جميعا فى سبيل ذلك ثم يستطرد فيذكر أن التجربة أثبتت خطأ هذا الرأى الشائع حتى فى حالة الوحدات الصغيرة Small Units • ثم يعود فيقول انا نكرر ونكرر أن مصاعب المتاجرة والادارة ترجع الى ضعف التنظيم ، اما للأخطاء التى تحدث عند تحديد الاختصاصات والمسئوليات والعلاقة بين من يتولونها ، واما لغياب مثل هذه الخطة التى يسترشد بها المسئولون كما هو الكثير الغالب ، ولا شك انه فى مثل هذه الحالات ، يتراكم العمل ،ويحدث الازدواج فى الجهود ، وتركب الأخطاء نتيجة لعدم الفهم

هذا فضلا عن أن كثير من الأشياء المهمة لا تجد من يقوم بها نظرا لعدم وجود شخص مسئول عنها (١) •

كل ذلك يرجع الى عدم تقدير أهمية التنظيم واعتباره الاطار الذى توضع داخله الادارة فانه بدون هذا الاطار لا يمكن أن تكون الادارة سليمة وفعالة •

والتنظيم وثيق الصلة بالسياسة التى تسير عليها الجمعية ، فلا يمكن تحديد المسئوليات الا اذا عرفت السياسة ، وذلك لأن السياسة تبين ما يجب عمله ، والتنظيم يضع الخطط العريضة للعمليات الضرورية التى يقوم عليها تنفيذ هده السياسة • فيوضح أن أهداف الجمعية وأغراضها وكيفية تحقيقها • والوسائل التى يمكن قياس النتائج بوساطتها ، وتوزيع المسئوليات يفيد فى وضع الخطط التفصيلية للعمل ووسائل تنفيذه الخطط ، كما يفيد التناسق لأن كل فرد اذا عرف الوظيفة التى يؤديها ، والعلاقات بينه وبين المسئوليات المختلفة كان لذلك أثره فى تحقيق التناسق بين من يتحملون هذه المسئوليات ، وفى رفع الروح المعنوية بين مختلف الأفراد وتحقيق التعاون بينهم واثارة الرغبة عندهم فى بذل جهود أكثر •

وقد يقال ان التنظيم وحده لا يحقق كل هذه المزايا ، ولكنه دون شك الأساسى فى تحقيقها •

وضع ذوى الكفايات فى المناصب الرئيسية :

ومما يقع على عاتق مجلس الأدارة العمل على شغل الأماكن الرئيسية فى الجمعية بذوى الكفايات من المتخصصين القادرين ، فان

---

(1) The Principles and Practice of Management, Longmans, Green and Company, London 1953, P. 34.

هؤلاء سيقع على كواهلهم عبء المشاركة فى تنفيذ الخطط التى رسمتها الجمعية لتحقيق أهدافها القريبة والبعيدة ولهذا يجب وضع نظام للاختيار والتعيين ، ونظام للأجور والمرتبات يراعى فيه ما تدفعه المنشآت الأخرى المماثلة .

كذلك يجب وضع برنامج شامل لتدريب العمال والموظفين للارتفاع بمستوى كفايتهم ، واستكمال أوجه النقص فى معلوماتهم ، وبذلك يسير العمل طبقا لسياسة ثابتة موحدة تحول دون الفوضى وبعثرة الجهود ، وتقضى على عوامل المحسوبية والوساطات ، فان هذه العوامل كثيرا ما تكون سببا فى تعيين من لا يحسنون القيام بأعباء وظائفهم ، ثم ينعكس أثر ذلك على الجمعية فيهبط مستوى كفاية نشاطها وخدماتها ، ومما يكون سببا فى انفضاض كثير من الأعضاء عنها .

وسائل فعالة للرقابة :

ويجب على أعضاء مجلس الادارة أن يعملوا على وضع وسائل فعالة للرقابة تشمل كل أوجه نشاط الجمعية ، وتضمن تحقيق نتائج يمكن الاطمئنان اليها والرضا عنها ، والأساس السليم للرقابة هو جمع الحقائق وتقدير قيمتها داخل نطاق الجمعية أو خارجها .

والمعروف علميا أن عنصرى التخطيط والرقابة متداخلان وان كان كل منهما يتطلب فنا فى العمل فانها ركنان يتكون منهما الأساس الذى يقوم عليه الاشراف العام ، ثم انهما يعتبران الوسيلتين اللتين تمارس عملها عن طريقهما ويتوقف نجاحهما على استعداد المديرين للمسئوليات الملقاة على عاتقهم فالتخطيط يقوم على أساس وضع البرامج التى تتبع ، وتحديد المسئوليات وطبيعتها ودرجاتها ، ثم كيفية الاستعانة بالسلطة فى التنفيذ ، والرقابة تقوم على ملاحظة تحقيق البرامج والمسئوليات وبيان الأسباب

التى أدت الى عدم تحقيقها ، ولهذا يجب أن تكون خطة الرقابة مرسومة بدقة بحيث تشمل كل أوجه النشاط المختلفة فى الجمعية ، وتخول الادارة العليا سلطات تتناسب مـع المسئوليات الملقاة على عاتقها وتحررها من التفاصيل غير الضرورية ، وتنتهج من الوسائل ما يضمن لها الوصول الى النتائج التى ترضى عنها .

والخطة السليمة للرقابة يجب أن تتضمن العناصر الآتية :

١ — الهدف الذى تسعى الى تحقيقه الجمعية .

٢ — الطرق والوسائل التى تمكن الجمعية من تحقيق هذ الهدف .

٣ — المقاييس أو المعايير التى تقدر بها كيفية أداء العمل على خير الوجوه الممكنة .

٤ — التقديرات التى توضع لأداء الأعمال لمعرفة مدى الكفاية عند التطبيق .

ويجب الاستعانة عند وضع مثل هذه الخطة بذوى الكفايات من الموظفين وغيرهم ، وتشترك مـع هؤلاء لجان فنية من الأجهزة التعاونية المختصة ، كالاتحاد التعاونى ، أو جمعية الجملة ، وهذه الأخيرة أقـدر من غيرها فى هذه الناحية ، ويجب عند وضع مثل هذه الخطة للرقابة أن تكون مفهومة ، وأن تغطى أوجه النشاط المختلفة بالجمعية حتى تحقق الأهداف المرجوة منها .

والمعتقد أنه لضمان تحقيق الرقابة ، يجب أن توضح سياسات الجمعية كتابة وبدقة ثم توزع على المختصين ، ثم تراجع من وقت لآخر لادخال

ما يعن من تعديل حتى تتمشى مع التطورات المستمرة ، ويمكن أن نصل الى ذلك عن طريق كتيب يشرح سياسة الجمعية شرحا تاما تضعه هيئة من المختصين فى الجمعية ، وتستعين فى وضعه بالأجهزة الفنية المختصة فى كل من الجمعية المركزية والاتحاد التعاونى ويجب أن تكون هذه الخطة من المرونة بحيث تتطور مع تقدم الجمعية واتساعها ، ثم توضع الوسائل الفعالة للرقابة على المنظمة بأكملها وعلى الأشخاص المسئولين بحيث تتأكد الجمعية من أنها وضعت ذوى الكفايات فى المراكز التى يستحقونها وينهضون بتبعاتها وأعبائها .

وهكذا يتبين أن وضع السياسات للجمعية يتطلب دراسات وافية من أشخاص يجدون من سعة الوقت ما يمكنهم من معرفة الوظائف التى تتطلبها هذه السياسات(١) وهذا يتطلب من لجنة المؤسسين بادىء ذى بدىء أن تستعين بمن تشاء من الأجهزة الفنية المختصة فى المنظمات التعاونية العليا ، وأن تكون لجانا فرعية لدراسة مختلف الوظائف واقتراح السياسات التنظيمية على أن يكون بعض أعضاء مجلس الادارة فى هذه اللجان ، ثم يكون على لجنة المؤسسين بعد ذلك أن تنسق المقترحات المختلفة وتضعها فى خطة واحدة .

وفيما يلى بعض اللجان التى يمكن أن تشترك فى دراسة هذه السياسات(٢) .

---

(١) يرجع فى ذلك الى كتاب Consumer Co-operative Leadership.

(٢) المرجع السابق ص ٣٧ وما بعدها .

١ — لجنة فرعية لدراسة السياسة البيعية :

وعند وضع هذه السياسات يجب أن توضح اللجنة ما يأتى :

(أ) السياسة العامة للبيع :

— البضائع التى ستقوم الجمعية بالتعامل فيها .

— الخدمات المجانية التى تستطيع أن تقدمها .

— أى نوع من هذه الخدمات يمكن أن تتقاضى الجمعية عليه أجرا.

— هل توجه الجمعية خدماتها الى طبقات ذات دخل معين وتتسع هذه الخدمات لتشغيل مختلف أنواع الطبقات ؟

— هل تقتصر الجمعية على بيع خير أنواع المنتجات المعـروفة فى السوق أو بيع أنواعا أخرى من نفس المنتجات لتلبى طلبات جميع العملاء ؟

— بأى سعر تبيع الجمعية هذه المنتجات ، هل تتبع سياسة السعر العالى أو سياسة السعر الجارى فى السوق أو السعر المنخفض.؟

— السياسة بالنسبة للسلع الأخرى التى تقرر الجمعية اضافتها الى قائمة السلع التى تتعامل فيها . وما لسياسة بالنسبة لتلك السلع التى قد ترى للجمعية وقف التعامل فيها .

— السياسة بالنسبة لمبيعات الفرصة (الأكازيونات) .

— السياسة بالنسبةللبضائع البطيئة .

— السياسة بالنسبة للبضائع الموسمية والى أى مـدى يمـكن توفيرها بحيث يجد العملاء حاجتهم منها فى الوقت المناسب .

ـ السياسة بالنسبة للبيانات والمعلومات التى يجب أن يزود بهـا العميل وتتعلق بالسلعة المشتراة .

ـ السياسة فيما يتعلق بالبضائع المردة .

ـ السياسة بالنسبة للسلع التى تباع بالأجل .

ـ السياسة بالنسبة لأخطاء التسليم المحتملة .

ـ هل يمكن أن تقدم الجمعية خدمات خاصة لأعضائها كاستعداد لأن تشترى لهم البضائع التى لا تتعامل فيها ، أو أن توصى لهم بالجهات التى يستطيعون الشراء منها .

ـ السياسة بالنسبة لشكاوى الأعضاء ومقترحاتهم .

ـ السياسة بالنسبة لنظافة المحل ونظافة العمال .

ـ السياسة بالنسبة لقبول الشيكات فى الدفع .

٢ — لجنة فرعية لدراسة سياسة الشراء :

وتنظر هذه اللجنة فيما يأتى :

ـ المبادىء الأساسية للشراء فى الجمعية .

ـ المسئول عن الشراء .

ـ العلاقة بين الشراء والبيع .

ـ مصادر المعلومات التى يمكن الاستعانة بها لتحديد الشراء .

ـ وظيفة لجنة المشتريات بالنسبة للشراء .

ـ السياسة التى تتبع عند تقديم سلعة جديدة .

ـ السياسة التى تتبع عند اختيار مصادر الشراء .

ـ الحالات التى تقصر الجمعية فيها مشترياتها على جمعية الجملة .

ـ السياسة بالنسبة للهدايا التى تقدمها مصادر الشراء .

ـ السياسة بالنسبة للخصم الذى قد يمنحه بعض تجار الجملة أو المصانع فيما يتعلق بالشراء النقدى .

٣ ـ لجنة فرعية لدراسة سياسة المستخدمين :

وتنظر هذه اللجنة فيما يأتى :

ـ المبادىء الأساسية التى ترتكز عليها الجمعية فى علاقاتها مع موظفيها .

نوع العلاقات التى يجب أن تكون بين أعضاء مجلس االادارة والمدير ، وبين أعضاء مجلس الادارة والمستخدمين ، وبين المدير والمستخدمين .

ـ السياسة بالنسبة لتدريب العمال والموظفين .

ـ السياسة بالنسبة لأجور المديرين والمستخدمين .

ـ السياسة بالنسبة للأجازات .

ـ السياسة للترقية .

ـ السياسة بالنسبة للنقل من وظيفة لأخرى .

ـ السياسة بالنسبة للظروف المحيطة بالعمل .

ـ السياسة بالنسبة للأجازات المرضية ، وأيام العطلة الرسمية •

ـ السياسة بالنسبة لشكاوى الموظفين •

ـ السياسة بالنسبة للفصل •

ـ السياسة بالنسبة للرعاية الطبية •

هل يؤخذ بمبدأ تمثيل الموظفين داخل الادارة ؟

٤ ـ لجنة فرعية لدراسة سياسة الاعلان والعلاقات العامة :

وتنظر هذه اللجنة :

ـ القواعد الأساسية بالنسبة للاعلان التعاونى •

ـ القواعد الرئيسية التى تنظم العلاقات بين الجمعية والمجتمع الذى تعمل فيه •

ـ ما لأغراض بالتفصيل للاعلان التعاونى ، وما الذى تأمل الجمعية تحقيقه من وراء هذا الاعلان •

ـ السياسة الرئيسية بالنسبة للاعلان عن السلع •

ـ السياسة بالنسبة للاعلان فى المناسبات الخاصة •

ـ السياسة بالنسبة للاعلان عن السلع البطيئة الحركة •

ـ السياسة بالنسبة لبعض الهدايا التى تقدم كاعلان عن الجمعية فى المناسبات المختلفة كالنتائج فى أول العام •

ـ ما الذى ينبغى أن تكون عليه العلاقة بين مصاريف الاعلان وحجم المبيعات •

ـ السياسة بالنسبة لالتزام الصدق فى الاعلان .

ـ السياسة بالنسبة لمراقبة نتائج الاعلان .

ـ السياسة بالنسبة لنوافذ العرض الخارجية ، والمصروفات داخل المحل .

ـ السياسة بالنسبة للتبرعات التى تحققها الجمعية للهيئات التى لا تهدف الى الكسب توجد بمنطقة عمل الجمعية .

ـ ما الذى ينبغى أن تكون عليه العلاقة بين الجمعية والنوادى والطوائف التى توجد فى منطقة عمل الجمعية .

٥ ـ لجنة فرعية لدراسة المحاسبة والمراقبة :

وتنظم هذه اللجنة فيما يأتى :

ـ المستوى الذى تريد الجمعية تحقيقه من قيامها بعمليات المتاجرة.

ـ نسبة الربح الاجمالى ، ونسبة المصاريف ، وبالتالى الربح الصافى الذى تريد الجمعية تحقيقه .

ـ سياسة الجمعية فى مراقبة البيع النقدى ، هل يعتبر المدير المسئول الوحيد عن مراقبة البيع النقدى ـ أو يجب أن يشترك معه أحد أعضاء مجلس الادارة .

ـ السياسة التى تتبع عند تخفيض أسعار السلع .

ـ السياسة بالنسبة لدوران البضاعة .

ـ السياسة بالنسبة لتسعير السلع .

ـ السياسة بالنسبة للقيام بعمليات الجرد .

— السياسة بالنسبة للتقارير والبيانات اللازمة للقيام بعمليات المتاجرة .

— مسئوليات المدير بالنسبة للمحاسبة وامساك الدفاتر .

تنسيق السياسات :

بعد أن ترفع مختلف اللجان الفرعية تقاريرها لأعضاء مجلس الادارة، تعين لجنة لتنسيق هذه السياسات ، ويستحسن أن تضم اللجنة رؤساء اللجان الفرعية ومن يرى المجلس ضمه اليها من الفنيين ، والواجب الأول الذى يقع على عاتق مثل هذه اللجنة هو النظر فى كل تقرير على حدة بحيث تضع فى اعتبارها ناحيتين :

١ — هل غطت هذه التقارير الموضوع كله .

٢ — هل تحتوى هذه التقارير على تفاصيل غير ضرورية كاحتوائها على طرق واجراءات بدلا من احتوائها على سياسات . فاذا وجد أنها تحتوى على مثل هذه الطرق والاجراءات وجب استبعادها .

بعد هذه المراجعة الأولية نستعرض السياسات التى تحتوى عليها هذه التقارير بعضها تجاه البعض لمعرفة ما اذا كان هناك تعارض بينها ، أو ما اذا كانت فى حاجة الى مزيد من الدراسة حتى يمكن ادارة الجمعية بنجاح . ويستحسن دائما عند بدء حياة الجمعية أن تكون هذه السياسات عامة ، وأن لا تدخل الجمعية فى كثير من التفاصيل ، ثم تراجع هذه السياسات فيما بعد على ضوء ما تكون الجمعية قد اكتسبت من خبرة أثناء مزاولتها لنشاطها .

سكرتير المجلس :

يعتبر سكرتير الجمعية الشخص المسئول عن تطبيق القوانين التعاونية والقوانين النظامية للجمعيات ، وعليه يقع عبء الاشراف على سجلات الأعضاء وحملة الأسهم وتقديم البيانات التى تطلبها السلطات من الجمعية حسب مقتضيات القوانين ، وهو بوجه عام يعتبر العضو المنفذ لجميع قرارات مجلس الادارة ، لذلك تهتم الحركة التعاونية فى انجلترا بأنه ينبغى فيمن ينتخب لهذه الوظيفة أن يكون على جانب كبير من الخبرة والدراية والبصر بالتنظيمات المكتبية الحديثة وأن يكون ملما بالنشاط الاجتماعى والاقتصادى بوجه عام وفى منطقة جمعيته بوجه خاص ٠

وتلجأ بعض الجمعيات الى الاستعانة بسكرتير معين يتقاضى أجرا على عمله بجوار السكرتير عضو مجلس الادارة لتضمن امكان القيام بهذه الواجبات على خير(١) وجه ممكن ٠

وهناك من يرى أن من الممكن الجمع بين وظيفة المدير والسكرتير فى الجمعية وفى ذلك يقول بروفسور « ف٠ هل » أن نجاح(٢) الجمعية يعتمد الى حد كبير على حسن ادارتها وتنظيمها وعلى الدقة والكفاية فى استخدامها للنظم الحسابية بصفة خاصة ، ومن أجل ذلك يجب اختيار سكرتير الجمعية بعناية فائقة ، فقد كان من الشائع المتبع منذ سنوات عديدة أن يكون سكرتير الجمعية هو العضو المنتخب من بين أعضاء مجلس الادارة ، وكان عليه ـ وهو يعمل بعض الوقت ـ أن يقوم بكل واجبات

---

(١) يرجع الى : Organization and Management of Consumer's Cooperation and buying Clubs.

(٢) Handbook for members of Co-operative Committees. The C-operative Union Limited, Holyoake House, 1951. p. 54-55.

السكرتارية وأعبائها ، وهذه الخطة ما زالت تستعمل حتى الآن فى بعض الجمعيات القديمة والصغيرة • ولكن أصبح من الواضح الآن وجوب أن يكون للجمعية سكرتير دائم يعمل طول الوقت ، ويكون مسئولا أمام الجمعية وعلى علم بجميع حساباتها ، وقد يكون الجمع بين وظيفتى المدير والسكرتير فى شخص المدير مما يثير بعض الجدل ، لأنه يعنى أن تقع المسئولية التنفيذية بأسرها على عاتق فرد واحد ، ولكن هذا قد يجنب الجمعية كثيرا من عوامل الفرقة والحسد التى تنجم فى الغالب من تقسيم الواجبات • ثم يستطرد بعد ذلك فيذكر أنه اذا عين المدير سكرتيرا فى نفس الوقت ، فيجب أن يقوم أمين الصندوق بالدفاتر الحسابية أو يراجعها، مع أنها تعتبر من واجب السكرتير ، أما اذا رغب فى تعيين سكرتير خاص بالجمعية ، فيجب أن يكون حائزا على شهادة الاتحاد التعاونى الذى يمنحها لمن يجتازون امتحان الفصول التدريبية لأعمال السكرتارية التى ينظمها هذا الاتحاد •

وكثيرون يتفقون مع بروفسور « هل » فى أن نجاح الجمعية يعتمد الى حد كبير على حسن ادارتها وتنظيمها ، ويعتقدون أن الدقة والكفاية فى استخدام النظم الحسابية ليست الا أداة من أدوات الادارة ، ولا شك أن استخدام النظم الدفترية السليمة يعتبر من الضرورات التى تحتمها النظم التعاونية • غير أن الدقة والكفاية فى الرقابة على ما هو وارد فى هذه الدفاتر تعتبر فى غاية الأهمية •

كذلك لا يميل الكثيرون الى تجميع السلطات فى يد واحدة ، لأن هذا قد يؤدى الى السيطرة والاستبداد بأمور الجمعية ، ثم ان تركيز السلطات فى يد واحدة قد ينتهى بها الى أن تكون الجمعية ، جمعية فرد واحد ، بمعنى أن نجاحها وتقدمها يعتمد على فرد واحد وهو المدير وقد

يدفعه شعوره بقيمته وأهميته الى أن ينفرد بالعمل دون توجيه من أعضاء مجلس الادارة ، فاذا لفت نظره الى خطأ فى تصرفاته فقد يهدد بالاستقالة ، واذا حدث هذا وترك الجمعية لسبب من الأسباب ، وجدت نفسها أمام مصير يتهددها بالفشل نظرا لافتقارها الى الكفايات التى تحل محل هذا الشخص •

ولذلك لا يحبذون الجمع بين وظيفتى المدير والسكرتير فى شخص المدير ويرون ضرورة الفصل بين هاتين الوظيفتين •

امين الصندوق :

يعتبر أمين الصندوق أمينا على أموال الجمعية ، ومسئولا عن كل ما يتعلق بهـا من ايداع وصرف ، فلا تتم جميع العمليات الا فى حدود القوانين واللوائح المنظمة لها ؛ ولهذا يجب أن تتوافر فيه القدرة والكفاية المـالية والالمـام بالقواعد والنظم الحسابية ، كما يجب أن يتصف بحسن السير والأمانة والنزاهة والشرف •

كما وينبغى أن يلاحظ أن أمين الصندوق يعمل فى ظل الاشراف الكامل للمجلس ، وذلك وفقا للقاعدة التضامنية لأعضاء المجلس جميعا ، ومن أجل ذلك يرى الكثيرون فى بريطانيا ضرورة تفرغ أحد أعضاء المجلس للقيام بهذه الوظيفة •

كما ويرى الكثيرون أيضا عدم الجمع بين وظيفتى السكرتير وأمين الصندوق ، لمعظم المسئولية الملقاة على عاتق كل من يشغل هاتين الوظيفتين، هذا الى ما تقتضيه قواعد الحرص وسلامة الأدارة من عدم الجمع بين هاتين الوظيفتين فى يد واحدة ، تلافيـا لارتـكاب الأخطاء ، أو تركيز السلطات فى قبضـة فـرد ، ويلاحظ أن بعض الجمعيات التعاونيـة فى

الخارج(1) تنص على عدم جواز الجمع بين وظيفتين من وظائف مجلس الادارة .

كما ويرون ضرورة التأمين على أمنــاء الصناديق ضـد الخيانة أو السرقة ، وذلك للمحافظة على أموال الجمعيات ، ولكيلا تتعرض لهزات عنيفة قد تطيح بها اذا لم تتخذ الاحتياطات الكافية .

مكافاة اعضاء المجلس :

تجرى بعض الجمعيات فى بريطانيا على عدم اعطاء أعضاء مجلس الادارة أجر أو مكافأة عن القيام بواجباتهم نحو الجمعية ، ووجهة نظرهم فى هذا أن هؤلاء الأعضــاء يقومون بعملهم بدافع من المنفعة العــامة والواجب الاجتماعى الذى يفرضه عليهم مركزهم بين ذويهم ، والثقة التى يضعها هؤلاء فيهم ، وأن هذا الفخر الأدبى لا يعادله أجر .

وترى بعض الجمعيات أن اتباع مثل هــذا الأسلوب يبعد بالحركة التعاونية عن ملاحظة الواقع ومنطق طبائــع الأشــياء ، خاصــة بالنسبة للظروف الاقتصادية السائدة . فان الجمعيات التعاونية للتجزئة بوصفها وسيلة من وسائل التوزيع تعمل فى ظل منافســة حادة ، وهــذه المنافسة تتطلب بذل الجهود المتصلة لتحسين النشاط والخــدمات التى تزاولها الجمعية ، سواء من ناحية جودة السلع أو من ناحية الارتفاع بمستوى الخدمة ، ومن ثم كان لا بد من وجود حافز مادى بجوار الحافز المعنوى يشجع العاملين على مواصلة العمل وزيادة الجهود ، وبخاصة لأن الطبقات المتوسطة ، وهى غالبا ما يقع عليها عبء ادارة هذه الجمعيات فى حاجة الى

---

(1) An Introduction to Co-operative Practice New Series, No, 32, Jeneve 1952.

مزيد من الدخل لمقابلة أعبائها ، هذا الى أن مبادىء العدالة الاجتماعية تقتضي أن يكون الأساس فى عمل عضو مجلس الادارة هو خدمة الصالح العام لقاء دخل يتناسب الى حد ما مع الدخول التى يحصل عليها غيرهم ممن يقومون بأعمال لا تزيد عن عملهم أهمية للمجتمع •

وقد اعترض كثيرون على مبدأ اعطاء مكافآت عن حضور كل جلسة من الجلسات ، بأنه قد يغرى بعض الجمعيات بعقد اجتماعات لأعضاء مجلس الادارة أكثر مما ينبغى ، وبذلك تزداد النفقات الادارية دون مبرر ، واذا كانت الطبيعية البشرية واحدة فى جميع أنحاء العالم ، فمن المحتمل أن تنتشر هذه العادة حتى تسود(١) الجمعيات فى شتى أنحاء المعمورة •

ويقول ف•س•آلن أن هذا قد حدث أيضا فى الولايات المتحدة الأمريكية •

ويعتقد الكثيرون أن حل هذه المشكلة فى أيدى أعضاء الجمعيات التعاونية فانهم اذا واظبوا على حضور الجمعيات العمومية واستعملوا حقهم فى التوجيه ولاشراف والرقابة ، وتقديم الأسئلة والاستفسارات التى تطالب بتوضيح عدد الجلسات التى عقدت ، ومقدار المكافآت التى دفعت مع عقد المقارنات مع السنين الماضية ، وتقرير ما اذا كانت الزيادة فى مكافآت بدل الحضور تتناسب مع الجهود التى بذلت ••• يقولون اذا واظب الأعضاء على المطالبة بمعرفة تفصيل ذلك ، فان منطق الأرقام

---

(١) Handbook for members of Co-operative Committees, By : F. Hall Co-operative Union — 1931, P. 100.

(٢) V.S. Allanne.

سيكشف لهم عن حقائق كثيرة تكون تحت نظرهم عند اختيار أعضاء مجالس الادارة ، هؤلاء الأعضاء الذين يفترض فيهـم دائمـا البعد عن المصالح الاستغلالية أو انتهاز الفرص للاستفادة والحصول على مآرب شخصية .

وتعمل بعض الجمعيات التعاونية على تجنب ازدياد النفقات الادارية دون مبرر بتحديد مكافأة اجمالية لجميع أعضاء مجلس الادارة عن جميع الاجتماعات التى يعقدونها أثناء السنة ، ويقوم بتحديد هذه المبالغ أعضاء الجمعية العمومية فى موعد انعقادهم ، ولكن يؤخذ على هذه الطريقة أنه قد تجد ظروف استثنائية تجعل تعدى الرقم المحدد أمرا ضروريا .

وفى بعض الجمعيات فى الولايات المتحدة الأمريكية ، يقـوم أعضاء مجالس الادارة بتحديد أتعابهم التى يتقاضونها بأنفسهم . ولكن الأفضل أن تقوم الجمعية العمومية بتحديد هذه الأتعاب ، لأن ذلك هو الذى يتفق مع معنى ديمقراطية الادارة ، ويدرأ عن أعضاء مجالس الادارة شبهـة المغالاة فى وضع المكافآت لأنفسهم ، ويصون جو الجمعية بصفة عامة مما قد يعيب أو يريب . ولا شك أن الثقة والنزاهة والأمانة هى القواعد التى يقوم عليها صرح التعاون . بل هى الدعائم التى يقوم عليها نجاحها كل عمل جماعى .

وهـذا هو ما اتجهت اليـه الحركة التعاونية فى بريطانيا اذ تنص القوانين النظامية على أنه « فى اجتماعات الجمعية العمومية التى تنفذ كل ثلاثة أشهر ، يكون لأغلبية الأعضاء الحاضرين الاجتماع الحق فى تقـدير

---

(١) يرجع مثلا للقانون النظامى لجمعية دنفر ملاين الانجليزى المادة رقم ٣٢

المكافآت التى قد يرون من المرغوب فيه تخصيصها لكل من أعضاء المجلس ، ورئيس مجلس الادارة والسكرتير والمراجعون .

At any quarterly meeting of the Society, the majority of the members present voting may assign to the Committee President Minute Secretary, or Auditors, Such remuneration as seems to them desirable.

الادارة التنفيذية :

ذكرنا أن أعضاء مجلس الادارة فى الجمعيات التعاونية للاستهلاك هم الذين يضعون السياسات العامة لتحقيق أهداف الجمعية ، سواء فى ذلك السياسة القريبة المدى والسياسة التى يمتد العمل بها أمد بعيد ، كما أنهم يشتركون فى تقرير ما يرونه أفضل الوسائل وأقربها لتحقيق هذه الأهداف ، ثم يأتى بعد ذلك دور الادارة التنفيذية ، وهو وضع هذه السياسات موضع التنفيذ ، وقد قلنا انه ينبغى أن يستعين أعضاء مجلس الادارة عند وضع هذه السياسات بجميع الكفايات الفنية والادارية والأفضل أن يشترك مدير الجمعية مع أعضاء مجلس الادارة بابداء الرأى عند وضع هذه السياسات ، حتى يكون على علم تام بالروح التى صدرت عنها ، فيكون أقدر على فهمها وتفهيمها لغيره فى مختلف المستويات الادارية بالجمعية . بل أنه قد يكون من الخير كذلك الاسترشاد بآراء رؤساء الأقسام اذا عرض لأعضاء مجلس الادارة ما يستدعى ذلك .

ويعتبر رئيس مجلس الادارة فى الجمعية التعاونية للاستهلاك حلقة اتصال بين الادارة العليا والادارة التنفيذية ، وهذه تبدأ بمدير الجمعية ثم بمن يليه فى المستويات ، ونجاح الادارة التنفيذية فى النهوض بالتبعات يعتمد الى حد كبير على الدقة فى اختيار أعضاء مجلس الادارة للمدير

الكفء الذى يشرف على تنفيذ السياسات المرسومة • ولهذا يجب أن تبذل الحركة التعاونية للاستهلاك أقصى جهودها لاجتـذاب الكفايات الادارية الفنية ، واغرائها بالاقبال على العمل فى الجمعية وذلك باعطائها ما تستحق من أجر •

وفى هذا يقول «Harriet Bunn and Ethel Mabie Falk». [1] قد لا يرغب كثير من الأعضاء فى الجمعيات التعاونية أن يدفعوا للمديرين الاجور التى يستحقونها ، وكثيرا ما تعمل المنشآت الخاصة على اغراء هؤلاء بالعمل فيها ، فتعرض على الأكفاء منهم أجورا أعلى ، ولكن هناك حقيقة يجب أن تدركها المنظمات التعاونية ، وهى أن المدير الكفء يعتبر فى غاية الأهمية بالنسبة لنجاحها وأن مقدار ما يعود على الأعضاء من نفع نتيجة لوجوده يفوق كثيرا ما يتقاضاه من أجر •

لذلك يجب توخى الحيطة فى اختيار مدير كفء للجمعية ، والأفضل أن يتم دائما تعيين المدير عقب الاعلان عن حاجة الجمعية الى شغل هـذه الوظيفة ، وأن ينضم الى اللجنة المشكلة من بين أعضاء مجلس الادارة لاختيار المدير مندوب عن جمعية الجملة ، ومندوب عن الاتحاد التعاونى الاقليمى ، فقد يكون لـما لديهما من خبرة أثر فى تبصير اللجنة بحيث تختار الأصلح من بين المتقدمين •

ويجب أن يراعى أعضاء مجلس الادارة عند وضع سياسة الجمعية ضرورة توافر حسن العلاقة بين المجلس والمدير ، بحيث تقوم على الاحترام والفهم المتبادل كما يجب البعد بهـذه السياسة عن كل ما يثير أسـباب

---

(1) Co-operative Life and Business. Hariet Bunn and Mable Falk Milwaukee D.M. Hale and Company 1936, P. 121.

الاحتكاك أو التضارب فى السلطات حتى لا تكون هناك شكوى من أن أعضاء المجلس يتدخلون فى عمل المدير ، أو أنهم لايقدمون له المساعدة اللازمة التى تمكنه من القيام بالأعباء الملقاة على عاتقه .

والواقع أن التعاون بين المدير وأعضاء المجلس يعتمد الى حد كبير على درجة فهم كل منهما لاختصاصات الآخر ، وهذا يمكن تحقيقه بتحديد الاختصاصات والسلطات والمسئوليات فى جلاء ووضوح ، بأن تسجل كتابة ويوزع بها كتيب على جميع القوى العاملة فى الجمعية حتى يفهم كل ما له وما عليه .

وقد أشرنا فيما سبق الى أن السياسات التى يضعها يجب أن تكون من المرونة بحيث يمكن تعديلها طبقا لمقتضيات الظروف فاذا وافقت الجمعية مثلا الى اختيار مدير كفء يحسن القيام بواجباته ، كان من الواجب على أعضاء المجلس أن لا يتوانوا فى اعطائه أكبر قدر من السلطات التى تعينه على حسن الاشراف والتنفيذ ، أما اذا كان حديث عهد بهذا العمل ، أو ظهر من تصرفاته الضعف أو عدم القدرة على القيام بواجبه فى صوره مطمئنة فحينئذ يحق للمجلس أن يحتفظ لنفسه بقدر كبير من هذه السلطات ، ولكن يجب فى كل مرة يقع فيها تغيير فى السياسات ، أن يسجل ذلك كتابة حتى لا تختلط السياسات القديمة والحديثة على المشرفين ويحدث التضارب والاحتكاك ، كما يجب تهيئة كل الظروف التى تكفل حسن العلاقة بين المجلس والمدير ، والبعد عن كل ما يعكر الجو بين السلطتين ، فانه « اذا فقد المدير(١) احترامه لأعضاء المجلس نظر الى ما

---

(١) Consumer Co-operative, LeadershipK By : Percy S. Brown. Edward A. Filene Good will fund Inc. Boston 1954, PP. 112—113.

بينــه أو بينهم من علاقات على أنها شر لابد منــه Wecessary Evil ثم يبدأ فى خلق الوسائل التى تيسر له ادارة الجمعية دون الرجوع اليهم ما أمكنه الاستقلال عنهم ، وقد يحجب عن المجلس أمورا كثيرة فيسرع المجلس بالرد عليه فى صورة تشل حركته وتعطل خبرته ، كاخضــاع جميع تصرفاته للمراجعة والتقليل من حريته فى العمل ، وبذلك يتدخل المجلس فى ادارة الجمعية ، حتى تصير مهمة المدير قاصرة على تلقى الأوامر والقيام بتنفيذها ، ومن ثم تزداد هوة الخلاف ، وتسود روح الكراهية ، وتنعدم الثقة بين أهم السلطات التى يقع على عاتقها رســم سياسات الجمعية وتنفيذها واذا حلت كل هذه المعانى محل الانسجام والثقة وتبادل الاحترام ، كان المصير الحتمى هو الفشل الذريع للجمعية ، كما لوحظ ذلك فى الأسباب التى أدت الى فشل الكثير من الجمعيات ، وغالبا ما يوقع المدير اللوم على أعضاء مجلس الادارة ، ويوقع أعضاء مجلس الادارة اللوم على المدير ، مما يدل على انعدام الثقة ، وهــذا يفقد بعض الجمعيات مديريها المتازين من حيث أنهم يتركون العمل بهــا اذا سنحت لهم فرص العمل بعيدا عنها » •

ولهذا يقع على عاتق رئيس مجلس الادارة مسئولية اقامة العلاقات بين المجلس والمدير على أسس من الثقة والاحترام المتبادل ، بل ان هذه تعتبر مهمته الأولى لنجاح المنظمة ، ولكى يتمكن رئيس مجلس الادارة من تحقيق مهمته الأولى لنجاح المنظمة ، ولــكى يتمكن رئيس مجلس الادارة من تحقيق ذلك ، يجب أن يتعرف شعور كل عضو من أعضــاء مجلس الادارة تجاه المدير ، وكذلك شعور الأعضاء ، ثم يحاول أن يجعل كلا يفهم الآخر • وعليه كذلك أن يشجع المدير على أن يتحدث اليه وصراحة ، فان ذلك يساعده كثيرا على القيام بهذه المهمة ، وهى تحسين العلاقات •

ولعل مما يساعد على ذلك كذلك أن يعطى المدير حق حضـور اجتماعات مجلس الادارة ، فان هذا يتيح له فرصة التعبير عن رأيه فى المواضيع التى ستطرح للمناقشة ، فان المجلس قلما يتخـذ قرارا فى المواضيع المهمة التى يعارضها لمدير • ثم ان حضور المدير جلسـات المجلس يتيح له الفرصة كى يتعرف على وجهات نظر الأعضاء المتباينة ، وكثيرا ما تؤدى المناقشات الى الاقتناع بوجهة نظر معينة يعمل الجميع على تحقيقها •

ويحسن أن يراعى دائما عند اعداد جدول الأعمال استشارة المدير فى المواضيع التى يرغب فى عرضها ومناقشتها فى المجلس •

ويجب مع ذلك ملاحظة أنه اذا كان للمدير حق حضور اجتماعات المجلس كذلك حق توجيهه ، فاذا رأى أنه قد قصر فى موضوع وجب عليه أن يشعره بعدم الارتيـاح الى ذلك • والمدير الذى يقدر أعبـاء وظيفته ، هو الذى يفسح صدره لكل الانتقادات التى توجه اليـه فى حضوره ، فان ذلك خير من الكلام الذى يقال عنه خلف الأبواب المغلقة، فاذا شعر بأن النقد الذى وجه اليه صادر عن رغبة صادقة فى المعاونة ، وجب أن يعمل من جانبه على تشجيع ما قدر يثار من مواضيع بنفس الروح التى صدرت عن المجلس ، ويتمثل هذا الجو المشبع بالثقة والفهم المتبادل والحرية فى النقد ، والرغبة فى العمل على ايجاد حلول مجدية بناءة ، يمكن أن تحقق للجمعية نجاحا كبيرا •

وعلى وجه الاجمال يجب أن تقوم العلاقات بين المجلس والمدير على القواعد الآتية :

١ ـ وضع سياسات واضحة للجمعية وأهدافها وتسجيلها بالكتابة

٢ ـ تحديد السلطات والمسئوليات لكل من المجلس والمدير بوضوح وجلاء .

٣ ـ المبادرة باتخاذ قرارات سريعة فيما قد يطرأ من مواضيع وتحديد اختصاصات كل من المجلس والمدير فى هذه القرارات .

٤ ـ اشراك المدير فى جميع مناقشات المجلس والبعد بقدر الامكان عن اتخاذ قرارات لا يرضى عنها المدير ، فانه هو الذى تقع عليه مهمة التنفيذ .

٥ ـ أن تسود الحرية والصراحة طبيعة المناقشات التى تدور بين المجلس والمدير على أن يكون الهدف هو المصلحة العامة ، والبعد عن الانتقادات المحرجة بحيث يكون أساس المناقشات قائما على الثقة والفهم المتبادل والرغبة الصادقة فى البناء .

بعض المواضيع التى قد تثير مشكلات بين المجلس والمدير :

اولا ـ تعيين الموظفين :

تعتبر مشكلات الموظفين من المسائل الأساسية التى تقع ضمن نطاق مسئوليات كل من مجلس الادارة والمدير ، فالمجلس من ناحية يضع السياسات التى تتعلق بالموظفين ، ويتولى المفاوضات مع ممثلى العمال فيما يتعلق بالاجور وظروف العمل والمدير من ناحية أخرى يقع على عاتقه الاشراف على هؤلاء الموظفين والعمال وتدريبهم وتنظيم علاقات العمل بينهم .

فمن الذى يأخذ على عاتقه مهمة التعيين ؟

فى هذا المجال تطبق قاعدتان أساسيتان

القاعدة الأولى :

أن يوكل للمدير أمر اختيار الموظفين ، فلا يرغم على أن يقبل فى العمل معه أشخاصا لا يرغب فيهم .

القاعدة الثانية :

أن يضع المجلس شروط الاختيار ، لأن اختيار الموظفين يراعى فيه الأهداف القريبة والبعيدة المدى للجمعية ، لا مجرد تيسير انجاز الأعمال اليومية فى الجمعية كما يكون ذلك غالبا فى ذهن المدير .

ثم ان السياسة التى تتعلق بالموظفين تتضمن مع ذلك العمل على تدريب قادة المستقبل ، ولهذا يجب أن يكون لمجلس الادارة سلطات ومسئوليات فيما يتعلق بهم وبتعليمهم وتدريبهم ، وبتحديد علاقتهم مع المدير ، على أن يؤخذ فى الاعتبار دائما رأى المدير ، وما يبديه من ملاحظات واعتراضات على بعض الأشخاص متى كانت هذه الاعتراضات جدية ومتصلة بمصلحة العمل ، لا قائمة على مجرد رغبات أو أسباب شخصية .

ونظرا لأهمية علاقات الموظفين بعضهم ببعض ، وما يتطلبه العمل على حل مشاكلهم من عناية فائقة ، يحسن بمجلس الادارة فى الجمعيات التعاونية للاستهلاك أن يشكل من أعضائه لجنة خاصة يطلق عليها اسم «لجنة المستخدمين» للنظر فى الامور التى تتعلق بالموظفين ومشاكلهم ، بشرط أن تتوافر فى أعضائها الكفايات التى تؤهلهم للنهوض بهذه المهمة ،

فاذا خلت وظيفة بالجمعية مثلا نظرت هذه اللجنة فيمن يتقدم لشغلها ، على أن تكون لديها قائمة بأسماء المرشحين المرغوب فى استدعائهم ، وقد تجد فيها بعض أسماء يزكيها المدير ، ويقع على عاتق اللجنة أن تختار من الأسماء من تراه أصلح لشغل الوظيفة الشاغرة ، ثم تطلب من المدير اختيار اسم من الأسماء التى تقدمها اليه • وبذلك يحفظ له الحق فى تعيين من يشاء من الموظفين الذين سيعمل معهم ، وتظل لمجلس الادارة عن طريق لجنة المستخدمين المشكلة من بين أعضائه سلطة اختيار الموظفين من النوع الذى يمكنه النهوض بمطالب الجمعية وأعبائها فى المستقبل •

والمعتقد أن هذا الاجراء اذا فهم بوضوح ، واتبع بدقة ، أدى الى تقليل عوامل الاحتكاك كما أن الحركة التعاونية الاستهلاكية بحاجة دائمة الى برنامج كامل لتدريب موظفى وعمال الجمعيات التعاونية للاستهلاك ، فان هذه الجمعيات ستكون دائما فى حاجة الى موظفين وعمال متخصصين

وتستطيع الجمعيات أن تختار موظفيها على أساس تفسير الوظائف وتحليلها ، وتجد أمامها الفرصة التى تمكنها من اختيار الشخص اللائق للوظيفة التى تصلح له ويصلح لها(١) •

وبذلك نقل الى حد كبير عوامل الاحتكاك بين المجلس والمدير •

ثانيا — شكاوى الموظفين :

ومن المسائل الأخرى التى يتسبب عنها احتكاك بين المجلس والمدير، موضوع شكاوى الموظفين فان هذه الشـــكاوى يجب أن تفحص بدقة

---

(1) Planning for Co-operative Committee. Joseph Gilbert and Others. Midland Co-operative Wholesale. Minnneopholis, Minn, P. 12.

وتأخذ قدرا كبيرا من العناية والاهتمام . والمعتقد أنه يحسن أن يتقدم الموظفون بشكواهم الى المدير ، فاذا شعروا بأن هناك غبنا قد وقع عليهم منه ، تقدموا بشكواهم الى « لجنة المستخدمين » المشكلة من بين أعضاء مجلس الادارة ، فاذا تبين للجنة بعد فحصها للشكاوى أن المدير أخطأ فى حق أحد الموظفين ، فعلى المجلس أن يوجه اللوم للمدير على ذلك ، بحيث يكون هذا اللوم بعيدا عن الموظفين ، حتى لا يجرح كبرياء المدير وتهون شخصيته أمام مرءوسيه ، فيصعب عليه بعد ذلك توجيههم والاشراف عليهم ، ويسهل عليهم أن يستخفوا به وبأوامره ، وحتى لا يضمر المدير شعورا سيئا ضد المجلس مما يتنافى مع ما تقتضيه الكفاية الادارية من ضرورة سيادة حسن العلاقات بينه وبين المجلس .

فاذا كانت الشكاوى التى يتقدم بها الموظفون تتضمن انتقاد الطريقة التى تدار بها الجمعية وجب احالتها فورا على المدير ، فاذا وجد المجلس أن المدير يعارض الاقتراحات أو النقد الذى يوجه من الموظفين ، فعليه أن يحاول اقناع المدير بتغيير مسلكه واتجاهه . ويحسن اذا شعر بجدية هذه الانتقادات ، أن يقوم هو بتوجيهها الى المدير على أنها صادرة من المجلس لا من الموظفين .

ومهما يكن من شىء ، فان من السياسة السليمة أن لا يشجع المجلس الموظفين على تقديم الشكاوى اليه مباشرة ، بل ترفع عن طريق المدير كما يجب أن يفهم الموظفون أن فى امكانهم مناشدة المجلس النظر فى قرارات المدير عن طريق لجنة المستخدمين المشكلة من بين أعضائه .

ثالثا ـ شكاوى المستهلكين :

كذلك يجب تشجيع الأعضاء المستهلكين بصفة خاصة ، وعمـلاء الجمعية بصفة عامة ، على تقديم آرائهم وشكواهم للجمعية ، والطريق الى ذلك أن تهيىء لهم الادارة « صندوق المقترحات » Suggestion Box فيوضـع بمكان ظاهر فى الجمعية ، ثم يرفع الى المجلس تقرير دورى بمضمون هذه الشكاوى والمقترحات .

وجميع الشكاوى ـ سواء كانت جدية أم غير جـدية ـ فيجب فحصها بدقة واعطاؤها ما تستحق من عناية ، فاذا وجد المجلس فى أسباب هذه الشكاوى أن المدير تصرف فى حدود اختصاصاته وجب عليه أن يقف بجانبه ، ثم ينظر فى السياسة المتبعة والعمل على تعديلها بما يحفظ الصالح للجمعية اذا كانت هى مبعث هذه الشكوى ، أما اذا وجد أن المدير أخطأ فيجب أن يطلب منه توضـيح الموقف ، ثم يطلب منه كذلك تسـوية الموضوع مع العضو أو العميل الشاكى عن طريق خطـاب يكتب له أو تفاهم شفوى يتم معه ، فان من القواعد الحكيمة أن يعتبر المدير مسئولا عن علاقة الجمعية بالأعضاء العاملين وغيرهم من العملاء ، وأن يعمل على معالجة شكواهم .

وليكن مفهوما دائما أن سلوك المدير يختلف عن غيره من الأشخاص فيجب أن يكون قادرا على السيطرة على نفسه وكبح جماحها حتى يكون راغبا عن ايمان فى انابة غير فى السلطة بدلا من الاصرار على عمل كل شىء بنفسه . ان المدير يخطط وينظم وينسق ويراقب . ولكنه لا يقوم بعمل الآخرين ، بل انه فى الوقت الذى يبدأ فيه بالقيام بأى عمـل من

أعمال الآخرين ، يفقد صفته كمدير ، ان مهمته هى أن ينمى روح الفريق بين الآخرين ليتمكن من أداء العمل بواسطتهم(١) .

مهارة الادارة :

والمدير الماهر يجب أن تتوافر فى قيادته ثمانية عناصر(٢) :

(أ) الانابة Delegation

وهى أن يخول المدير غيره سلطة القيام ببعض المسئوليات التى تدخل فى حدود سلطاته ومسئولياته ، ولكن النجاح فى هذه الانابة يعتمد كثيرا على درجة الثقة التى تتوافر فيمن سيخولون هذه السلطات ، كما تعتمد على موافقة الشخص الذى خولت له السلطات والمسئوليات بحيث تكون عنده الرغبة الصادقة فيها والعزيمة القوية على أدائها بما تنطوى عليه من مسئوليات وعلاقات .

والمدير الكفء اذا طلب اليه أداء مهنة معينة لا يقرر بنفسه كيفية أداء هذه الوظيفة ، بل يتخير من يستطيع أداءها واعداد الوسائل التى تمكنه من أدائها على خير وجه ممكن .

---

(١) Professor Michael Jucius. Chio State University, Modern Practices for Co-operative, Summary of First Annual Institute of Modern Management of The Co-operative Management, Development Program. Highland Park, Illinois, 1952.

(٢) Analysis of the Functions of Directing and Coordinating Thomas H. Neison. Partner in Rogers, Slade and Hill, President of Executive Training, Incorporated, Fifth Annual Institute of Modern Management of the Co-operative, Management Development Program, Chicago, Illinois, 1956 — PP. 3-6.

(ب) العلاقات الانسانية الطيبة Good Human Relations

وهى تبدأ من ايمان المدير بأن الموظفين ليسوا من السلع التى تتعامل فيها الجمعية ، بل انهم بشر ، لهم حقوقهم ولهم مشاكلهم ، وفى نفوسهم آمال سواء فيما يتعلق بالعمـل أو خارجه ، ويمكن تحقيق العـلاقات الانسانية الطيبة باتباع هذه القواعد :

١ ـ الاستماع الى الشكاوى والعمل على تحقيقها دون أن يكون فى تحقيقها تضحية بأهداف الجمعية •

٢ ـ اتخاذ أفضل الوسائل لاصلاح الأخطاء •

٣ ـ اظهار التقدير لكل من يؤدى عمله على خير وجه ممكن •

٤ ـ الحزم مع الاحتفاظ بروح الود والصداقة •

٥ ـ الاحتفاظ بمعنويات عالية بين الموظفين وسيادة روح الفريق بينهم •

(ج) التوجيه الجيد لاتصالات العمل(١) Good Communication

ويقصد به توصـيل الاوامـر والمعلومات من الادارة الى مختلف المستويات الادارية فى العمل وبالعكس ، بقصد التأكد من فهم الجميع لهذه الأوامر والمعلومات حتى يتمكنوا من تنفيذها على الوجه الذى تريده الادارة ، وهذا التوجيه الجيد يفيد فيما يلى :

(1) Professor Paul D. Bagwell. Head of Department of Communications Skill, Michigan State college, Fifth Annual Institute of Modern Management of the Co-operative Management Development Program. 1959, P. 22.

١ — معرفة مدى تجارب مختلف المستويات لأفكار الادارة .

٢ — تهيئة الفرصة أمام الجميع ليعبر كل عن رأيه ، ويشارك فى اتخاذ القرارات وبذلك يقبل الجميع على تنفيذ الأوامر والقرارات برضا واطمئنان .

٣ — التأكد من أن الأوامر تصل بدقة الى الذين يعملون فى المستويات الأدنى .

٤ — خلق مصادر بناءة من القوى العاملة .

(د) الادارة الاستشارية Consultative Management .

ويقصد بها أن تعترف الادارة بالقوى العاملة التى تكون مسئولة عن تنسيق جهودها ، فتستشيرها فيما تتخذه من قرارات تكون ذات تأثير على العمل ، ومن ثم يجب أن يكون هناك نوع من التقارب بين الادارة والمشرفين ، ثم ان نجاح هذه العلاقة الاستشارية يعتمد الى حد كبير على مهارة المدير فى توجيه الأسئلة ، بحيث تكون بطريقة تخلق من التجارب ما يساعد على تحقيق أهداف الجمعية .

(هـ) الدوافع الايجابية Effective Motivation

وايجاد مثل هذه الدوافع يتطلب اخبار الأشخاص لماذا يؤدون أعمالهم والبعد عن طريقة اصدار الأوامر التى يراد بها مجرد انجاز الأعمال ، فان تبصير الأشخاص بالأغراض التى من أجلها يؤدون أعمالهم مما يساعد على رضائهم الشخصى عن عملهم ، ويترتب على ذلك الارتفاع بمستوى الكفاية وتحقيق أهداف الجمعية .

تنمية روح التعاون بين مختلف الفئات Development Cooperative Teams

ويجب على المدير أن يعمل على ايجاد روح التعـاون بين مختلف الفئات التى تعمل فى الجمعية،بحيث يسود هذا التعاون مختلف المستويات الادارية بالجمعية فان ذلك يساعد على تآلف الجهود ووحدة الجمعية •

النهوض بالمستويات الادارية المساعدة Developing Subordinates

وذلك يتطلب من المدير أن ينمى معلومات من يعملون معه ويزيدهم بكل ما يراه مفيدا فى زيادة الخبرة والقدرة ، وأن يغير من عاداتهم اذا كانت لا تتلاءم مع مصلحة العمل ومصلحتهم وأن يوجه ميولهم بشتى الوسائل الى النشاط النافع المثمر ، حتى يصبحوا قادرين وراغبين فيما يقوم به من تنسيق جهودهم فى العمل لتحقيق التوازن ، ثم تحقيق أهداف الجمعية •

القدوة الحسنة Self-Management

ثم ان القيادة الماهرة التى تجيد فن التوجيه والتنسـيق يجب أن ترتقى الى مستوى المركز الذى تشتغله فى أخلاقها وسلوكها وتصرفاتها ، بحيث تعتبر قدوة فى كل ما تقوله أو تفعله •

والمعتقد أنه بتوفير القيادات التى تتصف بالقدرة والكفاية والقدرة وتطبيق القواعد العلمية للادارة ، ووضع البرامج اللازمة للتعليم والتدريب فان الادارة التنفيذية فى الجمعيات التعاونية للاستهلاك تكون من الكفاية بحيث تؤدى مهمتها على خير وجه ، وتقوم بأعبائها على الوجـه الذى يحقق لهذه الجمعيات النجاح •

الاشكال التنظيمية للادارة التنفيذية :

اتماما للفائدة من هذا البحث ، نورد بعض الأشـكال التنظيمية للادارة التنفيذية فى جمعيات التجزئة •

فهناك ثلاثة أشكال مختلفة للادارة التنفيذية فى الجمعيات المحلية (جمعيات التجزئة) ويتوقف أخذ الجمعيات بأحد هذه الأشـكال على حجمها •

وأبسط هذه الأشكال هو ما تأخذ به الجمعية الصغيرة وهى جمعية القرية ، اذ أن الخطة الادارية التى تتبعها تتلخص فى أن يدير الجمعية مدير عام يطلق عليه (السكرتير الادارى (Managing Secretary وهو يقوم بأعمال السكرتارية التى تتعلق بالجمعية والتى غالبا ما تكون محدودة • ووظيفة المدير العام الرئيسية هى ادارة الجمعية والقيام بمهمة الشراء وتحديد الأسعار ، وهو يعتبر الرجل الأول الذى يقوم بالاشراف على جميع الخدمات التى يقوم بها مساعدوه •

ومثل هذا الشكل من الادارة التنفيذية فى الجمعيات المحلية مازال يوجد منه بقية فى المجتمعات الصغيرة • ويوجد بجوار المدير العام سكرتير يعمل بعض الوقت ، وهو عضو مجلس ادارة منتخب بواسطة الأعضاء ، ويتولى المهام التى تتعلق بمجلس الادارة ، كما يقوم بتسجيل الأعضاء فى دفاتر العضوية وفى بعض الأحيان يشارك مهمة الشراء اذا سمح وقت فراغه بذلك ، ويتقاضى فى نظير ذلك أجرا ضئيلا •

ويلاحظ أن الطريقة السابقة قد تقادمت ، اذ أن معظم الجمعيـات الآن فى جانب الاستعانة بسكرتير معين يعمل طول الوقت •

أما الجمعيات المتوسطة أو الكبيرة الحجم ، فانها غالبا ما تطبق فيما يتعلق بخطة الادارة التنفيذية بها ، أحدا من الشكلين الآتيين :

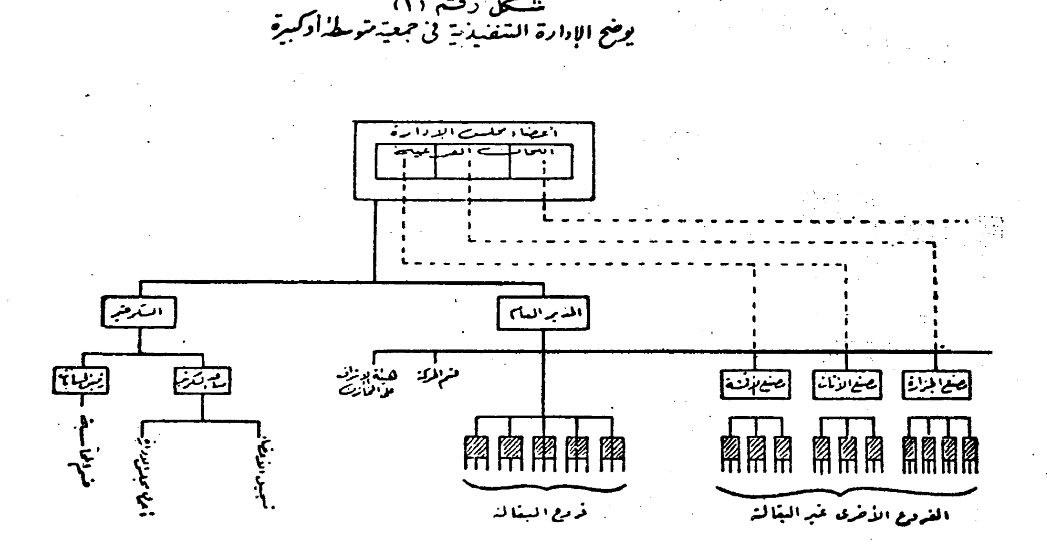
الشكل رقم (١) ومنه يتبين أنه يوجد على رأس التنظيم سكرتير ومدير عام .

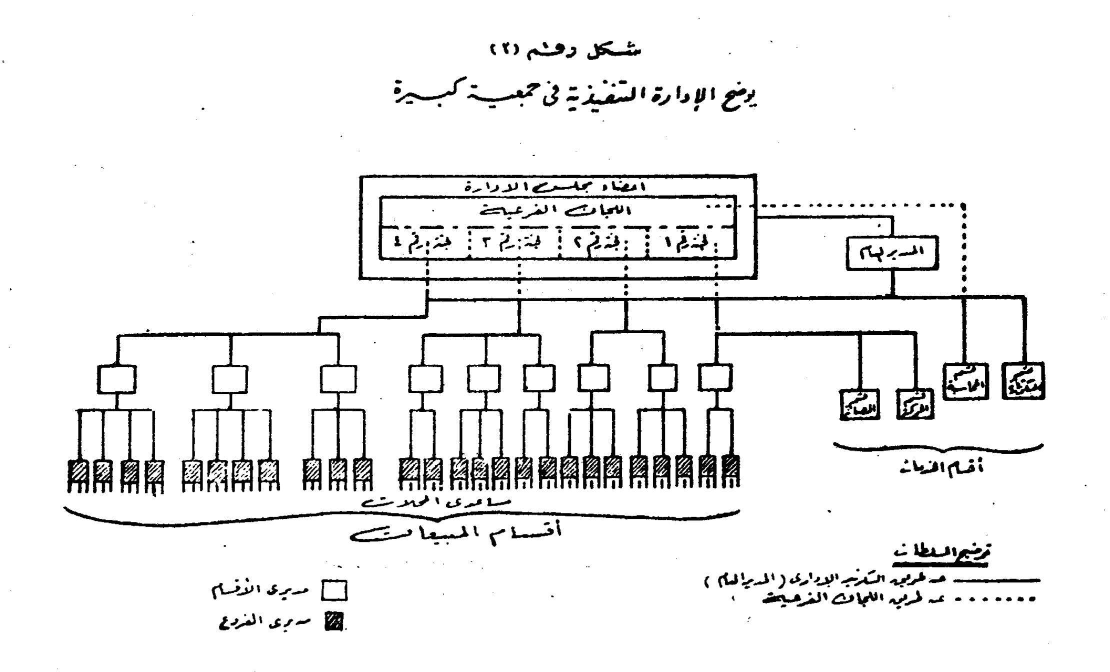
يتولى السكرتير القيام بأعمال السكرتارية المهمة للجان التى يعقدها أعضاء مجلس الادارة ، ويشرف على قسم المحاسبة ، والأعمال المكتبية التى تتضمن تنظيم سجلات الأعضاء ، وعدد ما يمتلكه كل منهم من أسهم فى رأس مال الجمعية . كذلك معاملاتهم .

أما المدير العام فيقوم بمهمة الاشراف العام على النشاط التجارى Trading side ويدخل فى نطاق وظيفته الاشراف على القوى العاملة فى الجمعية ، كذلك المعدات الموجودة بها ، أما التفاصيل الخاصة بالتسعير والتى تتعلق بالأقسام الأخرى غير أقسام البقالة ، فتترك لمديرى الأقسام الفرعيين . هذا ويلاحظ أن المدير العام يعتبر الشخص الرئيسى والمسئول الأول عن القيام بعمليات الشراء الخاصة بالبقالة وفى بعض الأحيان عن أنواع أخرى من النشاط لا تدخل فى مهمة مديرى الأقسام أى أن المدير العام يقوم بمهمة الاشراف على قسم البقالة فى المركز الرئيسى وكل مايتعلق بالبقالة فى جميع الفروع ، والبقالة تكون معظم معاملات هذه الفروع .

(١) الشكل منقول من كتاب « تعاون المستهلكين » لساندرز ، المرجع السابق ص ١٥ .

شكل رقم (١)
يوضح الإدارة التنفيذية فى جمعية متوسطة أو كبيرة





شكل رقم (٢)

وضع الإدارة التنفيذية في جمعية كبيرة

والشكل رقم (٢) يوضح طريقة أخرى للادارة التنفيذية فى جمعية كبيرة ويتبين منه أن الذى يرأس الجهاز التنفيذى مدير عام يطلق عليه السكرتير الادارى ، وجميع مديرى الأقسام يكونون مسئولين أمامه .

وتتميز الادارة التنفيذية فى هذا الشكل عن سابقه فى أن المدير العام يتحرر من بعض المهام التى يقوم بها مديرو الأقسام ، وبذلك يستطيع أن يوجه جانبا كبيرا من جهوده لادارة الجمعية بأسرها .

وكما هو واضح من الشكل فاننا نجد أن مدير القسم يكون مسئولا أمام المدير العام ، كذلك مديرى الفروع يكونون مسئولين أمام مديرى الأقسام .

ويلحق بالفروع محلات ، ويوجد بكل محل Shop عـدد من المساعدين يقوم أحدهم بمهمة المدير أثناء غيابه فيكون مسئولا عن ادارته واستتباب النظام فيه . كما ويوجد بهذه المحلات عـدد من الصـبيان Errand Boys تكون مهمتهم توصيل المكاتبات بين مختلف الأقسام، وقد يستعان بهم فى توصيل الطلبات .

ويلاحظ أن مديرى الأقسـام يكونون على صـلة وثيقة باللجان الفرعية التى تشرف على نشاطهم ، اذ أنه يتفرع عن مجلس الادارة عدة لجان فرعية ، ويوضع كل عضو من أعضاء مجلس الادارة فى لجنة من هذه اللجان . ولا يتولى العضو فى الغالب أكثر من لجنة ، وتتقابل هذه اللجان الفرعية من آن لآخر ، وفى بعض الأحيان فى الحال قبل الاجتماع الكامل لأعضاء مجلس الادارة .

(١٦) ادارة تعاونيات الاتحـــادات الاقليمية

أوضحنا من قبل أن القوانين التى تعمل فى ظلها الجمعيات التعاونية للتجزئة فى بريطانيا تسمح لجمعيتين أو أكثر من جمعيتين بانشاء جمعيات اتحادية يطلق عليها Federal Societies هذه الجمعيات تكون أساسا للقيام بانتاج سلع معينة ، أو أى نوع من أنواع الخدمات التى تـــكون الجمعيات المحلية فى حاجة اليها ، ومن أجل ذلك تتعاون هذه الجمعيات المحلية وتضم جهودها لتـــكوين الجمعية الاتحادية • ويمكن القول ان ديمقراطية الادارة بمفهومها الذى عرفناه فى الجمعيات المحلية للتجزئة غير موجودة فى هذه الجمعيات الاتحادية ، وذلك لأن الجمعيات المحلية تهتم اهتماما كبيرا بانتخاب أعلى الكفايات الفنية والادارية فى مجالس ادارة هذه الجمعيات ، ثم تترك بعد ذلك مهمة الادارة الدائمة ، الأمـــر الذى جعل الكثيرين يقارنون بين هذه الجمعيات الاتحادية والشركات المساهمة من الناحية الادارية ، أى أن ديمقراطية الادارة تكاد تـــكون معدومة ، استنادا الى أن أعلى هذه الكفايات والتخصصات التى توجد فى مجالس الادارة تكاد تكون عمليا وعلميا أقدر من غيرها على تصريف الامور ، لذلك تقتصر الرقابة هنا على مدى كفاية الانتاج والخدمات •

وهناك نقطة أخرى يسوقها البعض لتشبيه هذه الاتحادات بالشركات المساهمة ، ذلك أن هذه الاتحادات المحلية تكاد تكون فى معظم الأحوال متخصصة فى انتاج نوع واحد من الســـلع بدلا من انتهاج الأســـلوب التطبيقى التعاونى الذى يستهدف مد المستهلكين بعـــديد من المنتجات والخدمات •

وقد دل التطبيق العملى أيضا على أن ادارة هذه الاتحادات المحلية تسير فى سهولة ويسر دون تدخل من جمعيات التجزئة التى ساهمت فى تكوينها •

ويوجد فى اسكتلندا عديد من هذه الجمعيات الاتحادية والتى وسعت منطقة خدماتها ، والتى منها مثلا الجمعية التعـاونية الاتحادية للخبز United co-operative Baking society والتى تمد جميع أنحاء اسكتلندا ، كذلك جلاسجو وبلفاست بالخبز والبسكويت • وتعتبر هذه الجمعية من الجمعيـات الناجحة جدا فى نشاطها ، هذا فضـلا عن أنها تعتبر كبرى المنشآت فى العالم التى تقوم بمثل هذا النشاط •

وينتخب أعضاء مجلس ادارة هذه الجمعية ومثيلاتها من الجمعيات الاتحادية من بين الجمعيات الأعضاء المساهمة فى تكوين الجمعية الاتحادية وغالبا ما يجتمع أعضاء مجلس الادارة أسبوعيا •

وهناك أسلوب آخر تتبعه بعض الجمعيات الاتحادية فى اسكتلندا ، وهى أن لا تختار الجمعيات الأعضاء من بينها أسماء لترشيحهم لعضوية مجلس الادارة ، بل تختار الجمعيات الأعضاء من بينها أسماء الجمعيات الناجحة التى ترى تمثيلها فى مجلس الادارة ، وبعد أن يتم اختيار اسم الجمعية يكون لكل جمعية انتخبت الحق فى أن ترسل الى عضوية مجلس ادارة الجمعيات الاتحادية من يمثلها فى المجلس •

كما وأن هناك قواعد سائدة ومطبقة بين الجمعيات الأعضاء ، وهى أنه لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس ادارة الجمعية الاتحادية ، وعضوية مجلس ادارة الجمعية التعاونية المحلية ،وينظر الى عضوية مجلس ادارة الجمعية الاتحادية على أنها نوع من الترقية ، نظرا لأن الأعضاء جميعهم من بين أعضاء مجالس ادارة الجمعيات المحلية ، وقد ترتب على ذلك أن مظعم الأعضاء غالبا مايكون سنهم فوق المتوسط •

وهناك نوع من الجمعيات الاتحادية يطلق عليه « اا—

الاتحادية المتخصصة » The national specialist fedral society

ومن هذه الجمعيات ، الجمعية التعاونية للصحافة Co-operative Press والجمعية التعاونية للطباعه Co-operative Printing Society (١) • وفى هذه الجمعيات أيضا الصعوبة الحقيقية التى تقابلها الحــركة التعاونية فى بريطانيا هى تعذر تطبيق المفهــوم الحقيقى لديمقراطية الادارة ، اذ بينما نجد أن الجمعية التعــاونية للاتجار بالجملة مثلا محط الاهتمــام الشديد للجمعيات التعاونية المكونة لها ، كذلك الاتحادات المحلية على علاقة وثيقة بمجالس ادارة الجمعيات المكونة لها ، نجد على العكس من ذلك أن بعض هذه الجمعيات تعتمد فى ادارتها على النجاح الذى تبلغه فى نوع النشاط الذى تزاوله بعيدا عن ديمقراطية الادارة ، اذ أن نجاحها يجعل من كونها لا يجدون مبررا اطلاقا للتدخل • وهذه الظاهرة ملحوظة بصفة خاصة فى انجلترا على العكس من اسكتلندا التى يشتهر سكانها بغلبة السلوك التعاونى فى تصرفهم (٢) •

ومن أجل الأسباب السابقة يرى بعض الباحثين التعاونيين البريطانيين أنه يجب على الحركة التعاونية البريطانية أن تعبق خطة أكثر تقدما من الخطط التى تتبعها الآن ، على أن يكون من شأن هذه الخطة أن تسمح

---

(١) تتعاون الجمعية التعاونية للصحافة ، والجمعية التعاونية للطباعة لاصدار صحف ومجلات للتعاونيين فى بريطانيا ومن بينها :

Co-operative News, Reynolds News, Women's Outlook, Co-operative Youth, Co-operative Review, Wheatsheaf.

يرجع فى ذلك الى « تاريخ التعاون » لامرى س. بوجارد ص ١١.

(٢) يرجع الى صفحة ٢٨١ من كتاب الجمعيات التعاونية للاستهلاك فى بريطانيا تأليف ساندرز وفلورنس ونيرز .

بانشاء مثل هذه الاتحادات ذات الطبيعة الخاصة على أسس جديدة من شأنها تحقيق ديمقراطية الادارة .

تمويل الجمعيات الاتحادية الاقليمية :

أولا : ان الجمعيات الأعضاء هى التى تمول هذه الجمعيات الاتحادية ، وغير مسموح للأفراد بالاندراج فى عضويتها ، أو الاشتراك فى تمويلها .

ثانيا : أن رأس المال المسهم لهذه الجمعيات غالبا مايكون من نوع الأسهم القابلة للتداول ، وليس من نوع الأسهم الخاضعة للاسترداد[1] الا فى بعض الحالات النادرة الاستثنائية ، وفى مثل هذه الأحوال ينبغى أن يصدر مجلس ادارة الجمعية قرارا يأذن فيه بذلك ويشترط أيضا أن يسمح القانون النظامى للجمعية باتخاذ مثل هذا القرار .

والقاعدة العامة المتبعة هى أن تحدد كل جمعية محلية عدد الأسهم التى ستكتتب بها فى رأس مال الجمعية الاتحادية ، كما وتحدد أيضا تاريخ الاكتتاب ، وفى الميعاد المحدد تدفع كل جمعية نصيبها بالكامل فى رأس مال الجمعية الاتحادية .

والسبب الذى من أجله يفضل دائما أن يكون رأس مال الجمعيات الاتحادية من نوع الأسهم القابل للتداول ، هو أن أموالها تستثمر فى أغراض الانتاج[2] الأمر الذى يترتب عليه ضرورة وجود رأس مال معلوم

---

(١) لمعرفة الفرق بين هذين النوعين من الأسهم يرجع الى صفحة ٩٠ وما بعدها من هذا الكتاب .

(٢) Cooperative Book-keeping II, by J. Jacques and T. Yound Cooperative Union, P. 255.

يمكن عن طريقه وفى حدوده رسم السياسة الاستثمارية للجمعية الاتحادية، هذا على عكس جمعيات التجزئة التى يسمح دوران البضاعة فيها بوجود مال سائل باستمرار •

ادارة الجمعيات بالجملة :

يعتبر تأسيس الجمعيات التعاونية للجملة حدثا بارزا فى تاريخ الحركات التعاونية لأى بلد من البلدان ، ذلك لأنها فى بداية انشائها تعمل على شراء السلع بالجملة من مصادر انتاجها الداخلية أو الخارجية ، ثم تدخل فيما بعد ميدان الانتاج • فتمكن جمعيات التجزئة من الوقوف أمام المنشآت الخاصة فى ميدان المنافسة ، وتعينها على ذلك بالوقوف معها بعد أن كانت كل جمعية تقف وحدها فى الميدان ، وتعمل على مواجهة المنافسة بوسائلها الخاصة المحددة •

وقد سجلت جمعية الجملة الانجليزية فى ظل القانون القديم فى ١١ أغسطس سنة ١٨٦٣ •

كما سجلت الجمعية الاسكتلندية للجملة فى ٢٠ أبريل سنة ١٨٦٨ •

ديمقراطية الادارة فى جمعيات الجملة :

يكاد يكون من الصعوبة بمكان تحقيق ديمقراطية الادارة فى جمعيات الجملة لأنه اذا أعطى لكل جمعية صوتا واحدا ، كان معنى هذا أن تتساوى الجمعيات الكبيرة مع الجمعيات الصغيرة ، واذا كان التصويت يعتمد على حجم المعاملات التى تجريها جمعيات التجزئة الأعضاء مع جمعية الجملة فان معنى هذا أن تكون للجمعيات الكبيرة غالبية الأصوات ، وكذلك يكون الأمر حين يعتمد التصويت على عدد الأعضاء فى كل جمعية ، فان

هذا أيضـا يعنى أن الجمعيات الكبيرة سـيكون لها الحظ الأوفر فى الأصوات(١) •

ثم أنه اذا تسـاوت الجمعيات صغيرها وكبيرها فى التصويت فى الجمعيات العمومية ، فان ذلك يؤدى الى سيطرة الجمعيات الصغيرة نظرا لكثرة عددها فى الغالب ، وقد لا تكون هذه الجمعيات على جانب كبير من حسن التنظيم والادارة فلا يكون من المصلحة توليها مقاليد الادارة فى جمعيات الجملة ، هذا الى أن نشاطها قد يكون محدودا لا يمتد الى الآفاق التى ترتادها الجمعيات الكبيرة ومن ثم تعوزها الخبرة وعـدم القدرة على الاحاطة الشاملة بمختلف أنواع السلع والخدمات التى تحتاج اليها الحركة ، وبذلك تشعر الجمعية الكبيرة أن مصالحها قد أهدرت • وأن هذا يتنافى مع العدالة التى تستهدفها الحركة التعاونية فى نشاطها •

والعكس صحيح أيضا ، اذا كان التصويت يعتمد على حجم المعاملات التى تجريها جمعيات التجزئة الأعضاء مع جمعيات الجملة ، أو كان يعتمد على عدد الأعضاء فى كل جمعية من جمعيات التجزئة ، فان هذا يؤدى الى سيطرة الجمعيات الكبيرة ، ومعنى هذا وقوع ما تخشاه الجمعيات الصغيرة من عدم تمثيلها والاهتمام بمصالحها •

لذلك تلجأ بعض جمعيات الجملة فى سبيل التغلب على هذه الصعاب الى أن تنص فى قوانينها النظامية على أن للجمعيات صغيرها وكبيرها صوتا واحدا لكل منها باعتبارها عضوا فى جمعية الجملة ، وتمنحها أصواتا اضافية

---

(١) Lionel Smith. Croden and Grusic O' Brien. Co-operation. in Many Lands. (Manchester, England); Co-operative Union 1919 p .1977.

تتناسب مع أعضائها ، أو مع قيمة معاملاتها كما لجأ البعض الآخر الى النص على حد أعلا من الأصوات يجب ألا تتعداه الجمعية مهما بلغت قيمة معاملاتها ، وهذا أقرب الى العدالة والى التوفيق بين وجهات النظر •

ديمقراطية الادارة فى جمعية الجملة الانجليزية :

وقد طبقت الجمعية التعاونية الانجليزية لتجارة الجملة فى بادىء أمرها ، قاعدة أن يكون لكل جمعية من الجمعيات الأعضاء صوتا واحدا بصفتها عضوا على ألا يضاف اليه عددا آخر من الأصوات طبقا لعدد الأعضاء الذين ينتمون اليها : وقد فشلت الجمعيات الصغيرة عام ١٨٠٨ حين حاولت أن تجعل جمعية الجملة تطبق قاعدة لكل جمعية صوتا واحدا(١) •

وفى عام ١٩٢١ تغيرت قواعد التصويت التى كانت تسير عليها الجمعية التعاونية الانجليزية لتجارة الجملة ، فأصبح لكل جمعية من الأعضاء صوتا واحدا بصفتها عضوا ، يضاف اليه عدد من الأصوات يتناسب مع قيمة معاملاتها(٢) فيكون للجمعية صوت اضافى عن العشرة آلاف جنيه انجليزى الأولى من معاملاتها فى العام المنصرم • وصوت اضافى آخر عن كل معاملاتها تبلغ قيمتها عشرين ألفا من الجنيهات الانجليزية(٣) •

---

(١) Percy Redferen; The Story of the C.W.S. Manchester. Eng. The Co-operative Wholesale Society Ltd., 1913. PP. 47-49.

(٢) Percy Redfern; The New History of C.W.S. London T. M. Dent and Sons, Ltd. 1939, PP. 254-245.

(٣) تغيرت هذه النسبة حديثا فاصبح للجمعيات المحلية المشتركة فى جمعية الجملة الانجليزية صوت اضافى عن ما قيمته ١٢ر٥٠٠ جك من معاملاتها وصوت اضافى آخر عن كل مشتريات بعد ذلك قيمتها ٢٥٠٠٠جك
يرجع فى ذلك الى Ibrahim A. Hiemeimy; The Development and Organization of The Scottish Co-operative Movement, 1955, P. 272.

ويجتمع الأعضاء كل ثلاثة شهور فى السبت الثالث والرابع من كل شهور يناير وأبريل ويوليو وأكتوبر وقد وجد أن العقبات المالية قد تحول دون حضور جميع الأعضاء اذا نص على أن يكون مقر الاجتماع فى مانشستر فقط ، من أجل ذلك نص القانون النظامى للجمعية على عقد اجتماعات فى جهات مختلفة حتى يتيسر للأعضاء مهمة حضور هذه الاجتماعات وعلى ذلك تعقد ثمانية اجتماعات اقليمية فى كل من نيوكاسل ، ولندن ، وسوث ويلز ، وبريستولى ، وكمبرلاند ، ومدلاند ، ويوركشير .

وتعقد هذه الاجتماعات المختلفة فى نفس الوقت من مساء يوم السبت المحدد ويعرض عليها جدول أعمال موحد ، وتؤخذ الأصوات على المواضيع المعروضة وفى السبت التالى لهذه الاجتماعات الاقليمية يعقد اجتماع نهائى فى مانشستر يعرض فيه نفس جدول الأعمال للحصول على عدد الأصوات النهائية ، اذا أن كل جمعية من الجمعيات الأعضاء تتلقى تذاكر معدة خصيصاً لحضور هذه اجتماعات ، وموضح بهذه التذاكر قوة التصويت لكل جمعية ويلاحظ أن هذه التذاكر يمكن للجمعيات الأعضاء استخدامها فى أى من الاجتماعات الاقليمية أو فى الاجتماع النهائى الذى يعقد فى مانشستر . على أن يكون مفهوما أنه لا يمكن استخدام هذه التذاكر مرتان بأى حال من الأحوال . كما ينبغى أن يكون مفهوما أيضا أنه لا يسمح فى هذه الاجتماعات بالتصويت عن طريق الانابة no proxy voting الا فى حالة الجمعيات التى توجد خارج مناطق انجلترا ، وأيرلندا ، وتشانل أيلاندز ، وآيل أوف مان Isle of Man

مجلس الادارة فى جمعية الجملة الانجليزية :

ويتكون مجلس ادارة جمعية الجملة الانجليزية من ثمانية وعشرين عضوا ، ١٤ عضوا من مانشستر ، وستة أعضاء من نيوكاسل ، وثمانية عن

لندن ، وقد تقدمت الجمعيات الأعضاء باقتراح عام ١٩٣٧ وأخذ به منذ عام ١٩٣٩ ومن مقتضاه السماح لأكبر عدد من المناطق بالاشتراك فى عملية انتخاب أعضاء مجلس الادارة ؛ وذلك بأن يشترك عدد من الجمعيات فى كل حى أو منطقة فى انتخاب اثنين أو ثلاثة من المرشحين عنه ، وذلك تبعا لحجم المنطقة ، وتدرج أسماؤهم فى قوائم الترشيح التى تبلغ لمختلف الجمعيات فى شتى أنحاء البلاد ؛ ويتفرع عن المجلس ثلاث لجان وهـذه اللجان الثلاثة هى :

١ ــ لجنة التمويل والممتلكات Finance and Property

٢ ــ لجنة البقالة Grocery

٣ ــ لجنة المنسوجات والصناعات المرتبطة
Drapery and Allied Traders

وتتكون كل لجنة من هذه اللجان[١] من أربعة أعضاء ، ثم ان لرئيس الجمعية الحق فى حضور أى اجتماع من اجتماعات هذه اللجنة . كما ينقسم عمل كل لجنة الى قسمين ، ولكل قسم من أقسام اللجنة مقـرر Convener أى أن لكل لجنة من اللجان مقرران ، فمثلا لجنة التمويل والممتلكات لها مقرران ، مقرر للأمور المـالية ، وآخر لشئون الممتلكات. بينما لجنة البقالة تنقسم الى قسمين ، قسم خاص بالتوزيع وقسم خاص بالانتاج ، ولكل قسم من هذه الأقسام له مقرره الخاص ، ويتولى كل مقرر رئاسة الجلسة عندما تثار أو تناقش المواضيع التى تتعلق باختصاصه، ويجتمع المجلس أسبوعيا ، ويناقش التقارير التى تصل اليه من المقررين

---

(١) رجاء النظر الى الشـكل الذى يوضـح الادارة فى جمعية الجملة الانجليزية وقد نشرناه

عن الأمور التى بحثتها اللجان فى الأسبوع السابق ، وكل لجنة من هـذه اللجان تجتمع مرة على الأقل كل أسبوع ؛ وتعقد هذه اللجان مقابلات مع مدير الأقسام التى تعمل فى اختصاصها .

أى أن المجلس لا ينحصر اهتمامه فى تكوين السياسات ، بل يعنى كذلك بما تتطلبه الادارة اليومية ، لأن كثيرا من الأمور التى تعرض على المجلس تتعلق بتغيرات الأسعار ، وتعيين الأشخاص فى المناصب الرئيسية ، كمدير الأقسام وغير ذلك من الوظائف الرئيسية . ولكن هـذا لا يمنع من تقرير أن المهمة الأساسية للمجلس هى تحسين السياسات .

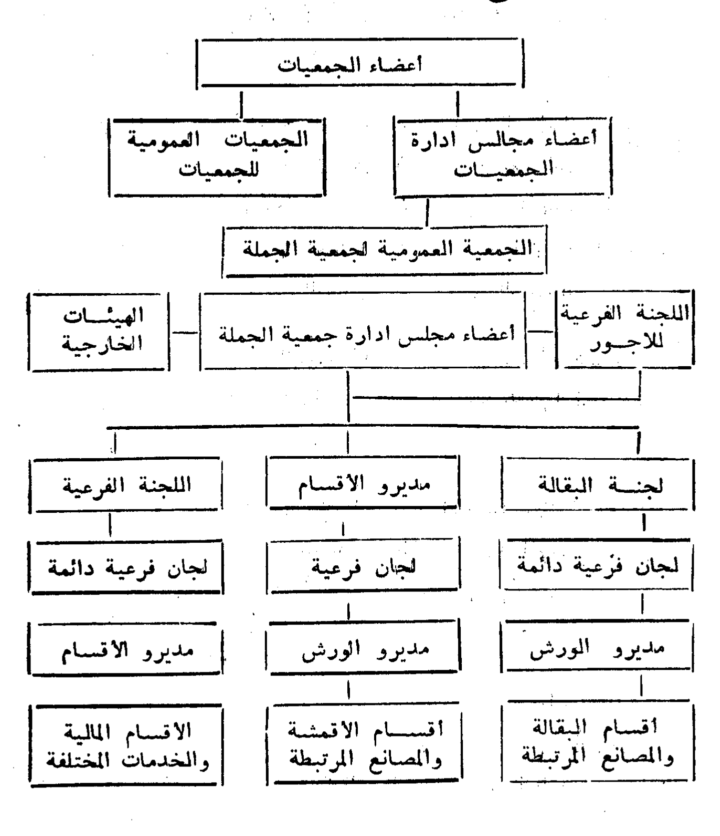
ويلاحظ من الناحية العلمية أنه كثيرا ما يحدث أن يتقدم رؤساء الأقسام باقتراحات ليبحثها المجلس وتكون هـذه الاقتراحات موضـع الاعتبار والعناية .

وأعضاء مجلس الادارة فى الجمعية التعاونية الانجليزية للاتجار بالجملة ينتخبون على أساس جغرافى ، والقيد الوحيد الموضوع ، هو أنه لا يجوز أن يكون للجمعية المحلية الواحدة أكثر من عضو واحد داخل المجلس .

ومما يسترعى الانتباه أن أعضاء مجلس الادارة المنتخبون يظلون دائما فى وظائفهم ، فقد جرى التقاليد على اعادة انتخابهم ، الى درجة أن العضو أصبح لا يترك مكانه فى الغالب الا بالوفاة أو التقاعد .

مما تقدم يتبين أن جمعية لندن للجملة ، تأخذ بنظام التفرغ الكامل لأعضاء مجلس الادارة وأن هؤلاء الأعضاء يفترض فيهم دائما أن يكونوا على جانب كبير من الخبرة والدراية بحيث يتمكنون من القيام بأعباء وظائفهم داخل المجلس بكفاية تامة ، وهذا ما يفسر أن الحركة التعاونية

شكل يوضح هيكل الادارة فى جمعية الجملة الانجليزية



ملحوظة : تمثل جمعية الجملة الانجليزية فى كثير من الهيئات الخارجية كجمعية نيوزيلاند الانتاجية ، وكثير غيرها من التنظيمات والاتحادات التعاونية .

الاستهلاكية فى بريطانيا تعيد انتخابهم باستمرار لضمان الاطمئنان الى الكفايات اللازمة .

ديمقراطية الادارة فى جمعية الجملة الاسكتلندية :

اتبعت الجمعية التعاونية الاسكتلندية للجملة منذ انشائها قاعدة اعطاء كل جمعية من الجمعيات الأعضاء صوت واحد باعتبارها عضوا ، وتعطى أكبر الجمعيات المتعاملة فى العام المنصرم خمسين صوتا اضافيا ، ثم تعطى بقية الجمعيات الأعضاء على معاملاتها عددا من الأصوات يتناسب مع ما خص الصوت من معاملات بالنسبة لأكبر الجمعيات المتعاملة(١) .

ويدير الجمعية مجلس للادارة يتكون من أثنى عشر عضـوا مدة عضوية كل منهم سنتان ، والمكافأة السنوية التى تحدد لأعضاء المجلس نظير الادارة تكون مرتفعة نسبيا لكل من رئيس المجلس والسكرتير عن المكافآت السنوية التى تحدد لبقية أعضاء مجلس الادارة . ومدة عضوية جميع أعضاء المجلس قابلة للتجديد ، والمتبع من الناحية العملية أن يجدد انتخابهم الى أن يبلغوا سن التقاعد .

ويتفرع عن المجلس ثلاث لجان فرعية ، ويـكون لرئيس المجلس الحق بحـكم وظيفته Ex Officio فى أن يحضر أى اجتمـاع من اجتماعات هذه اللجان الفرعية ، نجد أنه من الناحية العملية قلما يستعمل مثل هذا الحق ، وتصرف مجريات الأمور اليومية عن طريق هذه اللجان الفرعية .

---

(١) Consumers, Co-operation in Great Britiain By Carr, Saunders and Others, P. 150.

ويختلف مجلس ادارة الجمعية الاسكتلندية للجملة عن مجلس ادارة الجمعية الانجليزية فيما يأتى :

اولا : رئيس مجلس الادارة تنتخبه الجمعيات الأعضاء بعكس الحال فى جمعية الجملة الانجليزية حيث ينتخب أعضاء مجلس الادارة فيما بينهم رئيس مجلس الادارة .

ثانيا : ينتخب الأعضاء سكرتيرا للمجلس ويكون له حق التصويت على العكس من جمعية الجملة الانجليزية التى يعين مجلس الادارة فيها السكرتير من غير أعضاء المجلس ، وبالتالى لا يكون له الحق فى التصويت

ثالثا : ان الاثنى عشر عضوا المنتخبين ، لاينتخبون على أساس المناطق الجغرافية ، وهذا على عكس جمعية الجملة الانجليزية ينتخب فيها أعضاء المجلس على أساس مناطق لكل من مانشستر ونيوكاسل ولندن .

ويلاحظ أن الذى يرشح لعضوية المجلس ينبغى ان يكون من الذين اشتهروا بالولاء لجمعيته ومضى على تعامله خمس سنوات أو أكثر على الأقل ، وأن تكون هذه الجمعية من بين الجمعيات المندرجة فى عضوية الجمعية الاسكتلندية للجملة . ويتم ترشيح رئيس المجلس وعضوين آخرين فى الاجتماع ربع السنوى الذى يعقد فى شهر يونيو ، على أن يتم الانتخاب فى الاجتماع التالى الذى يعقد فى شهر سبتمبر . ثم يتم بعد ذلك ترشيح ثلاثة أعضاء آخرين فى الاجتماع الذى يعقد فى شهر ديسمبر على أن يتم انتخابهم فى الاجتماع التالى الذى يعقد فى شهر مارس . وفى الاجتماع الذى يعقد فى شهر يونيو التالى يتم ترشيح سكرتير المجلس وعضوين آخرين على أن يتم انتخابهم فى شهر سبتمبر التالى . وفى الاجتماع الذى يعقد فى شهر ديسمبر التالى يتم ترشيح الثلاثة أعضاء الباقين على أن يتم انتخابهم فى الاجتماع الربع سنوى التالى الذى يعقد فى شهر مارس .

وحتى يتم انتخاب الأصلح من بين المرشحين يسمح لكل جمعية أن تقدم بيانا موجزا عن العضو الذى ترشحه وتقوم جمعية الجملة بتوزيعه على الأعضاء ، على أن يتضمن هذا البيان الموجز عمر المرشح ومدة عضويته فى الجمعية والمراكز التى شغلها سواء فى الحركة التعاونية أو الحركة النقابية أو الأوساط الاجتماعية بوجه عام . وقد كان محددا فيما مضى أن لاتزيد قيمة الحملة الاعلانية عن عشرين جنيها ، وأن تتولى جمعية الجملة نيابة عن المرشحين مراجعة البيانات المقدمة من الجمعيات الأعضاء وأرسال جميع البيانات الى الجمعيات الأعضاء مرفقة بقوائم التصويت .

راس المال فى جمعيتى الجملة :

تعمل الجمعيات التعاونية للجملة على توفير المال اللازم لها منذ انشائها . ولهذا ينص فى قوانينها النظامية على وجوب مساهمة من يرغب من الجمعيات فى عضويتها بمقدار معين فى المال يتناسب مع عدد أعضائها ، فمثلا الجمعية التعاونية الانجليزية للجملة تفرض على الجمعيات المحلية التى ترغب فى الانضمام الى عضوية جمعية الجملة أن تسهم عن كل اثنين(١) من أعضائها بسهم قيمته ٥ جنيهات انجليزية .

---

(١) Consumers Co-operation In Great Britain, By; A.M. Carr. Saunders, P. Sargant Florence and Robert Peers. George Allen and Unwin Ltd., 1942, p. 134.

See also : Handbook for members of Co-operative Committees, By : F. Hall. The Co-operative Union Limited, Manchester 1931, P. 31.

ويلاحظ ان هذا الشرط يتغير من وقت لآخر ، ويلتزم الاعضاء الجدد بتنفيذ القواعد السارية عند تاريخ التحاقهم بالجمعية ولا تسرى هذه القواعد على الأعضاء القدامى الا اذا رغبوا مختارين فى ذلك .

والأسهم التى يكتتب فيها الأعضاء تكون من النوع القابل للتداول، ولا يشترط أن تدفع قيمتها بالكامل عند الانضمام ، ولكن الفائدة لرأس المال لا تدفع الا اذا أديت قيمة الأسهم الكاملة .

وتشترط جمعية الاسكتلندية (S.C.W.S.) لعضويتها أن تكتتب الجمعيات المحلية بسهم لكل عضو من أعضائها قيمته جنيهان ، وأن تتعهد بزيادة الاكتتاب فى أسهم رأس المال كلما زاد عدد الأعضاء .

ويجوز للجمعية التى ترغب فى الانضمام أن تدفع ما قيمته شلن عن كل سهم ، والجزء الباقى يدفع عن طريق العائد والفوائد المستحقة ، ولها أن تدفع فى أى وقت الباقى مرة واحدة ، أو على دفعات حسب ما تقتضيه مصالحها[1] .

قروض جمعيتى الجملة :

تعتمد جمعيتا الجملة فى بريطانيا على رأس المال فى تمويلها ، وعلى الاحتياطات والأرباح التى لم توزع ، وقد تطرأ على كل جمعية ظروف تحتاج منها الى أموال اضافية فتلجأ الى الاقتراض ، على أن تسدد القرض فى خلال مدة معينة متفق عليها أو فى نهايتها ، وقد تلجأ الى زيادة الائتمان من قبل الدائنين أو الموردين .

وتلعب القروض دورا مهما فى تمويل جمعيتى الجملة ، وذلك نظرا لأنهما يحسنان استخدام هذه القروض . هذا فضلا عن أن هذه القروض تقترن بسلامة مراكز جمعيتى الجملة المالية .

---

(١) F. Hall المرجع السابق ص ٣٩٤ .

وقد بلغت قيمة قروض الجمعية الانجليزية التعاونية للجملة فى عام ١٩٥٠ مبلغا وقدره ٤٤٤ر٤٣٥ر١١٦ جنيه انجليزى أى ما يزيد على خمسة أضعاف قيمة رأس المال فى نفس العام والذى كان يبلغ ٢٨٨ر٦٩٧ر٢٠ جنيه انجليزى وكذلك بالنسبة للجمعية الاسكتلندية التعاونية للجملة بلغت قيمة قروضها مايزيد على خمسة أضعاف قيمة رأس المال ، اذ أن قروضها بلغت فى عام ١٩٥٠ مبلغـا وقدره ١٩٦ر٨٠٣ر١٣ جنيه انجليزى ، بينما كانت قيمة رأس المال تبلغ ٩٤٠ر٣٨١ر٢ جنيه انجليزى وقد أخذت النسبة بين قيمة القروض وقيمة أسهم رأس المال تتناقص تدريجيا حتى وصلت فى كل الجمعيتين فى عام ١٩٥٩ الى ما يقرب من الضعف فقط (ينظر جدول رقم ٢٨) .

جدول رقم (٢٨)

يوضح مقدار ما عقدته جمعيتا الجملة الانجليزية والأسكتلندية من قروض مقارنا مع راس المال فيما بين عامى ١٩٥٠ و ١٩٥٩

السنة	الجمعية الانجليزية التعاونية للجملة		الجمعية الاسكتلندية التعاونية للجملة	
	أسهم راس المال	القروض	أسهم راس المال	القروض
	ج . ك	ج . ك	ج . ك	ج . ك
١٩٥٠	٢٠ر٦٩٧ر٢٨٨	١١٦ر٤٣٥ر٤٤٤	٢ر٣٨١ر٩٤٠	١٣ر٨٠٣ر١٩٦
١٩٥١	٢٠ر٨١١ر٩٥٣	٩٥ر٦٣٠ر١٧١	٢ر٨٢٤ر٨٧١	١١ر٥١٥ر٥٤٢
١٩٥٢	٢٣ر٧٩٢ر٦٢٦	٩٠ر٤٠٠ر٢١٣	٣ر٤٣٦ر٦٣٠	١٠ر٩٦١ر٢٢٠
١٩٥٣	٢٥ر٧٠٨ر٣٤٣	٩٢ر١٠٣ر٠٧٨	٣ر٧٠٩ر٢٥٤	١١ر٢٤٢ر٦٥٦
١٩٥٤	٢٧ر٤٨١ر٠٦٤	٩٣ر٨٥٧ر٠٤٥	٤ر٤٤٠ر٣٤٥	١١ر٤٠٨ر٠١٠
١٩٥٥	٢٨ر١٠٩ر٦٠٣	٩٣ر٣٩٤ر١١٦	٤ر٤٣٤ر٤٥٩	١١ر٠٦٦ر٧٨١
١٩٥٦	٢٨ر٧٤٣ر٤٧٣	٨٦ر٦٠٥ر٥٨٩	٤ر٥٣٩ر٨٠٢	١٠ر٥٥٩ر٥٧٦
١٩٥٧	٢٩ر٢٩٣ر٦٣٥	٨٠ر٧٢٨ر٤٨٥	٤ر٥٨٤ر٧٧٢	١٠ر٣٩٩ر٢٨٠
١٩٥٨	٣٠ر١٧٤ر٣٩٢	٦٩ر٣٧٤ر٢٥٨	٤ر٧٧٠ر٩٧٩	٩ر٨٧٣ر٤٧٥
١٩٥٩	٣٠ر٤٧٨ر٩٠٨	٦١ر٦٥٦ر٦٠٠	٤ر٨٧٧ر٠٣٧	٨ر٥٧٩ر٠٠٠

(١) A Review of 1954 and 1959 Co-operative Statistics Union Ltd., Manchester.

والمعتقد أنه مما يسر على مثل هاتين الجمعيتين عقد مثل هذه القروض الضخمة ، سلامة مراكزها المالية • وتوافر الكفايات الفنية والادارية بها •

ديمقراطية الادارة فى جمعية الجملة الانجليزية الاسكتلندية المشتركة :

تتكون الجمعية العمومية لجمعية الجملة الانجليزية الاسكتلندية المشتركة من أعضاء مجلس ادارة جمعية الجملة الانجليزية وعددهم ثمانية وعشرون ، وأعضاء مجلس ادارة جمعية الجملة الاسكتلندية وعددهم اثنى عشر عضوا • وتنعقد الجمعية العمومية العادية مرة كل ستة أشهر ، ولكل عضو من الأعضاء صوت واحد • وقد تضمن القانون النظامى للجمعية بعض البنود التى تدخل فى اعتبارها احتمالات المستقبل فى حالة اذا ما تغير عدد أعضاء مجالس ادارة كلا من الجمعيتين أو اذا ما انضم الى الجمعية الانجليزية المشتركة عضو آخر من الجمعيات •

ويتكون مجلس ادارة الجمعية المشتركة من ثمانية أعضاء ، تختار جمعية الجملة الانجليزية من بين أعضائها ستة أشخاص ، كما تختار جمعية الجملة الاسكتلندية من بين أعضائها شخصان •

وتعين الجمعية العمومية السكرتير واثنين من المراجعين • ويتولى مهمة القيام بأعمال المحاسبة فى الجمعية المشتركة محاسبى الجمعيتين (جمعية الجملة الانجليزية وجمعية الجملة الاسكتلندية) وذلك بحكم مناصبهم ، فعليهم الاشراف على الدفاتر المختلفة ، واعداد موازين المراجعة للاجتماع النصف السنوى •

ولمجلس ادارة الجمعية الانجليزية المشتركة ، الحق فى عقد قروض

أو قبول ايداعات تصل الى عشرة أمثال رأس مال أسهم الجمعية ، على أن لا تزيد نسبة الفائدة عن ٥٠٪ ، أما اذا كانت هناك ظروف تتطلب الحصول على قروض بنسبة أعلى من ذلك فينبغى الحصول على موافقة الجمعية العمومية .

ويستخدم الفائض الذى تحققه الجمعية فى تكوين المخصصات(١) الآتية :

١ ـ استهلاك الاصول بالمعدلات المتفق عليها فنيا .

٢ ـ قيمة فائدة رأس المال .

٣ ـ تكوين احتياطى لايقل عن ٥٪ من الربح الصافى لاستخدامه لصالح شئون المنطقة فى الجوانب التى تقررها الجمعية العمومية .

٤ ـ تكوين رصيد خاص لاستخدامه فى اعطاء منح بحيث لا يقل هذا الرصيد عن ١٪ من الربح الصافى .

٥ ـ توزيع عائد على الأعضاء بنسبة مشترياتهم .

وينبغى أن تقر الجمعية العمومية فى اجتماعها النصف سنوى هذه المخصصات ولها أن تغير منها أو تضيف اليها وفقا لما تراه مناسبا للصالح العام .

---

(١) Handbook for members, by : F. Hall, P. 319.

(١٧) الادارة التعاونيـــة والاتجاهات الحديثة

يؤمن الباحثون(١) فى بريطانيا بأن التنظيمات التعاونية ما هى الا تنظيمات اقتصادية تعمل فى ظل المنافســة القائمة بينها وبين المنشــآت الاقتصادية ذات النشاط المماثل ، ومن أجــل ذلك يرون ضرورة تطبيق قواعد جديدة لتحقيق مفهوم ديمقراطية الادارة سواء فى جمعيات التجزئة أو فى الجمعيات الاتحادية الاقليمية أو جمعيات الجملة •

ومن رأى هؤلاء الباحثين أن التطــور الاقتصادى الذى تختــاره بريطانيا ، ووجود منشآت منافسة سواء فى مجالات الانتاج أو التوزيع يحتم ضرورة تطوير الأساليب الادارية التى تسير عليها الحركة التعاونية، والأخذ بأساليب جديدة تساير منطق التطور وتحتفظ بالمفاهيم الديمقراطية الادارة كأسلوب مميز للحركة التعاونية •

وفيما يتعلق بجمعيات الجملة مثلا فان اللجنة ترى أنه عند ادارتها ينبغى أن يكون هناك اتجاها نحو الفصل بين موضوعين :

---

(١) نوجه النظر بصفة خاصة الى القرار الذى اصدره المؤتمر التعاونى العام فى بريطانيا عام ١٩٥٥ والذى عقد فى مدينة ادنبرة باسكتلندا ، ومن مقتضى هذا القرار تشكيل لجنة على مستوى عال على أن توضع جميع الامكانيات تحت تصرفها لتيسير مهمتها التى تتعلق بمراجعة النظم التى تسير عليها الحركة التعاونية فى بريطانيا واقتراح ما تراه من حلول ، وقد شكلت اللجنة برياسة مستر جيتسكل الزعيم العمــالى المشهور وعضــوية مس مرجريت دجى ، وبروفسور د.ت. تاهى ، والــكولونيل س.ل هاردى ، ومستر موراى ، ولارى هل ، وقد قدمت اللجنــة تقريرها فى عام ١٠٥٨ ويحتوى على ٣٢٠ صفحة وعنوان التقرير.
«Co-operative Independent Commission Report», Co-operative Union Ltd., 1958.

اولا — ديمقراطية الادارة Democratic Control

ثانيا — الادارة المهنية Professional Management

أما ديمقراطية الادارة ، فهذه ينبغى أن يقوم بها أعضاء مجالس ادارة منتخبون . على أن يكون مفهوما أن مهمتهم الأساسية الأولى هى القيام بمهام الاشراف والرقابة ، وهذه المهام يمكن لأعضاء مجالس الادارة المنتخبون لبعض الوقت Part-time أن يؤدونها بكفاية .

أما الادارة المهنية ، فينبغى أن يتولاها اداريون محترفون يعملون طول الوقت يتصفون بالكفاية والخبرة والقدرة على تطبيق الأساليب الادارية الحديثة .

ويترتب على الأخذ بالمفاهيم السابقة اعتبار أسلوب ديمقراطية الادارة المتبع الآن فى جمعيات الجملة سواء الانجليزية أو الاسكتلندية فى ظل الظروف الحالية غير مناسب(١) .

We have formed the opinion that this system is not under present-day conditions, appropriate.

والسبب الذى من أجله ترى اللجنة أن أسلوب ديمقراطية الادارة المتبع الآن غير مناسب ، هو أن مجلس الادارة المنتخب ديمقراطيا يمارس وظيفتان مختلفان تماما : هاتان الوظيفتان ينبغى أن نوضح طبيعة كل منهما ، وأن لا يحدث بينهما أى نوع من أنواع التضارب أو الاحتكاك أو الازدواج ، وهاتان الوظيفتان هما ديمقراطية الادارة ، والادارات المهنية . واذا كان الاختلاف بين طبيعة الوظيفتين لم يكن ملحوظا بدرجة

---

(١) سبق أن اوردنا راى اللجنة باللغة الانجليزية .

كبيرة فيما مضى ، فانما يرجع ذلك الى أن جمعيات الجملة كانت صغيرة الحجم نسبيا ، أما الآن فان جمعيات الجملة تعتبر من كبريات المنشآت التجارية فى البلاد ، والمتوقع أنه اذا استمر الحال على الأخذ بمفهوم ديمقراطية الادارة بالوضع الحالى ، أن ينعكس أثره على الجمعيات بحيث تنخفض مستوى كفايتها دون أن تتمكن الجمعيات حتى من تحقيق ديمقراطية الادارة بمفهومها الحقيقى الذى تعنيه الحركة التعاونية .

وهناك حقيقة ينبغى أن تفهم جيدا ، وهى أن المنشئات التجارية الحديثة فى حاجة ماسة دائما الى الخبرات الفنية ، وأن الرجل العادى بخبراته وامكانياته المحدودة لم يعد فى ستطاعته ادارة التنظيمات التعاونية وفقا للأساليب العلمية الحديثة ، الأمر الذى يقف حائلا دون نموها وتقدمها .

ليس هناك من ينكر أنه يوجد فى مجالس ادارة جمعيات الجملة أشخاص أدوا خدمات جليلة للحركة التعاونية ، غير أنه يمكن القول أيضا دون محاولة للتقليل من شأن أحد بأن التطورات الضخمة الهائلة فى النظم التجارية الحديثة تتطلب رسم السياسات التى تمكن الجمعيات من مسايرة هذا التطور ومقابلة التوسع الذى تقوم به المنشآت التجارية المنافسة .

كما وأن هناك حقيقة أخرى ينبغى أن ندخلها فى الاعتبار وهى أن انتخاب أعضاء مجالس ادارة جمعيات الجملة يكون من بين أعضاء مجالس ادارة الجمعيات المحلية وهذه الجمعيات تعتبر صغيرة نسبيا اذا ما قورنت من حيث الحجم أو رقم الأعمال بجمعيات الجملة ، أو بالمشاريع الضخمة

---

(١) النص الحرفى لرأى اللجنة التى شكلها الاتحاد التعاونى البريطانى لمراجعة النظم التعاونية وقد ورد بصفحة ٢١٨ من التقرير المشار اليه سابقا

الحديثة ، هذا فضلا عن أنه يمكن القول أن هناك قليلا جدا من بين أعضاء مجالس ادارة الجمعيات المحلية من قد يكون له خبرة سابقة بالانتاج أو تجارة الجملة وهناك اعتقاد بأنه لا يمكن الجزم بأن بعض الجمعيات التعاونية المحلية التى تتميز بالقدرة والكفاية على استعداد لأن تخوض معارك الانتخابات لكى ترسل ممثلا عنها فى عضوية مجلس ادارة جمعية الجملة ، ولو فرض ورشحت بعض هذه الجمعيات من يمثلها ، فليس هناك ما يؤكد انتخابهم • ذلك لأن الانتخابات غالبا ما تكون فى صالح أولئك الذين استطاعوا أن يكسبوا ود الرأى العام للتنظيمات التعاونية بغض النظر عما تتطلبه الوظائف المختلفة للمجلس من قدرات مهنية • والمعتقد أن هذه الحقيقة ليس المقصود من ورائها احراج أى فرد الا ابراز بعض المظاهر الملموسة ، وان كان هذا لا يمنع اطلاقا أن تكون هناك خبرات على جانب كبير من القدرة والكفاية داخل المجلس ، الا أنه يمكن الجزم أيضا أنه لا يمكن أن يضم المجلس عن طريق الانتخابات جميع الكفايات الفنيـة والادارية اللازمة لادارة مشروعات كبيرة كجمعيات الجملة التعاونية ، وما تطرقه من آفاق التصنيع والخدمات المختلفة •

وقد كان رأى اللجنة قاطعا فى أن الأسلوب المتبع حاليا فى ادارة جمعيات الجملة قد فشل فى تحقيق ديمقراطية الادارة •

«The present system also fails, in our view, to fulfil the essential requirements of democratic control.»

وقد استند أعضاء اللجنة فى رأيهم هذا الى أن أعضاء مجالس ادارة جمعيات الجملة منهمكون تماما فى أشغالهم ، اذ أنهم بحكم مناصبهم مسئولون عن تصريف الامور اليومية ، هذا بالاضافة الى قيامهم بالرحلات الداخلية والخارجية التى يتطلبها عملهم ، وما يرتبطون به من التزامات

أخرى شبه سياسية ، كل هذا يثقل كاهلهم الى الدرجة التى يمكن القول معها أنه ليس لديهم الوقت الكافى الذى يسمح بالجلوس والتفكير(١) .

«They have insufhicient time to sit back and think.»

وقد ترتب على ذلك ضياع حقيقة الرقابة ، كما وأن ديمقراطية الادارة صارت ديمقراطية خادعة .

«The reality of control is lost, and the appearance of it is deceptive.»

ان الحل الحقيقى يكمن فى أعضاء مجالس ادارة الجمعيات المنتخبين ينبغى أن يحرروا أنفسهم من أعباء الادارة اليومية ، وأن يكرسوا جهودهم لمقتضيات الاشراف والرقابة .

ومن أجل ذلك أيضا يحسن أن يسمى المجلس الذى يشمل أعضاء منتخبين بمجلس الاشراف Supervisory Council على أن يراعى أن تشمل اختصاصاته ما يأتى :

١ ـ تعيين المديرين المحترفين الذين يعملون طول الوقت ، ومكافآتهم وشروط استخدامهم .

٢ ـ يفحص مجلس الاشراف التقارير الدورية التى يتلقاها من المجالس الادارية .

٣ ـ ينبغى الحصول على موافقة مجلس الاشراف فى كل ما يتعلق باتخاذ قرارات خاصة بالسياسات الرئيسية التى تتبعها الجمعيات .

---

(١) يرجع الى صفحة ٢٢٠ من التقرير سالف الذكر .

٤ — يمثل مجلس الاشراف القطاع التعاونى للجملة فى مختلف المناسبات كالمؤتمرات التى تعقد فى الداخل والخارج ، وارسال المندوبين الذين يحملون رسالة الود والصداقة والأخاء الى الحركات التعاونية فى مختلف أنحاء العالم .

٥ — يتولى مجلس الاشراف مهمة الاتصال بين قطاع التجزئة وقطاع الانتاج وقطاع الجملة ، وعليه أن يقوم بمهمة العلاقات العامة وبذل الجهود لتعريف كل بوجهة نظر الآخر وما قد يراه من مقترحات .

وعلى ذلك ، فانه اذا قام مجلس الاشراف بالمهام السابقة ، يكون قد استطاع أن يؤدى مهمة الرقابة نيابة عن الجمعيات الأعضاء ، هذا فضلا عن أن تحرره من أعباء تصريف الأمور اليومية يفسح أمامه الوقت بحيث يمكنه من تحقيق مزيد من الرقابة الديمقراطية التى تستهدفها الحركة التعاونية ولا بأس اطلاقا لامكان تحقيق هذا الهدف من زيادة عدد أعضاء المجلس بحيث يمكن تمثيل شتى القطاعات التى لها مصالح مباشرة مع الجمعية .

ومن الاقتراحات التى ترى اللجنة ضرورة الأخذ بها ، أن ينتخب رئيس مجلس الاشراف على أساس أن يعمل طول الوقت ، وأن يرأس بالاضافة الى جلسات مجلس الاشراف ، جلسات المجلس الادارى أيضا .

١٨ — اندمـاج جمعيتى الجمـلة

THE MERGER

أوضحنا من قبل فى مناسـبات سابقة أن هنـاك من التعاونيين البريطانيين من يرون أنه ينبغى على الحركة التعاونيـة البريطانيـة أن تنظر الى المستقبل ، وأن تطور نفسها لكى تسهم مساهمـة أكثر ايجابيـة فى سـبيل دعم التحول للمجتمـع بحيث يؤمن أفراده أن التنظيمات التعاونية تعتبر الأساس السليم للتقدم وبناء المجتمع على أسس النظام الاجتماعى والاقتصـادى التعاونى .

كما أوضحنا من قبل أن متاجر التجزئة التعاونية تعمل فى سوق التجزئة ، جنبـا الى جنب مع أنواع أخرى من متاجر التجزئـة ، خاصـة الكبيرة منهـا ، والتى تحـاول أن تسـاير التطـور العلمى الادارى وتستفيد فائدة كبرى من قاعدة التخصص وتقسيم العمـل هذا بالاضافة الى قدرتها على الاستعانة بذوى الخبرة والكفايـة من الاخصـائيين فى مختلف الفروع ، ومن بين هـذه المتاجر المنافسة ما أطلقنا عليه المتاجر المتعددة والتى تتمثل فى متاجر السلسلة ومتاجر الأقسام ... الخ ... هذه المتجر زاد نشاطها زيادة كبيرة فى سوق التوزيع ، وأوضحنا أن ذلك يرجع أيضـا الى قـدرة هـذه المتاجر المنافسة على تطوير سياسـتها التسويقية وأساليبها التجارية وأخذها بأسلوب متاجر خدمة النفس ، ذلك الأسلوب الذى طفر برقم مبيعاتها طفرة هائلة . وقد أكدت بالفعل الأرقام القياسية التى نشرها مجلس التجارة البريطانى تخلف متاجر التجزئة التعاونيـة عن غيرهـا من المتاجر فيما يتعلق باستيعاب زيادة الانفاق الاسـتهلاكى على السلع الغذائيـة ، فيما عدا اللبن ... كما أوضحنا أن الأمل كان معقودا على الجمعيـة التعاونيـة للاتجار بالجمـلة الانجليزية لكى تسهم مساهمة فعالة بوضع امكانياتها المادية وخبراتها الفنية فى سـبيل

تيسير اقامة مزيد من متاجر خـدمة النفس التعاونيـة لمقابلة هـذه المنافسة العانية ، وقد قامت فعلا هذه الجمعية بجهود كثيرة موفقة ، غير أنها أيضـا قابلت العديد من الصعاب وحـاولت جاهـدة التغلب عليها ، وفيما يلى نسوق بعضا من هذه الجهود :

اللجنة التفاوضية للاتحـاد القومى :

The National Federation Negotiating Committee

شعرت الحركة التعاونية البريطانية أن من أفضل الأساليب التى يمكن أن تسـهم فى حل الكثير من الصـعاب التى تقابلها جمعيـات الجملة أو متاجر التجزئة التعاونية ، هو القيام بالدراسـات التمهيدية اللازمة لاتحاد جمعيـات القمة في بريطانيا ، واصـدرت في المؤتمر السنوى الذى انعقد في عام ١٩٦٢ قرارا بتشكيل لجنة للبحث في هذا الموضوع من اتحادات جمعيـة الجملة الانجليزية ، وجمعيـة الجملة الاسكتلندية ، والاتحاد العـام التعاونى الانتاجى ... بهدف انشاء « المنظمة التعاونية الاتحادية القومية » ، على ان يدخل في نطاق مهامها ومسئولياتها ، انتاج السلع التعاونية ، وتجارة الجملة ، وتقديم كافة المعونات الفنية ، والمالية ، وغير ذلك من الاستشارات والخدمات التى تتطلبها الحركة التعاونية .

وقد تشكلت اللجنة من اعضاء مجالس الادارة المنتدبين لكل من الجمعية التعاونية لتجارة الجملة الانجليزية ، والجمعية التعاونية لتجارة الجملة الاسكتلندية وبعض اعضاء مجالس ادارتهما ، وكذلك احد اعضاء مجلس العموم البريطانى ، كما مثلت فى هذه اللجنة جمعيات التجزئة البريطانية .

ومن الظروف غير المواتية التى صاحبت عمل هـذه اللجنة ، انها بدات اعمالها في ظل مناخ عام ، كانت تناقش فيه الجمعيات التعاونية

للتجزئة الاستقصاء الذى اجراه الاتحاد التعاونى البريطانى الخاص بالتعرف على وجهة نظر هـذه الجمعيات فيما يتعلق باندماجها لمواجهة متطلبات المنافسة الداخلية ، وكان من بين ما تضمنه هـذا الاستقصاء الاقتراح بتخفيض عدد الجمعيات* من ٨٧٥ جمعية الى ٣٠٧ جمعية .. وكان عدد كبير من هذه الجمعيات يناقش في حماس شديد فكرة الاندماج مالها ، وماعليها ، وكان الكثير من الاعضاء يتناولون هذا الموضوع بالنقد والتعليق بما يتناسب مع وجهة نظرهم وظروف جمعياتهم الخاصة ... وقد ادى هذا النقاش الى تاخر رد بعض الجمعيات ، غيـر أن الوعى الذى اسفر عنه هذا الاستقصاء نجح في تحقيق بعض الاندماجات بين متاجر التجزئة التعاونية . وان كان غير التعاونيين في انجلترا يرون أن السبب الرئيسى في اندماج بعض جمعيات التجزئة التعاونية انما يرجع الى المشكلات الاقتصادية السائدة ، اكثر من متطلبات روح التعـاون ومبادئه ، واساليبه التطبيقية التى تدعو الى تعاون التعاونيات حتى وان أدى هذا التعاون الى الاندماج ، ومما لاشك فيه ان مثل هذا الرأى من غير التعاونيين ينبغى ان يؤخذ بحذر ، بل هو في الحقيقة غير منصف.

ومن الظروف غير المواتية ايضا التى صاحبت تشكيل هذه اللجنة اشـتداد مظاهر العداء لفكرة اندماج جمعية الجملة الاسكتلندية مع غيرها من الاتحادات . وقاد حملة العداء هذه مسترت . تايلـور عضـو مجلس الادارة المنتدب لجمعية الجملة الاسكتلندية ، وأيده فى هذا الاتجاه عدد كبير من جمعيات التجزئة الاسكتلندية .

(*) نرجو التكرم بالرجوع الى العديد من تقـارير لجـان الفحص والدراسة التى قامت بها جمعية الجملة والجمعيات الاخرى بمـا فيهـا متاجر التجزئة والتى اسهمت فى اجراء الاستقصاء المشار اليه .. وهـذه اللجان يطلق عليها : Inquiry Committee

ولعل من الاهمية بمكان أن نوضح أن الحركة التعاونية فى اسكتلندة مرتبطة الى حد كبير بالشعور العام السائدة فى اسكتلندة ، وهو الشعور المشوب بالحذر أمام الاتجاهات النابعة من المناطق الانجليزية الاخرى ، وذلك لأن المواطنين فى اسكتلندة لديهم نزعة استقلالية ، وحتى الآن يعتزون بأن لديهم بنكهم الخاص وهو « بنك اسكتلنده » ••• ولديهم عملتهم المالية الورقية الخاصة بهم ومن هذا الشعور العام يخشون أى نشاط يسهم فى القضاء على الشخصية الاسكتلندية •

ومن الجوانب العملية التى ابرزتها جمعية الجملة الاسكتلندية كعائق للاندماج من وجهة نظرها ، أن الاندماج فى حالة حدوثه سيضر بأوضاعها الانتاجية ، ولا ينبغى بأى حال من الاحوال الحاق أى ضرر باسكتلندة (*) Must not be to the detriment of Scotland وقد أسهب التعاونيون فى اسكتلندة فى موضوع المصانع التى تملكها الحركة ، والسلع والخدمات التى تؤديها ، وعدد العاملين فيها ، وأوضحوا بعض الدراسات الرقمية المقارنة التى توضح أن عملية الاندماج ستؤدى الى تخفيض الانتاج فى بعض المصانع ، وأوضحوا القدر من الخسائر الذى سيحيق بهم ، وأثاروا موضوع الضمانات التى يمكن تقديمها فى حالة الاندماج لتهدئة التعاونيين الاسكتلنديين ضد

(*) يتقدم المؤلف بالشكر والتقدير لمستر هـ. جوردن Mr. H. Cordon مدير العلاقات العامة Public Relations Officer لاكبر جمعية تعاونية فى اسكتلنده لصبره ، وما بذله من جهد لوضع كافة التقارير التى لديه ، هذا بالاضافة الى أنه كان حلقة الوصل للاطلاع على كافة تقارير جمعية الجملة الاسكتلندية ، سواء قبل الاندماج أو بعده ، وهذا الشكر يمتد الى كافة المستويات المسئولة التى تفضلت بافساح وقتها ، وتقديم اقصى معاونة ممكنة .

مخاطر الخسائر المحتملة ، كما وطالبوا بالحفاظ على النسبة العددية للقوى العاملة فى كل جمعية اتحادية على ما هى عليه فى وقت حدوث الاندماج ، وأنه لاينبغى أن يحدث مستقبلا أى انتقـاص فى هـذه النسبة أمام أية ظروف قد تترتب نتيجة لحدوث الاندماج .

غير أنه من الأمور الجديرة بالملاحظـة أنه بعد استمرار النقاش واحتدامه ، وعلى وجه الخصوص فى المؤتمر العام الذى ناقش التقرير المؤقت للاندماج فى عام ١٩٦٣ ، والمؤتمر العام الذى ناقش التقرير النهـائى فى عام ١٩٦٤ ، نجـد أن فكرة الاندماج قد أيدها الجميع ، « حيث أكد التقرير المؤقت أن الاندماج عملى ومرغوب فيه » .

« It did affirm that the merger was practicable and desirable »

كما أن التقرير النهائى الصـادر فى مارس عام ١٩٦٤ أوضح أن هناك اتفاق كبير بين الاعضـاء على أن يتم الاندماج بين الجمعيـات الاتحادية على أساس هيكل تنظيمى جديد « The fusion of the national federations wss desirable on the basis of a new structure »

وقد أعلنت الجمعية الاتحادية الانتاجية Cooperative Productive Federation انسحابها ، وعدم رغبتهـا فى مواصـلة جهود الاندماج على أساس أن الاتحاد المزمع اجراؤه بين الجمعيات الاتحادية يغلب عليه بالدرجة الاولى الطابع الاستهلاكى ، وأن هـذه الرغبة لن تكون عائقا أمام الجمعية الاتحادية الانتاجية لكى تنضم الى عضـوية الاتحاد الجديد فى حالة اتمام انشائه .

ولعل من الاهمية بمكان قبل أن نختم جهود اللجنة التفاوضيـة للاتحاد القومى للتعاونيات ، أن نوضح أنه رغما عن أن جمعية الجملة الاسكتلندية كانت ضد الاندماج ، وأن أعضاء مجلس ادارتها نادوا

حملة العداء ضد هذا الاندماج ، الا أن الجمعية أجرت استفتاءا عاما فيما يتعلق بموضوع الاندماج وأعلنت نتيجة فى ٢٩ سبتمبر عام ١٩٦٤ وكانت نتيجته كما يلى : ٤٧٥ صوتا ضد الاندماج ، ١٧٩ صوتا لصالح الاندماج • ورغما عن أن نتيجة هذا الاستفتاء حاسمة فى تقرير اتجاه الحركة التعاونية الاسكتلندية نحو موضوع الاندماج ، الا أننا سنرى أن امكان مستحيلا فى عام ١٩٦٤ ، قد أصبح ممكنا فى عام ١٩٧٣، وكما يقول البعض أن التاريخ بمعناه الواسع أن هو الا تسجيل لغير المتوقع

« But any history is largely a record or the un expected ».

اللجنة المشتركة لاعادة التنظيم

The Joint Reorganisation Committee

لقد عرفنا أن الحركة التعاونية الاسكتلندية كانت تتجه نحو عدم الاندماج مع بقية التعاونيات ، وقد خشى البعض من أن يؤدى هذا الاتجاه الى توقف الجهود الداعية الى التطور ، غير أن جمعية الجملة الانجليزية لم تفتر عزيمتها نحو السعى قدما فى جهودها نحو تطوير الحركة التعاونية لما هو أفضل ، ومن هذا المنطق فان مجلس ادارة جمعية الجملة الانجليزية اتخذ قرارات ايجابية لتحقيق هذا التطور والتى منها انشاء لجنة مشتركة لاعادة تنظيم الحركة التعاونية على مستوى المملكة المتحدة ، على أن تشكل هذه اللجنة من خمسة أشخاص يعينهم مجلس ادارة جمعية الجملة وخمسة آخرون ينتخبون من جمعيات المناطق على الوجه الاتى : ٢ من منطقة مانشيستر ، وواحد من كل من نورثرن ، ولندن ، ومتروبوليتان ••• وقد حدد لهذه اللجنة العديد من المهام والتى منها مراجعة التغيرات التى تطرأ على نظام المعاملات

التجارية وكذلك مدى تقدم جمعية الجملة الانجليزية وعلاقتها بمتاجر التجزئة التعاونية وكذلك مدى فعالية جمعية الجملة الانجليزية كمنظمة انتاجية وقدرتها على القيام بوظائف الجملة ، هذا بالاضافة الى مركزها فى سوق المعاملات التجارية ... كما كان من بين مهـام هـذه اللجنة أيضا دراسة ديمقراطية الرقابة فيما يتعلق بجمعية الجملة الانجليزية .

ومن الأمور الجديرة بالاعتبار أنه حدد لهذه اللجنة فترة زمنية ينبغى أن تتقـدم بعـدها بكافة الدراسـات التى تتعلق بمهمتها . على أن لا تتجاوز هـذه الفترة شـهر أكتـوبر من عـام ١٩٦٥ . ومما لاشك فيه أن هـذه اللجنة قد واجهت العديد من الصعاب فيما يتعلق بالتعرف على رغبات مختلف التعاونيات ووجهة نظرها الخاصة فى أفضـل الأساليب التى يمكـن اتباعها لتحقيق أهـداف المهمـة الموكولة اليها ، خـاصة وأنـه قد اتضـح لهذه اللجنـة أن مشاركة أعضـاء الجمعيات التعاونيـة فى نشاط جمعيـاتهم كان آخذا فى الانخفاض ، وأن أعدادا قليلا كانت تحرض على حضـور الجمعيات العمومية الربع سنوية والنصـف سـنوية ، بل أكثر من هذا فـان اللجان الادارية واللجـان التعليمية التى كانت تتميز فيما مضى بمزيد من مظاهر الحماس والنشاط ، هذه اللجـان لم يعـد يهتـم بهـا الا القليـل من الأعضـاء ، كما لاحظت اللجنـة أن هيئـات الحركة المهتمة بترويج العضوية فقدت المساعدة التى كانت عنصرا أساسـيا لنشـاطها ... كما وان اللجنة لاحظت أن عـددا قليلا من أعضـاء اللجان المحلية كان لديه الوقت والميل للخدمة فى المستويات الأعلى للحركة التعاونية على المستوى القومى ... وهكـذا كانت الظـروف المحيطة توضح أن ديمقراطية الحركة التعاونية الاستهلاكية تقابـل مشكلة صـعبة .

وتسجيلات للحقائق التاريخية التى تتعلق بنشاط هذه الجمعية الهامة فاننا نوضح أن هذه اللجنة عقدت أولى جلساتها فى ١١ فبراير عام ١٩٦٥ ، وعين سير ليونارد كوك ، وهو عضو مجلس الادارة المنتدب لجمعية الجملة الانجليزية رئيسا لهذه اللجنة الذى بذل جهدا مع أعضاء هذه اللجنة • لكى ينتهى من دراساته ويعدها فى تقرير مطبوع فى يوليو من نفس العام وذلك تمهيدا لكى تعقد جمعيات المناطق المختلفة اجتماعاتها وتناقش ما فى التقرير من ملاحظات وتتقدم بما تراه من تعديلات قبل الاجتماع العام الذى تعقده الجمعية العمومية لجمعية الجملة الانجليزية فيما بين التاسع والسادس عشر من أكتوبر من هذا العام •

ومن الأمور الجديرة بالاعتبار أنه بالرجوع الى المناقشات الواسعة التى دارت على مختلف المستويات فانه يمكن استخلاص بعض النتائج الهامة المتفق عليها من كافة المستويات وهذه النقاط تتلخص فيما يلى :

(أ) أن السلطة العليا لجمعية الجملة الانجليزية ينبغى أن تظل فى أيدى أعضاء مجالس الادارة المنتخبون لبعض الوقت وأن عددهم ينبغى أن يكون فى حدود الـ ٣٠ عضوا •

(ب) أن مسئولية الادارة المهنية ينبغى أن تكون فى أيدى مستويات قادرة ومتخصصة وفى نفس الوقت عارفة وفاهمة أنها تزاول نشاطها فى ظل مفهوم الرقابة الديمقراطية التى يملكها مجلس الادارة المنتخب ، وهذه الادارة المهنية المسئولة تشغل وظائفها بالتعيين •

كما وأن هناك موضوعا آخر دار حوله بعض النقاش وهذا الموضوع يتعلق بعضو مجلس الادارة المنتدب الذى يرأس كافة الاجهزة الادارية ويدخل بمسئولياته فى نطاق مرحلة الادارة العليا ،

هذا الشخص كان يخشى البعض من تركيز الكثير من المسئوليات والسلطات فى شخصه غير أن البعض أوضح أن ما يتحلى به هذا الشخص من روح تعاونى كفيل دائما بالتغلب على مثل هذه المخاوف

ومن الحقائق الأخرى التى تقررت أهمية ممارسة ديمقراطية الرقابة بأساليب فعالة وكذلك العلاقة بين جمعية الجملة الانجليزية ومتاجر التجزئة التى أكد التقرير على أنها علاقة هامة ولاغنى عنها على الاطلاق .

ومن الجدير بالملاحظة أن نشاط لجنة اعادة التنظيم قد حظى باهتمام اعلامى كبير ليس فقط من جانب الصحافة التعاونية ، انما أيضا من أجهزة الاعلام الاخرى ، فكثيرا ماكان قارىء الجرائد المختلفة يقرأ موضوعات مرتبطة بالتعاون منها مثلا موضوعات تقول .... « ما الذى يريده التعاونيون » وكذلك « مركز التعاون التنافسى » ... « مستقبل التعاون فى بريطانيا » .... الخ .

ولعل من الأهمية بمكان أن نوضح أن الباحثين التعاونيين يرون أن لجنة اعادة تنظيم الحركة قد سعت سعيا حقيقيا نحو انهاء ازمة الثقة التى كانت سائدة بين بعض الجمعيات التعاونية للتجزئة وجمعية الجملة وذلك عن طريق احداث تغييرات قانونية وهيكلية فيما يتعلق بالعلاقات التجارية التى تستند الى التكامل الذى ينبغى أن يكون الطابع المميز لهذه العلاقات . كما وأنهم يرون أن سياسة الرقابة التى اقترحتها اللجنة فيما يتعلق بجمعية الجملة الانجليزية اقتربت الى حد كبير من متطلبات التعامل اليومى مع الأخذ فى الاعتبار ظروف الرقابة الديمقراطية والتى تتكون من أعضاء مجالس ادارة منتخبين بعض الوقت ومستويات مسئولية سواء على مستوى المديرين أو رؤساء الأقسام أو غيرهم ممن يسهمون فى الادارة التى تتعلق بالنشاط

اليومى • كمـا وان الأسلوب الجديد فى العـلاقات التجـارية بين جمعيات التجزئة وجمعيات الجملة والذى من شأنه أن تخص جمعيات التجزئة جمعيات الجملة بكثير من السلع ، جعل جمعية الجملة فى مركز تفاوض أفضل من المتاجر المتعددة المتنافسـة حيث أنه بموجب هـذه السـياسة الجديدة أصبحت جمعية الجملة تشترى من أجل تعاونيات التجزئة buying for ••• وليس فقط البيع لهم Selling to •

تجميل وتحديث تعاونيات التجزئـة • Cooperation Facelift

لعل من ابرز مظاهر النتائج المترتبة على تقرير لجنـة اعـادة التنظيم ، تلك الجدية فى الاهتمام فى وضع ما تضمنه التقرير موضع التنفيذ ، ويكاد يجمع التعاونيون والمحللون لتطـور السـياسـات الاقتصادية وفن المعاملات التجارية على أن من أهم الجـوانب التى أمدت الحركة التعاونية فى بريطانيا بالقوة ، تلك السياسة التى اقترحها التقرير ، وتبنتها متاجر التجزئة التعاونية •• وهى « أنه ينبغى على جمعية الجملة الانجليزية أن تصـبح قوة شرائية لصـالح جمعيات التجزئة ،وليس فقط مصدرا للبيع لهذه الجمعيات ،وان الاسلوب الجديد ينبغى ان يتم فى اطار فلسفة التعاون واهدافة ،اوبمعنى أوضح ان يتم التطبيق بحيث تغلب علية روح التوجبه والارشـاد والخـدمة ، وليس الربـح

With service not profit as the guiding motive

وقد وجدت جمعية الجملة الانجليزية نفسهـا أمام أوضاع ملحة ينبغى عليها أن تعمل على تغيرها فيما يتعلق بمتاجر التجزئة التعاونية ومحلاتها المنتشـرة فى سوق التوزيع ومدى تناسب هذه المحلات من وجهة النظر التسويقية مع ذوق العملاء بصفة عامة ، والمشترين الجدد صفة خاصة •••«أن المشترى الجديد يرغب فى التعامل مع محل يبدو

على جانب من الذوق والجاذبيــة من الخــارج ، ويتناسب تصميمه من الداخل مع مظهره الخارجى ••• محل يبدو عليه أنه ينتمى لى عصرنا الحــديث » •

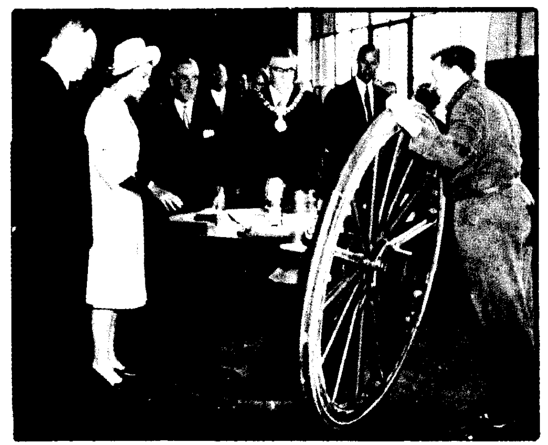
« The modern shopper likes a shop that is smart and attractive from outside. with an entrior to match, a shop that looks as if it belongs to modern times ».

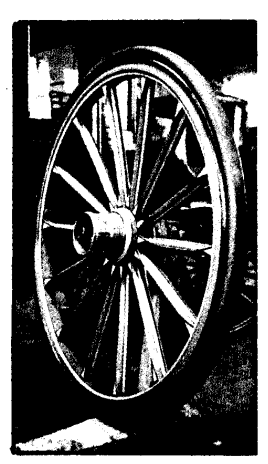
لقد وجدت جمعية الجملة أن هناك عددا كبيرا جدا من المحلات عليه مظاهر التخلف ، الأمر الذى يضع صــورة الحركة التعاونيــة أمام الرأى العام البريطانى فى وضــع سيىء ، ومن هــذا الواقع غير المستحب ، وجدت جمعية الجملة الانجليزية نفســها فى موقف ينبغى معه أن تقوم « بحملة تجميــل » واســعة النطــاق لهــذه المحلات ، وأن هــذه الحملة لا ينبغى أن تكتفى بالجــانب المظهرى فقط ، بمعنى تجديد دهانها من الخارج ببعض الألوان الجذابة التى تسترعى أنظــار العملاء ••• كلا أن مثل هــذا الاجراء لا يخدم الحركة التعاونيــة بأى حال من الأحــوال ••• ومن هــذا المعنى قامت جمعية الجملة الانجليزية على الفوربتشكيل اتحــاد متخصص من مجموعة من الهيئات المتخصصة فى « فن تجميل وتحديث محلات البيع بما يتفق وأذواق المستهلكين » ••• وقد وضعت جمعية الجملة الانجليزية وحدتها الخاصــة عضوا فى هــذا الاتحــاد ، وخصصت الأموال اللازمــة ، ووضعت التصميمات المناســبة ، ثم عرضت على المحلات ذات الطابع القديم خدماتها ، وكان للتيسيرات الاقتصادية التى قدمتها لهم أكبر الأثر فى الاقبــال على تجديد هــذه المحــلات بما يتناسب وأذواق المستهلكين فى المجتمع الحديث •

ولعل من الأهميــة بمكان أن نوضــح أن وجود عدد كبير من المحلات القديمة لا يمنع من ذكر حقيقــة مؤكدة ، وهى أن هنــاك عددا كبيرا لا بأس به من التنظيمــات التعاونيــة ســاير التطورات



يرى الباحثان ان من المناسبات الهامه التى دفعت الحركة التعاونية الاسكتلندية الى تحديث منشآتها زيارات الشخصيات المرموقة لنشاطها وعلى رأسهم جلالة ملكة بريطانيا وتوضح الصورة زيارتها لقسم الحركة بجمعية سانت جونبرتس الاسكتلندية والتى تعتبر من اكبر الجمعيات التعاونية فى اسكتلندة والتى امتد نشاطها الى الحفاظ على التراث الحرفى واليدوى مع تطويرها وفقا لمقتضيات العصر الحديث .





التسويقية فى سوق التوزيع ، وقام بتحديث وتجميل كافة منشآته بما يضارع أرقى الوحدات المنافسة .

وايضاحا للجهد الكبير الذى بذلته جمعية الجملة الانجليزية فيما يتعلق بحملة التجميل والتحديث التى قامت بها ، فاننا نوضح أن هذه الحملة قامت فى نوفمبر عام ١٩٦٨ بهدف تجميل وتحديث ٢٥٠٠ وحدة فى خلال سنة واحدة ، وقد أمكن فى خلال ستة أشهر تجميل وتحديث ١٣٠٠ وحدة كما أمكن تجميل وتحديث جميع الوحدات المستهدفة قبل الميعاد المحدد بشهرين . وفى عام ١٩٦٩ انتقلت جهود حملة التجميل والتحديث الى اسكتلندة* . وأهم ما تميزت به حملة التحديث هذه هى وضع علامة التعاون ظاهرة وبارزة على كافة المحلات ، مع التدقيق فى عرض أفضل أنواع السلع التى ترضى المستهلكين ، والتوسع فى انتاج هذه السلع ، ووضع العلامة المميزة للتعاون عليها ، والقيام بحملة طرق اعلامية تستخدم فيها كافة وسائل الاعلام من اذاعة وصحافة وتليفزيون لتوضيح مفهوم التعاون فى سوق التوزيع والخدمات ، وهكذا نجحت الحملة فى وضع التعاون بصورته اللائقة أمام الرأى العام .

جمعية الجملة الانجليزية وعيدها المئوى Centenary Celebrations

ان الحديث عن جمعية الجملة الانجليزية يتطلب منا أن نقف وقفة أمام حدث تاريخى هام فى حياتها ، هذا الحدث يتمثل فى الاحتفالات التى أقيمت بمناسبة مرور مائة عام على ميلادها ، فقد شهد عام ١٩٦٣ ذكرى مرور مائة عام على انشاء جمعية الجملة

(*) نرجو التكرم بالرجوع وعلى سبيل المثال الى الكتيبات والنشرات التى تصدرها جمعية سانت جوثبرتس St. Guthberts ، وهى من كبريات الجمعيات التى أسهمت فى انشاء جمعية الجملة الاسكتلندية منذ انشائها .

الانجليزية . وقد افتتحت احتفالات هذه الذكرى الهامة بتلاوة جانب من تقرير مجلس ادارة الجمعية فيما يتعلق بفترة الـ ٢٦ أسبوعا المنتهية فى يوليو من نفس العام والتى يقولون فيها : « أن جمعيات التجزئة بما بذلته من جهود فيما يتعلق بدوام معاملاتها مع جمعية الجملة ... وان آلاف العاملين بجمعية الجملة الذين وضعوا جهودهم فى خدمة الجمعية ... أن هؤلاء جميعا قد ساعدوا فى أن تعبر جمعية الجملة الانجليزية سنى حياتها بنجاح ، وأن تمتد حياتها لكى تحتفل وسط مظاهر النجاح بعيد ميلادها المئوى ... الى هؤلاء جميعا نتقدم بشكرنا ... والينا جميعا ، نحن الذين نهتم بأن تعبر الجمعية وسط المخاطر والمصاعب المائة عام المقبلة بنجاح ... فى عالم سريع التغير ، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بالظروف التجارية التى تحيط بنا من كل جانب ، هذه الظروف التى تفرض علينا أن نقبل التحدى ... وهذا التحدى ينبغى أن تقابله جمعية الجملة وجمعيات التجزئة معا ومتضافرين .. وليس هناك من سبيل لمقابلة هذا التحدى غير هذا السبيل » .

وفى الحقيقة فان مناسبة الاحتفال بذكرى مرور مائة عام على انشاء جمعية الجملة الانجليزية . كانت مناسبة طيبة لكى يتبارى الكثير من الكتاب سواء أكانوا تعاونيين أو غير تعاونيين فى الاشادة بجهود التعاونيين واخلاصهم . لقد عادوا بذاكرتهم الى ما كان يستهدفه التعاونيون الأوائل حينما انشأوا جمعية الجملة الانجليزية فى عام ١٨٦٣ وقرروا « أن هذه الجمعية أنشئت لكى تصبح واحدة من أبرز مظاهر المعاملات فى بريطانيا ... وأنه اذا كان ميلادها حدثا هاما ، فان الأهم هو فلسفة النظام الاقتصادى الذى قامت عليه » .



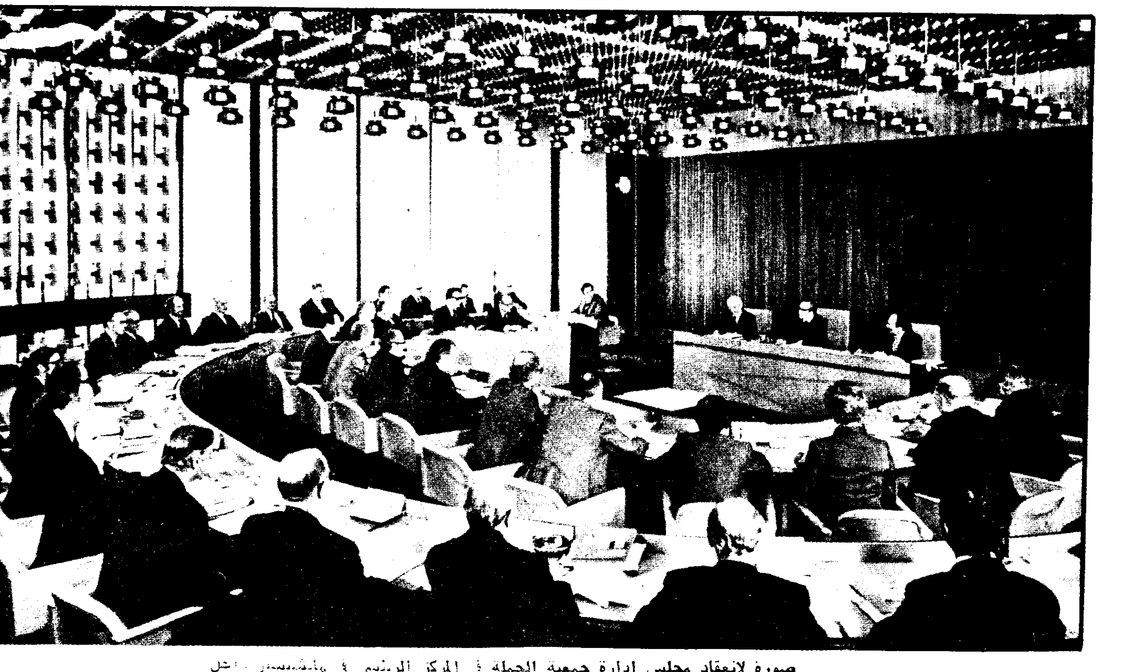
الصورة العليا توضح ان البنك التعاونى قد امتد بخدماته الى مقار الجمعيات وفروعها تيسيرا للمعاملات .
والصورة السفلى توضح المظهر اللائق لهذه البنوك من الخارج وكذلك حسن التأثيث .



كما وأن الكتـاب أبرزوا أن ما وصلت اليه جمعيـة الجمـلة الانجليزيـة انما يرجـع الى ايمان واخـلاص الآلاف من التعاونيين العاديين الذين وهبوا ذات أنفسـهم ، ووقتهم ، وجهدهم للعمـل داخل العديد من اللجان التعاونيـة ، وكان جهدهم صادقا وتطوعيا ، لا يبتغون من ورائه الا نجـاح حركتهم ... ان عملهم كان يتميز حقا وصـدقا بغلبة روح الايثار والتضحية وانكار الذات ، ووضـع الهدف العام فوق كل اعتبار .. وان جمعيـة الجملة الانجليزية قد أخذت حظهـا من النمو والازدهـار من خـلال التربة الطيبـة التى غرسـت فيهـا .

وأخيرا ... الاندمـاج : **Unity at last**

من الحقائق التى يرددها التعاونيون أن هنـاك فرصة تاريخية حدثت فى عام ١٨٦٧ كان يمكن أن تكون سـببا فى تحقيق اندماج الحركة التعاونية فى كل من انجلترا واسكتلنده وويلز ، وكان يمكن أن يحدث هذا الاندماج فى أوائل عـام ١٨٧٠ على الأكثر . فمنذ انشاء جمعيـة الجمـلة الانجليزية فى عـام ١٨٦٣ وهى تقبل فى عضويتها جمعيات التجزئة التعاونيـة الاسكتلندية ، وفى عام ١٨٦٧ طلبت متاجر التجزئة التعاونية من جمعيـة الجملة أن تفتح لها فرعا فى اسكتلندة ، وتقدمت متاجر التجزئـة التعاونيـة فى شـمال شرق انجلترا بطلب مماثل ، وكان مجلس ادارة جمعيـة الجملة الانجليزية مرتبطا فى هـذا التاريخ بمشروع هام هو انشـاء مخزن استيداع للبضائع فى مدينـة مانشستر ، وكان هـذا المشروع يتطلب مصروفا رأسماليا كبيرا ، الأمر الذى وجد معه مجلس ادارة جمعيـة الجملة أنه ليس من الحكمة الدخول فى مشاريع جديدة ، ومن هـذا المنطق نصح التعاونيين فى اسكتلندة بانشاء جمعيـة جملة خاصـة بهم ،



صورة لانعقاد مجلس إدارة جمعية الجملة في المركز الرئيسي في مانشستر داخل المبنى الذي يطلقون عليه « منزل القرن » .

كما تعهد مجلس ادارة جمعيـة الجمـلة الانجليزيـة بتقديم كافـة التيسيرات لمتاجر التجزئة التعاونية الاسكتلندية لتمكينها من اقامـة جمعيتها الخاصة للجملة ، ووصل هـذا التعهد الى حد تقرير استعداد جمعية الجمـلة الانجليزية لأن تقدم لجمعية الجمـلة الاسكتلندية فى حالة انشائها رأس مال أسهم جميع تعاونيات التجزئة فى اسكتلندة والمشتركة فى عضـوية جمعية الجملة الانجليزية • وبناءا على هـذه النصيحة ، وهـذا التعهد تأسست جمعيـة الجمـلة الاسكتلندية فى عام ١٨٦٨ ، ويرى التعاونيون أنه لو كانت جمعية الجملة الانجليزية قد لبت طلب متاجر التجزئة التعاونيـة فى عام ١٨٦٧ ، لحدث وأن توحدت الحـركة ••• غير أن كلمة « لو » أمـام التاريخ لا محـل لقولها ، فقد حـدث وأن تكونت جمعيـة الجملة الاسكتلندية ، وقد ظلت أكثر من قرن منذ انشائهـا وهى تعمـل متعاونة مع جمعيـة الجملة الانجليزية ، وأسهمت جمعيتى الجملة معا فى مشاريع مشتركة ، وكانا يتشـاورا بصـفة مستمرة فى كافـة المواضـيع التى تتعلق بالسياسـات التعاونيـة •

الاجتماع الهام لمجلس ادارة جمعية الجملة الانجليزية :

من الأحداث الهامة فى تاريخ الحركة التعاونية البريطانيـة ذلك الاجتماع الذى عقده مجلس ادارة جمعيـة الجملة الانجليزية بمقره « منزل القـرن الحـديث New Century House » فى ٧ مـارس عام ١٩٧٣ ، فان أحدا من أعضـاء مجلس الادارة لم يكن يتوقـع أن هذا الاجتماع سيتخذ قرارات قبل انفضاضـه ، يكون من شأنها توحيد الحركة التعاونية فى كل من انجلترا واسكتلندة بعد أكثر من مائة عـام من استقلال كل منهمـا عن الأخرى ، ففى هـذا التاريخ قدم عضو مجلس الادارة المنتدب لجمعيـة الجملة الانجليزية تقريرا

يوضح فيه أن المعاملات البنكية التابعة لجمعية الجملة الاسكتلندية فى وضع سيىء ، وأن هذا راجـع الى قيامهـا بتعهدات مالية كبيرة فى سوق المـال ، وأنه نتيجة للتغيرات السريعة التى تحدث فى سـوق المـال ، وعلى وجه الخصوص فى سـعر الفائدة الجارى فى سوق المـال ، فان كل هذا قد أدى الى حدوث مشكلة خطيرة وهى حدوث عسر شديد فى السيولة النقدية Servere Liquidity problem، واستشهد بتقرير مجلس ادارة جمعية الجملة الاسكتلندية فى اجتماعه النصف سنوى والذى يشـير فيه الى هـذه المشكلة ، ويقرر بصريح اللفظ « أن أموال الاحتياطيـات البنكية غير كافيـة لمقابلة الخسـائر التى حدثت » ثم أوضح عضـو مجلس الادارة المنتدب لجمعيـة الجملة الانجليزية ان عدم وجود مخرج من هذا الوضع السيىء ، لن يصيب جمعية الجمـلة الاسكتلندية بالضرر فقط ، انما الأمر سيتعدى ذلك بكثير ، انه سيصيب الحركة التعاونية بأسرها باضرار جسيمة .

وقد أسفر اجتماع مجلس ادارة جمعية الجملة الانجليزية عن قرار من شأنه تفريض عضو مجلس الادارة المنتدب للجمعية فى اتخاذ كافة الخطوات الممكنة لمعاونة جمعية الجملة الاسكتلندية للخروج من هـذا المـأزق . وعلى الفور أتخذت كافة الاجراءات لمشـاورة بنك انجلترا فى الخطوات الواجب اتباعها ، وتعاون فى هذه المشـاورات البنك التعاونى ، وأمكن فعلا اتخاذ كافة الاجراءات لضمـان الوفاء بكافة التعهدات التى التزمت بها الادارة البنكية لجمعية الجملة الاسكتلندية

اجتماعات هامة لجمعية الجملة الاسكتلندية :

كان لموقف جمعية الجملة الانجليزية من الوقوف بجـانب جمعية الجملة الاسكتلندية فى أزمتها أكبر الأثر فى نفوس جميع التعاونيين فى اسكتلندة ، وتعدت مناقشاتهم موضـوع الازمة المالية الى الموقف التعاونى الصادق الذى وقفته جمعية الجملة الانجليزية ... وقد أدى

هذا الى أن يجتمع مجلس ادارة جمعية الجملة الاسكتلندية فى اجتماع طارىء فى ٢٩ مارس ١٩٧٣ ، وفى هذا الاجتماع أصدر مجلس الادارة قرارات ينصح فيها المساهمين الاعضاء بضرورة اتخاذ كافة الاجراءات نحو اندماج جمعية الجملة الاسكتلندية مع جمعية الجملة الانجليزية فى جمعية واحدة ، بناء على تعهدات تفصيلية تتضمنها العقود بين الطرفين ومنها ما يأتى :

ـ أسس تقييم رؤوس أموال الجمعيات الاعضاء فى كل من جمعيتى الجملة .

ـ ضمان البنك التعاونى لجميع ايداعات الادارة البنكية التابعة لجمعية الجملة الاسكتلندية .

ـ توحيد معدل الفائدة على رؤوس أموال الجمعيات الأعضاء في جميع أنحاء انجلترا ، وكذلك معدل العائد على المعاملات .

ـ يتمتع الموظفون بكافة المزايا التى كانوا يحصلون عليها فى وقت الاندماج .

ـ تعقد العمومية للاعضاء فى كل من جلاسجو ومانشيستر ولندن

ـ تنتخب الجمعيات التعاونية الاسكتلندية من خمسة أعضاء غير متفرغين لعضوية مجلس ادارة جمعية الجملة الجديدة .

ـ انهاء عضوية أعضاء مجلس ادارة جمعية الجملة الاسكتلندية ، وتضمين العقود كافة الشروط التى تتعلق بتقاعدهم ، أو باستمرارهم فى الخدمة بشرط أن لايكون لهم دور فى الادارة الفعلية .

وقد دعى مجلس ادارة جمعية الجملة الاسكتلندية الاعضاء الى عقد اجتماع طارىء وفقا للقانون فى ١٢ مايو ١٩٧٣ لاقرار أسس الاندماج ، ثم دعى الى اجتماع آخر فى ٩ يونيو من نفس العام

لتأكيد الموافقة النهـائية Confirmatory meeting والجدير بالذكر أنه في كلا الاجتماعين الطارئين كانت موافقة الاعضاء اجماعية ووفقا للأوضاع القانونية فان الاندماج أصبح تاما فى ٣٠ يونيو ١٩٧٣

وفى الحقيقة ، ان الانسان ليقف معجبا ومقدرا حقـا للجهـود المخلصة والصادقة التى بذلت من أجل تحقيق الاندماج بين جمعيتين كبيرتين للجملة ، خاصة وأن هذا الاندماج قد تم فى فترة من أحـرج فترات تاريخ الحركة التعاونية البريطانية .. والذى يجعل الانسـان الانسان يزداد اعجابا وتقديرا ، ان هذا التحول الكبير قد تم فى هدوء وفى يسر الى الدرجة التى أدت الى أن تشيد أجهزة الاعلام فى بريطانيا بهذا التحول ، ويكفى مصداقا لذلك أن نورد ماقالته جريدة التيمس عن هـذا الحدث .. انها تقول ... ان واحدة من أكبر الاندماجات التى تمت فى تاريخ بريطانيا التجارى قد حدثت فى أسرع فترة زمنية ، وبأقل قدر من الخلافات التى تحدث فى مثل هذه الحالة من الاندماج ذات المصالح التجارية والصناعية الواسعة .

The Times described as « one of the biggest mergers in Britain's Commercial hisory » was caried out with greater ex pe- dition and less friction than probably ever previously had been the casse in a consolidation of such vast trading and manufac- uring interests ».

تطـور المعـاملات التجـارية :

لعل من المفيد أن نعرض صورة رقمية لتطور العلاقات التجارية بين جمعية الجملة ومتاجر التجزئة التعاونية ، وسنحاول أن نشرح هذا التطور خلال الحقبة فيما بين عام ١٩٦٦ ، وعام ١٩٧٦ ، موضحين أن الاندماج بين جمعيتى الجملة الانجليزية والاسكتلندية تم قانونا فى .

يونيو ١٩٧٣ ، وأن الارقام التى سنوردها فيما بعد توضح اجمالى المبيعات قبل الاندماج أى قبل عام ١٩٧٣ ، ثم اجمالى المبيعات بعد الاندماج .

جدول رقم (٢٩)

يوضح تطور مبيعات جمعية الجملة فيما بين عامى ١٩٦٦ ، ١٩٧٧ قبل وبعد الاندماج ، فى السنوات المالية التى التى تنتهى فى ينـاير من كل عام

السنة	القيمة بالمليون* جنيه انجليزى	
	مجمل المعاملات	انتاج مصانع الجمعية
١٩٦٧	٥١١,٨	٤٩٠,٩
١٩٦٨	٤٩٤,٢	٤٧٢,٩
١٩٦٩	٥١٠,٢	٤٨٣,٤
١٩٧٠	٥١٨,٨	٤٩٣,١
١٩٧١	٥٣٥,٤	٥٠٦,١
١٩٧٢	٥٣٩,٢	٥٢٦,٠
١٩٧٣	٥٩٥,٨	٥٨١,٤
١٩٧٤	٧٣٦,٦	٧٢٠,٨
١٩٧٥	٩٠٣,٢	٨٧٧,٨
١٩٧٦	١٠٩٨,٩	١٠٧٠,٥

عام المصائب :

ولعل نظرة سريعة على هذه الأرقام توضح انخفاض قيمة المعاملات فى عام ١٩٦٨ ، وهذا يرجع الى أن الجمعية واجهت فى عام

(*) جميع الارقام الواردة فى الجدول تتضمن ضريبة الشراء ، كما ويلاحظ أنه ابتداء من عام ١٩٧٤ تتضمن الارقام ضريبة الشراء الاضافية والتى يطلق عليها VAT أى Value added Taxes

١٩٦٧ عاما من أصعب الأعوام التى واجهتها فى تاريخ حياتها ، وأنها واجهت على حد تعبير تقرير مجلس الادارة « العديد من الظروف غير المواتيــة So many adverse Circumstances » وقد كان واضحا التفوق الملحوظ للمنشآت المنافســة ، وقد أوضحنا من قبل أن هذه الظروف هى التى أدت الى حملة تجميل وتحديث تعاونيات التجزئة . ولعل من الأهمية بمكان أن نوضح أن هذه الظروف أملت على الجمعية تعيين مدير جديد هو « فيليب توماس » الذى شغل منصبه فى أول فبراير عام ١٩٦٧ ، واستمر يؤدى عمله بهمة وحماس ونشاط حتى ٢٠ أبريل عام ١٩٦٨ حيث توفى هو وزوجته فى حادث تحطم الطائرة التى كانت تقلهما فى جنوب افريقيا ، أى أن فترة بقائه فى ادارة الجمعية استمرت ٤٤٥ يوما استطاع أثناءها أن يحدث تغييرات ثورية فى النظم الادارية ، وفى تحديث وتجميل تعاونيات التجزئة ، وفى ايجاد علاقات تجارية جديدة بين جمعية الجملة ومتاجر التجزئة التعاونيــة ، وفى فن اســتخدام قسائم العائد على المعاملات ... الخ ... الى غير ذلك من الجهود التى أمكن للجمعية أن تجنى ثمارها فى السنوات التالية .

ومن الخطوات الهامة التى بدأ بها مستر فيليب توماس عمله ، وكان لها آثارها الهامة على نجاح الجمعية ، أنه أعاد تنظيم الهيكل الادارى ونشاط الجمعية ، فعين نائبا لعضو مجلس الادارة المنتدب ، وقام بتوضيح الأقســام الرئيسية وهى أقســام : التغذية ، وغير الغذائية ، والادارة ، ووضــع كل من هذه الأقســام تحت الاشراف المباشر لنائب عضــو مجلس الادارة المنتدب . كما قــام بتقســيم الأقســام الرئيسية الى ادارات وأجزاء فرعيــة على أســاس جمع الوظائف والأعمال التى من نوع واحد مع بعضها البعض فى أقسام أو ادارات خاصــة ، وخصص لكل منها ميزانيــة تقديريــة مستقلة وكذلك أوجد الرقابة المالية على نشاطها .

ويرى الباحثون التعاونيون أن مستر فيليب توماس استفاد فائدة كبيرة من تقرير لجنة اعادة التنظيم السابق ذكره ، وعلى وجه الخصوص « أن جمعية الجملة ينتغى أن تقوم بالشراء من أجل جمعيات التجزئة ، لا أن تكون مصدرا للبيع لهم فقط » ..

ولعل من الأهمية بمكان لكى نوضح جانبا من الظروف الصعبة التى وثجهها مستر « فيليب توماس » والتى تعطى صورة واضحة عن انخفاض قيمة مجمل المعاملات فى عام ١٩٦٨ ، أن تقرير مجلس الادارة فى يوليو ١٩٦٧ قد أوضح أن الجرد العام الذى أجرى فى ٣ يونيو ١٩٦٧ أظهر خسارة قدرها مليون جنيه انجليزى فى قيمة البضائع عن فترة ٢٠ أسبوعا فقط ، ونظرا لتوالى الخسائر فقد أطلقوا على هذا العام بأنه « عام المصائب Year of disaster » .

ولعل نظرة على التطور التدريجى فى قيمة المعاملات ، توضح أن جمعية الجملة فى صورتها الجديدة ، قد اكتسبت روحا تجارية جديدة ، واستطاعت عن طريق التخطيط السليم ، والعمل العلمى المدروس ، أن تصبح بدلا من الوصف الذى كانوا يطلقونه عليها بأنها « العملاق الذى يحتضر dying giant » .. أصبحوا يطلقون عليها الآن « المتحدى الشرس Vigorous challenger » .

البنك التعاونى : Co-operative Bank

اننا نوجه النظر الى الخريطة التى توضح الهيكل التنظيمى لجمعية الجملة فى تطورها الجديد ، ويتضح منها أن جمعية الجملة تملك البنك التعاونى ، وقد قامت جمعية الجملة من قبل بالخدمات البنكية لفترة تقرب من المائة عام تحت ما كان يطلق عليه من قبل « ادارة الخدمات البنكية » ، وقد امتدت خدمات هذه الادارة ليس فقط الى متاجر التجزئة التعاونية وغيرها ... ولكن أيضا الى النقابات العمالية ، والبلديات ، والنوادى ، والمستشفيات ... الخ ...

ولعل من الأهميـــة بمكان أن نوضـــح أنه فى عام ١٩٧٠ قامت جمعية الجملة بتطوير خدمات ادارة البنوك وفقا للظروف الاجتماعية والاقتصـــادية التى كانت سائدة وقتئذ ، والتى تبين منهـــا حاجـــة المستهلكين المتزايدة الى الائتمان بمختلف صوره لاشـــباع حاجاتهم المتزايدة ، وعلى وجه الخصـــوص فيما يتعلق بكثير من السلع التى تحتاجها الأسرة فى المنزل للتخفيف من أعباء ربة البيت ، أو للترفيه عن الأسرة بأسرها واستجابة لهذه الظروف وسعت جمعية الجملة من نشاطهـــا البنكى ، وطورت أساليبهاالائتمانيـــة لكى تخدم الأعضـــاء بأيسر وأفضـــل الأساليب الائتمانيـــة ، الامر الذى جعلها فى مقدمة البنوك على الاطلاق فيما يتعلق بخدمة المستهلكين •

ان المؤرخين للحركات التعاونية يجمعون على الماضى يعتبر جزءا هاما من التاريخ تماما كالحاضر •

« The past is as much part of a history as the present ».

ومن أجل هذا نراهم حينما يتحدثون عن البنك التعاونى يعودون بذاكرتهم الى الوراء ••• الى عـــام ١٨٥٠ وما قبلها ، حيث كان من من مشكلات جمعيات التجزئة الأسلوب الذى تتبعه للحفاظ على النقدية الناجمـــة عن المعـــاملات •

المؤرخ التعـــاونى الكبير « بيرس ردفرن » الذى ألف كتابين كبيرين عن جمعيـــة الجملة أحدهمـــا نشر فى عام ١٩١٣ ، والثانى فى عـــام ١٩٣٨ والذى استشهدنا بآرائه فى كثير من مواضع هـــذا المرجـــــع ، يقول أن أمين صـــندوق « جمعيـــــة هيزل جـــروف Hazel Grove Society » — وهـــذه الجمعيه ما زالت قائمـــة حتى الآن ومن الجمعيـــات الناجحة — يقول « بيرس ردفرن » أن أمين صندوق هذه الجمعيـــة انتزع لوحا خشبيا من أرضية حجرة نومه ليخبىء المـــال فى أبعد موقع يمكن أن تصـــل اليه يديه تحت

الأرضية ، وذلك خوفا من سرقة هـذه الاموال أو ضياعهـا ! ...
كما وأن كثيرا من أمناء صـناديق جمعيـات التجزئة فى عام ١٨٥٧ ذكروا أنهم لا يرغبون فى التعامل مع البنوك التجاريـة التى كانت قائمة وقتئذ ، وذلك لأن هـذه البنوك من وجهة نظر أمناء صناديق تعاونيات التجزئة تتعامل مع نوعيـة من الأشخاص تعتبر غريبـة عن التعـاونيين .

ومن الظروف المواتية للحركة التعاونيـة أن قانون الجمعيـات الصناعية فى عام ١٨٦٢ ، قد أباح للجمعيات التعاونية للتجزئة أن تتحد مع بعضها وتكون جمعية اتحادية ، وفعلا انتهز التعاونيون هذه الفرصة ، واتحدت جمعيات التجزئة وكونت جمعية الجملة الانجليزية فى عام ١٨٦٣ ، غير أن هذا القانون منع بصريح اللفظ التعاونيات من الدخول فى مجال نشاط البنوك بحجة أن مثل هذا النشاط يعتبر فوق مستوى العمال أو فوق مستوى قدراتهم .

غير أن هذا العائق القانونى لم يمنع جمعية الجملة الانجـليزية من أن تتحايل على هذا القانون ، فأصدرت فى عـام ١٨٧٢ قـرارا بانشاء ادارة جديدة تابعة لها بعنـوان « ادارة الايداعات والقروض Deposit aud Ioan depaŕmtent » وأوكلت أمر هـذه الادارة الى « ابراهام جرينوود » وهو أحد الذين اسهموا بنشاط كبير فى جمعية رواد روتشديل فى السنوات الأولى من حياتها ، وهكذا بدأت نشاطها بهذه الاعمال المصرفية التى تخدم نشاطها ونشاط الجمعيات المندرجة فى عضويتها .

ومن الجدير بالذكر أن هناك فرصة أخرى مواتية حدثت لصالح التعاونين وهى التعديل الذى حدث على قانون الجمعيات الصناعية فى عام ١٨٧٦ ، فقـد أزال هـذا التعـديل الغموض فيما يتعلق بحق

التعاونيات فى دخول مجال خدمات البنوك ، حيث سمح هذا التعديل للتعاونيات بدخول هذا النشاط بشرط أن تكون مسجلة وفقا للقانون غير أن الظروف المحيطة لم تسمح بانشاء البنك ، الا ان هذا لم يمنع الادارة الجديده من أن تسير فى عملها وتضاعف من نشاطها وخدماتها ، وتلبى احتياجات القوى العاملة بأفضل أسلوب تعاونى ممكن وكان لهذا النشـاط أثره فى تلبية طلب جمعيـة الجمـلة فى عـام ١٩١٢ بانشـاء البنـك التعـاونى الخـاص بهـا ، ويـذكر سـير ويليام رتشاردسـون فى كتابـه عن جمعيـة الجمـلة فى الحرب والسلام أن ٩٠٪ من النقابات العمالية فى عام ١٩٧٦ تخص هـذا البنك بمعاملاتها • كما ويذكر أن هـذا البنك كان رأسـماله يبـلغ ١٠ مليون جنيـه انجليزى فى عـام ١٩١٩ ثم أصـبح ٤٣ مليون جنيه انجليزى فى عام ١٩٢٩ ويفتح حسابات جارية لأكثر من ٥٠٠٠ عميل ••• أما فى أكتوبر من عام ١٩٧٦ فقد أصبح لديه حسابات جارية لأكثر من ٣١٦٢٠٧ عميل ، وحاز على ثقة ليس فقط التعاونيين ، بل أيضا المستهلكين الى الحد الذى (أصبح يطلق على هذا البنـك فى سـوق المتعاملين أن البنـك التعـاونى هو « بنـك المستهلكين Consumers' bank » ، ويذكر المؤرخون فى بريطانيا باعجاب شديد صبر التعاونيون ومثابرتهم ، وجهدهم وكفاحهم واصرارهم على تحقيق أهدافهم ، انهم يذكرون كيف أن البرلمان فى بريطانيـا منع التعاونيين فى عام ١٨٦٢ من تكوين بنكهم ، غير أن البرلمان نفسـه هو الذى أعطاهم فى ١١ مايو من عام ١٩٧١ الترخيص بانشـاء بنك تعاونى له الحق فى القيام بكافة الخدمات البنكيـة كالبنوك الأخرى العريقـة ••• ويكفى هـذا البنك فخرا أنه قد أجرى فى سـوق التعامل مع المستهلكين تغييرات على جانب كبير من الأهميـة من أجل

(*) لعل من المفيد أن نوضح ان رئيس مجلس الادارة المنتخب للبنك التعاونى هو مستر آرثر سجدن Arthr Rugden ، وهو فى نفس الوقت عضو مجلس الادارة المنتخب لجمعية الجملة .

راحتهم ... انه لم يكتف بساعات العمـل الرسمية التى خصصـها لخدمتهم ... انه ذهب اليهم حيث يتعامـلون ... ان البنـك قد فتح فروعا فى كثير من الجمعيات لتقوم بكافة الخدمات التى يحتاجون اليهـا ... وأطلق على هـذه الفروع « البنوك القريبـة والميسرة للمعاملات Handy Bank » والذى ينظر الى الصـور المنشـورة بجوار هذا الكلام يتبين له أن البنك زود فروع الجمعيـات بالأثاث اللائق ، وكذلك الأشخاص اللائقين الذين يجيدون أعمالهم فى اطار من الفهم العميق لرسـالة البنك التعاونى ودوره فى خدمـة الحركة التعاونيـــة .

التأمين التعـاونى : Co-operative Insurance

شاركت جمعية الجملة التعاونية فى الملكية والرقابة على العديد من جمعيات التأمين التعاونى ، غير أن أكبر هـذه الجمعيـات هى جمعيـــة التأمـين* التعاونيـــة ذات المسئولية المحـــدودة Co-operative Insurance Society Limited وتعتبر هذه الجمعيـة احدى الصروح العملاقـة فى مجـال التأمين الصـناعى فى بريطانيـا .

(*) نوجه النظر الى أنه نظرا لأهمية هذه الجمعية فقد صدر كتاب خاص عنها ويرجع فى ذلك الى :

A Century of Co-operative Insurance by Ronald George Garnett, Published by George Allen & Unwin Ltd., 1968.

وقد يكون من المفيد أن نعرض نبذة عن تاريخ هـذه الجمعيـة الهامة ، فقد أنشئت هذه الجمعية فى عام ١٨٦٧ بواسـطة مجموعة من جمعيات التجزئة وجمعية الجملة الانجليزية ثم أخذ نشاطها يتسع وعلى وجه الخصوص منذ عام ١٩١٣ ، حيث أولت جمعيـة الجملة الانجليزية ، وكذلك جمعيـة الجملة الاسكتلندية نشاطها باهتمـام وعناية كبيرة ، وبعد اندماج جمعيتى الجملة فى عام ١٩٧٣ أصبحت هذه الجمعية مملوكة للجمعية الجديدة ، وقد حدد قانونها النظـامى أن نسبة الفائدة على رأس المـال ينبغى الا تتعدى ١٢٪ • وقـد كانت قيمة أقسـاط التأمين فى عام ١٩٣٨ تبلغ ٩ر٥٥٣ر١٥ جنيـه انجليـزى ثم أصبحت بعـد الاندمـاج فى عـام ١٩٧٥ تبـلغ ٩٣٩ر٢١٣ر١٦٠ مليون جنيه انجليزى ، كما أن مجموع أصـولها كان يبلغ قيمته فى عام ١٩٣٨ مبلغا وقدره ٢٣٠ر٩٢٠ر٣٠ جنيه انجليزى ثم أصبح بعد الاندماج فى عـام ١٩٧٥ يبلغ ٠٠٠ر٧٨٨ر٧٥٤ جنيـه انجليزى •

ومما لاشك فيه أن الحركة التعاونية فى بريطانيا كانت أشـد ما تكون حاجة الى خدمات النشاط التأمينى ، وعلى وجه الخصـوص خدمة أعضاء الجمعيات التعاونية التى يخدمها مثل هـذا النوع من النشاط بصفتهم مستهلكين لسلعها وخدماتها ، فالأعضاء يسهمون فى تكوين هذه الجمعيات لتأمين أنفسهم ضد المخاطر التى قد يتعرضـون لها كالحريق الذى يصيب مساكنهم والعجز والمرض والحوادث التى قد تلحق بهم ، بأقل تكلفة ممكنـة ، بحيث يتحمـل كل منهم نصيبه فى الخسارة بعد حدوث الضرر ، وعلى أسـاس مقدار الخسـارة التى حدثت فعـلا ، أو يدفـع مقدما أقسـاطا تتحدد كل قسـط منهـا على أسـاس مقدار الخسـارة المتوقـع حدوثهـا خـلال السـنة اعتمادا على نتائج الاحصـاءات الخاصـة بالتجارب السابقة للخطر

المؤمن ضده ، بحيث لو ثبت فى نهاية العام أن مجموع الخسائر المغطاة يفوق مجموع الأقساط المحصلة فان الاعضاء يلتزمون بدفع هذا الفارق . أما اذا ثبت العكس فان الفارق يرحل الى الاحتياطى على أن تقوم الجمعية بتخفيض القسط فى السنوات التالية ، أو يوزع على الأعضاء فى شكل عائد بنسبة ما استهلكه كل منهم من الخدمة أو بعبارة أخرى بنسبة الأقساط التى يكون قد دفعها .

اننا نوجه النظر الى ما سبق وأن أوردناه عن نشاط هذه الجمعية جمعية التأمين التعاونية ذات المسئولية المحدودة ، وألقينا بعض الأضواء على نشاطها فى الجدولين رقم « ١٩ ، ٢٠ » اذ أنه بالاضافة الى أنواع التأمين التى تقوم به ، كالتأمين على الحياة وضد الحريق ، والاصابات ، والسرقات ، والتأمين الصناعى الذى تمتد خدماته الى التأمين على أصحاب الدخول الصغيرة من العاملين فى مجالات النشاط الصناعى والتأمين على مسئوليات الموظفين ... الى غير ذلك من أنواع التأمين ، فانها تقوم أيضا بنوع من التأمين على الجمعية التعاونية للتجزئة كشخصية مستقلة بما يندرج فيها من أعضاء ، وما يقومون به من معاملات وعلى ذلك يجد أعضاؤها أنفسهم مؤمنا عليهم بمجرد انضمامهم الى الجمعية هذا بالاضافة الى ما يتمتعون به فى فوائد التجارة المتبادلة .

لقد أوضحنا من قبل أن التقارير الرسمية أشادت بنجاح هذه الجمعية ، وأن من بين عوامل نجاحها استخدمها أفضل الأساليب

للتأثير فى مشاعر التعاونيين وعواطفهم ، وانها وضعت شروطا مناسبة للراغبين فى التأمين لديها ، وانها حثت وكلاءها على بذل مزيد من الجهود ، ومنحتهم الحوافز الايجابية عن طريق اعطاء حوافز قوية للعمل ممثلة فى أجور ونسب من الفوائد تدفعهم الى دوام الاستمرار فى العمل وتنمية ما يقومون به من أعمال .

الهيكل الادارى لجمعية الجملة :

لعل من الأهمية بمكان أن نوضح ما سبق وأن أوردناه أن الجمعية العمومية لجمعية الجملة هى التى تملك السلطة العليا ، وأن جمعية الجملة الانجليزية كانت تتبع فيما يتعلق بديمقراطية الادارة قاعدة أن لكل جمعية صوت واحد بصفتها عضوا ، يضاف اليه عدد من الأصوات يتناسب مع قيمة معاملاتها ، وأوضحنا هذه النسبة فى حينها . غير أنه نتيجة لجهود اللجنة المشتركة لاعادة التنظيم فقد تقدم مجلس ادارة الجمعية فى مايو عام ١٩٦٨ باقتراح عقد جمعيتين عموميتين خلال العام ... الأولى وهى الجمعية العمومية السنوية وتعقد فى ميعاد أقصاه ستة أشهر من انتهاء السنة المالية لجمعية الجملة ، أما الجمعية العمومية الثانية فتعقد فى ميعاد أقصاه ستة أشهر من منتصف السنة المالية ... على أن تعقد هذه الجمعيات العمومية فى أحد أيام السبت وفى نفس الوقت فى كل من مانشستر ، ولندن ، ونيوكاسل . وقد روجع تمثيل المندوبين فى هذه الجمعيات العمومية على أساس أن لكل جمعية صوت واحد بصفتها عضوا ، وعدد من الأصوات يتناسب مع معاملاتها وفقا للجدول الآتى :

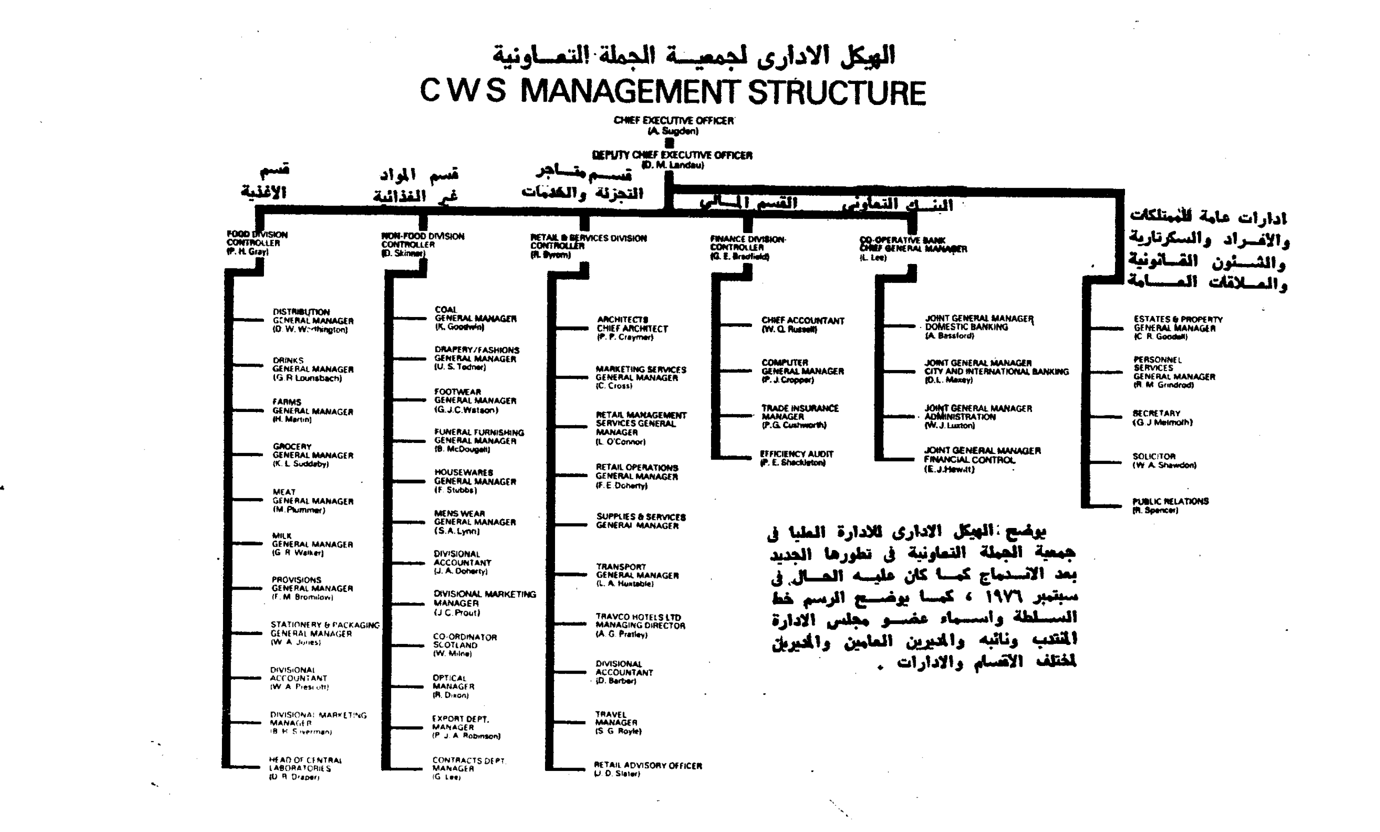
جـــدول رقم (٣٠)

يوضح نسبة عدد المندوبين الى قيمة معاملات الجمعيات

قيمة المعاملات بالجنيه الانجليزى	عدد المندوبين الى اجتماعات الجمعية العمومية لجمعية الجملة
حتى ٠٠٠ر١٠٠	٢
من ٠٠١ر١٠٠ الى ٠٠٠ر٠٠٠ر١	٣
من ٠٠١ر٠٠٠ر١ الى ٠٠٠ر٠٠٠ر٥	٥
من ٠٠١ر٠٠٠ر٥ الى ٠٠٠ر٠٠٠ر١٠	١٠
من ٠٠١ر٠٠٠ر١٠ الى ٠٠٠ر٠٠٠ر١٥	١٥
من ٠٠١ر٠٠٠ر١٥ الى ٠٠٠ر٠٠٠ر٢٠	٢٠
أكثر من ٠٠٠ر٠٠٠ر٢٠	٢٥

ويلاحظ أنه بعد تطبيق هـذه النسبة العدديـة ، تبين أن ١١ جمعية فقط كان لها أكثر من خمسة مندوبين ، وقد ظلت هـذه النسبة مطبقـة بدون تغيير بعد الاندماج ، على أن يكون واضحا أن أصغر الجمعيـات وفقا لهـذا الجـدول يكون لها صـوتان .. صـوت بصفتها عضـو .. وصـوت نتيجـة لمعاملاتهـا حتى وان قلت عن مائة ألف جنيه انجليزى .

أما فيما يتعلق بالهيكل الادارى الجديد ، فنرجو الرجـوع الى الهيكل الذى ننشره فى هذا الخصوص والذى يوضح الهيكل الادارى لجمعية الجملة بعد الاندماج ، وأسماء الذين يشغلون مختلف الادارات والأقسام وفقا لمـا كان عليه الحـال فى سبتمبر عام ١٩٧٦ .



يوضح : الهيكل الادارى للادارة العليا فى جمعية الجملة التعاونية فى تطورها الجديد بعد الاندماج كما كان عليه الحال فى سبتمبر ١٩٧٦ ، كما يوضح الرسم خط السلطة واسماء عضو مجلس الادارة المنتدب ونائبه والمديرين العامين والمديرين لمختلف الاقسام والادارات .

ومن هذا الهيكل يتضح أنه يوجد على رأس الادارة العليا لجمعية الجملة عضو مجلس الادارة المنتدب ، ثم يليه نائبا له .

كما يوضح الرسم خط السلطة بالنسبة لكل من عضو مجلس الادارة المنتدب ونائبه على مختلف الادارات والأقسام ، والتى تتمثل كما هو واضح من الرسم فى سلطتهما على :

١ — قسم المواد الغذائية :

ويتفرع عن هذا القسم ادارات فرعية هى ... ادارة التوزيع ، وادارة المشروبات ، وادارة المزارع ، وادارة البقالة ، وادارة اللحوم ، وادارة الألبان ، وادارة الامدادات ، وادارة التعبئة ، وادارة المحاسبة الفرعية ، وادارة التسويق الفرعى ، وادارة المركز المركز الرئيسى للمعامل .

٢ — قسم المواد غير الغذائية :

ويتفرع عن هذا القسم ادارات فرعية هى ... ادارة الفحم ، وادارة المفروشات والازياء الحديثة ، وادارة الاحذية ، وادارة خدمات مستلزمات الجنائز ، وادارة الأدوات المنزلية ، وادارة ملابس الرجال ، وادارة المحاسبة الفرعية ، وادارة التنسيق مع منطقة اسكتلندة ، وادارة البصريات ، وادارة التصدير وادارة العقود .

٣ — قسم متاجر التجزئة والخدمات التجارية :

ويتفرع عن هذا القسم ادارات فرعية هى ... الادارة الهندسية المعمارية ، ادارة خدمات التسويق ، ادارة خدمات متاجر التجزئة ، ادارة تشغيل متاجر التجزئة ، ادارة الامدادات والخدمات ، ادارة النقل ، ادارة الفنادق ، ادارة المحاسبة الفرعية ، ادارة السفريات ، ثم الخبير الاستشارى لمتاجر التجزئة .

٤ — القسم المـالى :

ويتفرع عن هذا القسم ادارات فرعية هى .. ادارة المحاسبة ، ادارة الكمبيوتر ، ادارة النشاط التأمينى ، ادارة المراجعة .

٥ — البنك التعـاونى :

ويتولى ادارة الشـئون الآتيـة : الشئون البنكية الداخليـة ، والشئون البنكية الدولية ، والشئون الادارية ، والرقابة المالية .

٦ — ادارات عامـة أخرى :

ويتضـح من الرسـم وجود ادارات عامـة للمزارع وممتلكات الجمعية ، وادارة عامة للأفراد والخدمات ، وادارة سكرتارية ، وادارة شئون قانونية ، وادارة علاقات عامة .

ويهمنا أن نوضح أن جمعيـة الجملة لجأت الى الأسلوب العلمى فى شغل جميـع الوظائف ، فأعطت للموظفين حقهم الطبيعى فى أن ينسابوا فى سـلك الوظائف صعدا للترقى وشـغل الوظائف العليا ، وتولى مراكز المديرين طالما أن القوى العاملة لديها الاستعداد والقدرة على شغل هذه المناصب ، وقد أخذت الجمعية بهذا الرأى لاعتبارات كثيرة ، أهمهـا خلق الانتماء للتعاون القائم على الولاء والكفـاءة ، وايمانا أيضا بأن مستقبل الجمعية يتوقف بالدرجة الأولى على القوى العاملة فيهـا فاذا أعطيناها الأمل فى المستقبل ، فانهـا تبذل أقصى طاقاتها من أجل مستقبل الجمعية . غير أن هـذا لم يمنع الجمعيـة فى حالة عدم توافر المواصفات اللازمة فى القوى العاملة لشغل بعض المناصب ، من اللجوء الى المصـادر الخارجـة التى تتميز بالكفـاءة العالية ، وتفهمها لرسالة الجمعية ونشاطها وأهدافها .

١٩ — الحركة التعاونيــة الزراعيــة

الجمعيــات الزراعيــة الأولى :

تعتبر الحركة التعاونية الزراعية فى بريطانيا متأخرة عن الحركة التعاونية الاستهلاكية ، اذ أن أول جمعية تعاونيــة زراعية أنشئت فى بريطانيا كانت فى عام ١٨٦٧ باسم « الجمعية* التعاونية للزراعة والحدائق » .

Agricultural and Horticultural Association ".

أما فيما يتعلق بالجمعيات الاتحادية فان السجلات توضــح أن أول جمعية اتحادية زراعيــة أنشئت فى المملكة المتحدة هى المنظمــة التعاونية الزراعية الأيرلندية والتى تأسست فى عام ١٨٩٤ . وقد أدى إنشاء هذه الجمعيــة الاتحادية الزراعية الأيرلندية الى انشاء جمعيات اتحادية زراعية أخرى ، كالجمعية الاتحادية الزراعية لانجلترا وويلز فى عام ١٩٠٠ ، والتى منها استقلت الجمعيــة الاتحادية الزراعيــة لمنطقة ويلز فى عــام ١٩٢٢ . وكذلك تأسست الجمعيــة الاتحاديــة التعاونية الزراعية الاسكتلندية فى عام ١٩٠٥ . وهناك اجماع فى بريطانيا على أن الفضل الأول فى انشاء هذه الجمعيات الاتحــادية يرجع الى جهود وأفكار رائد الحركة التعاونيــة الزراعية فى بريطانيا سيرهوراس بلانكيت Sir Horace Plunkett تقديرا لجهود هذا الرائد التعاونى الزراعى نورد فيما يلى نبذة قصيرة عن جهوده :

سير هوراس بلانكيت (١٨٥٤ — ١٩٣٢) :

(*) British Agricultural Cooperatives by John Morley Published by Hutchinson Benham LTD. 1975 - p.19.

ولد سير هوراس كيرزون بلانكيت فى عـام ١٨٥٤ ، وقد اظهر عبر تطور حياته أنه يهتم بالدرجة الأولى بتحسين الشئون الاجتماعية والاقتصـادية للمجتمعات الريفية • ولعل من أبرز أعماله الخـالدة والقائمـة حتى الآن انشائه المؤسسـه التى تحمل اسـمه* ، وهى المؤسسة بلانكيت للدراسـات التعاونية فى يناير عام ١٩١٩ • والذى يرجع الى نصوص انشاء هـذه المؤسسـة يتبين له مدى عمق أيمان هـذا الرجل بالمجتمعات الريفيـة ، وما ينبغى أن تكون عليه حيـاة الفلاح ، انه يرى أنه لا يكفى اطـلاقا أن يتزود الفـلاح من الرزق بما يكفيه لقوت يومه ، أو الحد الأدنى لمعاشـة ، بل ينبغى أن يسهم الفلاح فى تقدم ورخاء المجتمع الريفى • ويرى سير هوراس بلانكيت أنه لايكفى لتقدم المجتمع الريفى أن نهتم بتنمية كفـاءات وقـدرات الفـلاح فيما يتعلق بالتصـنيع الريفى ، وادارة نشاطه على أسس اقتصادية ، بل ينبغى أيضا الاهتمام بأفضل الأساليب التى تمكنه من أن يعيش حياة اجتماعية فاضلة ، وسياسته فى هـذا الشأن تتلخص فى الكلمات الآتية « زراعة أفضل ••• معاملات أفضل ••• حيـاة أفضل »

better farming, better busines, better living

والجدير بالتسجيل بهذه المناسبة ، أنه عقب المؤتمر الأول الـذى عقدته الجمعيات التعاونية الزراعية فى المملكة المتحدة فى عام ١٩٢٤ ، أجريت بعض التعديلات على القانون النظـامى لمؤسسـة بلانكيت ،

---

*) يسعدنى أن أوضح أن آخر زيارة قمت بها لهذه المؤسسة كانت فى أواخر سبتمبر عام ١٩٧٨ • وقابلت فيها عضو مجلس الادارة المنتدب لهذه المؤسسة مستر ف • هـ • ويستر • ونظم لنا لقاءات مع قادة الحركة التعاونية فى منطقة اكسفورد وسويندن • ويسعدنا ان يتصل بها الباحثين والدارسين وعنوانها

The Plunkett Foundation for Co-operative studies
31 St Giles Oxford England.

وأصبحت بموجبه منذ هذا التاريخ مؤسسة للمعلومات والخدمات فيما يتعلق بالتعاون الزراعى لجميع الدول الناطقة باللغة الانجليزية ، فمنذ هذا التاريخ تقوم هذه المؤسسة باجراء البحوث والدراسات التى تتعلق بالتعاون الزراعى . كما وتقوم أيضا بنشر النتائج المستخلصة من هذه البحوث والدراسات ، هذا بالاضافة الى ما تقوم به من جهود فيما يتعلق بالتدريب التعاونى .

وقد قامت هذه المؤسسة بعقد العديد من المؤتمرات ، والتى منها بالاضافة الى المؤتمر الأول الذى عقد فى عام ١٩٢٤ ، مؤتمرات أعوام ١٩٣٨ ، ١٩٥١ ، ١٩٦٤ ، ١٩٧٣ فى أكسفورد . ويهمنا أن نوضح أن مؤسسة بلانكيت التى استقرت ٤٤ عاما فى لندن قد انتقلت عقب ذلك الى مقرها الحالى فى مدينة أكسفورد* فى عام ١٩٧٠.

ولعل من الأهمية بمكان أن نوضح أن عضوية هذه المؤسسة التعاونية الهامة مفتوحة للراغبين فى الانضمام اليها ، سواء أكان الراغب فى هذه العضوية هيئة أو فرد ، على أن يدفع الراغب فى الانضمام اشتراكا سنويا متواضعا فى مقابل أن يكون له الحق فى الاستفادة من خدماتها والحصول على مطبوعاتها وعلى وجه الخصوص « الكتاب السنوى للتعاون الزراعى » .

*) لمعرفة المزيد من نشاط هذه المؤسسة يرجع الى

The Plunkett foundation an Introduction June, 1976

وكذلك يرجع الى هذا المرجع الذى يتضمن ٤٢١ صفحة .

The Irish Co-operative Movement-its History and Development, by Patrick Bolger, Dublin, Institute of Public Administration 1977.

جمعية الجملة الزراعية :

لعل من الأهمية بمكان أن نوضح أن الجمعيات التعاونية الزراعية التى تأسست منذ عام ١٨٦٧ ، تأسست فى ظل قانـــون الجمعيـــات الصناعية والجمعيات ذات الاتجاه الاقتصادى Industrial and Provident Societies Act هذا القانون كانت تسمح نصوصه بانشاء مثل هذه الجمعيات ، ولعل من أبرز سمات هذا القـــانون أن الجمعيات والمنظمات التى تسجل بموجبه تتخــذ شــكل الوحـــدات الاقتصادية ذات المسئولية المحدودة ، وقد ظل الامر كذلك منــذ هذا التـــاريخ حتى الآن ، ومن أجل ذلك نرى أن الجمعيات التى تريـــد أن تقيم نشاطا فى اطار المسئولية غير المحدودة Unlimited Liability هذه الجمعيـــات تسجل نشاطها تحت قانـــون الشركات Companies Act .

وقد أوضحنا من قبل التطورات التى أدت الى انشاء الجمعيات الاتحـــادية الزراعية الأيرلندية ، والانجليزية ، وويلز ، واسكتلندا ، كما أوضحنا عند حديثنا عن اندماج جمعيتى الجملـــة الانجليزيـــة والاسكتلندية تقاعس جمعية الجملة الانجليزية عن تلبية طلب الجمعيات الاسكتلندية فى انشاء فرع بجمعية الجملة باسكتلنده ، واكتفاء جمعية الجملة الانجليزية بانشاء قسم زراعى بها يلبى احتياجات الجمعيات الزراعية وقد أوضحت التطـــورات التاريخية أن الجمعيات الزراعيـــة كانت على درجـــة كبيرة من الارتيـــاح فيمـــا يتعلـــق بمعامـــلاتها مع جمعية الجملة ، غير أنها نظرا لقلة عددها لم يكن لهـــا تأثير يذكر فيما يتعلق برسم سياساتها التجارية ، وقد أدى هذا الى شـــعورها بالنقص ازاء الأغلبية الكبيرة من الجمعيات الاستهلاكية ، ولكان هـــذا الشعور بالنقص من بين الأسباب الهامة التى دفعت قادة الجمعيـــات التعاونية الزراعية فى عام ١٩١٢ الى انشاء المجلس التجارى المركزى

للمزارعين Farmers CentralTrading Board وهذا المجلس هو الذى تحول فى عام ١٩١٨ وأصبح على مستوى المملكة المتحـدة أول جمعية جملة زراعية Agriculture Wholesale Society والتى بدأت فى مزاولة نشاطها فى أعقاب الحـرب العـالمية الأولى فى ظل ظروف سيئة للغـاية ، فبعد أن كانت الأسعار قبـل نهـاية الحرب مرتفعة ، أخذت فى التدهور بعد الحرب ، فقد كان الانخفاض فى الأسعار سريعا ومتلاحقا أدى الى الكثير من الخسائر والمصائب ، هذا بالاضافة الى أن تمويل جمعية الجملة الزراعية لم يكن كافيـا ، كما وأن أسلوب ادارتها لم يكن جيدا ، الأمر الذى أدى بها الى أن تدخل فى عام ١٩٢٤ مرحلة التصفية وتنهى أعمالها . وقد أدت هذه الظروف الى أن يصل العديد من الجمعيات التعاونية الزراعيـة الى حافة الخراب brink of ruin ويقدر التعاونيون الزراعيون فى انجلترا بهذه المناسبة موقف الشهامة والسخاء الذى وقفته جمعية الجملة الانجليزية ، اذ أنها درست الموقف ووجدت أن عدم تصريف المخزون السلعى لدى جمعية الجملة الزراعية ، أدى الى وجود عسر مالى ، وهذا الموقف الصعب هو الذى أدى الى أن تصفى جمعيـة الجملة الزراعية بعض ممتلكاتها بخسائر ، هذا بالاضافة الى فشل عدد كبير من الجمعيات الزراعية ، وفى مثل هذه الظروف السيئة تـدخلت جمعية الجملة الانجليزية لتنقذ التعاونيات الزراعية فأمدتها بالقروض طويلـة الاجـل الامر الـذى أسـهم الى حـد كبير فى قـدرتها على التغلب على ما قابلها من صعاب وأزمات .

ان الحقائق التاريخية توضح أن هذه الأزمة قـد تركت آثارها الوخيمة على الحركة التعاونية الزراعية ، اذ أن تصفية جمعية الجملة

الزراعية ، ومن بعدها بقليل انقضاء المنظمة الزراعية التى كانت احدى دعامات جمعية الجملة الزراعية ... كل هـذا أدى الى أن تصـبح الحركة التعاونية الزراعية بغير قائد أو متحدث باسمها يسـعى وراء مصالحها ، هذا مع ملاحظة أن الاتحاد القومى للمزارعين National Farmers Union قد أنشأ لجنة تعاونية خاصة لسد الفراغ الذى حدث نتيجة لفقدان المنظمات سالفة الذكر ، غير أن مثل هـذه الحـال ظلت عالقة فى أذهان التعاونيين الزراعيين الى فترة ليست بالقصيرة عنوانا على فشل الجهود التى تبذل من أجل تحقيق التعاون بين التعاونيات الزراعية لتكوين اتحادات قمة ترعاها وتقـوم★ على خدمتها . وللاسف الشديد ، فانه فى هذه الفتـرة التى كان فيهـا صوت التعاونيين الزراعيين غائبا ، بذلت الجهود لوضع السياسـات التى تتعلق بالتسويق الزراعى ، والتى أدت الى اصـدار القـانون رقم ١٩٣١ ، ١٩٣٣ ، والى انشاء مجالس التسويق القانونية Statutory marketing boards

تطور الهيئة التعاونية الزراعية :
Agricultural Cooperative Association

ظل التعـاونيون الزراعيون فى بريطانيا يفتقدون جهازا للقمـة يجمعهم ، ويناقشون من خلاله مشكلاتهم ، ويوحـدون عن طريقـه جهودهم للدفاع عن مصالحهم ، والنظر الى ما فيه خيرهم وصـلاح مستقبلهم ، وقد لاحت احدى الفرص المناسبة فى عام ١٩٤٦ لانشاء هيئة تعاونية توحدهم ، وهى الهيئة التعاونية الزراعية ، غير أن انشاء هذه الهيئة قوبل أيضا ببعض العقبات ، والتى منها معارضة الاتحـاد القومى للمزارعين لانشاء مثل هذه الهيئة ، هـذا بالاضـافة الى أن الاتحادات القائمة فعلا كانت تعانى صعوبات بالغة من أجل الحفـاظ على بقائها ، وأن هذه الاتحادات ما كان يمكن أن تستمر فى أدائهـا

★ Cooperation in farm production by G.H. Camamile bublished by the agricultural cooperative association 1968.

لنشاطها لولا المساعدات التى كانت تقدمها لها هيئات خارجية بما فيها الدولة ، والتى كانت أسخاها المعونات التى قدمت للحركة التعاونية الزراعية فى اسكتلنده حيث كان ينشر المزارعون الصغار ذوى الحقول الصغيرة . ومثل هذه الحال كانت توجد أيضا فى شمال أيرلنده حيث اعتمدت تماما فى سبيل انقاذ ما كانت تعانيه على المساعدات الحكومية* ، ويذكر التعاونين الزراعيون فى بريطانيا بالخير الدور البناء الذى قامت به الأقسام الجديدة للاقتصاد الزراعى Department of Agricultural Economics ، وعلى وجه الخصوص الدور الارشادى والتنظيمى الذى مكنهم من السير قدما وفقا لأحدث وأفضل الاساليب العلمية والتى تجعل كل مبلغ يصرفونه يعود عليهم بأفضل الثمرات .

غير أن الحقائق التاريخية تثبت للاسف الشديد « أن قادة الحركة التعاونية الزراعية كانوا أقل فاعلية عما كان ينبغى أن يكونوا عليه فى هذا الوقت ، وذلك راجع الى أنهم كانوا كانوا غالبا عى الخلاف» ... وهذا القول ليس من عندنا أنه رأى التعاونى الكبير المعاصر

*) Joint Enterprises in Farming by Country Landowners association 1968.

جـــون مورلي John Morley الذى ظـــل لأكثر من عشرين عامـــا خبيرا فى الخدمات الادارية ، والذى أوكلت اليه الحركة التعاونيـــة الزراعية فى عام ١٩٥٦ مسئولية البناء الجديد للهيئة المركزية للتعاون Agricultural Central Cooperative association التى تكونت فى هـــذا التاريخ ، حيث يقول هـــذا التعاونى الكبير فى مرجعـــه عن التعاون الزراعى الصـــادر فى عام ١٩٧٥ فى صفحة ٢٣ ما أوردناه من قبل وهو بالحرف الواحد

« The national leadership of agricultural Cooperation was less effective than it might havl been at this time, because it was So often in dispute » .

ومن مظاهر الخـــلاف بين قادة الحركة التعاونية الزراعية وقتئذ عدم استقرارهم على الاتحـــاد فى الهيئة المركزية ، اذ أنه بعد عشر ســـنوات من انشـــاء الهيئـــة المركزيـــة للتعاون الزراعى ، أى فى عام ١٩٦٦ ، ، انسحب منها أحد الشركات التى اشتركت فى تكوينها والتى تتبع الاتحاد القومى للمزارعين ، وأدى هـــذا الانسحاب الى أن تعود الهيئة الى اســـمها القديم ... وأخيرا فى عـــام ١٩٧٢ ، أظهر الاتحاد القومى للمزارعين اهتمامه مرتثانية ، ورغبة فى الانضمام، فتحقق ذلك وتم الاتحـــاد تحت اسم جديد هو « التعـــاون الزراعى والخـــدمات التسويقيـــة ذات المســـئولية المتحـــدة »
" Agricultural Cooperation and Marketing Services limited

والذى يهمنا أن نوضحه بمناسبة تكوين هـــذا الاتحاد الجديد ، انه قد سبقه بالفعل دراسة قامت بها مجموعة عمل Working Party

وقد درست هـــذه المجموعة مستقبل العـــلاقات بين الاتحـــاد القومى للمزارعين ، وهيئة التعاون الزراعى ، وأوصت مجموعة العمل هـــذه

على أنــه ينبغى أن يتفرع الاتحــاد القومى للمزارعين للدفــاع عن مصالح الفلاحين من الناحيــة السياســية باعتباره ممثلهم والمدافع
مصالح الفلاحين من النــاحية السياسية باعتباره ممثلهم والمــدافع
عن الشئون والالتزامات الاقتصــادية ، وتم بالفعل التنسيق بينهمــا لتحقيق الرعاية المثلى لمصــالح المزارعين والحركة التعاونية الزراعية .

المجلس المركزى التعاونى للزراعة والحدائق :

Central Council for Agricultural
and Horticultural Co-operation

تأسس المجلس المركزى التعاونى للزراعة والحدائق فى أغسطس عــام ١٩٦٧ ، ويحمل هــذا التاريخ أهمية خاصــة لدى التعاونيين الزراعيين فى بريطانيــا للأسباب الآتية :

أولا : يشهد هــذا التاريخ مرور مائة عام على نشأة الحركــة التعاونيــة الزراعيــة ، وقد أوضحنا فى مستهل بحثنا عن التعــاون الزراعى فى بريطانيا ، أن أول جمعيــة تعاونية زراعيــة أنشئت فى بريطانيا فى عام ١٨٦٧ باسم « الجمعية التعاونية للزراعة والحدائق ».

ثانيا : أما العلامــة البارزة الأخرى التى شهدها عام ١٩٦٧ ، والتى تعتبر على جانب كبير من الأهميــة فى تاريخ التعاون الزراعى البريطــانى هى صــــدور قانــون خــاص للنشــاط الزراعى وهو القانون الزراAgriculture Act قد أفرد هــذا القانون البــاب الرابع بأكمله لتطور التعاون الزراعىAgricultural Cooperative development ، كما وأن هــذا القانون قد صدر بموافقة واجمــاع جميع الأحزاب السياســية فى بريطانيا .

وبموجب القانون الزراعى الصــادر فى عــام ١٩٦٧ ، ووفقــا للبنود التى أوردها الباب الرابع من هــذا القانون الخــاص بتطور



مبنى المجلس التعاونى للزراعية والحدائق الذى يقع فى مدينة لندن والذى تأسس فى عام ١٩٦٧ وهو ذكرى مرور مائة عام على نشأة الحركة التعاونية الزراعية فى بريطانيا .

التعاون تأسس المجلس المركزى التعاونى للزراعة والحدائق فى هــذا العام على أن يتولى المهام الآتيــة :

أولا : القيام بكافة الجهود التى من شأنها تطوير وتقدم وتشجيع وتنمية النشاط التعاونى فى مجال الزراعة والحدائق ، والتنسيق بين كافة هــذه الجهود لتحقيق الأهداف المنشودة .

ثانيا : ادارة مشروع خاص بالمنح التى ينبغى أن نوجه بالدرجة الأولى لمساعدة النشاط التعاونى الذى يتعلق بالانتاج والتسويق .

ثالثا : يضع المجلس المركزى نفسه وكافة امكانياته فى خدمــة الوزراء المسئولين عن جميــع الأمور والشئون المرتبطه بحدمه التعاون فى مجــال النشاط الزراعى والحدائق .

ولعل من الأهمية بمكان أن نوضح أنه قد يبدو منذ الوهلة الاولى أن المهمــة الثالثة التى يقوم بها المجلس المركزى ، قد تتعــارض مع المهام التى يقوم بها فعلا بعض الاتحادات الأخرى ، غير أن مثل هذا التعارض غير قائم من الناحية العملية ، حيث أنه يوجد لهذه الاتحادات أعضاء ممثلين فى المجلس المركزى ، ومن خلالهم تكون هذه الاتحادات على علم كامل ودراية تامة بمجريات الأمور ، حيث أن العضــوية فى المجلس المركزى تتشــكل من أربعة عشر عضــوا* ، يقوم بتعيينهم الوزراء المســئولين عن التنميــة الزراعيــة فى المملكة المتحــدة على الوجــه الآتى :

ـ ست أعضــاء مستقلين .

---

* Central Council for Agricaltural and Horticultural Co-operation- Annual Roprt 1976-1977.



لورد بيرت وزير الزراعة البريطانى الذى اسهم فى انشاء المجلس المركزى التعاونى يتلقى هـدية رمزية من رئيس المجلس المركزى يكشف عن المهارة الحرفية للصناعة اليدوية فى قطاع التعاونيات .

— ثمانية أعضـــاء يتم تعيينهم بناء على اقتراح الهيئات المعنية ، وهى اتحادات الفلاحين الثلاث ، والهيئات المركزية التعاونيـــة وهى هيئة التعاون الزراعى والخدمات التسويقية ذات المسئولية المحدودة ، والجمعية الزراعية الاسكتلندية ذات المسئولية المحدودة ، والجمعيـــة الزراعية الايرلندية ذات المسئولية المحدودة ، والجمعيـــة الزراعيـــة لمنطقة ويلز ذات المسئولية المحـــددة ، وأخيرا اتحـــاد التعاونيـــات الزراعية على مستوى المملكة المتحدة .

وقد وضـــع المجلس المركزى التعاونى للزراعة والحدائق مشروعا هاما فى عـــام ١٩٧١ من شـــأنه تمكين المجلس من حسن التصرف فى المنح التى توجـــه لمساعدة النشـــاط التعـــاونى الزراعى على التقدم والازدهار ، والشروط التى ينبغى توافرهـــا فيما يتعلق بتقديم طلب للحصول على هذه المنح ، كما تضمن هذا المشروع تخصيص مساعدات مالية للقيام بالدراســـات التمهيدية اللازمة لاقامة مشروع تعـــاونى جديد ، أو تدعيم أى مشروع قائم ، وكذلك المساعـــدات التى تقدم بشأن توفير الادارة الحكيمة والماهرة للتعاونيـــات .

وقد خطى المجلس المركزى خطوات أخرى الى الأمـــام حينمـــا أعلنت الحكومة الانجليزية فى عام ١٩٧٣ ، عزمهـــا على تقديم مزيد من المساعدات الماليـــة ووضع هـــذه المساعدات تحت تصرف المجلس المركزى على أن يخصص جانبا من هـــذه المنح لتدعيم الامكانيـــات التسويقية للهيئات المركزية التعاونية ، وقد تحقق هـــذا فعلا عندما قدمت الحكومة فى عام ١٩٧٤ هـــذا الرصـــيد ، فقد خصص الجانب الأكبر منه لمقابلة التكاليف التى تجعـــل من كثير من المشروعات ذات الصبغة التجاريـــة قادرة على أن تستمر فى نشاطهـــا على أســـاس الاعتماد على النفس . أما الجانب الآخر من رصيد عام ١٩٧٤ فقد

خصص لاقامة « وحدة تسويقية متخصصة تابعة للمجلس المركزى
a specialist marketing unit within the central council
ونتيجة لذلك أنشأ المجلس المركزى لجنه خاصة أطلق عليها
« لجنة السياسات التسويقية » " Marketing Policy Committee "
تكون مهمتها بالدرجة الأولى ارشاد هذه الوحدة التسويقية بأفضل الأساليب التسويقية التى تتناسب مع مختلف الوحدات التى يقوم المركز بارشادها ومعاونتها على تطوير أساليبها التسويقية .

ولعل من الأهمية بمكان أن نوضح أنه ينبغى على المجلس المركزى التعاونى للزراعة والحدائق وفقاً لمتطلبات الفصل التاسع والخمسين من القانون الزراعى الصادر فى عام ١٩٦٧ ، أن يقدم تقريرا سنويا عن نشاطه ، ووفقاً للتقرير الذى قدمه رئيس مجلس الادارة فى ٢٧ يونيو عام ١٩٧٧ عن نشاط المجلس المركزى عن المدة فيما بين أول ابريل عام ١٩٧٦ حتى ٣١ مارس عام ١٩٧٧ يتبين أن قيمة المبالغ التى منحتها الحكومة للمجلس المركزى لمعاونته على أداء مهامه تبلغ ٧٧٣٫٧٧٨ جنيه أنجليزى ، مقابل ٧٠١٫٠٩٠ جنيه انجليزى فى العام السابق . هذا بالاضافة الى الاعانات التى منحتها الدولة للتعاونيات الزراعية والتى بلغت قيمتها الاجمالية ٧٠٨٫٠٠٠ جنيه انجليزى فى العام المنتهى فى ١٩٧٧/٣/٣١ ، مقابل ١٫١٦٠٫٠٠٠ جنيه انجليزى فى العام السابق وفى هذا يقول التعاونيون الزراعيون أن التعاونيات الزراعية ليست بمعزل عن الموقف الاقتصادى العام فى بريطانيا ، وأن هذا الخفض يمثل الافتقاد الى عنصر الثقة فى التعاونيات الزراعيه خلال هذا العام ... كما وأن الخبراء الماليين للمجلس المركزى التعاونى قدموا نصائحهم للتعاونيات الزراعية والتى من بينها أهمية الاحتفاظ بعنصر السيولة المالية Liquidity هذا بالاضافة الى حسن التشغيل لتحقيق أرباح لمقابلة أهم ظواهر هذا

العصر وما يحدث فيه من تضخم سريع Rapid InfLation، والجمع على دراية بنوبة الأزمه المعاصرة التى تمتزج فيها المشاكل التقليديه وهى التضخم والبطالة والكساد والانكماش ... الخ • من الأخطار السياسية الخارجية والداخلية •

غير أن الحركة التعاونية الزراعية تشعر اليوم أنها فى موقف أقوى مما كانت عليه فى أى يوم من الأيام ، وأن بريطانيا وقد أصبحت منذ مستهل عام ١٩٧٨ عضوا كاملا فى السوق الأوروبية المشتركة ، فان هذا قد وضع الحركة التعاونية الزراعية فى موقف التحدى فان التعاونيات الزراعية القوية والمنظمة أحسن تنظيم لدول السوق الأوروبية ، ستبذل أقصى جهدها لتسويق منتجاتها الغذائية والزراعية فى المملكة المتحدة ، وهذا بدوره يضع على عاتق التسويق التعاونى فى بريطانيا دورا حيويا وهاما فيما يتعلق بمعاونة المزارعين لمقابلة هذا التحدى ، والعمل على زيادة عائداتهم من السوق الأوروبية •

٢٠ - النشاط التعاونى الزراعى

التعاونيات والتشريع التعاونى :

لعل من الأهمية بمكان أن نوضح أن التنظيمات التعاونية فى بريطانيا ، شأنها فى ذلك شأن التنظيمات التعاونية فى العديد من الدول الأخرى ، كان عليها أن تسجل نفسها وفقا لمتطلبات القانون القائم والذى تستطيع من خلاله أن تجد منفذا لمزاولة نشاطها مع الاعتراف القانونى بها ، ومن هذا الاتجاه فان التعاونيات الزراعية وغيرها من التعاونيات وجدت نفسها عند بدء نشاطها أنها ينبغى عليها أن تسجل نفسها تحت قوانين لم تصدر أساسا لخدمة الحركة التعاونية •

أما فيما يتعلق بالتعاونيات الزراعية على وجه الخصوص فانها حتى تستطيع أن تزاول نشاطها ، فانها سجلت نفسها وفقا لمتطلبات قانونين ، القانون الأول قانون الجمعيات الصناعية والجمعيات ذات الاتجاه الاقتصادى ، أما القانون الثانى فهو قانون الشركات ••• ومثل هذا الموقف أحدث نوعا من الارتباك أمام الفلاح العادى ، أو كما يقول البعض أن ذلك قد « أدخل* السرور على المحامين ، واليأس على الفلاحين
"to the delight of lawyers, but to the despair of farmers » والسبب فى ذلك أن الفلاح العادى يجد نفسه أمام اختيار للتسجيل لا يعرف معه الأسباب القانونية للمفاضلة . ولا الأسلوب الأمثل للتطبيق** •

*) Guide to Agricultural Co-operative Legislation by Barbara shedden, London, Central Council for Agricultural and Horticultural Co-operation, 1977, p.p.

**) Co-operative Theory and Farmers Attitudes - A prelimin study by clare Le Vay, Dept of Agricultural Economics, University of Wales, Aberystwyth (1975) also 1976.

ولعل من الأسـباب الهامة التى تجعل هـذين القانونين السالف الذكر من أفضـل الأساليب المتاحة نسبيا أمام التعاونيين لتسجيـل جمعياتهم ما يأتى :

أولا : أن طبقا لقانون الشركات الصـادر في عـام ١٩٤٨ فانه لايمكن لأية شركة ، أو هيئـة ، أو شركاء متضـامنين يزيد عددهم عن ٢٠ شخصا يتكونون من أجل القيام بعمل تجارى ... ويكون من أهداف تكوين هذه الشركة ، أو الهيئة ، أو الأشخاص تحقيق أرباح لا يحق لهذه التشكيلات الحصول على الأرباح الا اذا كانت مسجلة كشركه . أو كجمعية تعاونيـة .

ثانيا : أنه طبقـا لقانون شركات التضـامن Partnership Act الصـادر فى عام ١٨٩٠ ، فان الأعضـاء المتضامنين فى أى مشروع يتعرضـون للمسئولية غير المحدودة ، أى أن جميع أموالهم وممتلكاتهم تكون ضامنة لالتزامات الشركة التضامنية ، بينما أن العضـو الـذى ينتمى الى تنظيم مسجل تحت قانون الشركات أو الجمعيات الصناعية وذات الاتجاه الاقتصـادى لا يتحمل من المسئولية فى حالة الخسارة أكثر من القدر الذى أكتتب به فى رأس المـال .

ثالثا : ان القانون فى حالة شركات التضامن لم يفرد للعضـو الشريك أى شخصية قانونية متميزة . ويترتب على ذلك أنه فى حـالة اذا ما دخلت شركة التضامن فى معاملات تجارية تحف بها الأخطار ، فان هناك احتمال قائم دائما بأن ذلك يتم فى غيبة الشريك العادى ، وبعيدا عن رقابته .. وهـذا لا يعفيه من المسئولية التضامنية .

من أجـل ما تقدم . يتبين لنا الأسـباب التى من أجلها سجل التعاونيون تعاونياتهم وشركاتهم تحت قانون الجمعيـات الصـناعية

وذات الاتجاه الاقتصـــادي وقانون الشركات . وفيما يلي نورد خمسة جداول توضـــح أنواع التعاونيات الزراعيـــة التى يتضمنها التنظيم التعاونى الزراعى فى المملكة المتحدة وفقا للاحصائيات المنشورة عن السنة المالية المنتهيـــة فى ٢١ مارس ١٩٧٦ ، وقد أفردنا الجـــدول رقم (٣١) لتوضيح نشاط التعاونيات الزراعيـــة على مستوى المملكة المتحـــدة ، أما الجـــدول رقم (٣٢) فقد أفردنا لتوضيح نشـــاط التعاونيـــات الزراعية على مستوى منطقـــة ويلز ... والجدول رقم (٣٣) لتوضيح نشاط التعاونيات الزراعية على مستوى انجلترا والجدول رقم (٣٤) لتوضيح نشاط التعاونيات الزراعية على مستوى منطقة شمـــال ايرلندة ... والجدول رقم (٣٥) يوضـــح نشـــاط التعاونيات الزراعية على مستوى منطقة اسكتلندة .

جـــدول عام رقم (٣١)

يوضح أنواع التعاونيات الزراعية التى يتضمنها التنظيم التعاونى الزراعى فى المملكة المتحدة وفقا للاحصائيات المنشورة عن الســـنة المالية التى تنتهى فى ١[٣] مارس ١٩٧٦

المملكة المتحدة	عدد الجمعيات	العضوية	اجمالى المعاملات بالالاف جنيه انجليزى	رأس المال الف جنيه انجليزى	مجموع الأصول الف جنيه انجليزى
جمعيات توريدية	١١٧	٢٠٧,٥٨٦	٤٧٩,٨١١	٤٢,٢٦٩	١١٢,٠٩٢
الجمعيات التسويقية :					
للبيض والدواجن	١٣	٢٩,٥١٤	٥٤,٣٢٢	٢,٦١٤	١٢,٦٥٣
منتجات الحدائق	١٧٢	١٠,٥٧٤	٩٢,٠١٩	١٢,٨٧٤	٢٩,٣٩٦
اللحـــوم	٧	٥,١٢٦	٣٠,٨٥٤	٢,٠٤٣	٧,٠٠٤
الحيوانات	١٢٠	٢٨,٥٤٠	١٢٩,٠٩٣	٢,٠١٣	٦,٧٠٧
الصوف	٥	١٠,٩٦٧	٨,٣١٣	١,٢٤٢	٢,٣٦٩
الألبـــان	٢٠	٧,٦٢٥	٣٥,٧٣٢	٦,٤٤٧	١٢,٣١٦
الأسماك	١٣	٢,٠٤٠	٤,٧٠٦	٤٤٥	١,٣١٦
أنواع اخرى (*)	٨١	١٨,٥٥٢	٥٨,١٠٩	٣,٤٨٩	٩,٦٥٣
اجمـــالى (*)	٤٣١	١١٢,٩٣٨	٤١٣,١٤٨	٣١,٠٧٧	٨١,٢٣٤
جمعيات خدمية (**)	٣٦	١١٢,٩٣٤	١,٠٤٦	١,٠٦٦	١,٥٨٧
الاجمالى العام	٥٨٤	٣٣٤,٧٥٨	٨٩٤,٠٠٥	٧٤,٤١٢	١٩٤,٩١٣

(*) يلاحظ أن الأرقام التى تتعلق بجمعيات الاسماك الخاصة بشمال أيرلنده قد أدرجت فى الجمعيات التسويقية تحت (أنواع أخرى) .

(**) هذه الأرقام لاتتضمن خدمات جمعية التأمين التعاونى التبادلى ذات المسئولية المحدودة التابعة للاتحاد القومى للمزارعين .

جـــدول عام رقم (٣٢)

يوضح أنواع التعاونيات الزراعية التى يتضمنها التنظيم التعاونى الزراعى فى منطقة ويلز عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ مارس ١٩٧٦

منطقة ويلز	عدد الجمعيات	العضوية	إجمالى المعاملات	رأس المال	مجموع الأصول
جمعيات توريدية	٢٥	٤١,٣٢٤	٢٧,٧٦٣	٣,٣٧٠	٧,٩٣٢
جمعيات تسويقية:					
حيوانات	٣٦	٨,١٠٦	٨,٠٢٤	٢١٥	٤٤٣
ألبان	٣	٧٣٧	٧,٤٦٥	١,٠٨٠	٢,٠٥٤
أنواع أخرى	١٦	١,٤٨٨	٨٥٣	١٥٢	٢٧٣
إجمالى	٥٥	١٠,٣٣١	١٦,٣٤٢	١,٤٤٧	٢,٧٨٠
جمعيات خدمية	٦	٨٨٧	٦٨	٣٧	٧١
إجمالى عام	٨٦	٥٢,٥٤٢	٤٤,١٧٣	٤,٨٥٤	١٠,٩٨٣

جـدول عام رقم (٣٣)

يوضح أنواع التعاونيات الزراعية التى يتضمنها التنظيم التعاونى الزراعى فى منطقة انجلترا عن السنة المالية المنتهية فى ١ / ٣ / ١٩٧٦

منطقة انجلترا	عدد الجمعيات	العضوية	اجمالى المعاملات	رأس المال	مجموع الأصول
جمعيات توريدية	٥٩	١٤٣,٢٨٩	٤١٣,٠٧٢	٣٣,٩١٨	٩٣,٥٩٣
جمعيات تسويقية :					
للبيض والدواجن	٦	٢٠,٩٨٥	٥٢,٥٢٨	٢,٤٤٤	١٢,١٤٥
منتجات حدائق	١٥٠	٩,٥٧٠	٨٤,٣٢٦	١٢,٢٨٦	٢٥,٣٠٣
لحـــوم	٧	٥,١٢٦	٣٠,٨٥٤	٢,٠٤٣	٧,٠٠٤
حيوانات	٤٥	٣,٠١١	٢٩,٥٥٣	٢٠٠	٢,٠٦٠
صوف	٥	١٠,٩٦٧	٨,٣١٣	١,٢٤٢	٢,٣٦٩
ألبان	٥	٢,٠٣٦	٢,٥٤٩	٤٤٢	١,٠٦٢
أنواع أخرى	٥٠	٢,٢٢١	٣٠,٥٤٧	٧٧٦	٣,٧٣٨
اجمالى	٢٦٨	٥٤,٩١٦	٢٣٨,٦٧٠	١٩,٤٣٣	٥٣,٦٨١
جمعيات خدمية**	٢٣	١٢,٥٢٢	٩١٨	٩٩٢	١,٣١٣
اجمالى عام	٣٥٠	٢١٠,٧٢٧	٦٥٢,٦٦٠	٥٤,٣٤٣	١٤٨,٥٨٧

(**) هذه الأرقام لا تتضمن خدمات جمعية التأمين التعاونى التبادلى ذات المسئولية المحدودة والتابعة للاتحاد القومى للمزارعين .

جـدول عام رقم (٣٤)

يوضح أنواع التعاونيات الزراعية التى يتضمنها التنظيم التعاونى الزراعى فى شمال ايرلنده عن السنة المالية المنتهية فى ٦/٣/٣١

شمال ايرلنده	عدد الجمعيات	العضوية	اجمالى المعاملات	رأس المال	مجموع الأصول
جمعيات توريدية	٣	٥,٠٥٠	١٢,١٤٨	٣٧١	٩٥٠
جمعيات تسويقية :					
البـــان	١٢	٣,٨٥٢	٢٥,٧١٨	٤,٩٢٥	٩,١٩٠
حيوانات	١٦	٥,١٨٦	٥,١٤٦	٣٢١	٦٨٠
أنواع أخرى	٨	٧,٥٧٨	٢,٣٦٧	١,٥١١	٢,٠٢١
اجمالى *	٣٦	١٦,٦١٦	٣٣,٢٣١	٦,٧٥٧	١١,٨٩١
جمعيات خدمية	٤	٧٤٦	٩	١٢	١٣
إجمالى عام	٥٣	٢٢,٤١٢	٤٥,٣٨٨	٧,١٤٠	١٢,٨٥٤

(*) هذه الرقام تتضمن تعاونيات الاســماك .

جـــدول عام رقم (٣٥)

يوضح أنواع التعاونيات الزراعية التى يتضمنها التنظيم التعاونى الزراعى فى اسكتلنده عن السنة المالية المنتهية فى ٣١/٣/١٩٧٦

اسكتلنده	عدد الجمعيات	العضوية	اجمالى المعاملات	رأس المال	مجموع الأصول
جمعيات توريدية	٢٠	١٧,٩٢٣	٢٦.٨٢٨	٤,٦١٠	٩,٦١٧
جمعيات تسوقية :					
حيوانات	٢٣	١٢,٢٣٧	٨٦,٣٧٠	١,٢٧٧	٣,٥٢٤
حدائق	٢٢	١,٠٠٤	٧,٦٩٣	٤٩٨	٤,٠٩٣
بيض ودواجن	٧	٨,٥٢٩	١,٧٩٤	١٧٠	٥٠٨
أسماك	١٣	٢,٠٤٠	٤,٧٠٦	٤٤٥	١,١٣٦
أنواع أخرى	٧	٧,٢٦٥	٢٤,٣٤٢	١,٠٥٠	٣,٦٢١
اجمالى (*)	٧٢	٣١,٠٧٥	١٢٤,٩٠٥	٣,٤٤٠	١٢,٧٨٢
جمعيات خدمية	٣	٧٩	٥١	٢٥	١٩٠
اجمالى عام	٩٥	٤٩,٠٨٧	١٥١,٧٨٤	٨,٠٧٥	٢٢,٦٨٩

(*) هذه الرقام تتضمن تعاونيات الاســماك .

الجمعيـات التوريديـة Requisite Co-Operatives

باستعراضنا الجداول* السابقة يمكن أن نقوم بتوضيح لبعض ما ورد بها من أرقـام •

فالرجـوع الى الجـدول رقم (٣١) الذى يوضـح أنـواع التعاونيات الزراعيـة التى يتضمنها التنظيم التعـاونى الزراعى فى المملكة المتحدة وفقا للاحصائيات المنشورة عـام ١٩٧٦ يتبين منهـا أن الجمعيـات التوريدية تحتل صـدر القائمـة ، حيث بلغ عددهـا ١١٧ جمعيـة ، وأن عدد الأعضـاء الذين ينضمون اليها يبلغ عددهم ٢٠٧ر٨٦ عضـوا . كما أن قيمـة المعـاملات بلغت ما يقرب من ٤٨٠ مليون جنيه انجليزى . وبلغت قيمة رأس مال هذه الجمعيـات ٤٢ مليـون و ٢٦٩ ألف جنيـه مجمـوع أصـولها ١١٢ مليـون ، ٩٢ ألف جنيـه •

كما ونرجو التكرم بالرجوع الى الجداول الاحصائية التى توضح أنواع التعاونيات الزراعية فى المناطق الأربع الرئيسـية التى تكون المملكة المتحـدة ، وهى منطقـة ويلز . وانجلترا ، وشـمال ايرلندة واسكتلندة ، والتى يتبين منهـا أن منطقة انجلترا وحدهـا تتضمن ٥٩ جمعية توريدية ، يندرج فيها ١٤٣٫٢٨٩ عضـوا ، كما أن اجمـالى قيمـة معاملات هـذه الجمعيـات فى منطقة انجلترا وحـدها بلغ ٤١٣ مليون جنيـه •

(*) نرجو التكرم بالاحاطة بأن الجداول الخمس اقتبسناها من الكتاب السنوى الـذى تصدره مؤسسة بلانكت للدراسات التعاونية • ويرجع الى صفحة ٢٥٥ وما بعدها •
Year Book of Agricultural Co-operation 1977.

أى أن جمعيات التوريد التعاونيـــة تعتبر من أكثر الجمعيـــات التعاونية الزراعيـــة انتشارا وأعظمها نجاحا . وهى تسعى الى خدمة أعضائها عن طريق الحصول على ما يلزمهم من مواد الزراعـــة المختلفة كعلف المواشى . والســماد والبذور . والآلات والأدوات الزراعيــــة الحديثة • وتمتاز هــذه الجمعيات بأنها تمد أعضاءها بالمواد والآلات والأدوات السالفة بثمن رخيص كما تضمن لهم جودة النوع وتمدهم بالنصح والارشاد ، وهــذا كله يؤدى الى انخفاض تكلفة الانتـــاج عند هــؤلاء الزراع وزيادة غلتهم مع ما يترتب على ذلك من زيـــادة دخلهم فى النهايـــة •

فأما رخص الأسعار فيرجع الى ما تقوم به هذه الجمعيـــات من جهود وما ترسمه لنفسها من سياســـة خاصة بالشراء والبيع بالرغم من أن كافة الظروف السائدة فى الريف تدعو الى ارتفاع الأســعار ، فالزراع مشتتون مبعثرون وهــذا يؤدى الى زيـــادة تكاليف البيــع والتوزيع ، والتجار لا يتنافســـون فيما بينهم بالنســبة للمواد التى يحتاجها الزراع بل يكادون يتمتعون بسلطات احتكارية مطلقة ، ويزيد فى عبء هــذه السلطات أن هؤلاء التجار قد يتفقون فيما بينهم على أن لا يبيعوا بأقل من ثمن معين ، كما أن التاجر قد لا يكتفى بالبيع الى الزراع بل قد يذهب الى أبعد من ذلك فيقرضـــهم ما هــم فى حاجـــة اليه من نقود كما قد يتأتى أن يصبح هــذا التاجر بمثابـــة المشترى الوحيد لمنتوجات الزراع ، وهذه كلها ظروف من شأنها أن تقوى من سلطاته عليهم •

وأمام هــذه الظروف تقوم الجمعيات التعاونية المذكورة بتركيز طلبات الأعضــاء فتتغلب على عيوب التشتت وما يجره من نفقـــات وما ينطوى عليه من ضـــآلة مشــتريات الزراع وعدم انتظامهـــا .

كما تتغلب على عناد الاحتكاريين من التجار الخصوصيين . وهكذا نجد تلك الجمعيات تشترى ما يلزم أعضاءها جملة من المنتج مباشرة — كما يصح أن تنتج هي بنفسها هذه المواد — ولاشك نظرا للكميات الكبيرة من المواد التى حصلت عليها ، أن تتفق مع ذلك فان هذه الجمعيات لا تتحمل نفقات كبيرة في النقل اذ تستطيع نظرا للكميات الكبيرة من المواد التى حصلت عليها ، أن تتفق مع شركات النقل البرى والنهرى بأن تنقل لحسابها بأقل أجر ممكن . يضاف الى ذلك أن هذه الجمعيات تحصل مقدما على طلبات أعضائها أو تشترى المواد قياسا على ما اشتراه هؤلاء الأعضاء في السنوات السابقة ، ولذلك فهى لا تدخل في تقدير أثمانها عند البيع نفقات انشاء المخازن أو استئجارها ولا الخسارة التى تترتب على تلف بعض البضائع المخزونة ، بالاضافة الى هذا فان هذه الجمعيات لا تتحمل من المصاريف الخاصة بالادارة مثلما تتحمل المشروعات التجارية الخاصة حيث يسهم الأعضاء في هذه الادارة مجانا . كذلك فان هذه الجمعيات تكاد تبيع بسعر التكلفة لأنها لا تبغى ربحا بل تهدف الى خدمة الأعضاء .

وأما ضمان حصول الأعضاء على أحسن أصناف مواد الزراعة وأدواتها فراجع الى أن هذه الجمعيات تقوم بتحليل هذه المواد في معاملها أو في معامل أخرى قبل شرائها ، بل لقد قام بعضها بصنع ما تحتاج اليه من أسمدة وآلات في معامل أنشأتها خصيصا ، ولا ريب أن هذه الضمانات كلها غير متوافرة بالنسبة للزارع

الفردى ، فالحكم على معظم هذه المواد ، كالسماد والبذور الخ .. حكما جيدا قد يستعصى على العين المجردة وحدها .

كذلك تقوم هـذه الجمعيـات بارشاد* أعضائهـا الى أحسن الوسـائل لزيادة الناتج الزراعى ، فتشير الى نوع السـماد الواجب استعماله والى أحسن البذور وأنواع المزروعات التى تدر ربحا أكثر من غيرهـا ، والى الأوقـات المثلى للزراعـة كما تحبب اليهم الآلات الحديثة وتبين لهم طريقـة استخدامها .

كذلك نشير فى النهاية الى ميزة أخرى من مزايا هذه الجمعيات ، فنرى الحكومات تعتمد عليها فى توزيع مواد الانتـاج توزيعا عادلا وبثمن معقول فى كافة الحالات التى تكون فيها هذه المواد نادرة .

وتأخذ جمعيات التوريد صورا عديدة يمكن تقسيمها الى قسمين رئيسيين ، فهنـاك أولا جمعيـات التوريد المتخصصة وهنـاك ثانيا الجمعيـات غير المتخصصـة

أما جمعيات التوريد المتخصصة فهذه الجمعيات قد نشأت من بادىء الأمر متخصصة فى عمليـات التوريد وحدها دون سـواها . كما يصح أن تتفرع عن جمعيات أخرى متعددة الوظائف ، كجمعيات التسليف ، أو التسويق أو الاستهلاك التى تشتغل فى الوقت نفسـه بتوريد مواد الزراعة الضروريـة الى أعضائهـا حتى اذا ما اشـتد نشاطها فى هذا المضمار ، أى التوريد عن الجمعية الأصلية وأصبحت موضوعا لجمعية جديدة هى جمعيـة التوريد .

وقد لا يقتصر الأمـر على التخصـص الوظيفى بحيث تقتصر الجمعية على عملية توريد مواد الزراعة وحدها ، بل قد تتمادى هذه الجمعيـات فى ذلك التخصص ، فتقتصر كل منها على توريد مـادة

*) نرجو التكرم بالرجوع الى كتاب "اقتصاديات التعاون" دكتور جابر جاد عبد الرحمن . دار النهضة العربية . عام ١٩٧٠ صفحة ٢٨٢ وما بعدها .

من المواد أو سلعة من السلع ، ولذلك نجد جمعيات لتوريد العلف وأخرى لتوريد السماد وغيرها لتوريد الآلات وهلم جرا .

ويهمنا أن نوضح أن جمعيات التوريد فى بريطانيا ترحب تماما الآن بالمناسبة ، وتعتبرها نافعة من أجل تحقيق رقابة على السياسات التجارية لهذه الجمعيات .

جمعيات التسويق التعاونى للبيض والدواجن Egg and Poultry

يمثل انتاج البيض ما يقرب من ٧٪ من قيمة الانتاج الكلى فى بريطانيا ، ويتضح لنا من الجدول العام عن النشاط الزراعى فى بريطانيا أنه كان يوجد فى عام ١٩٧٦ ثلاثة عشر جمعية تعاونية تسويقية للبيض والدواجن ، يبلغ عدد الأعضاء المنتمين اليها ١٩٥١٤ عضوا ، واجمالى معاملاتها ٥٤ مليون ، ٣٢٢ ألف جنيه . ويلاحظ أن التكاليف التسويقية للبيض أخذت ترتفع ارتفاعا كبيرا فى الآونة الأخيرة ، ويعزو البعض هذا الارتفاع الكبير الى عدة أسباب من بينها ما أصدرته الحكومة البريطانية من قرارات فى عام ١٩٧١ من شأنها انهاء أعمال المجلس البريطانى لتسويق البيض British Eggs Marketing Board فقد كان هذا المجلس يقوم بالدراسات العلمية اللازمة لتحديد تكاليف تسويق البيض ، وتحديد سعر بيعه لقنوات التوزيع ، وكان يستعين فى هذه الدراسات بكافة القطاعات المعنية فى هذا الشأن ، سواء أكانت تعاونية أو غير تعاونية .

ويلاحظ أن جمعيات التسويق التعاونى للبيض والدواجن قد نشأت أساسا لمحاربة استغلال التجار ، فقد كان هؤلاء فيما مضى

يقومون بالتيسيرات التمهيدية اللازمة للزراع أو غيرهم من المشتغلين بانتاج البيض والدواجن . فى مقابل حصولهم على الانتاج . وقد يكون هـذا اما لحسـابهم الخاص ، أو لحساب بعض المشروعات التجاريـة ، وكان من شأن هـذا الأسلوب أن يضع المنتجين تحت رحمة هؤلاء الوسطاء خاصة وأنه لم توجد وقتئذ منافسـة بالمعنى المعـروف .

ومن أجل التغلب على جشع الوسطاء واستغلالهم قامت الجمعيات التعاونية سـواء أكانت استهلاكية أو زراعية بهذه الوظيفة ، فأرسلت بمندوبيها الى صغار المنتجين من الأعضاء لجمع البيض ثم تسويقه ، وقد أدى هـذا النشاط الى شـعور التعاونيات بحاجتها الى مزيد من التخصص فى هـذا المجـال ، ومن هذه الحاجة نشأت الجمعيـات التسويقية المتخصصة للبيض والدواجن ، والتى تقوم بجمع البيض ، ثم اجراء كافة الاشتراطات الصحية للتأكد من سـلامته ، ثم فرزه وتدريجـه وتعبئته بالأسـلوب الأمثـل الذى يتفق مع احتياجـات المسـتهلكين .

ولعل من الأهميـة بمكان أن نوضح أن هنـاك دراسات اجريت فى بريطانيا عن دور التعاون فى صناعة البيض egg industry وهذه الدراسات تمت بتكليف خاص من الاتحاد القومى للمزارعين لمنطقتى انجلترا ويلز ، بالاشتراك مع الهيئة التعاونية الزراعية ، وقد أسفرت هذه الدراسات عن الحاجة القصـوى الى تطوير صناعة البيض لمقابلة احتياجات التوسع والمنافسـة فى المستقبل ، ومن ادراك كامـل لهذه الاحتياجات خلصت التوصـية بضرورة النظر فى انشاء « وحـدات كبرى Large-scale units » على أن تتضمن هـذه الوحدات مشروعات متكاملة لانتاج غداء الدجاج ، والبيض والتعبئة ، ومتطلبات التسويق ،

على أن يتم كل ذلك تحت رقابـــة مركزية فى اطار مشروع كبير يتم التخطيط له بعنايـــة فائقة ، ويبدو أنه يوجـــد الآن صحوة كبيرة بين منتجى البيض ومحطات التعبئة فى الشعور بالحاجة الملحة لاتخـــاذ الخطوات اللازمة نحو وضـــع مثل هـــذا المشروع موضع التنفيذ •

الجمعيات التسويقية لمنتجات الحدائق : Horticulture

طبقا للاحصائيات الرسمية الصادرة عن عام ١٩٧٣ ، يتضح أن منتجات الحدائق تشكل ١١٪ من الانتاج الكلى الداخلى ، وأن نصف هـــذه القيمة يتمثل فى انتاج الخضروات بما فيها البسلة والفاصوليا •

وفى عام ١٩٧٣ أصدر « المجلس القومى للتنمية الاقتصـــادية » Economic Development Council العديد من التوجيهات للمنتجين عن الأصناف التى يحسن انتاجها ، والأساليب التى يحسن اتباعها ، حتى يمكن مقابلة الظروف التى تفرضها على بريطانيا عضويتها فى الســـوق الأوروبيـــة المشتركة ، وكان من بين التوصـــيات التى أصدرها المجلس القومى للتنمية الاقتصـــادية الاهتمام بانتاج التفاح والخوخ وأن المستقبل الأفضل سيكون للمنتجين الذين يتمكنون من أن يربطوا أنفسهم بوسيلة تسويقية فعالة من شأنها أن تتمكن من القيام بمقتضيات التخزين الطويل الأجل • وبالمثل الاهتمام بكافـــة الفواكه التى تدخل فى تجارة المشروبات الخفيفة Soft drinks والتى يقبل عليها تجار التجزئة الذين يهتمون ببيع المشروبات الطازجة ، وكذلك المصانع التى تقوم بتصنيع عصـــير هذه الفواكه عن طريق التعبئـــة • كما أوصى المجلس بالاهتمام بنباتات الزينة كالزهور وخلافه ، بشرط أن تتخذ كافة الخطوات اللازمة لضمان مزيد من حسن التنظيم بهدف التوســـع فى التصـــدير بالاضافة الى تغطية الاحتياجات المحليـــة •



رئيس واعضاء المجلس المركزي التعاوني يزورون تعاونية كيليمان للتفاح ، وتتميز هذه التعاونية بأن لها مشروع خاص بها لتصنيع عصير التفاح ومنتجاته.

كما أوصى المجلس القومى للتنمية الاقتصادية بالاهتمام بمنتجات الصوب الزجاجية أو المنازل الزجاجية **Glass house**

ولعل من الأهمية بمكان أن نوضح أن منتجات الحدائق من خضر وفاكهة تتميز بقابليتها السريعة للتلف*، والأمر الذى يدعو غالبا الى استهلاكها محليا ، أو عن طريق تجار الخضر والفاكهة الذين يشترونها من المنتجين ، ثم يقومون هم أنفسهم بتصريفها اما فى محلاتهم الخاصة ، أو عن طريق الغير الذى يتولى بيعها فى مختلف أنحاء المدن • وقد ترتب على هذه الحال أن المنتجين لم يستطيعوا تصريف انتاجهم بالأسعار المناسبة فى كثير من الأحيان . الامر الذى دعى المنتجين الى البحث فى امكان توسيع نطاق السوق وذلك عن طريق استخدام وسائل الحفظ والتبريد ، والاهتمام بعملية التدريج ثم النقل والتخزين لامكان تنظيم عملية التسويق وفقا لاحتياجات السوق ، ومما لاشك فيه أن مثل هذه العمليات تفوق طاقة المنتج الفردى . ومن أجل ذلك وجد المنتجون أن أفضل أسلوب للتغلب على مشكلاتهم هو التجمع فى جمعيات تسويقية لمنتجاتهم •

وباستعراضنا للجدول الاحصائى العام للنشاط الزراعى فى بريطانيا يتبين لنا أنه فى ١٩٧٦/٣/٣١ كان يوجد ١٧٢ جمعية . يتدرج فى عضويتها ١٠٥٧٤ منتجا . وأن اجمالى معاملاتهم قيمته ٩٢ مليون ، ١٩٠ ألف جنيه انجليزى•كما وأنه بالنظر للجداول الاحصائية الفرعية يتبين لنا أن منطقة انجلترا وحدها ١٥٠ جمعية ، ويندرج فى عضويتها ٩٥٧٠ منتجا وأن قيمة اجمالى معاملاتهم بلغت ٨٤ مليون، ٣٢٦ ألف جنيه انجليزى •

---

*) Case studies in Horticultural Marketing Co-operation by M.J. Sargent, University of Bath 1975.

والجدير بالذكر أنه يوجد فى بريطانيا عشر جمعيات تعاونية كبرى تهتم بانتاج التفاح والخوخ ، وأن هذه الجمعيات كونت فيما بينها تنظيما اتحاديا لخدمة أهدافها ، حيث تقوم هذه الجمعيات بالانتاج ، والتخزين ، والتدريج ، والتعبئة ، بينما يقوم التنظيم الاتحادى بكافة الخطوات النهائية اللازمة لتسويق هذه الفاكهة بالأحجام اللازمة للجهات الطالبة وتوصيلها الى أقرب المحطات لهم .

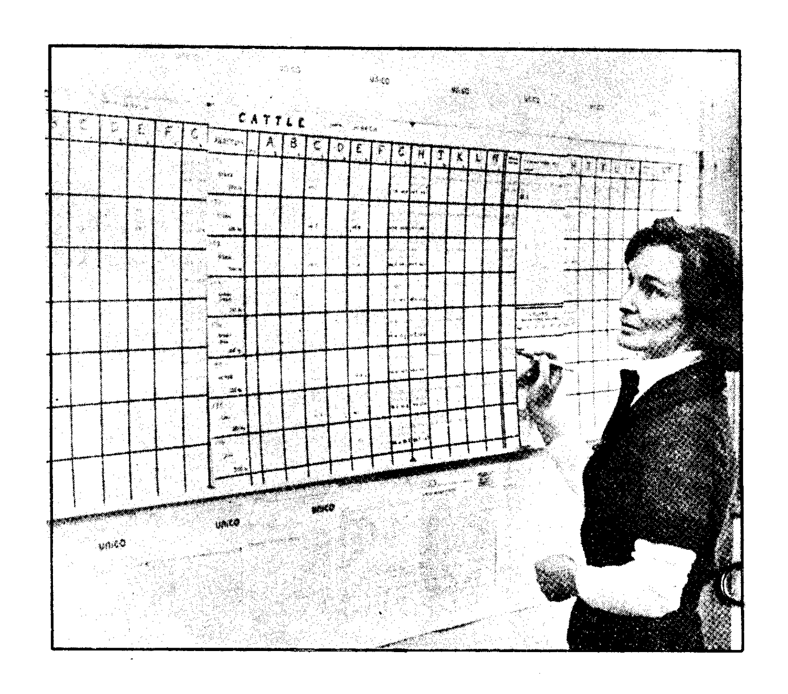
وقد أدى نجاح الجمعيات العشر فى تسويق التفاح والخوخ الى التفكير فى التوسع فى هذا الأسلوب* ، غير أنه وجد فى ضوء الواقع ، وفى ضوء متطلبات اتخاذ القرارات البيعية اليومية ، فانه من الأفضل الاسترشاد بأسلوب يتوافر معه تجميع المعلومات . بحيث تتوافر هذه المعلومات للجمعيات ، وأن يترك للمديرين المحليين سلطة اتخاذ القرارات المناسبة فى ضوء المعلومات التى لديهم ، وبما فيه الصالح العام للجمعية .

الجمعيات التسويقية للماشية واللحوم Live stock and Meat

من الجوانب الهامة فى حياة الانسان استهلاكه للحوم ، ورغبته فى الحصول عليها من أقرب مكان له ، وبأسعار مناسبة ، غير أنه نظرا لتزايد عدد السكان وقلة المعروض نسبيا ، فان أسعار اللحوم تأخذ حظها من الارتفاع الأمر الذى قد يكون فى غير مقدور كثير من الطبقات ، ومن أجل ذلك نرى الاهتمام الكبير من الحكومة البريطانية ومن التعاونيات بأمر تربية الماشية ، وتوفير اللحوم . وتدل الاحصاءات الرسمية فى بريطانيا والمنشورة عام ١٩٧٢ على أن فصيلة الأبقار

---

*) Horticultural Marketing Cooperatives : The Scope for large Scale Organization by Wye College 1969.



أنشأت التعاونيات الزراعية اتحادا ماليا من خمسة عشر جمعية تعاونية للماشية بمنطقة ميدلاند ، بهدف تنسيق كافة المعلومات التسويقية وعقد صلات تجارية تكاملية بينها عن طريق تسجيل كافة الاحصائيات المتعلقة بمختلف أنواع الماشـــية التى لدى التعاونيات ، وقد تلقى الاتحـــاد المعونة الفنية من الجمعية التعاونية للخدمات التسويقية •

تمثل ١٨٪ من الانتاج الكلى الزراعى ، وفصيلة الأغنام تمثل ٤٪ من الانتاج الكلى الزراعى • أما الخنزير فيمثل ١٢٪ من الانتاج المزرعى•

وفى منتصف عام ١٩٧٣ نشر المكتب القومى للتنمية الاقتصــادية تقريرا أوضح فيه المشكلات التى سيعانيها المجتمع البريطانى نتيجة لمـا أوضحتـه الأرقــام من تزايد الاســتهلاك فيما يتعلق بلحــوم الأبقار ، وخلص التقرير فى نهايته الى الأهميــة البالغة فيما يتعلق بتربية المواشى بالأســلوب العلمى الذى يحقق مزيدا من تســمين الماشية ، وبالتالى الحصول على مزيد من اللحم • كذلك فان المجلس المركزى البريطانى أجرى دراسة واســعة بالتعاون مع وكالة اللحوم وتربية المواشى Meat and live stock Commission واتحادات الفلاحين ، والهيئات التعاونية ، وغيرها من الهيئات المعنية ، وقد صــدر التقرير الذى يمثل هذه الدراسة فى عام ١٩٧٣ ، ويتضح من هــذا التقرير « أنه ينبغى على الجمعيات التعاونية أن تسعى نحو تحقيق التكامل بين المنتجين وموردى الأعلاف

Cooperatives should seek to develop the interdependence of producers and feed suppliers.

ولعل نظرة الى الجدول العام الذى يمثل النشــاط الزراعى فى المملكة المتحدة فى ١٩٧٦/٣/٣١ توضح لنا أن جمعيات اللحوم عددها سبعة جمعيــات فقط ، ويتدرج فى عضويتها ٥١٢٦ عضــوا ، وأن اجمالى انتاجها بلغت قيمته ٣٠ مليون ، ٨٥٤ ألف جنيه انجليزى ، والسبب فى قلة عدد هــذه الجمعيات أنها بطبيعتها تمارس نشاطها فى منطقة واسعة ، وتعتمد على أكبر عدد ممكن من الأعضاء •

ويلاحظ أن بعض هذه الجمعيات قد تقوم* ببيع الماشــية الى المذابح slaughterhouse أو تبيعها للهيئــات التى تطلبها لمزيد

---

*) Social marketing of Agricultural Co-operation in Britain: an Explotation - by Gordon Foxall, University of New Castle 1977.

من التسمين ، أو قد تبيع مواشيها عن طريق المزادات للحصـــول على أفضل الأســـعار بالنسبة للمنتجين • كما أن البعض الآخر من هذه الجمعيات يمتلك مجزرا خاصا an abattoir مستهدفة من وراء ذلك حفظها وتعبئتها . ثم يبيعها بعد ذلك بالأسعار المناسبة •

ولعل من الأهمية أن نوضح أن الحكومة البريطانيـــة تصدر كل عام جدولا سنويا للأسعار Annual price review وهـــذا الجدول يتضمن فقط أسعار الماشية ، ولا يتضمن أســـعار الذبائح . والحكومة البريطانيـــة فى ذلك تعتبر الذبح فرعـــا من فروع الصـــناعة وليس الزراعة ، وهـــذا ما لا يعترف به الفلاحون خاصـــة وأن الذبح يرفع من قيمة ** الذبيح ، والفلاحون فى ذلك يرون أن الذبح عمليـــة منطقية مترتبة على الجهود التى بذلوها من أجل تربية الماشية •

ويهمنا أن نوضـــح أن الآونة الأخيرة تستهدف تجمع عدد من الجمعيـــات ، بهدف أن ينشىء كل تجمع وحـــدة تبســـمين مركزيـــة خاصـــة به Central Cooperative

ونحن باستعراضـــنا للجدول العـــام نجد أنه يوجد فى بريطانيـــا ١٢٠ جمعية للماشية ويندرج فى عضويتها ٢٨٫٥٤٠ عضـــوا ، وبلغت اجمالى قيمة المعاملات فى ١٩٧٦/٣/٣١ أكثر من ١٢٩ مليون جنيـــه انجليزى •

التعاونيات التسويقية للصوف Wool

يمثل الصوف المجزوز Clip Wool أقل من نسبة ١٪ من قيمـــة الانتاج الكلى الزراعى فى بريطانيا ، ووفقا للتعليمات التى أصدرتها

**) Co-operative marketing of meat & livestock in the south West- by T.D. Gosson, Agricultural Economics Unit, University of Exeter, Report No. 199, 1977.

الحكومة البريطانية فى عام ١٩٥٠ فان جميع الصوف المجزوز ينبغى أن يباع للمجلس البريطانى لتسويق الصوف

وعلى هذا الأساس فان الجمعيات التعاونية لتسويق الصوف ، بالاضافة الى الهيئات الأخرى المعنية بانتاج الصوف ، تقوم بمهمة التمويل للفلاحين الذين يقومون بتربية الأغنام والذين عليهم أن يراعوا كافة التعليمات التى ترشدهم الى أفضل الأساليب التى يمكن عن طريقها الحصول على الصوف الجيد ، ويلاحظ أن المجلس البريطانى لتسويق الصوف كان له بعض المصالح المباشرة مع بعض هذه الهيئات ، وتمثل جمعيات التسويق التعاونى للصوف فى هذا المجلس المختص ، وتقدر الاحصائيات الرسمية مقدار ما تسهم به الجمعيات التعاونية لتسويق الصوف بنسبة قدرها ٣٢٪ من الانتاج الكلى ، ولاشك أن هذه نسبة كبيرة •

ولعل من الأهمية بمكان أن نوضح أنه ثارت مناقشات كثيرة حول استراتيجية التسويق التعاونى الزراعى بصفة عامة ، واستراتيجية التسويق التعاونى بصفة خاصة ، وفيما يتعلق بالأخيرة ، فان بعض الآراء نادت بضرورة انشاء أجهزة تعاونية تسويقية جديدة ، غير أن الأمر استقر على أنه الأفضل من ذلك هو العمل على تقوية تعاونيات التسويق الحالية ، ليس فقط من أجل خفض التكاليف ، انما أيضا حتى لاتحدث منافسة بين منشآت الفلاحين يترتب عليها خفض الأسعار التى تعود عليهم فى الآخر ، هذا مع ملاحظة أن هناك منشآت أخرى منافسة فى هذا المجال •

وان نظرة الى الجدول العام الاحصائى للنشاط التعاونى الزراعى فى المملكة المتحدة ، وكذلك الجداول الفرعية للمناطق المختلفة ،

توضح لنا أن جمعيات التسويق التعاونى للصوف تتركز فى منطقة انجلترا . وأن عددها خمس ، يندرج فيها ١٠٫٩٦٧ عضـوا ، وأن اجمالى قيمة معاملاتها يبلغ فى ٣١/٣/١٩٧٦ مبلغا قدره ما يقرب من ثمانية ونصف مليون جنيه انجليزى •

جمعيات التسويق للالبان ومنتجاته Milk and Milk Products

من حيث قيمته ، حيث أن اللبن يشكل نسبة قدرها ٢٢٪ من الانتاج الكلى وذلك حسب الاحصائيات الرسمية الصـادرة فى عام ١٩٧٣ • غير أنه من حيث اسـهام تعاونيـات التسويق الزراعى للالبـان فى تسويق اللبن ، فان هـذا الاسـهام يعتبر ضعيفا حيث يتراوح بين ١ ، ٢٪ ويعزو البعض هذا الانخفاض الى صـدور قوانين التسويق فى عـام ١٩٣٠ •

وباستعراضنا للجدول الاحصائى العام عن النشاط الزراعى فى بريطانيا عام ١٩٧٦ يتبين لنا أنه يوجد فى بريطانيـا عشرين جمعية للالبان ، يتدرج فى عضويتها ٧٦٢٥ عضـوا ، وتبلغ قيمة معاملاتها ٣٥ مليون ، ٧٣٢ ألف جنيـه انجليزى ، كما ويتبين لنا من التحليل أنه يوجد من هذه الجمعيات ثلاث جمعيات فى منطقـة ويلز وخمس جمعيات فى منطقة انجلترا ، واثنتى عشرة جمعية فى منطقة شمال ايرلنده • ولايوجد أية جمعيات فى منطقة اسكتلندة ، والسبب فى هـذا أنه نتيجة لصـدور قوانين التسـويق ، تكونت « مشـاريع اللبن التسـويقية » Milk Marketing Schemes فى أعـوام ١٩٣٣ - ١٩٣٤ ، ونظرا لمـا تضمنته هـذه المشاريع من مزايا ، هذا بالاضافة الى الظروف السيئة التى كانت تجتاح المجتمع وقتئذ ، فان تعاونيات الالبان فى اسكتلندة فضلت أن تنضـم الى مجالس التسويق وتنهى شخصيتها • أما فيما يتعلق بمنطقة انجلترا وهى التى تشـكل أهم

المناطق تأثيرا فيما يتعلق بالنشـاط التعاونى بوجه عام ، فانه عند حلول عام ١٩٣٣ وما صاحبه من ظروف سيئة ، فان جميع جمعيـات الالبان حققت خسائر وأغلقت أبوابها ولم يبق منها سـوى جمعيـة واحـدة ، ونفس الوضـع حدث فى منطقـة ويلز حيث لم يبق فى عام ١٩٣٣ سـوى جمعيـة واحدة • وقد أخذت جمعيـات التسويق التعاونيـة للالبان ومنتجاته حظها من النمو فى الآونة الأخـيرة ، ولعل أكثر المناطق ازدهارا فيما يتعلق بجمعيات الالبان هى منطقـة شمال ايرلنده ، اذ أن قيمة اجمالى معاملات جمعيات الالبان وصلت قيمتها فى عام ١٩٧٦ الى ما يقرب من ٢٦ مليون جنيه انجليزى •

والأصل فى هذه الجمعيات أنها تجمع الالبان من أعضائها بأفضل الأساليب الصحية ، كما تقوم بتعقيمه بالأساليب الآلية ، ثم تعبئـة وفقا لاحتياجات سوق المستهلكين ، وعلى وجه الخصوص فى المدن ، وتحتفظ لنفسـها بالقدر من الالبان الذى يلزم لتصنيع اللبن وفقـا لاحتياجات خطوط الانتاج لديها ، سواء أكانت للجبن ، أو الزبد ، أو اللبن الزبادى •• أو القشـدة •• أو منتجات الالبان الممزوجـة بالفواكـه الطبيعيـة •• أو اللبن المجفف •• الخ الى غير ذلك من منتجات الالبان • ويلاحظ أن حجم الانتـاج أو تعدد ألوانه يعتمد بالدرجة الأولى على قدرة الجمعية المالية ، وحجم العضـوية القادرة على تزويد الجمعية بالالبان اللازمة ، واحتياجات السوق المحليـة ، الى غير ذلك من متطلبـات دراسـة السـوق ، والقدرة على توفير الكفاءات الادارية والفنية اللازمة لادارة مثل هذه المشروعات •

جمعيـات التسويق للأسـماك : Fisheries

تضـع التقسيمات الاحصائية فى المملكة المتحـدة مستخرجات البحار فى نطاق النشاط الزراعى ، وبالنظر الى الجدول العـام الذى يوضح احصائيات النشاط الزراعى فى المملكة المتحدة فى ١٩٧٦/٣/٣١

يتضح أن القيمة الاجمالية لمعاملات جمعيات صيد الأسماك ومنتجاته تبلغ قيمتها ٤ مليون ، ٧٠٦ ألف جنيه انجليزى ، من القيمة الاجمالية للنشاط الزراعى الذى تبلغ قيمته أكثر من ٨٩٤ مليون جنيه انجليزى. كما ويتضح من هـذا الجدول أن جمعيـات مصـايد الأسـماك تبلغ ١٣ جمعية ينضم اليها ٢٠٤٠ عضوا . وأن هـذه الجمعيـات جميعا توجد فى الشمال فى منطقة اسكتلندة ، ولاتوجد تعاونيـات مصايد أسماك أخرى فى أى منطقة من مناطق المملكة المتحدة الأربع سـوى بعض التعاونيات فى شمال أيرلندة ، وقيمة معاملات هـذه الجمعيات أوردتهـا الاحصـائيات فى نطـاق « أنواع أخرى من الجمعيـات التسويقية » ، والسبب فى هذا ضآلة قيمـة الانتاج بحيث لا يبرر تفرده ببنود خاصـة به .. ويبدو أن النشاط الاحصائى التعاونى فى بريطانيا يسير على هدى النشاط الاحصائى للحلف التعاونى الدولى ، حيث أن الحلف يضع نشاط اللجنة الفرعية لتعاونيات الأسـماك فى نطاق اشراف اللجنة الزراعية ، وهى من اللجان الرئيسية الدائمـة للحلف التعـاونى الدولى .

والمعتقد أن السبب فى عدم اقبال التعاونيين فى بريطانيا على الدخول فى مجال النشاط التسويقى التعاونى للأسـماك ومنتجاتها ، يرجـع الى أن النظـام التسـويقى للأسـماك « معقـد الى حد ما **rather complex** بما فى ذلك أسواق الجملة . سواء عند ميناء رسـو أساطيل صيد الأسـماك أو فى سـوق المستهلكين الأخير ، فالتسويق النموذجى للأسماك يتطلب المرور فى ست قنوات للتوزيع بما يتخللها من مراحل ، وذلك من بدء انزال الأسـماك على الشواطىء الى مرحلة عرضها على المستهلك الأخير . ومما لاشـك فيه أنه توجد أسباب هامة جدا لوجود مثل هـذا النظـام التسويقى المعقد للأسـماك ، حيث أن هنـاك طلب شديد من المستهلك الأخير

فيما يتعلق بالحصول على درجة عالية من الأسماك الطازجة High degree of Freshness كما وأنه توجد وسائل متعددة لصيد الأسماك ، وعلى وجه الخصوص بالنسبة لصغار صائدى الأسماك ، ويقابل ذلك أن احتياجات المستهلكين أيضا متعددة Consumers Requirenents are varried . وتأسيسا على ذلك فانه توجد أيضا العديد من الأسواق للأسماك ومنتجاتها ، وذلك تبعا لنوعها وحجمها وجودة طعمها وذيوع الأهمية النسبية الغذائية لبعضها .. الخ .. كل هذا أدى الى وجود مثل هذا النظام المعقد لتسويق الأسماك الذى يقابل بكفاية تامة احتياجات المستهلكين .

وتعمل تعاونيات الأسماك على تحقيق أكبر قدر ممكن من العائد للصائدين ، ومن ذلك ما يلجأ اليه البعض كتقليل قيمة العمولة .. التى يتقاضاها فى مقابل تسويق الأسماك الى بعض حلقات التسويق ، أو ما يلجأ اليه البعض الآخر من ايجاد نظام للائتمان فيما يتعلق بالمعاملات Credit busines ، ومن شأن هذا النظام أن يضع الكثير من التيسيرات التى توسع من نشاط أعضاء التعاونيات .

وهناك العديد من المشكلات التى تواجه تعاونيات تسويق الأسماك ، والزمتها الحاجة الى ترشيد وسائل البيع بالتجزئة ، حيث أن منافذ توزيع التجزئة للأسماك تتميز بصغر حجمها ، والضآلة النسبية لمبيعاتها ، والأهمية القصوى بالنسبة لها لعرض أسماكها طازجة .. ومن هذه العوامل جميعا يتضح الصعوبة البالغة فيما يتعلق بتحديثها وتأثيثها بما يفى احتياجات المتطلبات . وكذلك توجد صعوبة فيما يتعلق بحلقة سوق الجملة ، حيث أن منشآتها فى كثير من الأحيان تضيق عن استيعاب المنتج الذى ينبغى ارساله ايفاء لطلبات المستهلكين ، هذا بالاضافة الى أنها قد تعجز عن القيام بمتطلبات العملية التسويقية السمكية بالسرعة والكفاية اللازمة ، هذا غير

ما قد تقابله من مشـــكلات فيما يتعلق بالأســـعار نتيجة وجود بعض كبـــار المحتـكرين الذين يستطيعون أن يتحـــكموا فى الأســـــعار Prices being formed under monopolistic influences.

ويعتقد المهتمون بتسويق الأســـماك أن هناك تطورات هامة قد حدثت فعلا فى الأونة الأخيرة نتيجة للتقدم الذى تحقق فى صيد الاسماك وتجميدها Frozen Fish وما ترتب على ذلك من تصنيع الأسماك ، بحيث يمـــكن التنبؤ مستقبلا باحتمـــال قيـــام ســـوق خاصـــة لهذه المنتجات ، حيث أن خصائصها كسلع قابلة للتوزيع تختلف تماما عن ســـوق الأسماك الطازجه •

الجمعيات التسويقية الخدمية : Service Co-operatives

من الأهميـــة بمكان أن يكون واضحا ، أنه بالنســـبة للمجتمـــع البريطانى الذى يتميز بأنه على درجة عالية من الكفاءة وحسن التنظيم، ووجود مجتمع زراعى متقدم ، فان حاجة الفلاح فيه تكون ماســـة ، ليس فقط لتنمية قدراته ومهاراته الخاصة ، أو الاعتماد على أسواق منظمـــة أحسن تنظيم كسوق لمنتجاته ، بل انه أيضـــا يحتـــاج الى الوسائل المتاحة التى تسهم فى تحقيق انتاج جيد ، وأن تكون هـــذه الوسائل بالأســـعار المناسبة ، ومن بينها مثلا ما قد يحتاجه الفلاح من منتجات المزارع الأخرى المتقدمة والجيدة كالحبوب ، والبذور ، والحيوانات الصغيرة ذات السلالة الجيدة ، أو بعض السلع المصنوعة التى تشترى من مصادر تجارية أو مصـــادر تعاونية •• الخ •• الى غير ذلك من التيسيرات التى يتطلبها الانتـــاج الزراعى التعاونى بحيث يقابل احتياجات العصر ومتطلباته ، وعلى وجه الخصـــوص فى مجتمع سريع التغير تلعب فيه التكنولوجيا الحديثة دورا هاما وبارزا فى التطور والتقدم ، وأن احتمالات الانتكاس تكون شديدة لمن لم يعد نفســـه للاخـــذ بأســـباب التقدم •

ومن بين الجمعيات الخدمية مثلا جمعيات التأمين الزراعية ، حيث تقوم هذه الجمعيات بالعمل على حماية المزارعين من الاخطار التى قد يتعرضون لها فى حياتهم الزراعية ، وأثناء ممارستهم لنشاطهم الزراعى . كحوادث المرض والعجز والشيخوخة واصابات العمل ، والحريق ، والأوبئة التى قد تفتك بماشيته ، أو الفياضانات التى قد تجتاح أرضه . أو البرد أو الصقيع الذى قد يقضى على محاصيله .. الخ .. كل هذا وغيره يتعرض له الفلاح أثناء حياته وأثناء قيامه بواجباته . الأمر الذى قد يجعله فى موقف يجد نفسه فيه وقد ضاع شقاء الجهد الذى بذله ؛ ومن هنا كان ينبغى الاحتياط قدر الامكان للتخفيف من هذا الموقف عن طريق انشاء جمعيات التأمين الزراعية التى تقوم بالتأمين ضد معظم هذه المخاطر ، وقد يوجد من أجل تحقيق ذلك جمعيات تأمين متخصصة كجمعيات التأمين ضد الحريق ، وجمعيات للتأمين على الماشية ، الى غير ذلك .. ، ويوجد على رأس الأجهزة المهتمة بالتأمين على مختلف أوجه النشاط الزراعى فى بريطانيا جمعية التأمين التعاونى التبادلى ذات المسئولية المحدودة والتابعة للاتحاد القومى للمزارعين البريطانيين The National Farmers Union matual Insurance Society Ltd.

ومن الجمعيات الخدمية التى يحتاج اليها النشاط الزراعى التعاونى الجمعيات التى تقدم التسهيلات اللازمة لمقتضيات عمليات التلقيح الصناعى Artificial insemination Facility والجمعيات التى تقدم القوى البشرية اللازمة Labour Supply والجمعيات اللازمة لعملية تجفيف الدريس Grass-drying Operation وجمعيات مقاومة الآفات . Pest Clearance Societies الى غير ذلك من أنواع الجمعيات التى يتبين من الجدول العام الذى عرضناه عن النشاط التعاونى الزراعى فى المملكة فى ١٩٧٦/٣/٣١ ، أنه يوجد ٣٦ جمعية

خدمات ، وأن عدد أعضاء هـذه الجمعيات يبلغ ١٤٫٢٣٤ عضوا ، وان اجمالى قيمة ما قدمته من خدمات يبلغ مليون ، ٦٦ ألف جنيـه انجليزى ، وأن هذه الجمعيـات الخدميـة منتشرة فى شتى أنحـاء مناطق المملكة المتحدة الرئيسية ، حيث يوجد منها ست جمعيات فى منطقة ويلز يتدرج فيها ٨٨٧ عضوا ، ويوجد ٢٣ جمعيـة فى منطقة انجلترا يتدرج فيها ١٥٫٢٢ عضـوا ، ويوجد أربـع جمعيـات فى منطقة شمال ايرلندة ويتدرج فيها ٧٤٦ عضـوا ، ويوجد ثلاث جمعيات فى منطقة اسكتلندة ويتدرج فيها ٧٩ عضوا .

وأخيرا ... فانه من العلامـات البارزة التى أسهمت فى تقدم ونمو النشاط التعاونى الزراعى ، انشاء هيئة المديرين للتعاون الزراعى
Agricultural Co-operative managers association
منذ عام ١٩٣٧ ، وقد تعاونت هذه الهيئة مع مؤسسة هوارس بلانكت فى كثير من الجهود التى أدت الى تنمية قدرات المديرين ومهاراتهم ، بحيث أصبحوا قادرين على متابعـة التطورات العصرية ، وتنميـة القيادات المعاونة بما يسمح بديناميكية النشاط وسرعة انجـاز المهام فى كفايـة تامـة .

ولعل من الأهمية بمكان أن نوضح أنه فى حلقة دراسـية لمديرى التعاونيات الزراعية ، عقدت فى عام ١٩٧٤ ، طرح هذا السؤال ...
ما هى أهداف التعاونيات الزراعية ؟
What were the objectives of an agricultural Co-operative ?

وقد كان هناك اجماع على التعريف التالى :

ان الهدف من التعاونيات الزراعية ، هو امداد أعضائها بالخدمات التجارية ، من أجل تحسين شئونهم الاقتصـادية ، التى ينبغى أن يتم أداؤها بأقل تكلفة ممكنة ، مرتبطة بالجودة والصيانة وحسن الخدمة .

" The object of an agricultural Co-operative is to provide its members with a commercial service for the promotion ot their economic interests, wich will operate at the lowest cost consistent with the quality, mainterance and improvement of the service, and remain under producers control ".



تقوم الهيئة التعاونية لمديرى التعاونيات الزراعية بدور على جانب كبير من الأهمية فى تدريب مديرى هذه التعاونيات ، وتوضح الصورة احدى الزيارات التى تنظمها هذه الجمعية للمديرين الجدد لاحدى تعاونيات انتاج البذور.

تطور التنظيم التعاوني في

البنيان التعاوني في تشيكوسلوفاكيا

تعريف بتشيكوسلوفاكيا :

تقع تشيكوسلوفاكيا فى قلب أوروبا ، ولها حدود مشتركة مع ست دول هى : بولندا — المجر — النمسا — ألمانيا الشرقية — ألمانيا الغربية — الاتحاد السوفييتى — وهى دولة مقفلة ليس لها شواطىء على البحار أو المحيطات ، وتبلغ مساحتها ١٢,٩ مليون هكتار — وثلث هذه المساحة مغطى بالغابات والباقى يستغل فى الزراعة وتبلغ مساحة البحيرات نحو ٤٩ ألف هكتار .

وتعتبر تشيكوسلوفاكيا من البلاد الغنية بمعادنها — ففيها الفحم ، والمواد الخام لصناعة الزجاج والحديد ، والمنجنيز ، والرصاص ، والصفيح ، والجرافيت ، واليورانيوم .

تتمثل ثروتها الزراعية فى القمح ، والشعير ، والبطاطس ، والذرة ، والتبغ ، والعنب ، وعلف الماشية .

ومصادر المياه عندهم هى الأنهار مثل : فيأفا — اللامى — المرافيا — الدعجى . ومتوسط معدل سقوط الأمطار السنوى من ٦٠٠ — ٧٠٠ ملم[1] .

وبلغ عدد سكان تشيكوسلوفاكيا فى عام ١٩٦٧ — ١٤,٣٠٥,٠٠٠ نسمة ، بزيادة قدرها ١٤٧,٠٠٠ عما كان عليه تعداد السكان فى عام ١٩٥٧

وسكان تشيكوسلوفاكيا خليط من جنسيات مختلفة ، والجنسيتان الرئيسيتان هما التشيك ، وتبلغ نسبة السكان منهم ٦٦,٢٠٪ ، والسلوفاك ونسبتهم ٢٨٪ ، أما بقية الجنسيات فتبلغ نسبتهم ٥,٨٪ .

وبلغ عدد العاملين فى الاقتصاد الوطنى التشيكى فى عام ١٩٦٧ ــ ٦,٦٨٦,٠٠٠ عاملا ، وذلك فيما عدا الصناع ، ويعمل من هؤلاء العمال ٢,٥٧٠,٠٠٠ عاملا فى الصناعة ، ١,٢٢٧,٠٠٠ عاملا فى الزراعة ، ٥,٥٧٠,٠٠٠ فى الانشاء ، ٢٣٥,٠٠٠ فى الصحة ، ٣٩٨,٠٠٠ فى التعليم والثقافة والرياضة البدنية(٢) .

وقد ظلت تشيكوسلوفاكيا دولة رأسمالية حتى ١٩٤٥ ، حينما بدأت تتجه نحو الاشتراكية .

تاريخ الحركة التعاونية :

يرجع تاريخ الحركة التعاونية فى تشيكوسلوفاكيا الى أكثر من قرن مضى . عندما قامت الطبقات الفقيرة البائسة من العمال والفلاحين والطبقات المتوسطة بعض المحاولات ليدافعوا عن أنفسهم ضد جشع الطبقة الرأسمالية فأنشئت أول جمعية تعاونية فى فبراير ١٨٤ وان لم تأخذ الحركة التعاونية مكانتها الا فى نهاية القرن التاسع عشر عندما اتحدت الطبقات العاملة مع عمال الزراعة فى ظل قيادة ثورية مشتركة ، فتمكنوا من وضع القوة الحقيقية فى أيديهم وبدأوا فى بناء مجتمع اشتراكى يكافح من أجل زيادة الانتاج فى جميع القطاعات وتنظيم التجارة .

وخلال التاريخ الطويل الذى قطعته الحركة التعاونية التشيكية ، مرت الحركة بتنظيمات وأشكال متعددة ومختلفة . ففى أول الأمر نشأت جمعيات تعاونية اتخذت ستارا للدفاع عن مصالح أصحاب المشاريع الكبيرة الرأسمالية ، وكان قطاع التعاون بصفة خاصة هو القطاع الذى تسترت وراءه الرأسمالية .. الأمر الذى أدى الى عدم تكوين حركة تعاونية حقيقية تهتم بمصالح العمال والفلاحين .

ويعتبر تحـــرير تشيكوسلوفاكيا من قبضة الألمان عام ١٩٤٥ نقطة تحول هامة فى تاريخ الحركة التعاونية ، فقد كانت الحركة التعاونية على رأس قائمة برامج البناء بعـد الحرب ، وأصبح(٣) المجلس المركزى للتعاون يمثل الحـركة التعاونية الداخلية . وعقب الانتصار النهائى للطبقة العاملة فى عام ١٩٤٨ تم انشاء الاتحادات التعاونية .

وبدأ الفلاحون فى مستهل عام ١٩٤٩ فى تكوين الجمعيات التعاونية الزراعية باختيارهم فزاد بذلك حجم الانتاج الزراعى التعاونى . وأصبح يمثل ٨٠٪ من جملة الانتاج الزراعى فى تشيكوسلوفاكيا . كما تشـل حركة التعاون الاستهلاكى ٢٧٪ من اجمالى تجارة القطاعى . وأصبح التعاون الانتاجى هو المسيطر على معظم الخدمات والانتاج . وصارت المساكن التعاونية تمثل ٣٠٪ من مجموع مساكن الدولة .

ويمكن تقسيم مراحل بناء الاشتراكية فى جمهورية تشيكوسلوفاكيا الى مرحلتين أساسيتين . نعرض فيما يلى الى ما أسهم به التعاون فى البناء الاشتراكى خلال هاتين المرحلتين .

المرحلة الأولى — من عام ١٩٤٥ الى عام ١٩٤٨ :

لعل من الأمور الجديرة بالملاحظة ، أن التنظيمات التعاونية كانت فى بدء أيام التحرير ، تنظيمات ضعيفة لا توجد بينها روابط وثيقة ، وذلك نتيجة لكثير من التناقضات الداخلية التى كانت سائدة وقتئذ .. هذا فضلا عن التناحرات الحزبية والقيود التى كانت تفرض عليها نتيجـة لمقتضيات الحرب . واهتمت الحكومة بعد التحرير بتعميق الديموقراطية لدى الشعب عن طريق تهيئة الأساليب التى يمكن أن يمارس بها الشعب

حقوقه الديمقراطية .. ومن أجل هذا ، فان برنامج الحكومة الجديدة بعد التحرير تضمن أهمية التعاونيات كمنظمات ديمقراطية . وقد طالب برنامج الحكومة كافة التنظيمات التعاونية أن تطهر صفوفها من كافة القوى العاملة التي تعاونت مع المحتلين ، وذلك لكي يتمكن أعضاء هذه التنظيمات من انتخاب قيادات جديدة بالأسلوب الديمقراطي السليم ، البعيد عن أي تأثير من تأثيرات القوى الوظيفية التي تعاونت مع المحتل ، والتي كان يمكن أن يكون لها تأثير بأسلوب أو بآخر نتيجة لما اكتسبته من مظهرية معينة أثناء فترة الاحتلال .

وأمكن بعد تطهير الحركة التعاونية في تشيكوسلوفاكيا من العناصر غير المرغوب فيها ، اجراء انتخابات من القاعدة الى القمة ، وذلك لتحقيق ديمقراطية الادارة في الحركة التعاونية ، بحيث يتم تشكيل المجلس المركزي للتعاونيات ، والذي اصبح وقتئذ الهيئة الوطنية الممثلة للحركة التعاونية باسرها .. وبذلك امكن تحقيق مفهوم توحيد التنظيمات التعاونية .

ويهمنا أن نوضح أن الحركة التعاونية ، وهي تسير قدما نحو التطور من الرأسمالية الى الاشتراكية ، قد تميزت بميزتين أساسيتين .

١ ــ ضرورة أن تستند في تطورها الى قوة وولاء أعضائها ، لامكان جعل التنظيمات التعاونية تنظيمات اقتصادية ، بالاضافة الى كونها اجتماعية .. الأمر الذي تطلب ضرورة تعميق الوعي السياسي ، ليس لدى الأعضاء فقط ــ بل أيضا لدى جميع العاملين ، سواء من يعمل في الريف أو من يعمل في المدينة .. حتى يمكن خلق رأي عام قوي لصالح التنظيمات التعاونية .

٢ ـ مع التطور الاشتراكى أصبحت الدولة بمؤسساتها المختلفة مسئولة بالدرجة الأولى عن متطلبات القوى العاملة .. ومن أجل ذلك ، فان الحركة التعاونيــة كانت مطالبة فى هــذه المرحلة من التطور بتركيز جهودها فى مجالات العــمل المناسبة لظروف عملها باعتبارها منظــمات اجتماعية ذات واجبات اقتصادية يرتبط نموها بتدعيم الاقتصاد القومى وقد تطلب هذا تبسيط الشكل التنظيمى للتعاونيات .

المرحلة الثانية ـ من عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٦٠ :

يتميز عام ١٩٤٨ بأنه عام الدستور الجديد ، وقد تضمن هذا الدستور الأسس التى توضح اقامة البناء الاشتراكى فى تشيكوسلوفاكيا ، ومن بين ما تضمنته نصوص الدستور بخصوص الحركة التعاونية « تعتبر الجمعيات مؤسسات عمالية يشتركون فيها بقصد رفع مستوى معيشتهم .ولا تستهدف تحقيق أرباح عاليــة لرأسمالها المستثمر ، وأن الدولة ستساند وتساعد الحركة التعاونية الشعبية ، وذلك لصالح تطور الاقتصاد الوطنى وتحقيق الرخاء العام » .

ومنذ ذلك التاريخ أصبحت التنظيمات التعاونية قطاعا من قطاعات البناء الاشــتراكى ، وتسـهم بجهودها فى جميع المجالات نحو تحقيق التحولات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية . كما ويلاحظ أن التنظيمات التعاونية بعد مضى ثلاث سنوات من اعادة تنظيمها ، قد أسهمت بجهــد متزايد نحو تدعيم الفكر والعمل الاشتراكى ، وذلك نتيجة لأنها تقــوم بخدمة مباشرة للأعضاء وللجمهور ، وكذلك لأن جهــدها المتزايد أدى بالتالى الى تناقص أثر القطاع الخاص فى مجــالات الانتاج والتــوزيع والتجارة . والذى يوضح هذا أن القطاع الاشتراكى فى عام ١٩٤٨ وهو

القطاع الحكومى والتعاونى معا ، كان يستخدم ٤١٪ من مجموع الأيدى العاملة ، وأنتج ما يقرب من ٧٠٪ من الدخل القومى .. أما القطاع الخاص والذى يتميز باعتماده على استغلال جهود العمال ، فاننا نراه قد استخدم ١٩٪ من مجموع الأيدى العاملة ، وأسهم بقدر يقرب من ٣٠٪ الدخل القومى .. كما ويلاحظ أن المنتجين الصغار والذين يعتمدون على أنفسهم ، والذين كانوا يمثلون ما يقرب من ٤٠٪ كان اسهامهم فى الدخل القومى يعادل ما يقرب من الـ ١٠٪ .

وقد بذلت الدولة جهدا كبيرا من أجل تحقيق التطور الاشتراكى فى مختلف المجالات التى يمكن أن يسهم فيها النشاط التعاونى[٥] .. خاصة فى المجال الزراعى حيث كانت هناك عقبات أمام تجميع الفلاحين ذوى الملكيات الصغيرة والمبعثرة ذات الانتاجية الضعيفة .. نقول كانت هناك صعوبة فى تحويلها الى قوة تقدمية اجتماعيــة جديدة وهى ايجاد طبقــة « الفلاحين الاشتراكيين التعاونيين » ، والذى كان تحقيقها أمرا ضروريا وذلك للمشكلات التى تنجم عن الفوارق فى الدخول بين حاصل الزراعة والصناعة المتقدمة التى كانت تتميز بها تشيكوسلوفاكيا ، والتى كانت مؤسساتها تدار من قبل الدولة مباشرة نتيجة للتأميم .

وكذلك تميزت هذه الحقبة بأن التعاونيات الاستهلاكية تملــكت شبكة واسعة من المحلات التعاونية ، وكان أعضاء هذه التعاونيات على درجة كبيرة من الولاء للحركة ، وكانوا على جانب كبير من الفهم الوعى السياسى .. الأمر الذى جعل منهم قوى مناضلة ضد القطاع الخاص ، وقد أدى جهدهم المتزايد الى أن يتخلصوا تماما من الرأسمال الخاص فى مجال التجارة التجزئة .. كما ويمكننا القول أن نظام الدولة فيما يتعلق

بخلق جهاز للائتمان أدى الى ايجاد نظام دقيق لتسعير مختلف السلع وتحقيق انتشارها فى أنحاء البلاد .. هذه الجهود حققت مزيدا من التحول الاشتراكى فى مجال توزيع البضائع بحيث يسرت فعلا مهمة التنظيمات التعاونية الاستهلاكية واختفاء القطاع الخاص من هذا المجال .

ان تحليل التطور الاقتصادى والسياسى فيما بين عامى ١٩٤٩ ، ١٩٦٠ يظهر للباحثين أن هذه الفترة بالذات كانت تعتبر فترة وضع الحجر الأساسى للبناء الاشتراكى واستكمال بنيانه ، والتى كانت تستهدف بالدرجة الأولى سيادة العلاقات الانتاجية والاشتراكية فى كافة أنشطة الدولة ، بحيث اصبح من الممكن بعد هذه الفترة السير قدما نحو التطور التدريجى من الاشتراكية الى الشيوعية .



خريطة توضح موقع تشيكو سلوفاكيا فى قلب أوربا وأنها دولة مقفلة ليس لها شواطئ على البحار أو المحيطات.

٢١ ـ تشيكوسلوفاكيا والنشاط التعاونى الزراعى

البنيان التعاونى فى القطاع الزراعى

لعل من الأمور الواضحة فيما يتعلق بالتعاونيات الزراعية أنها كانت قبل عام ١٩٤٥ خاضعة للعناصر الرأسمالية ، ولذلك فان هذه التعاونيات خدمتهم ليس فقط من الناحية الاقتصادية ، بل أيضا من الناحية السياسية .. اذ أن الرأسمالية بحكم الأوضاع التى كانت قائمة وقتئذ كانت تسند الحكم الفاشستى ، وكان هذا الحكم يقيد من حركة القوى العاملة ، وقد يسرت هذه القيود أن يستخدم الرأسماليون التعاونيات كمنافذ لتخزين وتوزيع الحاصلات الزراعية لكى تكون فى خدمة المحتلين .. اذ كانت تقوم هذه التعاونيات بتقديم الكميات المخصصة لها الزاميا الى مراكز الاحتلال فى مختلف المواقع .. غير أن الحال قد تبدل بعد عام ١٩٤٥ ، خاصة وأن الدولة لجأت الى مصادرة جميع أراضى المواطنين الذين تعاونوا مع المحتل ، وكذلك أراضى المستوطنين الألمان الذين أجبروا على مغادرة البلاد ، وقد بلغت مجموع الأراضى المصادرة وقتئذ ٢ مليون ، ٩٤٠ ألف هكتار ، وزعت على الفلاحين وعلى الأخص الفقراء منهم . وكان متوسط مساحة ملكية الأرض للفرد التى وزعت ١٣ هكتار .

كما ويهمنا ان نشير الى أن الدولة لم تلجا الى مصادرة او تاميم الأراضى الزراعية التى كان يملكها الراسماليون الذين لم يتعاملوا مع النازيين .. اى انها أبقت مراكزهم

الاقتصادية كما هى دون مســــاس ، وكان هؤلاء يمتلكون حتى عام ١٩٤٦ ـ ٣٦٪ من الأراضى الزراعيـــة . ورغما عن ذلك فان الحركة التعاونية الزراعية أخذت فى التطـور التدريجى البطىء القائم على الكفاح المستمر للدفاع عن حقوق صغار ومتوسطى الفلاحين، لكى يحتلوا المراكز الرئيسية المستهدفة لهم فى الحركة التعاونية الزراعية .

وتضم الحركة التعاونية الزراعية بصورة خاصة ما يأتى :

(أ) تعاونيات الشراء والتسويق الزراعية ، وهــذه تتخصص فى شراء وبيع المنتجات الزراعية .

(ب) تعاونيات الصناعة التحويلية الزراعية ، وكانت تضم تعاونيات الألبان واستخراج النشاء والتقطير والطحن والمخابز .

(جـ) تعاونيات التسليف الزراعية ، وهذه كانت تقبــل الودائع الزراعية ومدخرات السكان ومنح السلف الزراعية .

(د) تعاونيات زراعية أخرى ، وهذه تشمل تعاونيــات الميكنة وكهرباء الريف وكهرباء المواصلات وصيانة التربة والغابات والمراعى .. الخ .

وقد استقرت الجهود التى بذلت نحو اتمام عملية البناء التعاونى على أن يتم بناء « التعاونيات الزراعية الموحدة » من خلال أربعة مراحل، كل مرحلة منها تعتبر تعاونية موحدة .. غير أنها تتطور فى توحيدها من مرحلة الى أخرى ، بالقدر الذى يتناسب مع تقبل الفلاحين للفكرة وايمانهم

بها وقدرتهم على تطبيقها ، حتى يمكن عن طريق هذه المراحل المتتالية التأكدمن أن عملية البناء تتم فىخطوات وئيدة تمكنها من تحقيق أهدافها، واستقرت الجهود أيضا على أنه ليس هناك ما يمنع اطلاقا اذا ما كانت الظروف مناسبة من اختصار مرحلة أو أخرى ، اذا وجد الفلاحون أنفسهم أن ذلك فى صالحهم .

تتطور هذه المراحل من حيث تكوين أنواع[٦] التعاونيات وفقا لما يأتى :

النوع الأول — التعاون المتبادل بين الجمعيات الصغيرة المتجاورة :

يتميز هذا النوع بأن كل جمعية من الجمعيات تحتفظ بشخصيتها الذاتية المستقلة ، وأنه فى نطاق هذا الاستقلال يتم أسلوب العون والمساعدة المتبادلة فيما يتعلق بالخدمات التى تحتاج اليها الجمعية ، كاستخدام الآلات الخاصة بالبذور والحصاد واستخلاص الحبوب .. الخ . وكذلك استخدام بعض الحيوانات فى المجالات التى تتعلق بالخدمة المزرعية . وكل هذا يوضح أن مثل هذا الأسلوب يعتبر بدائيا ، غير أنه يمكن القول أنه فى فترة الانشاء الأولى كانت له بعض الحسنات ، منها مثلا :

١ — بقيت الملكية الخاصة على ما هى عليه ، وهذا كان له أثره الطيب فى نفوس الفلاحين .

٢ — تعتبر هذه المرحلة بالأسلوب الذى اتبعه تعويدا للفلاحين على العمل فى نطاق أسلوب العمل الجماعى المنظم ، وعليه كان يعتبر بمثابة عمل تثقيفى يوضح قدرة التعاون الجماعى على تحقيق انتاج أفضل .

النوع الثانى — التعاونيات الزراعية على قطعة موحدة من الأرض :

تعتبر هذه المرحلة أكثر تقدما من المرحلة السابقة ، اذ أن أعضاء التنظيمات التعاونية هنا ، يكونون على استعداد لأن يضعوا كافة ممتلكاتهم فى خدمة العمل التعاونى الجماعى المنظم ، فهم مثلا يضعون ما يمتلكونه من آلات وحيوانات الجر والأسمدة الحيوانية الى غير ذلك فى خدمة الزراعة التعاونية .

وتتميز هذه المرحلة بما يأتى :

١ — أن الملكية الخاصة بقيت على ما هى عليه .

٢ — يتم توزيع الحاصلات الزراعية وفقا لمساحة الأرض التى يقدمها كل تعاونى على حدة للتعاونية الزراعية .

٣ — عند اتمام جميع الأعمال التى تتعلق بالزراعة التعاونية تتم اجراءات التسويات الخاصة التى تتعلق بحسابات كل عضو على حدة ، وذلك طبقا لحسابات التكلفة التى توضع وفقا لأصول علمية .

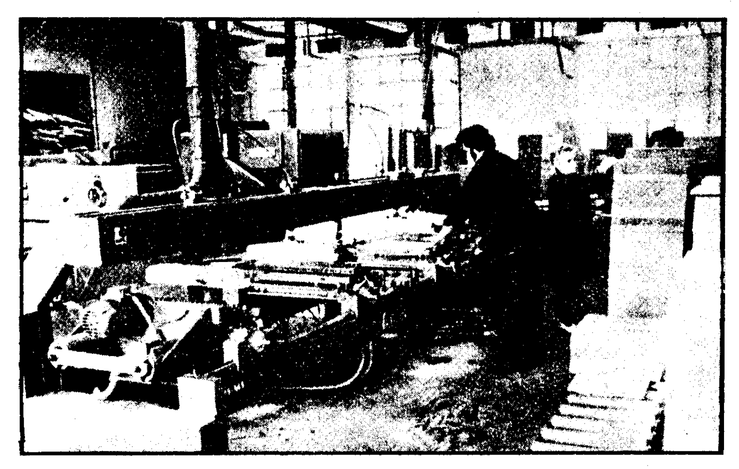
ويلاحظ انهم فى تشيكوسلوفاكيا لا يعتبرون النوعين الأول والثانى من هذه التعاونيات اشكالا من الاشتراكية ، وذلك لأن عنصر الملكية الخاصة كان سائدا فيها .

النوع الثالث — الزراعة التعاونية وتربية المواشى التعاونية :

يتم فى هذه المرحلة تجميع التعاونيين لمواشيهم فى حظائر موحدة ، وذلك حتى يمكن القيام بمقتضيات العناية اللازمة بأقل جهد ممكن ، مثل هذا الاجراء لم يكن متوفرا فى النوعين السابقين .



صورة توضح احد التعاونيات الاستهلاكية العادية المنتشرة فى القرى فى جميع أنحاء الريف بتشيكوسلوفاكيا لتوفير الاحتياجات المنزلية فى الاحياء السكنية فى الريف حيث تسكن نسبة كبيرة من الطبقات الكادحة .



احدى ورش النجارة الخاصة بتعاونية « كوستليكناد ســـيرنيمى ليزى » بتشيكوسلوفاكيا ويتبين منها تحديث التعاونيات الحرفيةللالات المستخدمة .

وتتميز هذه المرحلة بما يأتى :

١ ـ مكافأة الجهد الذى يبذله الأعضاء فى عملهم طبقا لمعدلات الأداء التى توضع وفقا لطبيعة العمل اليومى .

٢ ـ يسمح فى هذا النوع لكل عضو فى الزراعة التعاونية بمزرعة خاصة له ولأسرته لا تتجاوز مساحتها نصف الهكتار ، تستخدم عادة للزراعة الشخصية .

النوع الرابع ـ الزراعة التعاونية والتربية المشتركة للمواشى :

ويلاحظ فى هذا النوع من التعاونيات ، أنه يعتبر أعلى مراحل التطور .. اذ يتم فيه تجميع كل شىء من أجل خدمة الزراعة التعاونية .

وتتميز هذه المرحلة بما يأتى :

١ ـ يتقاضى التعاونيون مكافأة عن عملهم الذى بذلوه وبالقدر الذى أنجزوه ، وذلك بغض النظر عن مساحة الأرض التى يقدمونها للتعاونية ، وفقا لمعدلات الأداء المقررة .

٢ ـ رغما عن أن هذا النوع يعتبر مرحلة تقدمية .. الا أنه تظل فيها ملكية جزء من الأرض لا تتجاوز نصف الهكتار ملكية خاصة لعائلة كل عضو ، ويحق له ولعائلته أن يزرعها بالأسلوب الذى يراه ، أو يكون له الحق أيضا أن يزرعها مع الجمعية بأسلوب مشترك ، وفى مثل هذه الحالة ـ على العضو أن يدفع للجمعية التعاونية تكلفة العمل وفقا لمعدلات الأداء المقررة فى هذا الشأن .. ويتقاضى قيمة المحصول الذى تنتجه أرضه .

وقد لوحظ فى مثل هـذه التعاونيات الزراعية الموحدة أن هناك أعضـاء يتنازلون عن حصصهم الخاصة للتعاونية ، وذلك لكى يتمكنوا من التركيز فى الزراعة التعاونية . حيث تبين أن عائد الجهد المبذول فى الزراعة التعاونية أفضل بكثير من الانفراد بالعمل فى القطع الخاصة .

مفاهيم اخذت فى الاعتبار عند تاسيس التعاونيات الزراعية الموحدة :

لعل من المناسب أن نوضح فى هذا المقام ، أن المخططين التعاونيين فى تشيكوسلوفاكيا عندما أرادوا أن يطوروا أوجه النشاط التعاونى من مرحلة الرأسمالية الى مرحلة الاشتراكية ، كان عليهم أن يأخـذوا فى الاعتبار كثيرا من المفاهيم التى كانت سـائدة ، أو بمعنى أوضح كان عليهم أن يأخذوا فى الاعتبار واقع الحياة فى تشيكوسلوفاكيا من تقاليد وعادات ومفاهيم سائدة مستقرة فى قلوب الناس وعقولهم ، ومن خلال كل ذلك عليهم أن ينتقلوا بهم تدريجيا الى الأهداف التى يأملونها فى المجتمع الجديد .

ومن اجل كل ذلك ، فاننا نراهم عندما فـكروا فى تاسيس التعاونيات الزراعيـة الموحـدة ، لم يستصـدروا اية قرارات تشريعية تجعل ذلك فى حكم الالزام ، بل ان المبدأ الوحيد الذى اخذوا به ونشروه على الناس هو تقرير الصعوبة الاختيارية فى تكوين التعاونية الزراعية الموحدة .

وقد اعتمدت تشيكوسلوفاكيا على طبقة من المرشدين التى تتمكن من اقناع المزارعين بأن صالحهم يتحقق فى اشتراكهم فى تكوين مثل هذا النوع من التعاونيات ، وأن الدولة فى سبيل بناء تدعيم البنيان الاقتصادى

بأسره ، يتلاقى صالحها مع صالحهم الذى يستهدفونه من تحسين شئونهم الاقتصادية والاجتماعية •• وكذلك فان الدولة لجأت الى أسلوب نراه جيدا فيما يتعلق بالترويج لهذا النوع من التعاونيات •• اذ أنها أسهمت بالارشاد والتوجيه للتعاونيات الموحدة الأولى ، بحيث سارت هـذه التعاونيات مثلا يحتذى فى حسن التنظيم والادارة ، وبالتالى أيضـا الانتاج الأفضل وبمثل ذلك فان الفلاحين حينما يرون عملا جيدا يعود على أعضائه بأفضل النتائج فانهم هم أنفسهم يتطلعون الى حياة أفضل مثل حياة هؤلاء الذين حققوا انتاج أفضل ، وبذلك ينتشر تكوين مثل هذه الجمعيات رويدا رويدا •

فمثلا كانت تشيكوسلوفاكيا قبل عام ١٩٤٥ تتكون من ١,٤ مليون مزرعة مقسمة الى ٢٣ مليون قطعة ، وكان ٧٠٪ من المزارعين لا يملكون أكثر من ٥ هكتارات •• وفيما يلى نورد جدولا رقم (١) يوضح توزيع « الملكية الزراعية فى تشيكوسلوفاكيا قبل عام ١٩٤٦ » :

جدول رقم (١)

سـعة الملكية	النسبة المئوية من عدد المزارعين	النسبة المئوية من المساحة الكلية
أقل من ٥ هكتار	٧١٪	١٤,٥٪
٥ ـ أقل من ٢٠ هكتار	٢٥٪	٣٠,٥٪
٢٠ ـ أقل من ٥٠ هكتار	٤٪	١٢٪
أكثر من ٥٠ هكتار	١٪	٤٣٪

بعد ثورة عام ١٩٤٥ أنشأت الدولة كثيرا من المزارع الحكومية التى تعتبر أهم الهيئات التى تقدم المعلومات الزراعية التى تبنى على

أساسها خطط التنظيم والاستغلال للبنيان الزراعى التشيكى •• وكذلك أنشأت محطات التجارب ، واستولت على ملكية الغابات ، وأخذت فى زراعة الغابات الجديدة فى مساحات كبيرة •• ووضعت برنامجا للتشجير ، ولانشاء جمعيات تعاونية للرعى فى الغابات •• ولقد كان من أهم الخطوات انشاء محطات الآلات الزراعية والجرارات التى تعمل لخدمة المزارع التعاونية . وقد بلغ عدد محطات هذه الآلات فى نهاية عام ١٩٥٦ حوالى ٣٥٦ محطة •• وذلك بالاضافة إلى ٢٣٥٨ فرعا تخدم المجتمعات المجاورة وبذلك أمكن تكوين جمعيات من المزارعين القادرين على استعمال الآلات ، والميكنة الزراعية ، والاستفادة من الأساليب العلمية الزراعية الحديثة .

ويهمنا أن نشير أيضا الى أنه من أجل اقامة هذه التعاونيات الزراعية الموحدة على أسس اشتراكية ، فقد روعى اتخاذ الاجراءات الكفيلة بابعاد طبقة أغنياء الفلاحين عن ادارة هذه الجمعيات التعاونية الموحدة ، ولذلك فاننا نجد أن القانون النظامى لهذه الجمعيات قد تضمن بندا من بنوده يلزم بموجبه أن يكون ⅘ عدد أعضاء مجلس الادارة من صغار ومتوسطى الفلاحين •• أما الـ ⅕ الباقى فمن بقية الفلاحين .

وكذلك يهمنا ان نوضح فى هذا المقام ، انه فى أثناء فترات التحول ، كثيرا ما نرى ان الجهات المعنية بهذا التحول لا تقوم باجراءات التوعية الكافية لنشر المفاهيم الصحيحة والسليمة للتطور الاشتراكى ، الامر الذى يترتب عليه الوقوع فى بعض الاخطاء منها مثلا ــ ان السلطات المحلية فى تشيكوسلوفاكيا فشلت فى أن توضح ان الاشتراكية لا تقف

ضد الارتقاء فى مستوى دخول الأفراد ، اى انها ليست ضد الغنى فى حد ذاته .. بل ان الاشتراكية حقا وصدقا تقف تماما ضـــد مصادرة كل ما يحصل عليه الانسان نتيجة لجهده وعرقه وعمله الشخصى .

ونحن نقدر ذلك لأنه حينما تسرب الى عضوية مجالس الادارة بعض الأغنياء من الزراع المثقفين فى نطاق الـ ١/٣ ، فانهم تعرضوا لكثير التعاونيات منذ عام ١٩٥٠ .

ومما لا شك فيه أن بناء التعاونيات الزراعية الموحدة قد تم فى جو من الصراع المرير ، اذ أن طبقة الاقطاع الزراعى فى تشيكوسلوفاكيا شنت عليها حملة داخل البلاد وخارجها .. غير أنه أمكن للشعب أن يسير قدما نحو تكوين هذه التعاونيات ، وقد تميزت الفترة فيما بين عـــام ١٩٥١ ، وعام ١٩٥٣ ـ بنمو سريع جدا للتعاونيات الزراعية الموحدة .. وعلى وجه الخصوص الأنواع الأولية منها .

غير ان هــذا النمو شـــابه فى بعض الفترات بعض العيوب ، اذ ان مبدأ العضوية الاختيارية الذى كان الأساس الأول فى ارشاد وتكوين التعاونيات الأولية لم يحترم احتراما كافيا فى بعض الفترات .. فقـــد تدخلت السلطات الادارية فى موضـــــوع تأسيس التعاونيات ، وذلك باتباع الطرق الادارية .. رغما عن ان مثل هذا الأسلوب ضد الأسلوب التعاونى السليم ..

هذا بالاضافة الى أن مثل هذا التدخل قد حدث فى ظــل ظروف مادية وسياسية لا تناســبه .. الأمــر الذى ترتب عليه تعطــل بعض

التعاونيات الزراعية الموحدة من أعوام ١٩٥٣ الى ١٩٥٥ ـ فقد ترك كثيرا من الأعضاء جمعياتهم وقرروا الانفصال عنها .

وقد ادت هذه الاجراءات الى التطور السريع للتعـــاونيات من الأنواع العليا فى السنوات ١٩٥٦ ، ١٩٥٧ ، ولم يبق عمليـــا منذ صيف ١٩٥٦ الا النوعين العلويين من التعاونيات ، أى النوعين الثالث والرابع من التنظيمات التعاونية الموحدة التى أوضحناها سابقا .

ومنذ عام ١٩٦٠ عمدت كثير من التعاونيات الصـغيرة الى الاتحاد مع بعضها .. اذ أن الظروف الطبيعية والاقتصادية وشروط الاستخدام كانت ملائمة لذلك ، ونتيجة لهذا فقد أمكن تأسيس التعاونيات الكبيرة وساعد ذلك على زيادة كفاءة استخدام الآلات الزراعية[٧] .

وفيما يلى نورد جدولا يوضح تطور عـدد تعاونيات الانتـاج الزراعى ، وذلك طبقا لأنواع الجمعيات التعـاونية الزراعية الموحـدة السابق الاشارة اليها ، وتتمثل فى أربعة أنواع ـ وذلك عن الفترة فيما بين عام ١٩٤٩ الى عام ١٩٦٥ .

ويهمنا توضيحا للجدول المذكور أن نذكر أن موقف الفـلاحين فيما بين عامى ١٩٤٩ ، ١٩٥١ ـ قد اتسم بـكثير من عوامل الحيطـة والحذر والتأنى ، وفى نطاق هذه المفاهيم أسست الجمعيات التعـاونية الزراعية الموحدة من النوع الأول بأسلوب الاقناع والاقتناع .. غير أننا نلاحظ أنه فيما بعد عام ١٩٥١ لا حظنا نموا سريعا جدا فى تكوين الجمعيات الزراعية الموحدة . وكان هذا يعزى لتـدخل السلطات فى

تكوين الجمعيات .. الأمر الذى لم يكن مقبولا من الشعب ، خاصة وأن هذا التكوين اقترن بعدم توافر الآلات والجرارات التى تخدم هذه التعاونيات .. من أجل ذلك نجد أنه بعد عام ١٩٥٣ أخذ أعضاء هذه التعاونيات وخصوصا الضعيفة منها يتركوها ، ولذلك فاننا نجد أن عامى ١٩٥٤ ـ ١٩٥٥ قد تميزا بهبوط عدد هذه الجمعيات (كما فى الجدول رقم (٢) .

جدول رقم (٢)يوضح
تطور عدد تعاونيات الانتاج الزراعى طبقا لأنواع الجمعيات التعاونية الزراعية الموحدة عن الفترة من عام ١٩٤٩ الى ١٩٦٥

بيــــــان	عدد التعاونيات الزراعية الموحدة	نسبة الأنواع ٪		
		النوع الأول	النوع الثانى	النوعين ٣ ، ٤
١٩٤٩	٩٦١	٢٠,٩٨	٠,٠	٣,٩
١٩٥٠	٧١١٠	٤٥,٧	٢٨,٤	٢٥,٩
١٩٥٢	٨٦٣٦	١٥,٧	٢٧,٤	٥٦,٩
١٩٥٣	٨٣٨٨	١٢,٥	٨,٠	٧٩,٥
١٩٥٤	٦٧٤٥	٠,٠	٠,٦	٩٤,٤
١٩٥٥	٦٧٩٥	٠,٠	٣,٢	٩٦,٨
١٩٥٦	٨٠٧٢	٠,٠	٢,٠	٩٨,٠
١٩٥٧	١١٠٩٠	٠,٠	٠,٠	١٠٠,٠
١٩٥٨	١٢١٤٠	٠,٠	٠,٠	١٠٠,٠
١٩٥٩	١٢٥٦٠	٠,٠	٠,٠	١٠٠,٠
١٩٦٠	١٠٨١٦	٠,٠	٠,٠	١٠٠,٠
١٩٦١	٨٧٨٤	٠,٠	٠,٠	١٠٠,٠
١٩٦٢	٧٩١٢	٠,٠	٠,٠	١٠٠,٠
١٩٦٣	٧٦٢٠	٠,٠	٠,٠	١٠٠,٠
١٩٦٤	٧١٤٦	٠,٠	٠,٠	١٠٠,٠
١٩٦٥	٦٧٠٤	٠,٠	٠,٠	١٠٠,٠

وهناك من الباحثين فى تشيكوسلوفاكيا من يرى أن اتمام عملية بناء الاشتراكية فى المناطق الريفية قد تم فى عام ١٩٦٢[٨] ـ ويستند فى ذلك الى النسبة الكبيرة التى حققها الانتاج الزراعى فى السنوات المختلفة ، ضمن القطاع التعاونى •

وفيما يلى نورد جدولا رقم (٣) يوضح نسب الانتاج فى المزارع الحكومية ، والتعاونيات الزراعية الموحدة[٩] ، ومزارع التعاونيين الصغيرة ، وذلك فيما بين عامى ١٩٥٥ ، ١٩٦٢ •

جدول رقم (٣)

	١٩٥٥	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢
مزارع حكومية	١٣,١	١٢,٨	١٣,٨	١٤,٨	١٦,٣	١٨,٣	٢٠ر٥
تعاونيات زراعية موحدة	٢٠,٦	٢٧,٥	٤١,٣	٥٠,٣	٥٣,٦	٥٥,٦	٥٥,٢
مزارع تعاونيين صغيرة	١٠,٧	١٣,٦	٢٠,٣	٢٠,٠	٢٠,٢	١٨,٠	١٧,١

ويتضح من الجدول السابق أن نسبة مجموع الانتاج الزراعى فى المزارع الخاصة فى نهاية عام ١٩٦٢ قد بلغت ٧,٢٪ فقط ـ أى أن أغلبية الفلاحين التعاونيين وضعت قطعها الخاصة فى نطاق الاستغلال الزراعى للتعاونيات الزراعية •• والبقية التى تحتفظ لنفسها بهذا الاستغلال نسبتها أصبحت ضئيلة •

وحتى نوضح مدى ما عاد على المواطنين الأعضاء فى التعاونيات الزراعية من فائدة ، نعطى مثلا لبعض هذه التعاونيات جدولا رقم (٤) يوضح توزيع الدخل الاجمالى الخاص بخمسة تعاونيات زراعية فى تشيكوسلوفاكيا •

جدول رقم (٤)

جدول توزيع الدخل الاجمالى بخمس تعاونيات — بتشيكوسلوفاكيا

متوسط عن عامى ١٩٦٢ لكل هكتار زراعى ١٩٦٣	ميسكوفيتش	كرستيش	بيلى بودولى	نوفى دفورى	فرديبوكيش
اجمالى الدخل بالكراون	٢٨٦٦	٣٥٠٨	٤٩٧٥	٥١٠٣	٦٤٠٧
دخل شخصى بالكراون	١٩٢٤	١٧٥٥	٢٩١٣	٣٦٨٢	٢٥٦٩
صافى الدخل بالكراون	٩٤٢	١٧٥٣	٢٠٦٢	١٤٢١	٣٨٣٨
النسبة المئوية الى اجمالى الدخل					
دخل شخصى	٦٧	٥٠	٥٨	٧٢	٤٠
صافى الدخل	٣٣	٥٠	٤٢	٢٨	٦٠
دخل شخصى بالكراون لكل عامل مستديم سنويا	٩٣١٣	٨٢٢١	٨٦٩٦	١١٣٨٦	١١٤٠٠

ولقد أوضحنا فى الجدول السابق متوسط الدخول الشخصية عن كل هكتار زراعى عن عامى ١٩٦٢ ، ١٩٦٣ — وذلك بالنسبة لخمسة تعاونيات[١] ، غير أنه قد يكون من المفيد أيضا أن نعرض جدولا رقم (٥) يوضح اجمالى الدخل فى احدى التعاونيات الزراعيـــة الموحدة التى وردت ضمنا فى الجدول ، حتى يمكن أن نكون على بينة من الصورة القائمة فى احدى هذه الجمعيات ..

وفيما يلى هذا الجدول :

جدول رقم (٥)

جدول يوضح مجموع الدخول فى التعاونية الزراعية الموحدة بكرسيتيش (بمقاطعة قطنة هنورا) بتشيكوسلوفاكيا — عام ١٩٦٣ مقدرا بالكرون عن كل هكتار أرض زراعية

مجموع الأرباح مقدرا بالكراون	٥٢٧٧
محصول مستخدم فى الانتاج الاستهلاكى	١٩٩٤
الجزء العينى من دخل الأعضاء الشخصى	—
ازدياد الاستثمار	—
ازدياد الثروة الحيوانية	١٠
مجموع الانتاج بالأسعار القائمة	٧٢٨١
بند المصروفات (تكاليف مالية — استهلاك البذور والعلف)	٣٦٠٣
اجمالى الدخل	٣٦٧٨
يخصم منه دخل شخصى للأعضاء	١٨٤٤
دخل صافى للجمعية التعاونية	١٨٣٤

ديمقراطية الادارة فى التعاونيات الزراعية

لعـــل من اهم الجوانب التى شغلت اذهان الباحثين والمخططين للحركة التعاونية فى تشيكوسلوفاكيا ، هى بحثهم فى موضوع ديمقراطية الادارة التى ينبغى أن تسود فى التنظيمات التعاونية ، حتى يمكنها ان تحقق اهدافهـا فى النمو وفى التقـدم ، وفى نفس الوقت تستند الى العناصر الرئيسية التى تجعل كل مواطن يستشعر بانه يمارس المفهوم الحقيقى للديمقراطية ، خاصة وأن مثل هذا الموضوع قد شغل اذهان الباحثين والمخططين ليس فى تشيكوسلوفاكيا وحـــدها انما فى شتى أنحاء العالم .

غير أن هناك احساس عام بأن الديمقراطية التعاونية ، نظرا لأنها تستند أساسا الى علاقات اجتماعية فى اطار النشاط الاقتصادى ، فانها ينبغى أن تنفرد بصياغة مستقلة لفحواها ومعناها ومضمونها ومحتواها .. وأن الذى يوضح الجوانب التى تســير عليها هــذه الديمقراطية التعاونية ، هو النظام الداخلى للتعاونية كوثيقة هامة لا يتم اقرارها الا بعد كثير من اللقاءات والمناقشات والاجتماعات المثمرة البناءة التى يعقدها الأعضاء أنفسهم ، وكذلك التى يعقدها الأعضاء مع الأجهــزة الارشادية فى الدولة ، وأيضا الهيئات المعنية بشئون التعاون وتطويره . ومن الوثائق المهمة والتى تعتبر على جانب كبير جــدا من الأهميـــة فى توضيح مفهوم ديمقراطية الادارة فى التعاونيات اقرار لائحة خاصـــة لتنظيم العمل وأسلوب السير فيه وفقا للتوجيهات الاقتصـــادية التى توضح دور التعاونيات فى اطار الخطة العامة للدولة ، الأمر الذى يتحتم

معه عند وضع لائحة تنظيم العمل أن تشمل معدلات الأداء فى مختلف أوجه النشاط الذى تزاوله التعاونية ، ونحن حينما نتكلم عن معــدلات الأداء ، فانما هذا يعنى النقطة الرئيسية التى ترسم كيفية دفع الاجور •

ولعلنا جميعا نعرف ان الأجر له دوره الحاسم فى العمل وفى الانجاز •• خاصة اذا ارتبط هذا بالجوانب الاساسية اللازمة وهى الحوافز وايضا المجازاة ، اى انه ينبغى ان يكون هناك ايجابيات واســـاليب واضحة للتغلب على السلبيات •• ومن هنا فان لائحة تنظيم العمل فى جميع التعاونيات الزراعية تشمل هذه الجوانب جميعا ، خاصة وان هناك اسلوب علمى تتعاون فيه الحـــركة التعاونية باسرها مع المســئولين فى الدولة لايجاد القواعد والمعــدلات النمطية المنظمة للعمل والجــزاءات التى قد تحــدث داخل التعاونية ، على ان يكون واضحا أن كل ذلك يتم فى اطار من العلاقات الانســـانية وهى الطابع الأصيل للحركة التعاونية باسرها •

وهناك احساس عام فى تشيكوسلوفاكيا بأن الديمقراطية التعاونية، ينبغى أن نضع فوق كل اعتبار صالح الدولة ، وهذا يقتضى الأخــذ بمفهوم استقروا عليه وأطلقوا عليه « الديمقراطية المستمدة » • وحتى نوضح الدوافع التى أدت بهم فى تشيكوسلوفاكيا الى الأخذ بمفهوم الديمقراطية المستمدة ، فاننا نشير الى أن الحركة التعاونية كثيرا ما تتعرض لأشكال وألوان من الأوامر المكتبية التى ترد أعلى •• أى أن التنظيمات التعاونية تتسلم العــديد من التوجيهات من خارج نطــاق الحركة التعاونية ، بعض هذه التعليمات تنصح والبعض الآخر يوجه الى ما ينبغى أن يتبع على أساس أن التعاونية ليس فقط لأعضائها انما أيضا

لصالح الاقتصاد القومى ، ومن أجل ذلك كان عليها أن تراعى تنفيذ هذه التعليمات •

من اجل كل هذا فان الحركة التعاونية هناك قد وجدت ان شعار التعاون قائم على ان « صالح المجموع فوق صالح الفرد » ، فانه ينبغى ان يكون واضحا ومفهوما أيضا ان صالح الدولة ينبغى أن يكون فوق صالح اى هيئة من الهيئات او جماعة من الجماعات ، وطالما ان الجميع يعملون من أجل صالح واحد مشترك ، هو صالح الدولة ، فان ذلك يتحتم معه الأخذ بمفهوم « الديمقراطية المستمدة » والتى تعنى أنه فى نطاق الحركة التعاونية التى تستهدف صالح مصالح الأعضاء وتحسين شئونهم الاقتصادية والاجتماعية فان التعليمات التى ترد وتستهدف هذا الصالح ، فانها تدخل فى نطاق تدعيم مفهوم الديمقراطية ، خاصة وان هذه التعليمات غالبا ما تكون لرفع الانتاجية ، وهذه سيعود اثرها على الأعضاء وعلى الدولة . هذا بالاضافة الى أن هناك ادراك كامل للتكاليف الاجتماعية التى ينبغى ان يتحمل معها كل فرد جانب من المسئولية ، والذى ينبغى أن يسدده حقا اداءها .. اذ ان هذا يمنح الفرد والجماعة ثقة بالنفس تحفزه الى مزيد من الابداع والابتكار •

وهناك جانب آخر للديمقراطية التعاونية وضع فى الاعتبار عند مناقشة مفهوم الديمقراطية التعاونية بمعناها الواسع العريض ، هذا الجانب يلمس ، أولا ــ الحرية الشخصية والتى تعنى ممارسة كل فرد

لحريته فيما يتعلق بالكلمة والنقاش وحقه في أن يكون ناخبا أو منتخبا الى غير ذلك . وكذلك فان الحرية الشخصية لن تستطيع أن تحقق أهدافها الا اذا مست مفهوما آخر للديمقراطية وهو « الديمقراطية الاقتصادية » والتي تعنى الارتفاع بمستوى دخول الأفراد والسعى نحو تذويب الفوارق الاقتصادية بينهم أى محاولة تذويب الفوارق التى كانت موجودة فى المجتمع نتيجة للتفاوت فى الملكية أو غيرها من العوامل الاقتصادية التى كان لها جذورا عميقة تأصلت فى نفوس عدد كبير من المواطنين ، وكان تحقيق المفهوم الحقيقى للديمقراطية التعاونية يتطلب العمل على انتزاع مثل هذه المفاهيم ، ومما لا شك فيه أن ذلك أمرا ليس بسيطا أو هينا ، اذ تطلب جهدا كبيرا يعتمد على الوعى والاقناع والأساليب العلمية مع مراعاة عدم التسرع وان الزمن ينبغى أن ينفسح لتحقيق مثل هذه الأهداف .

ومن ذلك يتبين اننا حينما نتكلم عن الديمقراطية التعاونية فى تشيكوسلوفاكيا ، فانما نوضح بان هذه الديمقراطية انما تستند الى فلسفات فكرية اولا ينبغى أن تغرس فى عقول ونفوس الناس ، ثم بعد هذا ينبغى ايضا ان تستند الى أن هذه الفلسفات الفكرية حينما توضع موضع التطبيق ، فانه ينبغى على كل فرد ان يعمل لكى يسهم فى تحقيق النمو والرخاء الاقتصادى ، حتى يمكن أن يمارس الحرية دون عوائق تشوبها .

وبذلك يمكن حقا وصدقا أن نطبق أساليب التعاون فى الديمقراطية والتى تعنى أن لكل عضو صوت واحد فى الجمعية العمومية ، فاذا ما كان الأعضاء على جانب كبير من الفهم والوعى ، وفى نفس الوقت اذا

ارتفعت دخولهم فان التقاءاتهم واجتماعاتهم فى الجمعية العمومية انما يحقق الكثير من الفائدة المرجوة . فى نطاق هذه المفاهيم جاهدت الحركة التعاونية لتطور ديمقراطية الادارة بما يتفق وهذه المعانى بحيث تمارس فى اطار المستويات المختلفة للبنيان التعاونى .

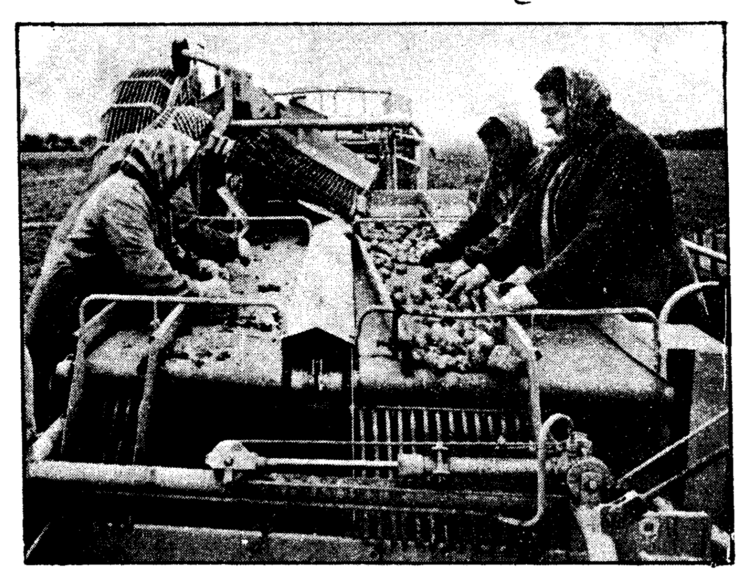
ويملك السلطة العليا فى التنظيمات التعاونية الزراعية شأنها فى ذلك شأن التنظيمات الأخرى ، الجمعية العمومية والهيئات المنتخبة عنها . وهذه الهيئات تتمثل فى مجلس الادارة ومجلس المراقبة .. والتعاونيون أنفسهم هم الذين يتولون المهام الرئيسية فيما يتعلق بالاشراف على حسن أداء العمل فى التعاونيات الزراعية الموحدة ، وانهم هم وحدهم بالدرجة الأولى المسئولون عن بذل الجهد المطلوب لانجاز الأعمال فى التعاونيات وبمعنى أوضح فان أعضاء التنظيمات التعاونية ليس لهم الحق فى استئجار أو استخدام الأيدى العاملة الخارجية ، وذلك تطبيقا للمفاهيم الاشتراكية التى تمنع استغلال الانسان لأخيه الانسان .

ويهمنا ان نوضح أن ممارسة أعضاء التنظيمات التعاونية لنشاطها ومسئولياتهم يتم فى اطار ما يطلق عليه ((المركزية الديمقراطية)) .. أى ضمن اطار التكليفات والمسئوليات التى تلقى على عاتق التعاونيات بحيث تكيف امورها ونشاطها مع الدولة وبشكل يتجاوب مع التنظيمات الحديثة ، حتى يمكن لهذه التعاونيات ان تفى باستمرار هذه المهام التى تكلف بها وفقا للأساليب العلمية الحديثة التى ينبغى ان تسود فى المجتمعات العصرية .

ولذلك فان ديمقراطية الادارة داخل الجمعيات العمومية وغيرها

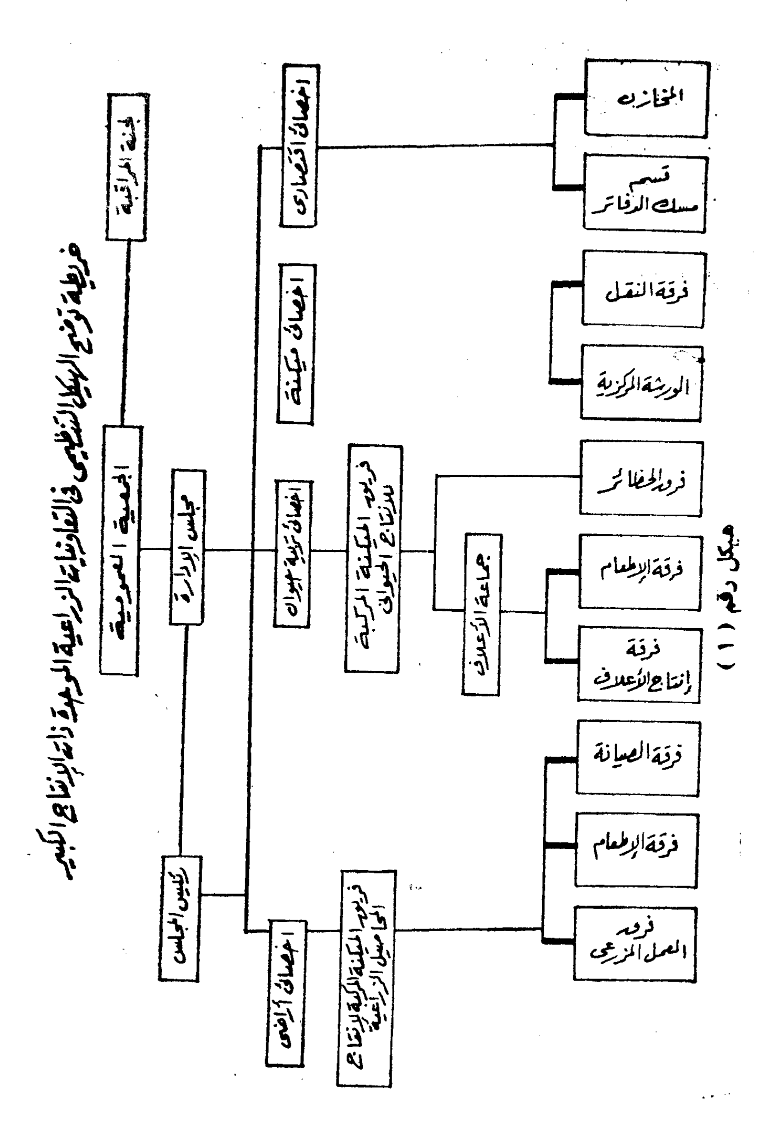
من المستويات التى تنبثق عنها ، يهمها بالدرجة الأولى أن يســود فيها مثل هذا المفهوم حتى يمكن أن يكون هناك تجانس فكرى يساعد على هدف يكتلون جهودهم جميعا من أجل تحقيقه ، وهو خلق ما يطلق عليه « الانضباط التنظيمى » وهو ما يعنى به الى حد ما الديمقراطية التى تلتزم وتتجاوب مع المجتمع ، تؤدى هذا الالتزام بروح سمحة بأسلوب اختيارى ، يستشعر السعادة فى تحمل المسئوليات من أجل صالح الوطن والمجتمع .

وفيما يلى نورد هيكلا رقم (١) تنظيميا فى التعاونيات الزراعية الموحدة ذات الانتاج الكبير :



تستخدم تشيكوسلوفاكيا احدث الجرارات والالات التى أمكن بواسطتها الاستغنـــاء عن العديد من القوى البشرية التى كانت تستخدم من قبل فى الحقول والمــــزارع وايضا الدخول فى الزراعة المكثفة وتوفير القوى العاملة للعمل فى الصنـــاعة .

خريطة توضح الهيكل التنظيمى فى التعاونيات الزراعية الموحدة ذات الإنتاج الكبير



هيكل رقم (١)

ويتبين من هذا أن الجمعية العمومية هى التى تملك السلطة العليا وتنتخب أعضاء مجلس الادارة الذى يتراوح عدد أعضائه بين ٥ ، ١١ عضوا ، وهؤلاء عليهم أن يعقدوا اجتماعاتهم مرة كل أسبوع . وينتخبوا من بينهم رئيس مجلس الادارة وهو الذى يرأس الجمعية ، ويلاحظ أن مدة انتخاب الجميع تستمر سنتين . ورئيس مجلس الادارة هو المسئول عن ادارة العمل فى التعاونية بما يحقق أهدافها . كما وتنتخب الجمعية العمومية أيضا مجلس الرقابة ومدته أيضا سنتان ، ومجلس الرقابة يقوم بمهام المراجعة والعمل على التأكد من سلامة جميع أوجه النشاط المختلف فى الجمعية . كما ويهتم بدرجة خاصة بالتأكد من سلامة وصحة ما تقوم به السلطة التنفيذية من أعمال . وللجنة الرقابة أن تدعو أيا من العاملين للاشتراك معها فى عملها .

كما ويهمنا ان نوضح أن لجنة الرقابة مســتقلة تماما عن مجلس الادارة وانهـا مسئولة مسئولية مبـاشرة امام الجمعية العمومية .

اننا بمراجعة الهيكل التنظيمى فى التعاونيات الزراعية الموحدة ، نجد أنها تأخـذ بمفهوم التخصص الوظيفى فى أداء الأعمـال ، وان رؤساء مجالس ادارة التنظيمات التعاونية الانتاجية ، يـكاد يكونون جميعا من حملة المؤهلات العليا ، كما وأن هناك ارتباط وثيق بين الكلية التعاونية المركزية فى تشيكوسلوفاكيا وقسم التعاون فى الجامعة العليا للدراسات الاقتصـادية فى براغ ، وذلك لعقـد الدورات التـدريبية والندوات العلمية للارتفاع بالمستوى العلمى والكفاءة الانتاجية لدى جميع المشتغلين فى الحركة التعاونية .

فمثلا فريق الميكنة المركبة لانتاج المحاصيل الزراعية يعتبر وحدة

انتاجية وتنفيذية مستقلة يعمل بها عدد ثابت من العمال ولديه وسائل آلية ومواد أخرى تحت تصرفه ، أى أن هذه الوحدة تشكل وحدة حسابية مستقلة .. وهذا يعنى أن هذا الفريق الذى تتضمنه هذه الوحدة يعهد اليه بمهام انتاجية ويوضع له مخطط يتعرف بموجبه على الانتاج الاجمالى وتكاليفه ومعدلات الأداء فيه .

ومثلا فريق العمل المزرعى وهو جزء من فرق الميكنة المركبة لانتاج المحاصيل الزراعية ، عليه الاعتناء بعدد معين من الحقول محددة المساحة فيما يتعلق بمحاصيلها وما ينبغى أن يتبع من غرس تقاوى الى حين جنى المحاصيل . يجب أن ننوء بالجهد الذى يبذل أساسا من أجل تحديد المسئولية تحديدا كاملا وموضحا ، بحيث يتعرف كل فريق فى الجمعية على العمل الذى يوكل اليه ، وكذلك الأسلوب الذى يسهل معه تقييم أداء ما قام به كل فرد وأيضا تقييم ما حققه كل فريق من نجاح . كما وان عدد هذه الفرق وحجمها يتحدد حسب الظروف المحلية لكل جمعية تعاونية مع مراعاة المبادىء الأساسية المتبعة فيما يتعلق بالانتاج على نطاق واسع . وهم دائما ينهجون المنهج العلمى فى التعرف أولا على عدد العمال المطلوبين لكل عملية ، وذلك عن طريق ما وضعوه أساسا كنماذج نمطية لمعدلات أداء الأفراد فى كل عمل من الأعمال .

فمثلا اذا كان العمل المطلوب سنويا لانجاز مخطط ما هو ٢٢٠,٠٠٠ ألف وحدة من وحدات معدل الأداء ويطلق عليها « نورم » والرصيد الزمنى للعامل المنتج خلال العام هو ٢٠٠٠ ساعة واذا افترضنا بأن المستهدف هو أن نطبق معدلات الأداء « نورم » بمعدل ١١٠٪ ، فيكون حساب العمال المطلوبين خلال العام كما يلى :

$$\frac{20000}{2000 \times 1{,}1\%}$$ = ١٠٠ عامل ... وهو ما تحتاجه هذه العملية لانجازها وفقا للبرنامج الانتاجى المطلوب .

وهكذا تسير بقية الأعمال ، سواء فيما يتعلق بتهيئة البرنامج الانتاجى أو القدرة الانتاجية أو المواد الأولية ... الى غير ذلك مما ينبغى توافره لتحقيق التخطيط السليم للاحتياجات الفعلية لكل جمعية حتى يمكنها أن تحقق المسئوليات الموكولة اليها دون أية عوائق .. الا تلكم العوائق التى تتعرض لها نتيجة لكوارث أو ظروف غير طبيعية .

كما ويهمنا ان نشير الى ان قيمة الانسان هناك تعتمد الى حد كبير على عمله واسهامه فى بناء المجتمع ومن أجل ذلك فان ديمقراطية الادارة فى التنظيمات التعاونية الزراعية يندرج فيها جنبا الى جنب مع الأعضاء التعاونيين جموع الاخصائيين فى التعاونية ، وذلك لأن الاخصائيين يسهمون اسهاما كبيرا فى تطوير التعاونيات على أساس القاعدة ((المادية التكنيكية)) التى استطاعت فعلا ان تحقق مزيدا من النمو والرخاء .

ومن أجل ذلك فاننا نعتقد أن بمثل هذا الأسلوب تحقق أيضا مفهوم الاخوة والعدالة والمساواة ، فان الاخصائيين بالاضافة الى ما يتقاضونه من أجور ، فان لهم أيضا نصيب فيما يتحقق من فائض ، وبذلك وجدت الحوافز التى تجعل الجميع يتضافرون من أجل تحقيق الصالح العام . وجعلت تحقيق قاعدة « المادية التكنيكية » أمرا ممكنا ،

هذه القاعدة هى فعلا التى تـكون العنصر المؤثر والفعـال فى انتاجية العمل ، وتقوم بدور رئيسى فيما يتعلق بتشغيل أدوات الانتاج وتطويرها، كما أمكن عن طريقها احداث تغيير فى العلاقات الاقتصادية وبذلك تكون هذه القاعدة جمعت بين وسائل الانتاج والعنصر البشرى ، لاستخدامها أفضل استخدام للصالح العام .

البنيان التعاونى فى القطاع الاستهلاكى

لعل من الجدير بالذكر ونحن نتحدث عن البنيان التعاونى فى قطاع الاستهلاك أن نوضح ان التعاونيات الاستهلاكية كانت تمثل الى حد كبير أقوى قطاعات الحركة التعاونية فى بداية التحرير ، وكذلك أيضا فى قيادة[١١] التحول الاشتراكى عن طريق بناء نظام اجتماعى جديد ، فقد كانت فى طليعة التنظيمات التى تبنت الاتجاهات التقدمية،وذلك لأنه كان يندرج فى عضويتها آلاف عديدة من الأعضاء سواء فى ذلك من المواطنين أو الموظفين الذين كانوا يستشعرون السخط ضد النظام الرأسمالى الذى كان سائدا قبل التحرير والذين أسهموا بقدر أو آخر فى الجهد النضالى ضد الأساليب والأنظمة التى كانت سائدة وقتئذ . وقد كشف جهدهم النضالى عن كثير من التصرفات التى كانت تبذلها الأجهزة الرأسمالية من أجل تحويل تعاونياتهم الاستهلاكية الى جمعيات رأسمالية ، أى جمعيات تحمل من التعاون أسمه بينما لا تحتوى على المضمون ، أو بمعنى أوضح كشفوا الستار عما كان يراد للتعاونيات الاستهلاكية من أن تكون شعارا يختفى تحته الرأسماليون ويجعلوا هذه التعاونيات أقرب ما تكون الى الشركات الاحتكارية . وفى الحقيقة أن كثيرا من الهيئات الأخرى قد تضامنت معهم فى كشف الأساليب الرأسمالية واتجاهاتها ، منها النقابات والاتحادات والتنظيمات المصرفية التعاونية وغيرها من التنظيمات التى تسهم فى رسم سياسات الحركة التعاونية .

وبعد التحرير . وعندما أعلنت الحكومة برنامجها وجدنا أن أعدادا كبيرة من أعضاء هذه التنظيمات التعاونية الاستهلاكية ، يسارعون لتأييد للحكومة فى برنامجها وذلك تدعيما للهـدف الذى كانت تسـتهدفه الحكومة ، وهو تدعيم وتطـوير الديمقراطية فى تشيكوسلوفاكيا على أسس شعبية .

ولعل من المناسب ايضا ان نوضح أن معظم تجارة الجملة وتجارة التجزئة كانت فى أيدى القطاع الخاص ، فلم يكن القطـاع الحكومى حتى عام ١٩٤٦ يتولى الا ٦,٤٪ فقط فى تجارة التجـزئة . بينما نجـد أن التنظيمات التعاونية كانت تحتل ١٠,٤٪ ـ اما القطاع الخاص فقد كان يحتل ٨٣,٢٪ .

غير أن الأمور تطورت بعد ذلك الى ما فيه صالح قطاعات الدولة والتعاونيات .. الا أن القطاع الخاص ظل أيضا فى المقدمة اذ أن تجارته كانت تحتل حتى عام ١٩٤٨ ـ ٦٨,١٪ من مجموع تجارة التجزئة .

ثم حدث أن شهدت تشيكوسلوفاكيا فى عام ١٩٤٨ محاولة لقلب نظام الحكم عن طريق انقلاب عسكرى ، غير أن هذه المحاولة فشلت ، ثم أدى فشلها الى مزيد من الجهود لبناء الاشتراكية وكان من بين ما اتخذ تأميم المنشآت التى تستخدم أكثر من ٥٠ شخصا ، ثم أممت أيضا جميع المؤسسات التى تعمل فى تجارة الجملة والتجارة الخارجية ، ثم أدمجت التجارة الخارجية فى نظامين أساسيين .. وهذا أدى الى ظهور منظمات تجارة الجملة الحكومية وتجارة الجملة التابعة التعاونيات الاستهلاكية ، وقد تعاونت هذه المنظمات تعاونا وثيقا من أجل بناء أجهزة لتجارة الجملة تكون قوية ، وكذلك فى العمل على توافر السلع لتجارة التجزئة الداخلية

بأسلوب منظم بحيث يتوافر تواجدها فى شتى أنحاء البلاد ، وكان هذا يستتبعه بالضرورة ايجاد أسلوب دقيق وفعال فى تنظيم نقل السلع .

كما وان احتكار الدولة للتجارة الخارجية قد ساعد على حماية السوق الداخلية من الاجراءات التعسفية للدول التى كانت تناهض تشيكوسلوفاكيا وقتئذ والتى يطلق عليها كتاب تشيكوسلوفاكيا « دول الاستعمار الغربى » .

وقد أدى كل هذا الى أن يتناقص تدريجا دور القطاع الخاص فى مجال تجارة التجزئة ، كما وأمكن أيضا أن يجبر القطاع الخاص الباقى على أن يسير فى عمله وفقا للمتطلبات الحقيقية للسوق الداخلية ، بحيث لا يحدث أى نوع من أنواع الانحراف أو استغلال المواطنين .. اذ أمكن أيضا ايجاد جهاز للأثمان قادر على أن يجعل فى الامكان انتشار السلع فى كافة أنحاء تشيكوسلوفاكيا بأسعار واحدة ، ساعد على انتشار هذه السلع أن عدد المشتغلين فى تجارة التجزئة كان يزيد عن الاحتياجات الفعلية التى يتطلبها الاقتصاد القومى ، الأمر الذى أدى تلقائيا الى تشجيع كثير من أصحاب المحلات الخاصة للدخول فى التعاونيات الاستهلاكية أو العمل فى جهاز التجارة الحكومى .. ويهمنا أن نوضح أن هذه العملية قد تمت بالاقناع والاقتناع ، خاصة وأن الذين تولوا توضيح الأمور اهتموا بشرح آفاق تطور الاقتصاد الوطنى فى تشيكوسلوفاكيا بحيث أدرك معظم هؤلاء التجار الصغار الوضع السىء الذى يهدد العمل الخاص .. الأمر الذى ترتب عليه أنهم أقتنعوا بأن أمامهم فرصة عليهم أن ينتهزوها ، وهذه الفرصة هى انتظامهم فى التعاونيات الاستهلاكية لضمان مستقبلهم ومستقبل عائلاتهم .

وقد أدى الجهد الذى بذل فى هذا الشأن مع الجهد الذى بذل فى توزيع الأيدى العاملة داخل القطاع الاشتراكى فى حقل التجارة الداخلية ، الى خلق النسب الآتية الواردة فى الجدول التالى رقم (٦) والذى يوضح النسب المئوية لتجارة التجزئة فى مختلف القطاعات :

جدول رقم (٦)

القطاع	١٩٤٦	١٩٤٨	١٩٤٩	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٣	١٩٦١
ملكية الدولة	٦,٤	١٩,١	٥٩,٦	٦٧,٩	٧٢,٦	٧٤,٣	٧٢,٩٩٩
تعاونى	١٠,٤	١٢,٨	٢٠,٣	٢٣,٤	٢٥,٦	٢٤,٥	٢٧,٠
خاص	٨٣,٢	٦٨,١	٢٠,١	٨,٧	١,٨	١,٢	٠,٠٠١

أما تطور التعاونيات الاستهلاكية فكان كما فى الجدول رقم (٧)

جدول رقم (٧)

بيان	١٩٤٦	١٩٤٨	١٩٥٣
عدد الأعضاء	٧٢٥,٠٠٠	١,٢٥٠,٠٠٠	١,٥٢٠,٠٠٠
عدد المخازن	٥١٥١	٧٥٢٣	٢٥٤٧٩

وقد ترتب على نمو القطاع الحكومى وقطاع التعاون الاستهلاكى بعض المشكلات ، اذ أن النوعين عملا جنبا الى جنب فى مجال تجارة التجزئة ، الأمر الذى ترتب عليه فى الريف بصفة خاصة بعض المشكلات ، اذ أن أعضاء التنظيمات التعاونية الاستهلاكية اعتادوا على شراء احتياجاتهم اما من المحلات الحكومية أو من التعاونيات الاستهلاكية ، وبذلك كانت نظرتهم الغالبة هى نظرة التعامل فقط ، وهذا مما لا [illegible] فيه أبعد ما يكون عن الروح والولاء والانتماء التعاونى [illegible]

بالجمعيات التعاونية للاستهلاك .. الأمر الذى ترتب عليه بالضرورة العمل على اعادة تنسيق النشاط فيما يتعلق بتجارة التجزئة بين التعاونيات الاستهلاكية ومحلات الدولة .

وقد استقرت الأوضاع على ضرورة ايجاد ((تقسيمات مناطقية)) فى مجالات العمل ، فقرر مجلس ادارة الاتحاد التعاونى المركزى فى منتصف عام ١٩٥٢ تحديد هذه التقسيمات وذلك عن طريق تخصيص جميع الاستهلاكية .. وان على القطاع الحكومى ان يهتم بالدرجة الأولى بالمدن .

وقد ركزت التعاونيات الاستهلاكية جهودها فى توسيع انتاج المواد الغذائية ، وتحسين الخدمات فى المحلات التى تقدم الوجبات الغذائية ، وتنظيم أحسن السبل الممكنة لايصال مختلف السلع والخدمات للمستهلك النهائى . كما وان تركيز اهتمام التعاونيات الاستهلاكية على الريف مكنها من القيام بدور مؤثر وفعال على عدد كبير من الأعضاء من حيث تعميق مفهوم الولاء التعاونى ، الذى ينبغى معه أن ينعكس هذا الولاء على تحسين الخدمة بالنسبة لجميع الأفراد ، بحيث تكون الصفة البارزة أو المميزة لأى محل تعاونى ، هو أنه حقا وصدقا فى خدمة المواطن بصفة خاصة ، الأمر الذى ساعد على أن تأخذ الحركة التعاونية الاستهلاكية مركزها الاقتصادى المتين فى مجال التجارة الداخلية .

وقد أوضحت الأرقام أن التعاونيات الاستهلاكية قد حققت فى مجال التجارة فيما بين عامى ١٩٥٣ ، ١٩٥٦ زيادة مقدارها ٥١٪ ـ كما وزاد عدد المحلات من١٩,١٧٣ محلا الى ٢٨,٤٧٩ ـ بينما زادت نسبة المحلات المتخصصة فى بيع السلع الصناعية من ١٥,٩٪ الى ٢٣,٢٪ ـ

وتجاوز عدد مؤسسات تقديم الغذاء الى أكثر من ١٥ ألف مؤسسة كما توسعت التعاونيات الاستهلاكية فى مجال الفنادق وكان هذا التوسع لا يستهدف فقط تغطية الاحتياجات المحلية ، بل كان يستهدف أيضا مقابلة احتياجات الحركة السياحية .. مثل « الموتيلات » وهى فنادق صغيرة لخدمة أصحاب السيارات .

وفيما يلى نورد جدولين رقمى ٨ و ٩ يوضحان أنواع المحلات التعاونية الاستهلاكية ، وكذلك محلات خدمة النفس ونسبتها الى مجموع المحلات التعاونية الاستهلاكية :

جدول رقم (٨)

جدول يوضح انواع المحلات التعاونية للسلع الاستهلاكية

(فى ٣١ ديسمبر ١٩٦٥)

المجموع	البيان							
	محلات بيع مأكولات	محلات عمومية	محلات بيع مواد البناء	متاجر الأقسام	سلع استهلاكية	للاستئجار الدائم	محلات متنقلة فى دورات منتظمة	الإعارة والتأجير
٢٧٠٢٣	٨٦٢٠	١٠٩٥٩	٥٣٨	١١١	٥٨٦١	١٤٩	٧٧٩	٧

ولعل من المناسب أن نوضح أن الجدول السابق لا يتضمن فى أعداده أنواعا أخرى من تعاونيات الخدمات الاستهلاكية ، وهى تعاونيات صغيرة ومتنوعة ومتعددة ، ويربو عددها على الألفين ، مؤثرين أن نوضح أبرز التعاونيات فى الجدول الآتى :

جدول رقم (٩)

جدول يوضح محلات « خدمة النفس » والنسبة المئوية لكل منها الى مجموع المحلات التعاونية الاستهلاكية

(الأرقام تمثل الحال فى ٣١ ديسمبر عام ١٩٦٥)

المجموع	البيـــان						
	٪	محلات خدمة النفس	٪	محلات ذات أرفف	٪	محال متنقلة فى دورات منتظمة	٪
٩١٩٣	٣٤	٦٨٤٤	٢٥٫٣	١٥٧٠	٥٫٨	٧٧٩	٢٫٩

ونحب أن نوضح أن هناك من يقدر انها ينتظم فى صفوف الجمعيـــات التعاونية الاستهلاكية ١٫٧ مليــون عائلة . واذا كان متوسط افراد العائلة اربعة افراد فان عدد الأفراد المشتركين فى هذه الجمعيات حوالى ٦٫٨ مليون فرد اى اكثر من نصف عـدد السكان .

وتغطى خدمات التعاون الاستـهلاكى الآن حوالى ٥٠٪ من عدد السكان ـ وهم سكان القرى ـ ويقوم القطاع الحـكومى بتغطية احتياجات باقى السكان وهم سكان المدن عن طريق المحلات الحكومية المنتشرة فى المدن دون القرى .

ويعتمد التنظيم الاستهلاكى حاليا على ١٠٦ جمعية تعاونية منتشرة وموزعة على المقاطعات العشرة التى تكون تشيكوسلوفاكيا بمعنى أن كل مقاطعة فيها عشرة جمعيـات يربطها اتحاد أقليمى أى يوجد عشرة

اتحادات اقليمية وهذه الاتحادات العشرة يربطها جميعا الاتحاد المركزى للتعاون الاستهلاكى •

هيكل رقم (٢)

الاتحاد المركزى للتعاون الاستهلاكى

(١٠) اتحادات اقليمية

(١٠) جمعيات تعاونية استهلاكية بكل اتحاد إقليمى

والجمعيات مرتبطة بعضها بنوع من المشاركة والتعاون الذى يأخذ طريقه الى التنظيمات العليا • فمثلا نجد أن جزءا من الموارد يجمع من هذه الجمعيات ويستغل فى مساعدة الجمعيات التى ليس لها ظروف مواتية لبناء نفسها مثل جمعيات مناطق الحدود •

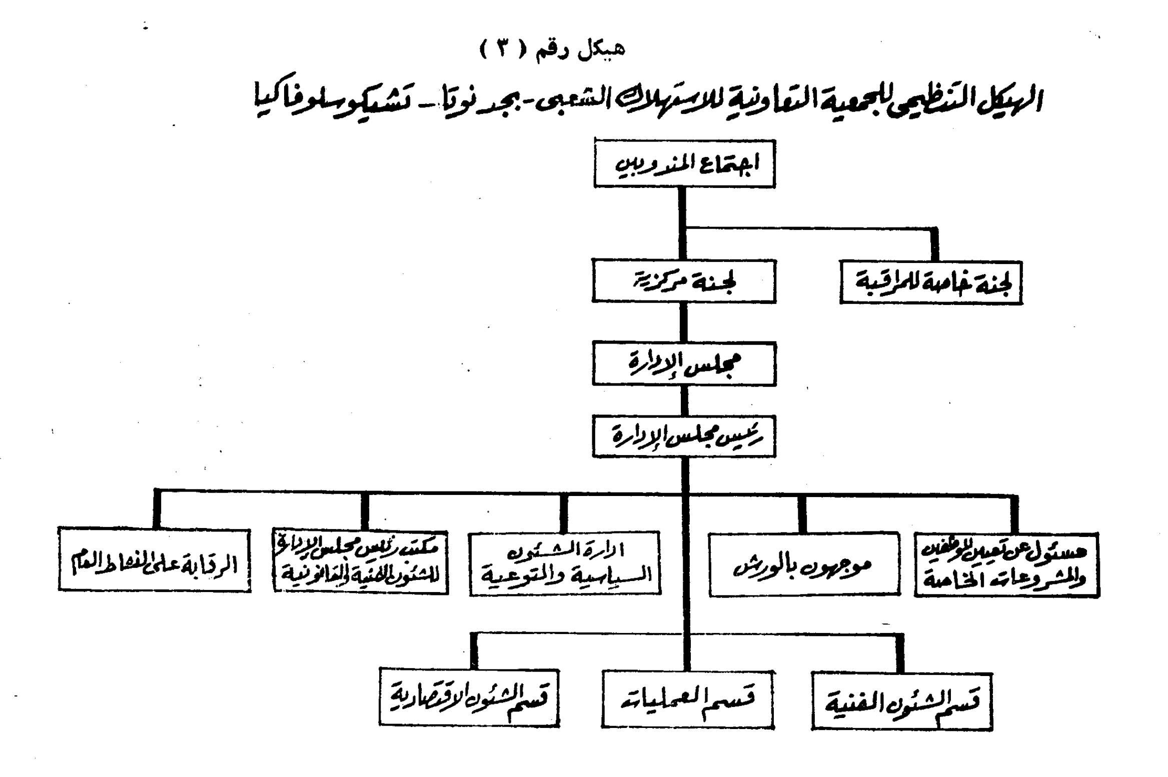
ويمكن تصور مدى ازدهار الحركة التعاونية الاستهلاكية اذا علمنا ان صافى الربح بالنسبة للبيع بالقطاعى ٢,٨٪ . كما يمكننا الحكم على مدى حسن الادارة والتنظيم اذا عرفنا ان المصاريف تبلغ ٣,٩٪ من رقم المبيعات .

ولقد زاد رقم مبيعات التعاونيات فى الندوات الأخيرة أكثر من مرتين رغم نقص عدد العمال . وذلك بسبب التوسع فى فتح محلات الخدمة الذاتية وتحويل المحلات الموجودة فعلا الى هذا النظام .

وفيما يلى نورد بعض الهياكل التنظيمية والتى توضحها على مستوى الجمعية التعاونية للاستهلاك الشعبى ، والهيكل المذكور خاص بجمعية تدعى بجدنوتا كما نورد هيكلا تنظيميا لاتحاد اقليمى للتعاونيات الاستهلاكية ، وشكلا آخر للهيكل التنظيمى للاتحاد التعاونى المركزى للسلع الاستهلاكية على مستوى جمهورية تشيكوسلوفاكيا .

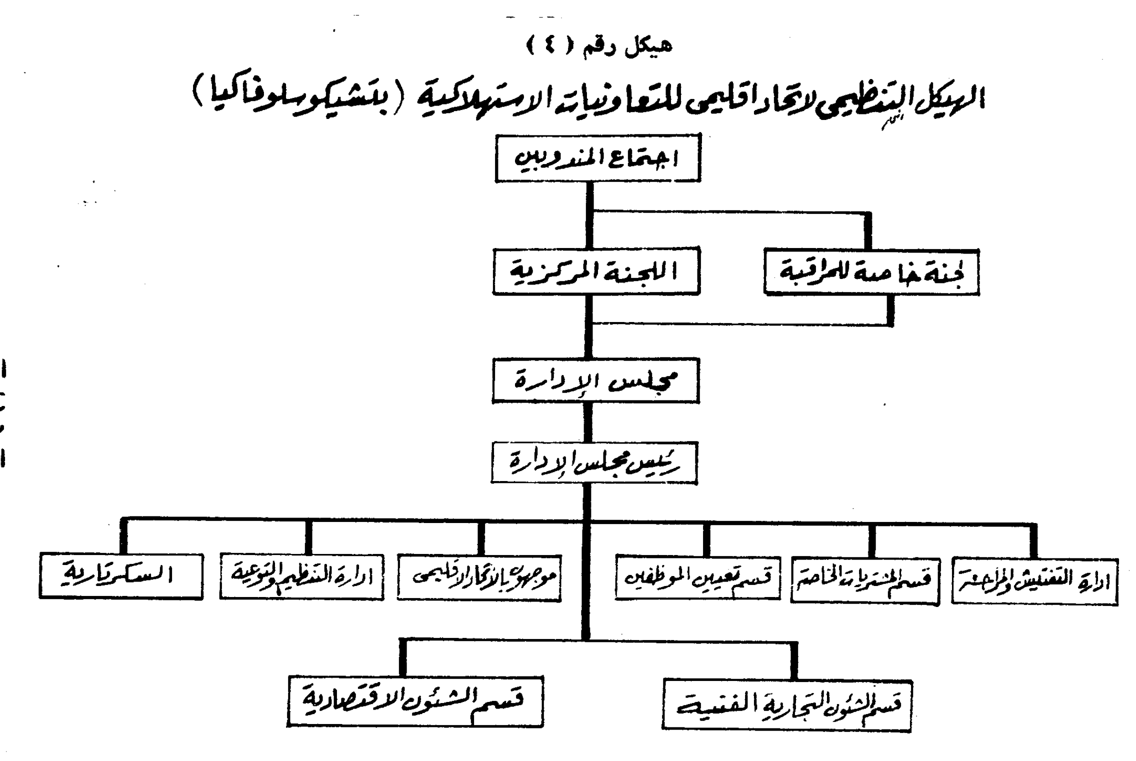
هيكل رقم (٣)

الهيكل التنظيمي للجمعية التعاونية للاستهلاك الشعبي - بجد نوتا - تشيكوسلوفاكيا



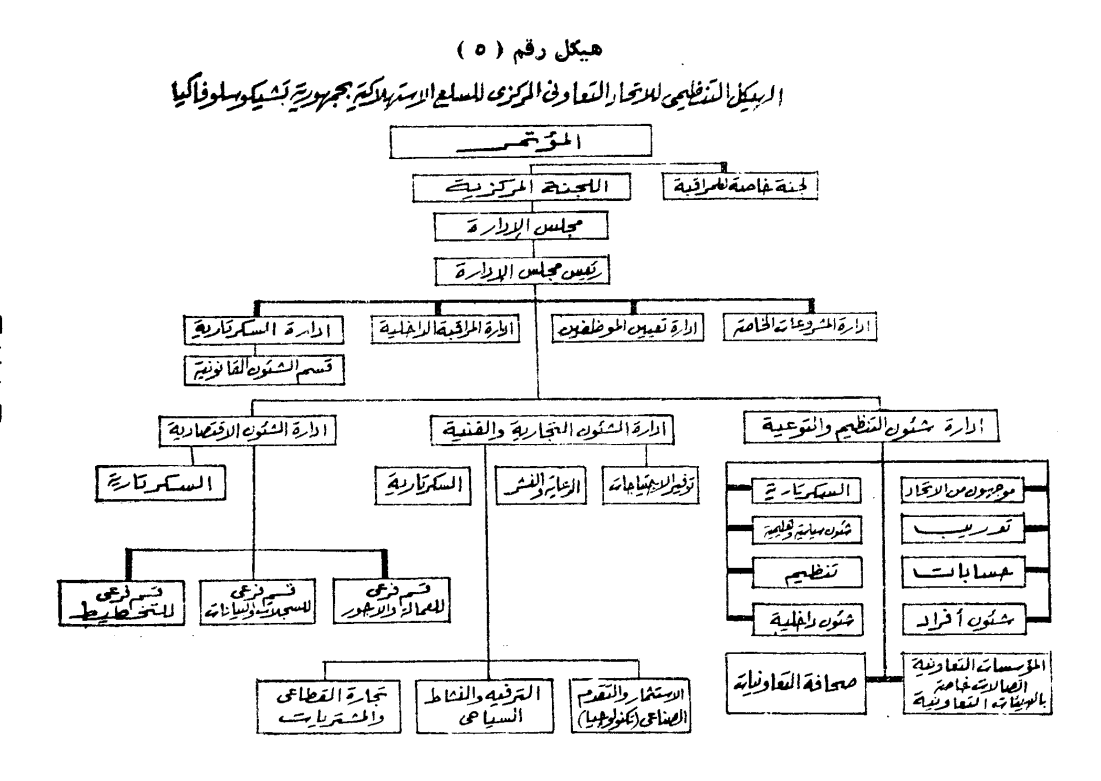
هيكل رقم (٤)

الهيكل التنظيمي لاتحاد اقليمي للتعاونيات الاستهلاكية (بتشيكوسلوفاكيا)



هيكل رقم (٥)

الهيكل التنظيمي للاتحاد التعاوني المركزي للسلع الاستهلاكية بجمهورية تشيكوسلوفاكيا



الصفات المميزة للحركة التعاونية الاستهلاكية فى تشيكوسلوفاكيا :

وفيما يلى نورد أهم الصفات أو السمات التى تميز الحركة التعاونية فى تشيكوسلوفاكيا :

أولا ــ توجيه نشاط التعاون الى الريف فقط دون المدن .

ثانيا ــ الفنادق والمطاعم (التغذية) تعتبر نوعا من فروع نشاط التعاون الاستهلاكى .

ثالثا ــ ديمقراطية الادارة ودليلها :

(أ) اشتراك أكبر عدد ممكن من الأعضاء فى ادارة الجمعية .

(ب) اشتراك العضوية لا يزيد عن سهم واحد قيمته ١٠٠ كرون (حوالى ٣ جنيه) .

رابعا ــ الارتفاع بمستوى الخدمة الاستهلاكية فى الريف لنفس المستوى بالمدن . وفى سبيل تحقيق هذا الهدف ، اتخذت الخطوات الآتية :

(أ) تزويد المحلات فى القرى بنفس البضائع التى تزود بها المدينة.

(ب) الأسعار موحدة لجميع الأصناف فى القرى والمدن .

(جـ) المحلات المتنقلة (السيارات المزودة بالبضائع) تغطى بخدماتها المناطق والقرى التى ليس بها محلات .

(د) التوسع فى تحويل المحلات الى محلات « اخدم نفسك » .

خامسا ــ الجمعيات التعاونية تساهم فى دعم ميزانية الدولة وليست عبئا عليها وذلك لأن :

١ — تدفع الجمعيات التعاونية ضرائب ٢٦٪ من أرباحها .

٢ — الحكومة تمسك بيدها كافة ما يتعلق بتجارة الجملة .

سادسا — التعاون رسالة وليس مصدرا للربح لأعضائها . ويتضح من ذلك ما يأتى :

١ — لا يوجد نظام العائد على المعاملات .

٢ — الأرباح لا تزيد عن ٣٠٪ من قيمة السهم أى ٣٠ كرون لكل عضو فى السنة (حوالى ٩٠٠ مليم) .

سابعا — اشتراك المرأة فى أوسع نطاق فى حل المشاكل الخاصة بالتعاون الاستهلاكى .

ثامنا — عمليات الشراء والتسويق تعتبر من فروع نشاط التعاون الاستهلاكى .

وفيما يلى سنتناول كل من هذه النقط ببعض الشرح .

توجيه نشاط التعاون الى الريف فقط دون المدن :

فى سنة ١٩٥٢ تم الاتفاق بين الحكومة وبين الجمعيات التعاونية على أن تتولى الحكومة فتح وادارة المحلات والمطاعم والفنادق التى بالمدن على أن توجه الجمعيات التعاونية نشاطها الى الريف .

وقد هدفت الدولة من هذا التقسيم الى تدعيم الحركة التعاونية فى الريف والارتفاع بمستوى الخدمة الاستهلاكية فيه ، اذ انه لو تركت الجمعية التعاونية لتمارس نشاطها فى المدن والقرى ، لاتجهت بكل

امكانياتها وقواها لتــدعيم محلاتها فى المــدن وفى الشوارع الرئيسية لأنها تبيــع اكثر من غيرها ولترتب على ذلك اهمـــال القرى لأن حركة البيع فيها اختفت بطبيعة الحال .

كما أن الجمعيات التعــاونية بطبيعة تكوينها وادارتهــا أقدر من الحكومة على التعرف على مطالب أهل القرى وخدمتهم ، ثم أنه ليس هناك حاجة الى وجود منافسة بين الحكومة والجمعيات التعــاونيه فى مكان واحد . ولا يخفى ما لنشر التعاون فى الريف من آثار فى تدعيم روح الاشتراكية وتقويتها .

التغذية (المطاعم والفنادق) من اهم فروع نشاط التعاون الاستهلاكى :

المقصود بالتغذية هو امتلاك وادارة الجمعيات التعاونية الاستهلاكية للمحال التى تبيع الوجبات الغذائية للشعب .

وعدد الفنادق والمطاعم التى تدار بمعــرفة الجمعيات التعــاونيه الاستهلاكية ١٥٠٠٠ . وتصل بالنسبة التى يمثلها النشاط فى دورة رأس المال المعلقة بالتغذية ١٧٪ من الحجم الكلى لدورة رأس المال فى التعاون الاستهلاكى .

وهذا النوع من النشــاط للجمعيات الاســتهلاكية مرتبط ارتباطا وثيقا بحركة الســياحة واتتشارها والطــريقة التى يروح بها الناس عن أنفسهم فى أجازاتهم .

وفيما مضى كان قطاع التغذية أحد فروع النشاط الاستهلاكى لديه منشآت تحوى ٢١٠٠٠ سرير وخاصة المراكز الخاصة بالانعــاش والترويح عن النفس وقد وصل هذا العدد الى ٤٣٠٠٠ سرير عام ١٩٦٥ .

وهذا النوع من نشاط التعاون الاستهلاكى ينظم رحلات فى الشتاء والصيف رخيصة التكاليف بغـرض التسلية وذلك لأعضـائه وموظفيه ولكافة الطبقات الأخرى .

ومن الطبيعى أنه كلما ارتفع مستوى المعيشة كلما زادت مسئولية المنظمات المسئولة عن التغذية فى توفير كميات أكبر من الواجبات .

كما أنه من الواضح أن طبيعة الوضع فى تشيكوسلوفاكيا كدولة يعمل كل أفرادها رجالا أو نساء يجعل تدبير أماكن يتناول فيها الشعب غذائه المجهز أمرا حيويا وذلك توفيرا للوقت الذى يضيع فى اعـداد الطعام داخل منزل الأسرة .

ديمقراطية الادارة فى الجمعيات التعاونية الاستهلاكية :

تدار الجمعيات التعاونية على أسس ديمقراطية ، حيث يشترك أكبر عدد ممكن من الأعضاء فى ادارة الجمعية فمن بين أعضـاء الجمعيـات التعاونية الاستهلاكية البالغ عددهم ١,٧ مليون عضو يوجد ٨٠ ألف عضو منتخبون فى اللجان المختلفة التى تتولى شئون العمل بالجمعيات ومعنى ذلك أن من بين كل ٢٠ عضو فى الجمعيات يوجد عضو واحد منتخب ، يشترك بصورة ما فى ادارة الجمعية .

كذلك فانه غير مسموح للعضو بالمساهمة فى رأس مال الجمعية بأكثر من سهم واحد قيمته ١٠٠ كرون (حوالى ٣ جنيهـات) وذلك تأكيدا لمعنى المساواة .

الارتفاع بمستوى الخدمة الاستهلاكية فى الريف حتى تتساوى مع المدينة :

ان الاهتمام موجه بدرجة ملحوظة الى الريف حيث تسكن نسبة كبيرة من الطبقات الكادحة • حيث أن الريف يعتبر متخلفا عن المدينة فى مستوى الخدمات عموما ومنها الخدمات فى مجال التعاون الاستهلاكى •

لذلك فان الهدف الأسمى لديهم هو الوصول بالخدمات الاستهلاكية فى القرى الى نفس المستوى الذى وصلت اليه فى المدن[١٣].

وتحقيقا لذلك فان المحلات بالقرى تزود بنفس السلع التى تزود بها المحلات فى المدن وبنفس الجودة والذوق • فنجد مثلا فى المحلات بالقرى الأفران الكهربائية والريكوردرات والغسالات وكافة الأدوات الحديثة حتى لا يكلفون الفلاحين مشقة الانتقال الى المدن لشراء حوائجهم ، كما أن هذه المحلات تزود بكافة السلع الأخرى التى قد يحتاجها الفلاح فى ظروف عمله الخاصة •

ومن جهة أخرى فان هناك ظاهرة تستحق الثناء بالنسبة لسياسة الأسعار عندهم ، فالأسعار هناك محددة بالنسبة لكافة الأصناف سواء كانت ضرورية أم كمالية وهذه الأسعار موحدة بالنسبة لكافة أنحاء الجمهورية بغض النظر عن البعد أو القرب من مراكز الانتاج وذلك نتيجة لاحتساب نفقات النقل على أساس متوسط تكاليفه الى الأماكن البعيدة والأماكن القريبة من الأسواق وبذلك فهناك مساواة تامة بين سكان المدن والقرى سواء من ناحية تعدد البضائع وجودتها وأسعارها.

ونشاط الجمعيات التعاونية منتشر فى تشيكوسلوفاكيا جميعها تقريبا فيما عدا بعض القرى التى لا يصل عدد سكانها الى حد يسمح بفتح محلات بها • وهذه توصل اليها

خـدمات التعاون الاسـتهلاكي عن طريق سـيارات المحلات المتنقلة والتى تمتلك كل جمعية تعاونية استهلاكية عددا منها وهـذه السيارات تؤدى عمل المحـلات تماما ، فهى مزودة بكافة السلع الشعبية التى يحتـاجها سكان القرى . يبلغ عدد هذه المحلات المتنقلة ٧٧٩ محلا . وهـذه السيارات لها مواعيـد وجداول محددة بحيث تصل الى كل قرية فى يوم وموعد ومكان محدد معروف جيدا لدى سـكان كل قرية مرة أو اثنتين اسـبوعيا — وتظل السيارة فى كل قرية لمدة ساعة أو اكثر فى أثنائها يكون المستهلكون فى انتظارها لقضاء حوائجهم — حتى يحين موعد عودة السيارة لهم فى المرة التالية .

ولما كانت محلات « اخدم نفسك » تعتبر أرقى أنواع الخـدمة الاستهلاكية سواء من ناحية المستهلك أو صالح الجمعية فهى بالنسبة للمستهلك توفر له الوقت والجهد .

بالنسبة للجمعية تقلل من تكاليف الادارة نتيجة تخفيض الأيدى العاملة فان الاتجاه هو نشر هذا النوع من المحلات تدريجيا وذلك بانشاء محال جديدة على هذا الطراز أو تحويل المحلات العادية الى هذا النوع وهناك برنامج مرسوم لذلك وفى الوقت الحاضر ، حـوالى ٣٠٪ من المحلات التعاونية تدار على هذا النظام .

الجمعيات التعاونية تساهم فى دعم ميزانية الدولة وليست عبئا عليها :

تدفع الجمعيات التعاونية ضرائب للدولة قيمتها ٢٦٪ من صـافى الربح فاذا علمنا أن رقم المبيعات للجمعيات التعاونية الاستهلاكية سنة ١٩٦١ هو ٢٨ مليار كرون (الكرون ٣٠ مليم تقريبا) وأن نسبة الربح

فى تجارة القطاعى هى ٢,٨٪ لعرفنا مقدار ما تساهم به الجمعيات التعاونية فى ميزانية الدولة .

وتجارة الجملة كلها فى يد الدولة ويوجد فى كل مقاطعة مخزن كبير لتموين الجمعيات الموجودة فى المقاطعة وقد يستلزم الأمر أكثر من مخزن واحد فى المنطقة الواحدة وذلك لتيسير وتسهيل عملية التموين ويعتبر قيام الدولة بهذا العبء مصدرا من مصادر الدخل حيث أن الدولة تاخذ نسبة من الربح الصافى لتجارة الجملة وهذا الجزء الذى تستفيده الدولة قد تساهم به أحيانا فى خفض تكاليف المعيشة أى أن الجمعيات تساهم فى تدعيم ميزانية الدولة عن طريق هذه النسبة التى تحصلها الدولة على قيمة ما تاخذه الجمعيات من تجارة الجملة من بضائع .

التعاون رسالة وليس سبيلا للحصول على المنافع :

التعاون فى تشيكوسلوفاكيا ليس وسيلة من وسائل الاستثمار أو الحصول على منافع شخصية فان الأرباح التى توزع على الأعضاء لاتزيد عن ٣٠٪ من قيمة السهم الواحد وهو المسموح به بالاشتراك وقيمته ١٠٠ كرون . أى أن أقصى ما يمكن أن يحصل عليه العضو هو ٣٠ كرون أو حوالى ٩٠٠ مليما سنويا ولو مبلغ ضئيل وغالبا ما يتفق الأعضاء على عدم صرفه واستعمال المبالغ المتوفرة نتيجة لذلك فيما هو أنفع لصالح الجمعية .

كما أن التعاون فى تشيكوسلوفاكيا يشذ عما هو معروف من أن احد اركان التعاون الرئيسية هو توزيع عائد على معاملات الأعضاء

فنظام العائد غير معترف به فى تشيكوسلوفاكيا والسبب فى ذلك هو ان الجمعيات التعاونية الاستهلاكية هى الوحيدة التى لها محال فى القرى وليس امام المستهلكين سواء أكانوا اعضاء فى الجمعيات أم لا ، سوى ان يشتروا من هذه المحلات ومن ثم فليس هناك ما يدعو الى تمييز الأعضاء عن غيرهم من المستهلكين .

ولا توجد ميزات خاصة تمنح لأعضاء اللجان المختلفة التى تشترك فى ادارة الجمعيات وان كان هناك بعض مكافآت تمنح لبعض أعضاء مجلس الادارة أو مجلس المراقبة فان هذه المكافآت رمزية ولا تزيد قيمتها عن ٣٠٠ ، ١٠٠٠ كرون سنويا .

تمكين المرأة فى أوسع نطاق من الاشتراك فى ادارة الجمعيات التعاونية :

لما كانت المرأة أقدر من غيرها[١٣] على معرفة المشاكل الاستهلاكية ، كما أنها أقدر من غيرها على معرفة رغبات الأهالى واحتياجاتهم ، فان الحركة التعاونية الاستهلاكية فى تشيكوسلوفاكيا قد اتجهت الى تمكين المرأة من الاشتراك بصورة متزايدة فى مسئولية ادارة هذه الجمعيات وهناك بعض السيدات يحتللن مراكز هامة فى الحركة الاستهلاكية فضلا عن أن معظم لجان المراقبة من السيدات (حوالى ٥٠٪) وفى الاتحاد المركزى للتعاون الاستهلاكى تبلغ نسبة السيدات حوالى ٢٥٪ .

عمليات الشراء والتسويق من صميم عمل الجمعيات الاستهلاكية :

تقوم الجمعيات التعاونية الاستهلاكية فى تشيكوسلوفاكيا بمهمة تسويق معظم المنتجات الزراعية فى المناطق الزراعية سواء بغرض الاستهلاك الداخلى أو التصدير ، وكثيرا ما تكلف الحكومة احدى

الجمعيات التعاونية الاستهلاكية لتتسوق لها بعض الأصناف نظير عمولة بسيطة لا تتعدى ١٪ •

المساعدات التى قدمتها وتقدمها الدولة للتعاون الاستهلاكى :

١ — تضييق الخناق على المشروعات الفردية فى مجال تجارة المواد الاستهلاكية لاتساع المجال للجمعيات التعاونية وذلك بطرق مختلفة ، منها رفع حد الضرائب عليهم ومنع السلع الهامة عنهم ، حيث أن تجارة الجملة كلها فى يد الدولة ، حتى اضطروا للتسليم • وقد سبق أن بينا فى جدول سابق كيف كانت نسبة النشاط الفردى فى هذا المجال ٨٣,٢٪ سنة ١٩٤٦ أى عند بدء النظام الاشتراكى ، ثم كيف هبطت هذه النسبة فى السنين التالية حتى بلغت فى ١٩٦١ أى بعد خمسة عشر عاما الى ما يقرب من الصفر •

٢ — قصر النشاط الحكومى فى مجال تجارة الاستهلاك على المدن فقط ، وبذلك انفردت الجمعيات دون منازع أو منافسة بالقرى مما يساعد على ازدهارها •.

٣ — أحيانا تبيع الدولة — ممثلة فى تجارة الجملة — الى الجمعيات بأسعار تقل عن سعر البيع لمحلات الحكومة وذلك بتنازلها عن جزء مما يخص خزينة الدولة •

كيفية وضع الخطة وتنفيذها :

يبدأ وضع الخطة(١٤) من أسفل الى أعلى أى من الأجهزة الصغرى المحتكة بالمشاكل والتى تحدد الخطة طبقا لاحتياجاتها ورغباتها • ويتم التنسيق بين أنواع النشاط المختلفة للتعاون وبين الجهات الحكومية المعنية قبل وضع الخطة •

والخطة بالنسبة للمحلات التابعة للجمعيات التعاونية ، هى تحديد لرقم المبيعات ، ويعمل الجميع للوصول الى هذا الرقم المحدد بالخطة ، بل الى تخطيه وهناك نسبة من أجر كل عامل وموظف لا تصرف الا اذا نفذت الخطة .

طريقة توزيع الارباح فى الجمعيات التعاونية :

٢٠٪ كحد أقصى للأرباح الموزعة[١٥] بحيث لا يزيد ما يأخذه العضو عن ٣٠ كرون .

٤٪ للمكافآت والأغراض الثقافية كحد أقصى .

٤٪ احتياطى الضمان بالجمعيات الاستهلاكية (يوضع تحت اشراف الاتحاد المركزى للجمعيات التعاونية الاستهلاكية وهو الجزء الذى يستغل فى منح سلفيات ومساعدات للجمعيات المحتاجة وهذا الرصيد يقوم مقام البنك التعاونى) .

٦٠٪ على الأقل للاحتياطى .

٥٢٪ نسبة متغيرة لأغراض متعددة .

السلطات الادارية فى الجمعية التعاونية الاستهلاكية :

١ — مجلس المفوضين :

وهو أعلى سلطة فى الجمعية ، ويتم اجتماعه مرة كل سنة وهو يدعى للاجتماع بواسطة مجلس الادارة بموجب مذكرة ترسل الى المركز الرئيسى وللمحلات قبل الاجتماع بثمانية أيام على الأقل . ويجب أن تتضمن الدعوة عناصر جدول الأعمال . ويجب اخطار الاتحاد التعاونى

بالدعوة قبل تنفيذها بـ ١٥ يوم على الأقل ليكون جدول الأعمال تحت نظر الاتحاد للاسهام بما قد يراه مناسبا فى هذا المجال •

ويمكن دعوة أعضاء المجلس الى الاجتماع اذا طلب ذلك ¼ عـدد الأعضاء على مستوى المحلات على الأقل • على أن يحضر الاجتماع ⅓ عدد أعضاء الجمعية ، أو بناء على طلب لجنة المراقبـة أو مجلس ادارة الاتحاد • وفى هذه الحالة يجب على مجلس الادارة أن يدعو للاجتماع خلال ١٥ يوم بعـد استلام طلب الاجتماع • ومن ناحية أخرى يدعى بواسطة الاتحاد التعاونى • ويرأس مجلس المفوضين لجنة تنتخب عند افتتاح الدورة وتنتخب اللجنة بدورها رئيسا لها من أعضائها ويجب أن تضم هذه اللجنة عضوين من أعضاء مجلس الادارة ، يتم اختيـارهما بمعرفة مجلس الادارة •

ويختار مجلس المفوضين ٥ أعضاء للجنة الانتخابات ، التى تجهز قائمة المرشحين للجنة المراقبة واللجنة المركزية وتنتخب لجنة الانتخابات رئيسا لها •

كما يختار مجلس المفوضين لجانا أخرى تساعده فى أعماله •

واجبات مجلس المفوضين :

١ ــ تعديل اللوائح واصدار قرارات بحل أو ضم الجمعيات •

٢ ــ مناقشة واعتماد تقارير مجلس الادارة ولجنة المراقبة •

٣ ــ فحص الحسابات الختامية السنوية وتقرير المراجعة •

٤ ــ الموافقة بعـد الفحص على كيفية توزيع الأرباح أو طريقـة استبعاد الخسائر فى الميزانية الا اذا كانت هناك تنظيمات قانونية بهذا

الشأن ، وتحديد مكافآت أعضاء مجلس الادارة ولجان المراجعة ولجان المراقبة تبعا لتوجيهات مجلس التعاون الاستهلاكى المركزى .

٥ ــ يضع أسس نشاط الجمعية فى المدة القادمة .

٦ ــ ينتخب سرا أو علنا ولمدة سنتين أعضاء اللجنة المركزية وأعضاء لجنة المراقبة على أن تحدد طريقة التصويت قبل أخذ الأصوات .

٧ ــ ويحاسب طبقا للقانون كل من يتسبب فى خسارة للجمعية أو يخالف اللوائح .

٨ ــ ينتخب برفع الأيدى المفوضين للاتحادات الأعلى وكذلك نوابهم .

واذا تعذر على العدد اللازم من المفوضين الحضور فى الوقت المحدد للاجتماع عقد اجتماع آخر بعد ساعة دون النظر الى عدد الحاضرين للنظر فى نفس جدول الأعمال ، وهذا الاجراء لا يتم الا بموافقة مجلس ادارة الاتحاد وبشرط أن يكون الأعضاء المفوضين على علم بها عند دعوتهم . ويتم تسجيل المداولات فى سجل خاص يوقعه أعضاء لجنة الادارة وترسل صورة منه الى مجلس ادارة الاتحاد . ويذكر فى المحضر مقر ووقت الجلسة وكل ما يتعلق بما دار فى الجلسة .

٢ ــ اللجنة المركزية :

تمارس حقوق لجنة المفوضين فى فترات ما بين دورات انعقاده ، ما عدا الآتى : تعديل اللوائح ، واصدار القرارات الخاصة بحل وادماج الجمعيات أو انتخاب الأعضاء .

وأهم واجباته : انتخاب (لمدة سنتين) رئيس ومساعد وأعضاء مجلس الادارة ومناقشة واعتماد تقارير مجلس الادارة ولجنة المراقبة وفحص الحسابات وخطة الجمعية لتوضيح النتائج الاقتصادية •

ويقوم مجلس المفوضين بانتخاب ٢٥ عضوا على الأقل كمراقبين ، وذلك لمدة سنتين ، ويضم الى هؤلاء مجلس الادارة وأعضاء لجنة المراقبة • ومن مجموع كل هؤلاء تتكون اللجنة المركزية ، ويشترط ألا يكون مجلس الادارة ولجنة المراقبة أغلبية ، ويجتمع هذا المجلس مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل ، ويرأس الاجتماع رئيس مجلس الادارة أو عضو آخر يمنح هذه السلطة • ويجب عقد اللجنة المركزية اذا طلب ذلك ثلث عدد أعضاء الجمعية أو طلبت لجنة المراقبة أو مجلس الاتحاد الاقليمى للتعاون الاستهلاكى ذلك ، والأحكام التى تسرى على اجتماع المفوضين من ناحية المدلولات والقرارات والمحاضر تسرى على اجتماعات المجلس •

مجلس الادارة :

يقوم هذا المجلس باصدار القرارات فى جميع المسائل الخارجة بحكم القانون واللوائح عن اختصاص السلطات الأخرى ، ويضع موضع التنفيذ قرارات مجلس المفوضين وقرارات اللجنة المركزية ، وكذلك قرارات وتوجيهات الاتحادات ، ويفحص ويعتمد الخطة المالية والتجارية للجمعية ، ويوجه مع لجنة المراقبة أوجه النشاط الاقتصادى والسياسى والتعليمى بالجمعية •

ويتشكل مجلس الادارة من ٩ ـ ١٣ عضوا بما فى ذلك الرئيس ومساعده ، ويشترط ألا يكون موظفو الجمعية أغلبية فى مجلس الادارة ، ولا يجوز لعضو من لجنة المراقبة أن يكون عضوا فى مجلس

الادارة . ويخول رئيس المجلس مع مساعده ومع عضو آخر من المجلس سلطة تمثيل الجمعية والتوقيع عنها . ويمكن انابة أى شخص آخر بواسطة مجلس الادارة للقيام ببعض مهام الجمعية ، وفى هذه الحالة يخوله المجلس السلطات اللازمة ، ويتم تنفيذ المهمة تحت اشرافه .

لجنة المراقبة :

تراجع هذه اللجنة أعمال مجلس الادارة ولجان المراقبة ، وتراجع النقدية وكيفية ادارة ممتلكات الجمعية كما تراجع السجلات والدفاتر والمستندات حسابيا وتراجع جميع أعمال المحلات والورش حسب الخطة التى يرسمها الاتحاد التعاونى المركزى للاستهلاك . وكذلك مدى تنفيذ الخطة التجارية والمالية للجمعية .

وتقدم لجنة المراقبة لمجلس الادارة تقارير عن نتائج مراجعتها وتقدم الاقتراحات اللازمة لعلاج أى تقصير وتعرض تقاريرها على اجتماع المفوضين مع تقارير عن نشاط مجلس الادارة وعن الادارة الاقتصادية للجمعية .

كما تقدم اللجنة لمجلس المفوضين تقريرا عن نشاطها هى نفسها وعن وجهة نظرها فى الحسابات الختامية .

فى حالة عجز مجلس الادارة عن تلافى التقصير فى المدة التى تحددها لجنة المراقبة ، تطلب اللجنة دعوة المفوضين الى الاجتماع أو اللجنة المركزية وفى نفس الوقت يخطر مجلس ادارة الاتحاد بهذا التقصير .

لجنة المراقبة مسئولة عن نشاطها أمام اللجنة المركزية ومجلس المفوضين ، وتتكون لجنة المراقبة من ٩ ــ ١٥ عضوا ولهم ٥ مساعدين ينتخبون أيضا بمعرفة مجلس المفوضين .

وفيما يلى بعض نصوص مشتركة تخص مجلس الادارة ولجنة المراقبة .

١ ــ مجلس الادارة وكذلك لجنة المراقبة يفحصان ويقرران المسائل فى اجتماعات يدعى اليها جميع الأعضاء .

٢ ــ يوجه الدعوة لمجلس الادارة رئيسه مرتين فى الشهر على الأقل ويوجه الدعوة لانعقاد لجنة المراقبة رئيسها مرة على الأقل فى الشهر .

٣ ــ تصدر القرارات بأغلبية عدد الحاضرين بشرط حضور أكثر من نصف الأعضاء .

٤ ــ قد يحضر أعضاء لجنة المراقبة جلسات مجلس الادارة كهيئة استشارية ولكن ليس لأحد من أعضائها حق التصويت .

٥ ــ جميع النقط الهامة عن المداولات وجميع القرارات تسجل المحاضر اللازمة عنها سواء الخاص بمجلس الادارة أو الخاص بلجنة المراقبة ، ويوقع كل محضر الرئيس واعضاء الحاضرين أو بواسطة من يعينهم الحاضرون ، ويجب أن يسجل رأى المعارض فى المحضر وترسل صورة من المحضر لمجلس الادارة والى الاتحاد .

٦ ــ اذا طرأت ظروف على أحد أعضاء مجلس الادارة أو أعضاء لجنة المراقبة تحول دون قيامه بعمله ، يتقدم بطلب كتابى لتعفيه من مسئوليته ، وينتهى واجبه من يوم أن يقرر المجلس أو اللجنة موافقتها على اعفائه من واجبه .

٧ — أعضاء مجلس الادارة وأعضاء لجنة المراقبة ملزمون بمزاولة عملهم بدقة ، ويحافظون على الأسرار الاقتصادية والحكومية ، فان تسبب أحدهم فى خسارة تلحق بالجمعية نتيجة للاهمال ، كانوا مسئولين طبقا للوائح .

اجتماع الاعضاء على مستوى المحلات :

فى هذا الاجتماع يزاول الأعضاء حقوقهم ، فيحاطون علما بالموقف الداخلى والعالمى وبأعمال محلهم ونشاط الحركة التعاونية الاستهلاكية.

ويتم فى الاجتماع الأمور الآتية :

١ — قبول الأعضاء الجدد أو فصل الأعضاء أو قبول استقالتهم .

٢ — انتخاب لجنة المراقبة للمحل .

٣ — انتخاب مفوضين لمجلس المفوضين .

٤ — فحص الادارة الاقتصادية للمحل ونتائج الجرد .

٥ — فحص تنفيذ خطة البيع والشراء .

ويحضر هذا الاجتماع جميع الأعضاء المدرجين بالسجل .

ولجنة المراقبة هى التى توجه الدعوة للاجتماع بناء على تعليمات مجلس ادارة الجمعية مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل ، وتتم الدعوى حسب المعتاد ، ويرأس الاجتماع رئيس أو عضو مفوض من لجنة المراقبة من بين أعضائها ، فاذا كانت الدعوة تمت طبقا للوائح كانت القرارات سليمة مهما كان عدد الحاضرين بشرط حصول القرار على أغلبية الحاضرين .

تتولى لجنة المراقبة قيد المداولات فى محاضر وترسل صورة من المحضر الى مجلس ادارة الجمعية •

لجنـة المراقبة :

تنتخب لجنة المراقبة لكل محل فيه أعضاء ، فاذا كان بالقرية أكثر من محل له عضوية قرر مجلس ادارة الجمعية عدد لجان المراقبة الواجب انتخابها •

تتكون لجنة المراقبة من ٥ أعضاء على الأقل ، يتم انتخابهم لمدة سنة بواسطة أعضاء المحل ويجب أن يكون من بين أعضاء اللجنة ثلاثة على الأقل تنتخبهم القـرى التى تموِن بسـيارات متحركة (المحـلات المتنقلة) •

وتنتخب اللجنة رئيسا لها فى أول اجتماع لها ، ولا يجوز أن يكون عضوا فى لجنة المراقبة أحد أقارب مدير المحل أو المتصلين به جدا •

يجب أن تعقد اللجنة اجتماعا مرة كل شهر على الأقل بدعوة من رئيسها وتتخذ القـرارات بأغلبية الأصـوات اذا كان أكثر من نصف أعضائها حاضرين ، وتقيد المداولات فى السجل ويوقع المحضر الرئيسى والأعضاء الحاضرين •

وفيما يلى سلطات لجان المراقبة :

١ ـ تمثل رقابة المواطنين وترفع لمجلس الادارة تقارير عن نتـائج المراقبة على المحلات •

٢ ـ تشترك فى الجرد المنتظم والمفاجىء وتحاط علما بنتائجه •

٣ ـ تراقب تأدية العمال لأعمالهم بالمحل •

٤ ـ تبدى اللجنة رأيها فى مدى نشاط موظفى المحل وتطلب نقلهم أو فصلهم •

٥ ـ تناقش مع السلطات التنفيذية للمجلس الوطنى المحلى أحوال المحلات وخاصة تنظيم ساعات البيع •

٦ ـ يشترك أعضاؤها فى المناقشة بالمحلات بصفتهم ممثلين للجمعية أو الاتحاد التعاونى •

٧ ـ توصى بقبول أعضاء جدد ، وتبدى رأيها فى الغاء العضوية •

٨ ـ ينظم أعضاؤها المسائل الثقافية الطارئة مع الجبهة الوطنية أو بمفردهم •

٩ ـ تبدى الرأى فى فتح المحلات الجديدة ومواقعها •

١٠ ـ تطلب من مجلس الادارة علاج التقصير الموضح فى تقاريرها •

ومن المهام الأخرى التى تتولاها لجان المراقبة :

١ ـ يوجهون الأعضاء الى المساهمة فى المساعدة على تأدية رسالة الجمعية على أحسن وجه خاصة بالنسبة لخطة الشراء والبيع •

٢ ـ يتأكدون من توفر البضاعة لجميع الأعضاء ومواطنى المنطقة •

٣ ـ يساعدون مجلس ادارة الجمعية •

٤ ـ يتعاونون ضد أى تدمير أو ابتزاز لنشاط أو ممتلكات الجمعية •

٥ ـ كسب أعضاء جدد مع التأكد من سداد قيمة الأسهم •

٦ ـ مواجهة سجلات العضوية .

٧ ـ يروجون بين الأعضاء مزايا وأهميـة الزراعة الجمـاعية فى الجمعيات التعاونية الزراعية ويلاحظ أن هذه اللجنة مقيدة فى جميـع تصرفاتها وقرارات سلطات ادارة الجمعية والاتحادات التعاونية .

الشئون المالية للجمعية :

يتم تمويل الجمعية من الرسوم التى يدفعها الأعضاء من قيمـة الأسهم ومن أرباح محلات الجمعية ومن المصادر الأخرى ، وتـكون الجمعية احتياطيات خاصة واحتياطيات عامة ، والاحتياطيات الخاصة قد تنشأ وقد تلغى طبقا لتوجيهات الاتحاد التعاونى الاستهلاكى المركزى .

عند فحص التقرير السنوى والحسابات الختامية السنوية ، يقرر مجلس المفوضين كيفية توزيع الأرباح بعد خصم ضريبة الدخل ، على الوجه التالى :

(أ) ٢٠٪ من الأرباح على الأكثر على الأعضاء .

(ب) حصة الى الاحتيـاطيات الخاصة طبقا لتـوجيهات الاتحاد التعاونى الاستهلاكى المركزى .

(جـ) حصة الى الاتحاد المركزى لتجميع الأموال اللازمة لخـدمة تنظيمات الحركة التعاونية .

(د) حصة الاتحاد لتسهيل تمويل التنظيمات التابعة للاتحاد .

(هـ) الباقى ويشترط ألا يقل عن ٥٠٪ من صـافى الربح الى احتياطى الجمعية طبقا لتوجيهات الاتحاد المركزى .

ويقرر مجلس المفوضين كيفية تغطية الخسائر أما من احتياطى أو

من قيمة أسهم الأعضاء أو من احتياطيات أخرى ان لم يكن احتيـاطى الجمعية كافيا .

حل الجمعية أو ادماجها مع أخرى :

اذا وافق مجلس المفوضين بأغلبية ٣/٢ الأعضاء الحاضرين ، يمكن حل أو ادماج الجمعية بشرط موافقة الاتحاد التعـاونى الاسـتهلاكى المركزى أيضا .

ويتم تنظيم تصـفية الجمعية حسب نصوص القـانون ، وحسب توجيهات الاتحاد المركزى للتعاون الاستهلاكى .

٢٣ ـ تشيكوسلوفاكيا والنشاط التعاونى الانتاجى

البنيان التعاونى فى القطاع الإنتاجى

تهتم الدول التى تؤمن بالاشتراكية بالعمال بصفة عامة والعمل على ارتفاع مستوى دخولهم وتحسين شئونهم الاجتماعية ، ومن هذا المنطلق فان قيام حكم جديد بعد التحرير ترتب عليه بالضرورة احداث تغييرات أساسية فى جميع مرافق الحياة بما فى ذلك قطاع التعاون الانتاجى ، خاصة وأن هذه التعاونيات أريد لها بعد التغيير أن تكون من الأدوات الهامة لبناء الاقتصاد الاشتراكى الجديد • وحتى يمكن تحقيق هـذا الهدف فقد بذلت الجهود نحو تنظيم قطاع التعاونيات الانتاجية بأسلوب يتفق وأهداف التطوير الاقتصادى والاجتماعى وبحيث تسير التعاونيات الانتاجية بأسلوب تستطيع فيه ليس فقط خدمة أعضائها ، انما تتجه أيضا تدريجيا وبشكل متزايد نحو خدمة صالح المجتمع بأسره •

ويهمنا ان نوضـــح ونحن نتحدث عن التعاونيات الانتاجية ان الاحتلال النازى لتشـــيكوسلوفاكيا كان يتجه نحو اضـــعاف الأسلوب الديموقراطى لهذه التعاونيات ولذلك فان المانيا النازية عينت وكلاء مهمتهم الأولى ادارة الاتحادات التعـــاونية ، غير أن الأمـــر اختلف بعد عام التحرير وهو عام ١٩٤٥ اذ انبثقت من بين صفوف الشعب قيادات وطنية على أساس التمثيل الشعبى ، وقد روعى فى اختيار هذه القيادات استبعاد العناصر التى تعاونت مع المحتل ، وبذلك اصبحت الحركة

التعاونية الانتاجية منظمات اختيارية تضم الفنيين وصغار المنتجين وتتضافر جميع المستويات المعنية بالأمر بالعمل على ارشادهم وتوضيح المفاهيم التى يمكن عن طريقها الانتقال من الانتاج الفردى الصغير الذى كان سائدا الى شكل اعلى من المؤسسات التعاونية الانتاجية .

ويلاحظ أن هذه الجهود التى بذلت أمكن عن طريقها فى بادىء الأمر أى فى عام ١٩٤٥ تأسيس ٣٢٢ جمعية ثم أخذ عددها يتزايد الى أن وصل عددها ٤٢٠ جمعية عام ١٩٤٨ .

ووفقا للأسلوب السليم الواجب الاتباع فى التعاونيات والذى يقوم على مبدأ الاختيار فان المسئولين عن تطوير التعاونيات الاتاجية أخذوا بهذا المبدأ وبذلوا جهدا كبيرا أساسه الاقناع والاقتناع لكى تكون هذه التعاونيات الجديدة الأمر الذى أدى فعلا الى انضمام عدد كبير من صغار المنتجين الى التعاونيات التسويقية والشرائية ومن الملاحظ عند تكوين هذه الجمعيات أن الأعضاء فضلوا أن يحتفظوا بذاتيتهم المستقلة وسمح لهم فى هذه الفترة الانتقالية بأن يستخدموا عمالا آخرين ويأجروهم على عملهم . واقتصرت مهمة التعاونيات الجديدة على تقديم جميع الخدمات التى تمكن صغار المنتجين من الاستفادة من جميع الدراسات التى تتعلق بتطوير عملهم وأسلوب استفادتهم بالآلات الحديثة بأسلوب جماعى منظم الأمر الذى كان له أثره فيما بعد اذ تفهم صغار المنتجين فكرة التعاون وادركوا فوائدها ومزاياها وأن أسلوب العمل الجماعى المنظم يعود عليهم بفوائد أكثر مما لو ظلوا فى عملهم منفردين .

ويهمنا ان نوضح ان فكرة التعاون بما تتضمنه من بعض المزايا التى تمنحها الدولة كثيرا ما تدعو غير التعاونيين من هؤلاء الذين ينتهزون الفرصة من اجل تحقيق مزيد من الربح ، نقول كثيرا ما يتحين هؤلاء الفرص للاستفادة من هذه المزايا فيتسللون الى القطاع التعاونى ليس لانهم يؤمنون بالتعاون كعقيدة وفكرة ، انما لكى يحققوا لانفسهم بداية تكوين التعاونيات على اسس جديدة مصالح خاصة ، وقد شهدت هذه الفترة من بعد التحرير ، اعدادا من هؤلاء الذين دخلوا الى مجال التعاون الانتاجى وكان هدفهم الأساسى هو التخلص من الضرائب الأمر الذى دعى الحكومة فى عام ١٩٤٨ الى القيام بمسح شامل لهذه التعاونيات وقامت بحل بعضها وامعت البعض الآخر وضعا للأمور فى نصابهما الصحيح .

ومما لا شك فيه أن قيام الاتحاد التعاونى العام بعد التحرير بقياداته الوطنية الجديدة كان له أثره الكبير فى تطوير التعاونيات الانتاجية وفى اعادة تنظيمها والاشراف على حساباتها . وقد ساند الاتحاد التعاونى العام فى مهمته الوزارات المختصة اذ أن الادارات المعنية بالتعاون قدمت كل عون ممكن فى هذا المجال سواء على مستوى الارشاد والاسهام فى التخطيط أو الأسلوب الأمثل فى تحقيق الادارة الاقتصادية فى التعاونيات الانتاجية أو تيسير تقديم المواد الضرورية لتحقيق الخطط الانتاجية لهذه التعاونيات .

كما يهمنا أن نشير الى أن الجهود التى بذلت لتوحيد الحركة التعاونية بأسرها وبشتى قطاعاتها فى المجلس التعاونى المركزى عام ١٩٤٨

قد خلق الظروف المناسبة للاسراع بعملية الانتقال من الانتاج الصغير الى أشكال تنظيمية عليا استطاعت أن تكون أكثر قدرة فى تحقيق الاهداف الرئيسية للحركة التعاونية الانتاجية فى تلك الفترة والتى كان منها :

١ - تنقية التعاونيات الانتاجية من التعاونيات ذات الأهداف الرأسمالية والتى كانت تتستر تحت أسم التعاون لتحقيق مآرب شخصية.

٢ - اقناع صغار الحرفيين وأصحاب السلع التى تتعامل فى هذه الحرف بالانضمام الى التعاونيات الانتاجية بصورة اختيارية وتوضيح الآثار التى تعود عليهم وعلى المجتمع من اتباع الأسلوب الجديد .

ومما لا شك فيه أن الاجراءات التى اتبعتها الدولة قد ساعدت على تحقيق هذه الأهداف فمثلا نعتقد أن عمليات الشراء فقدت أهميتها العملية بالنسبة للتعاونيات الانتاجية نتيجة لتكوين المؤسسات الوطنية الجديدة التى اختصت بتجارة الجملة وكذلك فان عمليات التسويق المتعلقة بالمواد الاستهلاكية كانت قد نظمت أيضا وفقا للخطة الاقتصادية . وهناك عامل جديد آخروهو أن صحوة العمال جعلتهم يشددون على المطالبة بضرورة اشتراكهم فى ادارة شئون هذه التعاونيات .

ونظرا لأن هناك من التعاونيات الانتاجية ما يتعامل مباشرة فى سلع استهلاكية فانه روعى أيضا أن يكون هناك نوع من تقسيم هذه التعاونيات بحيث تلحق بعض التعاونيات الانتاجية لصغار الحرفيين بالتعاونيات الاستهلاكية حتى يكون هناك اتصال مباشر دون وسطاء فيما يتعلق بانتاج هذه السلع وتسويتها . وقد تم فعلا تحويل ما يقرب من ١٠٠ تعاونية للصناع الماهرين وصغار التجار الذين قبلوا الفكرة الى قطاع الحركة التعاونية الاستهلاكية .

ولعل من المناسب فى هـــذا المقـام ان نوضح ان عملية التطور نحو البناء الاشتراكى ليست عملية سهلة هى فى الحقيقية عملية بالغة التعقيد ينبغى ان تاخذ فى الاعتبـــار مشاعر النـــاس واحســاساتهم وفى نفـس الوقت الأسلوب الامثل الذى ياخذ بيدهم ارتفـاعا نحو تحقيق اهداف المجتمع الاشتراكى الجديد ولذلك فاننـــا نجـــد ان المخـططين فى تشـيكوسلوفاكيا قد وضـعوا بدائل امام الحرفيين حتى يشعروهم بان لهم الحـق فى الاختيار ، منها مثلا أنه كان يمكن للمنتجين الصغار ان يعملوا فى المنشآت الوطنية كعمال مهرة او ان يعملوا فى المشاريع التى تتولاها الادارات المحلية والتى تزاول نشاطاً يتفق مع ما يمارسونه من مهن ، او ان يشتركوا بمـا يمتلكون من ورش فى عضـــوية الجمعيـــات التعاونيات الانتاجية للعمـــال او يشتركوا فى التعاونيات الاستهلاكية كما هو الحال مثـلا بالنسبة للخبـــازين وصـــانعى الحـلويات والقصابين ... الخ .

ويهمنا أن نوضح أن حمـلات الارشاد والتوجيه والاقناع التى كانت تقوم بها الدولة كانت تقترن أيضا بتوضيح الأسلوب الذى يمكن عن طريقه أن ينضم صغار المنتجين الى التعاونيات الجـديدة فكانوا مثلا يعرضون عليهم استمارة العضوية التى عليهم أن يتفهموا بنـودها جيدا فاذا ما اقتنعوا بها فانهم يوقعونها على أساس أنها عقد بينهم وبين التعاونية الجديدة . وبموجب الأساليب التى اتبعت فان العضو الجديد له كامل الحرية فى أن يتصرف فيما يمتلكه بالأسلوب الذى يراه من وجهة نظره أكثر فائدة له ، فهو مثلا اذا كانت لديه آلات أو معدات يمكنه أن

يبيعها الى التعاونية الجديدة أو يؤجرها لها . أما فيما يتعلق بالممتلكات غير المنقولة فكان يكتفى بايجارها . وقد اقترنت حرية التصرف بجهد كبير نحو تثقيف الأعضاء الجدد بالمفاهيم الجديدة وذلك حتى يصبحوا أعضاء مدركين تماما لفلسفة التطور الجديد وبحيث يصبحوا فعلا لبنات قوية فى بناء الصرح الاشتراكى الذى ينبغى أن لا تشوبه الأساليب الرأسمالية القديمة . وقد اعتمدت الدولة فعلا وقيادات الاتحادات على الصفوة الممتازة من ذوى العقيدة الاشتراكية والخبرة بطبيعة عمل هؤلاء الحرفيين لكى تتولى هذه المهمة الصعبة وهى الاقناع والاقناع بالأساليب الاشتراكية الجديدة .

ولعل من المناسب أيضا أن نوضح أن هذه التوعية قد أتت ثمارها فعلا اذ أنه فيما بين عام ١٩٤٩ و ١٩٥٢ قد تحول ١٠٨٥٤ وحدة صغيرة عدد أعضائها ٢٦٩٥٠ الى التعاونيات الانتاجية الجديدة الأمر الذى أمكن معه القيام بعملية التحويل وكذلك ادخال التكنيك الحديث والارتقاء بمستويات العمل التعاونى وتحسين ظروف العمل بصفة عامة وفيما يلى نورد جدولا رقم (١٠) يوضح تطور عدد التعاونيات الانتاجية فيما بين عامى ١٩٤٩ و ١٩٥٢ :

جدول رقم (١٠)

السنة	عدد التعاونيات	عدد الأعضاء
١٩٤٩	٣٠٥	٣٠٠٠٠
١٩٥٠	٤٠٢	٥٠٠٠٠
١٩٥٢	٦٥٤	٨٦٠٠٠

وقد شهد عام ١٩٥٣ عهدا جديدا فيما يتعلق بتطور الحركة التعاونية الانتاجية اذ تشكل فى هذا العام اتحاد مركزى مستقل للتعاونيات

الانتاجية وعهد للاتحادات التعاونية الانتاجية الاقليمية بمهام جديدة ، وتضاعفت الجهـود من أجل توضيح المهام الأساسية التى ينبغى على التعاونيات الانتاجية أن تقوم بها ومنها ما يأتى :

١ ـ الاهتمام بانتاج سلع الاستهلاك اليومى وعلى وجه الخصوص السلع التى يمكن انتاجها من المواد الأولية المحلية وكذلك بقايا المـواد التى ترفض المؤسسات الحكومية تشغيلها •

٢ ـ الاهتمام بالتصنيع التعاونى الحرفى بالنسـبة للمنـاطق التى لا توجد فيها صناعات •

٣ ـ الاهتمام بجميع الخدمات التى تتعلق باحتياجات الناس مثـل الأعمال التى تتعلق بتصليح بعض المعدات التى تستخدم فى المنـازل أو أعمال الصيانة التى تتعلق بالمرافق المنزلية ألخ •••

٤ ـ تنظيم جهد مختلف الحرفيين والعـاملين الذين تقتضى طبيعة تشغيلهم أن يعملوا فى منازلهم •

٥ ـ العمل على رفع انتاجية ذوى العاهات حتى يمكن أن ينعموا بثمرات الجهد الاشتراكى الجديد وأنهم جزء من الدولة تعطيهم رعاية واهتماما خاصا •

٦ ـ بذل الجهود نحو اعادة توعية وتثقيف الأعضاء الجـدد فى العمل التعاونى بأسلوب يمكنهم من مزاولة نشاطهم الثقافى والسياسى •

التطور الحديث للتعاونيات الإنتاجية

سبق وأن أوضحنا أن العنصرين الرئيسيين فى تكوين الشعب التشيكوسلوفاكى هما :

التشيك والسلوفاك :

وكان يوجد فى بداية عام ١٩٦٤ من التعاونيات ٤٣٥ تعاونية انتاجية منها ٣٢٩ توجد فى المناطق التشيكية و ١٠٦ فى المناطق السلوفاكية وتمتلك هذه الجمعيات أكثر من ٨٠٠٠ ورشة ومعمل ويشتغل فيها ما يقرب من ١٣٠٠٠٠ عامل ومن بين هؤلاء كان يوجد ١٦٠٠٠ من ذوى العاهات أى حوالى ١٣٪ من مجموع العمال ولعل هذه النسبة توضح لنا السبب الذى من أجله وجهت التعاونيات الانتاجية بحيث اعتبرت المهام الأساسية لها رفع انتاجية ذوى العاهات كما وأن هناك ملاحظة أخرى جديرة بالاهتمام وهى أن ٥٠٪ من أعضاء الجمعيات التعاونية الانتاجية كانوا من النساء ، وكان يعمل ١٢٠٠٠ عضوا فى منازلهم .

وحتى يمكن أن تحقق التعاونيات الانتاجية مزيدا من الكفاءة فقد طبقت الحركة سياسة التركيز والتخصص فى الانتاج ، وكان لانتهاج هذه السياسة أثرها فى اندماج أعداد من التعاونيات الانتاجية الصغيرة لتكوين وحدات أكبر ، وهذا يلاحظ اذا ما عرفنا أن عدد التعاونيات كل فى بداية عام ١٩٥٨ يبلغ ٧١٣ تعاونية انتاجية بينما أصبح فى عام ١٩٦١ ـ ٥٧٨ تعاونية انتاجية ثم أخذ فى التناقص ففى عام ١٩٦٣ أصبح عدد هذه التعاونيات ٤٤٩ تعاونية .

ورغما عن أن سياسة الدمج هذه كانت تستهدف تكوين وحدات أكبر قادرة على انتهاج الأساليب التكنيكية الحديثة فى الانتاج ، الا أنه

لوحظ فى بعض الحالات أنه لم يكن فى الامكان الغاء قاعدة الانتـاج اليدوى الصغير ، الأمر الذى ترتب عليه عدم تحقيق الكفاءة الانتاجية المطلوبة .

على اننا نوضح ان التطور الذى حدث جعل من التعاونيـات الانتاجيـة جمعيات اختيارية من الحرفيين وغيرهم من الصـناع الذين كانوا يعمـلون فى مختلف الوحـدات الصغيرة والذين ضموا جهودهم الاختيارية فى نطاق العمل المشترك باسلوب تعاونى للتخلص من العمل بالأسلوب القديم الذى كان عملهم فيه وجهدهم مبعثرا ومتفرقا .

ويلاحظ أن هذه التعاونيات الحرفية قد لاقت نجاحا فى مجالات كثيرة وخاصة فى مجال الخدمات التى كانت تقدمهـا لأبناء الشعب نتيجة لاحتياجاتهم الملحة ، فمثلا تقوم هذه التعاونيات الحرفية باصلاح الأجهزة الكهربائية كأجهزة الراديو والتليفونات ، وكذلك تقدم الخدمات لأصحاب وسائل النقل وتقوم بصيانة وترميم المبانى كما وتقـوم بكل ما يتعلق بأعمال الحياكة والسلع الجلدية والخشـبية ألخ ... وتقبـل هـذه التعاونيات أن تتلقى الطلبات الخاصة من المواطنين لانتاج مختلف السلع التى تدخل فى نطاق نشاطهـا وذلك وفقا للمواصفات التى يتطلبهـا المواطنون . وتقوم كذلك بعض هذه التعاونيات بتقديم الخدمات ذات الطبيعة الشخصية كتعاونيـات الحلاقين وتعاونيات المصـورين ... وأنشأت هذه التعاونيات أيضا ما يطلق عليه « بيوت الخدمة » سـواء فى المدن أو القرى الكبيرة وهذه البيوت تضم عددا من الورش المختلفة التى تستطيع أن تقدم مختلف أنواع الخدمات للبيئة التى توجد فيها .

ويلاحظ أنه يوجـد نوع من التنسيق بين التعـاونيات الانتاجية

والمنظمات الحكومية وذلك فيما يتعلق بانتاج البضائع الاستهلاكية ذات النوعية الممتازة والتى تعد فى بعض الأحيان لغرض التصدير فمثلا تنتج ما يعادل ١٧٪ من مجموع الانتاج الوطنى للأثاث و ١٣٪ من انتاج الأحذية و ١٢٪ من الملابس . كما ونلاحظ أن الاتحاد التعاونى المركزى للتعاونيات الانتاجية يبذل جهدا كبيرا من أجل تطوير الانتاج ولذلك أنشأ مشروعا مستقلا بغرض انتاج أنواع جديدة من السلع ويقوم هذا المشروع بمقتضيات التطوير والتصميم وما يتطلبه ذلك من اعداد الخرائط والوثائق اللازمة لادخال مختلف أوجه التحسينات على السلع المنتجة . ومن مهام هذا المشروع أيضا أن يكون على صلة مستمرة بمختلف التعاونيات الانتاجية .

ولعل من الواضح أن التعاونيات الانتاجية أصبحت من أهم الأشكال التنظيمية فيما يتعلق بتجميع القوى العاملة التى تعمل فى مجال الحرف والانتاج الصغير كما وأنها أخذت تضطرد فى تقدمها بحيث أصبحت الآن من أهم الأشكال التنظيمية فى المجتمع التشيكوسلوفاكى لانتاج الفنون الشعبية والحفاظ على المهارات التى تتصف بها المنتجات الشعبية وقد بلغ مجموع هذه التعاونيات الانتاجية المتخصصة فى عام ١٩٦٣ واحدا وثلاثين جمعية وكانت تمتلك هذه الجمعيات ١٢٣ ورشة يعمل فيها ٩٢٠٠ شخص وتقع مسئولية القيام بمقتضيات الدعاية لبيع هذه المنتجات الفنية الشعبية على عاتق ادارات تجارية خاصة تابعة للاتحاد المركزى للتعاون الانتاجى .

ويوجد وفقا لاحصائيات عام ١٩٦٣ ما يبلغ ٤٦ جمعية تعاونية انتاجية خاصة بالأشخاص العاجزين تمتلك ١٧٧ ورشة فى انتاج المفارش وفى نسج الأقمشة وأنواع الحياكة المختلفة والملابس الجاهزة



تنتج التعاونيات الحرفية فى تشيكوسلوفاكيا اكثر من ١٢٪ من مجموع الانتاج الوطنى للملابس ، كمـــا وتهتم بكـــافة المشغولات التى تحافظ على التراث الشعبى والتى منهـــا الازياء الشعبية والمشغولات اليدوية

أو انتاج الملابس وفقا للمواصفات المطلوبة ••• الى غير ذلك من أنواع الخدمات كتنظيف البيوت وحراسة الجراجات ومواقف السيارات •••

ولعل من المناسب أيضا أن نذكر فى هذا المقام أن التعاونيات الانتاجية بالاضافة الى الدور الهام الذى تقوم به فى خدمة المجتمع فانها أيضا تقوم بمهمة أخرى وهى زيادة فرص العمل فى المناطق التى ما زالت فيها الصناعة قليلة ، الأمر الذى ترتب عليه الارتفاع بالمستوى الاقتصادى لهذه المناطق •

واذا أخذنا فى الاعتبار أن ورش العمل الخاصة فيما سبق كانت تستخدم فى المتوسط شخصين فقط • ومتوسط ما تستخدمه التعاونيات الانتاجية بعد التطور الكبير الذى حدث هو ٣٠٠ شخص فى المتوسط ، لعلمنا مقدار التقدم الذى حدث خاصة مع استخدام الأساليب العلمية الحديثة وما يمكن تحقيقه من وفورات اقتصادية نتيجة لتطبيق مبدأى التركز والتخصص • وقد وضعت سياسة من شأنها أن لا يزيد قطر الدائرة التى تشملها نشاط التعاونية على جدود المنطقة الخاصة بها وذلك حتى يمكن أن تكون هذه التعاونيات مربحة لأعضائها ويتيسر للاعضاء الاشتراك فى ادارتها والرقابة عليها •

ومن الأمور الجديرة بالملاحظة أن التعاونيات الانتاجية تسهم فى وضع خطة النشاط العام مع الاتحادات التعاونية وهذه الخطة تقوم اساسا على مقتضيات تطوير الاقتصاد الوطنى بحيث تؤدى التعاونيات نشاطها الانتاجى فى اطار الخطة العامة للدولة فتكون منسجمة مع اهدافها واغراضها • وتنقسم الخطط التى تعدها هذه التعاونيات

الى نوعين : خطط طويلة المدى واخرى سنوية . وتناقش الجمعية العمومية هذه الخطط وتصادق عليها وتشرف على تنفيذها وتعتبر مصادقة الجمعية العمومية على هذه الخطط على جانب كبير جدا من الأهمية اذ يعتمد عليها فى طلب مستلزمات الانتاج وكذلك بذل الجهود نحو بيع المنتجات التامة الصنع والقيام بالأعمال الانشائية .

وفيما يلى نوضح الأسلوب العملى الذى يتم بموجبه وضع هذه الخطط :

* ترسل أجهزة التخطيط المركزية مقترحاتها وتعليماتها الى الاتحاد التعاونى الانتاجى الذى يقوم بدراستها دراسة أولية ، ثم يرسلها الى التعاونيات الانتاجية فى شهر سبتمبر من كل عام .

* تعقد الجمعيات التعاونية الانتاجية الاجتماعات المناسبة واللازمة لدراسة الخطة فى ضوء التعليمات الصادرة اليها من الاتحاد التعاونى الانتاجى وتشمل هذه الدراسة الواجبات الالزامية والتوجيهات والمهام الأخرى التى ينبغى على التعاونيات الانتاجية أداؤها .

* بعد استكمال الدراسات المطلوبة تضع التعاونيات الانتاجية ملاحظاتها عن الخطة وما تراه لازما لتنفيذها على الوجه الأمثل ثم ترسل كافة ملاحظاتها ومقترحاتها للاتحاد .

* يرسل الاتحاد قبل نهاية العام ملاحظاته التى يتوصل اليها وذلك فى ضوء الدراسات التى يقوم بها للتنسيق بين خطط جميع التعاونيات الانتاجية التابعة له .

* تقوم التعاونيات الانتاجيـــة مرة ثانية بدراسة الخطة ووضعهـــا فى صيغتها النهائية وذلك فى ضوء ما قامت به من اتصالات مع الاتحـــاد العـــام .

* يدرس الاتحاد العام الخطة فى صيغتها النهائية ثم يصادق عليهـــا ، ويرسل نسخة من الخطة المعتمدة الى بنك الدولة الذى تتعامل معه الجمعية الانتاجية حيث يعتبر هذا البنك الجهة الوحيدة الممولة ، هذا بالاضافة الى أنه يتولى مراقبة تنفيذ الخطة .

* يقوم الاتحاد التعاونى الانتاجى بوضع خطة الاتحاد السنوية استنادا الى خطط جميع التعاونيـــات الانتاجيـــة ثم يرفع هذه الخطة الى وزارة التخطيط وبنك الدولة .

وتهتم التعاونيات الانتاجيـــة عند وضـــع الخطة ،مراعاة أن يتم تخطيط الانتاج على أساس تلك السلع التى يكون عليها طلب أكثر من غيرها . كما وتهتم أيضا بالبحث عن انتاج سلع جديدة يرغب فيها المستهلكون . هـــذا بالاضافة الى تحسين نوعية المنتجات السابقة وخفض تكلفة انتاجها .

وعلى وجه العمـــوم فان الخطـــة تدخـــل فى اعتبارها الى حد كبير العوامل المؤثرة على ما قد يتحقق من دخل يمكن التعاونية من تطورها واطراد نموها ، ومن هذه العوامل ما يأتى :

ـ انتاج السلع التى يكون عليها طلب أكثر والتى يمكن بيعها بأسعار ملائمـــة .

ـ التوفير فى المواد الخام والمواد الأولية والطاقة .

ـ الاستخدام الأمثل لوسائل الانتاج .

ـ تخفيض حالة المخزون ، اذ يترتب على ذلك نوعا من التوفير كالتوفير فى الفوائد التى تدفع للبنك على القروض الجارية لأجل قصير لتغطية أثمان هذا المخزون من المواد الأولية والمحروقات .

هذا بالاضافة إلى الجهود التى تبذل من أجل زيادة انتاجية العمل التى تعتبر على جانب كبير جدا من الأهمية فيما يتعلق بالتأثير الملائم على النشاط الاقتصادى للتعاونية الانتاجية لأنه على أساس هذه الزيادة فى انتاجية العمل يمكن التوفير فى تكلفة وحدة الأجر المحسوبة فى تكلفة وحدة الانتاج الأمر الذى يترتب عليه زيادة أجور العمال .

ويمكن تلخيص المؤشرات التى توضح محتوى خطة التعاونيات الانتاجية فى الثلاثة مجموعات الآتية :

١ ـ المؤشرات الادارية المكتبية وهذه المؤشرات تنزل من أعلى وينبغى على التعاونيات الانتاجية أن تلتزم بتنفيذها بعد تفهمها والاقتناع بها .

٢ ـ المؤشرات التى تضعها الهيئات التخطيطية والاستثمارات والجداول والبيانات الموحدة لكل الاقتصاد الوطنى والتوجيهات العامة حول محتواها الأساسى وبذلك تخرج الخطة شاملة موحدة ويمكن فى نفس الوقت القيام بمقتضيات الدراسات المقارنة نتيجة لتجانسها .

٣ ـ المؤشرات التى تحتاج اليها التعاونية الانتاجية لادارة شئونها الداخلية وهذه

مؤشرات مرشدة ولا يحتـاج تنفيذها لاخذ موافقة عليها من اى جهة ويمكن للتعاونية ان تنتهج افضـل الأساليب العصرية لترشيد تنظيماتها الداخلية •

كما وتضع كل تعاونية انتاجية خطـة تكنيكية خمسية • هـذا بالاضافة طبعا الى ما ذكر من وضع الخطة السنوية وينبغى أن يراعى أن الخطة الأخيرة تعتبر مرحلة فى اطار الخطة الخمسية • واعداد الخطة الخمسية يتم على مرحلتين :

المرحـلة الأولى :

تقوم التعاونية الانتاجية باعداد الاطار العام الذى تقترحه بمشروع خطتها وهى تستند فى اعدادها الى ما عندها من تعليمات وتوجيهات من كافة الجهات التى لها اتصال بعملية التخطيط كالهيئات التخطيطية المركزية والاتحاد العـام الذى عليه أن يتوسـع على قدر الامكان فى الشرح والتفصيل حتى تكون أمام التعاونيات معلومات واضحة فى هذا الشأن • وينبغى على التعاونية الانتاجية عند وضعها للخطط المقترحة أن تأخـذ بعين الاعتبار القواعد الموضوعة لكيفية توزيع الدخل الاجمالى والأسس المتبعة فى الاقراض وتطور الأسعار الى غير ذلك من العوامل •

المرحـلة الثانية :

ترفع الخطة المقترحة الى الهيئات المركزية وهى الاتحادات والوزارات المعنية ويقع على عاتق الاتحادات أن تقوم مع الهيئات المركزية المسئولة عن التخطيط بالتنسيق الكامل حتى يمكن أن تكون هناك وحـدة فى الخطة العامة للدولة تعرف فيها التعاونيات الانتاجية دورها فى وضوح تام •

على أن أهم ما تتجه اليه الجهود هو متابعة الخطة، اذ ينبغى عندالقيام بمقتضيات المتابعة الابتعاد عنالتمسك بالناحية الشكلية، والمتابعة الممتازة هى تلك التى تراعى التغييرات التى تحدث فى الواقع وتراقب من خلال التحليل الواعى فيما اذا كان الهدف الذى وضع لا زال قابلا للتنفيذ فى ظل الظروف الجديدة . كما وان الرقابة يجب أن تتحقق من أمور كثيرة منها مثلا ما اذا كانت التعاونية الانتاجية فى مجمل نشاطها تتوخى زيادة الكفاءة الانتاجية المستهدفة لصالح الاقتصاد القومى والتعاونية . فاذا ما وجدت أن هناك عوائق تحول دون تحقيق المستهدف بالمعدلات المقررة فعليها أن ترشد بما ينبغى أن يتبع أو يتخذ من اجراءات للمساعدة على تصحيح مسار النشاط كما وان الرقابة على القوة العاملة ينبغى أن تهتم بالتأكد من أن القوى العاملة تؤدى المهام الموكولة اليها بأعلى قدر من الكفاءة .

وفى الصفحات التالية نورد هيكلين تنظيميين رقمى ٦ و ٧ يوضح أحدهما الهيكل التنظيمى للاتحاد العام التعاونى والانتاجى والآخر يوضح الهيكل التنظيمى لديمقراطية الادارة فى تعاونية انتاجية .

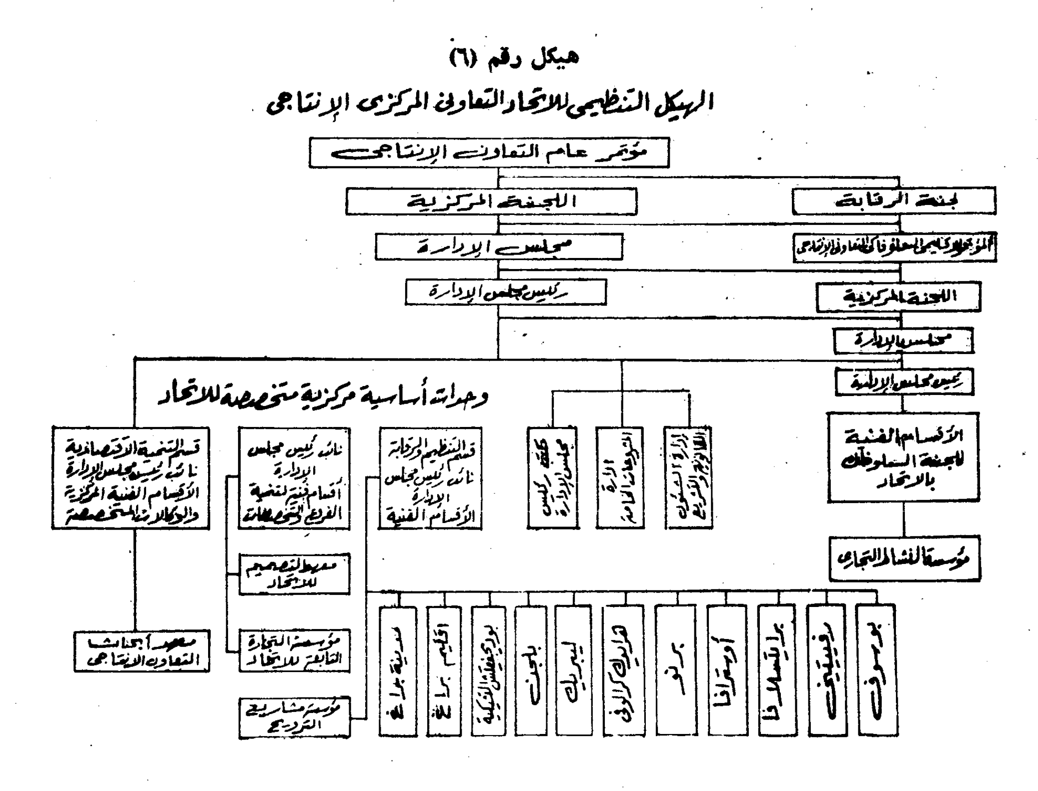
ويهمنا أن نوضح أن المصادر الرئيسية لتمويل التعاونيات تأتى من رسوم اشتراك الأعضاء وحصصهم . هـذا بالاضافة الى ما تخصصه التعاونيات لتدعيم مركزها المالى من فائض أرباحها بحيث لا يقل عن ٣٥٪ كما ونلاحظ أن التعاونيات الانتاجية تكون رصيد خاصة لخدمة أغراض متعددة تتعلق بأوجه نشاطها مثل التوعية وتعميق المفاهيم التعاونية والاشتراكية أو توضيح مجريات الأمور الداخلية أو بعض ما تتعرض له

الدولة من مشكلات نتيجة لمداوات خارجية أو زيادة الكفاءة الانتاجية للأعضاء وما يتطلبه هذا من تدريب وغير ذلك أو العمل على تحسين ظروف الأعضاء الاجتماعية ، وكذلك أيضا تخصيص رصيد للقيام بالبحوث والدراسات العلمية ويحق للأعضاء فى الجمعية التعاونية الانتاجية التمتع بالرعاية الصحية المجانية ويتقاضى أجره أثناء مرضه وفقا لجدول معين وكذلك فى حالة التقاعد أو البطالة وفى كل هذه الأحوال يتقاضى العامل أجره على نفس المستوى الذى يتقاضاه العامل فى المنشئات الحكومية . والذى يساعد على تحقيق ذلك هو روح التضامن والتكافل لدى جميع الأعضاء بما يسهمون به من أموال عن طريق ما يقتطعونه من فائض أرباحهم ويخصصونه لهذه الأغراض .

ويهمنا أن نوضح أن الاتحاد المركزى للتعاونيات الانتاجية قد انشأ فى عام ١٩٥٤ صندوق اقراض ، ويقبل هذا الصندوق الايداعات وكذلك يمول بالاشتراكات الاجبارية التى ينبغى على التعاونيات الانتاجية تقديمها والتى تبلغ نسبتها من ٢٥ ـ ٣٠٪ من صافى ارباحها . ويسهم هذا الصندوق فى تدعيم التعاونيات الانتاجية وذلك عن طريق تقديم القروض التى تحتاج اليها لتحقيق اهدافها . ويلاحظ أن القروض التى تعقدها التعاونيات الانتاجية من صندوق الاقراض بالاتحاد التعاونى المركزى غالبا ما تكون قروضا طويلة الأجل وبشروط مناسبة للتعاونيات بل انه فى بعض الأحيان يمكن للصندوق أن يمنح قروضا للتعاونيات الانتاجية بفوائد مخفضة . كما ويمكن ايضا للتعاونيات الانتاجية ان تحصل على قروض أخرى قصيرة الأجل من البنك المركزى التشيكوسلوفاكى .

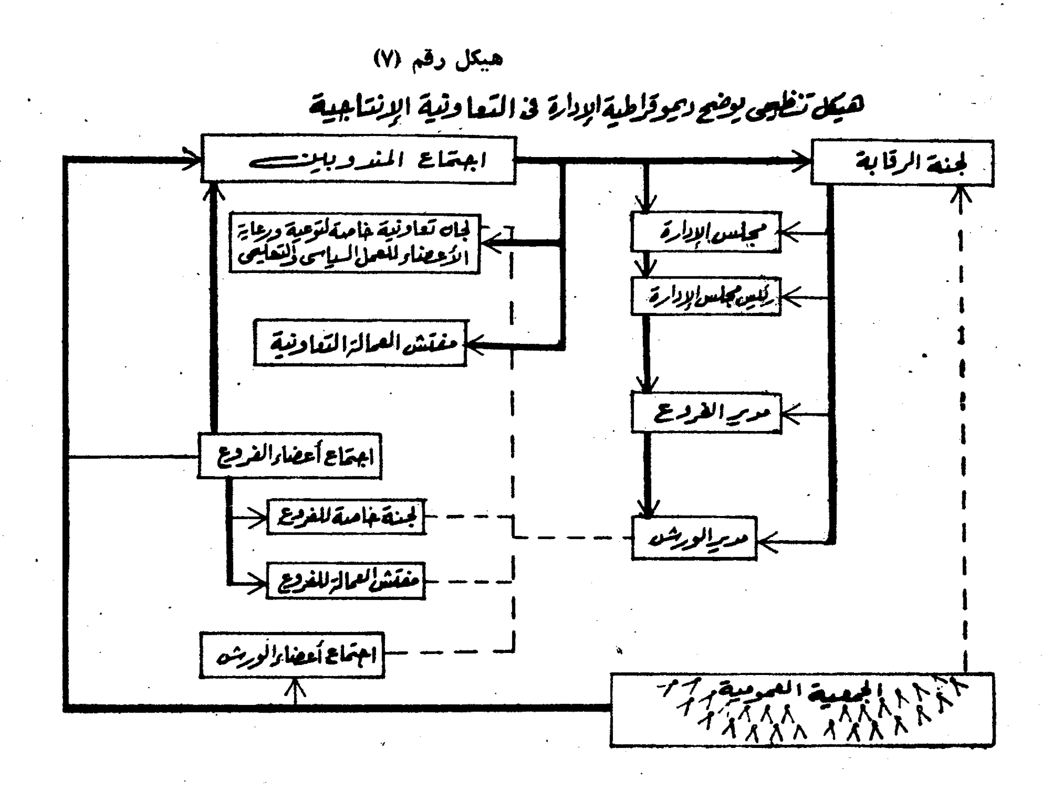
هيكل رقم (٦)

الهيكل التنظيمي للاتحاد التعاوني المركزي الإنتاجي



هيكل رقم (٧)

هيكل تنظيمي يوضح ديموقراطية الإدارة في التعاونية الإنتاجية



أما فيما يتعلق بمكافأة العاملين على جهدهم فان الجمعية العمومية لها الحق فى أن تقرر القدر الذى يمنح لكل مجموعة من العاملين وهم فى هذا يستطيعون أن يوزعوا منحا اضافية للعاملين الى ما يقرب من ٢٠٪ من الأرباح • وغنى عن القول أن هذه المنح الاضافية التى يتقاضاها الأعضاء انما تمنح وفقا لأسلوب علمى واضح للأجور يعرفه جميع العاملين وبذلك فان القدر الذى يحصل عليه كل عضو من هذه المنحة يتناسب مع الجهد الذى بذله •

ونظرا لأن زيادة الكفاءة الانتاجية تعتبر من الأهداف الرئيسية التى تسعى اليها التعاونيات الانتاجية فاننا نرى هذه التعاونيات تهتم اهتماما كبيرا بالتدريب الذى تتراوح مدته فى الغالب فيما بين ٢ ــ ٣ سنوات وذلك وفقا لمتطلبات التخصص اذ أن بعض الأعمال يكون اكتساب المهارة فيها أكثر صعوبة من غيرها ، ولذلك فان التدريب فيها يطول • وفى هذا المجال تهتم التعاونيات الانتاجية أيضا بتدريب أعضائها من الذين تزيد أعمارهم عن ١٨ سنة والذين تنقصهم الخبرة التكنيكية •

وتشكل النساء اللواتى ينخرطن فى التعاونية الغالبية العظمى من هذا النوع حيث انهن فى معظم الأحيان لا يمارسن أى عمل خارج نطاق عملهن المنزلى • وقد ادى اتباع هذا الأسلوب الى تدريب ما لا يقل عن ١٥٠٠ عضو كل عام • وكل عضو من هؤلاء الأعضاء يمنح ما يطلق عليه (شهادة الكفاءة) أى اجتاز التدريب بنجاح وصارت له صلاحيات مزاولة الحرفة بكفاءة • ولعل تحقيق هذا الهدف هو الذى دفع بعض التعاونيات الانتاجية الى انشاء مدارس ثانوية تكنيكية خاصة بها •

٢٤ ـ تشيكوسلوفاكيا والنشاط التعاونى الاسكانى

البنيان التعاونى فى القطاع الإسكانى

لعل من أكثر المشكلات صعوبة التى واجهتها تشيكوسلوفاكيا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ، مثلها فى ذلك مثل العديد من الدول ــ مشكلة بناء مساكن جديدة للشعب ، وكذلك مشكلة ادخال تغييرات حديثة على القديم منها • وقد ساعد على زيادة هذه المشكلة تعقيدا أن حالة المساكن عموما كانت سيئة جدا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية فى معظم أقطار العالم ، كما وأن عمال البناء المهرة تسربوا الى مهن أخرى ، الأمر الذى ترتب عليه قلة نسبية فى المهارات العمالية التى تهتم بصناعة البناء • واذا نظرنا الى حالة الاسكان فى تشيكوسلوفاكيا فيما بين عام ١٩٤٥ وعام ١٩٤٨ ، نجد أن هذه الحالة تعكس الحقائق التى ذكرناها •

خاصة وان تشيكوسلوفاكيا قد منيت بخسارة فى ثروتها السكنية قدرت بما يزيد على ستة آلاف مليون كرون ، وذلك نتيجة للأضرار التى اصابتها خلال الحرب ، وكذلك نتيجة للاهمال فى القيام باعمال التصليح والصيانة • هذا بالاضافة الى ان الظروف التى كانت قائمة وقتئذ لم تمكن من انشاء اى سكن جديد خلال سنوات الحرب ، الأمر الذى جعل من الصعوبة بمكان ان يعتمد الأفراد على أنفسهم فى اعادة التعمير والانشاء وانه ينبغى أن يكون هناك من يساعد فى تنشيط عملية البناء والتعمير • ونعتقد أن

هذا هو السبب الذى من اجله تدخلت الدولة للقيام بهذا الدور .

لذلك فاننا نجد أن الحكومة فى تشيكوسلوفاكيا بعد تحريرها قامت بانشاء بيوت جديدة أسهمت فيها المؤسسات الكبرى وكذلك التعاونيات السكنية ، بل ان التعاونيات السكنية كانت المصدر الرئيسى للبناء خلال السنوات الأولى من حملة بناء المساكن ، والتى روجت لها الدولة حتى يستشعر المواطنون أن الدولة تشعر بما يعانونه من آلام نتيجة لعدم وجود المسكن المريح ، وكذلك ايمانا من الدولة بأن هذه الحملة تعبير عما تؤكده من حق المواطن فى مسكن مريح لدوافع انسانية، هذا بالاضافة الى دوافع أخرى اقتصادية ، اذ أن العامل الذى يذهب الى عمله عقب نوم مريح وقضاء فترة مع عائلته فى جو مناسب يذهب الى عمله وهو أكثر نشاطا وقدرة على العمل ، وقد تمكنت التعاونيات الاسكانية فى عام ١٩٤٩ أى فى خلال فترة سنتين من اعادة بناء الاقتصاد القومى من انشاء ٢٤٢٢ منزلا متعدد الطوابق يحتوى على ٨٣٢٧ شقة .

واذا استعرضنا حركة الاسكان التعاونى فى تشيكوسلوفاكيا فى الوقت الحاضر ، نجد أن هذه الحركة تتمثل فى نوعين من التعاونيات الاسكانية ، الأولى منها وهى اقدمها تعرف باسم « جمعيات الاسكان التعاونى الشعبية » ويشار اليها بالمختصر L. B. D. وهى الحروف الأولى من اسمها التشيكى ، وهذه التعاونيات نشاطها يكاد يقتصر فى الوقت الحالى ، على ادارة وصيانة المساكن التعاونية الموجودة ، هذا بالاضافة الى النشاط الاجتماعى والثقافى ، وعدد هذه التعاونيات ٦٢ تعاونية ، عدد أعضائها ٥٢٣٥٢ — وتشرف على ادارة ٣٨٥١٤ شقة .

أما فيما يتعلق بالنشاط الموجه نحو بناء مساكن جديدة ، فان هذا من اختصاص نوع آخر من التعاونيات الاسكانية يطلق عليه « تعاونيات بناء المساكن » ويشار اليها باللغة التشيكية بالمختصر S. B. D. • وقد بلغ عدد أعضاء هذه الجمعيات ٣٠٠,٠٠٠ عضو وفقا لاحصائيات عام ١٩٦٧ . تشرف على ادارة وبناء ١٦٥,٠٠٠ شقة •

وكان قد صدر فى عام ١٩٥٩ قانون جديد أعطى لمختلف الأقاليم الحرية الكاملة فى أن تطور من أساليبها بما يمكنها من أن تلجأ الى أفضل الحلول التى تراها مناسبة لتنشيط بناء المساكن على أسس تعاونية •• الأمر الذى كان له أثره الكبير فى زيادة ونمو هذه التعاونيات الاسكانية كما لاحظنا سابقا • ونتيجة لهذا المنهج الجديد الذى أتبع منذ عام ١٩٥٩ ، فان المجلس المركزى التعاونى الاسكانى ، أعطى كل العون والمساعدة لمختلف التعاونيات الاسكانية • وكانت تتضمن المعاونة ، المشورة والمعلومات والتوجيهات والنماذج والرسومات ••• ألخ • الأمر الذى ساعد كثيرا فى تيسير مهمة هذه التعاونيات • ولعل مما ساعد على نجاح المجلس التعاوني الاسكانى فى مهمته أنه أنشأ لجنة خاصة لتعاونيات الاسكان اعتبرت كهيئة فرعية استشارية منبثقة من مجلس ادارة الاتحاد المركزى التعاونى ، وأصدر مجلس الادارة كتيبات ونشرات للتعريف بهذه اللجنة ، وموضحا أن هذه اللجنة أنشئت خصيصا من أجل تنشيط مهمة التعاونيات الاسكانية وأن لها الحق فى أن تنظر وأن تفحص المشكلات المتعلقة بتوحيد نظم الادارة فى التعاونيات الاسكانية على قدر الامكان ، وأن لهذه اللجنة أن تتأكد من أن التعاونيات الاسكانية تسير فى طريقها السليم نحو تحقيق هدفها الأساسى وهو المعاونة فى حل مشكلة الاسكان •

ونظرا لأن تشيكوسلوفاكيا كما أوضحنا فى مناسبات سابقة ، تتكون من قطاعين رئيسيين هما : التشيك والسلوفاك ، فقد اتخذت كافة الاجراءات فى كلا القطاعين • فأنشىء أيضا فى سلوفاكيا هيئة تعرف « بلجنة السلوفاك لتعاونيات بناء المساكن » وهى هيئة اقليمية متفرعة من المجلس المركزى التعاونى ، لخدمة هذا الجزء من البلاد ، على أن يعمل وفقا للأسلوب الذى وضع لممارسة هذه الهيئة لوظيفتها الاستشارية والادارية • وقد اهتمت الحركة التعاونية فى تشيكوسلوفاكيا بضرورة وجود أساليب للاتصال تكون سريعة وقادرة على أن تبلغ فى سرعة وفى وضوح ، كل ما يتعلق بتنشيط الحركة التعاونية الاسكانية • ومن أجل هذا أنشئت السكرتاريات الأقليمية لتعاونيات بناء المساكن فى كل أقليم ، وتنتخب الجمعيات التعاونية بالأقليم السكرتاريات الخاصة بها •

وعلى وجه العموم فاننا نوضح أن تعاونيات النوع الثانى التى تحدثنا عنها من قبل ، وهى التى نطلق عليها «تعاونيات بناء المساكن» يمكن تقسيمها الى قسمين رئيسيين :

القسم الأول :

يتضمن تعاونيات بناء المساكن للمواطنين وهى تتجه فى نشاطها نحو انشاء التعاونيات الاسكانية فى المناطق الحضرية كالمدينة مثلا • وعلى ذلك فاننا نراها فى ممارستها لنشاطها تهتم بالدرجة الأولى بتوفير* المسكن للقاطنين فى هذه المناطق الحضرية أيا كانت مهنهم أو مراكزهم الاجتماعية المتنوعة •

---

* نرجو التكرم بالرجوع الى الشكل الذى يوضح الهيكل التنظيمى لسكرتارية اقليمية لتعاونيات الاسكان .

هيكل رقم (٨)

الهيكل التنظيمي للسكرتارية الإقليمية لتعاونيات الإسكان

الجمعية العمومية لتعاونيات الإسكان في الإقليم

السكرتارية الإقليمية

السكرتير العام

وحدات نشاط متخصصة

تنظيم ورقابة

توعية وثقافة

اقتصادية

جمعية عمومية

جمعية عمومية

جمعية عمومية

تعاونيات بناء مساكن SBD

تعاونيات إسكان شعبية LBD

تعاونيات بناء مساكن العاملين

تعاونيات مساكن خصوصية

تعاونيات إسكان طائفية

إدارة مساكن

صيانة مساكن

تعاونيات مزارع حكومية

تعاونيات زراعية ومزارع حكومية

بناء عن طريق مقاولين

بناء بالجهد الذاتي

تسلم مباني مستكملة من تعاونيات بناء المساكن

بناء مقاولين

تعاونيات المناطق

تعاونيات المناطق

تعاونيات المناطق

القسم الثانى :

تعاونيات بناء المساكن الطائفية ، ويتضمن بناء المساكن للمنشآت الجماهيرية ونظرا لأن تشيكوسلوفاكيا دولة صناعية ، فان أعدادا كبيرة من العمال تتجمع فى مصانعها ، وكذلك توجد منشآت عديدة كبرى فيها كثير من القوى العاملة ، الأمر الذى يتطلب توفير المساكن الملائمة لهم . ومن أجل هذا فان تعاونيات المساكن الطائفية تتولى القيام بهذه المهمة .

ويلاحظ أنه فى كلا القسمين ، يحق للتعاونيين أن يتخيروا الأسلوب الأفضل لهم فيما يتعلق باتمام مهمة الانشاء . وهذا الأسلوب هو : اما البناء عن طريق احدى منشآت المقاولات ، او عن طريق برامج الجهد الذاتى التى تعنى الاستعانة بالمنتفعين بهذه المساكن فى الأعمال التى يمكن لهم أن يقوموا بها لاتمام مهمة التشييد .

ومن الملاحظ أن أسلوب الجهد الذاتى أخذ طريقة نحو النمو والانتشار ، ذلك لأن الأعضاء فيه جمعوا جهودهم الاختيارية نحو اشباع حاجة ضرورية لهم وهى المسكن ، وهم فى بذلهم الجهد نراهم ينظرون الى صالح المجموع ، ولذلك فاننا نجد كل عضو لا يبذل جهده فى اتمام بنائه المخصص له فقط ، بل يمتد هذا الجهد نحو انهاء بناء مساكن زملائه من الأعضاء الآخرين ، وبذلك فان جهد جميع الأعضاء يسهم فى اتمام مختلف المساكن . ولذلك فان التعاونيين وجدوا أن النتائج التى يحصلون عليها من اتباعهم هذا الأسلوب قد عاد عليهم بنفع كبير ، فقد أسهم فى حل مشكلة العمالة ، وحتى أواخر عام ١٩٦٦ كان قد تم انشاء ١٨٠٠٠ شقة تعاونية بهذا الأسلوب . والمعتقد أن استخدام هذا الأسلوب سيتزايد على مر السنين .

كما ويلاحظ ان الجهود التى بذلت فيما يتعلق بنشر المساكن التعاونية اخذت فى اعتبارها القطاعات المختلفة .. فمثلا من أجل نشر تعاونيات بناء المساكن فى الزراعة ، انشئت تعاونيات من نوع جديد وهى ((تعاونيات بناء مساكن المناطق)) وهذه الجمعيات تضم المنشآت الزراعية مثل مزارع الدولة والتعاونيات الزراعية الموحدة .

وهذه التعاونيات تقوم ببناء شقق تعاونية لمستخدميها ولأعضائها ، ويراعى فى تخطيط بناء هذه المساكن أن تكون فى منطقة قريبة من مقار عمل الأعضاء .. وبذلك فانها تيسر عليهم أداء أعمالهم ، كما أنها توفر كثيرا من الأعباء على أعضائها ، فهى التى تقوم باستيفاء المستندات التحضيرية والتصميمات وتناقش اللجان المختلفة فيما يتعلق بالمواقع المناسبة والعمل على توفير المرافق العامة ، كالمحلات والمدارس والمواصلات والمياه والكهرباء والمجارى .. الخ .

وتقضى القواعد المعمول بها أنه بعد استكمال بناء المساكن بالمنطقة ، فانها تسلم الى الجمعية التعاونية لبناء المساكن S. B. D. التى تتولى الاشراف على المساكن التى تسلمتها وتعمل على حسن صيانتها ومتابعة جميع الالتزامات التى تتعلق بها .

والجمعية العمومية فى هذه التعاونيات هى التى تملك السلطة العليا ، ولكل عضو فيها صوت واحد بغض النظر عن القدر الذى أسهم به كحصة فى هذه الجمعية ، وجميع الأعضاء يشتركون فى مناقشة التعليمات التى تتعلق بمختلف أوجه نشاط الجمعية ، وبعد مناقشاتها وموافقتها تصبح ملزمة لهم جميعا ، فهى التى تحكم وتنظم مختلف العلاقات . وبوجه عام فان القوانين النظامية الداخلية تحدد الكثير من التعليمات

الواجبة الاتباع ، ويمكن للأعضاء مجتمعين فى جمعياتهم العمومية ان يقروا أية اضافات تكون لصالح الجمعية وتسهم فى مزيد من تحقيق أهدافها ؛ وينبغى حضور أكثر من ٥٠٪ من جميع الأعضاء لاجتماع الجمعية العمومية حتى تكون قراراتها قابلة للتنفيذ ، وفى بعض الحالات اذا ما كانت القرارات التى تتخذ تتعلق بتعديل القوانين النظامية أو انتخاب أعضاء مجلس الادارة أو لجان الرقابة أو اقرار حصص العضوية ، فانه فى مثل هذه الأحوال يشترط حضور ثلثى الأعضاء على الأقل سنويا ، على أن يراعى أن الاجتماع السنوى هو المختص بانتخاب مجلس الادارة ولجنة الرقابة وانتخاب الممثلين الذين يحضرون مؤتمرات الاتحادات التعاونية وكذلك المصادقة على الخطط الاقتصادية والمالية للجمعية وتقرير كيفية تقسيم الأرباح وتعويض الخسارة ومناقشة كافة تقارير مجلس الادارة ولجان الرقابة .. الخ . على أن يتم كل ذلك فى موعد أقصاه ستة أشهر من انتهاء السنة المالية السابقة .

وعلى مجلس الادارة أن يقوم بتنفيذ قرارات الجمعية العمومية ، ويكون مسئولا أمامها عن التطبيق الاقتصادى الأمثل لكل ما اتخذ من قرارات . ويتراوح عدد أعضاء مجلس ادارة الجمعية بين ٥ — ١٥ عضوا وذلك وفقا لحجمها . ويلاحظ أن رؤساء مجالس ادارة هذه الجمعيات يعفون من أعمالهم حتى يمكن أن يتفرغوا لشئون الجمعيات .

أما لجنة الرقابة والتى يتراوح عدد أعضائها من ٣ — ٩ أعضاء ، فانها تقوم بمراجعة مختلف أوجه النشاط الذى يمارسه مجلس الادارة كما وعليها أن تتأكد من سلامة المراكز المالية وأن جميع قرارات الجمعية العمومية قد نفذت .

وللجمعية العمومية لبناء المساكن حق انشاء هيئة فرعية تعرف باسم

« الادارة الذاتية بواسطة الأعضاء » . وهذه الهيئة تحدد لها مهامها على وجه الحصر ، حتى تعرف مهمتها تماما ، وهى خاضعة لمجلس الادارة وتنتخب الجمعية العمومية للقسم أعضاء « الادارة الذاتية » اذ أن لكل عمارة سكنية (والعمارة السكنية تشمل مجموعة من الشقق) لجنة منتخبة من جمعيتها العمومية يتراوح أعضاؤها بين ثلاثة وأربعة وهذه اللجنة تشرف على ادارة المسكن وصيانته كما تكون على اتصال دائم بمجلس الادارة والمستويات المسئولة عن تيسير مختلف الخدمات للمبنى.

ولعلنا نلاحظ فى هذا النوع من الجمعيات أنه يشرك الأعضاء فعلا فى المسئولية التى تتعلق بادارة المساكن ، الأمر الذى نعتقد أنه يؤدى فعلا الى تحقيق افضل النتائج وذلك لأن هذه اللجان المنتخبة تكون على مستوى عال من الفهم والادراك لمدى المسئوليات التى تضطلع بها . وفى نفس الوقت فان التثقيف المستمر الذى تتلقاه يجعلها على ارتباط كامل بمشكلات المجتمع واقتصادياته وان حسن قيامها بمهامها هو ليس فقط لصالح الأعضاء ، انما ايضا لصالح الاقتصاد القومى اذ انه كلما امكن حسن ادارة هذه التعاونيات ، كلما امكن نتيجة لذلك ، الارتفاع بمستوى الرفاهية فيها .

فمثلا فى عام ١٩٦٥ كانت توجد تدفئة مركزية فى ٩٤,٢٪ من شقق هذه التعاونيات وكذلك كانت توجد مياه ساخنة جارية فى ٩٤,٧٪ منها وكان أيضا ٩٤,٥٪ من هذه الشقق مجهزة ببعض الأثاثات المثبتة لصالح الخدمة المنزلية . كما واتسعت رقعة مساحات الأرضية التى تستخدم فى الشقق فمثلا فى عام ١٩٥٩ فى الشقق المكونة من ٢,٥ غرفة فى المتوسط والمقامة أصلا على مساحة أرضية قدرها ٥٩,٣ مترا مربعا . والتى كان

متوسط المساحة المخصصة للسكنى فيها بعد استبعاد المنافع هو ٣٥,٩ مترا مربعا . زادت فى عام ١٩٦٥ الى ٣٨,٥ مترا مربعا . وأغلب هذه الشقق مجهزة بدواليب ملابس مبنية فى الحائط وكذلك جهزت المطابخ بدواليب وموائد المطبخ وأحواض للغسيل ومواقد كهربائية أو بالغاز ، وتدخل أثمان جميع هذه التجهيزات فى تكلفة المبانى . والعضو لايحتاج الا للثلاجة الكهربائية لاستكمال أدوات المطبخ ، وهذه عليه أن يشتريها بالحجم الذى يتناسب واستخداماته .

ولعل من المناسب فى هذا المقام ان نوضح أن الدولة فى سبيل نشر مختلف أنواع جمعيات المساكن قد عملت على تدعيمها عن طريق منح كل جمعية من الجمعيات معونة تبلغ ٣٠٪ من التكاليف المقدرة للمبنى . كما وأن الدولة زيادة فى حفز هذه الجمعيات للعمل على تحقيق أكبر قدر ممكن من الوفورات الاقتصادية ، فانها أوضحت لهذه الجمعيات ان أى وفر قد يتحقق فى التكلفة الاجمالية للمبانى لن يترتب عليه باى حال من الأحوال أى خفض فى النسبة التى قررتها الدولة كمعونة لها .

ولعل هذا الايضاح من الدولة هو الذى ساعد على انتشار أسلوب الجهد الذاتى فى بعض هذه الجمعيات ، كما وأن مظاهر تدعيم الدولة لهذه التعاونيات أن بنك الدولة يمنحها ائتمانا طويل الأجل يغطى ٣٠٪ أخرى من التكاليف المقدرة لبناء المساكن التعاونية وبموجب هذا الائتمان فان التعاونية يمكنها أن تقوم بالتسديد خلال فترة تطول الى ثلاثين عاما ويتراوح سعر الفائدة فى هذا الائتمان من ١ ـ ٣٪ . ويلاحظ أن الجمعيات غير ملزمة بالحصول على هذا القرض من بنك الدولة ،



تهتم التعاونيات الاسكانية باقامة مساكن شعبية تتوافر فيها كافة المرافق الصحية وتضع في اعتبارها دائما توفير المساحة الكافية لخدمة الجوانب الترويحيـــة والرياضية للاطفـــال

انما هذا القرض يمنح لها أصلا فى حالة ما اذا كانت ترى أنها فى حاجة اليه ، أما اذا تمكنت من تخفيض تكاليفها عن طريق الجهد الذاتى وترى من صالحها أن تحصى على نسبة أقل من هذا القرض فلها أن تتخذ ما تراه أفضل لكى تحقق أكبر قدر من الوفورات الاقتصادية فى تشغيله •
ومن ذلك نرى أنه بموجب المزايا التى تمنحها الدولة للتعاونيات الاسكانية فان كل ما هى مطالبة به هو تدبير ٤٠٪ من جملة تكاليف البناء ، وهذه يقدمها الأعضاء كحصص فى رأس مال الجمعية وعليهم أن يودعوا المبلغ المطلوب اما نقدا أو يسهم الأعضاء بجزء محدد منه عن طريق العمل فى التعاونية وفقا للأسلوب المقرر فى هذا الشأن • وتبعا لذلك يخفض المبلغ النقدى الذى يدفعه كل عضو بقدر قيمة الجهد الذى بذله فى اتمام عملية البناء •

ولعل من أهم الأمور الجديرة بالملاحظة أن بعض المؤسسات الانتاجية والتعاونيات الزراعية الموحدة تهتم اهتماما كبيرا بتحقيق استقرار العمل فيها ومن أجل ذلك فاننا نراها تتخذ من حاجة العمال الى المسكن المريح سبيلا الى معاونتها فى تحقيق ماتهدف اليه ولذلك فاننا نرى هذه المؤسسات تمنح أعضاءها قرضا بدون فائدة لتمكينهم من ايداع نصيبهم فى عضوية التعاونيات الاسكانية وذلك بشروط منها مثلا أن يرتبطوا بالعمل من أجل المنشأة أو المؤسسة المعنية لفترة محددة ، وعلى العضو أن يسدد ١٠٪ من قيمة القرض خلال فترة تتراوح بين ٢ ـ ٥ سنوات وذلك بعد الانتقال الى الشقة التعاونية • كما وأنها تمنح هؤلاء الأعضاء مزية أخرى هى الغاء ما يتبقى من القرض اذا استمر الشخص يعمل فى منشأته مدة معينة تتراوح بين ١٠ ـ ١٥ عاما • ويتوقف طول الفترة على نوعية فروع الانتاج فمثلا فى منشآت انتاج الوقود

كاستخراج الفحم أو المؤسسات الزراعية واستزراع الغابات ••• تقوم بالغاء بقية القرض بعد عشر سنوات •

ومن المزايا الأخرى التى تمنحها الدولة لتعاونيات بناء المساكن اعفاؤها من الضرائب واعفاؤها من الرسوم القضائية للمحاكم ورسوم العقود ••• كما أن قيمة الجهد الذاتى الذى يبذله الأعضاء فى عملهم فى التعاونية تعفى أيضا من كافة الضرائب • هذا بالاضافة الى المعاونة التى تقدمها كافة المنشئات الاشتراكية والمؤسسات الانتاجية كما هو الحال فيما يتعلق بوسائل النقل المطلوبة لجميع أنواع عمليات البناء وكذلك الماكينات والآلات • وكذلك نجد الدولة اذا ما تخيرت بعض هذه المساكن لممارسة أى نوع من النشاط الخاص بها كاقامة مراكز للاستشارات الطبية أو محلات تجارية فانها تجعل المؤسسات المتصلة بهذه الأنشطة تقوم بالتجهيزات وكافة المتطلبات الخاصة بذلك وتظل هذه الأماكن المشغولة مملوكة للجمعية التعاونية لبناء المساكن •

ويهمنا أن نوضح ان تعاونيات بناء المساكن اهتمت اهتماما كبيرا بتطوير عملها لكى تحقق مزيدا من النجاح وكثيرا ما يدور فى الجمعيات العمومية سواء على مستوى الوحدة السكنية أو على مستوى الجمعية التعاونية • نقول كثيرا ما تدور مناقشات بناءة ومثمرة نحو تطوير العمل بأسلوب يحقق مزيدا من النجاح •

وقد تبلورت هذه المناقشات بصفة خاصة فى المؤتمر الخامس للمجلس التعاونى المركزى العام الذى عقد فى براغ فى فبراير عام ١٩٦٧ ، اذ قدم مندوبو تعاونيات بناء المساكن مقترحات عديدة والتى

ترتب عليها أن أصدر المؤتمر عدة قرارات تتعلق بتطوير هذه التعاونيات وأوصى فيها على سبيل المثال بضرورة ايجاد ظروف اقتصادية وتنظيمية أفضل للعمل على تقديم المساعدات الفنية والقانونية وكذلك اهتمت توصيات هذا المؤتمر بتشجيع الادارة الذاتية للأعضاء ونشر النشاط الاجتماعي لتعاونيات بناء المساكن على أوسع نطاق ممكن • أى أن المؤتمر اهتم بتشجيع وتدعيم قيام التعاونيات الاسكانية بوظيفتها الاجتماعية والتى تعتبر على جانب كبير جدا من الأهمية فى تحقيق الصلات والروابط الاجتماعية وهى ركن من أهم أركان البنيان التعاونى الذى يهتم أساسا بالانسان وعن طريق الاهتمام به اجتماعيا تأخذ به ارتفاعا الى مستوى الكفاءات المطلوبة لانجاز الأعمال •

وقد تم فعلا انشاء منظمة جديدة باسم « دروبوس » فى برنو عاصمة اقليم مورافيا الجنوبى ، تقوم فعلا بتقديم المساعدات الفنية لتعاونيات بناء المساكن وذلك ابتداء من الاستعدادات التمهيدية الى وضع الموازنات والتصميمات والمستندات الأخرى التى تستلزمها عملية البناء الى أن يتم البناء فى شكله النهائى ووضعه تحت تصرف من سيقومون باستخدامه •

المجلس التعاونى المركزى العام

ولعل من المهم قبل أن نختم هذا البحث أن نورد هيكلا تنظيميا رقم (٩) للمجلس المركزى لتعاونيات الاسكان وهيكلا آخر يوضح تركيب الحركة التعاونية فى وضعها الحالى التى تبين أن قمة البنيان التعاونى فى تشيكوسلوفاكيا هى المجلس التعاونى المركزى العام وهو الذى يمثل الحركة التعاونية بأسرها ويتولى عنها الاتصال بالمنظمات التعاونية فى

الدول الأجنبية ويقدم كافة المساعدات للدول حديثة النمو ويدخل فى نطاق مساعداته المنح العلمية والتدريبية التى يهتم بتقديمها لدول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية • كما وأن المجلس ينظم التجارة مع المنظمات التعاونية فى مختلف دول العالم وذلك عن طريق مؤسسة الاستيراد والتصدير الخاصة به والتى يطلق عليها « يونيكوب » •

ولعل من الأمور الجديرة بالملاحظة ، أن المجلس يعطى أهمية خاصة لاعداد وتثقيف قيادات وكوادر الحركة التعاونية بشتى قطاعاتها وهو من أجل ذلك ينشىء المدارس التدريبية التعاونية ويعقد الندوات وغير ذلك من وسائل نشر الوعى التعاونى والتثقيف التعاونى والتعليم التعاونى • ومن أبرز النشاطات التعليمية للمجلس ، رعايته وتنظيمه للندوات العلمية التعاونية سنويا وذلك عن طريق حلقة الدراسات التى تعقد سنويا(٢٤) فى براغ فى الكلية التعاونية المركزية فى تشيكوسلوفاكيا والتى تتم بالتعاون الكامل مع قسم التعاون فى جامعة الدراسات الاقتصادية العليا فى براغ •

ومن المهام الأخرى التى يضطلع بها المجلس المركزى ، الاهتمام بالبحوث والدراسات التحليلية التى تتعلق بمشكلات الحركة التعاونية واستخلاص الحلول المناسبة ووضعها موضع التطبيق العملى ، ووضع القوانين النظامية وتقديم المقترحات التى تتعلق بتدعيم الحركة التعاونية للحكومة ومتابعة تنفيذها ، وتنظيم اجراءات التحكيم فيما قد ينشأ من خلافات بين التعاونيات أو الاتحادات التعاونية ، كذلك مهمة الاعلام اذ أن المجلس له صحفه الخاصة التى يستفيد منها فى هذا المجال ، كما يستفيد من أجهزة الدولة الأخرى كالراديو والتليفزيون • هذا فضلا

عما يصدره من العديد من الكتب والنشرات والمطبوعات الى غير ذلك من اللوحات التى يصممها بحيث تكون لها مهام اعلانية عن مختلف المنشئات التعاونية والجانب الآخر الذى تحويه هو توضيح مفهوم رسالة التعاون فى بناء المجتمع الاشتراكى ، كما أن المجلس التعاونى المركزى العام يقوم بالاشراف المباشر على أى نوع من أنواع التعاونيات القائمة أو تنشأ فى المستقبل ولا يكون لها اتحاد خاص بها .

واخيرا يهمنا ان نوضح أن الحـــركة التعاونية فى تشـــيكوسلوفاكيا تنقسم الى التعـــاونيات الزراعية الانتاجية الموحـــدة والتعاونيات الاســـتهلاكية والتعـــاونيات الانتاجية ، والتعاونيات الاسكانية . ويلاحظ ان الثـــلاثة أنواع الأخيرة وهى الانتـــاجية والاستهلاكية والاسكانية يوجد لكل منها اتحاد نوعى للاقليم التشيكى واتحاد نوعى للاقليم السلوفاكى وهـــذه الاتحـــادات الستة ممثلة بالتساوى فى المجلس المركزى للتعاون الذى اوضحنا من قبل انه اعلى هيئة تعـــاونية فى البلاد .

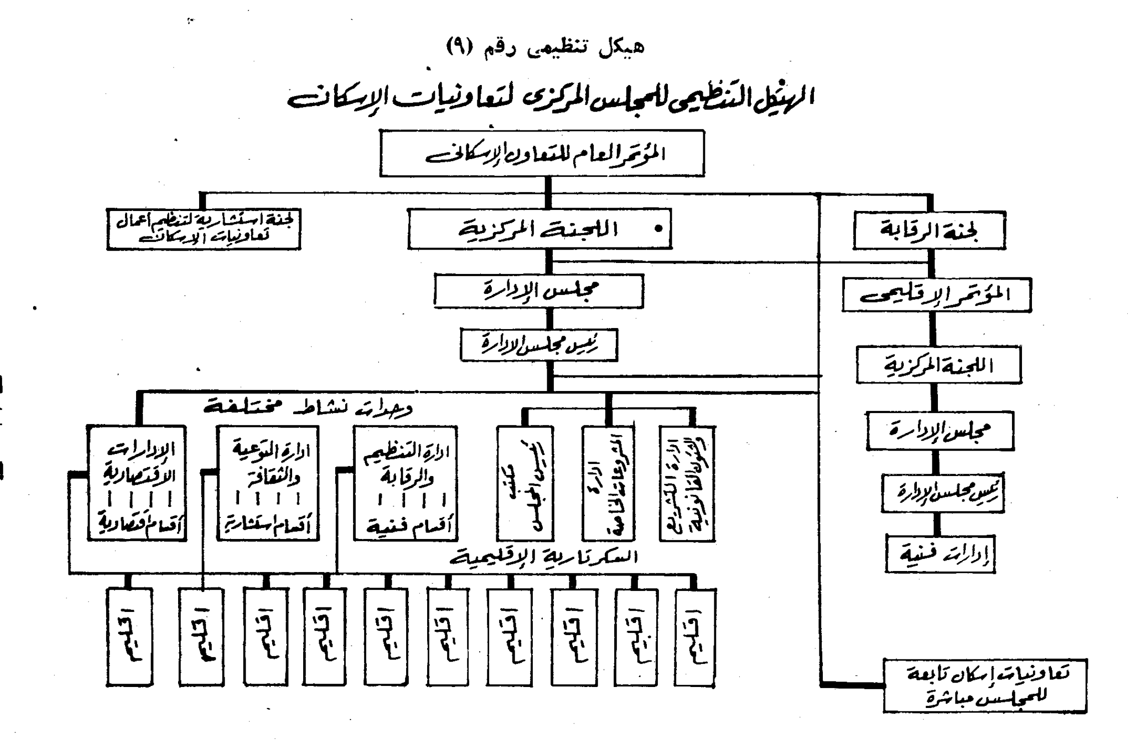
أما التعاونيات الزراعية الانتاجية الموحدة فهى ترتبط حاليا بوزارة الزراعة واتحاد الفلاحين فقد تم أخيرا تشكيل الاتحاد العام التعـــاونى للفلاحين ، على أساس أنه منظمة تمثل الفلاحين التعاونيين فى شتى أنحاء البلاد .. وهـــذا الاتحاد يضم فى عضـــويته اتحادان اقليميان ، وهما الاتحاد التشيكى والاتحاد السلوفاكى للفلاحين التعـــاونيين . وذلك اتساقا مع التكوين الفيدرالى للجمهورية التشـــيكوسلوفاكية ، ويضم كل اتحاد وطنى منظمات الأقاليم وهذه المنظمات الاقليمية تضم فى عضويتها التعاونيات الزراعية الموحدة .

ويهمنا أن نوضح بهذه المناسبة أن مؤتمر التعاونيات الزراعيـة الموحدة عقد مؤتمره الثامن فى براغ خلال الفترة ما بين ٢٦ ـ ٢٨ من شهر أبريل[٢٥] عام ١٩٧٢ ، وأسهم فى هذا المؤتمر ١٥٢٠ مندوبا يمثلون أكثر من ٧٠٠ ألف فلاح تعاونى فى جمهورية تشيكوسلوفاكيا ، وقد بحث هذا المؤتمر الأسلوب الأمثل لتطوير الانتاج الزراعى كما وبحث المؤتمر أهم المسائل المتعلقة بالحياة داخل التعاونيات ، وأقر قانونا حول التعاونيات الزراعية ، آخذا بعين الاعتبار مشاكل التعاونيات الزراعية فى ظروف تطورها على أساس تعميق التمركز والتخصص للانتاج الزراعى ، وذلك عن طريق تطوير مختلف أشكال التعاون الأفقى والرأسى فيما بين التعاونيات وبين المزارع الحكومية والمؤسسات الصناعية والزراعية .

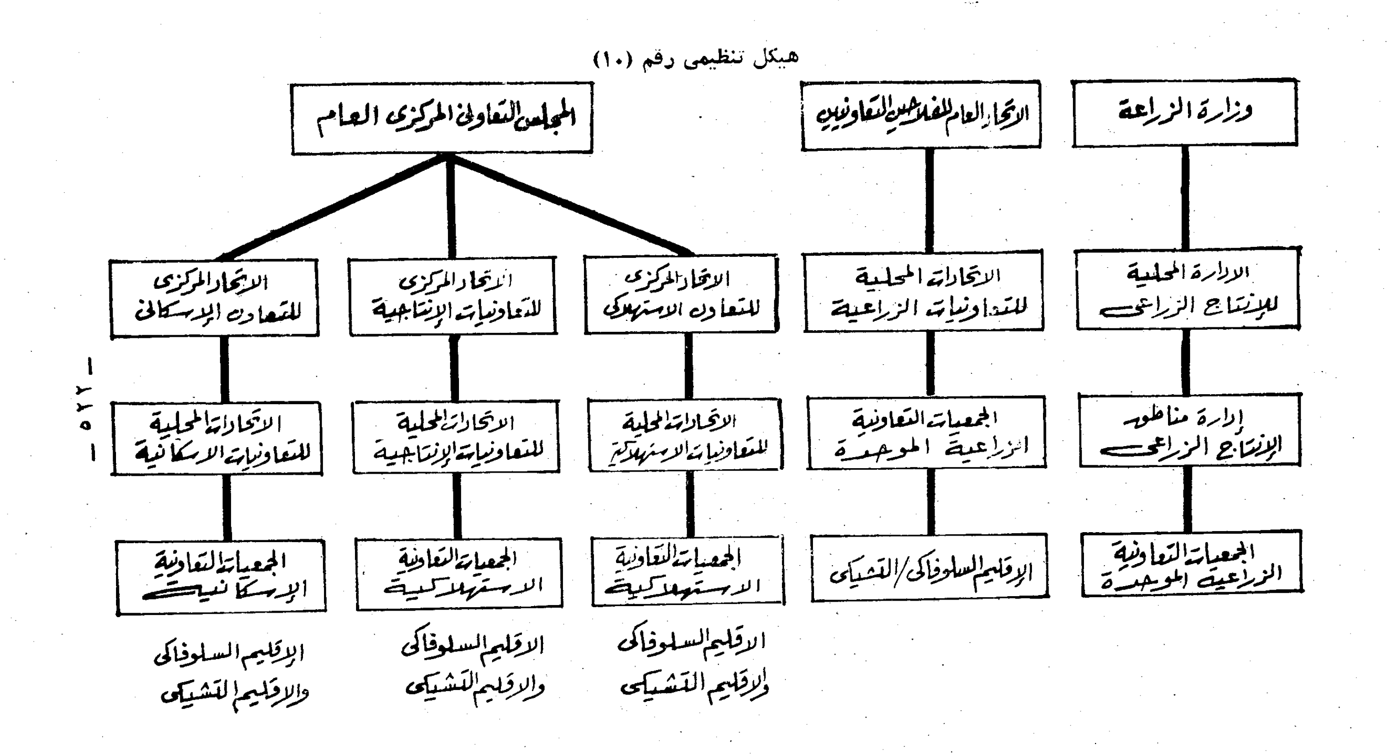
كما ويهمنا ان نوضح انه رغما من ان المجلس التعاونى المركزى العام يضم الاتحادات المركزية ، الاستهلاكية ، الانتاجية ، والاسكانية ـ وأن وزارة الزراعة والاتحاد العام للفلاحين يهتمون مباشرة بالجمعيات التعاونية الزراعية الموحدة ، الا أنه يوجد بين اتحاد الفلاحين التعاونيين ، والمجلس التعاونى المركزى العام اتصالات على مستوى الادارة الاستشارية لتبادل المعلومات ، والنصح والارشاد فى جميع المشكلات التى قد تعترض الاتحاد العام للفلاحين نظرا لحداثة تكوينه .

هيكل تنظيمى رقم (٩)

الهيكل التنظيمى للمجلس المركزى لتعاونيات الإسكان



هيكل تنظيمي رقم (١٠)



المؤتمر العــام للمجلس المركزى

يعقد المجلس المركزى للتعاونيـات فى تشيكوسلوفاكيـا مؤتمرا سنويا عاما يضم ممثلين للجمعية العمومية للاتحادات المركزية للتعاون الاستهلاكى والانتاجى والاسكانى ويتضمن هـذا التمثيل مندوبين عن الاتحادات من تمثيل الاقليم السلوفاكى والاقليم التشيكى .

وينتهز المجلس فرصـة المؤتمر ليقوم ببحوث ودراسات تقييمية عن مدى اسهام المجلس المركزى فى دفع النشاط التعاونى الى الأمام من سنة الى أخرى وكذلك يقوم بتقييم لكافـة الانجازات التى أتمتها قطاعـات التعـاون المختلفة سـواء أكانت استهلاكية أو انتاجيـة أو اسكانيـة . وذلك فى ضـوء المهام التى حـددت فى المؤتمرات السابقة ، ويهتم المجلس المركزى على وجه الخصوص بتعميق وتوثيق العلاقات التعاونية بين التعاونيات التشيكية والسلوفاكية وبين مختلف فروع النشـاط التعاونى فى الجمهوريـة ، كما يهتم بتحقيق تطور أساليب الادارة بما يحقق مسايرتها للمتطلبات العصر ... كل هذا فى اطار من الرقابـة الفعالة والثورة التدريبيـة الشاملة التى تهتم بالكوادر التعاونية بما يحقق معدلات أعلى فى الارتفاع بانتاجية العمل.

وقد أوضحت التقارير والاحصائيـات أن الحركـة التعاونيـة الاستهلاكية استطاعت أن تصل بخدماتها الى القرى وكذلك أوضحت النمو الايجـابى للخدمات التى تقوم بها التعاونيـات الانتاجيـة ، وكذلك أوضحت الأرقام أن تعاونيات الاسـكان استطاعت أن تقوم بتوفير شقق الاسـكان لأكثر من مائة ألف عائلة .. هـذا بالاضافة الى ما قامت به المنظمات التعاونيـة المسئولة من تصـدير واستيراد البضـائع والمنتجات .

وحتى نلقى ضوءا على بعض المهام التى يحددها المجلس المركزى للتعاونيات عن طريــق مؤتمره العام ، نقتبس فيما يلى بعض هــذه المهام من بين ما حدده المؤتمر الثــامن للمجلس المركزى للتعاونيــات الذى عقد فيما بين ٦ ، ٨ ابريل عام ١٩٧٨ .

(أ) ضمان انجاز جميع المهام التى حددتها مؤتمرات الاتحادات الوطنية النوعية للتعاونيات الاســتهلاكية والانتاجيــة وبناء المساكن والتى انعقدت خلال العام السابق وهو عام ١٩٧٧ .

(ب) ربط مصالح واحتياجات التعاونيات بمصــالح واحتياجات تطور جمهورية تشيكوسلوفاكيا .

(جـ) مراجعة نوعية العمل ومدى فاعليته بالنسبة لمجمل النشاط الاقتصادى للتعاونية فى ضوء التقييم العلمى المستمد من نتائج العمل على أن يتسم هذا التقييم بطابع النقد وبروح تعاونية .

(د) ينبغى التعرف على احتياجات القوى العاملة والتى تمكنها من حسن ادائها لخدماتها واعتبار تلبية هذه الاحتياجات على جــانب كبير من الأهمية واعطائها الأولوية حتى يمكن أن تســهم فى انجــاز المهام الموكولة اليها بأعلى قدر من الكفاءة .

(هـ) تحسين وتطوير نظام الادارة المبرمجة بصــورة تنسجم مع الأهداف الاقتصادية والاجتماعيــة للتعاون ، وتوسيع استخدام نتائج العلوم والتكنولوجيا بصورة مستمرة فى الأعمــال الاداريــة والتجارة والانتاج والخدمات .

(و) الاهتمام بتدعيم المراكز المالية للتعاونيات عن طريق تكوين الاحتياطيات اللازمة والاستفادة من هذه الاحتياطيات لتدعيم الطاقات الانتاجية والاداريــة وتنظيم العمــل بحيث يمكن تحقيق الاستفادة المثلى فى حدود فترات العمل المحددة .

(ز) أعطاء أهمية خاصة للاستثمارات فى البناء على أن تتضمن هذه الأهمية الرعاية والرقابة منذ بداية المشروع وحتى الانتهاء من اتمامه على أن يتم كل ذلك فى اطار النوعية الجيدة والوفورات فى النفقات والزمن المحـــدد •

(ح) السعى لتحقيق الاستقرار الوظيفى للكادر التعـــاونى ، وضمان الارتفاع بمستواه الثقافى والمهنى بصـــورة منتظمة مع الأخذ فى الاعتبار أن هذا الكادر الوظيفى سيتحمل مزيدا من الأعبـــاء من عام لآخر الأمر الذى يتطلب تحقيق نظـــام أمثل للتربية فى المنظمات التعاونية تأخذ فى حسبانها احتياجات المستقبل •

(ط) الاستفادة القصوى من الحوافز المعنوية مع تكريم العمال الذين استمروا فى عملهم التعاونى لســـنوات طويلة مع الأخـــذ فى الاعتبار ما قدموه من نتائج ، كما ينبغى اعطـــاء أكبر قدر ممكن من الحوافز والتكريم لهؤلاء العمال الذين قدموا نتائج بارزة •

(ك) توفير الملائمـــة لعمل النســـاء وتطوير نشـــاطهن العملى والاجتماعى بما يتناسب مع أوضـــاعهن وظروفهن الاجتماعيـــة ، على أن يدخل فى نطاق هـــذا التطوير اسهام النساء مع الرجال فى بناء دور الحضانة ورياض الأطفال ، واستخدام الأجهزة التى تخفف أعباء عمـــل المرأة •

(ل) الاسهام فى تطوير التربية البدنية والرياضـــية للاستفادة من أوقات الفراغ بصـــورة ايجابية ومثمرة ، والحرص على أن تتوازن التنمية البدنية مع التنمية الثقافية وتنمية القدرات والمواهب لكافـــة المستويات فى البنيان التعاونى ابتداءا من القاعدة حتى قمة الهرم •

الأرقام والنشاط التعاونى الزراعى :

توضح البيانات المنشـــورة عن عام ١٩٧٦ أن عدد الجمعيـــات

الموحدة فى جمهورية تشيكوسلوفاكيا وصل الى ٢٠٩٧ جمعيـة جمعية موحدة يوجد فى الاقليم التشيكى منها ١٣٧٢ جمعية ويوجـد فى الاقليـم السلوفاكى ٧٢٥ جمعية ويندرج فى هذه الجمعيات ٩٤٨ر١٤٣ عضوا وعدد الأعضاء فى الأقليم التشـيكى يبلغ ٦١٣ر٧٥٨ وفى الاقليـم السـلفاكى ٣٣٤ر٣٨٥ عضـوا كما وان الدراسـة التحليلية توضح أن هنـاك زيادة اجماليـة فى عـدد الأعضـاء تبلـغ نسبتهـا ٦ر١٪ حـيث أن عـدد الأعضـاء فى عـام ١٩٧٥ كـان يبـلغ ٩٣٢ر٨٧٥ عضـوا .. أمـا فيما يتعـلق بالزيـادة النسـبية فى الاقليمين فانهـا فيما يتعلق بالاقليم التشـيكى نجـد انهـا زادت بنسبة ٨ر١٪ حيث أن عدد الأعضـاء فى عـام ١٩٧٥ فى الاقليم التشيكى كان يبلغ ٦٠٢ر٨٠٩ عضـــوا .. أما فيما يتعلق بالاقليم السلوفاكى ، فأنه حقق نقصا فى عدد الأعضاء تبلغ نسبته ٤ر٠٪ ، حيث أن عدد الأعضـاء تناقص عن العام السابق ، حيث كان عـدد الأعضـاء ٣٣٠ر٠٦٦ عضـوا .

ولعل من الأهمية بمكان أن نوضح أن التعاونيات الزراعيـة فى تشيكوسـلوفاكيا تقوم بمقتضـيات التنظيم والاسـتغلال الزراعى الـ ٦٧٪ من مجموع الأراضى الصـالحة للزراعـة فى الجمهوريـة التشيكية ، وهى تتبع كافة الأساليب العلمية فى كافة مراحل هـذا الاستغلال سـواء فيما يتعلق بتهيئـة البرنامج الانتاجى أو القدرة الانتاجية أو المواد الأولية . الى غير ذلك فيما ينبغى توافره لتحقيق التخطيط السليم للاحتياجات الفعلية لكل جمعية حتى يمكنها أن تحقق المسئوليات الموكولة اليها دون أية عوائق الا تلكم العوائق التى تتعرض لها نتيجة للكوارث أو غير الطبيعية .

الأرقام والنشاط التعاونى الاستهلاكى :

ويتضح من البيانات التى نشرها المجلس المركزى للتعاونيـات عن نشاط مختلف التعاونيات أنها تسير فى اضطراد مستمر فمثـلا

توضح الأرقام المنشورة عن التعاون الاستهلاكى فى عام ١٩٧٦ أن مجموع عدد الجمعيات الاستهلاكية فى جمهورية تشيكوسلوفاكيا بلغ ١١٠ جمعية يوجد منها ٧٤ جمعية فى الاقليم التشيكى و ٣٦ جمعية فى الاقليم السلوفاكى . ومجموع عدد الأعضاء المندرج فى هذه الجمعيات بلغ ٢٫٢٤٩٫٦٦٠ أى بزيادة نسبية قدرها ١٫٣٪ عن العام السابق عام ١٩٧٥ حيث كان يبلغ مجموع عدد الأعضاء ٢٫٢٢٠٫٤٠٧ ... كما وصل رقم معاملات هذه الجمعيات ٥٦٧٤٠ مليون كرونا فى عام ١٩٧٦ أى بزيادة نسبية قدرها٥٫٤٪ عن العام السابق حيث كانت قيمة المعاملات ٥٤٠٠٠ مليون كرون .

الجدير بالذكر أن التعاونيات الاستهلاكية تملك عددا كبيراً من المحلات المنتشرة فى شتى الأنحاء وقد بلغ عدد هذه المحلات فى عام ١٩٧٦ حسب الاحصاء الأخير ٢٧٫٧٠٨ محلا ... كما كان عدد المطاعم التى تتملكها التعاونيات الاستهلاكية فى هذا العام ١٤٦٫٦٢٣ مطعما ، هذا بالاضافة الى المنشآت السياحية والتى منها الفنادق التى بلغ عددها ٨٦٨ فندقا يوجد منها فى الاقليم التشيكى ٧٤٠ فندقا وفى الاقليم السلوفاكى ١٢٨ فندقا وتحتوى هذه الفنادق على ٢٩٫٥١٦ سريرا .

الأرقام والنشاط التعاونى الانتاجى :

يتبين من الأرقام التى توضح النشاط الانتاجى فى جمهورية تشيكوسلوفاكيا وفقا للاحصائيات الصادرة عن العام ١٩٧٦ أن عدد التعاونيات الانتاجية ٤٣٠ جمعية يوجد منها فى الاقليم التشيكى ٣٢٢ جمعية وفى الاقليم السلوفاكى ١٠٨ جمعية ويندرج فى عضوية هذه الجمعيات ١٨٣٫٦٤٢ عضوا ، وأن رقم معاملات هذه الجمعيات وصل الى ١٨١٠٥ مليون كرونا كان ما يخص الاقليم التشيكى منها

١٣٠٧٩ مليــون كرونا وما يخــص الأقليم البســلوفاكى هو ٥٠٢٦ مليــون كرونا أى بزيــادة اجمالية عن العــام السابق قدرها ٥ر٣٪ حيث أن القيمة الاجمالية للمعاملات عن عام ١٩٧٥ بلغت ١٧١٨٧ مليون كرونا ••• كما أن الدراسات التحليلية توضح أن الاقليم السلوفاكى حقق زيادة نسبية كبيرة حيث أن قيمــة اجمالى معاملاته عام ١٩٧٦ بلغت ٥٠٢٦ مليون كرونا فى حين أن قيمة هذه المعاملات عن العام السابق بلغت ٤٦٨١ أى بزيــادة نسبية قدرهــا ٧ر٤٪ أما الاقليم السلوفاكى فان الزيــادة النسبية بلغت ٦ر٤٪ فقط حيث أن قيمــة معاملات هــذا الاقليم عن عام ١٩٧٦ بلغت ١٣٠٧٩ بينما كانت عن العام السابق ١٢٥٠٦ •

ويهمنا أن نوضح أن الحركة التعاونية الانتاجية التشيكوسلوفاكية تهتم بالدرجة الأولى عند وضع خطتها الانتاجية على أساس انتــاج تلك السلع التى يكون عليها طلب أكثر من غيرها • كما وتهتم أيضــا بالبحث عن انتاج سلع جديدة يرغب فيها المستهلكون • هذا بالاضافة الى تحسين نوعية المنتجات السابقة وخفض تكلفة انتاجها •

الأرقام والنشاط التعاونى الاسكانى :

توضح الأرقام المنشورة عن عام ١٩٧٦ أن عدد الجمعيات التعاونية الاسكانية فى جمهورية تشيكوسلوفاكيا بلغ ٩٠٧ جمعية ينتمى الى الاقليم التشيكى منها ٧٤٧ جمعية والى الاقليم السلوفاكى ١٦٠ جمعية كما ويندرج فى عضــوية هــذه الجمعيات ٥٢٧ر٨٣٥ عضــوا وعدد الأعضــاء فى الاقليم التشيكى يبلغ ٢٧٩ر٦٥٧ عضــوا وينتمى الى الاقليم السلوفاكى ٢٤٨ر٢٢٨ عضــوا • أما الدراســات التحليليــة فانها توضح أن الزيادة الاجمالية النسبية قد بلغت ٢ر١٪ عن عــدد الأعضــاء فى العام الســابق حيث كان عدد الأعضــاء ٩٠٢ر٨٧٦ ، أما الدراســات التحليلية الفرعيــة توضــح أن الاقليم السلوفاكى

بلغت النسبة المئوية للزيادة فى عدد الأعضاء نسبة قدرها ٤٪ حيث أن عدد الأعضاء فى العام السابق كان ٢١٩ر٣٩١ عضوا .

ويهمنا أن نوضح أن تشيكوسلوفاكيا تهتم اهتماما كبيرا بقطاع الاسكان بصفة عامة ومعدل التنمية فى قطاع التعاون الاسكانى بصفة خاصة حيث أن تشيكوسلوفاكيا كما أوضحنا من قبل قد منيت بخسارة فادحة فيما يتعلق بثروتها السكنية قدرت بما يزيد على ٦ الآلاف مليون كرونا ، نتيجة لخسائر الحرب العالمية الثانية ، الأمر الذى وجدت الدولة نفسها فى وضع يتطلب التدخل على نطاق واسع ، غير أن الشعب التشيكى يعتز بجهود التعاون الاسكانى حيث أنه كان المصدر الرئيسى للبناء خلال السنوات الأولى وما زال حتى اليوم يحمل لواء الصدارة فى التنمية السكنية ويكفى دليلا على ذلك ما أوضحته الأرقام التى عرضها المؤتمر العام للمجلس المركزى التعاونى فى ابريل عام ١٩٧٨ حيث أوضح كما أسلفنا أنه خلال جهود تعاونيات الاسكان فى العام السابق أمكن تحقيق زيادة فى عدد المساكن تستوعب مائة ألف عائلة .

عام ١٩٧٨ والمنظمة التعاونية الموحدة : Unicoop

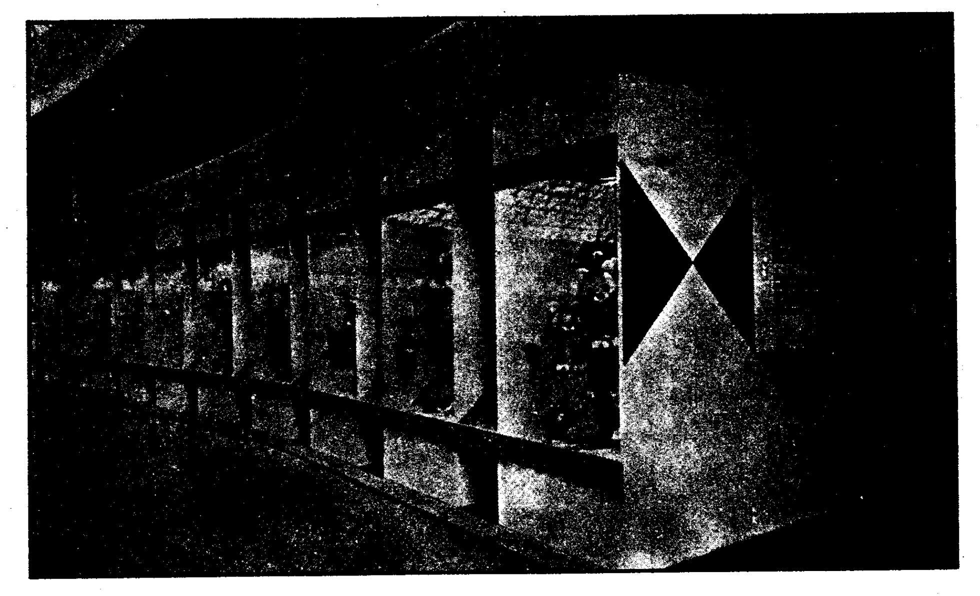
تعتز الحركة التعاونية فى تشيكوسلوفاكيا بأنها أقامت منظمة تعاونية كبيرة من أجل القيام بمقتضيات الاستيراد والتصدير للحركة التعاونية بأسرها ، وأن هذه المنظمة احتفلت هذا العام ١٩٧٨ بمرور عشرين عاما على انشائها . ورغما عن أن الدولة فى تشيكوسلوفاكيا تحتكر وظائف الاستيراد والتصدير ، الا أن قوة النظام التعاونى ونزاهته وأمانته وكفاءته مكنت له بأن يحتل جانبا هاما فى وظائف الاستيراد والتصدير وفقا للمبادىء التعاونية وفى حدود الاطار العام الاقتصادى الذى تحدده الدولة ، هذا الجانب الهام من الاستيراد

والتصدير تقوم به هـذه المنظمة التى يطلق عليها المنظمة التعاونيـة الموحدة • وتقوم هذه المنظمـة التعاونية الكبيرة بكافـة الخـدمات التسويقية التى تتطلبها احتياجات التصدير والاستيراد لجميع قطاعات التعـاون فى تشيكوسلوفاكيا ، كما وأن خـدماتها ليست قاصرة على قطاعات التعاون فقط ، بل تمتد خدماتها أيضـا الى تسويق وتصدير بعض السلع المحلية الى الخارج ، اذا كان الذى يطلب هـذه السلع أحد المنشآت التعاونية فى الخـارج • كما وأن هـذه المنظمة تقوم بمهمة استيراد السلع من المنظمات التعـاونية فى الخارج ، تلبيـة لحاجـة المنشآت فى تشيكوسلوفاكيا ، سواء أكانت هـذه المنشآت تعاونية أو منشـآت تملكها الدولة ، أى أن القاعدة التى وضعتهـا المنظمة لنفسها لتحقيق المعاملات ••• هى أنه ينبغى أن يكون هنـاك دائما طرفا تعاونيا فى الداخل أو الخـارج •

The only condition is that there must always be a cooperative partner on one or the other side.

ولكن أرقام المعاملات توضح أن المصادر التعاونية تستوعب أكثر من ٩٠٪ من اجمـالى قيمة المعاملات ، وأن هـذه المنظمـة الكبيرة تتعامـل مع أكثر من خمسين دولة فى شتى أنحـاء العـالم ، وأن ثلثى اجمالى قيمة المعاملات يتحقق من التعامل مع المنشآت التعاونية فى الدول الاشتراكية بوجه عام ، وروسـيا بوجه خاص ، والسبب فى هذا رأيهم أنه يمـكن عقد الصفقات التجاريـة وفقا لاتفاقيـات طويلة الأمـد ، الأمر الذى يحقق الاستقرار فى التعـامل ، ويعطى فسحة من الوقت للاستعداد الدائم لاحتياجات المستقبل •

ومن الناحية الأخرى ، فان هذه المنظمة التعاونية الكبيرة تشكو من التعامل مع الدول الرأسـمالية ، وحجتها فى ذلك أن مثل هـذا التعامل يتسم بطابع عـدم الثبات **Instability** ، والسبب فى



توضح هذه الصورة جانب من المبنى الكبير " للمنظمة التعاونية الموحده Unicoop- "
التى تقوم بمهام الاستيراد والتصدير للحركة التعاونية وشهدت هذه المنظمة فى هذا العام
مرور ثلاثين عاما على ميلادها كما تعد نفسها للاسهام فى عام الطفولة العالمى الذى قررته
الأمم المتحدة عام ١٩٧٩ والصورة توضح أحد الأجنحة التى تبرز هذا الاستعداد .

ذلك يرجع من وجهة نظر المنظمة الى القيود والمعوقات التى تضعهـا حكومات الدول الرأسمالية على العلاقات الاقتصادية الخارجيـة مع الدول الاشتراكية ، وأن هـذه القيود تتسم بطابع التفرقة فى المعاملة discriminatory character

وعلى أية حال فان الاحصائيات توضح أن الاستيراد هو الذى يلعب دورا على جانب كبير من الأهميـة فى نشاط هـذه المنظمـة الكبيرة ، وهذا راجع الى احتياجات التنظيمات التعاونية الاستهلاكية ، وما تمتلكه من شبكة واسعة من المطاعم والفنادق ، وكذلك احتياجات الجمعيات التعاونية للانتـاج ، وأن نسبة ما تستورده هـذه المنظمة يبلغ تقريبـا ٩٪ من مجموع اسـتيراد المواد الغذائيـة والسـلع الاستهلاكية فى تشيكوسلوفاكيا ، وقد وضعت خطـة هـذا العـام لتحقيقها فى العـام القادم تستهدف زيادة هـذه النسبة فيما بين ٩ر٤٪ ، ٣ر٨٪ ، والمسئولين عن هـذه المنظمة يعتزون بما حققتـه هذه الجمعية ، وأنها تمتلك المنشآت الشامخة ، وتستخدم الحاسبات الالكترونيـة فى ادارتها ، وأنهم واثقون من اضطرادهم المسـتمر ، ومن قدرتهم على تحقيق أهـدافهم فى المستقبل ، مثلمـا حققوا ذلك فى الأعـوام الماضـية .

مراجع البحث الخاص بتطور التنظيم

نوضـيح : التعاونى فى تشيكوسـلوفاكيا

آثارنا فيما يتعلق بالبحث الخاص عن تطور التنظيم التعاونى فى تشيكوسلوفاكيا أن نعرضـه بأسـلوب يتميز عن عرض بريطانيـا ، وأن نورد مراجعة فى نهاية البحث وذلك تيسيرا على الباحثين عنـد الاطلاع ، وتحقيقا للنظرة التكاملية عند قراءة الموضوع ودراسته .

وفيما يلى نورد المراجـع وفقا لتسلسـل أرقام ورودهـا فى متن البحث .

١ — The Co-operative Movement in the Czechoslovak Socialist Republic, Central Co-operative Council, 1962,

٢ — Information Bulletin, Central Co-operative Council, No 6/1972.

٣ — The World Co-operative Movement, by Margaret Digby Hutchivson's University Library, p. 53.

٤ — عاشت تشيكوسلوفاكيا الفترة ما بين عام ١٩٣٩ و ١٩٤٥ تحت نير الاحتلال النازى الذى جردها من جميع مقومات الاستقلال ، هذا بالاضافة الى الآلاف من المواطنين الذين فقـدهم الشعب التشيكى فى سجون ومعسكرات الاعتقال النازية . وفى عـام ١٩٤٥ بدء أمل جديد أمام الشعب ، اذ تم فى هذا العام اندحار الجيش النازى ، وأمكن نتيجة لذلك توحيد الفئتين الرئيسيتين المكونتين للشعب ، وهما التشيك والسلوفاك .

٥ — اتجهت الحركة الاشـتراكية فى تشيكوسلوفاكيا نحو تقـوية الحركة التعاونية ، كمنظمات اجتماعية تقوم بدور بارز فى التأثير على قطاعات واسعة من السكان خارج حدود عضويتها ، اذ أن ما تقوم به من نشاط اقتصادى أو توعية سـياسية أو تثقيف ذاتى للأعضاء ينعكس أثره أيضا على البيئة التى توجد بهـا التعاونية ولذلك فان هناك اجماع بأن التعاونيات بمشاركتها

فى (الجبهة الوطنية) قد قامت بتوجيه مؤثر وفعال فى الحياة الاقتصادية والسياسية فى نفس الوقت .

نرجو التكرم بالرجوع الى ما يلى :

The Co-Co-operative Village, by M. Moulis, Central Co-operative Council, Prague, 1963. p. 24-36.

Model Statutes for Unified Agricultural Co-operatives, Government repunt, April, 1964.

Czechoslovak Agricultural Co-operatives by Dr. Ing. L. Spirk, Central Co-operative Council, Prague, 1966 p. 63-66.

The Co-operative Movement in Socialist Czechoslovokia, Published by, Central Co-operative Council, Prague, 1967. p. 21-24.

٧ — يهمنا أن نوضح أن وزارة الزراعة فى تشيكوسلوفاكيا هى التى تتــولى مهمة توجيه تطور الاقتصاد الزراعى عموما ، ويتولى مجلس استشارى خاص مهمته بمساعدة وزارة الزراعة فيما يخص علاقتها بالتعــاونيات الموحدة ، وهى هيئــة مساعدة تتشــكل من ممثلى التعاونيات .

ولا تتحد التعاونيات الزراعية الموحدة فى منظمات منطقية أو اقليمية ، ولـكنها تعقد بصفة منتظمة مؤتمــرا يحضره ممثلى التعــاونيات الموحــدة ، تبحث فيه مشــاكلها واتجاهاتها فى المستقبل . وقد ظل الأمر كذلك حتى أبريل عام ١٩٧٢ ، حيث تشكل الاتحاد العام للتعاونيين الفلاحين كقمة البنيان التعاونى الزراعى ، وهو يتعاون الآن مع وزارة الزراعة لما فيه صــالح التعاونيات الزراعية والاقتصاد القومى .

٨ — لعل من المناسب أن نوضح أن التعاونيات الزراعية الموحـدة كانت تهتم اهتماما كبيرا بتدعيم مراكزها الاقتصادية ، فمثـلا طبقا لقوانينها النظاميه ، لها أن تخصص رصيد لتحسين المركز المالى ، ويستخدم هذا الرصيد لتمويل الاستثمارات الجديدة ، والعمل على تحسين وتطوير اقتصاد التعاونية ، وكذلك احتياطى (البذور والنبـاتات) يحتفظ فيه بالبـــذور اللازمة للدورة الزراعية التعاونية . بينما يوضع قسم من العلف اللازم لتغذية الحيـوانات فى الفترة المقبلة فى (رصـيد العلف) ، وكذلك (رصيد الضمان) الذى يجنب لمقابلة احتمالات الخسارة التى قد تتعرض لها الحاصلات الزراعية .. الى غير ذلك من الرصد التى يسـتعان بها فى نشـاط الجمعية كالجـوانب التثقيفية والترويحية .

٩ — Social and Cultural Conditions in the Czechoslovak Unified Agricultural Co-operatives, Co-authors M. Trnka and V. Hach. Ministry of Agricultural & Food, 1967, p. 22-23.

١٠ — عقد فى مدينة « نيترا » السلوفاكية فى ١١ أبريل عام ١٩٦٩ مؤتمرا بمناسبة الذكرى العشرين لاعادة تنظيم الحركة التعاونية على أسس اشتراكية ، أوضح فيه وزير الزراعة والتغـذية فى الحـكومة السلوفاكية المهنـدس « يانوفيتش » أن تمركز الانتاج ، وادخال التكنيك العصرى قد مكنا من زيادة انتاجية العمل فى الانتاج الزراعى الأولى بنسبة ٣٦٠٪ ، وذلك مقارنا بالمستوى الذى كان عليه قبل الحرب . كما أوضح أن الفـرد الواحد من العاملين فى الزراعة ينتج من الأغذية ما يسد حاجة عشرة مواطنين بينما كان الفرد ينتج فى عام ١٩٣٦ ما يـكفى

لثلاثة مواطنين فقط .. وقد بلغ دخل الفرد للفلاح التعاونى عام ١٩٦٨ ـ ١٤١٣ كورونا ، وهــذا الرقم يعــادل أكثر من ٩٠٪ من مستوى الاجور فى الصناعة .

نرجو التكرم بالرجوع الى :

Information Bulletin — Central Co-operative Council, May No 5/1969.

١١ — Czechoslovak Consumer Co-operatives by A. Tonak and V. Sorm, Central Co-operative Council, Prague 1966.

١٢ — لعل من أهم الوسائل التى اتبعتها تشيكوسلوفاكيا فى الارتفاع بمستوى الخدمة هو نظامها التدريبى والتعليمى فيما يتعلق بالقوى العاملة التى تخدم فى شتى القطاعات ، اذ أنها أهتمت بالتأهيل المهنى الذى يتم بالاتفاق مع وزارة التربية والتعليم ـ ولمزيد من التفصيل نرجو التكرم بالرجوع الى :

System of Education and Training of Officials and Workers in Consumer, Producer and Mousing Co-operatives, Central Co-operative Council, Prague 1970.

١٣ — Women in the Czechoslovak Co-operative Movement, by Marta Buresova, Central Co-operative Council, Prague, 1966.

١٤ — لمعرفة الجهود التى توضع من أجل اشراك الجماهير بصفة عامة، والعاملين فى شتى قطاعات الاقتصــاد القومى بصـفة خاصــة ، نرجو الرجوع الى :

New Trends in Czechoslovak Economics = Booklet N 8, Prague, December 1969.

Planning as a Modern Principle of Management of the National Economy by Alois Tonak, Central Co-operative Council, Prague 1967.

أما فيما يتعلق بالأسلوب العملى الذى تتم به وضع الخطط فى التعاونيات فنرجو التكرم بالرجوع الى ص٩٥ و ٩٦ من هذا البحث ، حيث أوردنا الأسلوب العلمى الذى يتم بموجبه وضع الخطط فى التعاونيات الانتاجية على سبيل المثال .

١٥ _ Rules of People's Consumer Co-operative Society in Czechoslovakia, Central Co-operative Council, Prague 1965.

١٦ _ نرجو التكرم بالرجوع الى :

A Producer Co-operatives in Czechoslovakia, By S. Tirick, Published by Central Co-operative Council, Prague, 1962. p. 20—31.

Czechoslovakia Producer Co-operative, by Dr. S Tirik, Published by Central Co-operative Council, Prague, 1966, p. 5—26.

The Co-operative Movement in Socialist Czechoslovakia Published by Central Co-operative Council, Prague, 1967. p. 41—58.

١٧ _ فمثلا تقوم تعاونية « ايفرا » بانتاج لعب الأطفـال ، وهى فى ذلك تعمل على تطوير اللعب باستمرار لاسعاد الأطفال ، مـع ملاحظة أن التطوير يتناسب دائما مع أعمار الأطفال ومداركهم. كما وتقوم بنشاط ملحوظ فى مجال تصليح الآلات الموسيقية ، وذلك لأن كثيرا من اللعب تحتاج الى مهـارة المتخصصين فى الآلات الموسيقية . وكذلك مثلا نجد « تعاونية سولونا » التى

تقع فى مدينة براغ تشتهر بالابداع والابتكار المستمرين فى مجال « الحلى » اذ أن متوسط ما تبتكره سنويا يتراوح مابين ٤٠ الى ٥٠ طرازا جديدا من الحلى الذهبية والفضية • وتتناسق أشكال الخواتم والحلى النسائية الأخرى مع أحسن أنواع « الموده العالمية » بالاضافة الى الانتاج الخاص الذى تتميز به مدينة براغ •

ولمعرفة مزيد من المعلومات فى هذا الموضوع يرجع الى :

Folk Art Production in the Czechoslovak Co-operative Movement, by Co-authors V. Parma and E. Parmer, Central Co-operative Council, Prague, 1967.

١٨ ـ لمعرفة جهود الدولة نحو العاجزين ، نرجو التكرم بالرجوع الى :

The Right to work of the Physically Handi capped, The Czechoslovak Co-operator N 2, Volume 1968.

Disabled Persons, Co-operatives in Czechoslovakia Co-authors, Dr. R. Tyle, M. Zeimmet and Dr. B. Holatkova, Central Co-operative Council, Prague, 1968.

١٩ ـ Rules of a Producer Co-operative Society in Czechoslovakia Central Co-operative Council, Prague 1963.

٢٠ ـ Mobile Co-operative Shops in Czechoslovakia, by Ladislave Janula, Central Co-operative Council, Prague 1967.

٢١ ـ لمعرفة اقتصاديات المجتمع التشيكى وتطوره ، نرجو التكرم بالرجوع الى :

The Economy by Tiri, Serkera, Published by Orbis, Prague, 1966.

٢٢ ـ نرجو التكرم بالرجوع الى :

The Co-operative Movement in Socialist Czechoslovakia, Published by Central Co-operative Council, Prague, 1967.

The Czechoslovak Co-operative Achievement, Central Co-operative Council, in Co-operation with the Czechoslovak Commission for UNESCO, Prague, 1965.

Twenty Years of Czechoslovak Co-operatives, by A. Sporka, Central Co-operative Council, Prague, 1965.

Co-operatives in Czechoslovakia by M. Moulis & M. Vetvicka, Central Co-operative Council, Prague, 1965.

٢٣ ـ Model Rules of Bulding and Housing Co-operatives, Central Co-operative Council, Prague, 1965.

٢٤ ـ Information Bulletin, Central Co-operative Council, January N 2/1971.

٢٥ ـ Information Bulletin, Central Co-operative Council N 6/1972.

٢٥ ـ الحلف التعاونى الدولى

International Co-operative Alliance

The International Cooperative Alliance, 11 Upper Grosvenor Stre[et] London W1X 9PA , UK .

مقدمة عن صرح التعاون الدولى :

لقد كتب الكثيرون فى اهمية تحقيق صرح بنيان التعاون الدولى ، الذى ينبغى أن يقوم على كيانات تعاونية قوية فى مختلف بلدان العالم ، هذه الكيانات التى ينبغى أن تأخذ طريقها نحو التطور على أسس استقرارية ، وتهيىء لأعضائها الفرص المتساوية فى حق التعليم والعيش المستقر والكسب الحلال ، وتساوى بينهم فى الحقوق والواجبات والأعباء الاجتماعية ، وتمنع استغلال طبقة أو فئة لطبقة أو فئة أخرى ، وتمكن الجميع من إظهار شخصياتهم الذاتية ، وبذلك يتشجع المجدون وتدفع المنافسة الحرة الشريفة الجميع إلى المثابرة والعمل على بلوغ أرقى المستويات ، كما ويرى هؤلاء الباحثين ومنهم « شارل جيد » الذى كان يؤمن بأن الجمهورية التعاونية سوف تتحقق حتما ، وكذلك « إرنست بواسون » وغيرهما . . هؤلاء كانوا يرون أن الكيانات التعاونية فى كل دولة على حدة ينبغى عليها أن تعمل من أجل تحقيق المجتمع التعاونى ، ذلك المجتمع الذى يؤمن فيه الأفراد بالتعاون ، وأن التعاون يستطيع أن ينقذ المجتمع من شرور الأفكار المبنية على الإيمان بالصراع الطبقى كضرورة حتمية ، وأنه إيجابى لاسلبى ، وبناء لاهدام . وهو لاينادى بمجرد الاصلاح مع بقاء الأوضاع ، بل يؤمن أن الأوضاع لن تتغير إلا إذا تغير نوع الديمقراطية السائد فى معظم الدول فالتغيير يأتى من داخل المجتمع عن طريق الأفراد الذين يتكون منهم المجتمع بحيث ينمو عدد المؤمنين به شيئاً فشيئاً حتى يشمل الأمة أو الدولة كلها دون مباغتة أو مفاجأة أو هزات . وهم يعتقدون أن تحقيق ذلك يتم على أساس أن الأعضاء يمتلكون متاجر التجزئة ، وهذه الأخيرة تكون أعضاء فى جمعيات الجملة التعاونية ، وجمعيات الجملة التعاونية تمتلك معا المصانع التعاونية ، كما يمتد النشاط التعاونى إلى بناء المنازل

والتأمين والطب والتعليم ووسائل الترفيه . . . أى أن التعاون يمكن النظر إليه « كتعديل ، أو « تبديل » للرأسمالية . . . أى أن النشاط التعاونى لا حدود له من الناحية النظرية ، وأنه قد يمتد إلى قطاع التجارة الدولية ، وأن التعاون سيوفر للدولة نفقات الكثير من الإدارات التى ستصبح غير ذات موضوع ، كإدارات التموين ومراقبة الأغذية والأسعار والمكاييل والموازين والتفاتيش الصحية . . . الخ . . . وذلك لأن المشاريع التعاونية ستستخدم صالح المستهلكين ، فلا تبقى ثمة حاجة إلى رقابة أو تحديد أسعار أو تشريعات لمنع الاحتكار . . . كما وسيختفى دافع الربح المسير للنشاط الإقتصادى فى الرأسمالية الطليقة ، وأن تدير الحكومة جميع المرافق العامة درن ربح فى نظرهم ، وألا يكون هناك إنتاج لسلع ضارة بالمجتمع من حيث الرداءة أو الصنف ، وأن يزول التنافس إلا ذلك الذى ينشأ بين المنشآت التعاونية لتحسين الإدارة وتقليل النفقات ، وأن يقتصد فى نفقات الإعلا ن وتوفير المعدات اللازمة ، وألا يكون هناك إفراط فى الإنتاج كما هو الحال فى الرأسمالية الحرة ، وأخيراً وأهم من كل ما سبق — أن يتغير طابع ولون الحياة الاجتماعية عندما ينتفى دافع الربح الشخصى وتنتفى الأنانية المادية . وفى مثل هذا النظام — كما تقول نظرية المجتمع التعاونى — سوف تتمكن حركة التعاون من تحقيق رسالتها الحقيقية على الوجه الأكمل .

نقد نظرية المجتمع التعاونى :

وإذ كان لنا أن ننتقد هذه النظرية فإن هدفنا من النقد هو البناء لا الهدم ، لأنها فى رأينا تجمع بين المثل والواقع وتحاول أن تبنى على أساس الواقع الموجود بالفعل لا أساس نظرى أو خيالى بحت ، وتسلك إلى ذلك طريق التدرج السليم لا طريق الإنقلاب المفاجىء الذى يسبب

الارتباك والاختلال فى المجتمع . أما نقدنا فيتلخص فى أن دعاة هذه النظرية لم يبينوا لنا كيف يتحقق التطور اللازم . . . ؟ وما مصير المنشات الخاصة بعد إقامة المنشات التعاونية الشاملة . وهل يتم ذلك كله دون تدخل من الحكومة بأن تعتمد المشروعات التعاونية على كفايتها الذاتية وحدها فى القضاء على المشروعات الخاصة المنافسة أم أنه لابد من تدخل الحكومة بالتشريعات التى توقف نشاط هذه المشروعات ؟ .

إنه ليس من اللازم أن يكون الإنسان إشتراكى التفكير حتى يقدر أهمية دور الحكومة فى تأييد أو معارضة أى تغيير يطرأ على النظام الإقتصادى القائم بل من البديهى أن يكون لمركز الحكومة خلال مرحلة التطور كل الأهمية وبخاصة فى الدول التى قطعت عدة مراحل من النمو والنضوج الإقتصادى حتى أصبح النظام الإقتصادى فيها مرتبطا ومتشابكا مع الجهاز الحكومى فى عدد من القطاعات والمصالح المتبادلة . ومن البلاهة أن نتصور أن التطور إلى نظام يحل محل الرأسمالية سيقع دون توجيه من الحكومة أو على الأقل دون الالتجاء إليها لكى تصدر التشريعات اللازمة للقضاء على المشروعات الخاصة أو منع قيام مشروعات جديدة أخرى ، فان لم يكن هذا أو ذاك فيجب أن نضمن عدم التصادم مع الجهاز الحكومى وهيهات أن يكون ذلك إذا كان رأيها يقف من هذا الإتجاه موقف المناهضة والمعارضة .

مفهوم المجتمع التعاونى :

وإذا فرض أن التغلب على جميع المصاعب قد تم خلال مراحل التطور فهل نضمن أن يكون المجتمع التعاونى المنشود هو النظام الإقتصادى المرغوب فيه من حيث هيكله المادى والاجتماعى ؟ وهل سيكون هذا النظام تعاونياً

حقاً ؟ وهل ستكون الحقوق والواجبات المخصصة للمشتركين فى النشاط الإقتصادى كله متمشية مع مثل أخلاقية أعلى من تلك التى تحكم النشاط الإقتصادى فى الوقت الحاضر ؟ وهل ستظهر أنواع النشاط المتخصصة المتباينة فى إطار تعاونى حق ؟ وهل سيكون التحكم فى النشاط الإقتصادى أكثر اشتراكية وأقل فردية فتسود فيه روح خدمة الجماعة وتنعدم منه غريزة الاستغلال ؟ .

أن الإجابة على كل هذه الأسئلة تتوقف على مستوى النضوج الفكرى والإجتماعى والأخلاقى فى المجتمع ، لأن تحقيق المجتمع التعاونى الأمثل يتطلب مستوى عالياً من النضوج الاجتماعى والاخلاقى قد يكون فوق طاقة البشر ، ومن ثم يجب أن نرتقى بالأفراد إلى المستويات الخلقية والمثل العالية الممكنة التى يتطلبها المجتمع التعاونى ، وذلك بنشر الدعوة التعاونية وبيان فلسفة التعاون وفكرته الاجتماعية . وعلينا أيضاً أن نرشد الأفراد إلى أن التعاون له أهميته وحيويته ومزاياه التى تتعدى مجرد المتاجرة . لأن الجانب الروحى فى التعاون فى حاجة إلى إيضاح ينتفع به الخاص والعام .

وإننى أوجه نظر الباحثين إلى الدراسة التحليلية التى أجراها دكتور « أوسكار لانج » فى كتابه « دراسات حول نظرية الاقتصاد الاشتراكى » ، وهذه الدراسات نشرت فى عام ١٩٣٨ ، وتناول فيها الكاتب « مفهوم النشاط الاقتصادى فى إطار الكومونولث التعاونى » ، وهو يوضح تدرج النشاط التعاونى من متاجر التجزئه إلى ملكية المصانع ، والاسلوب الأمثل لاتحاد التعاونيات ، وبالتالى تدعيم الكيان الاقتصادى والاجتماعى التعاونى ، ثم بعد ذلك رابطة إتحاد الكيانات التعاونية الإقليمية لتستطيع أن تقوم بدورها المؤثر والفعال على الصعيد الدولى ، كل هذا فى إطار شرح العقبات التى تعترض التطور فى ظل مختلف النظم السياسية .

كما ويهمنا أن نوضح أن فكرة وجود إطار دولى للحركة التعاونية العالمية كانت موجودة فى أذهان التعاونيين ، ولعل أقدم الهيئات التى أسست وتوضح ذلك تأسيس الحلف التعاونى الدولى .

الحلف التعاونى الدولى

يعتبر الحلف التعاونى الدولى أحد أقدم الهيئات الدولية إذ أسس فى عام ١٨٩٥ — وهو إتحاد المؤسسات التعاونية بكافة أنواعها . . .

وعن طريق هذا الحلف يستطيع كل عضو بغض النظر عن لونه أو مذهبه الدينى أن يكون على اتصال بزملائه التعاونيين فى تتبع الأهداف التعاونية .

كما وييسر الحلف العلاقات التجارية والمالية المتبادلة بين المؤسسات التعاونية فى مختلف الدول سواء فى تجارة الجملة أو فى ميدان التسويق أو الانتاج أو الأعمال المصرفية والتأمين .

وكذلك يدلى التعاونيون عن طريقه بأصواتهم فى الاجتماعات الدولية آملين فى سلام دولى ومجتمع أفضل .

وفيما يلى نعرض فى إيجاز عمل ودستور الحلف :

الأغراض والواجبات :

يوضح البند الأول من بنود الحلف الغرض العام منه . . . . « أن الحلف التعاونى الدولى إمتداد لعمل رواد روتشديل وما طبقوه من مبادىء ، وهو يبحث مستقلا وبوسائله الخاصة لاستبدال النظام الرأسمالى بنظام تعاونى يتفق ورغبات وصالح المجتمع ومبنى على أساس إعتماد الفرد على نفسه وتبادل المساعدة مع غيره » .

وتوضح مادة أخرى « أن الحلف يمثل الهيئات التعاونية من كافة الأنواع ، وعليه أن ينشر مبادىء التعاون وطرقه فى شتى أنحاء العالم ، وأن يقرر تقدم الحركة التعاونية ويعمل على حماية مصالحها . كماوينبغى على الحلف أن يصون العلاقات الودية بين الهيئات الأعضاء فيه ، وأن ينشط العلاقات التجارية بين مختلف أنواع الهيئات التعاونية على مستوى قومى ودولى ، وأن يعمل على تدعيم الأمن الدولى والسلام الدائم » .

ويمكن تحقيق هذه الأهداف الجليلة عن طريق النشاط الذى يمتد ويقوى روابط إتحاد النظام التعاونى فى سائر أنحاء العالم .

الدعاية :

تعتبر الدعاية على رأس قائمة هذا النشاط . فمثلا ما زالت فكرة التعاون بين الأفراد غير معروفة وغريبة لديهم وجديدة أيضاً ، وكثيرون ممن سمعوا بالتعاون لا يعرفون الأساليب الحقيقية التى طبقها التعاون . والنتائج التى أسفرت عنها هذه الأساليب كبديل عملى لنظام الأرباح ، ويحاول الحلف دائماً التغلب على ذلك عن طريق المطبوعات المختلفة التى ينشرها بالقدر الذى تسمح له موارده من أجل تقدم الحركة التعاونية ، وعلى وجه الخصوص فى البلاد التى تعتبر الحركة التعاونية المنظمة فيها فى مراحلها الأولى .

التعليم :

يقوم الحلف باستمرار بجمع ونشر المعلومات عن كل نوع من المشاريع التعاونية ويتيح للمفكرين التعاونيين الاتصال بجمهور المستمعين بالعالم ، ويفسح المجال للمناقشة من أجل الوصول لأحسن الحلول للمشاكل التعاونية العامة . كما ويؤمن الحلف بأن التعليم أفضل أسلوب على الإطلاق

لتطبيق الأفكار التعاونية تطبيقا صحيحا ، ويمكن التعاونيات من العمل بنجاح فى المجال الاقتصادى والتعاونى .

الوحدة :

لا تستطيع الحركة التعاونية أن تعيش فى وحدة خلف حدودها الأهلية ، من أجل ذلك قام الحلف بإعلام أعضائه بتجارب الآخرين وكفاحهم وأسباب تقدمهم أو خسائرهم حتى تتم الاستفادة من خبرة وتجارب الآخرين ، وكثيرا ما يستحث الحلف أعضاءه لبذل المساعدة المادية والأدبية للآخرين ممن نكبتهم الحرب أو كوارث الطبيعة .

العلاقات الاقتصادية :

يؤكد الحلف على المفهوم الذى ينبغى أن يسود بين التنظيمات التعاونية ، ويرى أن المؤسسات التعاونية بمختلف البلاد ليست أصدقاء فقط بل فى إمكان هذه المؤسسات أن تصبح شركاء فى التجارة والمشاريع الصناعية ، فهى تستطيع الشراء والبيع مع بعضها البعض واقامة خدمات عامة كالبنوك والتأمين ، وعن طريق الحلف تستطيع المؤسسات استغلال إمكانياتها على أكمل وجه وتقوية مراكزها أمام المنافسين .

التمثيل :

من واجبات الحلف تمثيل مصالح وآمال الأعضاء التعاونيين ، وتعترف هيئة الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات الدولية بحق الحلف فى تمثيل أعضائه والتحدث نيابة عنهم ، فهو ينطق بأفكار العائلة التعاونية مجتمعة فى كل ما يختص بشئون العالم والسلام الدولى ، وهو يعبر عنها بصوت موحد أمام السلطات الأهلية والدولية .

العضوية

يقبل الحلف الجمعيات التعاونية بكافة أنواعها كأعضاء بشرط أن تكون أصلية ولا يقتصر الأمر على الجمعيات التعاونية الاستهلاكية القوية المشابهة الموجودة فى مناطق أوربا الصناعية بل يشمل الجمعيات التعاونية الزراعية التى تسوق الانتاج الزراعى واحتياجات المزارعين ، والجمعيات التى تعطى القروض للمزارعين ولأصحاب الحرف للاستمرار فى الانتاج والجمعيات التعاونية للاسكان التى تهيىء المساكن الجيدة الرخيصة . والجمعيات التعاونية الانتاجية حيث يدير العمال صناعاتهم ديمقراطيا والمؤسسات التعاونية الخاصة بالبنوك والتأمين . فكل هؤلاء يحق لهم الانضمام للحلف .

ويقبل الحلف الهيئات الأهلية أيضاً مثل الاتحاد النسائى وغيرها التى لم تؤسس أصلا كجمعيات تعاونية لكنها تعاونية فى جوهرها وروحها وتخدم أغراض الحركة التعاونية .

ويشترط الحلف فى المؤسسات التعاونية أن تكون تعاونية وأن تطبق عمليا قواعد روتشديل الشهيرة ، وقد أجمعت أغلبية الأبحاث الصادرة عن الحلف على وحدة المبادىء فى التطبيق التعاونى ، غير أنه فيما يتعلق بالانضمام للحلف فقط ، اتفق فى بادىء الأمر على ضرورة توافر :— العضوية الإختيارية — ديمقراطية الإدارة — توزيع العائد على الأعضاء بالنسبة لمعاملاتهم — إعطاء فائدة محدودة لرأس المال .

ونظراً لأن الحلف تبين له أن هناك مفهوما خاطئا — للأسف الشديد — ساد بعض التعاونيات فى شتى أنحاء العالم ، إذ خلطت بين شروط الانضمام للحلف التعاونى الدولى ، ومتطلبات التطبيق التعاونى السليم على الصعيد

الاقليمى ، وكان من بين هذه المفاهيم الخاطئة إعتبار التعليم التعاونى مبدأ ثانوياً ، الأمر الذى جعل كثيراً من الحركات التعاونية فى الدول النامية تهمل هذا المبدأ ، وبالتالى تفشل فى نشاطها الاجتماعى والاقتصادى ، ولذلك راجع الحلف نفسه ، وقرر منذ عام ١٩٦٣ ضرورة مراجعة مبادىء روتشديل فى ضوء المتغيرات العالمية والتطبيقات التعاونية الإقليمية فى شتى أنحاء العالم ، وكذلك فى ضوء الصعوبات التى لاقتها الحركات التعاونية فى خلال الثلاثين عاما التى مضت على إقرار مؤتمرات الحلف لهذه المبادىء والتى كانت آخرها فى عام ١٩٣٧ . وكذلك فى ضوء ما تلاقيه التعاونيات من مصاعب نتيجة للتغيرات السياسية فى مجتمعاتها .

ويهمنا أن نوضح أنه بعد البحوث والدراسات المستفيضة التى قامت بها اللجنة الرئيسية المشكلة برئاسة ممثل الهند ، وكذلك اللجان الفرعية التى قامت بتفريغ المعلومات وتبويبها فى ضوء استمارة البحث المصممة ، خلصت إلى أن التعليم التعاونى يعتبر من أهم المبادىء الأساسية ، وكذلك ضرورة إضافة مبدأ تنمية العلاقات الدولة إلى مبادىء التعاون ، وقد أقر مؤتمر الحلف المنعقد فى فينا عام ١٩٦٦ ذلك وأصدر به القرارات اللازمة .

المؤتمر الدولى

يعتبر المؤتمر (أو اجتماع مندوبى المؤسسات التعاونية المنضمة للحلف) السلطة العليا للحلف ، وينعقد عادة كل ثلاث سنوات بإحدى الدول بناء على دعوة عضو أو عضوين ويستغرق أربعة أيام .

وبناء على التقرير الذى تقدمه اللجنة المركزية ينعقد المؤتمر الذى يقوم بمراجعة أعمال الحلف منذ آخر مرة تم انعقاده فيها ـ ويبت فيها بالموافقة أو الرفض ـ ويناقش المقترحات المقدمة من اللجنة المركزية أو من المؤسسات

المنضمة ويصدر القرارات والتوجيهات للأجهزة الادارية — وكذلك القرارات التى تتعلق بنشر آراء الحركة . . الخ .

وتتم الاجراءات أصلا باللغات الأربع الرسمية للحلف : الانجليزية — الفرنسية — الألمانية والروسية بجانب التراجم الأخرى التى ترى مجموعة الدول الأعضاء إدخالها — وتتوقف مدة الأحاديث وطريقة الاقتراح على النظم التى يقررها المؤتمر نفسه . ويتم التمثيل على أساس عضوين لكل مؤسسة أهلية رغم أن « الأعضاء الجماعيين » لهم الحق فى إضافة بعض الأعضاء طبقاً لجدول تدريجى وليس لأى مؤسسة أن يكون لها أكثر من خمس الأصوات فى المؤتمر .

وللمؤسسات التعاونية أصوات بعدد مندوبيها — وهى تستطيع ضم أصواتها واعطائها لعدد أقل من المندوبين بشرط ألا يكون للمندوب أكثر من عشرة أصوات — ويتم التصويت بطريق استخدام البطاقات .

ومن أجل تحقيق التوازن فى التمثيل ولكى يسمع صوت المؤسسات الصغيرة فى المناقشات المتعلقة بتقدم التعاون فى المناطق المختلفة ، أعطى الحلف منح السفر لبعض الدول الآسيوية والأفريقية وبعض الدول الأمريكية . لحضور المؤتمر المنعقد فى ١٩٥٧ .

وتبدو أهمية المؤتمر من العدد الضخم من الأعضاء والضيوف (بما فيهم الممثلين الرسميين لهيئة الأمم ووكالاتها المتخصصة والحكومات الأهلية وسفاراتها والمؤسسات الدولية الهامة) الذين يمثلون فى الدورة الافتتاحية حينما يرحب المؤتمر عادة بحكومة الدولة والسلطات المدنية للدولة التى تم انعقاد المؤتمر بها .

والمؤتمر ليس بمعزل عن العالم — فهو قمة سلسلة من الاجتماعات الدولية تشمل سائر فروع الحركة — وترفع اللجان الفرعية التى تتولى شئون البحث فى التجارة والتأمين وأعمال البنوك والجمعيات الزراعية والاسكان تقاريرها إلى مؤتمرات خاصة — بينما يتقابل مسئولو الإعلام فى الحركة ورجال التعليم . الخ . لدراسة الاحتياجات الحالية وخطط المستقبل .

ويعقد الاتحاد النسائى التعاونى مؤتمره خلال نفس الأسبوع (عادة ينعقد كل ٣ سنوات) .

الادارة :

الأجهزة الإدارية للحلف هى اللجنة المركزية — هيئة الادارة — السكرتارية .

وتعتبر اللجنة المركزية مسئولة عن تنفيذ قرارات المؤتمر خاصة وأنها مخولة طبقاً للنظم الداخلية باتخاذ القرارات الهامة على مسئوليتها الخاصة .

ولكل مؤسسة أهلية تقوم بدفع اشتراكاتها بالكامل الحق فى أن يكون لها ممثلا فى اللجنة المركزية ، وقد يكون لها أكثر من عضو (بحد أقصى عشرة أعضاء) عن كل ٢٠٠ جنيه اشتراك سنوى . وإذا ما اشتركت أكثر من منشأة من نفس الدولة كعضو ، فان التمثيل يقسم بينهم على أساس اشتراكهم .

وتلتقى اللجنة المركزية عقب كل مؤتمر لانتخاب الرئيس ، ونائبيه ، هيئة الادارة والسكرتارية ، حتى الاجتماع التالى للمؤتمر ، وتقوم

اللجنة المركزية بتعيين المراجع ومديرى الأقسام —. الخ ، وهى تحدد المواعيد وجدول الأعمال والأسئلة التى ستقدم للمؤتمر . وتتكون لجنة مشكلة من الرئيس ونوابه مع ثلاثة أعضاء لتساعد الرئيس فى كافة الإجراءات ، وتقرر التصويت السريع على جدول الأعمال المقترح .

كما وتستمع اللجنة للاعتراضات على قرارات الادارة ولها الحق فى سحب العضوية من المؤسسة التى تعترض على مصالح الحلف ، واستخدام هذا الحق نادر للغاية وذلك حينما لا تعمل المؤسسة طبقاً للقواعد التعاونية . وتجتمع اللجنة المركزية مرة كل سنة على الأقل كما أنها تجتمع فور انعقاد المؤتمر وبعده مباشرة .

وتتولى الادارة المراقبة العامة على أعمال الحلف فيما بين اجتماعات اللجنة المركزية وذلك بجانب اتصالها التام بأعمال السكرتارية جميعها ، وهى مسئولة بوجه خاص عن التمويل والعضوية ، ودراسة الميزانية التى تعدها السكرتارية ، والمصروفات والايرادات وتعيين المساعدين الرئيسيين وتقرر ظروف التعيين للموظفين .

وتتيح القوانين للادارة الحق فى قبول أو رفض العضوية بالحلف ، وللهيئة التى لا تقبل عضو فى الحلف الحق فى الاستئناف لدى اللجنة المركزية .

وتجتمع الادارة فى أى وقت ، وعادة لا تجتمع أكثر من أربع مرات سنوياً ، ولا تستطيع دولة ما أو اتحاد دولى أن يمثل فى الادارة بأكثر من عضوين مالم يكن أحدهما المدير ، والعضو الذى يمنع من الحضور يمكن أن يحل محله عضو آخر من اللجنة المركزية .

وتقوم السكرتارية بالعمل اليومى للحلف ، ومقره الرئيسى فى لندن فى بناء قام الحلف بشرائه عام ١٩٥١ وأثثته مجانا الهيئات التابعة له .

وللحلف قوى عاملة دائمة ، يساندها موظفون مؤقتون لأعمال هيئة الأمم بنيويورك وجنيف ، بجانب المترجمين ، ويرأس السكرتارية مدير وسكرتير عام وهما يشتركان فى اجتماعات المسئولين بالحلف لتقديم النصيحة والارشاد ، وآرائهم استشارية ، إذ ليس لهم الحق فى التصويت .

ويتحمل المدير المسئولية العامة لأمور الحلف فى الفترات بين اجتماعات الادارة وتشمل مسئولياته المباشرة علاقة الحلف بهيئة الأمم والوكالات المتخصصة وإدارة تحرير مطبوعات الحلف .

ويقوم السكرتير العام بجانب الأعمال العامة للسكرتارية بادارة الأمور المالية للحلف وتنظيم المؤتمر واجتماعات المسئولين بجانب تنفيذ اجراءات قبول الأعضاء الجدد .

المالية :

تقرب ميزانية الحلف من أكثر من مائة ألف جنيه استرلينى ومعظم الدخل من اشتراكات الأعضاء السنوية ، أما الدخل من بيع المطبوعات فلا يعتبر دخلا بالمعنى الحقيقى إذ أن إيرادها يكاد يغطى النفقات .

وتدفع الجمعيات التعاونية المنضمة للحلف اشتراكات مبنية على أساس عضويتها ، فاتحادات الجمعيات تدفع اشتراكا سنوياً قدره ٢٠٢ جنيهاً إنجليزياً كعضو منفرد. أما إذا ما رغب الاتحاد فى أن يصبح هو والجمعيات التابعة له كعضو جماعى فانه يدفع بالاضافة إلى ٢٠٢ جنيه عن نفسه مبلغ معين عن كل مؤسسة أهلية تتبعه وفقاً لجدول متدرج للاشتراكات وضعه الحلف فى هذا الخصوص .

اللجان المساعدة :

كون الحلف بمرور السنين سلسلة من اللجان المساعدة تهتم بالفروع الهامة للنشاط التعاونى ، وتعمل على إتمام المهام التى تتعلق بنشاطها المتخصص ، وتقوم بعقد إجتماعات خاصة قبل كل مؤتمر سنوى .

التجارة الدولية :

تمت الخطوة الأولى منذ أكثر من ثلاثين عاما ، لتقدم التجارة بين الجمعيات التعاونية لتجارة الجملة وغيرها من الهيئات التعاونية الدولية . فقد اعيد تأسيس الجمعية التعاونية الدولية لتجارة الجملة عام ١٩٢٤ واندمجت عقب الحرب العالمية الثانية مع الوكالة التعاونية الدولية للاتجار التى سبق تأسيسها عام ١٩٣٧ وكان نشوب الحرب سبباً لتوقف التقدم المزدهر الذى بدأته هذه الوكالة ، وما أن انتهت الحرب حتى وجدت الوكالة أن المخاطر كبيرة ، وأن القيود صارمة للغاية مما يعوق فرص نموها . فتوقفت أعمالها حتى عام ١٩٥٢ .

ودرست المشكلة مرة ثانية فى مؤتمر باريس عام ١٩٥٤ ، وتم تشكيل لجنة احتياطية جديدة « اللجنة التعاونية لتجارة الجملة » عام ١٩٥٦ وواجبها العمل على تقدم التجارة الدولية والتعاون بكافة صوره بين تجارات الجملة .

الرابطة التعاونية الدولية للبترول :

بدأت نشاطها عام ١٩٤٧ فى نيويورك — ولم تمر بضعة أعوام حتى أنضم إليها ٣٧ مؤسسة تعاونية فى ٢٤ دولة ووصلت تجارتها السنوية لملايين الدولارات ، وفى مايو عام أقامت معمل تكرير فى « دوردريتش » بهولندا ، تمهيداً لإقامة سلسلة من هذه المعامل فى أنحاء متفرقه من العالم .

البنوك :

يرجع تاريخ اللجنة التعاونية الدولية للبنوك إلى عام ١٩٢٢ — وهى تضم مديرى البنوك المركزية وبعض المؤسسات التعاونية للاقراض — وهى تتيح تبادل المعلومات ومناقشة السياسة المصرفية وتستنبط طرقا لاستمرار دوران رؤوس الأموال التعاونية بعيداً عن طريق البنوك التجارية . وقد أنشىء بنك دولى فى « بازل » فى عام ١٩٥٧ ، ثم أعيد تنظيمه وتم تدعيمه فى عام ١٩٦٥ .

التأمين :

فى عام ١٩٢٢ أنشئت هيئة مماثلة للتأمين — وكان عملها أول الأمر دراسة مشاكل التأمين التعاونى والعمل على تنسيق طرق العمل الداخلى بين مؤسسات التأمين الأهلية التعاونية ، وقد أصبح الأعضاء فيما بعد قادرين على إبرام العقود الخاصة بإعادة التأمين ويجرى حالياً تنفيذ عدد ضخم من العقود — وتساهم اللجنة مساهمة ضخمة فعالة فى نمو التأمين التعاونى فى البلاد المتخلفة عن طريق تقديم التموين والخبرة والنصيحة . وتدير اللجنة الآن مكتباً لإعادة التأمين ، ومكتباً للتنمية ، ورصيداً للضمان الدولى لجميع الشعوب .

الانتاج :

لم يتم تكوين لجنة الإنتاج العمالى وجمعية الحرف إلا بعد الحرب العالمية الثانية وذلك فى عام ١٩٥١ . وهى تعنى عناية كبيرة باحتياجات الجمعيات التى لا تماثل فى القوة الجمعيات التعاونية الزراعية — والتى يتاح لها التوسع والنمو بدرجة أكبر فى البلاد المتخلفة .

الزراعة :

تعتبر المؤسسات التعاونية الزراعية والجمعيات الاستهلاكية التعاونية فى المناطق الريفية عنصراً هاما فى الحلف . وقد شكلت لجنة مساعدة للتعاون الزراعى نظراً لأهميته ، وهى تختص بكل الأمور الزراعية ذات

الطابع التعاونى وخاصة الانتاج والاحتياجات الزراعيةوالتبادل السلعىبين المؤسسات التعاونية المنتجة والمستهلكة فى شتى أنحاء العالم . وقد شكلت اللجنة الدولية للتعاون الزراعى عام ١٩٥١ . وعقدت عديداً من المؤتمرات بالدنمرك فى عام ١٩٦٠ ، ثم سردينيا ، ثم لندن ، ثم فى فيينا عام ١٩٦٦ . الخ ناقشت فيها مشكلات الشاى والقهوة والكاكاو والفواكه والخضراوات .. الخ .

الاسكان :

كانت مساكن الجمعيات التعاونية للاسكان خلال سنوات الحرب الأولى والثانية أرخص مساكن فى كثير من الدول ، وكانت لجنة الاسكان التى شكلها الحلف عام ١٩٥١ إثر مؤتمر كوبنهاجن محلا لمناقشة كافة مشاكل الجمعيات التعاونية للاسكان وإعداد الخطط المشتركة ليس فقط بين جمعيات الاسكان بل ومع الجمعيات التعاونية الاستهلاكية وغيرها من أنواع الجمعيات .

وبجانب قيامها بدراستها الخاصة ، مثل تمويل الاسكان . . الخ . فان لها علاقاتها القوية مع الادارات المختلفة بهيئة الأمم والوكالات المتخصصة فى مشكلات الاسكان . كما قامت ببذل جهود رائدة نحو إنشاء وكالة دولية متخصصة منبثقة عن هيئة الأمم المتحدة لتخفيض تكاليف إقامة المساكن ، وفى عام ١٩٦٦ أقامت منشأة الإسكان التعاونية الدولية لتحسين بناء المساكن .

ترشيد التوزيع :

قرر المؤتمر عام ١٩٥١ تكوين لجنة من ممثلى تجارة الجملة وتجارة التجزئة التعاونيين لدراسة « أسلوب ترشيد التوزيع السلعى » ويقوم بعمل هذه اللجنة حالياً اللجنة التعاونية لتجارة الجملة التى أنشئت عام ١٩٥٦ ، ولجنة أخرى مساعدة للتوزيع بالقطاعى أنشئت عام ١٩٥٨ .

المطبوعات :

يعتبر الاتحاد مركزاً لتجميع ونشر الأخبار والمعلومات عن النمو التعاونى فى كل جزء من أنحاء العالم ، وهناك قسم خاص بالسكرتارية يقوم بتحرير المطبوعات التالية .

١ — التعاون الدولى :

مجلة مصورة تصدر باللغات الإنجليزية والفرنسية والألمانية، وهى الأداة الرسمية للحلف التى يتم عن طريقها اعلام كافة الهيئات التعاونية وغيرها بنشاط الحلف التعاونى الدولى وأحدث الاتجاهات والأفكار فى محيط الحركة التعاونية الدولية . كما أنها مركزا لدراسة سياسات الحركة التعاونية ومشاكلها .

٢ — الكارتل :

وهى مجلة ربع سنوية وتصدر بالانجليزية والفرنسية وتعالج مشاكل الاحتكار وأشكاله وسائر المشاكل الاقتصادية الحالية من وجهة نظر المستهلك وهى تنتشر فى أوساط الجامعات والادارات الحكومية والمؤسسات الدولية والاتحادات التجارية وشركات الأعمال والبنوك والمؤسسات التعاونية والأفراد التعاونيين .

٣ — أخبار التعاون والأخبار الاقتصادية :

تصدر هذه المجلة مرتين فى الشهر باللغة الانجليزية وتهتم بدراسة النواحى الفنية فى التعاون .

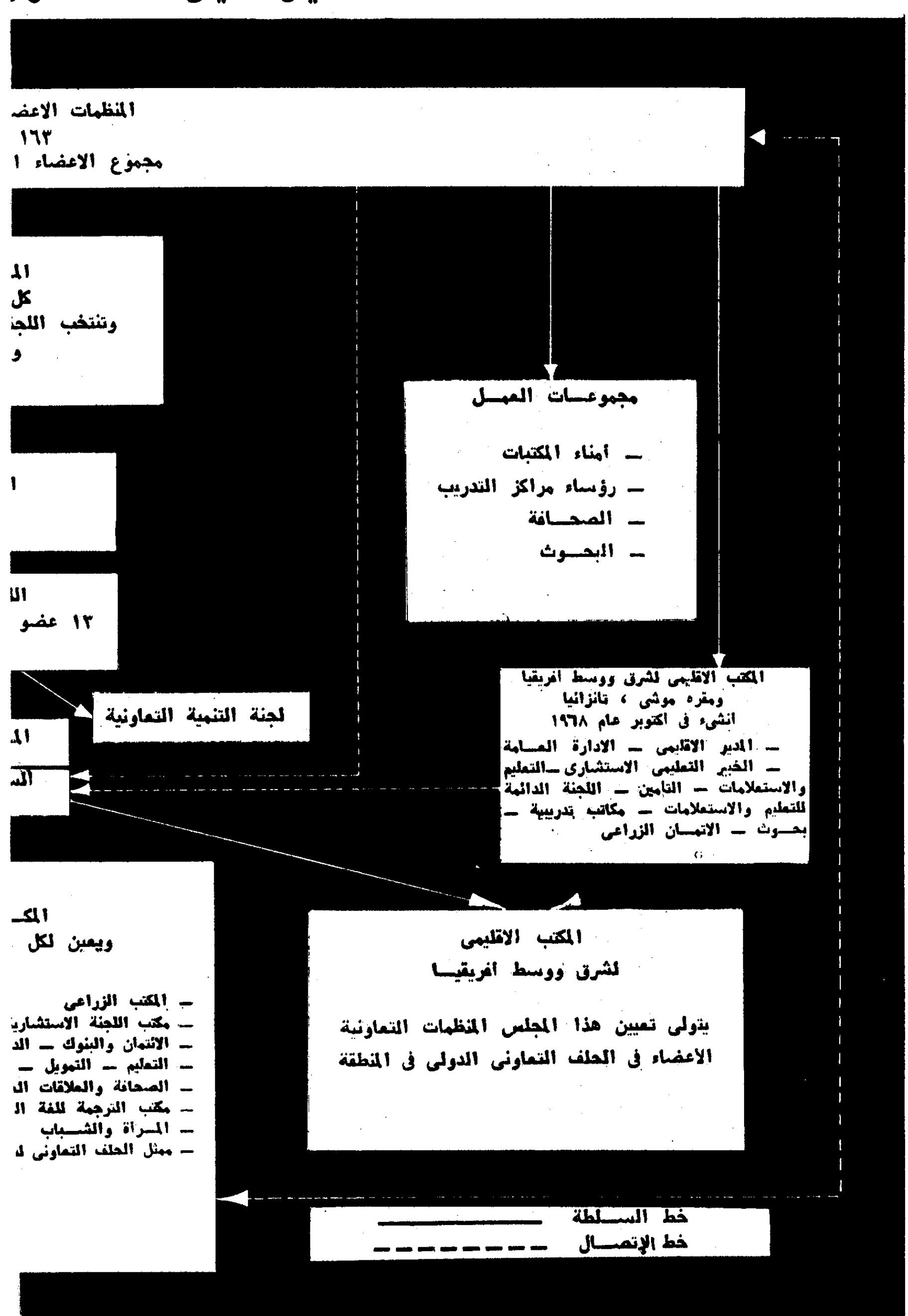
٤ — النشرة التعاونية الزراعية :

تصدر مرة كل شهر باللغة الانجليزية وتحوى تقارير عن نمو الجمعيات التعاونية الزراعية والميادين المتصلة بها .

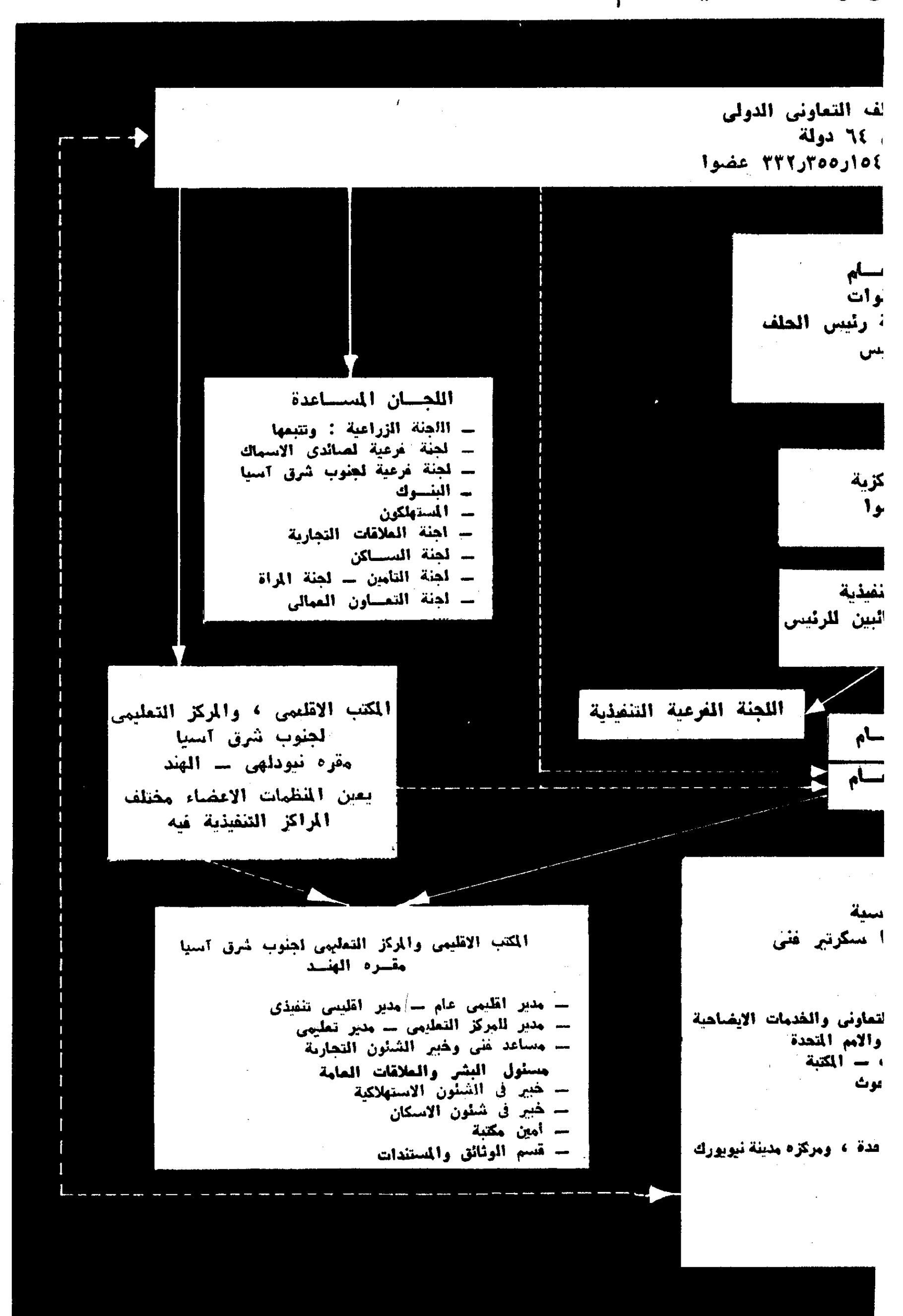
٥ — أنباء التعاون :

وتعتبر ملخصا للآراء المقترحة فى الجرائد التعاونية ، وتصدر عشر مرات سنويا باللغة الانجليزية .

هيكل تنظيمى للحلف التعاونى



ى وفقا لاحصائيات عام ١٩٧٦



٦ — نشرة الأفلام :

تصدر من حين لآخر وتتناول تفاصيل الأفلام التعاونية الحديثة والأخرى التى تهم التعاونيين كما أنها تحوى أخبارا عن الطرق الجديدة فى استخدام الأفلام . . . الخ .

٧ — تقارير عن المؤتمرات الدولية :

تصدر كل ٣ شهور وهى تحوى تقارير اللجنة المركزية بكامل تفاصيلها وكذلك التقارير الأخرى الاضافية والمذكرات الايضاحية .. الخ وتصدر بالانجليزية فقط . وكذلك تصدر موجزاً لهذه التقارير باللغتين الفرنسية والألمانية .

٨ — احصاءات الهيئات التعاونية :

تصدر كل ٣ شهور بالانجليزية والفرنسية والألمانية منذ عام ١٩٢٤ وهى تعطى احصاءات من عدد الأعضاء — رؤوس أموال الهيئات التعاونية المنضمة للحلف . . الخ .

٩ — الملخص السنوى الاحصائى :

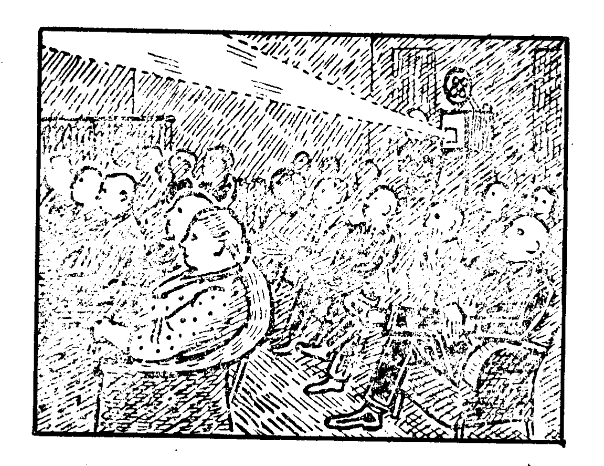
وتبين مدى تقدم فروع الحركة التعاونية والحلف بصفة عامة ويصدر كل صيف .

١٠ — دليل الصحافة التعاونى :

ويشمل المعلومات عن الناشرين والمحررين والاشتراكات وانتشار جرائد ومطبوعات الحركة . .

١١ — كتالوج الأفلام التعاونية :

ويبين كل ما يتعلق بالأفلام التعاونية — مدة عرضها — موضوعها . . . أفلام دعاية أو تعليم . . . الخ .



إننا نوجه النظر إلى الدور الكبير الذى يقوم به الحلف التعاونى الدولى سواء فيما يتعلق بدولية الحركة التعاونية ، أو تدعيم النشاط الاقليمى للتعاونيات التى تطلب منه العون والنصح والإرشاد ، ويعتبر الاتحاد مركزاً لتجميع ونشر كافة المعلومات التى تتعلق بالبنيان التعاونى الدولى ، وهو يبذل جهوداً كبيرة فيما يتعلق بالإعلام لحركة التعاونية بكافة الوسائل التى تصل إلى الناس وتتناسب مع إمكانياتهم الثقافية ، ومن بين هذه الوسائل الأفلام التسجيلية والتوضيحية حيث يصدر الاتحاد « كتالوج للأفلام التعاونية » . . يتضمن توضيح الأساليب التى تتبع لإنشاء الجمعيات ، وكيفية إدارتها ، وأهمية وأساليب نشر الدعوة والتعليم التعاونى ، وتجارب وكفاح كثير من التعاونيات الناجحة . . . الخ . . ونعتقد أنه ينبغى على كافة التنظيمات التعاونية فى شتى أنحاء العالم العربى أن تستعين بهذه الأفلام . . . وكذلك كافة التنظيمات النسائية ، خاصة وأن الاتحاد النسائى التعاونى الدولى يقوم بدور هام فى مؤتمرات هذا الحلف .

١٢ ــ التعاون الدولى :

وهو تقارير عن المؤسسات الأهلية ونشاطها عن مدد معينة وقد صدرت فعلا خمس مجلدات تعطى معلومات عن تاريخ التعاون لفترة مدتها ٣٢ عاما — منذ بداية الحركة سنة ١٩٢٤ ثم صدرت منذ عام ١٩٦٧ سلسلة من المعلومات التعاونية بأسلوب يسمح بإضافة هذه المعلومات إلى تلك المجلدات .

١٣ ــ التعاون فى الاقتصاد الدولى :

ومؤلفة ثورستن أوده — ويتضمن بحوثا عن ميدان التعاون المتسع ويصف الدور الذى يلعبه فى النمو الاقتصادى والاجتماعى حالياً ؛

خدمات المركز الرئيسى :

يقوم المركز الرئيسى بتقديم خدماته عن طريق قسمان خاصان بالسكرتارية يهتمان بالبحوث الاحصائية والاقتصادية .

القسم الاحصائى :

يقوم هذا القسم منذ أكثر من ٥٠ عاماً بتجميع الاحصاءات التى تبين موقف التعاون وتقدمه فى الدول المنضمة للحلف ، وهذه الاحصاءات تظهر سنويا فى أخبار التعاون ، ولدى الحلف احصاءات منذ ١٩٢٧ عن كافة فروع التعاون : الاستهلاكى — الزراعى الانتاجى والحرف الصغيرة والاسكانى . . . الخ .

القسم الاقتصادى :

يقوم القسم بدراسة المشاكل والاتجاهات فى ميدان الاقتصاد اللازمة للحلف والمؤسسات التعاونية حتى يستطيع رسم الاطار العام لسياسته . وفى المراحل الأولى قام القسم بعمل أبحاثه عن نظم الترست والكارتل وتدخل الحكومات فى الأمور الاقتصادية ونمو التوزيع — وقد قدم هذا

القسم الكثير من دراساته للمسئولين بهيئة الأمم ـ كما أن هذا القسم يقوم بنشاطه فى تحرير مجلة الكارتل أيضاً .

المكتبة :

تحوى فى الوقت الحالى أكثر من ١٤٠٠٠ كتاب عن التعاون والمواضيع الاجتماعية المتصلة به ـ كما أنها تحوى الجرائد والتقارير وغيرها من المطبوعات المؤسسات التعاونية ومجموعات من الصور والمقتطفات والوثائق ـ ويصل للمكتبة ٦٠٠ جريدة و ١٧٠ منشور دورى بصفة مستمرة وهى تحت تصرف الأعضاء عند طلبها ، ويوجد بها مطبوعات هيئة الأمم والوكالات التابعة لها .

ومنذ عام ١٩٥٢ والمكتبة تصدر قوائم بكافة ما لديها من مطبوعات وكتب . الخ وما يستجد وتتبادلها مع ٣٠ مكتبة تعاونية . وقد أنشىء فى يناير ١٩٦١ مركزاً أطلق عليه « مركز الحلف التعاونى الدولى للتعريف بالكتب » ، هذا المركز يقوم بالتعريف بالكتب التى تصدر فى التعاون من حيث الموضوع والمؤلفين وتاريخ حياتهم العلمية وآثارهم على الحركة التعاونية سواء أكانت إقليمية أو دولية .

هيئة هنرى . ج .ماى :

قرر المؤتمر الدولى المنعقد فى زيورخ عام ١٩٤٦ تمجيدا لذكرى مستر هنرى ج . ماى الذى عمل سكرتيراً عاما للحلف منذ عام ١٩١٤ ـ ١٩٣٩ إنشاء معهد يحمل اسمه ويتولى الاشراف على أعمال الحلف التعليمية .

ولم يتم بعد تنفيذ مشروع « المركز الدراسى » الخاص بالحلف كما رسمه مستر ماى بنفسه ولحين تحقيقه سيظل العمل الدراسى من اختصاص عمل الهيئة الرئيسى « المدرسة التعاونية الدولية» التى تقدم برنامج دراسى لمدة عام لعدد من الطلبة يتراوح بين ٦٠ ـ ٧٠ طالباً من ١٢ ـ ١٥ دولة . وقد امتد عمل الهيئة ليشمل برامج للنساء التعاونيات كالتى تمت بفرنسا عام ١٩٥٢ ، وفى بلجيكا عام ١٩٥٥ وبالنمسا عام ١٩٥٦ .

اليوم التعاونى الدولى :

اتخذ أول سبت أو أحد من شهر يوليو منذ عام ١٩٢٣ للاحتفال باليوم التعاونى الدولى سنويا — فيجتمع الأعضاء من كل صوب لتبادل الأفكار واظهار وحدتهم وتكاتفهم — ويعلنون ما أتموه من أعمال وما حققوه من تقدم ، وإصرارهم على تحقيق المزيد من النجاح مستقبلا .

ويأخذ هذا الاحتفال طابع المهرجانات الشعبية إذ تتم فى الخلاء فترتفع أعلام الحلف المعروفة (علم قوس قزح) فى كل مكان وتسير المواكب من الدول المختلفة .

الحلف وهيئة الأمم المتحدة

يتميز الحلف التعاونى الدولى باتصاله وارتباطه الوثيق وقدرته على العمل والتشاور مع هيئة الأمم فى كثير من المشاكل الدولية — ويعمل الحلف مع ٩ منظمات دولية من الدرجة الأولى — تابعة لهيئة الأمم — فى الميادين الاقتصادية والاجتماعية . وهذا يعنى أن الدعوة توجه دائماً إلى الحلف لإرسال من ينوب عنه فى حضور اجتماعات مختلف اللجان بجانب حضور جلسات هيئة الأمم نفسها — وللحلف أن يتقدم بأسئلة للمجلس أو بمذكرات يطلب ايضاحا لها وأن يتصل بالمجلس عن طريق ممثليه .

وقد رفع الحلف إلى هيئة الأمم خلال العشرين سنة الماضية وجهة نظره بخصوص العمالة — حرية التجارة الدولية واستخدام مصادر البترول فى العالم . . . الخ .

وللحلف علاقات استشارية مماثلة مع مكتب العمل الدولى الذى ينظم أحوال العمل ويسعى لرفاهية العمال ومع هيئة الأغذية والزراعة

الدولية تعمل التي لتحسين الزراعة وزيادة غلات الأرض — ومع اليونسكو التي تهتم بالتعليم والثقافة . ومع مؤسسة الطاقة الذرية — كما أن الحلف يساهم فى الأعمال الانسانية مع هيئة إغاثة الطفولة التابعة للهيئة أيضاً — ويحضر بصفة مستمرة عضو عن لجنة الاسكان بالحلف جلسات لجنة الاسكان لأوربا التابعة لهيئة الأمم .

وعن طريق برامج المعونة الفنية تقوم هيئة الأمم والأجهزة المتخصصة التابعة لها باسداء الكثير من الخدمات الجليلة للبلاد المتخلفة — بهدف زيادة التعاون لأجل رفع مستوى المعيشة للمواطنين ، وتحسين الشئون الاقتصادية والاجتماعية لهم ، وترويج تأسيس تعاونيات على أسس سليمة .

ويتبادل الحلف الأبحاث والمطبوعات والمعلومات مع هذه الهيئات وينظم الرحلات التدريبية والتعليمية . . . الخ . فالاتحاد بوضعه الراهن شريك فريد فى تبادل المساعدة التي تتيح معرفة وخبرة وتجربة الدول المتقدمة للدول الأقل تقدما .

ويعتبر الحلف مستشاراً لهيئة الأمم ، وهذا يتيح له الاتصال الوثيق بالهيئات الدولية وأن اختلفت وجهات النظر والأهداف — فهو يهتم اهتماما كبيراً بالاتحاد الدولى للمنتجين الزراعيين ، ويستطيع الأفراد العاديون فى شتى أنحاء العالم عن طريق هذه المؤسسات غير الحكومية أن يسمع صوتهم كما لم يسمع من قبل سواء بالنسبة لحكوماتهم ، أو على الصعيد الدولى.

السياسة :

ويسعى الحلف لتحقيق هدفان أساسيان—فهو يسعى لربط الحركات التعاونية بالدول المختلفة وفى الوقت نفسه يسعى لإنجاز عمل دولى تعاونى لازالة أسباب الصراع الاقتصادى والعقبات التي تعترض طريق التفاهم المشترك والسلام الدائم .

ولتحقيق ذلك عمل الحلف على ألا ينقسم الأعضاء وظل بعيداً مستقلا عن الهيئات السياسية . كما وأن الحلف لا يزج بنفسه فى أى هيئة دينية أو سياسية ومثل هذا الاستقلال الذى تعتمد عليه الحركة التعاونية الدولية يسود كل اجتماعات ومطبوعات الحلف (مادة ٧ من قوانين الاتحاد) .

والحلف يسعى إلى تحقيق شعار .. « العالم الذى رحب بالتعاون » ... وهذا الشعار هو أحد الأهداف لوضع حد للظلم والاستغلال والقيود الظالمة ، والعمل على تحقيق الحرية الفردية والسعى نحو تحقيق نظام إقتصادى سليم مبنى على أساس العدالة الاجتماعية . . وتحقيق هذه المفاهيم أمر حتمى للتوسع التعاونى ولإقرار السلام تدريجياً فى العالم .

وقد أيد الحلف عقيدته هذه فى الاحتفال بيوم التعاون الدولى عام ١٩٥٠ . بإعلانه أن شعب كل دولة من دول العالم له حرية الفكر ، والكلام ، والحركة وحق انتخاب حكومته بالطرق الديمقراطية . وصحة انشاء وإدارة ومراقبة مؤسساته التعاونية طبقاً لقوانين روتشديل . وأن مستوى المعيشة للدول المتقدمة والدول النامية سيتقارب برفع مستويات الأخيرة وخاصة عن طريق التعاون .

وستستمر الدول التى قبلت فى عضوية هيئة الأمم فى توثيق التعاون الودى لتحقيق أهدافها السامية طبقاً لميثاق الأطلنطى ، وخاصة فيما يتعلق بحرية استخدام موارد الخامات بالعالم فيتم بذلك القضاء على كل المحاولات التى يقوم بها الكارتل المحتكر الذى يسعى للسيطرة على مثل هذه الموارد ومراقبة انتاجها واستخدامها وتوزيعها ، وأن تؤسس رقابة دولية على إنتاج كل دولة من دول العالم من سائر أنواع الأسلحة وغيرها من معدات الحرب بما فى ذلك القنابل الذرية .

فالحلف يبدى أهمية كبرى نحو قيام هيئة الأمم بتنفيذ حقوق الانسان .

ولايتضمن التعاون تأكيد حقوق الانسان فقط بل يقدر المسئوليات أيضاً وبحملها ويبذل جهوداً كبيرة لتنفيذها . وتشمل سياسة الحلف ــكما أوضحنا سابقاً ــ التعليم والتعاون مع اليونسكو وغيرها من الهيئات المكلفة بنشر المعانى الانسانية بين الناس فى كل مكان فى عالم لا يتعدى أقصى بقعة فيه عن طيران يوم واحد .

ما تم عمله ــ وفرص المستقبل :

يتم الحلف فى أغسطس عام ١٩٧٥ عامه الثمانين . ورغم نشوب حربين عالميتين ووقوع كثير من الأزمات الاقتصادية والسياسية فقد ظل قائماً بالواجب الملقى عليه من مؤسسيه .

وقد استطاعت كثير من المؤسسات التعاونية باستمرار الحلف أن تتغلب على مشكلات الغزو والاحتلال الأجنبى وفقد الأراضى عن طريق تغيير الحدود ، وعلى حركات القمع التى كانت تقوم بها الحكومات المعادية وعلى الكوارث المترتبة عن الحرائق والفيضانات .

وقد أصبح الحلف أمل التعاونيين ومصدراً للمعونة العلمية وقناة لمساندة الحركات التعاونية التى استردت حريتها . وقد كانت هيئة الاغاثة والتعمير التى صرفت ٣٠٠ ألف جنيه فى الفترة ما بين ١٩٤٣ ــ ١٩٤٥ أحد الوسائل التى اتخذها الحلف بعد الحرب العالمية الثانية لحفظ ورعاية مستقبل الحركة والتعبير عن وحدة التعاون .

تقدم التعاون :

دخل التعاون عقب الحرب العالمية الثانية مرحلة جديدة ، فلم تعد الحكومات تتجاهله ، وبدأت كثير من الدول بتعضيد من هيئة الأمم والوكالات المتخصصة ، فى توعية المواطنين وحثهم على استخدام التعاون لرفع مستوى المعيشة وتطوير الزراعة والصناعة والتجارة والتعليم .

ولما كان عبء تقدم التعاون فى هذه البلاد لا يمكن تركه كله للحكومات بل يحتاج الأمر إلى مساعدة هيئة الأمم ومن أجل ذلك قرر الحلف زيادة برامج المعونة الفنية وتدعيمها بأموال للتنمية. وبعد مؤتمر ١٩٥٤ قامت إدارة الحلف برسم الخطوط الأولى فى هذا الميدان . ولايتعارض نشاط الحلف مع نشاط برامج المعونة الفنية لهيئة الأمم فهى مركزة فى ميادين التعليم والدعاية والتموين، وقد تم جمع أموال التنمية عن طريق التبرعات الاختيارية من الهيئات المنضمة للحلف وقد زادت فى السنوات الأولى عن ١٠٠ ألف جنيه استرلينى — وأنفق منها فى هذا الغرض ٧٠ ألف جنيه .

ومنذ عام ١٩٦٠ إكتملت الخبرة الفنية للحلف فوضع برامج طويلة وقصيرة المدى ومن المشاريع التى نفذها من هذه البرنامج : الوحدات المتحركة السمعية والبصرية بغانا وبورما — ومطبعة بشرق نيجيريا — وتزويد جاميكا بالخبراء فى إدارة المحلات التعاونية وتمرين الموظفين التابعين لها — واعطاء تدريب عملى فى كندا وشيلى لبعض موظفى الجمعيات التعاونية . . الخ . والمعاونة فى تنمية الدول المتخلفة سواء فى جنوب شرق آسيا ، أو أفريقيا أو الشرق الأوسط .

نحو تنظيم العالم :

أرسل الحلف خلال شتاء ١٩٥٥ — ١٩٥٦ خبيراً أوربياً على جانب كبير جداً من الدراية بالأساليب التعاونية التطبيقية للاستعلام فى جنوب شرق آسيا . وكان تقريره عن الحالة هناك وعن احتياجات هذه المنطقة

لحركة التعاونية دافعاً للحلف إلى عقد مؤتمر فى كوالا لامبور فى يناير ١٩٥٨ لانشاء مكتب إقليمى فى جنوب شرق آسيا . وفى الوقت نفسه أصبح من الضرورى أن تولى مؤتمراته مشكلة تقدم التعاون فى البلاد المتخلفة رعاية كبيرة — وقد تمت الموافقة بالاجماع على زيادة المساهمة فى أموال التنمية وأعلن أن مثل هذه الزيادة تعتبر من الزم الواجبات لتحقيق مقتضيات التنمية وتقديم العون للدول المختلفة .

وعن طريق قبول أعضاء جدد ونمو الأعضاء القدامى ، زاد عدد الأعضاء الصناعيين المنضمين للحلف عن مليون سنوياً ، وما زال عدد الأعضاء فى ازدياد مستمر سواء بأوربا أو بغيرها من القارات ، وفى عام ١٩٥٧ زاد عدد ممثلى آسيا وأفريقيا والدول الأجنبية بالحلف عن عدد ممثلى دول أوربا لأول مرة هذا ويعتبر الحلف حقيقة مركزا لاتحاد المؤسسات التعاونية الدولى .

الوحدة :

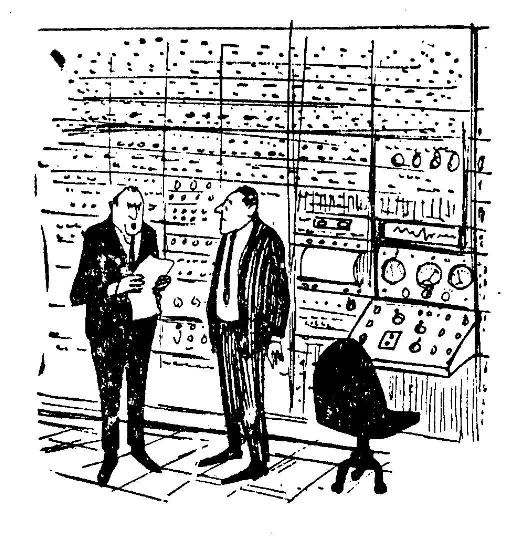
ومما لاشك فيه ، أن هناك جهودا مثمرة وبناءة تبذل من أجل توحيد الحركة التعاونية ، فبينما تزداد الحركة إنتشاراً وتوسعها يسير قدماً ، فان المجهودات لزيادة التعاون بين كافة الأعضاء لمختلف الأغراض تزداد ارتباطاً ووثوقا ، مع العلم بأن جميع هذه المجهودات تقوم بها المؤتمرات بجانب اللجان المساعدة .

وقد نظم الحلف فى خريف عام ١٩٥٧ مؤتمراً خاصاً للنظر فى أفضل الوسائل لرعاية صحة المستهلكين حيث التقى الأطباء بالمحلفين ورجال الرعاية ورجال التعليم ورجال الأعمال . . . الخ . لوضع سياسة وبرنامج لحماية المستهلكين من الأمراض .

ويسهل الاتصال بالحلف العمل المشترك مع المؤسسات الأهلية ذات المصالح المشتركة — مثل تلك الدول المشتركة فى السوق الأوربية ومناطق التجارة الحرة بأوربا — وظهور مثل هذه النظم الاقتصادية الجديدة يدفع بالحركات التعاونية فى سائر الدول إلى الانضمام بعضها إلى البعض لأجل نمو مشاريعها وخدماتها لتصمد فى وجه المنافسة ، وهذه المؤسسات يزيد اتصالها باستمرار مع الحلف طالبة المساعدة والنصيحة .

ولأجل قضاء هذه المطالب الجديدة وفى الوقت نفسه لانتهاز الفرصة لتقدم التعاون — فان الأمر يتطلب مصادر مالية أكبر من الموجودة حالياً — ولهذا الغرض يلجأ الحلف للمؤسسات المنضمة إليه وإلى التعاونيين فى شتى أنحاء العالم .

إننا نستبشر خيراً بقدرة التعاونيات على تدعيم إقتصادياتها على الصعيد المحلى ، وبالتالى على الصعيد الدولى ، خاصة وأنه قدتم كما أوضحنا سابقاً إنشاء تعاونيات دولية ، إستطاع مدبروا الأعمال فيها أن يسايروا التطور الكبير الذى حدث فى تكنولوجيا الحاسبات الالكترونية ، والتى تتميز بعديد من الخصائص ذات الكفاءة العالية من حيث الإمكانيات والسرعة والدقة فى أداء العمليات الحسابية والمنطقية وقدرة وحدات التخزين بها على استيعاب قدر كبير من البيانات والمعلومات . وكذلك ماتتسم به الحاسبات الالكترونية الحديثة من سرعة تداول البيانات والمعلومات ، والتى تقاس الآن « « بالنانوثانية » . . أى واحد على ألف مليون من الثانية الواحدة ! ! . . . . الأمر الذى دعى العلماء إلى القول أننا نعيش عصر الحاسبات الالكترونية ، وأن هؤلاء الذين لايعدون أنفسهم علمياً وعقلياً بحيث يتمكنون من استخدام الحاسبات ، ويعدون أنفسهم للتطورات التى تحدث فى هذا المجال سيفوتهم الركب ، وسيظلوا دائماً متخلفين .



لقد أدى التوسع فى النشاط التجارى والإدارى والصناعى للحركات التعاونية فى كثير من الدول إلى إنتاج كميات ضخمة من المعلومات المتصلة بنشاطها ، فى مختلف مراحله التخطيطية والتنفيذية والتطويرية ، بالإضافة إلى المعلومات المتصلة بعلاقة التنظيمات التعاونية بالمجتمع الذى توجد فيه . . ولم تعد الحركة التعاونية تقتصر فى نشاطها على مناطق نشاطها الاقليمية المحدودة . . بل امتد نشاطها إلى الصعيد العالمى كله وفقاً لمبدأ « دولية التعاون » وقد الغت وسائل الاتصال الحديثه والسريعة جميع الفواصل والحواجز . . كل هذا أدى إلى زيادة تعقد مشكلة المعلومات حيث تعددت أبعادها وتشعبت عناصرها . . وبالتالى جعلت من الأساليب التقليدية المتبعة فى جميع مصادر المعلومات وتنظيمها ، عاجزة عن تلبية هذه الاحتياجات بكفاءة وفاعلية . . أننا نعيش عصر استخدام الحاسبات الالكترونية فى تنظيم المعلومات وتجهيزها واسترجاعها . . وبذلك يمكن تقديم المعلومات المناسبة فى الوقت المناسب ، وبالشكل المناسب .

ـ مؤتمر عام ١٩٣٠ :

فى عام ١٩٣٠ عقد الحلف التعاونى الدولى مؤتمره الثالث عشر فى فينا ، ثم كونت لجنة خاصة لمراجعة مبادىء روتشديل ، والنظر فى وضع تعريف يحدد هذه المبادىء بحيث يمكن تطبيقها على خير الوجوه فى الحركة التعاونية وكان من بواعث الحاجة إلى هذه الدراسة أن الحلف كان ينتظم فى عضويته عدد مختلف من الجمعيات يمثل أربعين دولة[1] ، وأن القانون النظامى للحلف ينص على أن يتبع الأعضاء مبادىء روتشديل ، وأن هذه المبادىء لم تحدد على وجه يسهل معه تطبيقها بل كانت صعوبة تحديدها من الأسباب التى دعت إلى عقد هذا المؤتمر .

ـ مؤتمر عام ١٩٣٤ .

وقد قدمت اللجنة تقريرها إلى المؤتمر التالى للحلف الذى عقد فى لندن عام ١٩٣٤ واقترحت فى هذا التقرير المبادىء التالية على أساس أنها أهم مبادىء روتشديل[2] ، أو بعبارة أدق هى التفسيرات الحديثة لمبادىء روتشديل :

١ ـ الباب المفتوح للعضوية .
٢ ـ ديمقراطية الإدارة .
٣ ـ رد عائد المعاملات على أساس المشتريات .
٤ ـ وضع حد على سعر الفائدة على رأس المال .
٥ ـ التعامل بالنقد .
٦ ـ الحياد السياسى والدينى .
٧ ـ التعليم التعاونى .

(1) Report of International Congress of the International Cooperative Alliance at Vienna, 1930.

(2) Report of International Congress of the International Cooperative Alliance at London, 1934.

وقد أوضحت اللجنة أن هناك أفضلية فى ترتيب المبادىء التعاونية وأن المبادىء الأربعة الأولى تعتبر أساسية فى النظام التعاونى أكثر من المبادىء الثلاثة الأخيرة ، وقالت اللجنة عن هذه الثلاثة .

« مما لاشك فيه أنها تكون جزءاً من نظام روتشديل ، ولكنها تعتبر طرفاً وظيفية وتنظيمية مهمة أكثر منها مبادىء عامة وأن عدم الأخذ بها قد يؤدى إلى هدم أهم مزايا التعاون » .

وقد قدم الأعضاء البريطانيون فى المؤتمر تعديلا على إقتراح اللجنة ، يرمى إلى إستبعاد المبادىء الثلاثة الأخيرة ، وكانت وجهة نظرهم فى ذلك أن التعامل بالنقد والتعليم التعاونى وان لم يكن ثمة شك فى أنهما جزءان مهمان من نظام روتشديل ، وأنهما على جانب كبير من الأهمية فى تنظيم وفى تقدم الحركة التعاونية ، إلا أنهما ليسا مبدأين أساسيين تفقد المنظمات التعاونية أهم مميزاتها إذا لم تاخذ بهما ، وقد عززوا وجهة نظرهم بسبب آخر وهو أن من الأفضل إختصار المبادىء التعاونية ، وهكذا رفض الأعضاء البريطانيون إقتراح اللجنة الأساسى فاعيد إليها على أن تقدم إقتراحها النهائى للمؤتمر التالى للحلف .

— مؤتمر عام ١٩٣٧ :

ثم عقد المؤتمر التالى فى باريس بفرنسا عام ١٩٣٧ ، وقدمت اللجنة تقريرها ، فقالت فيه .

« إن اللجنة وقد واتتها الفرصة الكاملة لتستعرض ماقدمته جمعيات الجملة للمستهلكين وجمعيات العمال للانتاج ، والجمعيات التعاونية الزراعية ، والبنوك التعاونية ، لترغب فى أن تعبر عن إعتقادها بان السبع مبادىء التى سبقت الإشارة إليها ،

الآن ، ولهذا يجب على الجمعيات التعاونية أن تتبع من الطرق ما يسمح لها بمواجهة المنشآت المنافسة فان البيع بالأجل مكن الحركة التعاونية فى بريطانيا من التقدم والنمو .

والأرجح أن مصلحة الدول التى تأخذ بأسباب التقدم ، والتى لم تستكمل بعد نموها الإقتصادى وبناءها الإجتماعى فى أن لاتتهاون إطلاقاً فى أمر مبدأ البيع بالنقد ، فان الإنحراف عن هذا المبدأ قد يؤدى إلى إغراء الطبقات العاملة القليلة الدخل بالإقبال على الشراء إلى حد تتعدى فيه حدود دخلها فتقع فى ذلة الإستدانة ، وهو من الآفات التى تعمل الحركة التعاونية على إنقاذ المجتمع الإنسانى منها .

وفيما يلى سنتناول بالشرح والتعليق المبادىء السابقة ، نظراً لأهميتها بالنسبة للحركة التعاونية ، وضرورة المام من يتولون شئون إدارة الجمعيات بها .

المبدأ الأول — الباب المفتوح للعضوية :

يعنى هذا المبدأ أن لا تغلق الجمعيات التعاونية أبوابها أمام أى شخص مخلص فى إهتمامه بها[1] مادامت تتوافر فيه شروط اللياقة للعضوية . وطبقاً لهذا المبدأ يجب أن تفتح الجمعية أبوابها لكل مستهلك يرغب فى الإنضمام إليها سواء أكان رجلا أم امرأة ، وبغض النظر عن اللون ، والجنس أو الجنسية والمعتقدات الدينية ، والمذاهب السياسية . وكانت جماعة روتشديل تطلب ممن يريد الإنخراط فى عضويتها أن يحظى بتزكية إثنين من الأعضاء كما كانت تعلق قبوله النهائى على موافقة الجمعية العمومية ، وتشترط على العضو أن يحضر بنفسه ليلة إنضمامه إلى غرفة الإجتماعات ويقرر عزمه على المساهمة بخمسة أسهم ، قيمة كل سهم جنيه إنجليزى ،

(1) See Cooperative Ideals and Problems by Anders Orne - translated by J.Downie Cooperative Union,Manchester, England 1957.

مازالت تعتبر ضرورية وأساسية فى نظام روتشديل ، وأنه ليس هناك مايدعو إلى الإخلال بوحداتها ، نتيجة للتقدم الصناعى والتجارى ، أو التغييرات التى طرأت أو تطرأ على طرق الإقتصاد » .

« وترى اللجنة فيما يتعلق بالبحوث التى أجريت على هذه المبادىء الأخذ بتفسير أقل جموداً فيما يتعلق ببعض أنواع الجمعيات التعاونية التى تختلف عن الجمعيات التعاونية للاستهلاك وهى التى كان الأصل فى نظام روتشديل أن وضع لادارتها ، وعلى ذلك ترى أن يكون هناك نوع من التمييز بين المبادىء السبعة التى سبقت الإشارة إليها ، وذلك بان يكون على جميع الجمعيات التعاونية أياً كانت أنواعها أن تطبق الأربعة مبادىء الأولى حتى تكون لها الصفة التعاونية . أما المبادىء الثلاثة الأخيرة فهى وان لم يكن شك فى أنها تكون جزءاً من نظام روتشديل ، وقد طبقتها الحركة التعاونية بنجاح فى مختلف الدول ، **إلا أن عدم الأخذ بها لايمنع من الإنضمام إلى عضوية الحلف التعاونى »**[1] .

وهكذا يتبين أن اللجنة كررت أهمية المبادىء السبعة ، وإذا كان التطبيق العملى قد يلجىء بعض الجمعيات لظروف تتعلق بها ، أو لظروف سياسية محيطة بها ، إلى الإنحراف عن الأخذ بالمبادىء الثلاثة الأخيرة بعضها أو كلها ، فان هذا لا يسلبها صفتها التعاونية من وجهة نظر الإنضمام إلى الحلف التعاونى الدولى .

وقد لوحظ أن الأعضاء البريطانيين فى المؤتمر كانوا يريدون أن يطوروا هذه المبادىء لكى توافق ما تقضى به مصالحهم الخاصة ، وفى ذلك يقول أحد التعاونيين البريطانيين عن البيع النقدى ، أن ما إتبع منذ أكثر من تسعين عاماً تختلف تمام الإختلاف عن الطرق المعمول بها

(١) Report of International Congress of the International Cooperative Alliance at Paris

وأن يؤكد إحترامه لقوانين الجمعية :

وتنص القوانين النظامية للجمعيات التعاونية للاستهلاك فى مصر على أن من رغب فى العضوية عليه أن يتقدم بطلب إكتتاب إلى مجلس إدارة الجمعية مشفوعاً بقيمة الأسهم المكتتب فيها كلها أو بعضها ، وأن يبين فى هذا الطلب إسم الطالب ، ولقبه ، وسنه ، ومهنته ، ومحل إقامته ، وجنسيته . كما تنص على أن مجلس الإدارة يبت فى هذا فى مدى شهر من تاريخ تقديمه .

وإذا رفض مجلس الإدارة أو الجمعية العمومية رغبة الطالب فى الإنضمام ، وجب أن يبنى هذا الرفض على أسباب قوية . ويتبع هذا الإجراء نفسه فى حالة ما إذا تنازل أحد الأعضاء عن أسهمه إلى آخر ليكون عضواً جديداً ،فانه يجب النظر فيما إذا كان العضو المتنازل إليه عضواً سابقاً غير مرضى عنه فى الجمعية أو فيما إذا كان تاجراً منافساً :

ومن المعروف عن الجمعيات التعاونية للاستهلاك أنها تحارب الإستغلال والإنتهازية ، وقد لا يرضى ذلك بعض التجار المنافسين الذين يرون فى وجودها إضراراً بمصالحهم غير المشروعة ، فيعملون على أن ينضموا إلى هذه الجمعيات ، ويداومون على حضور الجمعيات للتأثير على الأعضاء وإتخاذ قرارات يستهدفون فيها مصالحهم الشخصية ، من أجل ذلك كان مثل هذا النوع من الأعضاء غير مرغوب فيه .

وفى حالة رفض طلب العضوية يجب أن يرد إليه ما سبق أن دفعه عند تقديم طلبه بما فى ذلك رسم الدخول إذا كان من الشروط التى تتطلبها الجمعية أن يدفع رسم الدخول . وتعطى بعض الجمعيات للعضو الحق

فى أن يعود إلى تجديد طلبه فيما بعد متى رأى أن الأسباب التى من أجلها رفض طلبه قد زالت .

ولا يتعارض مبدأ الباب المفتوح للعضوية مع ما تتقيد به بعض الجمعيات من قصر العضوية فيها على أعضاء حرفة معينة ، أو مهنة خاصة ، فهناك جمعيات كثيرة من هذا النوع تشترط هذا النوع وتتقيد بهذا القيد وقد كثر الجدل والنقاش حول هذا الأمر بين المؤيدين له والمعترضين عليه . فالمؤيدون يرون أن روح التضامن تكون بين الأعضاء من أبناء الحرفة الواحدة أقوى منها بين الأعضاء من أبناء الحرف المختلفة ، ويعزون السبب فى نمو وازدهار الجمعيات التى تقوم على هذا الأساس إلى هذا العامل نفسه وهو تجانس الأعضاء فى المهنة والحرفة . أما المعارضون فينظرون إلى المسألة من جانب آخر يتصل بالصالح العام للحركة التعاونية ، ويرون أن مثل هذه الجمعيات توجه جهودها نحو كفاية التوزيع ، وتهتم بحاجاتها ومصالحها أكثر من إهتمامها بالأهداف الإجتماعية العامة للتعاون ، ومن ثم يرون فى تأسيس مثل هذا النوع من الجمعيات إنحرافاً عن المبادىء التعاونية . . هذه المبادىء التى لا تكلف العضو أكثر من أن يكون مستهلكاً وعلى إستعداد لأن يسهم بنصيبه المطلوب من رأس المال . بل يرون أن وجود هذه الجمعيات يؤدى إلى إنقسام الحركة ، وهذا بدوره يؤدى إلى إضعافها ، ولهذا يستحسن البعد ما أمكن عن إنشاء الجمعيات التعاونية الطائفية . . غير أننا نوضح أن وجود مثل هذه الجمعيات قد يكون ضرورياً فى بعض الأحيان ، كما هو الحال فى مناطق المصانع والمناجم البعيدة عن العمران ، والتنظيمات الجماهيرية التى تعمل على التيسير على أعضائها ، لصالحهم وصالح الإنتاج فى نفس الوقت .

وفى مصر لايجيز القانون التعاونى تعليق الدخول فى الجمعية على الإكتتاب فى أكثر من سهم واحد ، ولا يجيز للعضو الواحد أن يمتلك أكثر من خمس رأس مال الجمعية ، «مادة رقم ٧ من القانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٦» والمادة تستثنى الأشخاص الإعتبارية العامة من هذا الشرط . . كما ينص على أن يكون باب العضوية فى الجمعيات التعاونية مفتوحاً لجميع المواطنين طبقاً للشروط العامة للتعاون ، وقد أجاز كذلك إنشاء جمعيات تعاونية للاستهلاك تكون العضوية فيها مقصورة على فئة خاصة من المواطنين تجمعهم ظروف مشتركة بحسب عملهم أو وظيفتهم ، وفى هذه الحالة الأخيرة يكون لكل من توافرت فيهم الشروط اللازمة حق العضوية فى الجمعية .

وفيما يتعلق بشروط العضوية فى الجمعيات التعاونية الزراعية ، تشترط اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٩ بشان الجمعيات التعاونية الزراعية ، متعددة الأغراض بالقرية أو البندر ما يأتى :

مادة ١ – يشترط فيمن يكون عضواً فى الجمعية متعددة الأغراض بالقرية أو البندر ما يأتى :

١ – أن يكون شخصاً طبيعياً .

٢ – أن يكون من المشتغلين بالزراعة الحائزين أرضاً زراعية بالملك أو بالإيجار أو بوضع اليد ؛ أو من المشتغلين بالإنتاج الزراعى أو الحيوانى أو ممن لهم مصالح مباشرة مرتبطة بالزراعة .

٣ – أن يقبل كتابة النظام الداخلى للجمعية ، وأن يفى بالتعهدات الخاصة بالإكتتاب فى الأسهم ودفع قيمتها كلها أو بعضها طبقاً لما يحدده هذا النظام .

مادة ٢ — يشترط فيمن يكون عضواً فى الجمعيات الزراعية أن يكون من المنتجين الزراعيين فى أحد فروع الإنتاج الذى تتخصص فيه الجمعية طبقاً لنظامها الداخلى ، وأن يتوفر فيه الشرط المنصوص عليه فى البند ٢ من المادة السابقة .

مادة ٣ — يصدر قرار من مجلس إدارة الجمعية فى جميع الأحوال بقبول العضو بعد التثبت من توفر الشروط المبينة فى المادتين السابقتين .

ويتبع حرية الإنضمام إلى الجمعية التعاونية ، حرية الإنسحاب منها . . ولكن تطبيق ذلك فى بعض الدول ليس من السهولة بالقدر الذى يخطر فى البال ، ذلك لأن الإنسحاب يعتمد أول ما يعتمد على وجود من يقبل شراء نصيب العضو المنسحب ، وإذا فرض ووجد هذا المشترى ، فان الجمعية تحتفظ لنفسها بحق الرفض أو الموافقة على قبوله عضواً فيها ، لأنه ليس من المصلحة ولا من المعقول قبول أى طارق رغب فى أن يحل محل العضو المستقيل ، بل هناك من التعاونيين من يرى أن أفضل الطرق فى حالة الرغبة فى الإستقالة هى أن ترد للعضو المستقيل قيمة أسهمه ، ولكن هذا الرأى إذا أخذ به قد يعرض الجمعية لأخطار جسام ، فقد يجتمع عدد من الأعضاء الساخطين ويطالبون برد قيمة أسهمهم بقصد إحراج الجمعية فتتعرض للانهيار .

وقد روعى لتجنب مثل هذه المخاطر ، أو العمل على التقليل من حدتها أن تحتفظ الجمعية لنفسها بحق تأخير دفع قيمة الأسهم إلى الوقت الذى تسمح فيه إمكانياتها برد هذه القيمة ، وقد وضعت لذلك قواعد روعى فيها أن تسمح غالباً برد قيمة هذه الأسهم عند وفاة العضو ، وكان يجب أن تسمح

القواعد رد هذه القيمة فى حالة تغيير محل الإقامة وبخاصة فى المدن الكبيرة إذا سمحت بذلك الحالة المالية للجمعية .

وفى مصر مثلا تنص المادة رقم ٢١ من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٩ بشان الجمعيات التعاونية الزراعية — على ما يأتى :

« يكون لكل عضو الحق فى أن ينسحب من الجمعية وفقاً للاجراءات التى يعينها نظامها ، ويكون له عندئذ الحق فى إسترداد قيمة ماساهم به فى الجمعية بشرط ألا يترتب على ذلك تخفيض رأس مال الجمعية إلى أقل من نصف أقصى قيمة وصل إليها رأس المال منذ نشأة الجمعية ، ويجب تخفيض قيمة ما يسترده العضو المنتسب بنسبة ما أصاب الجمعية من عجز فى رأس مالها » .

وقد بذلت جهود للعمل على تيسير إنسحاب الأعضاء من الجمعية إذا رغبوا فى ذلك كما هو الحال فى معظم الجمعيات التعاونية للتجزئة فى إنجلترا ، فانها فى سبيل هذا الغرض لجأت إلى الأسهم فقسمتها إلى نوعين هما :

النوع الأول : أسهم قابلة للتداول .

النوع الثانى : أسهم خاضعة للاسترداد .

أما النوع الأول فيلاحظ أن الجمعيات لا تلزم أعضاءها فى الغالب بامتلاك ما يزيد على خمسة أسهم منه . ومن حيث أنه قابل للتداول أو التنازل فانه يمكن لأى شخص أن يتنازل عن أسهمه منه لأى شخص آخر يعرفه ، على أن توافق الجمعية على الشخص المتنازل إليه .

وأما النوع الثانى وهو الأسهم الخاضعة للاسترداد فيمكن للعضو أن يسترد قيمتها من الجمعية طبقاً لشروط معينة ينص عليها فى نظام كل جمعية .

كذلك لجأت الجمعيات التعاونية الأمريكية إلى طرق أخرى ، كطريقة الرصيد الدائر لفترة محدودة أو فترة غير محدودة ، ورأس المال الدائر وطريقة الإستقطاعات الدائرة ، فهذه الطرق جميعها تهدف إلى جذب الأعضاء نحو الإنضمام إلى الجمعيات وتيسير أمر إنسحابهم .

على أى حال فان القاعدة هى أن يكون للعضو الحرية فى الإنضمام ويكون له أيضاً الحرية فى الإنسحاب بشرط أن تسمح الحالة المالية للجمعية بذلك وألا يصيبها ضرر من وراء ذلك . ويرى «جيمس بيتر وارباس» أنه يجب على الجمعية أن تحتاط لنفسها فتحتفظ بحق عدم قبول الأشخاص الذين يكون فى إنضمامهم ضرر يلحق بها . وتحتفظ كذلك لنفسها بحق فصل العضو إذا أتى عملا من طبيعته أن يلحق بها ضرراً جسميا ماديا أو أدبيا . وترى الكاتبة « باركر » أن القيد الوحيد الذى يجب أن يوضع على العضو المحتمل هو ألا يمارس نشاطاً يكون منافساً لنشاط الجمعية أو بمعنى آخر ألا يكون له مصالح تتعارض مع مصالح الجمعية .

والمفضل أن تراعى الجمعيات جانب التحرى والدقة فى أعضائها ، لأن القوانين فى بعض الدول تضع قيوداً على الأعضاء . فالقانون الإنجليزى فى هذا الشأن ينص على ضرورة عقد جمعية عمومية غير عادية ، وتمثيل ثلاثة أرباع قيمة الأسهم وأغلبية ثلثى الأعضاء كما ينص على أن يبلغ العضو بما ينسب إليه من تهم أرتكبت ضد الجمعية كتابة وقبل شهر من تاريخ إنعقاد الجمعية العمومية غير العادية . بل إن المادة ٧٥ من القانون التعاونى

المصرى السابق رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٤ كانت تتطلب أن يحضر الجمعية العمومية الأعضاء بأنفسهم أو بممثلين عنهم على الأقل ، فاذا لم يتكامل العدد القانونى تدعى الجمعية العمومية للاجتماع مرة ثانية ، وعندئذ تعتبر القرارات صحيحة إذا اشترك فى الإجتماع نصف أعضاء الجمعية على الأقل .

كما أن القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٩ بشان الجمعيات التعاونية الزراعية ينص فى المادة رقم ٤٣ على أن لا يكون إجتماع الجمعية العمومية صحيحاً إلا بحضور الأغلبية المطلقة لأعضائها ، فاذا قل عدد الحاضرين عن ذلك عد الإجتماع قانونياً بعد إنقضاء ساعة بحضور ربع مجموع الأعضاء ، فاذا قل عدد الحاضرين عن ذلك ، انعقدت الجمعية العمومية فى اليوم الخامس عشر من تاريخ الإجتماع السابق ، ويكون إنعقادها فى هذه الحالة صحيحاً بأى عدد من الأعضاء .

ومثل هذه الشروط تجعل ممارسة هذا الحق بالنسبة للجمعيات ضرباً قريباً من المستحيلات ، ولهذا يطالب التعاونيون دائماً بمراجعة مثل هذه الشروط التى لا تتمشى مع تطور الحركات التعاونية ، ويفهم من القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ ومن النظم الداخلية للجمعيات التعاونية للاستهلاك أنه يكفى لفصل العضو صدور قرار باغلبية الحاضرين فى الجمعية العمومية ، إذ تنص الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من هذا القانون ، والبند « و » من المادة ١٦ من النظام الداخلى النموذجى لجمعيات الإستهلاك على فصل العضو إذا أتى عملا يضر بمصالح الجمعية مادياً أوأدبياً . ولم يرد فى القانون أو اللوائح مايتطلب ضرورة عقد جمعية إستثنائية لممارسة هذا الحق .

ومن الموضوعات التى كثر حولها الجدل والنقاش فيما يتعلق بمبدأ الباب المفتوح للعضوية موضوع : هل تفتح الجمعية أبوابها لجميع أعضاء

العائلة أم يكتفى بعضو واحد ؟... وفى هذا يقول « شارل جيد » أنه على الرغم من أن الزوجة هى التى تقوم بشراء جميع مايلزم الأسرة فان الزوج هو الذى يصبر عضواً فى الجمعية ، وبما أن المشتريات التى تقوم بها الزوجة هى للأسرة جميعها فانه يبدو من غير الضرورى أن ينضم بقية الأعضاء إلى الجمعية نظراً لما يتطلبه إنضمامهم من دفع المبالغ التى يتطلبها الإكتتاب فى أسهم رأس المال لاكتساب العضوية ، ومن رأيه أن الأسرة لن تستفيد من ذلك كما أن الجمعية كذلك لن تستفيد على الأقل من ناحية إرتفاع رقم المبيعات.

على أننا لانتفق مع « شارل جيد » فيما ذهب إليه . بل نعتقد أن إنضمام أكبر عدد ممكن من الأسرة إلى الجمعية يثمر فائدة مزدوجة تعود على الجمعية وعلى الأسرة . فأما فائدة الجمعية فتتمثل فى زيادة مواردها بما يساعدها على النمو والإرتفاع بمستوى خدماتها والإعتماد فى ذلك على مواردها الذاتية . ولا يخفى أن الجمعية إذا اكتسبت عدداً كثيراً من الأعضاء كان ذلك مما يؤدى إلى زيادة إتساعها ونجاحها ، إذا توافر بالطبع عامل حسن الإدارة وكفايتها .

وأما فائدة الأسرة ، فالمعتقد أن اشتراك أفرادها يغرس فى نفوسهم جميعاً الشعور بمسئولية المالك ، فيزدادون إهتماماً بجمعياتهم ، وبالتالى تنمو فيهم عوامل الجدية فى بحث أمورها عن طريق اللجان الفرعية أو الجمعيات العمومية ، وبذلك تزداد يقظة الأعضاء وينعكس أثر ذلك على مجالس الإدارة فتزيد من بذل جهودها وتوخى الدقة فى تصريف شئون الجمعية . هذا إلى أن إشتراك أفراد الأسرة يساعد على تعويد الصغار منها وتدريبهم على الحياة التعاونية . ثم أن أفراد الأسرة ينتفعون طبقاً للقانون التعاونى بفائدة رأس

المال التى يحصلون عليها ثمرة لقيمة أسهمهم ، وهذا الأسلوب يساعد الصغار والكبار على الإدخار .

ويلحق بمبدأ الباب المفتوح فى الغالب قاعدة البيع إلى الجمهور ، فهناك جمعيات تقصر مبيعاتها على أعضائها ، ولكن الغالب فى الجمعيات أن تتيح البيع لغير الأعضاء ، ومما يذكر بهذه المناسبة أن القانون المصرى أخذ بذلك ، واشترط عدم جواز البيع بالنسيئة لغير الأعضاء

المبدأ الثانى — ديمقراطية الإدارة :

تعتبر الجمعيات التعاونية نماذج مصغرة للمجتمع الإنسانى الكبير ، ومن أهم مبادئها المساواة بين الأعضاء وهى لضمان تحقيق هذا المبدأ تحرص على تطبيق مبدأ أن لكل عضو صوتاً واحداً مهما كان عدد الأسهم التى تمتلكها ، وهذا يختلف تمام الإختلاف عن الشركات الرأسمالية فان للعضو فيها عدد من الأصوات يقل أو يكثر تبعاً لما يمتلكه من أسهم ، ويرى « شارل جيد » أنه لكى يستخدم مبدأ ديمقراطية الإدارة بطريقة منطقية يجب أن يعطى للأعضاء الذين يتعاملون مع الجمعية فقط ، حق الإدلاء باصواتهم وأن يكون لهم من الأصوات القدر الذى يناسب قيمة معاملاتهم مع الجمعية .

ونحن لانتفق معه فى هذا الرأى لأن الحركة التعاونية الإستهلاكية قامت لخدمة الأفراد وتمكينهم من إشباع أقصى ما يمكن من رغباتهم فى حدود الدخل الذى يحصلون عليه ، ولا تتحقق هذه الغاية إلا بتحقيق الديمقراطية الإقتصادية ، وهذا يعنى القضاء على سيطرة رأس المال ، وإعطاء كل عضو فى الجمعية الفرصة التى يستطيع فيها أن يعبر عن رغباته ، ويطالب الجمعية بتحقيق هذه الرغبات فى حدود ماتملك من الإمكانيات. وكما أن أعضاء الأمة فى الجمهورية يتساوون فى

أن لكل فرد صوتاً واحداً عندما يدلى برأيه فى الأمور السياسية كذلك فى الجمعيات التعاونية يتحقق مبدأ المساواة فيها عن طريق مبدأ أن لكل عضو صوتاً واحداً مهما كان عدد الأسهم التى يمتلكها ومهما كانت قيمة معاملاته كبيرة ، وإلا إستطاع ذوى الأغراض من الأثرياء أن ينضموا إليها وأن يتمكنوا بفضل قيمة معاملاتهم من السيطرة عليها .

صحيح أن الجمعيات التعاونية العامة تعطى الجمعيات المحلية التى تشترك فى عضويتها عدداً من الأصوات يتناسب مع مقدار معاملاتها ، ولكن الأمر فيها يختلف عن الأمر هنا إذ أنها تهدف إلى تشجيع الجمعيات المحلية على التعامل معها . هذا إلى أن الأصوات التى فيها تكون ممثلة لجمعيات تعاونية تسير على مبدأ ديمقراطية الإدارة ، وهذا مما يطمئن نوعاً ما إلى أنها لا ترغب فى الإستحواذ أو السيطرة .

وتظهر المساواة بين الأعضاء فى الجمعيات التعاونية بوضوح عندما ينضم أعضاء جدد إلى الجمعية ، فان الشروط التى يقبلون على أساسها والحقوق التى يتمتعون بها هى نفس الشروط التى يتمتع بها الأعضاء السابقون . وهم كذلك عندما يكتتبون فى شراء أسهم من الجمعية يدفعون نفس القيمة التى دفعها زملاؤهم السابقون . وهذا يختلف إختلافاً كبيراً عن المشروعات الرأسمالية ، فان قيمة أسهمها تتراوح إرتفاعاً وإنخفاضا تبعاً لنجاح الشركة وإخفاقها . ويرجع ذلك إلى أن عدد الأسهم فى الشركات المساهمة محدود ، أما رأس المال فى الجمعيات التعاونية فهو قابل للزيادة والنقصان تبعاً لتطبيق مبدأ الباب المفتوح للعضوية ، فانه يسمح للجمعية بقبول أعضاء جدد وييسر للقدامى سبيل الإنسحاب . هذا إلى أن الإحتياطيات فى الشركات المساهمة تعتبر ملكاً للأعضاء يقتسمون فائضها عند التصفية

والأمر على عكس ذلك فيما يتعلق بالجمعيات التعاونية ، فانه لا يجوز أن يرد للأعضاء أكثر مما دفعوه ثمناً لأسهمهم .

والسلطة العليا فى الجمعيات التعاونية ، هى لجمعياتها العمومية التى تتألف من جميع الأعضاء ، والأعضاء لهم مطلق الحرية فى إصدار مايشاؤون من القرارات التى تستهدف الصالح العام للجمعية ، فهم الذين يوجهون أعمالها ، وهم الذين لهم الكلمة الأولى والأخيرة فى وجود الجمعية أو حلها ، ويستطيع كل عضو رجلا أو إمرأة أن يرشح نفسه لعضوية مجلس الإدارة إذا وجد لديه القدرة والكفاية على تولى مهام هذا المنصب ، وكان حائزاً لثقة الأعضاء فى الجمعية .

وعندما أسست جماعة روتشديل جمعيتها أوردت فى نظامها قاعدة « لكل فرد صوت واحد » بقصد إنتخابات أعضاء مجلس الإدارة فقط ، ثم عدلت هذه القاعدة بعد عام من بدء عمل الجمعية لكى تشمل كذلك الرقابة على جميع أعمال الجمعية وقرارات الجمعية العمومية[1] .

وذهبت بعض الجمعيات إلى أبعد من هذا فى سبيل تحقيق مبدأ ديمقراطية الإدارة . فكانت تتيح الفرصة لجميع أعضائها كى يتولوا وظائف العضوية فى مجلس الإدارة ، ومن هذه الجمعيات جمعية « سانت جوتبرس باسكتلنده فقد كان أعضاؤها يتناوبون عضوية مجلس الإدارة تبعاً للترتيب الأبجدى لأسمائهم . وكان لهذه الطريقة فضل كبير فى تدريب الأعضاء وحصولهم على خبرات قيمة . بل إن ذلك أهدى الحركة التعاونية كثيراً من القادة الممتازين . غير أن هذا من جانب آخر ، وضع كثيراً من الأعضاء فى مركز المسئولية دون أن يكون عندهم الإستعداد أو القدرة على تحملها مما أدى إلى عدم الإستمرار فى ذلك الإتجاه ومن الخير أن

(1) Principles of Cooperation by Emory Borgadas. The Cooperative League of the U.S.A Washington.

لا تاخذ الجمعيات التعاونية بمثل هذه التجربة لأن محاولة خلق قادة من التعاونيين عن طريق التطبيق العملى فقط ووضعهم فى مراكز المسئولية أمر قد يكون سبباً فى إنخفاض مستوى كفايتها ، وقد يؤدى إلى إضعافها ثم إلى نتائج ليست فى صالح الحركة ...

فاذا أرادت الجمعيات أن تتبع قاعدة إتاحة الفرصة لجميع أعضائها لكى يتناوبوا وظائف العضوية فى مجلس الإدارة فالأفضل أن يقترن ذلك بشروط منها ضرورة نشر التعليم والتدريب التعاونى اللذين يؤهلان عضو مجلس الإدارة المرتقب لأعباء وظيفته ، ثم الإطمئنان إلى مايؤكد أن العضو قد إجتاز هذه الدراسات بنجاح .

وتلجأ بعض الجمعيات فى سبيل تحقيق مبدأ الديمقراطية إلى طريقة هامة ، وهى أن تضع كل عضو من أعضائها فى إحدى اللجان التى تلائم ميوله واستعداده ليبذل فيها نشاطه . وإذا كانت لدى العضو رغبة فى نشاط معين ، ولم يكن هذا النشاط ضمن أوجه نشاط الجمعية سارعت بتكوين لجنة خاصة لهذا النشاط حتى تخلق فى جميع الأعضاء الشعور بالمسئولية وتثير فيهم الإهتمام الدائم بالجمعية .

وتتجه ديمقراطية الإدارة نحو العمل لمصلحة المجموع . ففى السويد مثلا إستطاعت جمعية ك.ف وهى عبارة عن جمعية للجملة وإتحاد بالنسبة للحركة التعاونية فى السويد ، أن تغزو ميادين الصناعة التى تحتكرها الشركات الرأسمالية وتتحكم فى أسعار منتجاتها فتبيعها بقيمة مرتفعة دون مبرر ، فقد إستطاعت هذه الجمعية أن تدخل ميادين الصناعة وصارت منافساً قوياً كان لمنافسته أثر كبير فى هبوط الأسعار إلى حد معتدل معقول ،

وقد حال ذلك بدوره دون أن تعمد الدولة إلى تأميم كثير من هذه الصناعات لأن ذلك أصبح فى نظرها غير ضرورى ، ولم يعد له مايبرره .

ويرى ف.س. آلن أن تحقيق ديمقراطية الإدارة يتوقف على الأمور الأساسية الاتية :

١ — المشاركة الفعالة من جانب الأعضاء فى الرقابة على أعمال الجمعية على أساس أن لكل عضو صوت واحد ، وأن يزودهم أعضاء مجلس الإدارة فى فترات منتظمة بتقارير عن نشاط الجمعية ، وأن تعقد إجتماعات الأعضاء بكفاية تامة ، ويعنى بالإعلان عنها وتنظيمها وإدارتها .

٢ — الكفاية الإدارية وتتمثل فى أعضاء مجلس الإدارة الذين يتراوح عددهم بين سبعة أو أكثر تبعاً لحجم الجمعية ولظروف وإعتبارات أخرى وعلى مجلس الإدارة أن يعقد فى كل شهر إجتماعاً دورياً مرة على الأقل وعليه كذلك أن يجتمع أكثر من ذلك كلما دعت الظروف ليتمكن من المراقبة الفعالة على أعمال المدير ، وليطلب أعضاؤه من الموظفين المسئولين تقارير دورية عن أعمالهم وليتأكدوا من سرعة تنفيذ قرارات الجمعية العمومية . وعلى وجه العموم لمراقبة الجمعية فيما بين دورى إنعقاد الجمعية العمومية — إذ أن أعضاء مجلس الإدارة يملكون فى هذه الفترة السلطة العليا .

٣ — يجب على جميع اللجان التى ينتخبها الأعضاء « بما فيها أعضاء مجلس الإدارة » إعطاء تقارير دقيقة عن نشاطها وعن المركز المالى للجمعية ومدى تقدمها وذلك لكى تتاح للأعضاء الفرصة التى تمكنهم من أخذ صورة حقيقية عن المركز المالى للجمعية وإحتياجاتها وليتمكنوا من الحكم على كفاية هذه اللجان ورؤساء الجمعية .

٤ — إستمرار التعليم التعاونى لأعضاء الجمعية بقصد التعمق فى فهم رسالة ومبادئ وأهداف الحركة التعاونية ولاستثارة حماسهم وإهتمامهم باعمال الجمعية ومراقبتها مراقبة فعالة .

٥ — تيسير سبل الإنضمام إلى الجمعية للراغبين من أهل المنطقة وذلك عن طريق ترحيل فائض معاملاتهم لحساب إكتتابهم فى رأس المال دون أن يشعروا بالحاجة إلى المطالبة بدفع قيمة الأسهم فوراً .

ويرى كذلك أنه يجب أن يكون من سياسة الجمعيات تنظيم حملات الترغيب فى العضوية من وقت لآخر لتكسب الجمعية أعضاءاً جددا ، خاصة وأن الهدف النهائى للجمعية التعاونية الإستهلاكية الحقة هو خدمة المجتمع الذى تعمل فيه ، وهذا يتطلب تدعيما بواسطة سكان هذا المجتمع .

ونحن نتفق مع ف.س. آلن فيما يتطلبه من مظاهر لإمكان تحقيق ديمقراطية الإدارة ، غير أننا لا نتفق معه فى أن الكفاية الإدارية تتمثل فى أعضاء مجلس الإدارة فقط إذ أن هؤلاء يجتمعون دورياً مرة على الأقل كل شهر ، ومن إختصاصاتهم رسم السياسة العليا للجمعية ، ويكون على الإدارة التنفيذية بعد ذلك وضع هذه السياسات موضع التنفيذ . لذلك يجب مراعاة الدقة فى إتباع الأساليب العلمية لتحقيق الكفاية الإدارية فى البنيان التعاونى بأسره على إختلاف مستوياته ، وعلى وجه الخصوص فى إختيار أعضاء الإدارة التنفيذية كرئيس مجلس الإدارة ورئيس الجهاز التنفيذى بالاتحاد التعاونى المركزى الزراعى ، والاتحادات الأخرى والمدير ورؤساء الأقسام والموظفين بحيث تتوافر فيهم الخبرة والكفاية التى تتعلق بنشاط الجمعية وبذلك تتحقق الكفاية فى العمل وفى جميع مراحل الإدارة .

كما نرى إمتداد التعليم التعاونى بحيث يشمل أيضا غير

الأعضاء من موظفى الجمعية وعمالها ، وذلك لكى يتشربوا فلسفة التعاون التى تقوم دعائمها على الإرتفاع بمستوى خدمة الأعضاء والمستهلكين ، خاصة وأن هؤلاء الموظفين والعمال هم الذين يتعامل معهم جمهور المتعاملين يومياً ، والمفروض أن يكون أغلب هؤلاء المتعاملين من أعضاء الجمعية ، ومن الخير أن يزداد تعاملهم وولاؤهم مع الجمعية على قدر مايلقون من خدمة وحسن معاملة .

أما فيمايتعلق بتيسير إنضمام أهل المنطقة للجمعية فهذا أمر نحبذه . ولكن يجب أن يكون هناك قواعد تنظمه بحيث تكون هناك قيود على تيسير العضوية ، كأن يشترط ضرورة إشتراك العضو فى عدد من الأسهم ويسمح له بأن يدفع جزءاً من قيمتها عند الإكتتاب ، ثم تيسر الجمعية أمر تغطية قيمة هذه الأسهم عن طريق ترحيل فائض معاملات العضو لحسابها .

ولضمان أخذ الجمعيات بمبدأ ديمقراطية الإدارة ، تنص القوانين التعاونية والنظم الداخلية للجمعيات على بعض شروط مقيدة نذكر بعضها فيما يلى :

(أ) تحديد حد أقصى لما يمتلكه الفرد من أسهم فى رأس المال . ففى أغلب الولايات بامريكا يجب أن لايتجاوز مقدار مايمتلكه الفرد من أسهم عما قيمته ١٠٠٠ دولار ، وإن كان هناك كثير من الجمعيات التعاونية تجعل الحد الأقصى يتراوح بين ١٠٠ و ٥٠٠ دولار . وفى إنجلترا لايزيد الحد عن ٣٠٠ ج.ك . وفى مصر لايجوز أن يمتلك الشخص أكثر من خمس رأس مال الجمعية .

(ب) النص على وجوب حضور الأعضاء بانفسهم فى الجمعيات.

العمومية وعدم السماح بان ينيب أحد الأعضاء غيره عنه فى تمثيله ، وذلك لأن الإنابة تضعف ديمقراطية الرقابة . غير أن الوضع يختلف فيما يتعلق بالسماح للجمعيات المحلية بأن تنيب عنها ممثلين فى الجمعية العمومية لجمعية الجملة أو غيرها من الإتحادات التعاونية ، فان هذه الإنابة قد تكون ضرورية .

(ج) إشتراط موافقة ثلثى أرباع الأصوات لتعديل بعض المواد فى قانون الجمعية ، وهناك إتجاه متزايد فى الآونة الأخيرة نحو الإكتفاء باغلبية بسيطة للقيام بمثل هذه التعديلات .

(د) تحديد حد أقصى للفائدة التى تعطيها الجمعيات التعاونية لرأس المال ، وذلك خشية أن تؤدى الفائدة المرتفعة إلى إكتتاب راغبى الإستثمار فى أسهم الجمعية ومثل هؤلاء ليس من المرغوب فيهم أن يكونوا أعضاء فى الجمعيات التعاونية .

على أنه يجب أن يكون مفهوماً أن الديمقراطية الحقة فى الرقابة تعتمد كثيراً على فهم الأعضاء الكامل لمبادىء التعاون وروح التعاون ، أكثر من إعتمادها على أى نوع من القيود التى تتضمنها القوانين التعاونية أو النظم الداخلية . فاذا إختفت الروح التعاونية وحلت محلها روح الأنانية والفردية ، فليس هناك مايمنع الأعضاء فى المستقبل البعيد من التصويت على تحويل الجمعية إلى شركة مساهمة إذا كانت القوانين وفقاً للظروف البيئية تسمح بذلك .

المبدأ الثالث : العائد على المعاملات :

وهناك كثير من الكتاب ينسبون إلى رواد روتشديل أنهم أول من طبق مبدأ العائد على المعاملات ، ولكن الحقائق التاريخية أن هذا المبدأ قد طبق من قبل ، وأن بعض جمعيات كانت تعمل فى أنحاء متفرقة من إنجلترا طبقت هذا المبدأ قبل أن يقيم رواد روتشديل نظامهم . وقد ذكر « أكلاندو جونز » أنه عندما أقام رواد روتشديل جمعيتهم فى عام ١٨٤٤ كان يوجد سبعة وثلاثون جمعية تعمل من قبل ، ومن بين هذه الجمعيات كانت تسع جمعيات تطبق مبدأ العائد على المعاملات ومن بينها واحدة أسست عام ١٨١٢ وأعطت لأعضائها عائداً عام ١٨١٣ وهى جمعية « لينوكس تاون »

وهناك من يعتقد أن هذا المبدأ طبقته قبل ذلك الجمعيات الاسكتلندية فقد ذكر « ردفرن[١١] » أن الجمعيات الإسكتلندية الأولى كانت تهدف إلى الشراء أكثر مما تهدف إلى الإنتاج . وكان لهذه الجمعيات وكيل للشراء ياخذ منها قدراً من المال يغطى كافة النفقات ثم يعيد إليها مايفيض بعد تمام الصرف ، وقد تكون هذه هى النواة لفكرة العائد على المشتريات ، وكانت جمعية « لينوكس تاون » تقوم فى نفس المنطقة التى تقوم فيها هذه الجمعيات فوجدت هذا النظام فاخذت به وطبقته على أنه نظام مستتب قائم . وهو يرى أنه إذا كان الفائض يوزع فى حالة إذا ما اشترى شخص لآخر كان توزيع هذا الفائض على من يشتركون سوياً فى الشراء أسهل وأيسر .

ويتفق « كول » مع الاراء السابقة فى أن نظام العائد كان مطبقاً قبل أن ياخذ به رواد روتشديل . ويقول فى هذا « لقد ظل النظام الذى وضعه رواد روتشديل موضع بحث الكثير من الكتاب إلى أكثر من قرن من الزمان والحقيقة أنهم لم

يخترعوا شيئاً جديداً ، ولكن أعظم خدمة أدوها هى أنهم إستفادوا من خبرة وتجارب من سبقوهم ، فكانت هذه الخبرات ، والتجارب هادياً ومرشداً لهم ، ومع هذا كان كل مافعلوه عندما وضعوا نظامهم أنهم مزجوا مجموعة من الأفكار وكونوا منها هذا النظام ، فكل فكرة منها على حدة لا تعتبر جديدة ، ولكنها بعد إندماج بعضها فى بعض وإمتزاج بعضها ببعض تعتبر جديدة » .

وعندما وضع رواد روتشديل القانون النظامى للجمعية ، كان « تشارلس هوارث هو الذى اقترح الأخذ بمبدأ رد العائد على المشتريات بعد دفع نفقات الإدارة وفائدة رأس المال بنسبة ٥٪ أما مايبقى بعد ذلك فيوزع على الأعضاء بنسبة مشترياتهم .

وقد ظلت هذه الفكرة من أهم مظاهر نظام روتشديل ، فكانت الأرباح توزع كل ثلاثة أشهر من صافى تجارة كل قسم على الوجه الآتى :

١ ـ دفع مصاريف الإدارة .
٢ ـ فائدة القروض .
٣ ـ تخفيض الأصول بمقدار الإستهلاك .
٤ ـ فائدة رأس المال .
٥ ـ زيادة رأس المال بالقدر الذى يتطلبه التوسع فى العمل .
٦ ـ ٢,٥٪ من الباقى بعد ماتقدم لأغراض تعليمية .

ويرى كثيرون أن تطبيق مبدأ رد العائد على معاملات الأعضاء كان

من أهم العوامل التى ساعدت على نجاح جمعية روتشديل . وأنه كذلك يؤدى إلى تحقيق ثلاثة أمور حيوية :

١ ـ إعادة توزيع الثروة على الطبقات المحدودة الدخل فقد قدر المبلغ الذى وزعته الجمعيات الإستهلاكية البريطانية على أعضائها عن طريق العائد خلال خمسين عاماً بما يقرب من ثلاثة ملايين من الدولارات .

٢ ـ إستبعاد عامل الربح الإستغلالى وآثاره على نشاط الجمعية ، فان تطبيق هذا المبدأ مقترناً بتطبيق مبدأ دفع فائدة على رأس المال يخرج بالجمعيات الإستهلاكية من دائرة المنشآت التجارية التى تستهدف الربح الإستغلالى ويضعها فى عداد الأجهزة التى تعمل فى سبيل الخدمة الإنسانية والمصلحة العامة .

٣ ـ بناء المركز المالى للجمعيات التعاونية على أساس سليم متين لايتأثر بالهزات العارضة ، بل يمكنها من التوسع فى أعمالها ، وطرق ميادين الإنتاج التى يستفيد منها الجميع .

ويجب ألا يغيب عن الأنظار أن العائد الملموس الذى يستمر تدفقه على الأعضاء فى الجمعيات الناجحة ، يوجد إلى جواره عائد آخر غير ملموس ، وهذا العائد يتمثل فى الخدمات الإجتماعية والأسعار المخفضة التى تبيع بها الجمعية ، وفى تحسين أنواع السلع التى يشتريها الأعضاء . وهذين العائدين يتساويان من حيث الأهمية فى كثير من الأحيان ، بل أن العائد الأخير قد تزداد أهميته وبخاصة إذا كانت الجمعية تتبع سياسة البيع باسعار مخفضة فان النفع فى هذه الحالة يتعدى الأعضاء المستهلكين . وهذا مايتجه إليه نشاط الحركة التعاونية الإستهلاكية فى السويد .

وتميل بعض الإتجاهات التعاونية الحديثة إلى معاملة الأعضاء وغير الأعضاء على حد سواء فيما يتعلق برد عائد المعاملات ، ولكنها مع ذلك تشترط أن لايحصل غير الأعضاء على نصيبهم من العائد نقداً أو فى صورة بضائع ، وإنما يقيد العائد لحسابهم فى الدفاتر حتى يتجمع لهم مايساوى قيمة سهم أو عدد من الأسهم تشترطه الجمعية للانضمام إلى عضويتها ... وباتباع هذه الطريقة —وقد اتبعتها كثير من الجمعيات فى الولايات المتحدة الأمريكية ونصت عليها فى نظمها الداخلية —يكون من المحتمل أن يصبح جميع العملاء لجمعيات الناجحة أعضاء فيها . فاذا بلغ نصيب العميل من عائد معاملاته حداً يبلغ قيمة السهم أو القدر من الأسهم الذى يخول له حق العضوية يصبح له الحق فى الحصول على عائد مشترياته كاى عضو آخر ، ولكن تطبيق هذه الطريقة يقتضى إدارة علمية للمحاسبة ، وقد يمكن تطبيقها فى المجتمع الصغير المحدد حيث يتردد العملاء على متجر واحد أو عدد محدد من المتاجر ...

ثم أن العائد مع ماله من أهمية كبيرة فى تقدم الحركة التعاونية لاينبغى —بل من الخطأ الكبير—أن يعتمد عليه الأعضاء إعتماداً كاملا فى تنمية جمعيتهم أو تقدمها . بل الواجب أن يساير هذا التقدم نشر التعليم التعاونى ، حتى لاينحصر إهتمام الجمعية فى تحقيق هذا العائد ، فيؤدى ذلك —مع إهمال الناحية التعليمية إلى عدم تكوين الإحتياطيات اللازمة لدعم الجمعية .

وقد أثير أخيراً جدل شديد بالصحف فى الدول الرأسمالية حول إخضاع العائد لضريبة الأرباح التجارية أو إعفائه منها ، فطالبت المشروعات الخاصة فى أمريكا باخضاعه لضريبة الأرباح التجارية بحجة أنه ربح تجارى وأن الجمعيات التعاونية ليست سوى نوع من المنشات التجارية الخاصة

إن مبادئ الديمقراطية والعدالة لا يستقيم معها أن يكون هناك أدنى تمييز بين المشروعات فى البلد الواحد ، وأن تحابى الدولة بعض المنشآت على حساب البعض الاخر .

وهذه—دون شك—مغالطة يقوم بها أصحاب المشروعات الرأسمالية لتغطية مايشعرون به من الخوف والفزع ، بعد أن رأوا ساعد الحركة التعاونية يشتد يوما بعد آخر ، ويرتاد آفاقاً وميادين جديدة كانت من قبل وقفاً عليهم . ومن ثم أحسوا فى هذه الجمعيات منافساً يهدد كيانهم ووجودهم . أما وجه المغالطة فيما أوردوه لتأييد وجهة نظرهم—فالمعروف أن الحركة التعاونية نشأت فى الأصل على أساس إلغاء الربح الإستغلالى وخدمة الأعضاء ، وهى لذلك تتوخى فى بيع السلع أن تكون بسعر التكلفة وإنما عدلت عن ذلك إلى قاعدة البيع بسعر السوق لأن تحديد سعر التكلفة فوق طاقتها أو على الأقل من الصعوبة بمكان بالنسبة إليها ، ثم إن مايترتب عليه البيع على أساس سعر السوق من وجود فائض تستعين به فى تغطية نفقاتها لتكوين أموالها الإحتياطية ، فهى تدفع من هذا الفائض مصاريفها والفوائد المحدودة على الأسهم ، والأموال التى تخصصها لشئون الثقافة والتعليم أو الخدمات الإجتماعية وخلافه ، وما يبقى بعد ذلك فى هذه الجمعيات يعد للتوزيع بطريقة خاصة يتميز بها النظام التعاونى ، وهى أن يرد هذا الباقى إلى الأعضاء الذين تعاملوا مع الجمعية بنسبة معاملة كل منهم معها . أى أن الجمعية تعيد إلى كل عضو فى نهاية كل مدة ماتقاضته منه خلال هذه المدة من أموال ثبت فيما بعد أنها زادت عن تكاليف الخدمات التى أدتها له ، وهذا هو مادرجنا على تسميته باسم « العائد على المعاملات » .

ومن ثم نرى هذا الفائض أو مايسمى بالأرباح التى تجنيها هذه الجمعيات صفة تختلف كل الإختلاف عن صفة الأرباح التى تجنيها الشركة المساهمة والمشروعات الرأسمالية الأخرى ، ذلك لأن الأرباح فى الجمعيات التعاونية بمثابة فائض تحتجزه لحساب أعضائها لأنهم هم الذين كونوا هذه الأرباح بالتعامل معها فمن حق كل عضو منهم أن يعود له نصيبه بقدر تعامله ، أما الأرباح فى الشركات المساهمة فهى تتكون لديها نتيجة لعرض بضائعها أو خدماتها فى السوق للراغبين فى إستعمالها من أفراد الجمهور عامة وهى تتقاضى منهم الفائض الذى يزيد على التكاليف والنفقات لتذهب به إلى المساهمين فيها وقد يساهم الشخص فى شركة دون أن يهتم بالبضائع التى تنتجها أو يستفيد بالخدمات التى تؤديها ، بل قد يسهم فيها وليس فى فكره إستعمال السلع أو الخدمات التى تقدمها وإنما الذى يعنيه من أمر الشركة التى يشترك فيها بقدر من أسهم هو الربح الذى توزعه على هذه الأسهم عند نهاية كل عام . ولهذا يسهم بعض الأشخاص فى شركات تقوم فى دولة غير التى يقيمون فيها .

ثم أنه من جانب آخر يمكن أن نعتبر العائد الذى توزعه الجمعيات على أعضائها بمثابة ربح الوسيط .

وتذهب الجمعيات التعاونية مذاهب مختلفة فى السياسة التى تتبعها نحو العائد فهى تارة ترفع أسعار البضائع والخدمات عن الأسعار التى تباع بها فى السوق ، وتارة تبيع بسعر السوق وتارة تخفض هذه الأسعار فى بعض الأحيان إلى ثمن التكاليف . وسياسة العائد تنقسم إلى الأنواع الاتية(١) :

(1) Handbook for Members of Cooperative Committees by F. Hall -- The Cooperative Union Manchester 1931.

١ ـ العائد الكبير :

فالجمعيات التى تهدف إلى تحقيق عائد كبير ترى أنه كلما كبرت قيمة العائد على الجنيه من المعاملات ، كبر نصيب العضو من هذا العائد ، ويكون ذلك بمثابة مقدار الإدخار الذى قامت به الجمعية لحساب هذا العضو خلال المدة المعينة وبذلك يزداد ولاء الأعضاء للجمعية وإقبالهم على الشراء منها ، ثم أنه يلاحظ أن إقبال الأعضاء على الشراء من أقسام الأثاث والملابس والأحذية وغيرها من السلع التى تستهلك على مدة طويلة فى مواعيد توزيع العائد على الأعضاء لأنهم ينفقون هذا العائد أو جزءاً كبيراً منه فيما يحتاجون إليه من هذه الأصناف .

غير أن الأفضل مع ذلك عدم الأخذ بسياسة العائد الكبير ، لأن الجمعية فى سبيل تحقيقه تضطر إلى رفع أسعار سلعها عن الأسعار السائدة فى السوق ، وهذا بدوره قد يساعد على إرتفاع الأسعار بالمنطقة التى تعمل فيها ، وذلك بما يضر بمصالح المستهلكين بصفة عامة ويتنافى مع ماتهدف إليه الحركة التعاونية من محاربة الإستغلال عن طريق الحد من إرتفاع الأسعار .

٢ ـ العائد الصغير :

وترى بعض الجمعيات لتشجيع الأعضاء على التعامل معها أن تخفض أسعار بضائعها وخدماتها قليلا عن أسعار السوق فى منطقة عملها أو تجعلها مساوية لهذه الأسعار إذا كان ثمة منافسة شديدة بين التجار وكانت أرباحهم لذلك قليلة . ومن البديهى أن هذا يؤدى إلى صغر قيمة العائد على الجنيه من المعاملات .

وهذه السياسة هى الأمثل والأفضل من حيث تلاقيها مع أهداف التعاون . غير أن الظروف التى تعمل فيها الجمعيات قد لا تكون مناسبة

للأخذ بهذه السياسة كان يخشى تكتل المنشآت المنافسة للجمعية وإعلانها حرب قطع الأسعار على الجمعية ، وذلك بان يتفق عدد من تجار المنطقة على أن يضحى كل منهم —إلى حين— بجزء من ماله ، فيخفضوا سعر سلعة معينة إلى ما دون سعر التكلفة بدافع الثقة بان الجمعية لن تقدر طويلا على منافستهم ، وأنها ستضطر فى النهاية إلى الخروج من الميدان ، ثم يخلوا لهم الجو فيعودون إلى رفع الأسعار وإلى الربح الكثير من وراء ذلك .

٣ — صندوق موازنة العائد :

وترى بعض الجمعيات أنه من الأفضل توزيع قدر ثابت من العائد كل عام مهما كان إختلاف السنين . كأن تدفع مثلا خمسة قروش على الجنيه من المعاملات وهى ترى أن فى ذلك تقوية لمراكز الجمعيات فضلا عن أنه يساعد الأعضاء على التدبير فى تحديد الوجوه التى ينفق فيها هذا العائد المستحق له قدر معاملاته .

والوسيلة التى تلجأ إليها الجمعيات لتحقيق هذه السياسة هى استقطاع جزء من الأرباح إلى السنوات التى تكون فيها هذه الأرباح كبيرة ، وإضافة هذا الجزء إلى إحتياطى خاص فى الجمعية يسمى صندوق الموازنة فاذا عجزت الأرباح فى سنة من السنين عن توزيع المقرر لجأت الجمعيات إلى صندوق الموازنة فاخذت منه القدر الذى يسمح بتوزيع العائد المقرر

ونحن لانميل إلى إتباع مثل هذه السياسة لأنها تتنافى مع الأوضاع التعاونية الحقة إذ المفروض أن العائد الذى يرد إلى العضو إنما هو من فائض معاملاته مع الجمعية خلال السنة التى يستحق فيها العائد ، وهذا الفائض يختلف من سنة لأخرى تبعاً لإختلاف النتائج التجارية لكل سنة . والمعتقد أن تثبيت العائد قد يؤدى إلى فتور الهمم وضعف الجهود عن العمل لزيادة النجاح فى إدارة الجمعية .

٤ – توزيع العائد بالنسبة لنشاط الأقسام :

يقوم نشاط بعض الجمعيات على تحديد فى الأقسام التى تتضمنها ، مثل قسم البقالة وقسم الملابس وقسم الأحذية وقسم الخردوات وقسم الأثاث وقسم اللحوم .. وما إلى ذلك . وبعض الجمعيات تتبع فى سياسة توزيع العائد على المعاملات أن تخص كل قسم من هذه الأقسام بالأرباح التى حققها ، فتنظر إليه كأنه وحدة مستقلة ، وعلى هذا الأساس قد يزيد العائد الذى يوزع على المعاملات على قسم الأثاث عن العائد الذى يوزع على المعاملات على قسم الملابس مثلا وقد يزيد العائد الذى يوزع على معاملات قسم الملابس عن العائد الذى يوزع على معاملات قسم البقالة وهكذا .. وترى هذه الجمعيات أن العدالة فى الأخذ بهذه السياسة لأن الحق يقضى بأن يكون توزيع العائد على الأعضاء بمقدار مايحتجر من فائض معاملاتهم مع الجمعية .

وتعتبر هذه الطريقة من أعدل الطرق لأنها تمكن العضو من أن يحصل على نصيب من الفائض يتناسب مع قيمة معاملاته مع الجمعية —والعائد فيها لا يقدر على أساس إجمالى قيمة المعاملات ، بل وإنما يجزأ بنسبة الأحجام المختلفة لمعاملات كل قسم . وإذا كان يؤخذ على هذه الطريقة أنها تتطلب جهوداً دفترية كثيرة . فان ذلك ينبغى ألا يقف عائقاً دون توخى العدل فى التوزيع .

٥ – توزيع العائد على الفروع :

تلجأ بعض الجمعيات إلى توزيع العائد على الفروع بمقدار مساهمة كل فرع فى تحقيق الفائض وبعض الجمعيات التعاونية للتجزئة تنشىء فروع لها فى جميع أنحاء المدينة التى تعمل فيها ، ثم تختار بعض هذه الجمعيات

أن يكون توزيع عائد المعاملات على هذه الفروع بمقدار الأرباح التى نتجت من عمليات كل فرع .

وعندى أن هذه كذلك طريقة عادلة لتوزيع العائد . ثم هى إلى ذلك تثير إهتمام مدير كل فرع بأعمال هذا الفرع وزيادة العناية بتقليل نفقاته حتى تزيد أرباحه عن أرباح الفروع الأخرى أو تتساوى معها .

٦ — توزيع العائد بنسبة متساوية :

بعض الجمعيات التعاونية ذات الأقسام أو ذات الفروع ، ترى فى الأخذ بسياسة توزيع العائد على الأقسام أو الفروع بقدر مساهمة كل منها فى تحقيق الفائض زيادة فى التكاليف الحسابية التى تتحملها الجمعية مما يترتب عليه زيادة نفقاتها ، لهذا ترى من الأفضل أن يكون توزيع العائد على جميع المعاملات فى جميع أقسام الجمعية وفروعها بنسبة متساوية ، لأن توفير التكاليف الحسابية يؤدى إلى زيادة العائد بمقدار هذه التكاليف . كما ترى أن التفرقة بين الأقسام أو الفروع فى التوزيع يؤدى إلى التفاوت بين الأعضاء فى مقدار العائد الذى يوزع على كل منهم فى فروع الجمعية المختلفة . وليس لذلك مايبرره من وجهة نظرهم ، إذ لاشأن للعضو مثلا بكفاءة مدير الفرع الذى تعينه الجمعية فى أحد أحياء المدينة ، ومدى قدرته على تحقيق أرباح تزيد عن أرباح الفروع الأخرى ، وإنما ذلك شأن الإدارة العامة للجمعية التى عليها أن تراعى تعيين الكفاءات فى مختلف الفروع .

ونحن لانحبذ الأخذ بسياسة العائد العام الذى يوزع بنسبة واحدة على جميع الأقسام والفروع . وهذا مايصعب تحقيقه لأن الظروف المحيطة بالعمل تختلف فى كل قسم وفرع عنها فى الآخر .

فقد يكون من سياسة أحد الأقسام والفروع مثلا توصيل البضائع إلى منازل العملاء ، بينما لا تقوم بذلك الأقسام والفروع الأخرى . وقد يتعرض أحد الفروع لمنافسة أشد من المنافسة التي تتعرض لها الفروع الأخرى ، هذا إلى أن درجة الكفاءة الإدارية تختلف كذلك من فرع لاخر . فكيف يتصور مع هذا أن تتساوى جميع الأقسام والفروع في العائد على مابينها من هذا التفاوت البعيد المدى في الظروف والملابسات ...؟ إن زيادة التكاليف الحسابية يجب ألا نعتبرها مشكلة تحول دون أن يحصل كل عضو على حقه في عائد يتناسب مع حقيقة معاملاته . كما يجب أن لايغيب عن أذهاننا ماقد يثار بين الأعضاء من الشعور بالاستياء نتيجة لشعورهم بالغبن ، فان معدل الربح ليس واحداً في كل السلع كما هو معلوم ، وعلى هذا سيحصل الذين سيتعاملون في السلع ذات الربح المرتفع على عائد أقل مما يستحقون ، ومن جانب آخر سيحصل الذين يشترون السلع ذات الربح القليل على عائد أكثر مما يستحقون ، ومن الطبيعي أن يؤدى هذا إلى سخط الأعضاء ممن ينتمون إلى الفئة الأولى لشعورهم بالغبن . وهذا مايجب العمل على تفاديه تحقيقاً لمبادئ التعاون وأهدافه العليا .

صحيح أن صعوبات التطبيق العملي هي التي تحمل الجمعيات على الأخذ بسياسة توزيع العائد بنسبة متساوية على جميع أقسام الجمعية وفروعها ، ولكننا نرى أن يقترن ذلك بما يسهل هذه الصعوبات عن طريق بذل الجهود الصادقة لنشر التعليم التعاوني بين الأعضاء ، وإقناعهم بالخطوات التي تتخذ لإدارة الجمعية .

وقد جرت عادة بعض الجمعيات على أن تدفع العائد في صورة كوبونات «طوابع» تستبدل بها بضائع ، كما هو الحال في بلجيكا مثلا وهي تؤثر هذه الطريقة على غيرها لأنها تعيد الفائض إلى الجمعية وتجعل

(١) Consumers Cooperative Societies by Charles Gide, Translated from the French by the Stall of the Cooperative Reference Libeary Dublin, 1921.

أموالها حاضرة ، وهى فى نفس الوقت تحجز ترك جانب من العائد لدفع قيمة الأسهم المكتتب بها .

وقد يكون من المفضل عدم إتباع هذه الطريقة فى رد عائد المعاملات على الأعضاء لأنها تحمل معنى إرغام العضو على الشراء من الجمعية ، من حيث أن الطوابع التى تصرفها الجمعيات فى هذه الأحوال تكون قابلة للاستبدال من الجمعيات التى صرفتها دون غيرها ، وقد يكون العضو فى حاجة إلى صرف قيمة المستحق له فى أوجه من وجوه الإنفاق غير الشراء من الجمعية فلا تمكنه فى هذه الطريقة من ذلك ، لأنها ترغمه على الشراء من الجمعية وهذا يتنافى مع مبادىء التعاون الإستهلاكى التى تنادى بالحرية .. حرية الإنضمام .. وحرية الإنسحاب .. وحرية التعامل .. فالحرية هى الضمان للكفاية الإقتصادية فى الحركة التعاونية الإستهلاكية ، هذا فضلا عن ضرورة توعية الأعضاء وحقهم فى تنظيم إستهلاكهم بما يتفق وإحتياجاتهم .

٧ — جمعيات لا توزع العائد :

يرى بعض التعاونيين عدم الأخذ بسياسة توزيع العائد لأن ذلك — وهذا هدفهم — يؤدى إلى أن تبيع الجمعية باقل الأسعار الممكنة . وهذا الإقتراح وإن كانت تثار حوله إعتراضات كثيرة تحول دون الأخذ به بصفة عامة إلا أن هناك من يرى أن الحركة التعاونية ستجد نفسها مضطرة إلى أن تسير فى الإتجاه الذى يشير إليه مدفوعة إليه بحكم الظروف ، غير أن العائد مازال له تاثيره فى جذب الأعضاء ، بل أن منهم — ولعلهم الكثرة الكاثرة — من لا يجد فى نفسه أى إستعداد للتخلى عن سياسة العائد من أجل الحصول على السلع باسعار مخفضة عند الشراء . صحيح أنه فى

بعض الدول كانجلترا ترك الأعضاء أرباحهم فى الجمعية فأدى ذلك إلى مايقرب ما نصف الزيادة السنوية فى رأس المال ، ولكن ما لم تتكون عند الأعضاء عادة زيادة إيداعاتهم طواعية وإختياراً فليس من الحكمة الإقلاع عن الأخذ بسياسة توزيع العائد .

وقد تبين من البحث الذى أجرته اللجنة الخاصة التابعة للحلف التعاونى الدولى[١٥] فيا يتعلق بهذا المبدأ ومدى مايمكن أن تاخذ به جمعيات التجزئة فى الدول التابعة للحلف أن غالبية الجمعيات تدفع العائد نقداً ، وبعض الجمعيات تدفع جانباً من العائد على صورة بضائع ، أما فى روسيا فقد ألغى بناء على طلب أعضاء الجمعيات ، كما تبين أيضاً أن غالبية الجمعيات تدفع لأعضائها فقط ، وبعض المنظمات تشرك غير الأعضاء فى العائد فتدفع لهم نصف المستحق للأعضاء .

وقد أخذت مصر بسياسة العائد ، فنصت المادة رقم ٣٩ من القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ على توزيع الربح على الأعضاء بعد إجراء الإستقطاعات التى يتطلبها القانون ، واعتبار هذا الربح عائداً لكل منه قدر بنسبة تعامله مع الجمعية .. كما أن القانون الزراعى ينص فى الفقرة « ثامناً » من المادة رقم ٢٢ على « يوزع باقى الفائض على أعضاء الجمعية باعتباره عائداً لكل منهم بنسبة تعامله مع الجمعية بحيث لايقل عن ٣٥٪ من صافى الفائض » .

٨ — العائد المعجل :

لجأت الحركة التعاونية فى بريطانيا وغيرها من الدول فى السنوات الأخيرة إلى سياسة خفض متوسط العائد للجنيه فى متاجر التجزئة التعاونية الإستهلاكية ، وذلك فى مقابلة للمنافسة الحادة التى يقوم بها النشاط الإقتصادى المماثل .. وتسمى هذه السياسة بسياسة العائد المعجل أو العائد السريع ،

ويرى كثير من التعاونيين أن الحركة التعاونية بتطبيقها هذه السياسة تخرج عن دائرة المنشآت التجارية التى تستهدف الربح فقط ، وتدخل فى نطاق الأجهزة التى تعمل فى سبيل الخدمة الإنسانية والمصلحة العامة .

وقد كانت جملة قيمة العائد عن معاملات جمعيات التجزئة فى بريطانيا فى عام ١٩٦٢ قيمتها ٤٤,٢٥ مليون جنيه إنجليزى ، وبلغ متوسط معدل العائد للجنيه عشرة بنسات وربع ، بينما كانت جملة قيمة العائد عن معاملات جمعيات التجزئة فى عام ١٩٦١ قيمتها ٤٧,٢٥ مليون جنيه إنجليزى ، ومتوسط معدل العائد للجنيه فى هذه السنة يبلغ عشرة بنسات وثلاث أرباع البنس أى أن متوسط معدل العائد للجنيه إنخفض فى عام ١٩٦٢ نصف بنس عنه فى عام ١٩٦١ ، الأمر الذى يوضح الإتجاه المتزايد للحركة التعاونية الإستهلاكية فى بريطانيا نحو الأخذ بسياسة العائد المعجل .

المبدأ الرابع — تحديد سعر الفائدة على رأس المال :

حينما أقام رواد روتشديل جمعيتهم كانوا يؤمنون بأهمية رأس المال ويضعون هذه الأهمية فى المكان اللائق بها من الإعتبار والتقدير ، وقد ظلوا فترة طويلة يجمعون قليلا من البنسات حتى أكتمل لديهم مبلغاً صغيراً بدأوا به نشاطهم ، ثم عملوا على إجتذاب رأس المال من المستهلكين ممن يؤمنون بالفكرة التعاونية ويخصون الجمعية بمعاملاتهم ، وذلك باعطاء فائدة على رأس المال مقدارها ٥٪ ، فقد ورد فى قانونهم المعدل أنه فى حالة تحقيق أرباح « توزع بمعدل ٥٪ سنوياً على الأسهم التى مضى على دفعها ثلاثة أشهر » ، ومعنى هذا أن رأس المال فى الجمعيات التعاونية يعتبر « أجيراً » يتقاضى أجر خدمته . ويقول « شارل جيد » فى ذلك الأمر أنه لا مفر من الإعتراف بأن من الواجب المشروع إعطاء فائدة لرأس

المال ، فانه ثمرة عمل الأعضاء وإدخارهم ، وهم الذين يقدمونه للجمعية ، ومن ثم ينبغي أن يتقاضى أجر خدماته القيمة للجمعية وللمجتمع الذى تعمل فيه .

ويلاحظ أن مبدأ وضع حد للفائدة على رأس المال لم يكن جديداً أو وليداً لأفكار الرواد ، بل إنه كان معمولا به قبل أن يطبقوه بمدة غير قصيرة ، إذ أن هذا المبدأ كان من بين الإصلاحات العديدة التى قام بها « روبرت أوين » وطبقها فى مصنعه بنيو لانارك فى اسكتلنده عام ١٧٨٣ .

ثم أن رأس المال عامل فعال من عوامل نشاط الجمعية وتمكينها من أداء الخدمات للمستهلكين ، فكان من العدالة فى تقدير الرواد أن يكافأ على مايسديه من خدمات فى الجمعية كأى عامل من عوامل الإنتاج . والإتجاه الغالب فى الجمعيات التعاونية يؤيد تحديد فائدة لرأس المال بمقدار ٥٪ ، ومع ذلك أثيرت إعتراضات كثيرة حول إعطاء هذه الفائدة ، فرأى البعض أنه إذا كان العضو على جانب كبير من الولاء لجمعيته فانه لن يستفيد كثيراً من تحديد هذه الفائدة ، لأنه فى حالة عدم تقرير هذه الفائدة ، سيحصل على نصيب أكبر من العائد على قيمة معاملاته فى الجمعية أما إذا لم يتعامل العضو مع جمعيته ، فانه بذلك يكون قد فشل فى أداء واجباته كعضو فيها ، ومن العدالة أن يعاقب على ذلك بالحرمان من الحصول على فائدة لما قدمه فى رأس المال .

ويلاحظ على هذا الرأى أنه لا يبدو سليما أو مستقيما إلا فى حالة واحدة لاتكاد توجد ، وهذه حالة ما إذا اشترك جميع الأعضاء بنصيب متساو فى رأس المال وتساووا—كذلك—فى قيمة مشترياتهم من الجمعية ، فى

مثل هذه الحالة لاتكون هناك بحق أهمية للجدل حول إعطاء فائدة لرأس المال أو عدم إعطاء فائدة ، لأنه فى حالة إعطاء فائدة سيحصل العضو على نصيبه فى الربح مجزءا ، جزء منه فى صورة فائدة وجزء منه فى صورة عائد . وفى حالة عدم إعطاء فائدة سيحصل على نصيبه كاملا فى صورة عائد ومآل المصلحة فى كلتا الحالتين يكاد يكون واحداً .

غير أن تحقيق هذا الوضع يكاد يكون فى حكم المستحيل لأن أعضاء الجمعية لا يتساوون جميعاً فى مقدار الإسهام فى رأس المال ، ومعاملاتهم مع الجمعية تختلف بين فرد وآخر تبعاً لإمكانياته ودرجة ولائه للجمعية ومدى إستعداد الجمعية وقدراتها على توفير وسائل إشباع حاجات الأفراد المتباينة .

ومن هذا يتبين أن من العدالة مكافأة رأس المال على مايقدمه من خدمات للجمعية وبخاصة لأن هذه الخدمات لاتقل بحال من الأحوال عن معاملات العضو مع الجمعية ، فاذا كان العضو يكافأ على معاملاته مع الجمعية عن طريق العائد ، فمن المنطق كذلك أن يكافأ رأس المال بالفائدة ، هذا إلى أن الجمعية إذا لم تسمح باعطاء فائدة على رأس المال ، فسيكتفى الأعضاء بالاكتتاب فى سهم واحد من أسهمها ما دام هذا السهم يكفل لصاحبه جميع حقوق العضوية ، ويضمن له نصيبه من العائد على جميع مشترواته ، إذ لا مزية بعد هذا ترغبه فى الاكتتاب فى مزيد من الأسهم ، ومعنى هذا أن يظل رأس المال من الصغر بحيث يعوق تقدم الجمعية ونموها .

وقد حاولت بعض الجمعيات التلب على هذه العقبة ، فقرر الكثير منها إستبعاد الفائدة على رأس المال بالنسبة للسهم لأول الذى يشترك فيه العضو ، وإعطاء فائدة على ما يكتتب فيه العضو مما يزيد على ذلك .

ويعترض كثير من الكتاب التعاونيين على تسمية الفائدة التى تعطى لرأس المال باسم « نصيب فى الربح » وهم يقيمون إعتراضهم على أساس أن القاعدة هى أن رأس المال لا يحصل على نصيب فى الربح . فاذا خص بنصيب فى الربح فقدت الجمعية خاصيتها التعاونية ولو أطلقت على نفسها هذا الإسم . ولهذا كان استعمال الجمعيات لكلمة « نصيب فى الربح » على ما يعطى كفائدة لرأس المال من قبيل الخطأ ، الذى يجب أن تتجنبه الجمعيات التعاونية الحقة .

وعندما أجرت المحنة الخاصة التابعة للحلف التعاونى الدولى بحثها فى التطبيق العملى لمبدأ وضع حد على سعر الفائدة لرأس المال فيما يتعلق بجمعيات التجزئة ، وجدت أن بعض الجمعيات التى أجرى عليها البحث لا تعطى فائدة على رأس المال وأن معدل الفائدة السائد الذى تعطيه بعض هذه الجمعيات هو ٥٪ ، وأن هناك عدداً قليلا من الجمعيات يعطى فائدة يتراوح مقدارها بين ٧و٨٪ كما وجدت أن هناك جمعيات كبيرة خفضت مقدار الفائدة التى تعطيها من ٥٪ إلى ٤٪ .

وأغلب الولايات التى لها قوانين تحكم الجمعيات التعاونية فى الولايات الأمريكية تضع حداً أعلى لمعدل سعر الفائدة على رأس المال . وهذا الحد الأعلى هو ٤ ٪ فى كاليفورنيا وماساتشوستس ، ٦ ٪ فى بنسلفانيا وكولومبيا ومنيسوتا ونيومكسيكو ونورث كارولينا ، ٧ ٪ فى ميتشجان ، ٨ ٪ فى ألاسكا وفرجينيا ، وهناك كثيراً من الفوائد تتراوح بين ٢ ٪ ، ٤٪ ، وأن هناك بعضاً منها لا يعطى أى شىء من الفائدة .

أما فى مصر فقد ترك القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ للنظم الداخلية فى الجمعيات أمر تحديد مقدار الفائدة على رأس المال على ألا يتجاوز ٢٠ ٪ .

من صافى الربح ، ونصت النظم الداخلية للجمعيات على عدم زيادة الفائدة عن ٦ ٪ من القيمة الإسمية للأسهم ، كما نصت على أن الأسهم التى يتمتع أصحابها بهذا الحق هى التى مضى على إصدارها سنة كاملة . وتحتسب أرباح نصف سنة للأسهم التى مضى على إصدارها ستة أشهر على الأقل قبل إنتهاء السنة المالية . ولا يجوز توزيع فوائد الأسهم التى لم تدفع قيمتها كاملة ، كما أجاز المشرع التعاونى عدم تحديد نسبة لفوائد الأسهم . أما فيما يتعلق بالقانون الزراعى فقد نصت الفقرة « أولا » من المادة رقم ١٨ من القانون على أنه « لايجوز توزيع أية فائدة عن الأسهم » .

المبدأ الخامس — التعامل بالنقد

ومن القواعد السليمة التى إتبعها رواد روتشديل قاعدة التعامل بالنقد وعدم السماح بالتعامل بالأجل بيعا أو شراء وكانوا يوقعون الغرامات على المسئولين الذين يخالفون هذه القاعدة ويعتبرونهم غير جديرين بمناصبهم فى الجمعية . فقد ورد بالمادة ٢٣ من قانونهم المعدل « ليس لأعضاء مجلس الإدارة مهما كانت الظروف والأحوال أن يتعاملوا بالأجل بيعاً أو شراء ، بل يجب أن تتم جميع المعاملات نقداً . وإذا تصرف أحدهم بما يخالف هذه القاعدة يكون عرضة لغرامة مقدارها عشر شلنات ، فضلا عن إعتباره غير جدير بالقيام بمهام منصبه » .

والسبب الذى حمل الرواد على التمسك الشديد بهذه القاعدة هو أن متاجر التجزئة الملحقة بالمصانع وقتئذ ومتاجر التجزئة المستقلة ، كانت تشجع البيع بالائتمان لكى تستطيع أن تحتفظ بالعميل ثم تستعبده بعد ذلك بكل ما تحمله كلمة الاستعباد من معان ، فكان يجوز لأصحاب هذه المتاجر أن يطالبوا بحبس المدين ، وكان التهديد بالحبس سيفاً يرهب العميل ، ويمكن أصحاب المتاجر من إستغلال ذلك فى رفع الأسعار .

ولم يكن الرواد أول من طبق مبدأ التعامل بالنقد ، فقد نصت قوانين بعض الجمعيات التعاونية التى كانت قائمة عام ١٨٣٠ على « عدم السماح بالإئتمان أخذاً أو عطاءاً »

وكان أوين وأتباعه يهاجمون البيع الآجل للأسباب الآتية :

١ — أن البيع الآجل يؤدى إلى أن يتقاضى التجار أسعاراً مرتفعة عن السلع التى يبيعونها بوجه عام .

٢ — أن البيع بالأجل يقتضى زيادة الجهود الدفترية ، وفيه مع ذلك إحتمال إعدام بعض الديون مما يؤدى بالمتاجر إلى أن تلجا إلى زيادة رفع أسعارها على السلع المبيعة بالأجل لمواجهة هذا الإحتمال .

٣ — تغرى سياسة البيع بالأجل المستهلكين على زيادة مشترياتهم ، وقد تؤدى هذه الزيادة فى المشتريات إلى حالة يتعذر عليهم فيها موازنة دخولهم فى المستقبل .

ولاشك أن سياسة البيع بالأجل كانت منتشرة فى أنحاء كثيرة من العالم ، وأنها كانت تجلب كثيراً من المتاعب على ذوى الدخل المحدود ، حتى كان يتعذر على كثير منهم الوفاء بالتزاماتهم قبل البائعين . فقد ورد فى تقرير عن نشاط الجمعيات التعاونية بمقاطعة نيو إنجلاند بامريكا عام ١٨٥٠ أن المقاطعة كانت تعانى أشد المعاناة من سياسة البيع بالأجل (١) .

وقد طالب كثير من الكتاب التعاونيين بضرورة التزام الجمعيات التعاونية مبدأ البيع بالنقد والابتعاد عن سياسة البيع بالأجل ، خشية أن يؤدى بها هذا الإنحراف إلى الفشل

(1) The Principles of Rochdale Cooperation and Modern Systems of Credit Training, by Klipzig Vollrath, I.C.A., Agenda 1930. Also see:

Improving Merchandising Practices through Credit Control in American Cooperation, 1939.

والبيع بالنقد له أهداف مادية ومعنوية لا ينبغى تجاهلها ، فان أى جمعية عندما تبيع بالأجل تخاطر بتعريض أموالها للضياع إذا ماعجز المشترى بالأجل عن أداء ماعليه . هذا إلى أن البيع بالأجل يعتبر بمثابة حبس لجانب من الأموال الحاضرة للجمعية وهذا من شأنه أن يعوق توسعها فى خدمة أعضائها وقد يضطرها إلى الإقتراض وشراء بضائعها بالأجل ، ممايؤدى إلى رفع الأسعار وبالتالى إلى إنخفاض العائد .

ومن ناحية الأعضاء كذلك نجد العضو الذى يشترى بالأجل معرضاً للوقوع فى إرتباكات مالية نتيجة لاختلال التوازن بين دخله ونفقات معيشته ، فان كثيراً من الناس يصعب عليهم مقاومة إغراء الشراء بالأجل ، فيقعون فى ذل الإستدانة ويجدون فى هذا الذل قيوداً أو أغلالا لايستطيعون الخلاص منها ، وفى ذلك يقول شارل جيد أن عادة الشراء بالأجل تحمل فى طياتها العبودية للعامل وأسرته . والتعبير بكلمة عبودية لاينطوى على أدنى مبالغة ، ذلك لأن الشخص المدين للبقال والخباز لايستطيع أن يشكو من إرتفاع أسعار البضائع أو أوزانها أو أنواعها ، كما أنه لا يستطيع أن يتعامل مع غير الدائنين له من البقالين والخبازين . وفى هذه الحالة يكون مجبراً على قبول كل مايقدم إليه خوفاً من قفل حسابه وإذا لم تتح له أدنى فرصة للتخلص من هذا الدين فقد يفقد الأمل ، ويهجر بيته ويرحل سراً عن المنطقة !

وعلى ضوء هذه الحقائق الملموسة وجد التعاونيون أنه من الضرورى أن تتمسك الجمعية بمبدأ البيع لأعضائها نقداً ، ليتعودوا أن يعيشوا فى حدود مواردهم . وفيما يلى بعض المزايا المادية لمبدأ التعامل بالنقد :

المزايا المادية :

١ — تتمكن الجمعية التى تتعامل بالنقد من الحصول على الخصم النقدى على مشترياتها من المنتجين المحليين وأصحاب المصانع .

٢ — يقلل التعامل بالنقد من المصاريف الدفترية .

٣ — يستبعد فى التعامل بالنقد إحتمال إعدام بعض أموال الجمعية .

٤ — يوفر التعامل بالنقد مصاريف التحصيل .

٥ — لا تضطر الجمعية إلى الإقتراض وما يترتب عليه من فوائد تدفعها للمقترضين لأن أموالها تظل حاضرة .

المزايا المعنوية :

١ — التعامل بالنقد يرضى خير طبقات العملاء ، وهم الذين يدفعون أثمان مشترياتهم نقداً .

٢ — يعتبر مبدأ التعامل بالنقد أفضل وسيلة لتطبيق العدالة والمساواة فى المعاملة بين جميع العملاء .

٣ — التعامل بالنقد ييسر مهمة المدير ويدرأ عنه ما قد يقع فيه من حرج نتيجة لسماحه لبعض العملاء دون البعض بالتعامل بالأجل ، وقد يؤدى هذا الموقف إلى أن تصبح الفئة الأخيرة من أعداء التعاون .

٤ — البيع بالنقد يلقى عن كاهل المدير أعباء المشاكل التى تنجم عن البيع بالأجل من الجمعية وبذلك يتفرغ للنهوض بشئونها .

٥ — يتعود أعضاء الجمعية وعملاؤها ، إذا ما كان البيع بالنقد ، على أن يعيشوا فى حدود مواردهم .

ومع ذلك فقد تضطر بعض الجمعيات التعاونية للتجزئة أن تبيع بعض السلع للأعضاء بالأجل وبخاصة إذا كانت من السلع التى تستهلك فى أمد طويل مثل أثاث المنزل وأجهزة الراديو وآلات الحياكة . . وغيرها من السلع والأدوات التى لا يكون فى مقدور العضو شراءها من دخله الأسبوعى أو دخله الشهرى ، وهى فى ذلك تحاول مجاراة كثير من الشركات التى تعمل على تنشيط حركة البيع فيه باتباع طريقة « البيع مع الإحتفاظ بحق الملكية » .

وإذا كان تطور التجارة وضرورة مواجهة المنافسة الواقعة أو المحتملة وإرتفاع مستوى المعيشة مما يستدعى أو يبرز إعادة النظر فى مبدأ البيع بالنقد بحيث يسمح للجمعية أن تتعامل بالأجل فيجب أن يوضع لائتمان كل عضو حداً أعلى يتناسب مع مايساهم به فى رأس المال . ونرى أنه لامانع إطلاقاً من أن يعطى العضو إئتمانا يتناسب مع ما يقدمه من ضمانات تكفل للجمعية الحصول على حقها كاملا إذا استدعت الظروف ذلك ، على أن يكون الإئتمان فى أضيق الحدود الممكنة ، وأن يكون قاصراً على السلع التى تستهلك فى الأمد الطويل على أنه من الأفضل الأخذ بنظام سليم للاقراض التعاونى ، وذلك بان يقترض أولئك الذين يعوزهم المال لشراء السلع الغالية الثمن من مؤسسات تعاونية للاقراض فى حدود الضمانات الواجبة ثم يشترون بالنقد ما يحتاجون إليه من الجمعية .

وقد أجاز القانون التعاونى للجمعيات التعاونية فى مصر فى المادة رقم ٦٠ من القانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ . أن تبيع بالنسيئة لأعضائها ، وحرم عليها البيع بالنسيئة لغير الأعضاء . وورد فى اللائحة التنفيذية للقانون الحدود التى يجب على الجمعيات الإلتزام بها ، وتتلخص فيما يلى :

(أ) أن يكون البيع بالنسيئة مقصوراً على جمعيات الإستهلاك التى يكون أعضاؤها من العمال أو الموظفين .

(ب) أن يكون الضمان قبول الخصم من المرتب أو الأجر وقبول الجهات التى يعملون فيها إجراء هذا الخصم .

(ج) ألا يجاوز ثمن ما تبيعه الجمعية بالنسيئة للعضو أكثر من $\frac{3}{4}$ من مرتبه أو أجره الشهرى .

(د) ألا يزيد مجموع ما تخصصه الجمعية للمبيعات الآجلة على ٥٠ ٪ من رأس المال المسهم والإحتياطى خلال السنة .

كما أن البند الثانى من المادة رقم ١٣ من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٩ بشان الجمعيات التعاونية الزراعية ينص على «تنظيم حصول الأعضاء على القروض العينية والنقدية اللازمة لزراعة أراضيهم وإستغلالها » .

المبدأ السادس — الحياد السياسى والدينى :

الغرض من هذا المبدأ هو أن تبتعد المنظمات التعاونية كشخصية معنوية عن أن تربط نفسها بحزب سياسى قائم أو بهيئة من الهيئات الدينية القائمة . وسببه هو الخوف من أن يؤدى مثل هذا الإرتباط إلى معاداة الأعضاء الذين ينتمون إلى أحزاب أو هيئات أخرى للجمعية ، وبذلك تفقد الحركة التعاونية جاذبيتها ويبعد عنها الهدف الذى تتوخاه من توجيه دعوتها إلى جميع أعضاء المجتمع الإنسانى فى الوسط الذى تعمل فيه .

وقد كرر رواد روتشديل مراراً أهمية إعتناق مبدأ الحياد السياسى والدينى وكانوا ينتهزون الفرص لإعلان رأيهم هذا عندما يثار جدل أو نقاش حول هذا الموضوع . ومما يوضح سياستهم القرار الذى أصدرته

جمعيتهم العمومية فى ٧ أكتوبر سنة ١٨٦١ وقررت فيه تمسكها بهذا المبدأ . وقد كتب « إبراهام هاوارد » رئيس الجمعية وقتئذ فى إحدى الصحف يعلن أن من بين ماتتضمنه مبادىء روتشديل ما يلى :

١ – ليس للجمعيات أن تستعلم عن معتقدات من يرغبون فى الإنضمام إلى عضويتها أو عن مذاهبهم ، يستوى فى ذلك جمعية روتشديل والجمعيات الأخرى فى مختلف أنحاء البلاد .

٢ – تأخذ جمعية روتشديل بعين الإعتبار أن أعضاءها مختلفون من حيث المذاهب السياسية والمعتقدات الدينية ، وهذا يمنعها من أن تطبق أو تسمح بحدوث شىء فى مجالسها يستشف منه معنى التحيز لفئة دون أخرى .

وهذه السياسة تتفق مع ماسبق أن صرح به مستر كوبر عام ١٨٦٠ وكان سكرتيراً للجمعية ، فقد ذكر :

أن الحركة التعاونية التى ينتمى إليها أعضاء هذه الجمعية لاتميل إلى التدخل فى الإختلافات السياسية أو الدينية بين أعضائها ولكنها تعمل على توثيق العلاقات بينهم عن طريق الإستفادة من مواهبهم وإمكانياتهم لمصلحتهم الخاصة ولمصلحة المجموع

والواقع إن تطبيق مبدأ الحياد السياسى والدينى بالمفهوم الذى كان يوضحه الرواد الأوائل يعتبر من الأهمية بمكان إذا أريد للحركة التعاونية أن تحقق أهدافها فى خلق مجتمع ديمقراطى متعاون يعمل أفراده جميعاً لما فيه مصلحتهم الخاصة ومصلحة مجتمعهم الذى يعيشون فيه . فانه مهما كانت درجة الإختلاف

فى المعتقدات ووجهات النظر فان ذلك لا يمنع من أن يضم الأفراد جهودهم الإختيارية للقيام بعمل إيجابى من شانه أن يخلق جواً من الصداقة والود بين ذوى الاراء والمعتقدات المتباينة ، لأن هذا يساعد على خلق سلوك إجتماعى رفيع ، وغرس بذور لتقاليد جديدة تمحو الآثار السيئة التى خلفتها عهود الإقطاع وتنشر المحبة والأخاء بين الناس .

ونعتقد أن هذا ماكان يهدف إليه أحد التعاونيين اليابانيين عندما سئل عن التعاون فقال « أنه مبدأ المحبة يعمل فى النشاط الإقتصادى» . فبالمحبة والألفة والتضامن التى يخلقها الحياد والبعد عن إثارة الخلافات الحزبية والدينية يمكن التعاون من أن يخلق رجالا على جانب كبير من الشعور بالمسئولية . وفى ذلك يقول أحد التعاونيين : « إن التعاون يهدف إلى خلق الرجال ، الرجال الذين يشعرون بالمسئولية الفردية والمسئولية الجماعية ويستطيعون أن يرتقوا فرادى ومجتمعين إلى حياة شخصية كاملة وحياة اجتماعية كاملة » .

وتعتبر الحركة التعاونية فى السويد « كعبة التعاون » فى العالم ، مثلا يحتذى فى التمسك بسياسة الحياد والمحافظة على مصالح أعضائها ، فقد حافظت على هذه المصالح دون أن تفكر فى دخول المعارك الإنتخابية لإختيار من يمثلها فى البرلمان وإنما حازت ثقة الجميع ، بما فيهم أعضاء الأحزاب الرئيسية هناك . . فالجميع يستشعرون المفهوم الحقيقى للأخوة فى الوطن على منابر التعاون ، وعلى إستعداد دائماً لتاييدها بغض النظر عن إختلافاتهم السياسية . . وعن طريق هذه الثقة أيدها الشعب وساعدها كثيراً من ممثلى مختلف الأحزاب ، وصارت مثلا يحتذى إلى جانب ما حققته من نتائج ساعدت على إرتفاع مستوى المعيشة فى البلاد ، فهى تقوم بدور فعال

فى الإحتفاظ بمستوى منخفض للأسعار ، وقد نجحت كذلك فى أن تجعل المنافسة حية ونشطة لمصلحة المستهلكين جميعاً ، كما نجحت فى تهيئة الفرص أمام المواطنين لكى يعيشوا حياة شريفة ، وفى العمل الدائب المستمر على تحسين المستوى الإجتماعى للمجتمع . . الأمر الذى ندعو معه التعاونيون فى شتى أنحاء العالم إلى أن يحتذوا بالسويد ، ويتمسكون باسلوبها

وعلى الرغم من أن مبدأ الحياد السياسى والدينى إعتبر فى التقسيم الرسمى للمؤتمرات التى دعى إليها الحلف التعاونى الدولى من المبادىء التى لايمنع عدم الأخذ بها من أن تبقى للجمعية صفتها التعاونية ، ويكون لها حق الإنضمام إلى الحلف ، فان اللجنة التى وكل إليها أمر بحث مبادىء روتشديل ، إقترحت على الجمعيات أن يمتد العمل بمبدأ الحياد السياسى والدينى ، بحيث يشمل على قدم المساواة النوع والجنسية ، كما أعربت عن إعتقادها بان الحياد السياسى والدينى لا يعتبر مظهر قصور من التعاونيين فى الدفاع عن مصالحهم الإقتصادية المشروعة ، وإنما هو نوع من تقوية هذا الدفاع ، وذلك لما تتمتع به الحركة من حرية نتيجة لعدم تبعيتها لأى حزب من الأحزاب أو جماعة من الجماعات . وقدرتها على تعبئة جهودهم جميعاً تحت مبدأ وحدة المصالح الإقتصادية الإجتماعية المشتركة .

وإذا كانت الأحزاب فى مصر فى مختلف العهود فيما مضى ، كانت تحاول أن تستغل الحركة التعاونية لأغراض حزبية ، فكانت تعقد المؤتمرات التعاونية ، لا بقصد نشر الوعى التعاونى والثقافة التعاونية أو بحث نواحى الضعف فى الحركة والعمل على تقويتها ، وإنما لغرض الدعاية للأحزاب القائمة بالحكم ومهاجمة الأحزاب المعارضة ، ونحن لا ننكر أنه كانت توجد أصوات تعمل للتعاون وجهود صادقة تبذل من أجله ولكنها ،

كانت أصوات قليلة وجهود فردية محدودة لم تستطع أن تؤثر أو تحقق أهدافها وسط خضم التيارات الحزبية والإنقلابات الوزارية التى كانت تتوالى .

ونعتقد أن الخلافات الحزبية فيما مضى وعدم توافر الكفايات الفنية والإدارية أدت إلى ضعف الحركة التعاونية فى مصر ، ومن مظاهر ذلك أنه كان إذا صدر تشريع فى عهد وزارة من الوزارات لصالح الحركة ، تهاونت الوزارة التى تاتى بعدها فى تنفيذه ، وتوانت عن توفير قوة الإشراف اللازمة للتوجيه والرقابة ، وإذا أدعت وزارة من الوزارات أنها رعت الحركة وأعانتها ، فقد كان ذلك باقامة المشاريع المرتجلة التى تغدق فيها أموال الشعب فى تبذير وإسراف معيبين ، دون توخى أحكام الرقابة ، أو التاكد من إقراض الأموال للناجح من الجمعيات . كما أن التطاحن الحزبى هو الذى كان يدفع إلى مقاعد مجالس الإدارة من ليست لديهم القدرة والكفاية على إدارة الجمعيات ، بل أن العصبية والنفوذ الحزبى كانا السبيل إلى الوصول إلى هذه المراكز ، وترتب على ذلك أن الجمعيات كانت تدار لصالح هذه العصبيات وذوى النفوذ من رجال الأحزاب .

وإنه لما يبشر بالخير ، أن التعاون صار من مقومات مجتمعنا الحديث ، والدولة تبذل جهوداً صادقة فى سبيل نشره وتدعيمه وتنقيته من العناصر التى تقف دون تحقيق أهدافه السامية . وكذلك برزت من بين أصحاب المصلحة الحقيقية فى التعاون قيادات تكافح كفاحاً مستمراً من أجل تصحيح الأوضاع ، وتؤمن بالإسلوب العلمى فى إعادة تنظيم البنيان التعاونى ، بحيث تتحقق شعبية الحركة وقدراتها على تعبئة جهود جميع

أعضائها ، والأمل أن تؤدى هذه الجهود إلى خلق المجتمع التعاونى الذى يتآلف ويتكاتف أفراده عن طريق ضم جهودهم الإختيارية فى المنظمات التعاونية مستهدفين فى ذلك مصلحتهم الخاصة ومصلحة مجتمعهم الذى يعيشون فيه .

المبدأ السابع — التعليم التعاونى :

يرجع الإهتمام بالتعليم التعاونى إلى التعاونيين القدامى الذين آمنوا به ، ورأوا فيه وسيلة ناجحة لإقامة مجتمع تعاونى سليم ، فبذلوا جهودا محمودة نحو نشر التعليم بوجه عام والتعليم التعاونى بوجه خاص ، وتعتبر مدرسة نيولانارك التى أقامها روبرت أوين مثلا حياً لما بذل من جهود فى هذه الناحية .

وقد قام هؤلاء التعاونيون القدامى بطبع كتب ومذكرات وإصدار مجلات والقاء محاضرات على زملائهم التعاونيين لشرح القواعد والأسس التى تقوم عليها الحركة التعاونية . وكان من أهدافهم إقامة مدارس وكليات تعاونية وذلك قبل أن يؤسس رواد روتشديل جمعيتهم المشهورة .

ونحن إذا ألقينا نظرة على مصدر الحركة التعاونية الحديثة ، رأينا أن رواد روتشديل قد إهتموا بالتعليم منذ قيام نظامهم ، فقد ورد فى نظام الجمعية أنها « ستسعى فى أقرب فرصة إلى تنظيم قوى الإنتاج والتوزيع والتعليم والإدارة[1] » .

وكانت جهودهم فى هذا الجانب تسير فى تناسق يتفق مع أغراض الحركة المثالية ، بل لقد إتسعت هذه الجهود حتى كان من آثارها إنشاء وإدارة مكتبة ، يذكر هوراس جريسلى عنها أنها كانت تحتوى على خمسة آلاف مجلد من الكتب المختارة بعناية ، وعلى غرفة للمطالعة مزودة

(1) The Cooperative Movement in Britain by E.Tophan and J.A. Hoagh Longmans Gerrn and Co.London 1948.

بالصحف والمجلات يقرؤها الأعضاء وعائلاتهم بالمجان ، وكذلك نظموا فصولا دراسية مسائية فى الوقت الذى كان فيه التعليم الأولى الإجبارى لاوجود له . وكان هناك كثير من التعاونيين القدامى لا يعرفون القراءة والكتابة ، فاقيم لهم نظام تبادل المعرفة لتثقيفهم ومحو أميتهم وذلك بان يقوم الملمون بالقراءة والكتابة من الأعضاء بالتدريس لزملائهم الأميين .

وقد عقدت مؤتمرات سنوية فى مختلف المدن الإنجليزية للعناية بالناحية التعليمية فى الحركة التعاونية ، فلم يخل مؤتمر من هذه المؤتمرات من قرار يطالب فيه الجمعيات التعاونية بصفة عامة ، والأجهزة التعاونية المسئولة عن رعاية الحركة بصفة خاصة ، ببذل أقصى الجهود لنشر التعليم التعاونى والعمل على تدريس المواد التى تنفع التعاونيين .

ويضيق بنا المجال هنا عن إستقصاء الجهود التى بذلها التعاونيين لإبراز أهمية التعليم بصفة عامة ، والتعليم التعاونى بصفة خاصة ويكفى لإبراز هذه الأهمية أن نذكر فى هذا الشان ما قاله أحد التعاونيين :

« قيل عن التعاون أنه حركة إقتصادية تسعى إلى تحقيق أغراضها بوسائل تعليمية . ونحن إذا عكسنا العبارة وقلنا أن التعاون حركة تعليمية تسعى إلى تحقيق أغراضها بوسائل إقتصادية لاستقام المعنى وكان نصيبه من الحق نصيب ذلك القول » .

وقد آمنت الحركة التعاونية فى شتى أنحاء العالم بأن التعليم التعاونى هو سبيلها إلى خلق مواطنين صالحين لأمتهم ، يسند بعضهم بعضاً بروح بعيدة عن الأنانية والإنتهازية ، شعارها الفرد للمجموع والمجموع للفرد ، بل آمنت بأنه الضمان للسير بالحركة فى الإتجاه السليم ، فعمدت بكل الوسائل إلى نشر مبادئه ونظرياته ، وكيفية تأسيس جمعياته وتنظيمها وإدارتها

ولم تقتصر على هذا ، بل أنشأت لذلك مدارس ومعاهد تعاونية وضمنت مراجعها المواد التى ترتبط بالتعاون إرتباطاً وثيقاً ، وتكفل تخريج أعضاء مزودين بثقافة علمية تكفل لهم النجاح فى المسئوليات التى يضطلعون بها داخل الحركة . ويكاد يجمع التعاونيون على أن خير وسيلة لنجاح الحركة التعاونية هو نشر التعليم بصفة عامة والتعليم التعاونى بصفة خاصة ، وفى هذا المعنى يقول أحد كبار التعاونيين « هـ. إلدن » وهو من السويديين

« إذا أتيحت لنا فرصة أن نبدأ حركتنا من جديد ، وكان علينا أن نختار بين أحد شيئين : البدء دون رأس مال ، ولكن بموظفين وأعضاء مستنيرين ، أو البدء برأس مال كبير وموظفين غير واعين ، فان تجاربنا تملى علينا أن نختار الطريق الأول » .

ولا شك أن التعاونى السويدى يعنى بقوله « دون رأس المال » رأس المال الكبير .

والتعليم التعاونى يعنى بالتدريب إلى جانب عنايته بالثقافة التعاونية . والمقصود بالتدريب ، التدريب الشامل لجميع عناصر الحركة إبتداء من العضوية فى الجمعيات إلى مناصب مجالس الإدارة فيها ، وتحرص الدول التى تاخذ بأسباب التقدم على العمل لسد هذا النقص فى حركتها ، وليس أدل على ذلك أنه عندما عقد الحلف التعاونى مؤتمراً فى سيلان عام ١٩٥٠ ، وكان يضم قادة الحركة التعاونية فى آسيا طالب زعماؤها بانشاء مكتب إقليمى فى المنطقة ليساعد على تدريب العمال التعاونيين وعلى تزويد الحركة بالكتب والأفلام وعلى إختيار بعض الشباب للتعليم فى البلدان التى تتميز بقوة الحركة التعاونية فيها .

ونكاد نعتقد أن الحركة التعاونية لن تبلغ نصيبها من التقدم والنجاح إلا إذا كان هناك تجارب عام نحو نشر الثقافة التعاونية فى شتى مراحل التعليم ، بمعنى أن تبدأ الثقافة التعاونية فى المرحلة الإعدادية بتلقين الجيل الجديد المبادىء التعاونية طبقاً للأساليب العصرية الحديثة فى التعليم ثم يزاد قدر هذه الثقافة فى المرحلة الثانوية حتى تبدأ المرحلة الجامعية ، وهنا يجب أن تعمل الجامعات كما تعمل زميلاتها فى الخارج ، على إخراج قادة للقطاع التعاونى لايقل مستواهم فى هذا النوع من التعليم عن مستوى ماتخرجهم للقطاعات الأخرى ، على أن يكون القادة على جانب كبير من الإيمان برسالة الحركة التعاونية وأهدافها ودورها الفعال فى بناء المجتمع الحديث . فان هذا الإيمان هو الذى يجعلهم يقبلون عن طيب خاطر أن يربطوا مستقبلهم بها ، ولا يترددون فى التقدم للعمل فيها ، فما لا شك فيه أن الحركة التعاونية أشد ماتكون حاجة إلى هذا الدم الجديد الذى يغذيها بكفايته ، وحيويته ونشاطه .

ويحسن أن تكون هناك علاقة مستمرة وثيقة بين الجامعات والحركة التعاونية . ولا شك أن الجامعات ترحب بالتعاون مع الهيئات التعاونية فى بحث مشاكلها وإيجاد الحلول لما يقابلها من صعاب . كما أنه لاشك فى أن قوة الحركة التعاونية فى الخارج ترجع إلى هذا الإتصال الوثيق ، وكثيراً من الأبحاث التى أخرجتها الجامعات فى الخارج تدل على مدى قوة هذا الإتصال والتعاون .

ويحسن كذلك أن تعمل جميع الأجهزة الإرشادية فى الدولة على التعاون مع الأجهزة التعاونية العليا فى نشر التعليم والثقافة التعاونية ، فتبذل مع الإتحادات أقصى جهودها فى هذا الميدان ، وقد يكون من

المفيد فى هذا الشان أن تتعاقد الإتحادات مع الصحف الواسعة الإنتشار على إستئجار ركن معين فيها تتابع فيه نشر أخبارها . ولها بعد ذلك ، وعندما تنمو الحركة ويشتد عودها ، أن تستقل بصحف ومجلات خاصة .

وهناك فئة على جانب كبير من الأهمية يحسن الإنتفاع بها فى هذا المجال وهى : فئة الوعاظ والأئمة وغيرهم ممن يقومون بدور التوجيه والإرشاد فى الشعب فهؤلاء ينبغى أن تطور معلوماتهم وتنظم لهم دراسات سريعة يلمون فيها بحقيقة الحركة وأهدافها ونظمها لكى يستطيعوا عن طريق إتصالهم اليومى بعامة الشعب أن يثقفوهم ويبصروهم بحقيقة الحركة وأهدافها .

وإذا أضفنا إلى ما تقدم تطوير البرامج الإذاعية والتليفزيونية حتى تخصص جانباً منها لنشر الفكرة فى برامج خفيفة مسلية للشعب تارة ، ولأحاديث يقوم بها بعض المتخصصين تارة أخرى ، أمكن عن طريق كل ذلك أن نعوض مافاتنا ، وأن نؤمل خيراً فى إقامة مجتمع تعاونى على أساس سليم نفخر به فى القريب إن شاء الله ، بل أن الأمل كبير فى أن تقوى الحركة فى بلادنا وأن تمتد بعد ذلك جهودنا التعاونية لمساعدة المتطلعين الينا من شعوب أفريقيا وآسيا .

ويلاحظ أن الفقرة رابعاً من المادة رقم ٢٢ من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٩ والتى توضح توزيع صافى الفائض المتحقق من الأعمال الجارية خلال السنة المالية للجمعية ، تنص على تخصيص ٥ ٪ للتدريب التعاونى فى منطقة عمل الجمعية ، أو داخل المحافظة التابعة لها .

الحلف التعاونى الدولى ومبدأ التعليم :

لعل من الأهمية بمكان « أن نوضح أن المفاهيم الخاطئة التى سادت فى كثيراً من الدول النامية ، سواء فى أفريقيا أو آسيا أو أمريكا اللاتينية ، فيما يتعلق بالتعليم التعاونى ، وإعتباره فى كتابات التعاونيين من المبادئ الثانوية ، الأمر الذى ترتب عليه أن الحركات التعاونية فى هذه الدول لم تقم بجهد ملموس فيما يتعلق بنشر التعليم التعاونى على مستوى أعضائها ، أو أعضاء مجالس إدارتها ، أو الأحياء التى تتواجد فيها ، أو الإتصال بالحكومات لكى تجعل من التعاون مادة ضمن مواد الدراسة فى مختلف مراحل التعليم ، أو إقامة معاهد وكليات تعاونية .. إلى غير ذلك من وسائل نشر التعليم والثقافة على كافة المستويات ، كل مستوى بالقدر المناسب له .. وكان من نتيجة ذلك أن الجمعيات التعاونية فى هذه الدول نشات وقامت على أساس عضوية غير واعية وغير مستنيرة وغير عارفة بحقيقة التعاون وفلسفته وأهدافه ، الأمر الذى أدى إلى فشل الجمعيات التعاونية فى مختلف هذه الدول .

وفى الحقيقة ، فان مصر قامت بدورها فى الكشف عن الخطأ السائد فى هذا المجال ، وأوضحت خطأ تقسيم المبادئ إلى مبادئ أساسية وثانوية ، وخطأ إعتبار التعليم التعاونى مبن المبادئ الثانوية ، وأنه لاينبغى إطلاقاً أن يحدث خلط فى المفاهيم نتيجة للمناقشات التى دارت فى مؤتمرات الحلف التعاونى الدولى فى عام ١٩٣٠ ، ٣٤ ، ٣٧ فيما يتعلق بالمبادئ التى ينبغى أن تتوافر فى قمة التنظيمات التعاونية فى مختلف الدول والتى تريد أن تنضم للحلف التعاونى الدولى ، وكانت آراء اللجان تطالب باعتبار المبادئ السبعة وحدة واحدة لاتتجزأ ، إستنادا إلى أنها من أساسيات القانون النظامى لجمعية روتشديل ، غير أن المندوبين البريطانيين بحجة إختصار

المبادئ نادوا بامكان إدماجها فى أربعة مبادئ .. الأمر الذى دفع اللجان إلى تكرار توضيح أهمية وحدة المبادئ السبعة ، ثم تأكيد أنه إذا كانت شروط الإنضمام إلى الحلف الدولى تتطلب ضرورة توافر المبادئ الأربعة الأساسية الأولى ، إلا أن جميع الجمعيات التعاونية مطالبة بتطبيق المبادئ السبعة ، لأنها وحدة واحدة لا تتجزأ .

وإحقاقاً للحق ، فان كثيراً من الدول الإشتراكية قامت بجهد مشكور فى هذا المقام ، وأقامت ندوات علمية لتسهم بقدر فى توضيح أهمية التعليم ووضعه فى مقدمة المبادئ إذا أردنا للتنظيمات التعاونية التقدم والنجاح .

كما وأن من الجهود المشكورة فى هذا المقام ، ماقامت به جامعة كاليفورنيا بامريكا ، إذ أنها كلفت أستاذين عالمين من أساتذتها فى الإقتصاد الزراعى وهما : « بروفسور هـ . أ . أردمان » و « بروفسور ج . م . تبنلى » للقيام ببحث موضوع المبادئ التعاونية وعلاقاتها بنجاح أو فشل الجمعيات .. ونشرت جامعة كاليفورنيا هذا البحث فى نشرة خاصة تحت رقم ٧٥٨ من نشرات البحوث التجريبية فى المجال الزراعى لجامعة كاليفورنيا .. وقد تضمن هذا البحث الرجوع إلى مؤتمرات الحلف التعاونى الدولى ، وأن مادار فيه يؤكد وحدة المبادئ التعاونية السبعة ، وأن عدم الإخلال بها فيما مضى ، ووفقاً للظروف التى كانت قائمة وقتئذ تعتبر من أساسيات نجاح الجمعيات ، وأن التعليم التعاونى إبتداء من الجهود التى بذلها « روبرت أوين » الذى يعتبر نبى التعاون فى العالم ، إلى الجهود التى بذلها « دكتور وليم كنج » .. إلى الجهود والأساليب العلمية التى قام بها رواد روتشديل ، تؤكد أن التعليم التعاونى كان فى طليعة ما اهتموا به ، وأنه ساعد على نجاحهم ، غير أن العالمين الأمريكيين أكدا أن الظروف الإقتصادية والإجتماعية المتغيرة فى العالم تتطلب ضرورة إضافة مبادئ إلى المبادئ التعاونية ،

واقترحا إضافة أربعة مبادئ جديدة لنجاح الجمعيات ، هذه المبادئ هي : القدرة التمويلية في إطار الهيكل التعاوني القانوني ، والإستناد إلى جهاز قوى للمحاسبة والمراجعة ، وكفاءة الإدارة ، والقيادة النشطة .

وقد أدت هذه الجهود جميعاً إلى أن يستجيب الحلف التعاوني لهذه الأصوات التي تنادي بالحق بضرورة تصحيح الأوضاع والمفاهيم على صعيد البنيان التعاوني الدولي ككل ، بدلا من هذه الجهود الفردية التي تبذل في كل مجتمع على حدة ، وكان أن اتخذت اللجنة التنفيذية المنبثقة عن الحلف التعاوني الدولي قراراً في عام ١٩٦٣ باعادة بحث موضوع المبادئ التعاونية ، خاصة وأن الفترة التي أعقبت دراسات الحلف السابقة في عام ١٩٣٧ قد صاحبها تطورات كثيرة على الصعيد العالمي ، هذا بالإضافة إلى إنضمام العديد من الدول التي ينبغي أن يسمع رأيها في هذا المجال .. وقد اتبع الحلف نفس الأسلوب الذي أتبع في المؤتمرات السابقة التي ناقشت مبادئ التعاون من حيث توجيه استمارات إلى التنظيمات التعاونية في شتى أنحاء العالم ، ثم القيام بتحليلها وتبويبها واستخلاص النتائج منها .

والذي يعنينا في هذا المقام أن الردود أكدت أهمية التعليم التعاوني وأنه إذا كانت هناك مبادئ أساسية للتعاون ، فان أهم المبادئ الأساسية هو مبدأ « التعليم التعاوني » ، وأنه ينبغي على الجمعيات التعاونية أن تخصص للاعتمادات اللازمة للتعليم التعاوني ، وأن تمتد جهودها في هذا المقام ، ليس فقط إلى الأعضاء والقوى الوظيفية العاملة في التعاونيات ، بل إلى الجمهور العريض أيضاً ، وينبغي أن يتضمن التعليم التعاوني ، المبادئ والتطبيقات وعلى وجه الخصوص أساليب الممارسة الديمقراطية والنشاط الإقتصادي .

كما ولا ننسى فى هذا المقام أن الحلف التعاونى الدولى ، تأكيداً من جميع الأعضاء الدول المنتمين إليه لمفهوم دولية التعاون ، أضاف فى قراراته مبدأ جديد للمبادئ التعاونية ، وهو مبدأ « تنمية العلاقات الدولية » .

المبدأ الثامن — تطبيق الإدارة العلمية :

يتفق علماء التعاون فى شتى أنحاء العالم على أن التنظيمات التعاونية ، تنظيمات تستهدف تحسين الشئون الإقتصادية والإجتماعية لمجموع الأعضاء الذين ينتمون إليها ، وأن هذه التنظيمات إذا كانت تعمل وفقاً لفلسفة التعاون وأهدافه ، فانها ينبغى أيضاً أن تطبق الأساليب التى يمكن عن طريقها تحقيق هذه الأهداف ، وهناك إجماع على أن التعاون يستطيع أن يعيش جنباً إلى جنب مع غيره من أوجه النشاط المماثل ، وأنه وسيلة لتحقيق هدف ، وأنه من أجل تحقيق أهدافه عليه أن يساير المتغيرات العالمية التى يكون لها أثر كبير فى تحقيق كفاءة التشغيل ، مع إعطاء أكبر قدر من الإهتمام للاعتبارات الإنسانية ، خاصة وأن التعاون نشأ أساساً من أجل الفرد ، وإفساح المجال أمامه لكى يعيش حراً عزيزاً كريما فى مجتمعه ، فى إطار من التضامن والتضافر والعمل مع المجموع ، بحيث يكون الفرد فى خدمة المجموع ، والمجموع فى خدمة الفرد ، والجميع فى خدمة الهدف المشترك والصالح العام ، الذى ينبغى تغليبه ووضعه فوق كل إعتبار .

ومن هذا المنطق فانه ينبغى على التعاونيين أن يفهموا جيداً أن الجمعيات التعاونية أيا كان نوعها ، وسواء أكانت جمعيات للانتاج أوجمعيات للاستهلاك ليست إلا منظمات إقتصادية يجب أن ترتفع بمستوى كفايتها إذا أرادت أن تقف على أقدامها وتحقق أهدافها فى ميادين نشاطها ، وتتفوق على منافسيها من المشروعات التى تقوم بنشاط مماثل .

والواقع أن الكفايات الفنية والإدارية تعتبر من أهم العوامل التى

تساعد على تحقيق هذه الأهداف ، ولهذا يحسن الإسراع باتخاذ الخطوات الإيجابية نحو إخراج جيل من الإداريين التعاونيين الذين يعرفون كيف يستفيدون من الكفايات الإنسانية التى تعمل تحت إدارتهم :. وكيف يستخدمون هذه الكفايات بحيث يوحدون بين صفوفها ، وينسقون من جهودها ، ويخلقون بينها روح الفريق ، ويوجهونها نحو تحقيق أهداف التعاون المنشودة .

ولاشك أن ذلك يتطلب أن يكون هؤلاء الإداريون من الطبقة التى التى تزودت بالثقافة الإدارية والعلمية ، وممارستها من الناحية التطبيقية حتى يستطيعوا أن يطبقوا مبادئ الإدارة العلمية فى إدارة الجمعيات التعاونية .. ومن المعروف الآن لكل باحث ودارس فى علم التنظيم والإدارة ، أن مبادئ الإدارة العلمية قد عم تطبيقها فى الخارج تقريباً فى مختلف أنواع المشروعات .

قد يرى بعض التعاونيين أنه ليس هناك حاجة إلى الإهتمام بضرورة توافر هذه الكفايات بحجة صغر حجم معظم هذه الجمعيات ، فان أى فرد من وجهة نظرهم متى كان على جانب قليل من الخبرة يستطيع أن يقوم بتصريف شئونها .. ولكن هذا دون شك رأى خاطئ ، فانه لا يؤثر فى أساس التنظيم والإدارة أن تكون الجمعية صغيرة أو كبيرة .. فان المطلوب فى كلتا الحالتين هو تحقيق غرض محدد ، وتنفيذ سياسة معينة ، وهذا يقتضى ضرورة توفير الكفاية ، وفى إعتقادى أن عدم الإهتمام بالناحية التنظيمية والإدارية فى هذه الجمعيات هو السبب فى تعثر خطوات الكثير منها وفشلها .

والان ونحن نستهدف خلق مجتمع الكفاية فى ظل تطورنا الإشتراكى الذى يؤمن بالفرد ، وقدرته على إعادة تشكيل الحياة ، ويحمل الشعب

بأسره أمانة العمل فى إطار الوحدة الوطنية ، لخلق جيل يتصف بالقدرة والكفاية ويستطيع أن يحقق آمال الشعب فى مجموعه ، ويمكنه من حقه الأصيل فى حياة قائمة على دعائم متينة من الحرية والعدالة ، وهو حق مستمد من كرامة الحق ذاته ومن قداسته .

ومن أجل تحقيق ذلك رسمت الطريق ، فاعتمد التطبيق الإشتراكى على التعاون فى مجالات كثيرة ، أعتمد على التعاون فى مجال الإستهلاك بغرض حماية المستهلكين .. وفى مجال الإنتاج بغرض رفع مستوى صغار المنتجين وزيادة الإنتاج القومى، وخاصة فى الزراعة وفى الإنتاج الحرفى ، وتأكد المعنى من أن الأسلوب التعاونى يتمشى مع روح إشتراكيتنا ، لأنه يهذب من النشاط الخاص ويحافظ عليه ، فالتعاون يقوم على الإحتفاظ بالملكية الخاصة ، كما يسعى فى الوقت نفسه إلى تحقيق عدالة التوزيع وديمقراطية الإدارة .

وقد أجريت بحوث ودراسات فى كثير من البلدان عن أسباب فشل الجمعيات التعاونية وتعطلها عن العمل ، وقد تبين من هذه البحوث والدراسات أن الأسباب تكاد تكون واحدة .

ومن بين هذه البحوث ماقدمته الكاتبة « كاترين ويب » إلى المؤتمر التعاونى الثالث الذى عقد بلندن عام ١٨٣٢ ، وذكرت فيه أن فشل الجمعيات التعاونية إنما يرجع إلى أسباب ثلاثة :

١ — عدم إهتمام الأعضاء بجمعيتهم ، ليس فقط من ناحية عدم الإهتمام بحضور الجمعيات العمومية ، ولكن أيضاً من ناحية عدم التعامل معها .

٢ — عدم فشلهم فى القيام بعمليات المراجعة والجرد المستمر .

٣ – إنعدام الكفاية والأمانة لدى المديرين .

ومنذ ذلك الحين أجريت بحوث ودراسات كثيرة للتعرف على أسباب فشل الجمعيات .. ومن بينها ماقام به الأستاذان « أكلاند وجونز » عام ١٨٤٤ ، واللذان ذكرا أسباب فشل وإنقضاء ١٠٦١ جمعية منذ عام ١٨٢٦ ، وأرجعا ذلك إلى أسباب يمكن القول أنها تندرج جميعاً تحت ضعف الكفايات الفنية والإدارية .

وفى عام ١٩١٨ نشر الإتحاد العام التعاونى الأمريكى كتيبا من أربعة صفحات بعنوان « لماذا تفشل الجمعيات التعاونية » .

ونشر مكتب العمل فى الولايات المتحدة الأمريكية فى عامى ١٩٢٣ ، ١٩٢٧ إحصاءات عن أسباب فشل الجمعيات التعاونية للاستهلاك لفترات متعاقبة مدتها خمس سنوات تنتهى فى عامى ١٩٢٠ ، ١٩٢٥ على التوالى .

وفى عام ١٩٢٨ أصدرت لجنة التجارة الإتحادية كتاباً عن التسويق التعاونى ضمنته فصلا عن أسباب تعطل وفشل الجمعيات التعاونية .

وكذلك أجرت وزارة الزراعة الأمريكية بحوثاً ودراسات عديدة عن أسباب تعطل وفشل الجمعيات . وأولى هذه البحوث ما أجراه جورج ك . هولمز عام ١٩٠٠ ، ثم اتبعته بتقرير ثان فى عام ١٩٢٣ عن الجمعيات التى توقفت عن العمل منذ عام ١٩١٣ ، وقد تضمن هذا التقرير خلاصة البحث الذى أجرى على ٢٤٣ جمعية من الجمعيات التى توقفت عن العمل .

كذلك أصدرت وزارة الزراعة تقريراً ثالثاً فى عام ١٩٢٤ يتضمن البحوث والدراسات التى أجريت على ٦٠٨ جمعية من مجموع الجمعيات

التى توقفت عن العمل فيما بين عامى ١٩١٣ ، ١٩٢٢ وكان عددها ١٠٠٠ (ألف جمعية) .

وقد تبين من التقريرين اللذين أصدرهما المكتب الأمريكى لإحصاءات العمل أن هناك أحد عشر سبباً تكون نسبة مقدارها ٧٤٪ من أسباب فشل لجمعيات ، وهذه الأسباب هى :

١ — عدم كفاية الإدارة .
٢ — زيادة المخزون عن اللازم .
٣ — الإهمال فى إمساك الدفاتر .
٤ — التوسع غير الحكيم فى الإئتمان .
٥ — إرتفاع المصاريف الثابتة .
٦ — شراء بضائع بطيئة الحركة .
٧ — إتباع سياسة إجمالى ربح منخفض .
٨ — الإعتماد أكثر من اللازم على رأس المال المقترض .
٩ — عدم كفاية رأس المال .
١٠ — تجميد أموال الجمعيات فى إصول ثابتة .
١١ — سوء الموقع .

ل من أهم التقارير التى بحثت فى أسباب توقف الجمعيات الزراعية نعطيبها عن العمل التقرير الذى قدمه الأستاذان : « كوشران والزورث » بادارة الإئتمان الزراعى فى أمريكا .

وترجع أهمية هذا التقرير إلى أنه قام بدراسة واسعة على عدد كبير من الجمعيات يبلغ ١٤٦٥٥ جمعية ، وهى الجمعيات التى توقفت عن العمل فيما بين عامى ١٨٧٥ و ١٩٣٩ . وقد تناول هذا التقرير بالتفصيل كثير

من الأسباب التى أدت بهذه الجمعيات إلى التوقف عن العمل .. وبالتالى فشلها ، وأوضح أنه أمكن القيام ببحوث ودراسات على ٧٣٧٣ من مجموع عدد الجمعيات موضوع البحث ، وأنه أمكن حصر ١١٢٧٢ سبباً لتعطيل الجمعيات وفشلها . وقد ذكر التقرير أنه يمكن القول أن هذه الأسباب تعتبر أيضاً السبب فى فشل بقية الجمعيات .

وفيما يلى نورد جدولا يوضح النسب المئوية لأسباب توقف الجمعيات الزراعية وتعطلها عن العمل فيما بين عامى ١٨٧٥ و ١٩٣٩ من واقع الدراسات الواردة بالتقرير المشار إليه .

السبب	عدد مرات حدوثه	النسبة المئوية
مصاعب إدارية	٢٢٣٤	١٩,٨
مصاعب تتعلق بالعضوية	٢٢٢٠	١٩,٧
أسباب قهرية	١٢٣١	١٠,٩
قصور المعاملات عن الحجم الأمثل للجمعيات ...	١١٦١	١٠,٣
مصاعب مالية وإئتمانية	١٠٧٩	٩,٦
مشاكل فى النقل	١٠٢٠	٩,١
الإنخفاض المفاجئ فى الأسعار	١٠٠٣	٨,٩
الجهود التى تبذل من المنشآت المنافسة المعارضة ...	٦١٤	٥,٤
التكتل والإندماج	٣٥٧	٣,٢
التطورات التكنولوجية	١٣٥	١,٢
أسباب أخرى	٢١٨	١,٩
الإجمالى	١١٢٧٢	١٠٠

المبدأ التاسع : مبدأ التعاون بين التعاونيات :

لعل من الأهمية بمكان أن نوضح أنه منذ انعقاد المؤتمر الثالث عشر للحلف التعاونى فى فيينا عام ١٩٣٠ وما بعده من مؤتمرات حتى عام ١٩٣٧ ، استقر رأى اللجنة المتخصصة فيما يتعلق بالمبادىء التعاونية على أنها تعتقد بأن السبع مبادىء السابق الاشارة اليها تعتبر ضرورية وأساسية فى نظام روتشديل ، وأنه ليس هناك ما يدعو الى الاخلال بوحدتها ، نتيجة للتقدم الصناعى والتجارى ، أو التغييرات التى طرأت أو تطرأ على طرق الاقتصاد •

ويهمنا أن نوضح أن هذه الآراء وهذه المفاهيم صدرت فى عام ١٩٣٧ ، غير أن سنة الحياة التطور وأن كل يوم يشهد جديدا فى مختلف العلوم والفنون التطبيقية الأمر الذى دعا علماء التعاون وقادة الحركة التعاونية المهتمين بالشئون التطبيقية أن يهتموا بمسايرة التطورات العصرية حتى يقفوا على قدم المساواة مع المنشآت المنافسة ولا يفوتهم ركب التقدم •

ولعل من أهم الهيئات التى دعت الى اجراء بحوث ودراسات لمسايرة هذا التطور الحلف التعاونى الدولى ، حيث أنه فى جميع مؤتمراته قام بمناقشة الكثير من البحوث والدراسات التى تهتم بمشكلات التطور ، وايجاد أفضل الأساليب التطبيقية لحلها ••• ومن أجل ذلك نرى أن مؤتمرات الحلف التعاونى الدولى والتى كانت تعقد كل ثلاث سنوات ثم كل أربع سنوات منذ عام ١٩٧٦ وكذلك اجتماعات اللجنة المركزية للحلف والتى تعقد سنويا ، نرى كل هذه المؤتمرات والاجتماعات حافلة بالبحوث والدراسات التى ترسم الطريق نحو مسايرة هذه التطورات •

الأزمة الاقتصادية الحالية :

ولعل من الأهمية بمكان أن نوضح أن العالم يمر من فترة الى أخرى ببعض الازمات الاقتصادية وقد بدات ملامح الازمة الاقتصـادية العالمية الراهنة من خلال الستينات وانفجرت واضحة فى السبعينات الا أن أزمة السبعينات قد شاهدت ملامح جديدة وهى انفجار معدلات التضخم مواكبا لانتشار البطالة بشكل عام وبالتالى وقعت الحكومة فى حيرة شديدة ، فاذا ما اتبعت سياسات التدخل المعروفة لمحاربة البطالة نتج عن مثال هذه السياسة مزيدا من التضخم واذا حاولت قمع الارتفاع الجنونى فى الأسعار ، تكون قد أسهمت فعليا فى احداث مزيد من البطالة ٠

ولقد عجز معظم الاقتصادين انتقليديين عن تعليل أسباب الأزمة الجديدة وفى الحقيقة فان أسباب الأزمة الراهنة انما تختلف اختلافا جوهريا عن الأزمات السابقة ، فهى ليست أزمة دورية عادية بل هى أزمة هيكلية ناتجة عن التعارض بين نمط الانتاج القائم على مزيد من تمركز رأس المـال ، وعلاقات الانتاج القائمة على تعاظم الطابـع الاجتماعى لعملية الانتاج ٠ فلقـد تميزت الفتـرة التالية للحـرب العالمية الثانية ، وحتى الستينات بكونها فترة نمو اقتصادى متصل لدول أوروبا الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ، وكانت القطاعات القائدة لهذا التقدم قطاعات انتاج السلع المعمرة خاصة صناعة السيارات وما واكب انتشار هذه الصناعة من بناء شبكات الطريق وازدهار المدن وامتداد العمران ، وتميز النظام الرأسمالى فى هذه الفترة بكونـه نظاما يقوم أساسا على ما يعرف باسم قواعد سوق المنافسة الاحتكارية ومن الصحيح أن القطاعات القائدة للنمو الاقتصادى تميزت بتركيز شديد لراس المال وقلة المهيمنين على اتخاذ قرارات الانتاج ، فمثلا ،

تسيطر على سوق السيارات الأمريكية أربع شركات كبرى فقط وهى (جنرال موتورز ، فورد ، كريزلر وأمريكان موتورز) ولكن يبقى أن نلاحظ بقية القطاعات الاقتصادية كانت تخضع لقواعد المنافسة الاحتكارية حيث كان يوجد نوع من المنافسة بين الشركات يرغمها فى أوقات الكساد على محاولة تثبيت أسعارها (فليس من عادة هذه الشركات فى العصر الحديث تخفيض الأسعار) ، للمحافظة على نصيب كل منها فى السوق الاجمالية ، أما فى فترة الستينات ، فلقد تزايدت دفعة التركز الرأسمالى وذلك عن طريق الاندماج الأفقى، أى أن الشركات الكبرى فى فروع الانتاج المختلفة أخذت فى ابتلاع الشركات الأصغر المنتجة لنفس نوعية السلع ، كما انتشرت ظاهرة اندماج الشركات الكبرى مع بعضها البعض حتى أن مثل هذه الاندماجات الأخيرة قد شكلت حوالى ٨٤٪ من جميع صور الاندماجات التى وقعت سنة ١٩٦٨ فى الولايات المتحدة الأمريكية ــ لقد أدت حركات الاندماج هذه الى ظهور تنظيم سوقى آخر يعرف باسم احتكارات القلة حيث تهيمن قلة من الشركات الضخمة (ومعظمها شركات متعددة الجنسية يمتد نشاطها الى العديد من أنحاء العالم) على نشاط السوق بأكمله ، وفى مثل هذا النوع من الأسواق لا تعبأ الشركات كثيرا بمحاولة تثبيت أسعارها فى حالات الكساد وانخفاض الطلب الفعلى فهى الآن المسيطرة على السوق ، وبما أن هذه الشركات ترسم سياساتها بهدف تحقيق أهداف فرعية معينة فهى تستطيع المحافظة على أرباحها بل زيادتها عن طريق تخفيض حجم الانتاج ورفع الأسعار بدلا من تثبيت السعر والمحافظة على نفس الكم من المنتجات ، واتباع مثل هذه السياسة الأخيرة يحقق لها كثيرا من أهدافها ، فبتقليل حجم الانتاج ، تقل العمالة المستخدمة التى ... تطالب بمزيد من الأجور فى ظل التضخم بينما تحافظ على

على أرباحها مع تخفيض مخصصات الأجور والقاء المسئوليه على عاهل الحكومة التى تتعهد باعانة المتعطلين وذلك طبعا من حصيلة الضرائب التى كان قد دفعهـا نفس هؤلاء العمـال سابقا ، ومن هنا بذرت بذور الركود التضخمى الذى باتت معالمه واضحة اليوم •

احتمالات تجـاوز الأزمـة :

ولقد شجع الشركات العملاقة فى اتباع مثل هذه السياسـات امتداد نشاطهـا الى كثير من دول العـالم الثالث حيث اليد العاملة أرخص بكثير من اليد العامـلة ببلاد مركز النمو الاقتصـادى (أى الاقتصاد الأمريكى واقتصاديات دول أوروبا الغربية) ، وبالتالى فلقد انتشرت البطالة فى قطاعات بعينها فى الدول المتقدمة وهى قطاعات الصناعة التقليدية التى تخصص فيها الغرب مثل صناعات النسيج وبناء السفن والحديد والعلب بينما ازدهرت صناعات النسيج خاصة لاغراض التصدير فى دول العالم الثالث مثل هونج كونج ، وكوريا الجنوبية ، وتصدرت اليابان وكوريا الجنوبية صناعات بناء السفن كما بدأت دول مثل يران وبعض الدول العربية المصدرة للبترول فى انشاء مصـانع ضخمة للحديد والصلب •• ومن ثم نرى أن هنـاك تغيرا جوهريا فى هيكل الصناعة على الصعيد العالمى حيث بدأت بعض الدول من العالم الثالث فى الدخول كمنافس قوى . لانخفاض أسعار منتجاتها ، فى سوق التجـارة الدولية ، وغزو الأسـواق المتقدمة ، وبالتالى بدأت صناعات مراكز النمو تتحسس طريقها الى ايجاد نوع من الصناعات القائدة لا يمكن أن تنافسها فيها بلاد العالم الأخرى مثل ايجاد مصادر جديدة للطاقة باستخدام الطاقة الشمسية أو القوى النووية ، صناعة المعلومات القائمة على صناعة العقول الالكترونية ، صناعات الفضـاء وانتاج الغذاء الصناعى كما بدا العمل فى محـاولة اسـتغلال قـاع المحيطات ، ونلاحظ أن معظم هذه الصناعات تعتمد أساسا على مستوى

مرتفع جدا من المعرفة التكنولوجيــة ، وشتلزم استثمارات ضخمــة لا يستطيع القيــام بها الا الشركات العملاقــة أى الشركات المتعددة الجنسية • والمعضلة الأساسية فى هذا التحول الهيكلى الخطيربالنسبة لدول مركز النمو الاقتصــادى أن معظم هــذه الصناعات الحديثــة لا تستخدم الا نسبة ضئيلة جــدا من القوى العاملة المتاحة والتى تعانى الآن من البطالة ومن ثم بدأت هــذه الدول فى رسم سياسات جديدة لاستيعاب العمالة فى صــناعات خدمية جديدة مثل صــناعة السياحة وصناعة الألعاب الرياضية الخ •• من أمثال هذه الصناعات ، كما تحاول نقابات العمال تخفيض عدد أيام العمل الرسمية وفى نفس الوقت تحاول اتحادات العمــال فى القطاعات الصــناعية التقليدية الضغط على الحكومات لفرض سياســات حماية خاصــة فى مجــال صناعة النسيج والجلود لحماية العمالة المحلية من المنافسة العالمية ، ولكننا لا نتوقع لهذه السياسة كثيرا من النجاح اذ أن معظم صناعات النسيج فى الدول المتخلفــة تتبع شركات أمريكية ضخمــة ليس من صالحها على الاطلاق تطبيق سياسات الحماية وبالتالى نتوقع استمرار أزمة الركود — التضخمى فى الوقت الراهن حتى يتم التغير الهيكلى المتوقع على أساس تقسيم عمل جديد على الصعيد الدولى حيث تقوم بعض دول العالم الثالث بالتخصص أساســا فى الصناعات التقليدية بينما ينطلق مركز النمو فى مجــال الصناعات الحديثــة التى ســبق الاشــارة اليها

العالم الثالث والتغيرات الهيكليــة :

ومن المهم الاشــارة فى هــذا المجــال الى أن هــذا التغيير الهيكلى لن يتم بين يوم وليلة ، فمن المتوقع أن يستغرق فترة طويلة قد تمتد لعدة قرون من الزمــان ، فمن الصعوبة بمــكان أن تتخلى فجأة الدول الغربية عن رأس المــال الضخم المستثمر فى مثل هــذه

القطاعات الصناعية والتى شكلت صورة النمو الاقتصادى فى العصر الحديث ، كما أن اعادة تقسيم العمل الدولى لن يتم بصورة مطلقة حيث تنقطع الدول المتقدمة كلية عن انتاج الحديد والصلب أو بناء السفن أو تصنيع المنسوجات بل من المتوقع أن تتخصص فى نوعيات معينة من هذه الصناعات (مثل المنسوجات الفاخرة أو بناء السفن والسيارات الخاصة والتى تتمتع بمستوى تكنولوجى مرتفع)، كما أن اعادة تقسيم العمل هذا ، لا يعنى أن تستفيد منه كل دول العالم الثالث على قدم المساواة ، فسمات هذا التقسيم واضحة من الآن حيث أن معظم المنتجات السلعية من العالم الثالث والموجودة فى السوق الغربية المتقدمة انما تمثل صادرات بعض الدول مثل كوريا الجنوبية ، تايوان ، هونج كونج ، البرازيل ، والمكسيك ... حيث تهيمن الشركات المتعددة الجنسية كلية على النشاط الاقتصادى فى مثل الدول ، أى أن اعادة تقسيم العمل لن يخضع فقط لاعتبارات اقتصادية بل سيخضع أيضا لاعتبارات سياسية معينة ، لخدمة مصالح الشركات العملاقة حيث تستفيد الدول الوثيقة العرى بالغرب والتى تخدم مصالح استراتيجية له ، بالجزء الأعظم من اعادة تقسيم العمل على المستوى العالمى .

التعاون والشركات المتعددة الجنسية :

بعد تبين أسباب الأزمة الاقتصادية الحديثة ، لنا أن نتساءل كيف تؤثر هذه الأزمة التى نشأت من خلال خصائص النظام الاقتصادى لدول أوروبا الغربية والولايات المتحدة على اقتصاديات بلاد العالم الثالث فى الوقت الراهن ، ونستطيع الاجابة هنا بدون تردد : عن طريق قنوات التجارة الخارجية التى تربط بين الدول الصناعية المتقدمة أو مركز النمو العالمى ، ودول العالم الثالث . ولقد تم تشكيل هذه العلاقة الوثيقة بين مركز النمو وهامش النمو منذ انطلاق الثورة

الصناعية وما واكبها من حركة استعمارية ضخمة شكلت اقتصـاديات العام الثالث فى خدمة اقتصاديات مركز النمو العالمى • ويشكل نصيب التجارة الخارجية الى اجمالى الدخل القومى نسبة تزيد على الثلاثين فى المائة فى معظم بلدان العـالم الثالث بينما لا يتجاوز هذا النصيب ستـة فى المائة فى الولايات المتحدة على سبيل المثال ، ومن هنا يبين لنا اعتماد دول العالم الثالث على تجارتها الخارجية الى حد كبير •

ويتم تصـدير التضخم من مركز النمو فى صـورة ارتفـاع أسعار صادراتها الى الدول المتخلفة خاصـة أن هذه الدول الأخيرة تستورد غالبية السلع الرأسمالية والسلع الوسيطة من الدول المتقدمة مما يؤدى الى تزايد نفقة انتاج السلع المحلية وارتفـاع أسـعارها ، كما حدثت فى السبعينات أزمتان حادتان فى أسـعار البترول وأسعار الغذاء وهما تشـكلان لكثير من الدول المتخلفة واردات أساسـية ، مما أدى الى ارتفاع حـاد فى الأسـعار فى معظم هـذه الدول أما بالنسبة للبطالة ، فعلينا أن نميز بين البطـالة الهيكلية التى تعانى منها البلاد المتخلفة وهى بطالة نابعة من خصـائص الهيكل الاقتصادى لهذه الدول وعدم مرونة جهازها الانتاجى وقلة فرص العمالة الصناعية المتاحة بها والبطالة التى تعانى منها الدول الصناعية ، حيث انها بطالة دورية تتميز عادة باقترانها بمعدلات ضخمة من التراكم الرأسـمالى وتنشأ لقلة الطلب الفعلى وعجزه عن استيعاب المعروض من السلع والمنتجات بينما تتميز البطالة البنيانية للدول المتخلفة بكونها بطـالة مستديمة لعدم توافر رأس المـال اللازم لتشـغيل القوة العامـلة الموجودة ، ويعمل التضخم فى حالة البلاد المتخلفة على تلاشى قدرة هذه الدول على الاستثمار والتوسع فى التصنيع مما يعنى أستمرار البطالة وتزايدها ، فتراكم التضخم • فى مراكز النمو الاقتصادى يؤدى الى انخفاض واردات الدول المتقدمة من المواد الأولية والسلع الاستهلاكية

التى تتخصص فى انتاجها وتصـــديرها دول العالم الثالث مما يؤدى بهذه الدول الى خفض أسعار منتجاتها لتصريف الانتاج •• وبالتالى فان استمرار أزمة الركود التضخمى فى أوروبا الغربيـــة والولايات المتحدة قد أثرت تأثيرا سلبيا على موازين المدفوعات للدول المتخلفة ، فمع ازدياد أسعار الواردات وانخفاض أســعار الصــادرات ، زاد العجز بهذه الموازين الى درجة أدت الى اعتماد هذه الدول المتزايد على القروض الدولية لسد العجز ، مما فاقم مشاكلها الاقتصــادية حيث تراكمت المديونية الى حد يهدد بافلاس اقتصادياتها • ومن هنا ، نرى أن تبعية اقتصاديات العالم الثالث لاقتصــاديات الدول المتقدمة قد هزت بنيانها الاقتصادى الى درجة بلغ فيه التشاؤم اقصــاه من تحقيق آمالها فى معدلات تنمية مرتفعة فى ظل النظام الدولى القائم •

من أجل ما تقدم فاننا نجد أن المؤتمر السادس والعشرين الذى عقد فى باريس فيما بين ٢٨ سبتمبر الى أول أكتوبــر قد خصص جميع مناقشـــاته لما يأتى :

أولا : التخطيط لأنشطة التعاون على الصعيد الدولى والمناطقى والمحلى بما يواجه احتمالات المستقبل •

ثانيا : التعاون بين التعاونيـــات •

وقد استهل رئيس الحلف التعاونى كلمته مخاطبا ممثلى الحلف من شتى أنحـــاء العالم قائلا ينبغى علينـــا أن نسائل أنفســـنا ••• الى أين نريد أن نذهب ؟ كيف نصل جميعا الى الحل الأمثل الذى يمكن خلاله تحقيق التنسيق الأفضـــل لعمل اللجان المساعدة بالحلف والتى كثفت نشاطهـــا وقامت بدور على جانب كبير من الأهميـــة فيما يتعلق بالدراســـات العلمية التى يناقشها مؤتمر الحلف من أجـــل مسايرة التطورات العالمية بهدف تدعيم النشاط التعاونى ككل ••• ثم تساءل

رئيس الحلف كيف نعمل سويا من أجل تحقيق هـذا الهدف ؟ ... نحن المنتمين الى شتى أوجه النشاط التعاونى والذين تجمعنا من أجل العمل معا بغض النظر عن اللون أو الجنس أو العقيـدة أو النظم السياسية التى ننتمى اليها .

أما بالنسـبة للموضـوع الأول وهو التخطيط للمستقبل فاننى أستطيع أن أقول باطمئنان بأن الجهد الذى بذل فى الخطـة يمكن أن يكون مناسبة لتحديد السياسة الواجبة الاتباع فى المستقبل حتى لا نظل قانعين بأن نضيف من وقت لآخر بعض الأنشطة الهامشية لأعمـال الحلف ... ينبغى على الحركة التعاونيـة أن تسـهم فى العمل معا نحو عالم أفضـل تتحقق من خلاله المساواة ويتم بنـاء مجتمع لصالح الجميع ويرتكز على العون الذاتى المتبادل على أساس أننا قادرون على معالجة مشاكلنا وأن ننشىء وندير سويا مشروعاتنا .

أما فيما يتعلق بالتعاون بين التعاونيات فان التعاونيين الأوائل أقاموا عام ١٨٩٥ الحلف التعاونى الدولى الذى أبرز الأهميـة التى وضعها التعاونيون الأوائل على العلاقـات بين الناس بانشاء هـذه المنظمة التى تعتبر اليوم واحـدة من أقدم وأقوى المنظمات الدولية غير الحـكومية .

ومنذ ذلك الوقت صـنع التعاونيون الروابط بينهم عبر الحدود كتعبير عن ارادتهم ومقاصدهم الطيبة ، هـذه الروابط التى مكنتهم من تبادل الخبرات ، بل وأيضـا مكنتهم من ممارسة أنشطة مشتركة فى ميادين الاستيراد والانتاج والتوزيع والاستهلاك للمواد الغذائية والبضائع اليومية حتى منتجات البترول وبنـاء المسـاكن والتأمين والائتمان والزراعة والبنوك والأسماك والترفيه ... الى غير ذلك ... والتعاونيون لا يستطيعون أن يهربوا من المخاوف والآمال التى يشعر

بها أعضـــاؤهم فهم اليوم مشغولون مقدما بمشاكل موارد الغــذاء والطاقة والاخطار التى تهدد البيئة والصحة على مستوى العـــالم وهذا يتطلب من التعاونيين أن يبرزوا أسلوبا آخر فى ادارة الأمور وطريقا آخر فى معالجة المشاكل غير ذلك التى تقوم بها الاستثمارات الخاصة العملاقـــة القومية والشركات المتعددة الجنسية التى لايمكن القول بأى حال من الأحـــوال أن مصالحها تلتقى دائما مع صـــالح الأغلبية العظمى من المواطنين ••• وعلى وجه الخصـــوص فيما يتعلق بالدول النامية التى تعانى الكثير من المشكلات ••• والذى نعتقد أن حل مشـــكلات الكثير منها يكمن فى التعاون الشعبى ، فالتعـــاون لا يمكن أن يفرض على الناس ، لأنه من أجل أن يصبح التعـــاون تعاونا ويصبح على جانب كبير من القدرة والكفاءة فانه ينبغى أن يعيش الناس النشاط التعاونى . فاذا تحقق ذلك فان التعاون يستطيع أن يســـهم فى التقدم الحضـــارى والاقتصـــادى لأنه قادر على أن يحشد طاقات الجماهير من أجل صالح المجتمع وتقدمه وازدهاره •

والجدير بالتسجيل فى هـــذه المناسبة أن رئيس الجمهوريـــة الفرنسية « فاليرى جيسكار ديستان » ألقى فى افتتاح هـــذا المؤتمر كلمة أوضح فيها انه فى قدرة الحلف الذى يتحدث باســـم اتحـــاد « ٣٤٠ » مليون تعاونى من « ٦٦ » دولة ، فى قدرة الحلف ان يسهم فى حل المشكلات العامة لعصرنا سواء على المستوى القومى أو على المستوى الدولى عن طريق البحث عن النظـــام الاقتصـــادى الدولى الجديد الذى ينبغى أن يكون التعاون أساســـه ، وأوضـــح أن قوة الحركة التعاونية ترتكز على معرفتها الحقيقية للاسلوب الأمثل الذى يمكنها من الحفاظ على تقاليدها وحماية استقلالها وأن توجـــه نفسها نحو المستقبل ، وهـــذا ســـوف يسمح لها أن توجه للعـــالم رسالة الأمـــل والتقـــدم .

ولعل من أهـم القرارات التى صـدرت عن هـذا المؤتمـر السادس والعشرين المطالبة بالعمل الدائم لارساء السـلام العالمى من خلال الظروف الاجتماعية والاقتصادية الضرورية وأحداث توازن أمام تهديد الشركات الكبرى متعددة الجنسية وافضل أسلوب لتحقيق ذلك هو أن تتفهم الحركات التعاونيـة فى شتى أنحاء العـالم أن هناك ارتباطا بين تطورين هامين فى مجتمعنا الدولى المعاصر ... الذى يتميز بوجود المؤسسـات القوميـة الكبرى والشركات المتعددة الجنسية ... هـذا الارتباط يوضـح أن الوحـدات الكبرى تفسح المجال للمتخصصين أن يربطوا مستقبلهم بها وأن يكسبوا رزقهم من خلال عملهم فيها، كما أنه عن طريق الاعداد العلمى أمكن توفير الاعداد المتخصصة بدرجـة كافية ، وبالتالى أمكن اقامة الوحـدات الكبرى وادارتها ... وبدون هـذا الارتباط لا يمكن أن تقوم وحدات كبرى وعلى وجه الخصوص الشركات المتعددة الجنسية أو ايجاد أشـكال أخرى من الوحدات الكبرى لمنافستها .

ومن هـذا المنطق فان الحلف التعاونى الدولى قد أضاف مبدأ جديدا ينبغى على التعاونيـات أن تأخذ به وهو « مبدأ التعاون بين التعاونيات على الصعيد المحلى والقومى والدولى » .

Provision of cooperation between cooperatives at local, national and international levels.

مصر والحلف التعاونى الدولى

من الأحداث الهامة فى تاريخ الحركة التعاونية المصرية المعاصرة قبول الاتحاد التعاونى المركزى الزراعى فى عضوية الحلف التعاونى ، وارسال مصر وفد رسمى لحضور المؤتمر التعاونى الدولى السادس والعشرين(١) الذى عقد فى باريس بفرنسا فيما بين ٢١ الى ٣٠ سبتمبر عام ١٩٧٦ ٠

والذى يهمنا فى هذا المقام أن نسجل أن هذا الاجتماع قد تم فى مبنى هيئة اليونسكو بباريس تعبيرا عن الدور الاجتماعى والثقافى الهام الذى يقوم به الحلف لتحقيق مفهوم السلام والأخوة الانسانية هذا بالاضافة الى سعيه لتحسين الشئون الاقتصادية لأعضائه الذين ينتمون ايه وهم كما أوردت الاحصاءات الرسمية لهذا الاجتماع يمثلون ٣٤٠ مليون تعاونى فى شتى أنحاء العالم ٠

ويهمنا فى هذه المناسبة أن نوضح أنه حتى لقاءات الحلف سواء فى اجتماعاته على مستوى لجانه الرئيسية الدائمة ، أو على مستوى لجنته التنفيذية ، أو على مستوى لجنته المركزية أو على مستوى مؤتمره العام ٠٠٠ حتى تكون هذه الاجتماعات مثمرة

---

(١) تشكل هذا الوفد من الدكتور كمال حمدى أبو الخير عميد المعهد العالى للدراسات التعاونية والادارية رئيسا والاستاذ محمود بسيونى رئيس تحرير المجلة الزراعية عضوا ، وقد قام الوفد بحضور جلسات اللجان الدائمة التابعة للحلف هذا بالاضافة الى جلسات المؤتمر نفسه والتى شارك فيها بالمناقشات والتعبير عن وجهة نظر مصر ٠

وقد تقدم رئيس الوفد ببحث باللغة الانجليزية من ٤٢ صفحة ، بخلاف المقدمة التى طالب فيها باهمية رعاية الحلف للحركات التعاونية فى منطقة الشرق الاوسط نرجو التكرم بالرجوع اليه وعنوانه :

Statement on Co-operative structure in the Arab Republic of Egypt by Dr. Kamal Hamdy Abul Kheir head of the Egyptian Co-operative Delegations to the twenty-sixth Congress (Paris — France) September 1976.

فان الحلف يرسل الى جميع أعضائه البحوث وجداول أعمال هذه اللجان حتى يستعد الأعضاء بالبحوث اللازمة المستمدة من الظروف البيئية التى تعيشها التعاونيات ... وبذلك يتم تبادل وجهات النظر فى اطار من المناقشات الحرة البناءة وصولا الى الاتجاه السليم الذى ينبغى على كل حركة تعاونية أن تسير فيه لكى يتحقق النمو ويتحقق التقدم وتصبح الحركة التعاونية فعلا دولية فى نشاطها .

ونحن نقول هذه المعانى لأن مصر استطاعت أن تشغل مركزا مرموقا فى الحلف التعاونى الدولى وفى لجانه المتعددة سواء على مستوى اللجنة الزراعية أو التعليمية أو الاعلامية .. الى غير ذلك من اللجان التى أهتم بها الوفد كاللجنة الاستهلاكية .. وكان عجيبا أن يجد الوفد المصرى نفسه فى موقف غريب اذ أن جميع الوفود فى يديها محاضر الجلسات والبحوث وجداول الأعمال .. الخ بينما الوفد المصرى ليس فى يديه أى شىء من هذه البيانات المستفيضة التى أرسلها الحلف الى جميع أعضائه ! .. ولما راجعنا سكرتارية الحلف فى هذا ، تبين لنا أنها أرسلت فعلا هذه البحوث والنشرات وجداول الأعمال .. غير أن هذه البيانات - للأسف الشديد - لم تصل الينا وكان حقا وصدقا موقفا عجبا .. هل ضاعت هذه البحوث فى الطريق ؟ .. هل وصلت الى جهة أخرى غير الاتحاد التعاونى المركزى ؟ .. النتيجة انها لم تصل وكان علينا أن نبذل جهدا لكى نحصل على نسخة منها خاصة وأن النسخ كانت محدودة ثم بعد هذا نسهر الليل لكى نعد ما ينبغى أن نقوله فى هذه اللجان حتى تبرز مصر على المستوى الجدير بها ، والسبب فى سردنا لهذا الموضوع هو أن الحلف ولجان بحوثه تناقش موضوعات على جانب كبير من الأهمية .. ويكفى مثلا أن نوضح أن من بين الموضوعات التى يناقشها الحلف موضوعات : بحوث السوق - التخطيط الاستراتيجى

للتعاونية ـ الأساليب العلمية وتنظيم التعاونيات ... الخ وهـذه موضوعات هامـة ، يهم المشتغلين والمهتمين بالتعاون أن يتفهموها . وييسر الحلف هـذا الفهم عن طريق ارساله البحوث ونتائجها الى أعضائه ، فاذا ضلت الطريق يكون فى ذلك ضـياع للمعرفـة ... هـذا بالاضـافة الى أن الحلف يهتم بالبحوث المتعلقـة بالنشـاط الاسـتهلاكى .. وغـيره من النشـاط التعـاونى ، ولتحقيق مزيـدا من الفهـم والترابـط نشر الحلف ذعـلا دليل المنظمـات المشتغلة ببحوث التعاونيـات بالبـلاد الناميـة و « سـجل بحوث عن الدراسات فى شأن التعاونيات بالبلاد النامية » تم هـذا النشر بالتعـاون مع المنظمـات البولندية والمجريـة التى أسـهمت فى عمليـة التمويـل .

من أجل هـذا ومن أجـل الاستفادة من عضـويتنا الكاملة فى الحلف نرجو أن نبذل مزيدا من الاهتمام لكى تصـل الينا مراسـلات هـذا الحلف فى وقتها وفى حينهـا حتى لا نقف باسـتمرار موقف المتسائلين الذى يجعلنا للأسف الشديد فى موقف صعب أقل ما فيه أن المراسـلات لا تجد سبيلها الى الانتظـام فى مصرنا العزيزة .. وهـذا حـرام ! ..

التعاونيـات والانتماء القومى :

لعل من الأهمية بمكان أن نوضح أن من مبادىء التعاون التى أخلص لها الرواد التعاونيون فى شتى أنحاء العالم ودافعوا عنها بحرارة مبدأ خلق مجتمع ديمقراطى متعاون يعمل أفراده جميعا لمـا فيه صالحهم المشترك وصـالح مجتمعهم الذى يعيشون فيه ، ومن هـذا المنطق فانه مهما كانت درجة الاختلاف فى المعتقدات ووجهات النظر فان ذلك لا يمنع من أن يضم الأفراد جهودهم الاختيارية للقيام بعمل ايجـابى من شأنه أن يخلق جوا من الصداقة والود بين ذوى الآراء والمعتقدات المتباينة ، لأن هـذا يساعد على خلق سلوك اجتمـاعى رفيع وغرس

بذور لتقاليد جديدة تمحو الآثار السيئة التى خلفتها عهود الاقطاع وتنشر المحبة والاخاء بين الناس فى اطار من الانتماء القومى الذى يسعد دائما بوجود نوعية من المواطنين تشعر بالمسئولية الفردية والمسئولية الجماعية ويستطيعون أن يرتقوا فرادى ومجتمعين الى حياة شخصية كاملة وحياة اجتماعية كاملة •

ونحن نعتقد أن الحركة التعاونية فى مصر أشد ما تكون حاجة الى الاصرار على تطبيق هذا المبدأ خاصة وأن بعض المفاهيم الزائفة قد تسربت الينا ولم يستطع التعليم فى مصر أن يواجه هذا التسرب بالأسلوب الذى يضعه عند حده ويمنع من تغلغله ، الأمر الذى يهدد بأن يتسرب الى صفوف التعاونيين والى قياداتهم من يعتنق مثل هذه المفاهيم الزائفة وحينئذ نرى أن هؤلاء القادة أو هؤلاء المتسللين يعملون لصالحهم الخاص حتى وان أدى هذا الى تضحية الصالح العام •• وغالبا ما نرى هؤلاء المتسللين يهبطون بالتعاون الى شىء مباشر يستهوى النفوس لأجل الصالح الذاتى •• ثم يتبعه بعد ذلك بين آن وآخر القاء عظة عن المثل العليا للتعاون •• ! ثم نراهم فى تصرفهم يطبقون أساليب عدوانية •• وهذا الطابع العدوانى نابع دائما من المصالح الشخصية •• وفى الحقيقة أن التعاون غير ذلك على الاطلاق حيث يترعرع التعاون بسهولة أكثر فى جو يتسم بالود والفهم لأهدافه ، عنه فى جو أو مناخ تشيع فيه روح العداء •• كما وأنه يشتد ويقوى فى بيئة طابعها الكفاح والنضال أكثر منه فى بيئة يكون الطابع المميز لأهلها اللامبالاة أو عدم الجدية فى تناول الأمور •

اننى أضع هذه المعانى أمام القارىء لأننى أرجو أن تدخل الحركة التعاونية مرحلة جديدة بحيث يكون لها جاذبية انسانية بين جميع الأعضاء التعاونيين والمهتمين بشئون التعاون ••• وان هذه الجاذبية ينبغى أن تستند الي ما تبعثه في الأعضاء من أمل في

تحسين شئونهم الاجتماعية والاقتصـادية •• ويجب أن يكون هـذا الاعتبار بداية السير نحو أساليب جديدة فى التفكير والعمل نحو ادراك أكمل لرابطة الأخوة التى تؤلف بين التعاونيين ونحو مشاركة بينهم تكون واعية فعالة ••• أقول هذا لأنه حينما اقتضى الصـالح القومى لأن ترسل مصر الى من يرفع صـوت الحركة التعاونية فى المؤتمرات الدولية وعلى وجه الخصـوص الحلف التعـاونى الدولى وجـدت للأسف الشـديد أن هنـاك سيلا من المراسـلات التى وصلت الى المستويات المسئولة عن الحلف لكى توضح أن ممثلى مصر لا يمثلون الا أنفسهم ! •• وهـذا للأسف الشديد يعتبر فى حد ذاته انحرافا عن مفهوم الولاء والانتماء القومى الذى تبعثه الحركة التعاونية فى نفوس وعقول وقلوب أعضائها •• ان الحركة التعاونية تمنع وجود الفرقة بين صفوفها أو التعصب لفكر معين أو وجـود أية احقـاد أو ضغائن لأنه معروف تماما أن أعـداء الحـركة التعاونيـة غالبـا ما يستغلون مثل هذه الفرقة وهذه الأحقاد فى التفريق بين المتعاونين ليتغلبوا عليهم •• وأن أشد أنواع التصرفات تعكيرا للسـلام وتشتيتا للجهود هى التى تعتمد على اثارة الفرقة والحزازات واثارة التعصب •• وسيحاول أعداء حركتنا التعاونيـة أن يثيروا طائفة ضد طائفة •• وعقيدة ضد عقيدة ليحولوا دون نجاح الحركة •• ولذلك ينبغى أن نكون دائما على حـذر وأن نجند كل ما فينا من عوامل الخير لنفوت عليهم غايتهم ••• وياحبذا لو استطعنا أن نقوم بالتوعية اللازمـة قبل انشاء التعاونيات واختيار المؤمنين به •• فالتعاون عمل ايثارى وعملية الانتقاء الطبيعى هى التى تستبقى الأشـخاص ذوى العقيدة ومن هم مصممون على المضى فى انجاز الأعمال •• أولئك هم الأشخاص الذين يدفعون الجمعيـات قدما نحو الأمـام ويعالجون بجرأة ما قد تتعرض له هـذه الجمعيات من شـدائد ويبذلون جهـدا فى معاونة

أنفسهم وفى معلونة بعضهم لبعض مصداقا للحديث الشريف القائل « كان الله فى عون العبد ما دام العبد فى عون أخيه » .

الحلف .. والصفة التمثيليـة :

فوجىء الوفد عند ذهابه لحضور اجتماعات الحلف أنه مطلوب للتعرف منه على استفسارات عديدة من الأجهزة التنظيميـة المسئولة عن الحلف التعاونى الدولى ومنها صحة تمثيلنا لأنهم أفادونا بأن هناك من أرسـل لهم يعترض علينا ، الأمر الذى جعلنا ندخـل مع هـذه المستويات فى نقاش قانونى أوضحنا فيه أن قانون الجمعيات التعاونية الزراعية الصادر بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٩ ينص فى المـادة ٦٥ منه على أن يمثل الاتحـاد التعاونى الزراعى المركزى الحركة التعاونية الزراعية بمختلف فروعها وقطاعاتها وذلك فى حدود خطـة الدولة للتنمية الاقتصـادية والاجتماعيـة . ويتولى بصفة خاصـة تمثيل الحركة التعاونية الزراعية فى الداخل والخارج وقد نص هذا القانون فى المـادة ٧٥ منه على جواز حل الاتحاد بقرار من رئيس الجمهورية أو بقرار من الجمعية العمومية غير العادية للاتحاد .

وبناء على هذا النص الأخير صدر قرار رئيس الجمهورية بحل الاتحاد التعاونى الزراعى المركزى وعهد بتصفيته الى لجنة حددها فى ذلك القرار وقد تم تفويض الجمعية التعاونية الزراعية العامة بمباشرة إختصاصات هذا الاتحاد خلال فترة التصفية ، والى حين اعـادة تأسيس الاتحاد التعاونى الزراعى المركزى من جديد وفقا لاحكـام مشروع قانون التعـاون الزراعى الذى يناقش حاليا بمجلس الشعب المصرى .

وبناء على ذاك فان الوضع القانونى للاتحاد التعاونى الزراعى المركزى حاليا يجمـل فيما يلى :

— الاتحاد التعاونى الزراعى المركزى هو وحده بحكم القانون الذى يمثل الحركة التعاونية الزراعية المصرية فى الداخل والخارج .

— أن هذا الاتحاد يظل متمتعا بشخصيته الاعتبارية خلال فترة تصفيته حتى تاريخ تمامها والنشر عن نتيجتها بالجريدة الرسمية وهو ما لم يحدث للآن .

— ان لجنة تصفية هذا الاتحاد هى وحدها التى تمثله قانونا وهى التى تملك التفويض فى الاتحاد بالداخل والخارج .

— ان مقتضى تفويض الجمعية التعاونية الزراعية العامة باختصاصات الاتحاد التعاونى الزراعى المركزى ، هو قيام هذه الجمعية دون غيرها من الجمعيات بتمثيل الحركة التعاونية الزراعية دوليا .

— أن اختيار الوفد الممثل للحركة التعاونية الزراعية المصرية فى الخارج ، يكون من حق كل من لجنة تصفية الاتحاد التعاونى الزراعى المركزى والجمعية التعاونية الزراعية العامة .

وجدير بالذكر أن تقرير مدى صحة الاجراءات المتقدمة جميعا انما يكون طبقا لأحكام القوانين المصرية — حسبما استقرت على ذلك مبادىء القانون الدولى الخاص فى مؤتمراته الدولية المتعاقبة — وان الفصل فى ذلك يرجع الى اقرار السلطات المصرية ، ممثلة فى وزير الزراعة المشرف على قطاع التعاون الزراعى فى مصر .

من أجل ذلك فقد تم تشكيل هذا الوفد بناء على قرار من لجنة تصفية الاتحاد التعاونى الزراعى المركزى التى تمثله قانونا ، والجمعية التعاونية الزراعية العامة المفوضة فى مباشرة اختصاصاته ، وقد اعتمدت صحة هذا التشكيل بقرار من وزير الزراعة ، الأمر الذى يكون معه هذا الوفد هو الممثل القانونى للحركة التعاونية الزراعية فى مصر .

الحلف التعاونى الدولى •• وتعاونيات القمة :

وكما أوضحنا فقد عقد المؤتمر العــام فى مبنى اليونســكو فى باريس عــام ١٩٧٦ وكذلك فان اللجنــة المركزية للحلف التعــاونى الدولى ، واللجــان الرئيســية المنبثقة عنها وهى لجــان الزراعــة والائتمــان والاستهلاك والاســكان والحرفيين وصائدى الأســماك والصحافة والتعليم • عقدت هــذه اللجان اجتماعاتها فى عام ١٩٧٧ فى قاعة اجتماعات خاصــة بفندق « بلازرا » بهامبورج فى ألمانيــا الغربيــة •• وقد بدأت هــذه الاجتماعات فى يوم الاثنين الموافــق ١٧ أكتوبر فى اطار حماس شديد من الوفود التى تعمل معا من أجل تحقيق مزيد من التقدم للحركات التعاونيــة المحليــة والدوليــة ، خاصــة وأن معظم اللجان تسيطر عليها الرغبــة فى مقابلة التحدى الجديد الذى يهددها •• وهو التحدى القائم من الشركات الضخمــة المتعددة الجنسية والتى بدأت تنتشر فى معظم أسواق العالم وتهدد بانتشارهــا التنظيمــات التعاونيــة ، نظرا لكفاءة الشركات الكبيرة وقدرتها على تطبيق أفضــل الأساليب العلميــة العصرية الأمر الذى يمكنها من تحقيق مزيد من الخدمات بالاضــافة الى جودة الصــناعة والانخفــاض النسبى فى الأســعار •

ويهمنا أن نوضــح أن هــذه الاجتماعات سبقتها اجتماعــات تحضيرية كثيرة ، كان أهمها اجتماع المكتب التنفيذى للجنة المركزيــة للحلف التعاونى الدولى فى فندق ساجا بمدينة ريكجافيك بايسلاندا يومى ١٠ ، ١١ مارس والذى ناقشت فيه اللجنــة الفرعية المنبثقة عن المكتب التنفيذى بعض المشكلات التى تواجه الحركة التعاونيــة بهدف اختيار موضــوع يصلح للمناقشــة فى الاجتماع السنوى للجنــة المركزية ، وقد خلصت الآراء الى أهميــة الموضوعات الآتية :

- التعاونيات والقوى العاملة .
- العلاقة بين الحركة التعاونية والدولة .
- مشكلات اتصالات العمل فى التنظيمات التعاونية .

مع الأخذ فى الاعتبار أن اللجنة المركزية ستناقش تقرير اللجنة المتخصصة عن الشئون المالية للحلف ، بالاضافة الى التقارير التى ترد من مختلف التنظيمات التعاونية من الدول الأعضاء فى الحلف عن موضوع « التعاون بين التعاونيات » ... وهذا الموضوع كما نعرف صار مبدأ جديدا للحلف نتيجة للقرار الذى اتخذه مؤتمر الحلف التعاونى الدولى الذى عقد فى أكتوبر الماضى بباريس عام ١٩٧٦ .

وبعد مناقشة مستفيضة حول هذه المواضيع ، استبعد موضوع العلاقة بين الحركة التعاونية والدولة نظرا لأنه موضوع يكثر حوله الجدل والنقاش ، وان وجهات النظر فيه متباينة ، ومثل هذا الموضوع يتطلب افساح مزيد من الوقت أمام تعاونيات الدول المختلفة لتقديم تقارير بوجهة نظرها فى هذا الموضوع الهام .. واستقر الرأى على أن يكون هذا الموضوع هو الموضوع الرئيسى لاجتماع اللجنة المركزية فى عام ١٩٧٨ ، وهذا التاريخ يفرض علينا الاستعداد من الآن ، وان تنتهى الدولة بالاتفاق مع مجلس الشعب من اقرار القانون التعاونى الزراعى الجديد فى ضوء مناقشات القاعدة العريضة من التعاونيين . وان يؤخذ فى الاعتبار أن مصر دولة رائدة ، وان قانونها الجديد سيوضع تحت أنظار العالم ، وأنه ينبغى أن يساير قرار الأمم المتحدة الصادر فى ٣٠ نوفمبر عام ١٩٧٦ والذى يدعو فيه حكومات شعوب العالم الى الاهتمام بالتعاون لما له من دور هام في

تحسين الشـــئون الاقتصـــادية والاجتماعية لقاعدة عريضـــــة من المواطنين ، وأنه ينبغى على الحكومات أن تغرس فى المواطنين عقيدة الاعتمـــاد على النفس والتعاون للعمل معا فى اطـــار من التنظيمات التعاونية التى تعتبر أفضل الأساليب على الاطلاق لمحاربة الاستغلال ، وتحقيق تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعيـــة ، وحفز الأعضـــاء على المشاركة الايجابيـــة وبذل مزيد من الجهد للحصول على عائد أفضل .

أما الموضـــوع الرئيسى الذى ناقشته اللجنـــة المركزيـــة ، فهو موضوع مشكلات اتصـــالات العمل فى التنظيمات التعاونيـــة ... انهم يعتبرونه من أهم موضـــوعات الساعة .. انهم يعتبرونه كزيت التشحيم لأنه يسهم فى جعل العملية الادارية تتم فى ســـهولة وفى نعومة وفى يسر ... هـــذا بالاضافة الى أن الاتصالات الجيدة فى العمـــل تسهم فى تحقيق انجـــاز التخطيط الادارى بكفاءة وفاعليـــة ويساعد على التنفيذ الفعال للتنظيم الادارى .

اللجنة الزراعية .. والاقتصاد الدولى :

وبهذه المناسبة أرجو أن أوضح أن مصر كان أمامهـــا أن تكون عضـــوا فى لجنـــة من أهم اللجـــان التى شـــكلها الحلف التعـــاونى الدولى أخيرا فيما يتعلق بالنشاط الزراعى التعاونى لمسايرة التطورات العصرية التى يلمسها مجتمعنا الدولى المعاصر ... فقد لاحظت اللجنة الزراعية أن هناك اهمالا فى جوانب متعددة من المؤسسات الخاصـــة ذات الصفة الرأســـمالية فى بعض العمليـــات التى ترتبط بالمنتجات الزراعية ، ومثل هذا الاهمال يعود بالضرر على التعاونيات الزراعية ويتطلب هذا الوضع من التعاونيات الزراعية أن تلعب دورا متصاعدا وبارزا من الناحيـــة الاقتصـــادية .

فمثلا تبين للجنة الزراعيـــة المنبثقة عن الحلف التعاونى الدولى

أن الشركات الرأسمالية ذات الفروع المنتشرة فى مختلف الأنحاء على المستوى القومى تعتمد فى نشاطها التجارى على المضاربة وفى أحيان كثيرة على التغييرات فى النظم الضرائبية والرقابية .. وهذه الشركات المسيطرة ترتبط أيضا بشركات أخرى على الصعيد الدولى فيما اسميناه بالشركات المتعددة الجنسية لكى تتسع نشاطاتها بما يزيدها قوة وضخامة وهكذا تهدد مثل هذه الشركات ليس التعاونيات الزراعية على الصعيد القومى فقط .. انما أيضا على الصعيد الدولى .

ومن أجل ذلك أنشأت اللجنة الزراعية لجنة اقتصادية تابعة لها هدفها تنظيم هياكل جديدة ذات قدرة وكفاءة تستهدف الدخول فى مجال التبادل الدولى فيما بين التعاونيات لمصلحة المنتجين والمستهلكين .

وقد قررت اللجنة اقامة شركات تتخذ مقارها بالدول التى تكون فيها خاضعة للتشريع القائم فى دولة المقر وتكون التعاونيات الزراعية لتلك الدولة (الأعضاء فى الحلف) تملك أغلبية رأس المال ومسئولة عن ادارتها على أن تساهم بباقى رأس المال تعاونيات من دول أخرى (أعضاء فى الحلف) أو شركات ترغب فى المساعدة على تنمية التبادل التجارى فيما بين التعاونيات والذى تتولى القيام به تعاونيات تمتلك أغلبية رأس المال فى هذه الشركات وتتولى هذه التعاونيات القيام به .

وتكون للشركات المنوه عنها الأهداف الآتية :

١ — التبادل التجارى فيما بين التعاونيات للمنتجات الأساسية الرئيسية استنادا الى اتفاقات دولية بأمل اقامة اجراءات عملية تكون أمثلة للحركات التعاونية الزراعية فى مواجهة الشركات المسيطرة ذات الفروع القومية التى تتعامل فى السلع الأساسية .

٢ ـ ايجاد الوسائل الفنية لاشراك التعاونيات فى القطاعات الصناعية فى المجالات الحيوية « الأسمدة ـ الزيت ـ الكهرباء ـ المواد الزراعية » .

٣ ـ المشاركة فى تجهيز التعاونيات بالبلدان النامية بطريقة تمكنها من اكتمال تطويرها .

٤ ـ النهوض بمستوى التضامن بين التعاونيات الزراعية والاستهلاكية .

٥ ـ التأكد من تبادل المعلومات بالنسبة للبيانات الاحصائية عن السوق الدولى فيما بين التعاونيات فى الدول المختلفة .

وقد تم ترشيح أعضاء لهذه اللجنة .

وكانت مصر من بين من طلب اليها أن تنضم الى عضوية هذه اللجنة غير أن مصر أحجمت وكان فى ذهنها التعقيدات البيروقراطية الرهيبة من المستويات الوظيفية التى لايمكن عن طريقها تلبية احتياجات اجتماعات هذه اللجان بالسرعة المطلوبة رغما عن أهمية هذه اللجنة ، غير أن الذى يعزينا اننا طلبنا من رئيس هذه اللجنة أن يأتى إلى مصر لكى تسهم فى مثل هذا العمل الكبير .

كلمة مصر أمام اجتماعات اللجنة المركزية للحلف التعاونى الدولى فى الاجتماع السنوى الذى عقد فى الفترة من ٦ — ١٨ سبتمبر عام ١٩٧٨

مقدمة :

يوجه الباحث نظر المسئولين الى وجود بعض العناصر داخل الحركة التعاونية التى لا هم لها الا مصالحها الشخصية بغض النظر عن الانتماء القومى والصالح الوطنى ومن مظاهر ذلك أن مصر حينما ذهبت لكى تحضر اجتماعات اللجنة المركزية واللجان الفرعية فوجئت للمرة الثالثة بأن اسمها قد رفع من العضوية نتيجة لبعض المراسلات التى وصلت الى سكرتارية الحلف التعاونى الدولى لتؤكد أنه لا مجال لمصر فى مقاعد اللجنة المركزية لأن الاتحاد التعاونى الزراعى المصرى لم يعد قائما ••• ومن هذا المنطق طالبت المراسلات المصرية والتى خرجت من مصر الى سكرتارية الحلف باستبعاد اسم مصر ؟ •• لماذا يحدث هذا ••• ولمصلحة من ••• ومن المستفيد ؟ نقول هذا لأن تصرفات مثل هذه الشخصيات المشبوهة تضع علينا عبأ ثقيلا ما كان ينبغى أن يحدث لو أن هؤلاء قد تشربوا فلسفة التعاون ورسالته وأهدافه أو لو أن حب مصر كان فى ضميرهم ووجدانهم لأن التعاون يؤمن بروح الايثار والتضحية وانكار الذات وتغليب صالح الجماعة ووضعه فوق كل اعتبار ••• غير أن الله سبحانه وتعالى قد وفقنا فى كل مرة بالحجة الى استبقاء اسم مصر وعلم مصر ومراكز مصر ومن أجل اثبات هذه الأحداث التاريخية يسعدنا أن نورد فيما يلى كلمة مصر التى ألقيت فى اجتماع اللجنة المركزية والتى لا يحق اطلاقا لأى أحد أن يحضرها الا اذا كان عضوا كامل العضوية

وفوق كل ذلك لا يستطيع أن يلقى أية كلمة من على منبر الحلف الا اذا توافرت فيه شروط ومواصفات العضوية الكاملة ... من أجل هـذا فاننا نثبت هذا الحدث بالكلمة وبالصورة للتاريخ .

يسعد الوفد المصرى أن يتقدم بصادق التهنئة الى اللجنة المركزية والهيئات الادارية المنبثقة عن الحلف التعاونى الدولى وذلك بمناسبة انعقاد الدورة السنوية للجنة المركزية للحلف التعاونى الدولى .

وينتهز الوفد المصرى هـذه المناسبة ليعلن عن اعتزازه وفخاره بأن يشارك مع أعضاء هذه الوفود لتحقيق أهداف هذه الدورة وأن لدينا النية الصادقة لكى تكون مشاركتنا ايجابية مع الحركة التعاونية الدولية والتى يمثلها هـذا اللقاء أصدق تمثيل .

أن الوفد المصرى يذكركم بحقيقة معروفة وهى أن مصر تعتبر مهد الزراعة فى العالم ، وأن لها تاريخ طويل فيما يتعلق بتنمية الأساليب التكنيكية الزراعية ، وانها عبر سنين طويلة قد أورثت العالم هذه الأساليب التى تعتز وتفخر بها .

ان الموضوع الرئيسى لهذه الدورة للاجتماع السنوى للجنة المركزية للحلف يتركز فى موضوع علاقة الدولة بالتعاون ، غير أن مصر وهى تؤكد أهمية هـذا الموضوع يهمها أيضا أن تتناول معه موضوعا ورد فى جدول الأعمال وهو موضوع علاقة الحلف التعاونى الدولى بالدول النامية ... اننا نقول هـذا لأن الوفد المصرى قد اقترح على مؤتمر الحلف التعاونى الدولى الذى عقد فى سبتمبر عام ١٩٧٦ انشاء مكتب اقليمى ومركز تعليمى لخدمة الدول التى تنتمى الى منطقة الشرق الأوسط والوفد المصرى يرجو أن يكون هذا المركز على غرار المكاتب الاقليمية التى انشأها الحلف لمنطقة جنوب

شرق آسـيا فى نيودلهى وكذلك لشرق ووسـط افريقيا فى تنزانيا وأمريكا اللاتينيـة ••• وقد أكد الوفد حينئذ انه عن طريق انشـاء مثل هـذا المكتب فان الحركات التعاونيه فى منطقة الشرق الأوسـط ستتلقى التوجيـه السـليم وكذلك يتـاح لها فرصـة الدراسـة العلمية لمشاكلها هـذا بالاضافة الى انها ستتلقى أفضـل المساعدات الفنيـة المتاحـة •

ان الوفد المصرى يؤكد أن مختلف قطاعات الحركة التعاونيـة فى مصر لها رغبـة أكيدة وعزيمة صادقـة نحو تعبئة أكبر قدر من جهودها من أجـل معاونة الحلف التعاونى الدولى بهدف انشاء مثل هذا المكتب الاقليمى ، كما وانهـا تنظر عبر المستقبل من أجل ايجـاد حلول لمشكلاتها القائمة ••• والحركة التعاونية المصرية تؤمن أن حل المشكلات القائمـة ينبغى أن يتم وفقا لمصـالح الجماهير الغفيرة من أعضاء الحركة التعاونية وبأسلوب يتسم بسيادة روح التعاون الأصيلة التى تحترم آمال الأعضاء نحو معيشة أفضـل وفى اطار من السلام الاجتماعى الذى يعتبر من ابرز السمات المميزة للحركة التعاونية •

ومصر تعتقد أن علاقـة الدولة بالتعـاون تتمثل فيما تصـدره من تشريعات تنظم الحركة التعاونية فى شتى قطاعاتها وكذلك علاقـة الأجهزة الادارية بالحركة التعاونية فىاطار منشعبية الحركة•••ويسعد الوفد المصرى أن يحيط اللجنة المركزية علما بأن مصر تتجـه الآن نحو اعادة تنظيم شئونها على أسس علمية ، وفى مقدمة اهتماماتها الحركة التعاونية بشتى قطاعاتها ونظرا لأن أعضاء التعاونيات المختلفة الذين يبلغ عددهم ما يقرب من الـ ١٣ مليون حتى طالبوا باعادة تنظيم الحركة التعاونية بشتى قطاعاتها بأسلوب علمى يهتم بالدرجة الأولى برعاية مصالحهم •• فأن الحكومة المصرية من أجل تحقيق هذا الهدف اتخذت العديد منالاجراءات وفقا لمتطلبات الحركة التعاونية الشعبية لاعادة



كلمة مصر يلقيها سنويا منذ عام ١٩٧٦ الدكتور / كمال حمدى ابو الخير عضـــو اللجنـــة المركـــزية للحلف ونائب رئيس اللجنة الزراعية .

INTERNATIONAL CO-OPERATIVE ALLIANCE

26th Congress, Paris - 28th September-1st October
1 9 7 6

LIST OF DELEGATES

AEGYPTE EGYPT AEGYPTEN	Kamal Hamdy Abul Kheir

تنظيمها على أسس علمية وأصدر مجلس الشعب المصرى قانونا خاصا ينظم قطـاع التعاون الانتاجى والحرفى ، كما تم بالفعـل استكمال البنيان التعاونى الانتاجى الحرفى بالانتخاب المباشر من القاعدة حتى القمـة ويوجد فى مصر الآن الاتحـاد التعـاونى الانتاجى الحرفى كقمة لهذا القطاع ، كما أصدر مجلس الشعب المصرى أيضـا قانونا للتعاون الاستهلاكى وتم بالفعل انتخاب تشكيلاته القيادية ابتداءا من القاعدة حتى القمـة ويوجـد فى مصر الآن الاتحـاد التعـاونى الاسـتهلاكى المركزى الذى يقوم بنشـاطه كقمـة لهذا القطـاع ، كما ويسعد الوفد المصرى أن يحيط اللجنة المركزية أن مجلس الشعب المصرى يناقش قانون التعاون الزراعى والمرجو أن يتم اصـدار هذا القانون فى دورته المقبلة ويتم اعادة تنظيم البنيان الزراعى وانتخاب كافة تشكيلاته من القاعدة الى القمة سيرا فى نفس الاتجـاه الذى يستهدفه أعضاء الحركة والدولة من أجل اقامة حركة تعاونيـة نظيفة وسليمة وتهتم بالدرجة الأولى بصالح أعضـائها .

ويسعد الوفد المصرى أن يؤكد أن قانون التعاون الزراعى بالذات الذى سيصدره مجلس الشعب قريبا انما يتم بهدف تحسين شـئون التعاونيات الزراعيـة حيث أن هذا القانون يستند أساسا الى خبرة الحركة التعاونية الزراعية وتجاربها الماضية ، وأن هذا القانون يحقق تطورا جديدا فى المهام والوظائف التى تؤديها التعاونيات الزراعية حيث يتجه القانون نحو ان تكون الجمعيـات التعاونية الزراعية جمعيـات انتاجيـة بدلا من الأسلوب التى هى عليـه الآن والتى يجعل منهـا تعاونيات تهتم فقط بجانب الخدمات ... أن التعاونيـات الزراعيـة ستتجه نحو المجمعات الزراعية الصناعية التى تطبق أفضـل أساليب الميكنة الحديثة التى يمكن أن تحقق أهداف التعاونيات الزراعية .

ووفقا لخطــة الدولة التى أعلنتها من أجــل تحسين الشـــئون الاقتصادية والاجتماعيـــة للمواطنين فاننا نستطيع أن نستخلص ان هناك أولويات تهتم بها الحكومة والتى نذكر منها ما يأتى :

١ — تحسين الانتاج الزراعى وزيادة غلاته .

٢ — تحقيق الأمن الغذائى لجموع المواطنين عن طريق توفــير برامج أفضل للطعام لكل فم وكذلك زيادة الاستهلاك البروتينى .

٣ — زيادة تصدير المحاصيل التى يمكن عن طريقها توفير السيولة النقدية وفى مقدمتها تحسين الوضـــع التصديرى بالنسبة للمعاملات الخارجيـــة .

٤ — تدعيم التنظيمات الشعبية وتشجيعها على المشاركة الايجابية فى تحقيق الأهـــداف السابقة وعلى وجه الخصـــوص الفلاح الصغير وحفزه على الابداع والابتكار وتشجيعه على ملكية الأرض .

ويسعدنى باسم مصر أن أحيط اللجنة المركزية علما بأن هناك العديد من الجهود التى تبذل فى كافة المجالات والتى منها ما يأتى :

(أ) تبسيط البنيان التعاونى ويدخل فى نطاق ذلك تحديد أنواع التعاونيات ومختلف مستوياتها وكذلك ترشيد الأداء وتحليل الوظائف والأعمـــال وتوصيفها وتقييمها وتقسيمها وكذلك توضيح المسئوليات التى تتعلق بمختلف الهيئات التى ترتبط بنشاط الحركة التعاونية .

(ب) اعادة تنظيم الادارة الميدانية المرتبطة بالحركة التعاونية على أسس قابلة للتطبيق .

(ج) تقييم التيسيرات المادية المتاحة للحركة التعاونيـــة بهدف التعرف على مزيد من التيسيرات التى قد تحتاجها الحركة التعاونيـــة من أجل الوصـــول الى الكفاية الانتاجية .

(د) دراسة أساليب التدريب القائمة الآن بهدف معرفة طبيعة التحسينات اللازمة لكى يحقق التدريب التعاونى أهدافه فى ضوء التطورات الجديدة .

(هـ) تقييم آثار تدخل الحكومة فى شئون الجمعيات التعاونية بصفة عامة وآثار هذا التدخل بصفة خاصة على تقدم وتطور الحركة التعاونية باسرها بهدف معرفة التغييرات التى يمكن اجرائها لتحقيق شعبية الحركة وقدرتها على تحمل أعبائها فى اطار من فاعليتها وقدرتها وكفاءتها .

(و) تصميم أفضل الأساليب والطرق التى يمكن عن طريقها تحقيق المشاركة الايجابية من الفلاح فى ادارة شئون التنظيمات التعاونية الزراعية .

واننى أؤكد أننا فى مصر على معرفة ودراية كاملة بأهمية أن تكون الحركة التعاونية فى مصر حركة تعاونية شعبية يقيمها الأعضاء ويديرونها لمصلحة أنفسهم ... وان ادراكنا التام لهذه الحقيقة هو الذى دفع التعاونية الشعبية بالاتفاق مع الأجهزة الحكومية المعنية والهيئات التعليمية المتخصصة الى المطالبة بتصميم وتوفير برامج تدريبية وتعليمية مستمرة لكافة القوى البشرية المرتبطة بالحركة التعاونية ابتداءا من الأعضاء الى الأجهزة القيادية المنتخبة وكذلك القوى الوظيفية التى تخدمها ... كل ذلك من أجل تحقيق حركة تعاونية قوية وسليمة وعلى جانب كبير من الكفاءة وتدار بأيدى أصحابها ... وهذا هو ما تعمل مصر الآن على تحقيقه .

السـيد الرئيس

الأخوة أعضـاء المؤتمر

اننا نهيب بكم من أجل تحسين الشئون الاقتصادية والاجتماعية لدول العالم الثالث بصفة عامة ••• ودول منطقة الشرق الأوسط بصفة خاصة ••• نهيب بكم بروح من الاخوه ان نعرض عليكم اننا مازلنا فى حاجة الى مزيد من روح الفهم التعاونى لنا ••• مزيد من التفكير التعاونى الأفضل ••• مزيد من القول التعاونى الأفضل ••• مزيد من القول التعاونى الأفضل ••• مزيد من العمل التعاونى الأفضل ••• ومن هذا المنطق نهيب بكم أن تذهبوا الى التعاونيين فى مواقعهم لا تنتظروهم حتى يأتوا اليكم ••• انه يوجد دول فى منطقة العالم الثالث ومنطقة الشرق الأوسط تبلغ نسبة الأمية بين مواطنيها ما يزيد عن الـ ٩٠٪ هل ترغبون فى أن تتعاملوا معهم على نفس الأسس وبنفس الأساليب التى تتعاملون بها مع الدول الأكثر تقدما والتى تتسم بانها على أعلى مستوى من الكفاءة التنظيمية والادارية ••• اذا كنتم ستطبقون ذلك ••• واذا كنتم ستنتظرون حتى تأتى الحركة التعاونية الشعبية فى هذه الدول التى يطلق عليها انها دول حديثة النمو ••• اذا كنتم ستنتظرون فى مواقعكم حتى تأتى هذه الحركات الشعبية اليكم اذا فانتظروا مئات السنين ••• انما ينبغى على كل تعاونى صادق منكم ومن شعوبكم ومن حركاتكم التعاونية القوية وعلى وجه الخصوص التعاونيين فى الدول المتقدمة ••• ان كل تعاونى صادق منهم عليه أن يسأل نفسه هل هذا هو الطريق الصحيح من أجل نشر الحركة التعاونية ومبادئها فى شتى أنحاء العالم من أجل نظام تعاونى جديد يتطلع اليه الجماهير الغفيرة من أجل تحقيق العدالة الاقتصادية والسلام الاجتماعى •

شكرا سيدى الرئيس وشكرا أيها الأخوة الزملاء أعضاء المؤتمر مع أصدق تمنياتنا لكم بحياة أفضل وتفاهم أفضل •

٢٧ — المجلس العالمى لتعاونيات الادخار والائتمان

المقر : ٣٧ كى ويلسون . جنيف ، سويسرا • تليفون : ٣١/٤٥/١٠ •
37 Quai Wilon, Geneva, Switzerland Tel. 314510
العنوان البريدى : ص•ب• ٩٩ ، ١٢١٧ ميران ١ ، جنيف ، سويسرا •
Mailing address : C. P-99, 1217 Meyrin 1 Geneva Switzerland

أعضـــاؤنا :

ACOSCA جمعية تعاونيات الادخـــار والأئتمان فى افريقيا . ويقع مقرها بكينيا •

AFCUL اتحاد فدرالى يشـــمل اســـتراليا ويقع مقره بمقاطعـــة نيو ويلز الجنوبيـــة •

ACCU جمعية تعاونيات الادخـــار والائتمان فى آسيا ومقرها بكوريـــا •

CCCU اتحاد كونفدرالى لتعاونيات الادخار والائتمان الكاريبية ، مقرهـــا بترينيداد •

COLAC اتحـــاد كونفدرالى لتعاونيـــات الادخـــار والائتمان فى أمريكا اللاتينية ، يقع مقره ببنما •

CUNA جمعية وطنيـــة فى الولايات المتحدة الأمريكية ، ومقرها بولايـــة فيسكنزن •

NACCU الجمعية الوطنية لتعاونيات الادخار والائتمان فى كندا ، ومقرها بمقاطعة أونتاريو •

الرابطـــات الحـــرة :

فى كل من جزر فيجى ، وبريطانيا العظمى وايرلندا ونيوزيلاندا وبابوا — غينيا الجديدة •



توضح هذه الصورة جانبا من وفد المجلس العالمى لاتحادات الائتمان التعاونى فى زيارة لمصر بناءا على دعوة من الجمعية المصرية للدراسات التعـــاونية وتبين الصورة :

١ — مستر ا.ا بيلى — المدير الادارى للمجلس العالمى لاتحـــادات الائتمان التعاونى

٢ — مستر بول هيبرت — مدير المشروعات الـــدولية لاتحـــادات الائتمان التعاونى

لمحة تاريخية عن الحركة التعاونية الائتمانية :

١٨٤٩ أسس رايفيسان (RAIFFEISEN) أول شركة ائتمانية فى المانيا .

١٩٠٠ أسس دى جردان (DESGARDINS) أول تعاونية للادخار والائتمان بأمريكا .

على أن الحركة التعاونية قد عرفت فى ذلك التاريخ تطورا ملحوظا فى كل من أوروبا والهند .

١٩٠٩ تم انشاء أول تعاونية أمريكية للادخار والائتمان بولاية نيو همشاير

١٩٢٠ أول تعاونية ائتمانية فى افريقيا . غير أن « ايسوسو » (ESUSU) شركة افريقية ذات طابع تعاونى كانت قائمة بالفعل منذ مائتى سنة .

١٩٣٤ تم تأسيس جمعية تعاونية وطنية فى الولايات المتحدة الأمريكية تهدف الى مساعدة التعاونيات الائتمانية الأمريكية .

١٩٣٨ تم انشاء أول تعاونية للادخار والائتمان لجزر الكاريبى . بجامايكا .

١٩٤٣ تمت اقامة أول تعاونية للادخار والائتمان فى أمريكا اللاتينية . بهندوراس البريطانية (تعرف الآن باسم بيليز) .

١٩٤٥ تم انشاء أول تعاونية للادخار والائتمان فى استراليا وفى نيو ويلز الجنوبية .

١٩٥٨ أصبحت جمعية « كونا » (CUNA) « كونا الدولية » (CUNA INTER) بوصفها جمعية عالمية لاتحادات التعاونيات الائتمانية .

١٩٧٠ تم تأسيس المجلس العالمى لتعاونيات الادخار والائتمان . فحل محل «كونا الدولية » التى أصبحت بدورها من جديد جمعية وطنية انضمت الى المجلس .

اهداف المجلس العالمى لتعاونيات الادخار والائتمان :

توفير المعونة لتعاونيات الادخار والائتمان فى جميع أنحاء العالم، وذلك بواسطة المنظمات الاقليمية الأعضاء فى المجلس فى شكل اتحادات • وتقع على كاهل هذه الاتحادات مهمة تعزيز وتوجيه تطور تعاونيات الادخار والائتمان للشركات التابعة لها •

القيام فى المقام الأول بتطبيق برامجه فى البلدان النامية •

تشجيع تبادل مستمر للمعلومات وتوفير مساعدة فنية لجميع أعضائه •

مساعدة أعضائه على بلوغ مرحلة الاستقلال الاقتصادى فى أقرب الآجال الممكنة •

تنظيم مؤتمرات دولية عن حركة التعاون الائتمانى على شتى المستويات •

توفير المساعدة من أجل اقامة وتوسيع التعاونيات وتعاونيات الادخار والائتمان فى العالم بأسره •

دعم برنامج دولى للمبادلات • فهناك فعلا بعض التعاونيات توفر رؤوس أموال لصالح تعاونيات الادخار والائتمان التابعة للبلدان النامية •

الاشراف على ادارة المؤسسة العالمية لتعاونيات الادخار والائتمان • وتتولى هذه المؤسسة التى لا تستهدف الربح ، تحصيل مساهمات جميع تعاونيات الادخار والائتمان • ومن بين ما تزاوله من نشاط ، ينبغى ذكر التعليم وتوفير المساعدة الفنية لكل من الرابطات والاتحادات الكونفدرالية ، (Confédérations) واقامة تعاونيات جديدة واغاثة ضحايا الحوادث •

توحيد الحركات التعاونية فى جميع أنحاء العالم •

الهيئـات الاداريـة :

يشرف على ادارة المجلس العالمى لتعاونيات الادخار والائتمان مجلس مفوضين يجتمع مرة كل ثلاث سـنوات ، ومجلس ادارة يعقد جلسته سـنويا ومجلس تنفيذى يعقد اجتماعاتـه بصـورة فعليـة (كل ثلاثة أشهر) • ويتم تمثيل الأعضاء داخل الهيئات الادارية حسب نسبة طرديـة بعدد أعضـاء تعاونيات الادخـار والائتمان المنتسـبة الى المجلس •

موارد التمويل ــ يتم تمويل المجلس العالمى لتعاونيات الادخـار والائتمان عن طريق اشتراكات أعضـائه •

المقار والمكاتب ــ يقع مقر المجلس العالمى لتعاونيات الادخـار والائتمان بفيـلان هاوس ، ١٦١٧ شـارع شـيرمان ، ماديسـون ، فيسكنزن ٥٣٧٠١ ، الولايات المتحدة الأمريكية •

HOUSE, 1617 Sherman Avenue, FILENE Madiso, Wisconsin 53701, USA.

وتقع المكاتب الاقليميـة فى بوغوتا بوكولومبيـا ، وفى جنيف بسويسرا وسـيول بكوريا •

تعاونيات الادخار والائتمان ومدى انتشارها فى العالم :

ان تعاونية الادخـار والائتمان هى عبارة عن مؤسسـة مالية تعاونية ، اذ أنها تتكون من مجموعة من الأشخاص عقدوا العزم على أن يدخروا معا وان يمنحوا لبعضـهم البعض قروضا بأسـعار فائـدة منخفضة • ويتم تأسيس تعاونية ائتمانية من قبل أشـخاص يجمعهم رباط واحد • الأمر الذى يعنى أنه يتعين على أعضاء التعاونية الانتماء الى مجموعة محددة ، كأن يكونوا مثلا من العاملين فى احدى المشاريع التجارية ، أو أعضاء فى احدى الجمعيـات أو النقابات أو الطوائف

الدينية ، أو أن يكونوا من سكان حى واحد أو قرية واحــدة • فلكل واحد منهم الحق فى الانضمام الى التعاونية دون تمييز بسبب الجنس أو اللون أو العقيدة •

وتتميز التعاونيات الائتمانيــة بطابعها الديمقراطى • اذ يتولى الأعضاء واتهم بتعيين مجلس الادارة ، ولجنة المراقبة ولجنة الائتمان • ويقرر الأعضاء السياسة التى تنتهجها تعاونية الادخار والائتمان التى ينتمون اليها ، وذلك خــلال الاجتماع السنوى •

ومن الملاحظ أن حركة التعاونيــات الائتمانيــة قد انتشرت فى انتشرت فى العالم بسرعة • اذ ان ما يربو على ٨٠ بلدا قد سبق له أن أنشأ تعاونيــات للادخــار والائتمن • وتضــم هــــذه الأخيرة مجمــوع ٥٢ مليون عضــو ••• وفى عدة مناطق تمكنت التعاونيــات الائتمانية من رفع ظروف معيشة أعضائها بصــورة باهرة • فقبل اقامة التعاونيــات الائتمانيــة ، لم يكن الأشخاص ذوو الدخــل المنخفض ليتصوروا أن فى امكانهم ادخار أو اقتراض بعض المــال ، موفرين بالطريقــة تلك ما يملكونه من رؤوس أمــوال للحصــول على قروض أو تلبية احتياجاتهم الخاصــة بهم •

هيكل المجلس العالمى لتعاونيات الادخار والائتمان وعلاقاته الخارجية :

ان العضو المشارك فى كل تعاونية للادخار والائتمان هو القاعدة الأساسية للنظام • فكل شىء ملك العضو ومسخر لصالحه • هــذا فضلا عن أن الأعضاء فى « صندوق » التعاونيــة الائتمانية هم الذين يشرفون على ادارة هيــكل المنظمة بكامله بواسطة ممثليهم المنتخبين ديمقراطيــا •

أما الهياكل الثانويـــة للتعاونية الائتمانية فمتعددة وتعرف أساساً بـــ « رابطات » و « اتحادات فدرالية » (Fédérations) والغرض من وراء هذه الهياكل الثانوية هو السهر في المقام الاول على خدمة الشركات المنضمة اليهـــا .

والتجمع الثالث لتعاونيات الادخار والائتمان لاوســـع نطاقاً هـــو الاتحاد الكونفدرالي (Confédération) الذي يتكون أعضاؤه من اتحادات رابطات منضمة اليه . والاتحاد الكونفدرالي ، شأنه شأن الرابطات والاتحـــادات الفدرالية ، يستمد موارده المالية في المقـــام الأول من اشتراكات مؤسساته الفرعية . وتقع كذلك مهمة ادارة الاتحاد الكونفدرالي على كاهل مدراء يتم انتخابهم بصور ديمقراطية .

ان المجلس العالمي لتعاونيات الادخار والائتمان هو الجمعيـــة الدولية للاتحادات الكونفدرالية والرابطات الحرة .

ويدير المجلس العالمي لتعاونيـــات الادخار والائتمان WOCCU مدراء قامت بانتخابهم الاتحادات الكونفورالية ، ويتم تمويل المجلس بفضـــل اشـــتراكات أعضـــائه .

والمجلس العالمي لتعاونيات الادخار والائتمان هو بدوره عضـــو في المؤسسات التالية

(COPAC) اللجنـــة المعنيـــة بتشجيع المســاعدة الى التعاونيـــات وأعضـــاؤها هم كالآتي :

الأمم المتحدة ومنظمة الأغذية والزراعة ومكتب العمـــل الدولي والرابطة التعاونيـــة الدولية ، والاتحاد الدولي للمنتجين الزراعيين ، والاتحاد الدولي للعمال المتحدين في مجـــال الغرس والزراعـــة .

CIL لجنـــة الاتصـــال الدولية (التابعة لتعاونيـــة الائتمان العمالية) التى تتكون من الأعضاء التاليين :

المصرف المركزى لتعاونيات الزراعة والغابات اليابانية ، والاتحاد القومى للقرض التعاونى بفرنسا ، والاتحـــاد الائتمانى التعاونى بفرنسا ، واتحاد كيبيك للصـــناديق الشعبية دى جردان بكندا . اتحـــاد صناديق الادخـــار الكيبيكية بكندا ، ولجنة مصـــارف الرابطـــة التعاونيـــة الدولية بلندن ، والاتحـــاد التعاونى القومى بالهند .

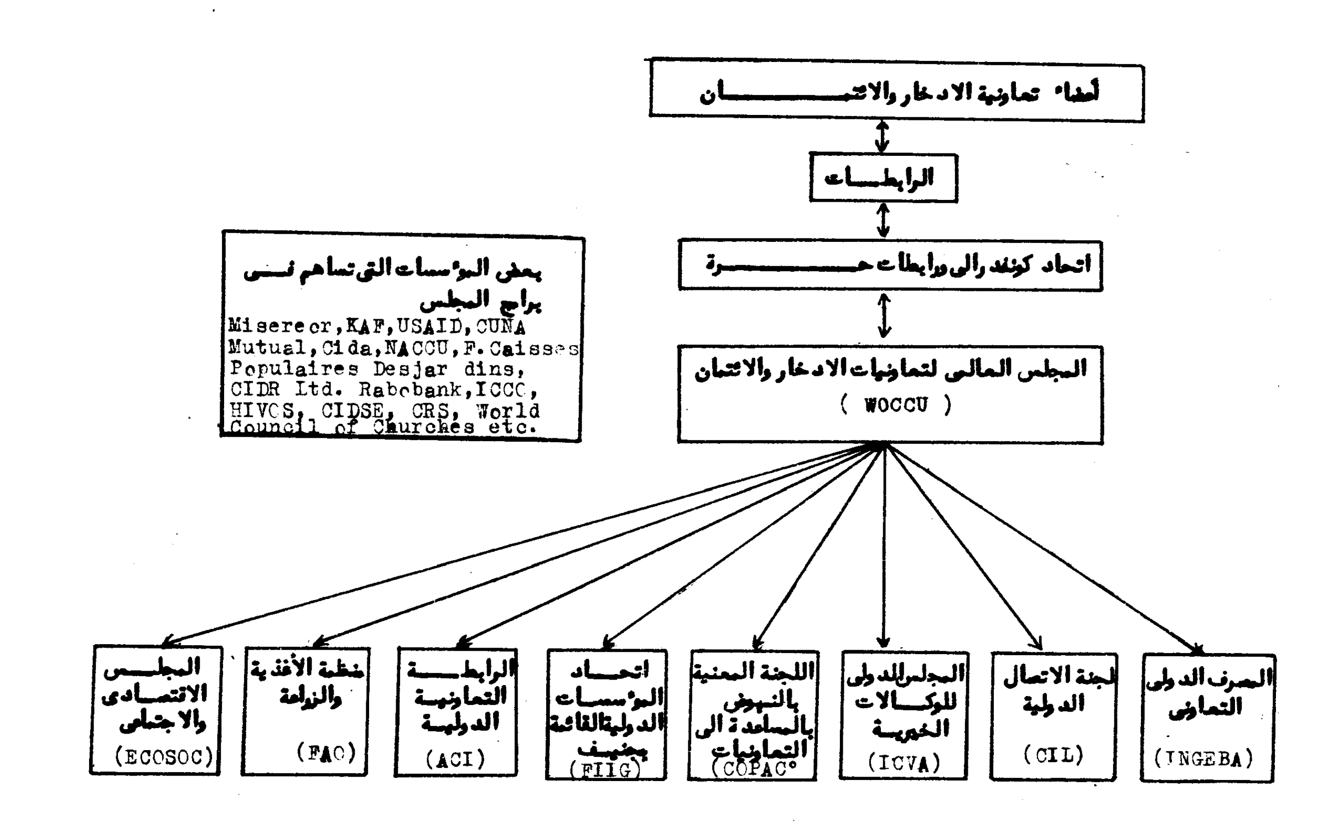
ICVA المجلس الدولى للوكالات الخيرية الذى يضم ٨٧ عضوا من الوكالات الدولية التطوعيـــة .

FIIC اتحـــاد المؤسســـات الدولية القائمـــة بجنيف ويضـــم مائة عضـــو .

INGEBA المصرف الدولى التعـــاونى المحـــدود ويضـــم أكثر من ٦٠ عضوا من المصارف التعاونية القومية والدولية .

ACI الرابطـــة التعاونيـــة الدولية .

الوضـــع الاستشارى – للمجلس العالمى لتعاونيـــات الادخـــار والائتمان وضع استشارى لدى كل من المجلس الاقتصادى والاجتماعى ومنظمـــة الأغذيـــة والزراعـــة .



أعضاء تعاونية الادخار والائتمان
الرابطات
اتحاد كونفدرالي وروابط حرة
المجلس العالمي لتعاونيات الادخار والائتمان
(WOCCU)
بعض المؤسسات التي تساهم في برامج المجلس
Misereor, KAF, USAID, CUNA Mutual, Cida, NACCU, F. Caisses Populaires Desjardins, CIDR Ltd. Rabobank, ICCC, HIVOS, CIDSE, CRS, World Council of Churches etc.
المصرف الدولي التعاوني (INGEBA)
لجنة الاتصال الدولية (CIL)
المجلس الدولي للوكالات الخيرية (ICVA)
اللجنة المعنية بالنهوض بالمساعدة الى التعاونيات (COPAC)
اتحاد المؤسسات الدولية القائمة بجنيف (FIIG)
الرابطة التعاونية الدولية (ACI)
منظمة الأغذية والزراعة (FAO)
المجلس الاقتصادي والاجتماعي (ECOSOC)

استخدام المشورة المالية فى مجـال التمويل التعاونى :

USING FINANCIAL COUNSELLNC

ما هى المشـورة ؟

حسب تعريف القاموس تعنى بذل النصيحة لدى الاستشارة فى أمر معين ... أو بمعنى آخر انهـا تبادل الرأى أو التداول سـويا أو الاشارة بتصرف أو مسلك محدد فى الموضوع أو المشكلة المعروضة .

والمشورة قديمة قدم الانسان ذاته فمن منا لم يسبق له تقديم نصيحة ما الى صديق أو جار أو قريب له ؟ ومن منا لم يشر باتخـاذ موقف محدد مستندا فى ذلك الى ما لديه من خبرة ومعرفة ؟ ومن هـذا المنطق قلما نجد عضوا من أعضاء حركة إتحاد التمويل التعاونى فى أمريـكا لم يحـاول بذل العون الى زميل له فى العضـوية عن طريق النصيحة ؟ ... هكذا كانت المشورة تسير منذ زمن طويل بهذا المفهوم فى حركة التمويل التعاونى وهى محـور الارتكاز الذى دارت حوله جميع خدمات التمويل التعاونى فى الماضى . لقد تولى هـذا العمل الكثير من المسـئولين فيما مضى وسيقوم المزيد منهم بهذه المهمـة فى المستقبل . وكانت هذه المشورة تقدم فيما مضى على أساس شخصى غالبا وبأسلوب ودى بعيد عن الاجراءات الرسمية ولكانت المواهب اللازمة للمستشار الكفء غير متوفرة داخل حركة اتحاد التمويل التعـاونى . وليس هنـاك أدنى شك كل شخص فى حركة التمويل التعاونى يقدم المشورة أو يعتمد للعمل كمستشار فى استطاعته أن يؤدى مهمته فى يسر أكثر لو توفرت له الأدوات والأساليب العلمية لخدمة الاعضـاء بشـكل أفضـل .

لـماذا يلزم توافر المشورة المالية فى اتحادات التمويل التعاونى ؟

ان أحد الأهداف ذات الأولوية للجنة الائتمان Credit Committee هى مساعدة الأعضاء على حل مشكلاتهم المالية • فاذا أريد لهذه اللجنة النجاح فى تحقيق هـذا الهدف فلابد من أن يتعلم أعضـاء اتحـاد الائتمان التعاونى الاستخدام الأمثل للنقود •

ان أصحاب الدخول المحدودة كثيرا ما يقعوا فى مصاعب قانونية ولا يعرفوا أين يحصـلون على العون • انهم يقعون فريسة للقروض السهلة easy credit وضغط الاعلانات bait ads والبائعين الغلاظ • وسرعان ما تسترد البضائع التى تملكوها عندما يتخلفون عن سـداد أثمانها كما أن الحجز على المرتب يتسبب أحيانا فى فقدان الوظيفة • ان الطريقة المفككة أو العشوائية التى يتصرف بها الناس فى نقودهم عادة تؤدى الى مشـاكل عديدة يترتب عليها فى النهايـة مواجهتهم للمصاعب المالية • ان اتحادات الائتمان التعاونى تستطيع المعاونة على اصـلاح هـذا الأمر •

والمشورة المالية هى الأداة التى تستخدم فى ارشاد الأعضاء الى الاتجاه الصحيح لتخطى مصاعبهم الماليـة •

من هو المختص بتقديم المشورة ؟

ان الجماعة التى تختص مباشرة بتقديم المشورة المالية هى لجنة الائتمان • ولو أن أى شخص له صلة مباشرة بالأعضـاء قد يقوم بدور فى المشورة المالية وفى غالب الحالات يكون هـذا الشخص اما أمين الصندوق أو لجنـة التمويل أو مدير القروض • وقد يكون للجنـة التعليمية أيضـا دور فى تقديم المشورة المالية أو يدخل ضمن برنامجها

التعليمى أصدار نشرات اعلامية عن موضوعات مثل برامج أو ميزانيات الانفاق spending plans or budgets المشتروات الاستهلاكية Consumer buying (الطعام ـ الملبس ـ المسكن ـ المواصلات) ومثل مقارنة أعباء الائتمان Comparative credit costs وهيئات حماية المستهلك Consumer protection agencies والضمان الاجتماعى ومشروعات التقاعد retirement plans ومصروفات الدفن burial expenses وتأمين البطالة والعجز والمطالبات القضائية الصغير small claims court وغير ذلك من النشرات الاعلامية التى تمس الجانب العملى من الناحية المالية للعضو مثل ارشاده الى مكاتب الحصول على عمل أفضل Better business bureaus وبرامج الرعاية welfare benefits كما تقوم اللجنة التعليمية فضلا عن ذلك باصدار مجلات ورسائل وغير ذلك من النشرات الدورية التى تقوم بتوزيعها على أعضائها فى صورة مستمرة •

نطاق المشورة المالية للأسرة

ان المشورة المالية فى مجال الأسرة توفر لأعضاء اتحاد الائتمان التعاونى المعلومات والتوجيهات اللازمة للخروج بقرارات ومخططات ذكية فى كافة وجوه الادارة النقدية للأسرة Family money management بمعنى ان المشورة خدمة تقدم بموجبها الوسائل التى تمكن الأعضاء من مساعدة أنفسهم بشكل أفضل • فلدى عرض أية مشكلة يجرى جمع بيانات كاملة ودقيقة عنها وتعريف المشكلة بالضبط ثم يدرس الحل سويا فيما بين المستشار المختص بالحالة interviewer counsellor وعضو الاتحاد •

أن خدمات اتحاد الائتمان التعاونى فى مجال المشورة المالية للأسرة

يتضمن ثلاثة آفاق عامة : مشورة علاجية remedial مشورة وقائية preventive مشورة انتاجية productive

والموقف المـالى للأسرة يمكن وصفة بصورة عامة : مستقر stable أقل استقـرارا less stable ــ او عديم الاستقرار بشكل خطير Critically unstable للأسرة المستقرة يقدم اتحاد الائتمان التعاونى خدمات للمشورة الانتاجية وللأسرة الأقل استقرارا من الناحية المالية يقدم الاتحاد مشورة وقائية أما الأسرة التى تعانى من حالة عدم استقرار مالى خطير فان الاتحاد يوفر لها المشورة العلاجية •

(١) المشـورة العلاجيـة : Remedial Counselling

أن الغاية التى تسعى اليها خـدمات المشورة المـالية للأسرة هى معاونة الأسرة التى تعانى من حالة عدم استقرار مالى خطير على القيام بتقدير واقعى لأزمتها المالية ومواجهتها بنجاح وأن تتابع انماء التصرف الرشيد فى النقود من خلال استمرار عملية المشورة •

ويقوم اتحاد الائتمان التعاونى بمساعدة أعضائه عن طريق الخدمات النوعية الآتية :

الخدمات التى ترتبط بتعدد المديونية ــ Debt distribution Service خدمات التى تربط بتوجيه المديونية الى الجهة المختصة ــ Referral Service ــ هيئة مختلطة للمشورة ــ Joint Counselling على أن تستمر المشورة المتطلبة حتى يصل العضو الى بداية طريقه نحو الاستقرار المـالى •

فاذا عرضت مشكلة شخصية أو عائلية تحتاج الى حل ولا تقع فى اختصاص مستشار اتحاد التمويل وهذا غير نادر الحدوث فعليه القيام

باحالة (توجية) صاحب القضية الى الهيئة المعنية وهــو تعاون محمود تقــدرة الهيئات كثيرا •

وقد يكون من الأنسب بالنسبة لبعض الحالات أن تتناولها هيئة ـ مشــورة مختلطة وعلى سبيل المثال تعالج هيئة للخدمات الأسرية حل خلاف بين زوجين بينما يتولى اتحاد الائتمان التعاونى معاونــة تلك الأسرة فى تخطى الصعوبات المــالية التى يتضمنها الخلاف •

(٢) المشــورة الوقائية Preventive Counselling

أن هدف المشورة المالية للأسرة فى هذا الميدان هو معاونة أسر الأعضاء التى تعانى من عدم استقرار مالى شــديد أو أشد عن طريق المشورة أو التوعية وتقدير أحوال الأسرة المالية بشكل واقعى كى تتمكن من حل مشكلاتها المالية بنجاح وتتلافى مثل هذه المشاكل فى المستقبل •

ويقوم الاتحاد بتحقيق هذه الغايات عن طريق منح قروض لسداد الديون الموحدة Debtconsolition Loans وتقديم المشورة فى شأن تخطيط ميزانية الأسرة Budget Counselling وتحويل الحــالات الى الجــهات المختصة Referral Service وعن طريق المشورة المختلطة وتوفير سلســة عريضة من البيانات اللازمة للمستهلكين فى متناول يد الأعضاء • ويلاحظ انه فى امكان نسبة كبيرة من الأعضاء الاستفادة من هذا النوع من الخدمة فانهم ليسوا على شفا الافلاس وانما هم يواجهون مصاعب متفاوتــة الشدة فى تحقيق اطماعهم • وربما كان ما عندهم من مشكلات ناجما عن محاولتهم مسايرة المظاهر الإجتماعية للبيئة التى يعيشــون فيهــا ، كمحاولتهم العيش فى مستوى دخل صديق ••• او بسبب عدم كبــح نزواتهم فى الشراء ••• أو ربما يكون ناشــئا بكل بســاطة من أنهم لا يحتفظون بقائمة أو خطة لمصروفاتهم •

ان مثل هـؤلاء قد يحتاجون الى تحويلهم الجهة المختصة بحل مشكلتهم او الى المشورة المختلطة ومن المحتمل حاجتهم الى مزيد من التوعية فى بعض الجوانب المالية من معيشتهم •

(٣) المشـورة الانتاجيـة : Productive Counselling

ان الهدف فى هذا الميدان هو معاونة الأعضاء المستقرين ماليـا بالدرجة الأولى عن طريق توفير معلومات لهم من أجل تحقيق الأهداف الاقتصـادية لأسرهم •

هناك كثير من اتحادات الائتمان التعاونى ذات غنى نسبى تدبر أحوالها المالية جيدا وليست معرضة لأى ضائقة مالية فى القريب وتتقن فن الاقناع ببرامجهـا / Buymanship

أن بعض هؤلاء الأعضاء المستقرين ماليا يعرفون القليل عـن الاسـتثمارات والوصـايا والودائع Trusts والتخطيط العقـارى Estate Planning ومزايا الضـمان الاجتماعى Social Security Benefits الخ •• وهؤلاء الأعضاء لديهم الرغبة فى معرفة المزيـد عن هـذه الأشـياء ••• وليس هناك أفضـل من اتحادات الائتمان التعـاونى لكى تقـوم بتوفير المعلومات عن كافة الوجوه المـالية للأسرة مجانا وبصـورة موضـوعية ؟

ان البرنامج الدراسى عن مبادىء الائتمان وتقديم المشورة فى هـذا المجـال Credit Principles and Counselling الذى يتضمنه برنامـج تخرجى القادة للنشاط الائتمانى Credit Union Leadership Certifiate Program والذى تنظمه الهيئة القومية للائتمان • Credit Union National Association, Inc.

برنامج مفيد فى هذا الميدان •

ان المستشار المـــالى فى شئون الأسرة أو أى شخص مكلف بهذا العمل قادر على تقديم الحقائق الأساسية وان يرشح المصادر التى يمكن الحصول منها على مزيد من المعلومات . ان هذا المسئول باتحاد الائتمان يؤدى عمله دون تحيز لفكرة معينة فان طبيعة عمله لا تسمح له بذلك .

أهـــداف المشـــورة فى ميدان الائتمان

نتركز أهـــداف المشورة فى رفع مستوى معيشة أعضاء حركة اتحاد الائتمان التعاونى واسرهم ... وهنا نتساءل هل يتسنى تحقيق هذا الهدف عن طريق تجميع الناس لمدخراتهم فقط ؟

وهل يتم التوصل الى ذلك عن طريق اقراض كل ما يحتاجه الأعضاء من مـــال أو بريدون اقتراضـــه ؟

أن الكيفية التى يستثمر بها الشخص مدخراته هامة بالنسبة له ولأسرته ... فان قيام العضو بتجميع مدخراته لتركها لوريث له بعـــد موته سيوفر لهذا الوريث بعض التأمين عند اصابته بالشيخوخة او اذا أصابه سوء الحظ فى حياته ، لكن ذلك لن يرفع من مستوى معيشـــة العضـــو ... كما أن اقتراض النقـــود لن يؤدى وحده الى رفع مستوى معيشة العضو المقترض فهناك بطبيعة الحال احتمال قائم هو اصابتـــه بنزوة جامحة فى الانفاق من المـــال المقترض spending spree ويصبح مثقلا بالدين الى درجة تضطره الى الهبوط بمستوى معيشته هبوطـــا شديدا حتى يوازن بين دخله وانفاقه .

أن كثيرا من قادة اتحادات الائتمان يؤمنون بأنه اذا كان على الاتحادات أن تحقق هدفها الجوهرى فعليها أن تلم بالوســـائل التى

تمكنها من الاجادة فى مهمتها نحو تقديم المشورة لاعضائها وبذا لا تقتصر مهمتها فقط على تعليم اعضائها أن يخططوا ويمارسوا شئونهم المالية بصورة أكثر فعالية وانما تتضمن استثارة الرغبة عندهم فى اداء ذلك طواعية •

عمل المستشار الاختصاصى فى الائتمان التعاونى :

١ — مقابلة العضو وجمع الحقائق المتصلة بالحالة في أقصر وقت ممكن •

٢ — تصنيف وتحليل وتقييم أهمية الحقائق المرتبطة بالحالة وتقرير لب المشكلة والدافع الأساسى الذى يتصرف العضو فى أمواله استجابه له •

٣ — استنادا الى معرفته وخبرته ومهاراته الفنية يحدد طرق التصرف البديلة ويقدم المشورة للعضو خلال تبادل الآراء ويعاون العضو على أن يتخذ بنفسه القرار فى تحديد انسب خطة ممكنة للسداد وهو فى ذلك لا يلجأ الى الجدل او فرض رأى معين عليه •

التفاهم والتعاون Understanding and Cooperation

أن قيام التفاهم والتعاون الكامل بين العضو والمستشار ضرورة حتمية • ففى بعض الحالات يواجه العضو بضغط كبير من دائنيه يهدد استمراره فى وظيفته وسمعته وأمن أسرته بحيث يكون أكثر من سعيد فى الافضاء الكامل الأمين بكافة المعلومات المطلوبه ومتعاونا الى أقصى الحدود •

قد يكون من الصعب على المقترض واسرته أن يدخلوا تغيرا على عاداتهم فى الانفاق spending habits

غير أن هناك ضرورة فى التوصيل الى فهم متبادل اذا ما أريد للخطة التى اتفق عليها الجانبان أن تنجح.

كيفية تنفيــذ الخطــة

اذا ما اقتنع المستشار بوجود تعاون وفهم من العضو وقد تحدد موقفه المــالى يمكن الشروع فى تنفيذ الخطة والخطوات الآتية يمكن الاهتداء بها فى تنفيذ الخطة :

(١) قبول العضو لخطة سداد الديون

ان المشورة العلاجية هى عرض يتضمن النزول الى أرض الواقــع down to earth **أو هى بمثابة كشف كل أوراق اللعب**

ان من حق العضو أن يعرف ماذا تتطلبه منه خطة سداد الديون ومــا هى المزايا التى ستقدمها الخطة له ولأسرته يجب أن تذكر له ما هيــة الخطوات التى ستسير فيها الخطة . ما أن يتم شرح كافة الحقائق يجب يجب أن يلمس مستشار التمويل التعاونى اخــلاص العضــو واستعداده للقيــام بدوره فى انجاح الخطة .

(٢) قبــول الدائنين للخطــة

هناك عقبة رئيسية واحدة باقية قبل الخطة موضع التنفيذ وهى التوصل الى اتفاق مع الدائنين عن قبولهم للخطة وهنا ترتكز الخطــة بأكملها على مهارة المستشار فى اقناع الدائنين بقية وجدوى الخطة . ان الخطوة التمهيدية لكسب موافقة الدائنين تتحدد بمكالمــة هاتفيــة أو رسالة توضح ما يأتى :

(أ) عــدد الدائنين للعضــو .

(ب) مجموع المبالغ المدين بهـا •

(جـ) مبلغ المـال الذى وافق العضـو أن يعطيه لاتحاد الائتمان التعاونى بشكل منتظم (أسبوعيا أو شهريا الخ) لسداد هـذه القروض •

(د) ايضاح نية العضـو سداد جميع داءنيه بالكامل •

(هـ) شرح موجز لبرنامج اتحاد الائتمان التعاونى فى المشورة الماليـة •

(و) وصف موجز للكيفية التى تم بها تحديد جدول سداد الديون•

(ز) طلب تبليغ رد الدائنين بالقبول عن طريق المكالمـة هاتفيـا أو رسـالة مكتوبة •

٣ ــ الخطوات التنفيذية للخطة The Plan in Operation

هناك ثلاثة خطوات أساسية يجرى اتباعها بمجرد قبول العضو ودائنيـه للخطـة وهى :

(أ) المراجعـة Review

ينبغى على المستشار أن يوالى متابعة الخطـة بدقـة كبيرة فعليه أن يتأكد من تسلم المدفوعات من العضو وانه يتم صرفها للدائنين فى مواعيدها وفى احاطة الدائنين دورا بما حققته الخطـة ••• أى أن جميع الخطط التى من هـذه الطبيعة تتطلب المراجعة الدائمة •

(ب) التعديـلات Adjustments

ينبغى علينا أن نفترض فرضـا عاما وهو انه ستحدث طوارىء تتطلب بعض التعديلات فى مصاريف المعيشة وفى خطة السداد بالتبعية

ومن جهة أخرى قد يستقبل العضو بعض الدخل الاضافى الذى يمكن استخدامه لصلحته • والخلاصة هى أن المستشار يجب أن يكون مستعدا لاجراء تغييرات فى الخطه ••• اذ يندر وجود حالة فريدة لا تحتاج الى ادخال تعديلات فى الخطة الخاصة بها •

(جـ) الفائض Surplus

ان تخصيص فائض لمواجهة الطوارىء هو المفتاح لقيام خطة مرنة مطواعة بما مؤداه ضرورة احتجاز مبلغ صغير جنيهان أو ثلاثة جنيهات فقط شهريا لتغطية الاحتياجات الطارئة أو الديون التى لم تسدد فى مواعيدها • ان هذا يغرس فى العضو التعود بشكل منتظم تلقائى على الادخار •

ان الأشهر الأولى فى الخطة ستمثل تحديا ومرحلة حاسمة بالنسبة للعضو فاذا تمكن العضو من معايشة هذه الشهور الأولى اتيحت للخطة فرصة كبيرة فى النجاح •

واذا أوضح العضو بصورة عملية قدرته فى مراعاة الخطة وان مجموع ديونه قد انخفض انخفاضا ملموسا فقد يرى المستشار الحاجة الى التقدم باقتراح محاولة الحصول على قرض من اتحاد الائتمان التعاونى لتوحيد كافة ديونه المتبقية • ويمكن النظر فى هذا الأمر دوريا طالما كان ذلك أفضل لمصلحة العضو •

تقدير عبء الديون على العضو

لقد اتخذ رجال التمويل الاختصاصيون بضعة قياسات يستخدمونها أحيانا لتقدير عبء ديون العميل ويمكن لأى شخص أن يستخدم هذه القياسات لتقدير مقدرته الشخصية أو ملاءمة المبلغ الذى يدين به حاليا •

غير أننا نوجه الانظار الى أنه ينبغى مراعاة الحذر عند تطبيق هـــذه المقـــاييس فهى لا تعـــدو أن تـــكون مجـــرد قاعـــدة عشوائيا Rule of Thumb أو معدل تقريبى Rough Average ينتظر حـــدوث انحرافات كثيرة عنه •

ومثال لذلك التجاء أسرة صغيرة لديها احتياجات ملحة مع توقع كسب عمل أعلى مستقبلا الى رفع المعدل قليلا وهـــذا تصرف لا غبار عليه فى حين أن أسرة تدفع ايجارا غير عادى للسكن أو لسداد رهونات قد تتصرف بصورة يغلب عليها الاعتدال • ان استخدام معدل معين لنسبة الدين الى الدخل قد يكون هينا لأسرة ذات دخل مرتفع بينما اذا اتبعته أسرة ذات دخل منخفض لكانت حياتها عسيرة •

ينبغى التعامل مع الأرقام على أنها تقريبية فى كل الأحوال فقد يكون مدعـــاة للحنق عندما تدرك أن المعادلات المختلفـــة تعطى اجابات مختلفة • ان المقصـــود بهذه المعدلات هى أن توضح مدى الدين الذى يعتبره رجال التمويل مأمونا • فى الأحوال العادية ومن ثم يمكن أن تقرر فى ضـــوء الظروف الشخصية ما اذا كنت تأخذ بالحد الأعلى أو الأدنى لهذا المدى •

الطريقة الأولى للقياس Yardstick One

ان لا يتجـــاوز مجموع ديونك كثيرا ما قيمته ٣٠٪ من دخلك السنوى •

مثال : أسرة صافى دخلها الشهرى ٨٠٠ ثمانمائة دولار شهريا أو ٩٦٠٠ دولار سنويا هذه الأسرة يكون الحد الأقصى ديونها حـــوالى ٢٠٠٠ ألفين دولار •

الطريقة الثانيـــة للقياس :

ان لا يتجـاوز مجموع ديونك المبلغ الذى تستطيع ســداده بتخصيص ١٠٪ من دخلك خلال مدة تتراوح ما بين ١٣ الى ٢٤ شهرا أو ١٨ شـــهرا على الأفضـل •

مثال : أسرة صافى دخلها الشهرى ٨٠٠ ثمانمائة دولار أى أن ١٠٪ من دخلهـا هو ٨٠ ثمانين دولار • بتخصيص هـــذا المبلغ شهريا يمكن للاسرة ســداد ١٤٤٠ (ألف وأربعمائة وأربعين) دولارا خلال ١٨ شـــهرا وبذا يكون الحد الأقصى لديونها بهذا القيـــاس هو حـــوالى ١٤٠٠ دولار ، ١٥٠٠ دولارا •

الطريقة الثالثة للقيـــاس :

إنك تكون فى جانب الأمان اذا لم يتجاوز مجموع ديونك ثلث دخلك الســـنوى تحت التصرف Discretionary Income

ربما كان هذا مبهما يحتاج الى شرح • أن هذا الاختبار فى الواقع ابتدع لقياس نسبة مجموع قروض المستهلكين الى اجمالى الانتـــاج القومى ولكن يمكن استخدامها بالنسبة لحالتك أيضا • وفيما يلى فكرة عامة عن القيـــاس المشـــار اليه :

ان جانبا من دخلك يصرف فى توفير ثلاثة حاجات أساســية : الطعـــام — الملبس — المسكن • أما الجانب الباقى من الدخـــل فهو « دخـــل تحت التصرف Discretionary Income ولو أنك قد لا تدرك ذلك • هـــذا الدخل الحر يمـــكنك أن تدخره أو أن تصرفـــه على الترفيه أو شراء الأثاث والأجهزة المنزلية أو ربما تصرفه فى رفع مستوى مأكلك أو مسكنك • أن دراســـة أرقام الدخـــل والديون عن السنوات الماضية يبدو أنها توضح ان مجموع التمويل للاســـتهلاك معتدل اذا ما نقص عن ثلث مجموع الدخـــول الحرة •

وباتباع هـــذا الاختبـــار اطرح من دخلك مجموع مصـــاريفك السنوية على الطعام والملبس والمسكن (بما فى ذلك تكاليف الخدمات العامـــة) وربما تقوم برفع هـــذا المجموع قليلا اذا كنت تعيش فى مستوى أقـــل مما ترضى عنه على أن لا تجـــاوز ديونك فى مجموعها ما يربو على ثلث ما تبقى من دخلك .

مثـــال :

نفس الأسرة البالغ دخلها السنوى الصـــافى ٩٦٠٠ دولار يكون متوسط مصروفاتها الشهرية على الحاجات الأساسية هى :

دولار	
٢٠٠	للســـكن
١٧٠	للطعـــام
٥٠	للملبس

٤٢٠ دولار مجموع المصروف الشهرى على الحاجات الأساسية أو ٥٠٤٠ دولار لمجموع هـــذا المصروف سنويا . فيكون الدخـــل الحر هو المبلغ المتبقى من الدخـــل وهو ٤٥٦٠ دولار ويكون الحد الأقصى للديون حسب الطريقة الثالثة للقياس هو الثلث أى ١٥٢٠ دولار .

راجع ما أسفرت عنه طرق القياس الثلاثة فى المثال المتخذ أنها أعطت مدى تقريبيا من ١٤٠٠ دولار الى ٢٠٠٠ دولار لقيمـــة الديون يســـيرة الســـداد أو بـــدين ما بين ١٠٠٠ دولار كعبء متحـــفظ Conservative Load و ٢٠٠٠ دولار كنهاية فى أحوال الضرورة القصوى . كما أنها أعطت حـــوالى ١٥٠٠ دولارا كتسوية فى منتصف الطريق بين الحدين الأدنى والأقصى .

دليل بالقاعدة التجريبية (الاختيارية) بالنسبة المئوية للمصروفات من الدخـل الصافى :

١ — الطعام ٢٠ — ٣٠٪ اجمالا
٢ — السكن ١٥ — ٢٥٪
٣ — الملبس ٩ — ١٥٪
٤ — الانتقال (بما فى ذلك استعمال سيارة) ٧ — ١٢٪
٥ — الضرائب ١٢ — ١٥٪
٦ — الرعاية الصحية والتأمين الاجتماعى ٧ — ١٣
٧ — مدخرات صفر — ١٠٪
٨ — أقساط ديون ٥ — ١٠٪ (غالبية الأشخاص يتجاوزون ذلك)
٩ — رفع مستوى المعيشة ٥ — ١٠٪
١٠— معونة للأسرة صفر — ١٠٪

من أجل الارتفاع بالمشـورة المالية :

ان الحركة التعاونيـة فى أمريـكا تشجع الأعضـاء ، والأسرة المحدودة الدخل على أن تشترك فى معاهد التدريب وفصـول الدراسة العملية التى يقيمها الاتحـاد الاقليمى للتمويل التعـاونى أو تحالفه العـام فى مجـال المشورة الماليـة •

اتبع طرق تقديم المشـورة الناجحـة •

ان الهيئة القومية لاتحـاد التمويل التعاونى CUNA بها قسم للاعانة يتولى عقد برامج دراسـية فى مجال المشورة لهيئات التحالف العام للتمويل التعاونى والاتحادات الاقليميـة • اتصـل بالهيئـة المذكورة CUNA أو هيئة التحالف الاقليمى لمزيد من المعلومات عن الكليـة الخاصـة بالمشـورة المالية التابعة للهيئـة القومية لاتحـاد التمويـل التعـاونى •

انتركــوب intrrcop

التضامن الدولى لتعاونيات المستهلك

الاسم الكامل لهذه المنشأة التعاونية هو :

' Co-operative Aan-en Verkoopvereniging
International Agricultural

Co-operative Society Intercoop " GA. **تاريخ تأسيس**

تأسست INTERCOOP المنظمة الدولية التعاونية تجارة التوزيع للمستهلك فى أول ينايــر ١٩٧١ بمدينــة هامبورج وانتقل مقرها فى أول يناير ١٩٧٦ الى مدينة كوبنهاجن وهى مؤسســة مشتركة تضــم المنظمات التعاونية المركزية المعنية بأوروبا وفيما وراء البحــار وتعمل كلجنة مساعدة تابعة للحلف التعاونى الدولى ومركزه لندن •

الأهــــداف :

دفع حركة التضــامن بين الأعضــاء المنتسبين فى المجــالات الاقتصــادية ومن ثم ترقية مركز الجمعيــات التعاونيــة للمستهلك للتنافس فى الســوق •

الأعضـــاء :

٢٨ منظمة تعاونيــة مركزية منضمة من الدول الآتية :

بلجيكا ــ بلغاريا ــ جمهورية ألمانيــا الاتحادية ــ الدنمارك ــ فنلندة ــ فرنســا ــ بريطانيــا العظمى ــ ايسلندة ــ اسرائيــل ــ ايطاليا ــ اليابان ــ يوغوسلافيا ــ النرويج ــ النمسا ــ بولندة ــ السويد ــ سويسرة ــ تشيكوسلوفاكيا ــ المجر •

وتمثل هـذه المنظمات الثمانيـة والعشرين جنبا الى جنب مع الجمعيات التعاونية الاستهلاكية المنتسبة اليها مجموعة تجاريـة وطنية استهلاك تكون قوة اقتصـادية تمارس سلطانا كبيرا فى الأسـواق الوطنيـة والدوليـة •

ففى غرب أوروبا وحدها تحقق ٤٨٠٠ تعاونية استهلاكية دوران سـنوى قدره حـوالى ١٨ بليون دولار أمريكى فى نطـاق ٤٥٠٠٠ مخزن وهـذا يعنى أنها مجموعة تجاريـة متفوقـة الى حد بعيد عن غيرهـا •

برنامج العمـل :

برنامج العمـل المعتمد من أعضـاء انتركوب يحوى المجـالات الرئيسية الآتيـة :

* ترويج عمليـات الشراء المشـتركة بالأسـواق العالميـة (غذائية وغير غذائية) •
* تنمية التبادل المشترك للبضائع والتعاون فى الانتاج •
* تبادل الخبرات فى وسائل تجارية كتجارة التجزئة وغير ذلك من المشاكل الفنية والتجاريـة •

الشراء الجمـاعى :

يمثل ضغط المستلزمات والتنسيق فى الشراء الذى يتجاوز النطاق القومى أحد الأولويات الهامة فى دور انتركوب التعاونى فان هـدف انتركوب هو توسـيع التعاون فى الشراء ليشـمل كافـة مجموعات المحاصـيل والتى يمكن الاستفادة من شرائهـا على أسـاس مجمـع للأسـباب الآتيـة :

* للحصول على شروط شراء أفضـــل وضمان أكبر فى التسليم بتجميـــع الطلبيات • فعلى سبيل المثـــال يستطيع أعضـــاء انتركوب مع بعضـــهم أن يقدموا عروضـــا عن كميات كبيرة للموردين فضـــلا عن زيادة حجم الســـوق • ان أعضـــاء انتركوب بتمكينهم اصدار أوأمر شراء كبيرة الحجم يجعلون فى مقدور الموردين مزاولة الانتـــاج العريض والتخطيط الناجح للانتـــاج والتوزيع •

* تبادل معلومات موضوعية عن السوق وفتح أســـواق شراء ومصادر توريد جديدة • ان المشترى فى الوقت الحـــاضر لا يستطيـــع أن يترك بمفرده يغفل الشروط دائمـــة التغير للأسواق الدولية ويراقب قيام طاقات انتاجية جديدة ذات كفاية بكافة أنحـــاء العـــالم أو أن يدرس المعروض العديدة لســـلع جـــديدة •

* تقرير درجه جودة المنتجات عند المصـــنع حسب مواصفاته الشخصية وتقرير مستوى الجودة حسب مطالب المستهلكين والمشاركة فى الاســـتفادة من المصـــادر القائمة للاختيـــار والتطوير السلعى ا وهـــذه عناصر ذات أهميـــة فائقـــة ، خاصـــة وان المنتجين على استعداد فقط لانتاج البضـــائع حسب مواصفات المشترين التعاونيين اذا كان حجم الطلبيات كبيرا متناســـبا •

هذا والتعاون فى الشراء يتم فى اطار مجموعات خبرة متخصصة فى المجموعات السلعية ، وفى ظل وجود خبراء مشترين يمثلون الأعضاء وهم يصدرون القرار فى شأن الأصناف التى تشترى جماعيا وكذا فى شأن مصـــادر التوريد الجماعى •

ففى قطـاع المواد الغذائيـة هنـاك مجموعـات شراء للفواكه والخضروات الطازجه والنبيذ والشاى وغيرها • وعلاوة على ذلك فان التعاون يركز على شـيوع استخدام الوكالات وراء البحـار (المراكز الخارجية) التابعة لمختلف الأعضاء NAF.CWS.COOp. ZENTRALE AG وهذا يمـكن من الاستفادة من المعلومات المتوفرة عن السوق بصـورة فوريه والتحكم فى التوريد المباشر الخ ••• مما تملكه هذه الوكالات •

وتوجد مجموعات الشراء الآتيه فى قطـاع المواد غير الغذائية : منسوجات النسـاء والرجـال — المفارش — الأحذيـة — معـدات المعسكرات — أثاثات الحدائق والأدوات الرياضية — الساعات الكبيرة والأجهزة البصريـة — الأدوات المنزلية — لوازم الحدائق — قطـع السيارات — الأجهزة الالكترونية والأثاث للمنازل •

وهـذه المجموعات تطلب بضـائع تزيد قيمتهـا سـنويا على ٢٠٠ مليون دولار أمريكى على الأسـاس الجماعى ويتوقع زيادة على القدر المذكور فى المستقبل وكذا فيما يتصل بمجموعات سلعية جديدة •

تبادل السلع والتعاون فى الانتاج :

ان اعضاء انتركوب يباشرون انتاجهم الخـاص الواسع للسلع الغذائية وغير الغذائية ويحققون معدل دوران سنوى يزيد فى الغالب على بليونين دولار أمريكى ، ومما لاشك فيه أن شيوع استخدام هـذه الموارد الانتاجية هى جهد جديد على انتركوب أن تضطلع به •

ويأخذ الأعضاء فى حسبانهم الانتاج الخاص للمنظمات الشقيقة فى الخـارج لدى توليهم عمليـات الشراء واعطائها تفضـيلا على منافسيها فى حالة تسـاوى الأسـعار •

هذا وان التبادل السلعى المشترك للسلع الآتيـة على سـبيل

المثال يمارس على أســاس ثنائى : المأكولات المحفوظة _ الأغذيــة المجمدة _ الدهون _ الحـلوى _ المواد الكيماوية _ المنسوجات _ الأثاث _ الأحذيــة ، ويضاف الى ذلك مواد البناء _ وســائل النقل للمخازن _ اطــارات الســيارات _ أجهزة تسجيل _ النقد _ مواد الكتابة _ الأوانى الخزفية •

وقد شــهدت الثلاث ســنوات الماضية نجاحا ملحوظا ، ويحتمل استمرار اضطراد هــذا النجــاح مع تخفيض الضرائب الجمركيــة داخــل حــدود أوروبا •

وفى تلك القطاعات التى تمتلك فيها عدة منظمات مصانعها الخاصة مثل قطاع الحلويات وقطــاع المواد الكيماوية فان انتركوب تدعو الى التعاون فى الأبحاث والتطوير السلعى والأساليب الانتاجية وعمليات الشراء الجماعيــة للمواد الخام ••• الخ • ومن أجــل الاستخدام الجماعى والأمثل لموارد العلم والمعرفة الموجودة بمختلف المنظمات فقد تم بنجــاح البدء فى اقامــة تعاون أوثق نحو التخصص الانتــاجى والانتاج المشترك مع منشآت مركزية فى دول اسكندينافيا •

تبــادل الخبــرات :

ان أعضــاء انتركوب تعتبر ان التبــادل المستمر والواســع للخبرات فى ميدان تجــارة التجزئة التعاونية بمثابة مساعدة هامــة لحل مشاكلهم الخاصــة •

وينتظر حدوث تغيرات مستمرة مستقبلا فى هذا القطاع أيضــا وهــذا الأمر لا يسرى فقط على اقامــة أنواع جديدة من المخــازن والمسائل الخاصة بتدفق السلع أو اعادة تنظيم الاجراءات الداخلية ، بل يسرى أيضــا على المسائل الخاصــة بتنويع السلع والمستخدمين

واستخدام الحاسبات الآلية أو حلول جديدة متصلة بالتخزين والنقل • ويتم تبادل الخبرات فى المجموعات التخصصية الآتية علاوة على غيرها (المخازن ذات الأقسام ومراكز البيع — مخازن بيع المواد الغذائية — التخزين والتوزيع) وذلك بواسـطة احصائيين فى تجارة التجزئـة من المنظمات الأعضـاء يلتقون لمناقشة أمثلة عملية لمشاكل يقابلونهـا أثنـاء الممارسـة •

وعلاوة على ذكر فان انتركوب تعقد مؤتمرات خاصـة كما أنها تقوم بتبادل المعلومات مع غيرها ، ويلاحظ أن نظم العمل وبرنامج تعاون انتركوب تعتمـد أن من الجمعيـة العموميـة ومجلس الادارة الذى يتـكون من ١١ عضـوا •

عنوان الأمانـة هو :

Inter-Coop Secretariat

Axeltorv 3,

DK-1609 Copenhagen

COPAC

لجنة تنشيط المساعدة للتعاونيات

Committee for the Promotion Aid to Cooperatives

عنوانهـا : C/O FAO

Via delle terme di Caracalla,

00100 Rome, Italy.

Tel : 5797 extension 3442

Cables: FOODAGRI ROME

Telex: 61181 FOODAGRI ROME

أغراضهـــا

هى هيئة اتصال مكونة من وكالات هيئة الأمم المتحدة ومؤسسات دولية غير حكومية قامت من أجل تنشيط وتنسيق المساعدة التى تقدم للتعاونيات فى البلدان النامية .

وأعضاء فى الوقت الحاضر هم :

- منظمة الأغذية والزراعة بهيئة الأمم المتحدة FAO
- الحلف التعاونى الدولى ICA
- الاتحاد الدولى العام للمنتجين الزراعيين IFAP
- الاتحـاد الدولى العام لعمـال الفلاحـة والزراعـة وما يتصـل بها IFPAAW
- منظمـة العمل الدولى ILO
- الأمانة العامة لهيئة الأمم المتحدة UN
- المجلس العالمى لاتحادات الائتمان WOCCU

ويتولى المسائل الادارية العادية أمانة صغيرة مركزها مدينـــة روما ويرأســـها أمين تنفيذى وتساهم مؤسسات العضـــوية فى تغطية نفقـــات الأمانـــة •

واللجنة COPAC مشـــكلة من ممثل عن كل مؤسســـة فى جهـــاز العضوية وتجتمع بصفة منتظمة مرتين فى العام • ويتولى الرئاســـة أحد ممثلى مؤسسات العضوية على التعاقب •

تاريـــخ نشـــأة COPAC

أقامت مبادرات خـــلال ١٩٦٧ ـــ ١٩٧٠ من الحلف التعـــاونى الدولى ICA والاتحاد الدولى العـــام للمنتجين الزراعيين IFAP ومنظمة التغذية والزراعة FAO ومنظمة العمل الدولية ILO واتفقت آراؤهم على اقامة لجنة لتنشيط المساعدة للتعاونيات • وقد انعقد أول اجتمـــاع استطلاعى بباريس فى ديسمبر ١٩٦٧ بحضـــور مسئولين من منظمة الأغذية والزراعة والحلف التعاونى الدولى والاتحاد الدولى العام للمنتجين الزراعيين قامت المنظمات الثلاثة خلاله باعداد ورقـــة عمل ثم تشكلت فيما بعد لجنة اتصال وانضمت منظمة العمـــل الدولية لعضويتها • وتكونت COPAC فى عام ١٩٧١ وفى نفس الوقت انضم الاتحاد الدولى العام لعمال الفلاحة والزراعة والمتصل بهما IFPAAW لعضوية COPAC • وقد تضمن قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعى بهيئة الأمم المتحدة ECOSCC رقم ١٦٦٨ فى يونية ١٩٧٢ توصية تدعو الى وجوب توســـيع العضـــوية باللجنة COPAC وحول نهايـــة عام ١٩٧٢ انضمت أمانة الأمم المتحدة الى عضوية COPAC ثم تلاها انضمام المجلس العالمى لاتحادات الائتمان WOCCU فى عام ١٩٧٣ • ان نشاط COPAC الذى قام أصلا للاهتمام بالتعاونيات الزراعية أصبح الآن يجمع كافة أنواع المنشآت التعاونية •

هناك مصادر عديدة تقدم العون الفنى والمـالى للدول الناميـة لتنظيم أنشطتها من خلال التعاونيـات ولهذا السبب بالذات هنـاك خطر تكرار الجهود فى بعض الميـادين وفجوات فى البعض الآخر • ان الافتقار للاتصال بين هذه المصادر يؤدى فى بعض الأحيـان الى اقرار السلطات الوطنيـة لمشروعات مبنية على فروض متعارضـة • وبوجه عام أن طبيعة عدم تركيز جهد المساعدة يقلل من آثارها •

أن « كوباك » COPAC قامت نتيجة الايمان بأن هذه الجهود يمكنها الاستفادة ومن هنا قامت COPAC منبر تتاح من خلاله الاستشارة المرتبطة بالتنفيذ فيما بين الهيئات والمؤسسات وتهدف مـثل هـذه الاستشارات الى تبادل المعلومات الكاملة عن البرامج والخطط المعدة للتنمية التعاونية وتلافى التكرار ولضمان اكبر درجه من التكامل بين البرامج وبـذا تزداد فاعلية كل منها وبالتالى يزيد جهد التنمية فى مجموعة • وبينما تجرى الاستشارات بالدرجة الأولى بين الأعضاء فان • COPAC تربط بعـلاقات وثيقة مع عدد كبير من الهيئات القوميـة والدولية التى تقوم بدور فعال فى تنشيط المنشآت التعاونية فى العالم الثالث •

أن COPAC لا تقدم رأس المـال او المساعدة الفنيـة الا أن المؤسسات الأعضاء بها يفعلون ذلك •

أسـلوب العمـل How COPAC Works

ان الغرض العملى من قيام COPAC هو التوصـل الى اقامة تعاون فعال فيما يتصـل بأنشطة المساعدة الفنية والأبحاث فى الحقل التعاونى بينها بالدرجة الأولى وبين أعضائها ، هـذا بالاضافة الى أن التعاون يشمل أيضا برامج المساعدة الأخرى سـواء كانت حكومية أو خاصـة ممن لها رغبة فى المشاركة فى تحقيق هـذا الغرض • أن المنظمات غير

الحـــكومية الممثلة فى COPAC لها صــــلات مباشرة لا غنى عنها مع المنظمات الشعبية على المســـتوى القومى •

ان المنظمات الأعضاء تحدد فى اجتماعات اللجنة معالم أنشطتها الحالية والمستقبلية مما يقع فى نطـــاق اختصاص COPAC وتراجـــع نشاطها وتضـــع الارشـــادات اللازمة لعمل الأمانة وتجرى مناقشـــة المسائل المرتبطة بوضـــع سياسة جديدة فى مجال التنمية التعاونيـــة بصورة غير رســـمية قبل تقيد المنظمات بقرارات ملزمة وبذا يســـهل الوصـــول الى سياسات واجراء متفق عليه من الجميع ، وبالاضافـــة الى ذلك فان اجتماعات COPAC واللقاءات الثنائية والمتعددة الأطراف بين الأعضـــاء متكررة وغالبا ما تسفر عن قيام تعاون فعال •

وتصدر كوباك مجلة ثلاثة مرات سنويا تتضمن آخر المعلومات عن المشروعات التعاونيـــة المعتمدة أخيرا أو تحت الدراســـة من هيئـــات التنميـــة بكافـــة أنواعها •

وتعقد ندوات واجتماعات استشارية فى بعض المناســـبات تتناول موضوعات متصلة بالمساعدة للتعاونيات ويحضر هـــذه اللقاءات القيادات التعاونية ومسئولين يمثلون هيئات التنمية وموظفى الحكومة والباحثين من العاملين فى الدول المتقدمة أو الدول الناميـــة وبذا يتوفر منـــاخ لتبادل الخبرات والرأى بين الجـــانبين •

كما يطلب الى الأمانة المعاونة فى اعداد الوثائق والقيام بالأبحاث فى الأحـــوال التى يكون مطروحا فيها مصـــالح وآراء مختلفة تخص التعاونيات ويراد دراســـتها بصورة موضوعية دون تحيز الى وجهـــه نظر معينة • ومن هنا فان الأمين العام للأمم المتحدة يطلب الى COPAC من آن لآخر المعاونة فى اعداد تقارير عن التطور التعاونى على المستوى العـــالمى لتقديمها الى المجلس الاقتصـــادى والاجتماعى ECOSOC

(*) قام بطبع الكتيب الاتحاد الدولى العام للمنتجين الزراعيين IFAP

أو الى الجمعية العامة للأمم المتحدة • كما قدمت المعاونة الى برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة UNDP فى اعداد مذكرة استشارة فنيـة عن التعاونيـات والتنمية •

ومن الوظائف الأخرى لـ COPAC تقديم مساعدة مبدئيـة عند الطلب لوضـع خطط للمشروعات التعاونية وبوجه خاص المشروعات التى على نطاق ضيق ، وكذا تدبير تمويـل لمثل هـذه المشروعات من جهات التبرع المناسبة • وتم فى عام ١٩٧٥ طبع مرشد خاص باعداد المشروعـات التعاونيـة ودليل للهيئـات المساعـدة للتعاونيـات فى البلدان الناميـة •

ان COPAC ترحب بالاتصـال بجميع الهيئات المعنية بالتنميـة التعاونية على المستوى القومى • ويوجد فى بعض الدول جماعات غير رسمية تنظم لقاءات فيما بين القادة التعاونين والمنظمات المتطوعة من جانب وسلطات التخطيط الحكومية والمصالح الحكومية المختصـة من جانب آخر ، ووجود مثل هـذه الجماعات يمهد سبيل الاتصالات مع برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة والوكالات المتخصصة للامم المتحدة وهيئات التنمية العاملة فى الدولة • هـذا واللجنة COPAC تشجع مثل هـذه المبـادرات •

تنظيمات تعاونية دولية أخـرى :

وفى الحقيقة فان هنـاك الكثير من التنظيمات التعاونية الدولية الأخرى سـواء على الصعيد الدولى أو الاقليمى •

فمثلا هناك البنك التعاونى الدولى

International Co-operative Bank

وهذا البنك تأسس فى عام ١٩٥٧ ثم تحول فى عـام ١٩٦٥ الى شركة مساهمة بالتعاون مع العديد من الحركات التعاونيـة فى شتى

أنحاء العالم للتوسع فى نشاطه . وفى عام ١٩٦٩ زيد رأس ماله بحيث أصبح ٣٠ مليون فرنك سويسرى وكانت لديه فى هـذا العام احتياطيات قدرها ٢ مليون فرنك سويسرى . وقد اهتم البنك فى صورته الجديدة بالقيام بالتيسيرات الائتمانية والمصرفية التى تخدم النشاط التجارى للحركات التعاونية بما فى ذلك الاتحادات التعاونية المركزية والمنشآت التجارية . ويقع المركز الرئيسى لهذا البنك هى سويسرا غير أن الغالبية العظمى من نشاطه توجه نحو تيسير النشاط الدولى اللعاونى ... فمثلا يهتم هـذا البنك ببعض أوجه النشاط البارزة فى الدول المنتمية اليه كما هو فى ايطاليا مثلا فان من الهيئات التى تنضـم لهذا البنك التعاونى من ايطاليا بنوك الائتمان المهتمة بالتنمية الريفية والحركة العمالية .
Credit Institution For Rural and Workers Banks

وكذلك يوجد العديد من الهيئات التعاونية الدولية الأخرى مثل :

الاتحاد الأوروبى للزراعة

European Confedration of Agricultural

والمركز الرئيسى لهذا الاتحاد فى فرنسا وهو يهتم بما يأتى :

(أ) السياسـات الزراعية والاقتصاد الزراعى .

(ب) تكنولوجيـا الزراعـة .

(جـ) التعاون الزراعى والتأمين والائتمان التعاونى .

(د) الاهتمـام بالاسـكان الريفى .

(هـ) الغابـات .

(و) الفواكـه والخضروات .

ويهمنا أن نلاحظ أن كل عنصر من العناصر السابقة تشكل له لجان عمل خاصـة لكا تقوم بالبحوث والدراسـات التى تمـكن الاتحـاد من تحقيق أهدافـه .

وهناك منشآت أخرى مثل الاتحـــاد الدولى للمنتجين الزراعيين
International Fedration of Agricultural Producers
ومركزه الرئيسى فى لندن والذى يعتبر من اهم المنشـــآت التى تعتمد عليها الأمم المتحدة فيما يتعلق بالسياسات الزراعية المتبعة فى شتى أنحاء العالم ويلاحظ أن مجلس ادارة هـــذا الاتحاد يجتمع مرة فى السنة وهو الذى يعين اللجنـــة التنفيذية التى تتكون من الرئيس وثلاثة نواب للرئيس وعدد من الأعضاء لا يزيد عن خمسة .

كلمــة أخــــــيرة

لعـل من الأهميــة بكان وقد استعرضنا فى البحوث السابقة نشــأة نشأة الفكـر التعاونى وتطوره ثم بعـد هذا التطبيق التعاونى وتنظيمة وتطوره فى بعض البلدان التى حققت فيها الحركة التعاونية نجاحـا ملحوظـا ، يهمنا أن نؤكد أن علماء مصر كانوا ومازالوا يهتمون بالتعاون فلسفة وتطبيقا وتنظيما ورائدهم فى هـذا هو ربط العلم بالمجتمع ، والانسان حينما يتحدث فى هذا الموضوع يخشى أن يغفل الكثير مـن الأسماء التى قامت بالدعوة للتعـاون وبذلك جهـدا كبيرا من أجـل أقامته على أسس شعبية سليمة ، ونظرا لأن مثل هذا المجـال يحتاج الى دراسات تاريخية خاصة به الا اننا لا نستطيع قبل ختام هـذا المرجع الا أن نقـول كلمة أخيرة نشيرة فيها اشارة عابرة الى الجهد الـذى بذلتـه جامعة عين شمس بصفة عامة وكلية التجارة فى هذه الجامعـة بصفة خاصة ، حيث انه عندما اعلنت مصر فى فترة من فترات حياتهـا وهى أواخر الخمسينات ، أنها قد اتخذت لنفسها فلسفة الحكم الاشتراكى الديمقراطى التعاونى ، فان أعضاء هيئة التدريس فى كلية التجـارة فكروا فى الجهد الأمثل الـذى ينبغى أن يبذل من أجل وضع مثل هـذا الشعـار موضع التطبيق فلم يجدوا أفضـل من التخـطيط للتعليـم التعاونى ، بحيث يسير التعليم التعاونى وفى مخطط خاص فى حدود الخطة العامة للدولة ويتجاوب معها ويساير أهدافها ويوفر احتياجاتها ... ومن هذا المنطق تضمنت لائحة جامعة عين شمس فى عام ١٩٥٨ انشاء دبلوم ادارة التعاونيات على مستوى مرحلة الدراسات العليا .

كما أن الانسان لا يستطيع أن يغفل أن الصفوة الممتازة من أهل العلم فى الجامعات المصرية والقيادات البارزة مـن أهـل التطبيـق العملى شاركوا سويا فى انشاء الجمعية المصرية التعاونيـة لكى تقوم على أسس شعبية وتسهم بقدر كبير فى تطوير التعاون فلسفة وفكرا وتعليما وتطبيقـا وتنظيما حتى ينتشر المفهوم الحقيقى للتعاون بأنه رسالة وعلم وخـلق وايمـان ، وبغـير هـذه العناصر لن توجـد حركة تعـاونية نظيفة وشريفة .

وفى الحقيقة فان التعاون كان وسيظل دائما أحد المداخل الرئيسية للاشتراكية والتطبيق الديمقراطى السليم ... هذا بالاضافة الى أنه من افضل الأسـاليب لتحقيق الأخوة الانسانية والرسـول عليه الصـلاة والسـلام قال فى خطبتـه الثانية فى المدينة : « الله فى عون العبد ما كان العبـد عون أخيـه » ... كما ويقول عليه السلام : « لا يكمل ايمـان المـرء حتى يحب لأخية ما يجب لنفسه » ... وهـذا هو ما يستهدفه التعاون ، فالتعـاون بين الناس من أجل تحسين شـئونهم الاقتصـادية والاجتماعية هو السبيل الى شيوع هذه القيمة وتعميقها فى نفوسهم ، وتقوية شعورهم بالترابط الإنسـانى الذى يجمع بين افراد الجماعة بربـاط التعاطف والتكافل والايثـار ، حتى يصبح المواطنون متأخين متحابين متعاونين يشعر كل منهم بشعور اخيه ، فاذا مااستقرت قيمة التعاون فى النفوس تحقق التكـافل الاجتماعى وهو حجر الزاوية فى بناء المجتمعات ، وسر تماسكها وقوتهـا وغلبتهـا على اعدائها ، كما وأن انتشـار عقيدة التعـاون بمـا تحمله من مثل عليـا مستمدة من شريعة الله على الأرض تسهم فى تبصير الناس نحو السير قدما فى طريق الديمقراطية والحريـة والخير .

أخذت جميع الدول العربية فى تطورها الحديث بالتعاون كأسلوب للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لمواطنيها ، ومما لاشك فيه أن التعاون أصل من أصول حياة الأمة العربية ، ونظمها الاجتماعية الراسخة ، فقد عرفه العرب وصورته عقيدتهم القائمة على الايثار فى صورة تكافل اجتماعى كان ولايزال من أروع ما عرفه العالم عن العرب والعروبة . فالله سبحانه وتعالى يقول « وتعاونوا على البر والتقوى » ، ويجمع الفقهاء على أن فى تقديم (البر) على (التقوى) معنى رفيعا من معانى الحياة المتكاملة ، بل من أدب الحياة المتكاملة ، بل من آدب الحياة ونظمها فى المعاملات والعبادات جميعا ، اذ أن البر أشق من التقوى وأصعب ، فالبر خروج الشخص عن ذاته وأنانيته الفردية ليسعى بالخير الى الآخرين والبر أنما يضع ثمرة العمل الفردى الشريف وجهده الصادق المخلص فى صالح الأهل أو العشيرة أو الأمة أو الوطن كله ، وذلك أوسع آيات البر وأقربها الى معانى الانسانية والخلود .

ولعل تفسير الفقهاء لمفهوم « البر » فى الاسلام يعتبر أفصح وأبلغ بيان لتأكيد ما وصل اليه الكثير من علماء المسيحية والاسلام من أن التعاون كفلسفة وتطبيق ، انما يستمد الكثير من تعاليمه وقيمه ومبادئه من شرائع السماء ، فالتعاون أساسا يدعو الى الاخلاق والسلوك الاجتماعى الرفيع والحب والاخاء والمساواة المقترنة بالعدالة ، فى اطار من روح الايثار والتضحية وانكار الذات وتغليب صالح الجماعة ووضع هذا الصالح فوق كل اعتبار .

والتعاون يدعو أيضا الى شرف ونزاهة المعاملات ، فقد ورد مثلا فى القانون النظامى لرواد روتشديل والمسجل عام ١٨٤١ أن جمعيتهم تتعامل فقط فى السلع الجيدة ، ولا تتعامل اطلاقا فى السلع الرديئة .. وان الانسان ليقف أمام هذه المعانى وقفة تأمل ، أليست هـذه المعانى مستمدة من شريعتنا السمحاء ؟ ...ألا يحث الاسـلام على العدل فى المعامـلات ، فيأمر بايفاء الوزن والكيل وعـدم بخس حقوق الناس « وأوفوا الكيل ولا تكونوا من المخسرين ، وزنوا بالقسطاس المستقيم ولا تبخسوا الناس أشياءهم ولا تعثوا فى الأرض مفسـدين » .. والله سـبحانه وتعالى يتوعد من لا يؤتمر بتلك الأوامر فيقول تعـالى « ويل للمطففين الذين اذا اكتالوا على الناس يستوفون ، واذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون » ويروى عن الرسـول عليه الصلاة والسـلام انه مر برجل يبيع طعـاما فأعجبه ،فأدخل يده فيه فرأى بللا ، فقـال « ماذا هـذا ؟ ... قال أصابته السـماء . فقال .. فهلا جعلتـه فوق الطعام حتى يراه الناس ؟ ... من غشنا فليس منا » .

واذا كان علماء التعاون يقررون أن التعاون بالدرجة الأولى ثورة انسانية ، تسعى الى تحقيق المجتمع السعيد الذى تتكافأ فيه الفرص تحقيقا للعدالة الاجتماعية ولا يمكن أن يتحقق هذا الهدف الا عن طريق حسن استخدام العقل ، الا يتفق هذا مع شريعتنا السمحاء .. الا يقول الرسول عليه الصلاة والسلام « لكل شىء آلة وعدة ، وان آلة المؤمن العقل .. ولكل شىء مطية ومطيـة المرء العقل .. ولكل شىء دعامـة ودعامة الدين العقل .. ولكل قوم غاية وغاية العبـاد العقل .. ولكل قوم داع وداعى العابدين العقل .. ولكل تاجر بضـاعة وبضاعـة

المجتهـدين العقل •• ولكل أهـل بيت قيم وقيم بيوت الصـديقين العقل •• ولكل خراب عمارة الآخرة العقل •• ولكل أمرىء عقب ينسب اليه ويذكر به وعقب الصـديقين الذى ينسـبون اليه ويذكرون به العقل •• ولكل سفر فسطاط وفسطاط المؤمنين العقل » •

ومما لاشـك فيه ان الاسـلام فتح أمام العقل طريـق البحث العلمى المجرد من كل قيد ، وأن يتدبر الكون وأحداثه ، وأن يناقش الآراء ويفاضـل بينها ، ويختار منها ما يراه أقرب الى الصـواب وأوثق الى العقل مهتديا فى ذلك كله بقوله تعالى « فبشر عبـادى الذين استمعون القول فيتبعون أحسـنه ، أولئك الذين هـداهم الله وأولئك هم أولوا الالباب » •• وانا نجد فى هـذه الآيـة الكريمـة شيئا جديدا فى تاريخ العقل ، وخاصـة فى تاريخ الديانات ، وهو أن الذين يستمعون الآراء ويتبعون أحسـنها ، هم العقلاء وحـدهم دون غيرهم •

ولقد آمن الشرق والغرب بأهمية تنمية القدرات العقلية المؤمنة بفلسفة التعاون وأهدافه فأدخل التعاون كمادة علمية فى جميع مراحل التعليم فأنشأ الكليات والمعاهد التعاونية المتخصصـة وربط بين هـذه الكليات والمعاهـد ومراكز التدريب التعاونى ، وبذلك اسـتطاع أن يغذى الحركة التعاونية بدم جديد يؤمن بالمفهوم الحقيقى للديمقراطية التعاونية ، ويسعد بالعمل فى مجـالات التعاون ، خداما للشـعب ، وجندا فى ميدانـه •

وأخيرا •• أما آن الأوان فى الوطن العربى لان تساير شعوبه مثل هـذه النهضة التعليمية ، التى تربط العلم بخدمة المجتمع ، فتقيم المعاهد والكليات والجامعات التعاونية المتخصصـة ؟ •• أم أن بصمات السياسات الاستعمارية فيما يتعلق بسياسات التعليم التعاونى ستظل

آثارها فى هـذا المجال سنين أخرى قادمة ، نتيجة لعدم وجود ذوى الجباه العالية من أصحاب العقول التعاونية المتخصصة وفقا للمقاييس العلمية الجامعية المتعارف عليها بالاعداد الكافية ؟ .. اننا فى انتظار خطوات جريئة يواجه فيها الوطن العربى التحدى الحقيقى للتطور .. ليس تحديا فحسب .. بل هو أيضا تحد كيفى .. أن دخول عصر العلم والتكنولوجيا يفرض علينا أن نسير بخطى سريعة لنلاحق التطور السريع الذى يشهده العلم المعاصر بكافة نظمه الاجتماعية والاقتصادية .. ولا يتأتى النهوض بمستوى التعليم الا بتحليل العوامل المختلفة التى أسهم اهمالها فى تدهور هـذا التعليم .. ويأتى فى مقدمة متطلبات النهوض بالتعليم التعاونى الاعداد العلمى للدعاة التعاونيين الذين يستطيعون أن ينشروا المفاهيم العلمية التعاونية السليمة . وفقا للمعانى السامية التى وردت فى القرآن الكريم « ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة » وقول الرسول عليه الصلاة والسلام « ما آتى الله عالما علما الا وأخذ عليه من الميثاق ما أخذ على النبيين أن يبينوه للناس ولا يكتموه » .. ونوعو الله أن نتمكن من تخريج مثل هـذا الجيل من الدعاة التعاونيين .. طالما أننا على طريق التعليم التعاونى سائرون .. ولمصلحة الوطن العليا مقدرون .. والله يعاون الذين يعاونون أنفسهم .. وسبحانه عز من قائل « انا لا نضيع أجر من أحسن عملا » .

ومما لاشك فيه أن الحركة التعاونية العلمية فى مصر قد حققت العديد من التطورات وخطت الكثير من الخطوات الايجابية التى تجعلنا نستبشر خيرا بأننا نسير على الطريق نحو بناء تعاونيات علمية عصرية تسهم فى بناء دولة العلم والايمان ... فقد انشأت جامعة عين شمس كرسى لمادة التنظيم التعاونى فى كلية التجارة ، وأصبحت

المعاهد التعاونية فى مصر ملتقى الوفود التعاونية العالمية وموضع اعجابها كما أصبح التعاون يحتل مكانا بارزا فى الكليات الجامعية المختلفة ، ويدرس كمادة مستقلة فى كليات الزراعة والحقوق والتجارة والآداب ومعاهد الخدمة الاجتماعية ، كما ازدهرت الصحافة التعاونية وتأسست أكبر مكتبة تعاونية فى الشرق الأوسط ومراكز للبحوث التعاونية وأصدر المهتمون بالدراسات التعاونية العديد من المؤلفات وشعر العمال والفلاحون والطبقات المحدودة الدخل أن التعاون هو رسالتهم وأنهم لكى يحققوا أهدافهم فى بناء حركة تعاونية نظيفة تأخذ بيدهم الى أعلى المستويات كفاية فى الانتاج وعدالة فى التوزيع ... فان هذا كله يمكن أن يتحقق على أساس العمل العلمى المنظم والادارة العلمية الناجحة ... وان قاعدة النجاح فى هذا كله هو التعليم التعاونى انشاءا وتطويرا ثم تأثيرا فى المجتمع .

وان الانسان ليسعد بالدور الكبير الذى يقوم به المعهد العالى للدراسات التعاونية والادارية فى خدمة رسالة التعاون وأهدافه وتنص المادة الثانية من لائحة المعهد على أن المعهد يختص بالتعليم العالى والبحث العلمى فى مجالى التعاون والادارة فى سبيل خدمة المجتمع والارتقاء به حضاريا ، متوخيا فى ذلك المساهمة فى رقى الفكر وتقدم العلم وتنمية القيم الانسانية ، وتزويد البلاد بالمتخصصين والخبراء فى مجالى التعاون والادارة ، واعداد الانسان المزود بأصول المعرفة وطرائق البحث المتقدمة والقيم الرفيعة ليساهم فى بناء وتدعيم المجتمع الاشتراكى وصنع مستقبل الوطن وخدمة الانسانية ، ويعتبر المعهد بذلك معقلا للفكر الانسانى فى أرفع مستوياته ومصدرا لاستثمار وتنمية أهم ثروات المجتمع وأغلاها ، وهى الثروة البشرية ، ويهتم المعهد كذلك ببعث الحضارة العربية والتراث التاريخى للشعب المصرى

وتقاليده الأصلية ومراعاة المستوى الرفيع للتربية الدينية والخلقية والوطنية ، وتوثيق الروابط الثقافية والعملية مع الجامعات والمعاهد العليا الأخرى والمنظمات الثقافية والتعاونية والهيئات العلمية العربية والأجنبية .

الجمعية المصرية للدراسات التعاونية :

من الجهود الثورية التى بذلت فى سبيل أقامة دعائم الحركة التعاونية على أسس علمية ، انشاء الجمعية المصرية للدراسات التعاونيه وقد انشئت هذه الجمعية على غرار جمعية بيلرفر (بفنلندا) ويندر فى عضويتها نخبة من المتخصصين الذين اخذوا على عاتقهم نشر الدعو التعاونية والقيام بالتعليم والتنظيم التعاونى .

وبالاطلاع على القانون النظامى لهذه الجمعية يتضح ما يأتى :

أولا ـ اغراضها :

(أ) نشر الفكر التعاونى .

(ب) توكيد الصلة بين المبادىء التعاونية وبين التطبيق الديمقراطى الاشتراكى للجمعية أن تباشر أغراضها بكافة الوسائل العلمية وبنوع خص ما يأتى :

ثانيا : وسائلها فى تحقيق أغراضها :

١ ـ تنظيم المحاضرات والندوات العلمية فى مختلف فروع التعاون .

٢ ـ اصدار مجلة علمية تعاونيه .

٣ ـ نشر المحاضرات والمؤلفات والوسائل العلمية .

٤ ـ تشجيع التأليف والبحث العلمى فى مختلف فروع التعاون .

٥ — دراسة القوانين واللوائح الخاصة بالتنظيمات التعاونيـــة وابداء الرأى فيـــها •

٦ — ادارة ورعاية معاهد الدراسات التعاونية ومراكز التدريب والثقافـــة التعاونيـــة •

٧ — انشاء مكتبة تعاونيـــة •

٨ — عقد المؤتمرات العلمية فى الجمهورية العربية المتحدة والاشتراك فيما يعقد منها فى الخـــارج •

٩ — عقد الصلة بين الجمعية وبين المنظمات التعاونية وتشجيع الرحـــلات والبعثات لدراسة وبحث الموضوعات التعاونية •

١٠ — عقد الصلة بين الجمعية وبين المنظمات التعاونية بغرض اجراء بحوث ودراسات متعلقة بمشاكل التنظيم والادارة ووضع الحـــلول المناســـبة لهـــا •

(١١) انشاء ناد للأعضاء بمقر الجمعية •

وقد قامت الجمعية بكثير من الجهود لتحقيق أهدافها ، منها اصدار المجلة المصرية للدراسات التعاونية ، والاسهام فى مؤتمرات جامعـــة الدول العربية ، ومؤتمرات الفلاحين والتعاونيات الحرفية والاستهلاكية ، وعقـــدت صــــلات مـــع الحلف التعـــاونى الـــدولى ، ومنظمـــــة العمـــل الدوليـــة •• كمـــا أنهـــا قـــامت فعـــلا بنشر بعض الكتب والمقالات ، وشاركت فى تحرير جـــرائد التعاون •• هذا فضلا عن انها دعت اساتذة من الخارج وعقدت مؤتمرات علمية تعاونية واقامت معهدا للدراسات التعاونية •

والأمل كبير فى أن تسهم هذه الجمعية بدور ايجابى فى تطوير الحركة التعاونية على أسس علميـــة •

اننا نؤكد من هذا المكـــان أن التعاون صار الآ نأملا لحل مشكلات الكثير من الأزمات التى تعانيها الشعوب هذا بالاضافة الى أن الاتجاه الســـائد فى العالم الآن هو البحث عن نظام اجتماعى اقتصادى جديد يستطيع أن يحقق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص وتحوين الطاقات الكامنة فى الأفـــراد بحيث تتمكن من أن تكون منتجة وتسهم فى تحسين الشئون الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الذى تنتمى اليه ، ولعل هـــذه الآمال تتضح فى انتشار التعاون سواء على الصعيد الشعبى او الصعيد الحكومى أو الوكالات المتخصصة فمثلا نجد فى مجتمعنا الدولى المعاصر وجود العديد من الهيئات التعاونية الدولية التى ذكرنا الكثير منها فيما سبق نهتم بالتعاون كالحلف التعاونى الدولى والذى يعتبر المستشار الرسمى لهيئة الأمم المتحدة فى كل ما يتعلق بشئون التعاون ، ومكتب العمـــــل الدولى ، والمنظمـــات التعاونيـــــة الدوليـــة على الصـــعيد المناطقى ويدخل فى نطاقها جامعة الدول العربيـــة والمنظمات المنبثقـــة منها والتى تكاد تهتم معظمها بالتعاون ايمانا منها بما يستطيع أن يحققه التعـــاون من عدالة اجتماعية ••• ولعل هذا يذكرنا بما يقوله الله سبحانه وتعالى فى سورة الرحمن حيث يقول « والسماء رفعها ووضع الميزان ، الا تطغوا فى الميزان ، واقيموا الوزن بالقسط ولا تخسروا الميزان » ••• أى أن الله سبحانه وتعالى كرر أهمية العدل وهو الذى توضحـــه كلمة الميزان فى الآيات الكريمة ، كما أوضح الله سبحانة وتعالى أهمية أن يحصل كل ذى حق على حقه حتى ينتظم أمر العالم ، كما قال الرسول عليه الصلاة والسلام ، « بالعدل قامت السموات والأرض » ••• ومن هذه المعانى الكريمة فنحن مطالبون بأن نكافح ونجاهد من أجل ايجاد النظم التى تسهم فى تحقيق العدل ومما لا شك فيه أن النظام التعاونى هو من بين هذه النظم حيث أنه يستمد الكثير جدا من مفاهيمه وتعاليمه من شزريعة السماء •

ولعل من الأهمية بمكان أن نوضح أن الامم المتحدة أصدرت العديد من القرارات التى تتعلق بشئون التعاون وعلى وجه الخصوص المجلس الاجتماعى والاقتصادى المنبثق عن الجمعية العامة ، ولعل من أهم القرارات التى أصدرتها الجمعية العامة قرارها الصادر فى نوفمبر عام ١٩٧٦، ونظرا لأهميته نـــورد فيما يلى :

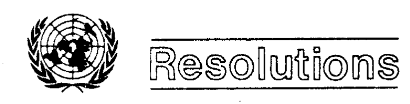
قرار الجمعية العـــامة الصادر في ٣٠ نوفمبر ١٩٧٦

رأت الجمعية العامة أن تذكر بقراريها رقمى ٢٤٥٩ فقرة ٢٣ الصادر فى ٢٠ ديسمبر ١٩٦٨ ، ٣٢٧٣ فقرة ٢٩ الصادر فى ١٠ ديسمبر ١٩٧٤ وبقرار المجلس الاجتماعى رقم ١٦٦٨ فقرة (ل٢) الصـــادر فى أول يونيـــة ١٩٧٢ •

ومتذكرة الأهداف التى عبرت عنها المـــادة رقم (٥٥) من ميثاق الأمم المتحدة والتى تتعلق بالسعى نحو تحقيق مستويات أعلى للمعيشة وعمالة كاملة ، كذلك قيام الظروف الاقتصادية والاجتماعية الملائمة بهدف احداث تأثير ايجابى من شأنة تحقيق مصالح للجماهير وكذلك اقامـــة علاقات يسودها السلام والصداقة بين الشعوب •

ومشيرة الى الاعلان وبرنامج العمل من أجل أقامة نظام اقتصادى عالمى جديد « قرارات الجمعية العامة رقم ٣٢٠١ – (س – ٦) » وكذلك القرار رقم ٣٢٠٢ (س – ٦) وميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول الأعضاء « قرار الجمعية العامة رقم ٣٢٨١ فقرة ٢٩ » •

واعترافا بأن توسع الحركة التعاونية فى تحسين الشئون الاجتماعيه والاقتصادية يرتبط عن قرب بالتنظيمات والهيئات الاصـــلاحية التى تستهدف التوزيع العادل للدخل ، ومشاركة الجماهير فى عملية التنمية وكذلك تهيئة تكافؤ الفرص للاسهام والانتفاع من ثمرات الجهد المبذول فى التنمية •



Resolution adopted by the General Assembly
of the United Nations on the report
of the Third Committee
(A/31/343)

NATIONAL EXPERIENCE IN PROMOTING THE CO-OPERATIVE MOVEMENT

The General Assembly,

Recalling its resolutions 2459 (XXIII) of 20 December 1968 and 3273 (XXIX) of 10 December 1974 and Economic and Social Council resolution 1668 (LII) of 1 June 1972,

Recalling the objective expressed in Article 55 of the Charter of the United Nations to promote higher standards of living, full employment and conditions of economic and social progress and development for the purpose of favourably influencing the welfare of the people as well as the peaceful and friendly relations among nations,

Recalling the Declaration and the Programme of Action for the Establishment of a New International Economic Order (General Assembly resolutions 3201 (S-VI) and 3202 (S-VI)) and the Charter of Economic Rights and Duties of States (General Assembly resolution 3281 (XXIX)),

Recognizing that the expansion of the co-operative movement in the promotion of social and economic progress is closely linked to structural and institutional reforms which, inter alia, aim at equitable distribution of income, popular participation in the development process and equality of opportunity to contribute to and benefit from the fruits of development,

Underlining the appeal to the States contained in article 6 of the Declaration on Social Progress and Development (General Assembly resolution 2542 (XXIV)) that social progress and development require the participation of all members of society in productive and socially useful labour and the establishment, in conformity with human rights and fundamental freedoms and with the principles of justice

توضح هذه الصفحة أحد القرارات الهامة التى أصدرتها الأمم المتحدة
فى ٣٠ نوفمبر عام ١٩٧٦ والذى تدعو فيه حكومات العالم الى الاهتمام
بتبادل الخبرة على المستوى الدولى من أجل تطوير الحركة التعاونية لما
لها من شأن كبير فى تحسين الشئون الاجتماعية والاقتصادية للجماهير فى
فى اطار مبدأ الاعتماد على النفس .

وتأكيدا للنداء الموجة للدول الوارد بالمادة ٦ من الأعلان الخاص بالارتقاء والتطور الاجتماعى « قرار الجمعية العامة رقم ٢٥٤٢ فقرة ٢٤ بأن الارتقاء والتطور الاجتماعى يتطلب مشاركة كافة اعضاء المجتمع فى أعمال انتاجية ومفيدة اجتماعيا واقامة أشكال من ملكية الأرض ووسائل الانتاج بصورة تتلاءم وحقوق الانسان وحرياته الأساسية ومع مبادىء العدالة والوظيفة الاجتماعية للملكية ، وبحيث تدحض أى نوع من أنواع الاستغلال غير العادل للانسان ، وتضمن حقوقا متساوية فى التمليك للجميع ، وخلق ظروف مؤدية الى قيام مساواة صحيحة بين أفراد الشعب .

وترحيبا بالتوصية الواردة ببرنامج العمل « راجع الوثيقة ٢٨٥٧ » التى أيدها المؤتمر الثلاثى العالمى عن الاستخدام وتوزيع الدخل والارتقاء الاجتماعى والتقسيم الدولى للعمالة الذى عقد فى جنيف فى الفترة من ٤ الى ١٧ يونية ١٩٧٦ والتى تقضى بضرورة ايلاء أهمية أكبر لتطوير التعاونيات فى اطار الاجراءات القومية .

ومسجلين للتقدم الذى حققته الحركة التعاونية فى الدول المتطورة والنامية على السواء ، ومساهمتها فى ترقية الاعتماد على النفس على المستوى الجماعى ، وممارسة التعاون المفيد المتبادل ، وادراكا للفوائد الاجتماعية والاقتصادية الصادرة من كل من تعاونيات المنتجين وتعاونيات المستهلكين وتعاونيات الائتمان والتعاونيات ذات الاغراض المتعددة وغيرها نحو كافة قطاعات المجتمع وبوجه خاص الى الفئات ذات الدخل المتوسط والمنخفض .

وتوكيدا للحاجة الى دفع الحركة التعاونية المتعددة الاغراض نحو التطور السريع ، خاصة فى قطاعات اريف الزراعى وما يشابهها من قطاعات الحياة الاقتصادية والاجتماعية القائمة بالدول النامية .

ومنبهين الى الفوائد طويلة الأجل التى تنتفع بها قطاعات كبيرة من المجتمع فى المناطق الحضرية والريفية فى كثير من أجزاء العالم نتيجة للتوسع الجديد بالانتباه فى مشروعات الاسكان التعاونى خلال الثلاثين سنة الأخيرة والامكانات الواسعة لزيادة النشاط فى هذا الميدان .

وآخذين فى الحسبان الخبرة الايجابية التى اكتسبتها دول كثيرة فعلا فى تنفيذ مشروعات الاصلاح الزراعى وفى ترقية الحركة التعاونية والتى فى قدرتها أن تسهم فى اقامة نظام اقتصادى دولى جديد ونحو تحقيق أهداف عقد التنمية الثانى لهيئة الأمم « أنظر الوثيقة ٥٥٩٧ » .

قررت الجمعية العامة ما يأتى :

١ ـ ادراكها لضرورة بذل العناية الواجبة لتبادل الخبرة على المستوى الدولى فى سبيل نمو وزيادة تطوير وتنوع الخدمات للحركة التعاونية .

٢ ـ تدعو الحكومات والوكالات المتخصصة المعنية أن تقدم تقريرا الأمين العام يتضمن خبرتها فى ترقية الحركة التعاونية وفى بناء القاعدة الأساسية اللازمة للمجتمع الاقتصادى .

٣ ـ تطلب من الأمين العام متعاونا فى ذلك مع الدول الأعضاء ، أن يقدم الى الجمعية العامة فى دورتها الثالثة والثلاثين عن طريق المجلس الاقتصادى والاجتماعى تقريرا يتضمن الخبرات القومية لهذه الدول فى ترقية الحركة التعاونية وعن النتائج التى تم تحقيقها بواسطة التعاون الدولى فى هذا الميدان .

٤ — نقرر أن يتضمن جدول الاعمال المؤقت لدورتها الثالثة والثلاثين بند٦ بعنوان « الخبره القوميه فى تحقيق تغييرات اجتماعيه واقتصاديه بعيدة المدى من اجل الارتقاء الاجتماعى « وان ينظر تحت هـذا البند تقرير الامين العام عن الخبره القوميه فى ترقيه الحركة التعاونيه .

وقبل أن نختم حلمتنا الاخيرة يهمنا أن نوضح ان مصرنا العزيزة تتطلع الى امل مشرق باذن الله وآمال عظيمه ، وكل حدث عظيم او امل كبير وراء تحقيقه ايمان المؤمنين ، هـذا الايمان هو الذى يوجه أعمالنا وهو الذى يسيطر على حواسـنا حتى نتمكن من التغلب على الشدائد ونتخلص من الاهمـال ونطهر حياتنـا من الانحراف ... والايمـان كما يقول الرسـول عليه الصلاة والسلام ، « هو ما وقر فى القلب وصـدقة العمل » فالمؤمن الحق جندى فى كتيبـة الله من أجل تحقيق رسالة تعهد بها ، فهو يلتحم بالروح مع شركائه فى الجهاد ، وهو ينكر ذاته ويضحى بجهوده بروح من الايثار ، وأول خطوات هـذا الايثار هو التعاون ، ومظهره المشاركة فى العمل وتقاسم الأعباء والتضامن فى السراء والضراء والمبـادرة الى النجده حين البأس ، وعـدم التكالب على المغانم ... فمن سمات الجماعة المؤمنة انها تكثر عند المغرم وتقل عند المغنم وهـذا ما نأمله فى الجيل الجديد من التعاونيين حتى يقيموا مجتمعنا الجديد على أسس من العلم والايمـان والله يوفقنا جميعـا لـما فيه خير مصر وخير الأمة العربية جمعاء .

ايداع رقم ١٥٧٢/١٩٧٩
الدولى رقم X —٢٠٣ — ٢٧٦/٩٧٧

دار وهــدان للطباعة والنشر
ت : ٩٠٥٠٣٦